



(٢٧)

الدور الرابع
روضة القديم شرح عبد الباقية ورقة تحفيدة مكي مصر
النحاري

مؤلفه الى الطيب عبد القادر بن علي الحنفي القنوي

فقه حنفى

١٤١٩

١٩

سيد محمد

١٣١١

٢٧ ٩ ٢٢

١١٧

فقہ حنفی علی
۲۲۱ (شرح)

۲۹۶، ۱۲۱
۲۵۵

(اصلاح اغلاط طبع الروضة الندية شرح الدرر البهية)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢ ترجعه	٥	تأهب	تأهب
٣ أيضا	١٢	وغيرها	اي صار فوايا اه
٤ أيضا	٢٨	من هذا الكتاب	وغيرها
٥ أيضا	٢٨	من هذا الكتاب	من ايجد العلوم
٢	١٢	خمس	من ايجد العلوم
٢	٢	وخمس	X
٤	٢١	او	خمس
٧	١٣	فاجاء	اولونه او
٧	٢١	في الشر	فابعد
٩	٢	والدم	في العشر
٩	٢٣	ماعد	X
١٤	٧٠	وبل	ماعد
١٤	٢٠	وحاشية	ووبل
١٤	٢٣	نقصان	حاشية
١٦	١	شيطانية	نقصان عنه
١٦	١٩	والليل	شيطانية
١٨	٢١	اسناده	والليل
٢٠	٢	واعلم الى قوله ثم اعلم انه	اسناده
٢١	٢٦	وهو	X
٢٣	١٠	حديث	هو
٢١	٧	منها	حديثه
٢٣	٢٥	على هذين	منها
٢٩	٥	ثمرة	X
٤٩	٢٢	مثله	ثمرة
٥٠	٧	ذا	مثله الا
٥٢	١٢	وهمها	اذا
٦٢	٢٠	ابوا	وقتها
٦٤	٢	فبصه	ابو
			فبصه

صفحة	سطر	خطا	صواب
٦٤	١٧	الثلاثة	الثلاث
٦٥	٩	مسعود	هجر
٦٧	٢٥	إذا	أذ
٦٩	٢٨	لنشهد	النشهد
٧٢	٢٨	الصلاة	الصلوات
٨٢	٣١	وقادارد	وقالداود
١٢٥	٤	الاختلاط	الاختلاف
١٣١	١	ولم	لاستدلالولم
١٣٦	٢٠	بنوعبدالمطلب	بنوالمطلب
١٤٥	٢٧	بعد	بعدم
١٤٨	١٦	فاطمه	فاطمه
١٥٧	٨	ليت	اليت
١٦٢	٢٨	لثعب	الثعب
١٧٧	١٤	لبفة	البدة
١٧٨	٢٥	لأبدليل	الأبدليل
١٧٩	٢٦	التنم	كالتنم
١٩٢	٢٩	رميا	رمي
١٩٤	٣	تغيد	تفيد
١٩٧	١٥	ولين	فليس
١٩٨	١٢	حكما	حكما
١٩٨	٢١	نلمن	نكمن
٢٠٠	٧	بكنها	بكنها
٢٠٤	١٣	فاقلها	قلها
٢٠٦	٤	يصدق	فيصدق
٢١٢	١٦	والثالث	والثلاث
٢١٢	٢٥	يجعل	يجعل
٢١٣	٢	واقه	آقه
٢١٧	٢٢	لأناخذوا	فلأناخذوا
٢١٩	١٩	لرابع	الرابع
٢١٩	٢٢	ولحديث	وبحديث
٢٢٣	٧	ابنخزيمة	وابنخزيمة

صوب	خطا	مطر	صيفة
٥	الاية	١٩	٢٢٤
أو أمرب	أو أرسلي	١٢	٢٢٦
العدة	العدد	٢٧	٢٢٦
انظرن	انظرن	٢	٢٣٧
مادامت	مادامت	٢٥	٢٣٧
انماهي	انماهي	٢٨	٢٤٨
وذروا	و روا	٢٣	٢٤٩
ولهن لا تمنع	ولهن تمنع	٢١	٢٥١
حال	حال	٢٠	٢٥٥
معهم	معهم	٢٢	٢٧٤
إذا	أ.ا	٢٢	٢٧٤
دلوها	دلوها	٢٥	٢٧٦
مائة	مائة	٢٩	٢٨٠
اباحة	اباحه	٢١	٢٨٠
لمشترطه	لمشترطه	٢٢	٢٨٠
انما	انما	٢٩	٢٩٢
منه	منه	٢٢	٢٠٤
ولا	اولا	٩	٢١٢
هي ان يكون	ان يكون	٢٠	٢٢٠
فان	ان	٢١	٢٢٢
في	الى	٢٢	٢٢٥
وقال بما	بما	٢	٢٢٦
اليها	اليه	١٨	٢٢٩
تايدى	تعفى	٢٩	٢٥٠
في ذلك	ذلك	٨	٢٥٨
استتاب	استتاب	٢٠	٢٧٢
ان	ا	٥	٢٧٨
صمامن	صمامن	٤	٢٨٢
نفي	نفي	٢٢	٢٨٨
الى	لى	٢٠	٢٩٥
يبيروا	يبيروا	٢	٤٠٠
المعاقري	المعاقري	٦	٤٠٩

«هذه ترجع مولانا التواب على القدر والجاء حرمه الله وأجلاه»

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبط الحائز الشرفين السامي على الفرقدين
صدر العلماء الاعلام المسنين وحنكة الكرام المحدثين المعقدين عفي السنة طامع البدعة
شريف الباع العظيم المقدار الفيا اقتضت به وبال على جميع الاقطار وانتشرت بوجوده
علوم السنة والآثار وصنف في ذلك الاسفار الكبار مولانا ومن بالفضل والاحسان
أولانا والاباء أمير الملك السيد عتيق حسن خان بنادر لازل مشرفا بذكره الباهر
فهو الاحق والاولى بقول القائل

أتمته الخلافة منقاد • البه تجرأ إذا لها

فلم تقل تصليح الاله • ولم يكن يصليح الاله

له النسب العالي على سائر النسب لانه من سلاله سيد الهمم والعرب متصل سلسلة نسبته
الشريف وعرضه الطيف الى حضرة سيد السادات وقدة القادات زين العابدين
على بن الحسين السبط ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده ضحى يوم الاحد دله
تاسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على
ضاحتها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والحقبة يلدته بريلي موطن جده القريب من جهة الام
ثم جات به الكريهة من بريلي الى بلدة قنوج موطن آباءه الكرام ذوى العسلا والاحترام
ولمطمئن في السنة السادسة انتقل والده الشريف المرحمة الله الكريم اللطيف وبقي
في جبرامه يتيمًا ونشأ على العفاف والطهارة وما زال يجمع الثنات ويعزز المكرمات
له قران على المشايخ الكرام والاجلاء الاعلام • منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان
مفتي بلدة دهلي من تلامذة الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع
الدين ابن الشيخ التقي الاجل مسند الوقت أحمد بن عبد الرحيم المدعو بشاه ولي الله المحدث
الدهلوي رحمه الله ومنهم الشيخ التقي الصالح محمد يعقوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ
محمد احق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محمد
السبكي الانصاري البغلي الحلي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحائز تلميذ الامام
الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندى تلميذ الامام الشوكاني أيضا وجد
واجهد في اتقان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس والتأليف
وصار رأسا في المقول والمنقول وأحرز جميع المصارف واتقن على تحققة الموافق
والخالف وصار شارحا اليه بالبيان والجل في معرفة فواضع علوم الشريعة عند الرهان
لحافاه الله في كل فن بدصالة وجارحة عاتلة ولى الكتابة سرعة عجيبة وفي التأليف سلطة
خفية بحيث يكتب الكراريس العديدة في يوم واحد ويصنف الكتب الغضنة في أيام
قليلة وطالع فطر شوقه وصحح ذوقه كتب كثيرة ودواوين شتى في العلوم المتعددة
والفنون المتنوعة ومر عليها مرور بالفاعل اختلاف المصنفات ونبأين أنواعها وأنى
عليها بصير همتة بأحسن ما يكون حتى حصل منها على فوائد كثيرة وهو تلميذ أخوته
عن الاستفادة من أبناء الزمان وأتقنه من مذاكره فضلا لاوان وجعل يعونه تعالى

وحسن توقيعه والطيف يسيره من نفائس كتب العلوم والتفسير والحديث ما يعبر
 عنه ويطول حده وأوحى من ضروب الفضائل العلمية والتصفقات النفسية ما صرحت
 عنه أبدى أيام الزمان ويهز دون يانه ترجان البراع عن ابراز هذا الشأن ثم انه عاقله الله
 ألقي مصالتيه والترحال بمحروسة نهب وال من بلاد مالو الكن قتلهم نزول المطر
 على اليمن فاعلم بها وطن وأخذ الدار والكن وتقول وتولد واستوزرو تاهب وألف
 وصنف واشغل بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء ويخلص أحكامها
 من شوب الآراء ومفاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير
 فيما أعلم والله يتصرف بحكمته من يشاء وعلما الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد
 الى اتباع السنة وقرروا في مؤلفاته وحرروا في مصنفاته على وجه ثبت به المنه لهم على
 رقاب أهل الحق وشعر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة الى اعتقاد التوحيد
 ورد الشرك والتقليد بالسان بل بالسيف والسنان لكن لم يدون أحد منهم أحكام الكتاب
 العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خالصا من آراء الرجال تقية عن أقوال
 العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة بمطبع واشتمر وشاع
 وسارت بها الركبان الى أقطار العالم من العرب واليهيم وذاع منها بالجزائر واليمن ومالها
 ومصر والعراق والقدس وطرابلس ونونس ومدن الهند والسند وبلقار ومليبار
 وبلاد القرب وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين وكتب علماء الأفاق
 اليه ومحمدوها ومفسروها رسائل جمة أثنوا فيها على تلك التأليف ودعوا له بغيري الدنيا
 والآخرة تقبل الله ذللتهم وأحسن اليه واليه وهذه الرسائل موجودة كثرها في أواخر
 مؤلفات مولانا المترجم لمن أرادها فليراجعها لينتفع بمصدق القول فيما حكى عنه عنهم ثم
 ان الله سبحانه وتعالى خوله من المال الجهم الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء
 والتسب الحميد والحسب المزيدي ما يصر عن كنهه لسان البراع ولو كشف عنه الغطاء
 ما ازداد الاواقف عليه الا يقينا وان اتكره بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافه مقتديا
 بسلافه بضم الحال ولسان المقال اعملوا كذا وشكروا قليل من عبادي الشكور وان
 تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الانسان لقلوم كفار وقد طعن الا في عشر الخس من
 العمر المستعار مع ما هو مبتلي به من سياسة الرياسة وفقد الاحبة والانصار وكثرة الأعداء
 الجاهلين بالقضايا والأقدار والمرجوع من رب العالمين أن يجعله الله تعالى بمن قال فيهم
 وآمينه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين والحمد لله الذي جعله محمدا
 لاحدا وصارنا كراولم يجعله فظا غليظ القلب جعلا له وقدرا حسدا أعده بدأ
 بصاحبه فقتله وهذا أحسن ما كتبه المؤلفة على ترتيب حروف المهم المطبوعة في مطبعة
 رياسته بمول الهيمية وغيرها من البلدان العظام ويزيد الله في الخلق ما يشاء وهو المتفضل
 ذو الانعام

• (حرف الاق) •

كتاب

أيها العلوم • أهداف النبلاء المتقين بأحياسهم تراثقتها المحدثين بالقارى • الاحتماء

في مسئلة الاستواء الادراك في تخريج احاديث رد الاشراك الاذاعة لما كان وما يكون
بين يدي الساعة اربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة افادة الشيوخ في معرفة الدافع
والقصور فارسي الا كسر في اصول التفسير فارسي اكليل الكرامة في تبيان مقاصد
الامامة الاعتقاد الرجوع في شرح الاعتقاد الصحيح

• (حرف الباء الموحدة) •

بضية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلغة في اصول الفقه • بلوغ السؤل من أنضية
الرسول

• (حرف التاء التوقية) •

نعمية المعبي في ترجمة الاربعين من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف الناء المثلثة) •

نمار التنكيث في شرح آيات التثنية فارسي

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسوة الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء المهملة) •

هجم الكرامة في آداب القيامة فارسي • الحرز المكنون من لفظ المعصوم المكنون
• حصول المأمول في علم الاصول • الحطة في ذكر الصحاح الستة • حل الاسئلة المشككة

• (حرف الخاء المعجمة) •

لحيثة الاكوان في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

دليل الطالب الي اشرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المعجمة) •

ذخر الحق في آداب المتقي

• (حرف الزاء المهملة) •

رحمة الصديق الى البيت النبي • الروضة الندية شرح الفجر الهمية • رياض الجنة في
تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

السحاب المركوم في بيان انواع القنون واسماء العلوم وهو القسم الثاني من هذا الكتاب
• سلسلة الصبغ في ذكر مشايخ السند فارسي

• (حرف الشين المعجمة) •

شمع المنجم في ذكر شعراء الزمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المعجمة) •

خاتمة الناصد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأسيس القريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المجهمة) •

ظفر الاضى بما يصيب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

العلم الخفاق في علم الاشتقاق • العبرة بما جاز في الغزو والشهادة والمهجرة • عون الباري
بجل آلة البخاري أربع مجلدات

• (حرف القين المجهمة) •

غصن البان المورق لمحسنات البيان • غنية القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري

• (حرف الفاء) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربع مجلدات • فتح المغيب بفتح الحديث • القرع
التام من الاصل السامي قاضي

• (حرف القاف) •

قصيدة السيل الخدم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة التسب • قطف القرقي
عقائد أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس عما يوسوس • الخناس في الرد على الشيعة بالسان الهندي

• (حرف اللام) •

لقب القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الاغلاط • لقطعة البهلان محقق المحرقة
حاجة الانسان

• (حرف الميم) •

مشعر ما كن الغرام المدروحات دار السلام • مراتع الغزلان في تذكرة ابناء الزمان • مسكن
الختام شرح بلوغ المرام بالسان الفارسي • منهج الوصول الى اصطلاح احاديث الرسول
بالسان القاسي

• (حرف النون) •

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوثنى المرقوم في بيان احوال العلوم المنتشرة منها والمتنوع • وهو القسم الاول من هذا
الكتاب

• (حرف الهاء) •

هداية السائل الى اداة المسائل بالقاسي

• (حرف الياء) •

بنظرة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر سطر النار وأصحاب النار هذا ما وقع في الماضي وإلى

الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتبتي وفي الحقيقة ان مشهلا لا يكون في هذا
 الاوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن أن تقبض جواد المصلح عن الطراد في وصفه
 فان الكلام فيه بمرتبنا وعباب زنا ونعملة كزنا ككفاية لاولى الالباب وبه الموفق
 لاصابة الصواب وعلى الله وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير
 الى رحمة الكرم الباري حسين بن محمد السبيعي الانصاري
 اليمني الساكن حالي في قديم وبالي حرمها الله عن الزوال
 وعلى الله على خير خلقه ونتم رساله محمد وآله
 وصحبه من بعد موته وشرفه وكرمه
 وسلم بتاريخ غفر قد يبع
 الآخر

«فهرسة الروضة النديه شرح الدرر البهيه»

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١١٢	فصل في معنى الحائقة	١	باب في الماء
١١٥	فصل في دفن الميت	٩	فصل في الصلوات
١٢٠	كتاب الزكاة	١٤	فصل في التطهير
١٢٢	باب زكاة الحيوان	١٧	باب في صلاة الجمعة
١٢٢	فصل في زكاة الابل	٢٢	باب الوضوء
١٢٣	فصل في زكاة البقر	٢٩	فصل في سبب التثليث
١٢٣	فصل في زكاة الغنم	٣٠	فصل في فواتح الوضوء
١٢٣	فصل لا يجمع بين مفترق الخ	٣٤	باب الفسل
١٢٤	باب زكاة الذهب والفضة	٣٥	فصل في الفسل الواجب
١٢٧	باب زكاة التبايت	٣٦	فصل في غسل الجمعة
١٢٣	باب مصارف الزكاة	٣٨	باب التيمم
١٤٠	باب صدقة القطر	٤٢	باب الحصى
١٤٢	كتاب النكاح	٤٤	فصل في النفاس أكره أرى يوماً
١٤٤	كتاب الصيام	٤٤	كتاب الصلاة
١٤٧	فصل في سبل بلا كل والشرب الخ	٥١	باب الاذان
١٤٨	فصل يجب على من افطر لمفطره	٥٣	باب ويجب على المصل تطهير فوه
	أن يقضى	٥٦	باب كيفية الصلاة
١٥١	باب صوم التطوع	٧١	فصل في مسلات الصلاة
١٥٤	باب الاضكاف	٧٣	فصل ولا تجب الصلاة على غير مكلف
١٥٧	كتاب الحج	٧٤	باب صلاة التطوع
١٥٩	فصل ويجب تمييز نوع الحج بالنية	٧٧	باب صلاة الجمعة
١٦٤	فصل ولا يلبيس الحرم القصين الخ	٨٤	باب صمود السهو
١٦٨	فصل وعند تقديم الحاج مكة الخ	٨٦	باب القضاء للقوات
١٧٢	فصل ويسى بين العقاب والمروة الخ	٨٨	باب صلاة الجمعة
١٧٣	فصل ثم يأتي عرفة منهم يوم عرفة الخ	٩٣	باب صلاة العبدین
١٧٧	فصل والهدى الخ	٩٦	باب صلاة الخوف
١٧٩	باب العمرة المفردة	٩٨	باب صلاة السفر
١٨٠	كتاب النكاح	١٠٢	باب صلاة الكسوفين
١٨٩	فصل في كاح النكاح الخ	١٠٣	باب صلاة الاستسقاء
٢٠٢	فصل المهر واجب	١٠٥	كتاب الخنازير
٢٠٨	فصل الولد للفرش	١٠٦	فصل في غسل الميت
٢٠٩	كتاب الطلاق	١٠٧	فصل في تكفينه
٢١٦	فصل ويصح بالكتاب مع التوبة	١٠٨	فصل في الصلاة على الميت

صفحة	صفحة
٢١٨ كتاب الباس	٢١٧ باب الخلع
٢٢١ كتاب الاضحية	٢٢١ باب الايلاء
٢٢٤ باب الوالية	٢٢١ باب القنهار
٢٢٦ فصل في العقيقة	٢٢٢ باب اللعان
٢٢٧ كتاب الطب	٢٢٤ باب العنة
٢٣٠ كتاب الوكالة	٢٢٧ باب النفقة
٢٣١ كتاب الضمانة	٢٢٤ باب الرضاع
٢٣٢ كتاب العلم	٢٣٧ باب الحضانة
٢٣٣ كتاب الميراث	٢٤٠ كتاب البيع
٢٣٤ كتاب القس	٢٤٩ باب الزنا
٢٤٧ كتاب القسطة	٢٥٧ باب الخيارات
٢٤٨ كتاب القضاء	٢٦٠ باب السلم
٢٤٦ كتاب الخصومة	٢٦٢ باب القرض
٢٥٢ كتاب الحدود	٢٦٢ كتاب الشفعة
٢٥٩ باب السرقة	٢٦٤ كتاب الاجارة
٢٦٢ باب حد القذف	٢٦٨ باب الاحكام الاقطاع
٢٦٣ باب حد الشرب	٢٦٩ كتاب الشركة
٢٦٤ فصل والتعزير في المعاصي التي لا توجب حدا الخ	٢٧٤ كتاب الرهن
٢٦٥ باب حد الحارب	٢٧٥ كتاب الوديعة والعارية
٢٦٧ باب من يستحق القتل حدا	٢٧٦ كتاب النصب
٢٧٢ كتاب القصاص	٢٧٨ كتاب القتل
٢٧٩ كتاب الهبات	٢٨٢ كتاب الوقف
٢٨٢ باب القسامة	٢٨٥ كتاب الهدايا
٢٨٥ كتاب الوصية	٢٨٨ كتاب الهبات
٢٨٨ كتاب الموارث	٢٨٩ كتاب الايمان
٢٩٤ كتاب الجهاد والسير	٢٩٢ كتاب النذر
٤٠٠ فصل في الغنيمة وتقسيمها	٢٩٧ كتاب الاطعمة
٤٠٥ فصل ويبيعوا واسترقاق العرب	٣٠٠ باب الصيد
٤١١ فصل ويجب قتال البغاة الخ	٣٠٢ باب الذبح
٤١٤ فصل وطاعة الامم واجبة الخ	٣١٠ باب الضيافة
	٣١١ باب آداب الاكل
	٣١٢ كتاب الاشربة

٢٠

الروضة الندية شرح الدر البهية للسيد الامام
السلامة الملك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن رحمه
ابن علي الحسيني القنوجي
النجاري فسم الله
في نسخة
آمين

الحمد لله

الشفاعة

بسم الله الرحمن الرحيم

فحمدك اللهم أنت الذي علّمت الناس في دينهم حكما وفي دنياهم أحكاما وجعلت أمة خاتم
الرسول المرحومة أكرم الامم كلها منزلا ومقاما وما زالت ألهمت من شئت وتلهم من تشاء
مهم في كل قرن استعمال السفن المطهرة على وجهها الهاما ونهيتهم عن التفرق في الدين
وأوضحت لهم سبيل اليقين فاصبروا بعملك بركة كراما وما اتقك حدودهم تقوا عن الدين
ويتقون عنه اتعال المظلمين وتحرر الغالين وتأويل الجاهلين حتى عادهم الحق معتدلا
قواما وقصلي عليك أيها النبي الكريم بلعن الله علينا بالابحان وعهدانا اسلاما لطفا
بنا ورحمة علينا وبركة فتننا واحسانا لنا وكراما فكان ذلك لازاما ولولاك ما احدثنا
ولا صلنا ولا علمنا أحكاما فكنت أنت داعينا الى الله سبحانه وتعالى وهادينا لتأويلنا
وفتنا اماما وسلم عليكم أهل البيت الطاهرين الطيبين أنت أميهم من معادة الدين بهما
وقم بالحق الحق بالاتباع كما يحق قياما ورضى الله عنكم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بكم اتعلم ميثاق الامة الائمة بدأ وختلما ومنكم استتب أمر الملة المكرمة
أصلا وفرعوا واهتلموا ورحمة الله وبركاته عليكم أهل الحديث أنتم كشفتم للناس عن
صراح الحق وصاح السنن وفتح الشريعة ظلالا وعن وجه الدين القويم والصراط المستقيم
لثاما وكيف وقد جعلكم الله تعالى المقترن اماما وبعد ذلك فلبا جميع الامام الهمام
عز المسلمين والاسلام سلافة السلف الصالحاء تذكرا للعرب العربية وارثا لحوم

سيد المرسلين خاتمة المفسرين والمحدثين شيخ شيوخنا الكامنين المجتهدين المطلق العلامة
الرباني قاضي قضاة القطر العالي محمد بن علي بن محمد العيني الشوكاني المتوفى سنة خمس
وخسين ومائتين وألف الهجرية رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزله ووزنه
وماواه المختصر الذي سماه الدرر البهية في المسائل الفقهية قاصدا بذلك جمع المسائل
التي صعد دليلها وانضم سيلها تاركاً لما كان منها من بعض الرأي فله قالها وقيلها غير
ملتفت إلى ما اشتهر فالحق أحق بالاتباع وغير جامد على ما ذكر في الزبر فلك التصديق اتسع
بل بعض فيه التمعن التسع وبعض عن زبد الحلق الصريح وأقن بغيريات جليلة خلت
عنها الخلاف وأشار إلى تدقيقات نفيسة لم تحوها مصنف الأكاير ونسبة هذا المختصر إلى
المطولات من الكتب الفقهية نسبة السيكة الذهبية إلى التربة الهندية كما يعرف ذلك
من رسم في العلوم قدمه وسبح في بحار المعارف ذممه ولسانه وقلبه ساهجاً من أهل
الاستقادة والتهم النافذ العاضين على علوم الاجتهاد باقوى حلي وأخذنا بحد أن يجلي عليهم
عروس ذلك المختصر ويرفعه اليهم لبعضنا في محاسنه النظر فاستفهمهم رغبنا بصر منه
ما يحتاج إلى التعميم وينفع فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ويرجع من مباحثه ما هو مفقود
إلى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا يفي من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من
معين عيون الأدلة مختصر وسماه الدرر البهية شرح الدرر البهية وفيها قال قائل

إن شئت في شرع النبي * قدح بزديفه واري

فاهكف على الدرر التي * سلكت بسط من دراري

وشرحه هذا كل بالقول فجعلته شرحاً مزجياً وصير على منوال المنسوج مستوعباً لفظه
ومعناه ومستعجباً لعماده ومبنيها مضيقاً إليه مذهب الفقهاء ليظهر ضعفها وأوقوتها عند
تقابل الأدلة وتعارضها بالأراء لا لاخذهم على ما كان بأي حال فإن الرجال تعرفوا بالحق
لا الحق بالرجال ثم زدت عليه أشياء من حاشية الماتن على شفه الأوام التي سماها وبل الغمام
ومن غيرها عند النظر الثاني في هذا الكتاب فعاد بحمد الله تعالى كما قيل البياض طاب هذا
وقد أمليت هذا الشرح على طريق الإيقاع بالاستسجال إرشاداً إلى طرق من العلم طاملاً
تركته وهذا لطباع جامعة طالموكدت راجعاً من الله تعالى أن أكون ممن تعلم علم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه وإذاعه وحفظه على الناس وفيهم روجعوا شاعه فدونك
هذا المشروح والشرح يلقي البين زمام التفويض في المدح والقدح يامن له في أوج التصديق
معهود وعليمن ملابس التدقيق برود كنفه وهو يروي غليل طالبي فقه السنة ويشقى
عليل السابقين إلى مساق الجنة فليسعد به كل طالب الحق الصادق ويضرب به كل ذي باطل
زاهق ولتنزله القاصرون فيسقبله الماهرون وأنضمه الجملة فسوف يحمد الله الكلمة
وسميت هذا الشرح الأتيسر بل العلق النخس (الروضة الندية شرح الدرر البهية)
والله سبحانه وتعالى أرجو أن يعين على التمام ويتحقق به من أخلاقه وجميع التبسمين
السنن في هذه الدار ودان السلام أنه وفي الأجله ويده الهداية والإصابة قال رضي
الله تعالى عنه

(بسم الله الرحمن الرحيم أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن سيد المرسلين وأعلى وأسلم على الرسول الأمين وآله الطاهرين وأصحابه الأكرمين باب) هذا الباب قد اشتمل على مسائل الأولى (المطاهر ومطهر) ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكذلك الدليل على كونه طاهرا مطهرا أو ظاهرا على ذلك الإجماع كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبرهان أن أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور في هذا الباب والبراهنة الأصلية عن مخالطة العاصية له مستعصية (لا يخرج عنه الوصفين) أي عن وصف كونه طاهرا وعن وصف كونه مطهرا (الاما غير ربيعه أو لونه أو طعمه من النجاسات) هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي أنه لا يخرج الملعن الوصفين الاما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لأن غيرهما وهذا المذهب هو أراج المذهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه وأيضاً يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من يربضاعة وهي يثري على فيها الخوض ولحوم الكلاب والقت؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجم شيء وقد أعله ابن القطان باختلاف الروايات اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة وقد اختلف في أسماء كثير من النجاسة والتابصين على أقوال ولم يكن ذلك موجبا للبهالة على ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال ولم طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتعصيم من صحه من أولئك الأئمة وله شواهد معها حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ومن حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبراز وابن السكن كلها بنحو حديث أبي سعيد وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور ولا ينجم شيء الاما غلب على ربيعه أو طعمه وأخرجه أيضاً عن الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ ان الماء طهور إلا ان تغير ربيعه أو لونه أو طعمه بنجاسة تصدق فيه وفي اسنادهما من لا يهتج به وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الإجماع على منجونها كائنه ابن المنذر وابن الملقن في البدائين والتهذيب في الصريحين كان يقول بجمية الإجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الإجماع ومن كان لا يقول بجمية الإجماع كان هذا الإجماع مفيداً لعمدة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فالاستدلال بها بالإجماع (وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المنعيرات الطاهرة) هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يصف إلى شيء من الأمور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه كما يقال ما ورد وضوءه فليس هذا الماء المتغير بنسبته إلى الورود مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور وفي الكتاب العزيز بقوله سبحانه ما طهروا وفي السنة المطهرة بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ونخرج بذلك عن كونه مطهرا ولم يخرج به عن كونه طاهرا لأن الفرض ان الذي خالطه طاهراً واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي

كان مستحق لكل واحد منهما قبل الاجتماع قال في حجة الله الباقية وأما الموضوع من الماء
 المقدس الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الماء الذي رأى ثم أزاله الخبيث به
 محتمل بل هو الراجح وقد أطل القوم في غروب موت الحيوان في البر والعشر في العشر والماء
 الجارى وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة وأما الآثار
 المنقولة عن الصحابة والتابعين كآثر ابن الزبير في الرقي وعلى بن أبي طالب رضى الله تعالى
 عنه في الغارة والنخعي والشعي في نحو السور فليست مما ينسب له الحدوث بالصحة ولا بما اتفق
 عليه جمهور أهل القرون الأولى وعلى تقدير صحتها يمكن أن يحكمون ذلك تطبيبا لقلوب
 وتنظيما للماء لمن جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ودون في هذا
 الاحتياط شرط القنادر وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يقتضيه ويجب العمل عليه
 وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في
 هذه المسائل لعباد مشايرا فإنه على ما لا يتفكرون عنهم من الاتفاقات وهي بما يكفون وعونهم
 به الباقى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصاحبا ولا مستفيض في الصحابة
 ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله أعلم انتهى قلت وقد أطل الحافظ ابن حجر رحمه الله
 تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحا وتعديلا لفظا ومعنى في كتابه تلخيص
 الحبير في تخريج أخبار الرافعي الكبير اطالة حسنة فليرجع إليه (والفرق بين قليل وكثير)
 هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك
 بين أهل العلم بعد اجتماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أو مائة الثلاثة ليس بظاهر قليل
 أن الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما لما أخرجه أحد وأهل السنن والشافعي وابن
 خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوب من السباع والغواب فقال إذا
 كان الماء قلتين لم يعمل الخبيث وفي لفظ أحمد لم ينفسه وفي لفظ لا يداود لم ينفس
 وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم وقال ابن منده استناد حديث القلتين على شرط
 مسلم انتهى ولكن حديث وقوع الاضطراب في استناد ومثته كما هو ميم في مواطنه
 وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب وقد دل هذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قلتين
 لم يعمل الخبيث وإذا كان دون القلتين فقد يعمل الخبيث ولكنه كما قيد حديث المسالطهور
 لا ينفسه متى بلغت الزيادة التي وقع الإجماع عليها كقيد حديث القلتين بما يقال أنه
 لا يعمل الخبيث إذا بلغ قلتين في حال من الأحوال الأفي حال تفسير بعض أوصافها بالنجاسة قائم
 حينئذ قد جعل الخبيث بالمشاهدة وتوضوؤة الحس فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك
 الزيادة المجمع عليها وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لجل الخبيث وليس فيه أنه يعمل
 الخبيث قطعا ويتأول أن ما يحصل من الخبيث يخرج عنه الطهورية لأن الخبيث المخرج عن
 الطهورية هو خبيث خاص وهو الموجب لتفسير أحد أوصافه أو كلها لا الخبيث الذي لم يفسر
 وحاصله أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونهما قد يعمل الخبيث لا يستقل

منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يجعلها وامانته يصير نجسا خارجا عن كونه
 طاهرا فليس في هذا المذهب ما يثبت ذلك ولا ملازمة بين محل النجس والنجاسة المخرجة عن
 الطهورة لان الشارع قد نفي النجاسة عن مطلق الماء كافي حديث أبي سعيد المتقدم
 وما شهد به وقها عن الماء المقيد بالقلتين كافي حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا وكان
 النفي يلفظ هو أعم صيغ العام فقال في الأول لا نجاسة مني وقال في الثاني أيضا كافي تلك
 الرواية لم نجاسة مني فاذا ذلك ان كل ما يخرج على وجه الارض طاهر الا ما ورد فيه التصريح
 بما يخص هذا العام مصرحاً بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الرواية التي وقع الاجماع
 عليها فانها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من الخصائص المنقولة بالنسبة
 الى حديث أبي سعيد ومن الخصائص المنقولة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله
 تعالى عنهما على القول الرابع في الاصول وهو انه ينفي العام على الخاص مطلقا فنقرر بهذا
 انه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الاحاديث بل يقال فيه ان مادون القلتين
 ان محل النجس جملا استلزم تغيير مخرج الماء ولونه أو طعمه فهذا هو الامر الموجب للنجاسة
 والخروج عن الطهورة وان جملا لا يغير أحد تلك الاوصاف فليس هذا الحل مستلزما
 للنجاسة وقد ذهب الى تقدير الماء القليل على دون القلتين والكثيرهما الشافعي رح وأصحابه رح
 وذهب الى تقديره القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعمال الكثير بما لا يظن استعمال
 النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روي أيضا عن الشافعية رح والخنفرة رح وأحد بن
 حنبل رح ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهب هؤلاء صدوق في كتب أتباعهم من أراد
 الوقوف عليها ارجعوا واحج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والبر طاهرين ونجس الاستيقاظ
 وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل
 على المطلوب ولو فرضنا ان شيئاً منها دلالة بوجه ما كل ما أفاده تلك الدلالة متقدمة بما تقدم لان
 التعبد بالعمل بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع على انه لا يبعد أن يقال ان العاقل
 لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء الا اذا خالطت الماء بجرمها أو بريحها أو بلونها
 أو بطعمها محالطة ظاهرة فوجب ذلك الظن ولا شك ولا ريب ان ما كل من الماء على هذه
 الصفة ينجس لان المحالطة ان كانت بل جرم فلتوضي مستعمل لعين النجاسة وان كانت
 المحالطة بل ريح أو لون أو طعم فلا نجاسة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه
 والحاصل انهم ان أرادوا بقولهم ان ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وان لم يظن
 فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها فلا مخالفة بين هذا المذهب
 وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة ان هؤلاء اعتبروا المظنة واهل المذهب الاول اعتبروا
 التثنية ولكن لا يفتي أن المظنة اذا كانت هي الصادق من غير أهل الوسوسة وان كل من نهى
 لا تكاد تختلف التثنية في مثل هذا الموضع وان أرادوا استعمال العين فقط أو عدم
 استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم أرادوا المعنى
 الاول بعدل على ذلك انه قد وقع الاجماع على ان ما غير لون الماء أو ريحه أو طعمه من
 النجاسات واجب تعينه كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب من جهة القائلين بذلك فسخولهم

والله

المتن

في الاجماع بل هو مصرح بحكاية الاجماع في البصر فتقرر بهذا انهم يريدون المعنى الاول
 احسن الاعين العين والريح واللون والطعم ثبوتوا اتفاقا بحيث قد فلا مخالفة بين المذهبين
 لان أهل المذهب الاول لا يخالفون في ان استعمال المظهر لعين التعاسة مع المجموع
 لخروج المعنى المظهر به ترويضاً على خروجه عند استعمال ما قبله مجرد الريح
 أو اللون والطعم فتأمل هذا فهو مقيد بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين
 المذاهب المختلفة في المعنيين الادلة الدالة على اعلی هذه الصورة التي لخصتها علم ائمة عليه
 لاحد من أهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعرق ساحتها كل محقق ويتبلد عند
 تشعب طرائقها كل مدقق وقد سرها الماتن في ما ترمو لقائه (١) فحيرت مختلفات لهذه
 العلة واطال الكلام عليها في طيب القنر في المسائل العشر وقد استدل بعض أهل العلم بمثل
 حديث استفت قلبك وان افتاك المفتون ومثل حديث دع ما يريك الى ما لا يريك ولا يستفاد
 منهما الا ان التورع عند الظن من الاقدام اولو وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك
 الظن حتى لا يجرؤوا وقد عرفت ان أدلة المذهب الاول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب
 الثاني فابعد الصفة الى مثل حديث استفت قلبك ودع ما يريك ليس كما ينبغي فان قيل انه قصد
 الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال أدلة العمل بالظن في
 الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثرها أدلة التي عن العمل به وهكذا التعويل على
 حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يصح وقد حكى في تصحيح المله الكثير أقوال منها
 ان الكثير هو المستعبر وقبل ما ذكر طرفه لم يتحرك الطرف الا نحو وقبل ما تكن مساحة
 مكانه كذا وقيل غير ذلك وهذه الأقوال ليس عليها آثار من علم بل هي خارجة عن باب الرواية
 المقبولة والردية المعقولة (وما فوق القلتين وما دونهما) قد مر الشافعي المله الذي لا ينبغي
 بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقتين وقد مرهما بغير قرب وفسرها أصحابه بغير ما تدل
 وقدره الخسفة بالقدح الكبير الذي لا يتحرك جانب منه بغيرك الا نحو والعشر في الشر
 كذا في المستوى شرح الموطأ وقال في حجة الله البانعة ومن لم يقل بالقتين اضطر الى مثلهما
 في ضبط المله الكثير كالمالكية والرخصة في آبار القلوات من نحو ابعاد الابل انتهى
 ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه وان شئت
 زيادة التفصيل فعليك بالفتح الرائي في فتاوى الشوكاني ففيها ما يشي في الطليل ويسقى الغليل
 (ومتحرك وساكن) وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله فان ذلك
 لا يجرجه من كونه طهورا لانه يعود الى وصف كونه طهورا بمجرد تحركه وقد دلت الاحاديث
 على انه لا يجوز التطهير بالماء الساكن ما اهما كما تحدث أي هر يرتضى الله تعالى عنه عند
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يفتن من أحدكم في الماء الدائم وهو جنب
 فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يفتنه اوله تناو لا وفي لفظ لا جدوا في داود لا يقولن أحدكم في
 الماء الدائم ولا يفتنل فيه من جنبه وفي لفظ البخاري لا يقولن أحدكم في الماء الدائم الذي
 لا يجري ثم يفتنل فيه وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه وغيره من روايات التي يفيد مجموعها
 النهي عن البول في الماء الدائم على انفرادها والنهي عن الاعتسال فيه على انفرادها والنهي

(١) كتيل الاطوار و: بل التمام والتسليم الجرا والشيخ الرائي اه

في المله

عن مجموع الامرين ولا يصح أن يقال ان روايتي الاخرتين مقيدتان بالاجتماع لان البول في
الماء محل انفراد لا يجوز فاقاد هذا ان الاعتبال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه
غير بائرين لم يجد الامام كذا وأراد ان يطهر منه فطهره أن يحصل غسل ذلك بأن يحركه حتى
يخرج عن وصف كونه ساكنا ثم يتوضأ منه وأما الوضوء فغسل النسي على الانفاس
في الماء الدائم ولهذا المائل كيف يحصل قال يتناولونه تناولا ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فإنه
لا انفاس فيه بل هو يتناولونه تناولا من الابتداء فما لا يحرى من الماء قبل الشروع في
الطهارة ثم يطهره وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دل عليه هذا الروايات فلم يفرقوا بين
المحرك والسكن ومنهم من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك
وقد قيل ان المستعبر مخصوص من هذا الاجماع والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهير به
مادام ساكنا فاذا تحرك عادوه وصفه الاصل وهو كونه مطهرا وعنه هي المسئلة الخامسة من
مسائل الباب (ومستعمل وغير مستعمل) هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب وقد وقع
الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادات من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه
مطهرا أم لا تخفى عن أحد بن حنبل والبيهقي والاوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين
عنه ما يؤيد حقيقته في رواية عنه ان الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث
النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولادلالة على ذلك لأن علمه الله تعالى عن التطهير ليست
كون ذلك الماء مستعملا بل كونه ساكنا وعنه السكون لا ملازمة بينهما وبين الاستعمال
واحبوا أيضا بما ورد من النهي عن الوضوء بغسل وضوء المرأة ولا تنصرف عنه ذلك
في الاستعمال كما سبق في تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله
ولو كانت العلة الاستعمال لم يخص النهي بضع الرجل من الوضوء بفضل المرأة العكس بل
كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل ومن جهة ما استدلووا به ان السقف
كلوا يكملون الطهارة بالنعم عند ذلك الماء لا يمسح منه هذه جهة ماقطة لا يفي
التحويل على مثلها في اثبات الاحكام الشرعية فلي هذا المستدل أن يوضع هل كان هذا
التكميل يفسد جميع السقف أو بعضهم والاول باطل والثاني لا يدرى من هو ظهير لنا
من هو على انه لا جهة الا بالاجماع غلغل من يمتنع بالاجماع وقد استدلووا بانه في اجنبية عن
محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثا بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الى الموضع فالحق ان
المستعمل طاهر ووضوءه طاهر ولا بالاصل وبالدلالة انه تعالى ان الماء مطهور وقد ذهب الى هذا
بما عمن السقف والخلف ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبو ثور وجميع أهل
الظاهر وثقه غيره من الحسن البصري والزهري والشافعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة
في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق ان الماء لا يخرج عن مسكونه طهورا بمجرد
استعماله للطهارة الا ان يتغير بذلك وجهه أو لونه أو طعمه وقد كان اصحابه يكادون يقتلون
على ما سألوا من وضوئه صلى الله عليه وسلم فيأخذونه ويتبركون به والتبرك به يكون
بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك والحاصل ان اخرج ما جعله الله طهورا
عن الطهورة لا يكون الا بغير

(فصل والنجاسة) جمع نجاسة وهي كل شيء يستقذر أهل الطباع السليمة ويحفظون عنه ويقسئون التياب إذا أصابها كالعذرة والبول والمم (هي غائط الإنسان مطلقاً وبه) بالادلة العجيبة المقيدة لقطع نكاح نجاستها من باب الضرورة الدينية كالاختصاص على من له اشتغال بالادلة الشرعية وبما كان عليه الامر في عصر النبوة ولا يقدح في ذلك التخصيف في تطهيرهما في بعض الاحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم نكاحه الاذى فان التراب لم يظهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى يحق فيه ظهورهما التراب وواهما أبو داود وروح وابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاوزاعي واخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا باء أحدكم المسجد فليقلب عليه ولينظر فيما كان رأى خبثاً عليه من الارض ثم يعل فيها وقد اختلف في وصله وارسله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ يظهر ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بقوله وكذلك عن امرأة من بني عبد الأشهل عند البيهقي أيضاً فان جعل التراب مع المسح مطهراً لذلك لا يخرج منه عن كونه نجساً بالضرورة اذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً وأما التخصيف في تطهير البول فكما ثبت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بأن يران على بول الأعرابي ذقوا من ماله وهو في العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهم وأما ما عدا غائط الآدى وبولهم والابوالا زبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها والادلة مختلفة في رد بعضها ما لم يدل على طهارة كابوالا بول فانه ثبت في العيصين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العربيين بأن يشربوا من ابوالا الايل ومن ذلك حديث لابس يولعابو كل لجه وهو حديث ضعيف أخرجه الماروقفي من حديث جابر رضي الله عنه والبراء رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو ضعيف جداً لا تقوم بحسنه الجهة وروما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم في الروث انها ركس والركس النجس وقد نقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبقال والجيرة ولكنه زاد ان خزعة في رواية انها ركس انها روثه حماروه عظم ما استلب به القاتلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخارج من الآدى وحديث الروث لا يستلزم التعميم وحديث عماد قد أطلق من رواه على انه من الضعف يمكن بسقطه عن درجة الاعتبار لا من رواية ثابت بن جراح عن علي ابن زيد بن جعدان والاول جمع على تركه والثاني جمع على ضعفه فلا يفتن من بحسنه جهة على التعميم واحتموا انه صلى الله عليه وسلم بالصلاة في مريض الفم وبأذنه شربة ابوالا الايل وهما صحيحان ولا حكم للمعارضة بنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مواطن الايل لان النهي معلل بانها رجات تؤذي المصلي فلا يستلزم ذلك عدم طهارة اربابها واولها كما كان تعليل الصلاة في مريض الفم بانها بركة لا يستلزم ان الصلاة انما كانت لأجل كونها بركة فان مثل ذلك لا يستوعق مباشرة ما ليس به طاهر فطلق الحقيق بالقول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الآدى وغائطه وأما ما عداهما فان ورد فيه ما يدل على

فجاسته كل وثقة وجب الحكمينك من دون الحق وان لم يدقا البراءة الاصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجس من دون دليل فان الاصل في جميع الاشياء الطهارة والحكم بعينها حكم تكليفي فمجهول البولي ولا يجل الابدقيا المجهول قال الماتزوجه الله تعالى ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول بعينها يستلزم تعبد العباد بحكم من الاحكام والاصل عدم ذلك والبراءة قاضية بالانكشاف الحق ثبت ثبوتنا نقل من ذلك وليس من اثبت الاحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل بأقل اعمام من ابطال ما قد ثبت دليله من الاحكام فالكل امان القول على الله تعالى بما لم يقبل أو من ابطال ما قد شرعه لعباده بلا جهة (الا انه كرا الرضيع) لحديث يفصل من بول الجارية ويرى من بول الله - لأم - أخرجه أبو داود ورجعه الله تعالى والشافعية الله تعالى وابن ماجه والبراءة وابن خزيمة من حديث أبي السمع خذم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه الحاكم وأخرج احمد والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينفع وبول الجارية يفصل وأخرجه أيضا ابن ماجه وأبو داود بسند صحيح عن علي موقوف وأخرج احمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة عن ابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبيعة بنت الحارث قالت قال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اعطني ثوبك والبس ثوبا غير حتى أغسله فقال نعم يا نفع من بول الذي كرو يفصل من بول الاثني وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محسن انها أتت ابن لها صغيرا يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا بما اغتصه ولم يفصله وفي صحيح البخاري من حديث عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فأتبعه الماء وفي صحيح مسلم عنها قالت كان يورق بالصبيان فيورق عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا بما فأتبعه به ولم يفصله فهذا تصريح بماته لم يفصله فيكون اتباعه الماء اما مجرد النزع كما وقع في الحديثين الآخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل وبالجملة فالصريح من عند الله تعالى عليه وسلم القول بما هو الواجب في ذلك هو الاولي بالاتفاق **لونه** كلاما مع أمته فلا يعارض ما وقع من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الاكتفاء بالنزع في بول الغلام لا الجارية بسجاسة منهم على وأم سلمة والثوري والاوزاعي والنسفي وداود وابن وهب وعطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذي لا يحصى عنه وذهب بعض أهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي النزع فيما وهذا فيه مخالفة لموقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية رح وسائر الكوفيين الى انها مساوية وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الامة وقد استدل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة لو ارادة في نجاسة البول على العموم ولا يفتلك انها مخصوصة بالادلة الخاصة المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يفتلك انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه مرض من بول الذي ذكر كراي ذكر كان وهو احوال لقصد المذكور

فوائد الضمانات

قوله: وهذا الأصل، مطاوعه من قبلنا، مل

سابقا لم يفظ قول الفلام الرضيع ينضج والواجب حمل المطلق على التقيد قال في الحقيقة قد أخذ
 بالحديث أهل المدينة وإبراهيم الضبي وأنصح فيه القول لمحمد لا تقتصر بالنسب وروى بين الناس
 قلت قال الشافعي رحمه الله تعالى ينضج من بول الفلام ما لم يطعم ويسفل من بول الجارية
 فسر البغوي إن بول السبي نجس غير أنه يكتفي فيه بالرش وهو أن ينضج الماحط به حيث
 يصل إلى جميعه فيظهر من غير مرص ولأن ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسفل منهما
 سواء ويقبه أن يقال من جانب أي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد ينضج الفضل الخفيف
 وبالفصل المرص والغلا وأصل المسئلة أن التطهير إنما يكون بإزالة عين الجباسة وأثرها
 وبول الجارية أغظ وأتن فاحتج فيه الزيادة المرص كذا في المسوى وأقول أحاديث
 انقضيص هنا صفة لا شك في ذلك ولا ريب فما الذي دعاهم إلى الوقوع في مضيق التأويل
 المتصف الذي لا يسوغ إرادة كذب مثله مع وجود السعة وهذا كلام عامال الجيعن القائمة
 مرة لأن هذا المعنى قد استفيد من العام ثم أهدأ رافعا هذه الغاية بل لا روق حكم على كلام من
 أوفى جوامع الحكم وكمكان أنصح العرب بما يلحق بكلام من هو من التي بمنزلة وقعه
 في الكلام القاصر عن رتبة فصاحة والبلاغة وقد ذكر في النهاية ما يقيدان النضج بأن
 بمعنى الفضل قلت قد يرد في مثل ذلك نادرا إذا اقتضاء المقام وههنا وقع مقابلا لفضل
 فكيف يصح تضريبه وقد أطلق أئمة اللغة أن النضج هو الرش فيجب حمله على ذلك إذا لم تقم
 قرينة على إرادته غيره فكيف إذا كان الكلام لا يصح إلا بالمثل على ذلك للمعنى الأعم
 الأغلب والا كان الكلام حشا وان كان استعظام فائق قد ظل بوجوب غسل البول
 فليس أحدا عظم منزلة ولا أكبر قد راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم فائق الأحوال أن
 يجعل لكلامه منزلة على غيره من علمه أمته فيكون كلامهم مردودا إلى كلامه وليت
 أن المشغوفين بمهجة مذاهب الأديان جملوا كلامهم فسلخوا فيها بين كلامه
 وكلامهم طريقة الأنصاف ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الخط لاسلافهم فيردون
 كلامه صلى الله عليه وسلم إلى كلامهم وأن واقفهم فيها ونعمت وإن لم واقفهم فالقول
 ما قالت حذام فإن أنكرت هذا فهاهنا أبني ما الذي اقتضى هذه التأويلات المتصفة ورد
 أحاديث انقضيص العصبة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام وأنه يبقى العام على
 الخاص وهذا مشهور في الأصول اشتار النهار (وعاب كلب) قد ثبت في العصبة وغيرهما
 من حديث أي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب
 الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا وثبت أيضا عندهما وغيرهما أنه من حديث عبد الله
 ابن مسفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين من
 على بظاهر هذه الأدلة ومن أكتفى بالتثليث معروف وليس ذلك بما جرح في كونه نجسا
 لأن محل الميل على النجاسة هو إيجاب الفضل وهكذا لا يتعلق بما نحن فيه من زيادة التغليب
 بالتريب كما وقع في أحاديث الباب في العصبة وغيرهما فانه ليس المقصود ههنا الإثبات
 كون اللعاب نجسا لا بيان كيفية تطهيره فلذلك لموضع آخر والحاصل أن الحق ما اقتضى به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسميع والتريب وليس من شرط التعبد الاطلاع على

على الاحكام التي تعبدنا القبها على ما هو الراجح وقد صرح لنا الامر منه صلى الله عليه وسلم
بالفصل على الصفة المذكورة بالا حديث العيصة ولم يبعد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم
فلا يحل قبول الشرع المتقرر بأقوال علماء الامة سواء كان القول المختص منسوباً إلى
جميعهم أو إلى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جاء من علماء الامة كما هو معروف
في كتب الخلاف والتقوى وشروح السنة ومن أغرب ما يراه من ألهمة القهر شره وحب
اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جماعة من ذلك عن الشريعة بعزل والميل
عن الحكم الثابت بشرع أو وضع من الشمس من دون سبب يقتضي ذلك كما فيما نحن بصدده
وقبيلنا في قول الصبي وأشياء هذا وتظاره لا تقتضي واقعه المستعان (ويوث) الدليل
على نجاسته ما تقدمت الإشارة اليه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الروثة أنها ركس
والركس في اللغة القبيح فالروثة قبيح وهو المطلوب وقد قلنا كلام التيمي في تخصيص
ذلك بروث الخيل والبغال والحمير (ودم حيض) الدليل على ذلك ما ثبت عندنا من رواية
داود والترمذي من حديث خولة بنت ثعلبة قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا
أحيض فيه قال فإذا طهرت فاقبلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج أثره
قال يكفينك الماء ولا يضرك أثره وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أحمد وداود ودون السائي
وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعاً بالفظ حكاه بضع
واخبره بما هو مفرد قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
فقال لها أنا يصيب فوجها من دم حيض فكيف تصنع قال تقعه ثم تقرصه بالماء ثم تغسله
ثم تقبلي فيه قال لا يفصل دم الحيض وحكه بضعه في ثوبت نجاسته وان اختلف وجه
نظفه به فذلك لا يخرج به عن كونه نجساً وأما سائر العلماء فالأدلة فيها مختلفة مضطربة
والبرائة الاملية مستحبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة أو المساوية
ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فإنه رجس إلى جميع ما تقدم في الآية الكريمة
من الميتة والدم المسفوح ولم الخنزير لكان ذلك مقبلاً لخاصة الدم المسفوح والميتة
ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه إلى الكل أو إلى الأقرب والظاهر رجوعه
إلى الأقرب وهو لم الخنزير لأفراد الضمير ولهذا جبرمتها هنا بخاتمة فلم الخنزير دون الميتة
والدم الذي ليس بدم حيض ولا سوا وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها إلا أكلاها كما ثبت
في الصحيحين بلفظ التحريم من الميتة أكلاها ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل
هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع إلى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع
بعد جملة مستقلة على أمور متعددة (ولم الخنزير) الدليل على نجاسته ما قلنا من الآية
الكريمة (وقبيلنا ذلك خلاف) وأما التي فاحتجوا على نجاسته بما ورد في الحديث عام
وقد سبق عدم صلاحته للاحتجاج والناسي بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به
حجة لانه لا يمكن إجماعاً ولا مرفوعاً والثالث بما ورد في الحديث من الأمر بغسل القرع
والاثنين ويحاج عنه أنه اثبات لخاصة التي بقياس لانها متغيران على أنه يمكن أن يكون

التقليط في المذني ما لكونه يصرح غالباً بمحتلطا بالبول اولاه ليس بأصل للفعل ويلزم انه
 يظهر بالنص لما ورد عند أبي داود والترمذي ومعه من حديث سهل بن حنيف يلفظ
 يتكفي ان تأخذ كفامن ما تحتضيه حيث ترى انه أصلب من ثوبك وأما الجواب عن
 حديث امره صلى الله عليه وسلم لما أتته بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الفسل لا مجرد
 الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالفسل وكان أقرب من هذا ان يجاب بأن
 الفرك لم يكن بأمره صلى الله عليه وسلم انما طالت عاتية كنت أفر كمن فوبد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما في كتب الحديث والامر الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفسل
 موضع المني من ثوبه ويحجب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات نجاسة المستلم ولو جوب الازالة
 مع احتفال ان يكون مثله تقدر المواقف من مخالفة النظافة وأما فرك عاتية لمنه صلى الله
 عليه وسلم من ثوبه حال صلاته بأنه لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجسا لما أقره الله على
 ذلك كما ثبت في حديث خلق النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل بهذا وقد قدمت ان
 ان الحكم يكون الشيء نجسا لا يقبل الا ببليل تقوم به الجهة غير معارض بما هو أنهض
 أو مساو لان الحكم يكون الشيء نجسا يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع ثم به
 البلوى وقد وردت في مسك الختام شرح بلوغ المرام مجمع المختفين ورجحت هناك ما رجحت
 ونظرتي الآن ان القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله وفي سبل السلام والحق ان
 الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فخص بالقول على الاصل وذهب الحنفية رحمه
 الله الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطرده الفسل أو الفرك أو الازالة بالخرقة أو الاذخرة
 عملا بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات
 واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى (والاصل الطهارة فلا
 ينقل عنها الا ما نقل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه) لان كون الاصل الطهارة معلوم
 من كلمات الشريعة الطهارة وجوبها ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف
 العباد بحكم من أحكام الشرع والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي تم بها البلوى
 وقد أرشدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى السكوت عن الامور التي سكوت الله
 تعالى عنها وانها عفو عما لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباد الله
 تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأي فاسد أو غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من
 نجاسة ما حرمة الله تعالى زعمان النجاسة والتعريم متلازمان وهذا الزعم من أبطال
 الباطلات فالتعريم للشيء لا يدل على نجاسته بطبيعة ولا تضمن ولا التزام قصره في الحرمة والنية
 والتم لا يدل على نجاسة ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأنشدهم
 الى ما يدقعه قاتلا انما لهم من المنة أكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزما لنجاسته لكان
 مثل قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الى آخره دليلا على نجاسة النساء المذكورات
 في الآية والمسلم لا ينسج حيا ولا ميتا كما ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح
 وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقوع التصريح بنجاستها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام
 وما يسكر من الثياب والفرات بأصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسته شيء

أو وجبته أو ركبته يدل على انه نجس كما قلت في نجاسة الروث ولحم الخنزير فكيف لم يحكم
بنجاسة الخمر لقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس قلت لما وقع الخمر هنا
مقتربا للانصاب والازلام كان ذلك تحريضا صارفة لمعنى الرجبة الى غير النجاسة الشرعية
وهكذا قوله تعالى انما المشركون نجس لما جازت الأدلة العينية مقتضية لعدم نجاسة ذوات
المشركين كما ورد في كل ذابحهم وأطعمتهم والتوضؤ من أيهم والأكل فعوا وائر اللهم
المسجد كان ذلك دليلا على ان المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية بل
قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال في وقد تصيف لنا أثرهم المصعد
ليس على ارض من أنجاس القوم شي انما أنجاسهم على أنفسهم فهذا دليل على ان قلت
النجاسة حكيمه لاحية والتعبدا عما هو بالنجاسة الحسية وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته
ولكنه قد عورض بما هو أرح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرح فان عورض بما سواه
فالاصل عدم التعبد بما تضمن ذلك الحكم حتى يرد مورد الخالص من شوب المعارضة أو راجحا
على ما عارضه وبالجملة فالواجب على المتصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح عن هذا المقام
الاجتهاد شرعية قال في سبل السلام والحق ان الاصل في الاعيان الطهارة وان التعريم
لا يلزم النجاسة فان الحشنة محرمة طاهرة وكل الخدورات والسجومات القاطنة لا دليل على
نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التعريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم
في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بغيرها بخلاف
الحكم بالتعريم فانه يحرم ليس الحرير والذهب وهما طاهران ضرر وقشرية واجامحا اذا
عرفت هذا فحرم الحر والبر الذي دل عليه التصوص لا يلزم منه نجاستها بل لابد من دليل
آخر عليه والابقاع على الأصول المتفق عليها من الطهارة فن ادعى خلافه فالجواب عليه انه
وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح المتق وبلف العلم وحاشية صفاء الاوام هذه
المباحث المتعلقة بالنجاسة ما لا يحتاج الناظر في ذلك الى التفرق في غيره فراجع

٧
في التطهير

٥ (فصل في تطهير ما يتنجس بفسله) أي باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء من الشارع كان
الواجب الاقتصار في صفته التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان
كما ورد في ان النعل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم أيضا
ما ورد في كيفية تطهير ما يتنجس بدم الحيض ويطعاب الكلب بالجملة فكل ما علمنا الشارع
كيفية تطهيره كان علينا ان تقتصر على تلك الكيفية وأما ما ورد فيه من الشارع انه نجس
ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين (حتى لا يبقى لها) (عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم) لان الشيء الذي يحدد الانسان ريحه أو طعمه قد بقي فيه بر من العين وان لم
يق برهما ولو لم اذا انفصل الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح
وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم (وانعزل بالمسح)
وكذلك الخلاء لا جسم لم يلزم فيه النجاسة والظاهر انه عام في الرطوبة واليباسة
فيطهر من النجاسة التي لها جرم بالكلية ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم حدوث الشكوك
في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطلعه الله على ما يأتي به المصابون بالوسوسة من التأويلات

التي ليس لها في الشريعة أساس أو وضع هذا المعنى ايضا ما ينهدم عنده كل ما بنوه على قنطرة
السلطان والخيال فقال اذا جاء أحدكم المسجد فليستظر نعليه فان كان فيهما خبث فليمسحه بالارض
ثم ليصل فيه ما ولو قنطأ أحدوا في داود اذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه وليستظر فيهما فان
رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيه ما فاطر هذه العبارة الهادئة لكل شك فانه أول ما بين
لهم انهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجودا محققا فاعلوا المسح بالارض ثم أمرهم بالصلاة
في النعلين ليعلموا بان هذمه الطهارة التي تجوز الصلاة بعدها ثم ترى أحدكم يلعب به
الشیطان حتى يصير ما هو فيه نوعا من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد مرة حتى يبلغ
العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكثرة غلظية واستغراقا للفكر وهو يعلم بان
ذلك العضو لم يقبضه نجاسة مغلظة ولا محققة فلا يزال في تعب ونصب ومن اوله لا يشك من زناه
انه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الاول بعد جهود جهنم شرع في العضو
الثاني ثم كذلك وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع
الشمس فما يبلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لانه عذب نفسه في معصية لانه
فيها النفس ولا رقة للقدور صار مجرد في اوزة الثلاث الفسلات كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيمن تجاوزها فقد أساموت مدى عظم الجمع له صلى الله عليه وسلم بين هذه الثلاثة
الانواع ثم لم يقنع منهم بهذا حتى صوره تاركا للفرصة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها
كأبث في الحديث الصحيح عن جابر بل فقط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرج أهل السنن
وأحمد من حديث بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا
وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العجلي قال كان
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الله لانه فاطر كيف
صار هذا الموسوس نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستأصفا نالما كافر ان بلغ الى
الحمد الذي ذكرناه فهذا باعتبار ما له عند ربه واما باعتبار ما له عند الخلق فاقول الاحوال
ان يقال بمنون يلعبه الشيطان في مخالفة شريعة الرحمن فخر الدنيا والآخرة
ذلك هو الخسران المينوع هذافه يوبه ذنب نفسه بأشد العذاب وكثيرا ما يقضي به ذلك
الى عمله كبيرة تكون ميلا هلا كما في قلب ربه فأن لا لنفسه في معصية فلا يراحم الجنة
كأبث عنه صلى الله عليه وسلم فيمن قتل نفسه وهذه الجنة يقع فيها العالم والجاهل فمن
كان جاهلا اعتذر لنفسه باعذار شيطانية قد استلذه الشيطان بها ففهم من يقول لم أتقن
كمال الثلاث الفسلات في كل عضو وهو قد غسل ذلك العضو مئات وثمان مائة من يقول أريد ان
أغسل غسلا مشروعا لا أتقن شعرة ولا بشرة الا وقد عملها الفسل والفلك فقرأه يتلبس به
وربما به ويدل كل موضع منه في مقدار الجنة كما قطعها في شرع بالآخرة ثم يدل جريا بعد
جرح حتى يفرغ من الامبع ثم يأخذ في الأخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده الا بعد عدة
طويلة ثم يلعبه الشيطان فيشككه فيما قد فعله أنه لم يغسله فيعود اليه ثم كذلك
فلا يكمل الثلاث الفسلات في زعمه الا بعد ان يبلغ نفسه الى حد يرجع من رأوه من كان

عالم يعترف بأن هذا الفعل مخالف للشريعه وانه موصوف بشيئة وهو آتبع الرجلين فانه
عن أخذه الله على علم ونادى على نفسه بأنه متقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه مستغرق
بعبادة عدو الله ابليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيصم له الحياء
على إظهار الرحن على الشيطان ولم يستحي من الناس في مدع حياؤه عن التحدث لعباد الله
بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا لم تستحي فاصنع ما شئت والحاصل ان هذه الهنة قد عمت وطلعت عند كل فرد من أفراد
العباد منها جر من الاجرام وان قل والكمل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن والتأجي من
ذلك هو الكبريت الاحمر وعنقاص مغرب والغراب الابقع ومن أنكره هذا فليجرب نفسه
ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في مسح الاذى الذي يعلق بالنعل
في الارض ثم يمسح به ويظهر عند ذلك كيف يجد نفسه مع ان ذلك هو المبيع الذي لا يربح
الجهنم سواء ان أنصف من نفسه فليصدق فعله قوله وان كان مقلدا فله بالآئمة الاسلاف
قدوة وهم الاقل من القائلين بذلك وهيأت ذلك فان الشكوك والخيالات قد جعلها
الشيطان قدوة يقتتس بها من لم يقع في شباك المنصوبة للمتبيكين من العصاة المستعترين
بمحبة الآله وجدد قوما لا تطمع أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الشهور فغفر لهم خفية جمع
لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة فهم أشقى أتباعه اللهم أعذنا من زغات الشيطان وأجرنا
من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (والاستمالة مطهرة) أي اذا استحال الشيء الى شيء آخر
حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفا للشيء الاول ولو ناولنا طعما وربما كان مخالفا للعدوة
رمادا وقد أوضحت ذلك في كتاب دليل الطالب فليراجع وحققه الماتن في وبل النسيم
والليل الجرار وغيرهما (لعدم وجود الوصف المحكوم عليه) يعني فقد فقد الوصف
الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف
(وما) كان (لا يمكن غسله) من النجسات كالارض والثرثرة تطهيره (بالصبي عليه) والتزج
منه حتى لا يبقى (أي لا يوجد) (للنجاسة أثر) لانها لو كانت باقية لكان التعبد باذهاها
باقيا ولكن هذا انما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون وأما مثل البول فقد ورد
عن الشارع ان تطهيره بان يصب عليه فغوب من ما خذا ووقع ذلك صارت الارض المتنجسة
بالبول مطهرة (أقول) البول على الارض يطهر بمكثرة الماء عليه وهو اخوذ مما تقر منه
الناس فاطبة ان المطهر الكثير يطهر الارض وان المكثرة نذير بالرائحة المتكثرة وتجعل
البول متلاشيا كان لم يكن في المسوى قال الشافعي رح اذا أصاب الارض بول أو غيره من
النجاسة المائية فصب عليها الماء حتى غلبها مطهرت والفسالة طاهرة اذا لم يكن فيها تفسير
ولكنها لا تطهر بفرق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعندنا المنقترح
الفسالة نجسة والارض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها النجاسة انتهى (والماء هو
الاصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه الا باذن من الشارع) لان كون الاصل في التطهير هو
الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفامطلقا غير مقيد بل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
الماء طهور يرش على العاذر ان ارشاد الله عز وجل فاعلم العاني وعلم الاصول فاذا ثبت عن

الشارع ان تطهير شيء من التماسات يكون بغسله بالماء كسح التمسك بالارض وشي ذلك كان
الماء غير متعين في تطهير تلك التماسات خصوصاً بل تقتصر عليه الماء ويتعين الماء غير ما عداها
وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير التماسات وذهب أبو حنيفة
روح وأبو يوسف روح الى انه يجوز التطهير بكل مانع طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن
الشارع تطهيره بغسله بالماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ويرد على أبي حنيفة
روح ومن معه بان ثابت مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهيره على غير المصفة الثابتة عنه
مدفوع

• (باب قضاء الحاجة) •

والحاجة كاية عن خروج البول والغائط وهو ما يؤخذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اذا قعد أحدكم لحاجته وعجز عنه الفقهاء باب الاستطالة لحديث ولا يستطبل بيمينه
والهشون ياب القلي مأخوذة من قوله اذا دخل أحدكم الخلاء والتبر من قوله البراز
في الموارد والكل من العبارات صحيح (على القلي الاستطالة) فينبغي ان يجعل لا يجمع منه
صوت أو يشتم منه ربح أو يرى منه عورة ولا يرفع فوه (حتى يدفن من الارض) عند قضاء
الحاجة ويستقر على حاشي فخل على اوى أسفل بدنه فمن لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل
فليس تدبره فان الشيطان يلعب بمقاعدين آدم وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة
وأعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما ورد من الالة الله تعالى وجوب ستر العورة عموماً
وخصوصاً الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود وقد أخرج
أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ من أتى
الغائط فليستر (والبعد) لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله
عنه قال خرج جناسع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا يأبى البراز حتى يقبض فلا
يرى ولا يظن أي داود مسكان اذا أراد ان يبرز انطلق حتى لا يراه أحد ورجله رجال الصبيح
الاسميل بن عبد الملك الكوفي فقيمه قال يسير (أو دخول الكنيف) يعني اذا أراد ان
يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا ان يدخله وان قرب من الناس
لمساك من حديث ابن عمر (و) أما قوله الكلام فلهذا لا يخرج الرجلان يضربان الغائط
كاشفين عورتهم كما يتعدان فان الله عتق على ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من
حديث أبي سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضي الله تعالى عنه
(و) أما قوله (اللايسة للمهومة) فلهذا ثبت أنس رضي الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذي
والمندري وابن دقيق العيد بلفظ كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلا منزع خاتمه
ولم يأت من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف (وتجنب الامكنة التي منع عن القلي فيها
خروج) كالقلي في ظل الناس وطريقهم ومخدعهم والماء الدائم قد ورد في ذلك حديث منها
حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم روح وأحمد روح وأبي داود روح قال اتوا الانبياء
قالوا وما الاذن يا رسول الله قال الذي يقضي في طريق الناس أو في ظلهم وأفهم ان
الحكمة الاحتراز من لمهمهم وأنهم ومنهم حديث معاذ بن جبل عند أبي داود وابن ماجه

والحاكم وابن السكن وصحبه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتقوا الملا من
 الثلاث البرازق الموارق وقارعة الطريق والظل وقد أعل بانه من رواية أبي سعيد
 الجعفي عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهي الشارع
 عنها الجهر لحديث عبد الله بن مرسس قال نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يال
 في الجهر أخرجه أحد والنسائي وأبو داود والحاكم والبيهقي وقد أعل بانه من رواية قتادة عنه
 ولم يسمع منه ولكنه قد صح صحابه منه علي بن المديني وصح الحديث ابن خزيمة وابن
 السكن والجهر قد يكون ما روي حياً ومثلها اقترح ونؤذي ومنها ما أخرجه أحد روح وأهل
 السقم من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يولن أحدكم
 في منصفه ثم يتوضأ فيه فان طامة الوسواس منه ومنها ما أخرجه مسلم روح وأحد روح
 والنسائي روح وابن ماجه روح عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهي ان يال في الماء الراكد (أو عرف) وجهه انهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى
 ما لا يصل فهو لا يصل (وعدم الاستقبال والاستديار للقبلة) قد ورد في ذلك أحاديث منها
 ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب بلفظ اذا أتيت القبلة فلا تستقبلوا القبلة
 ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وأخرج طهرو مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي
 الله تعالى عنه ومن حديث سلمان أيضاً وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله بن الحارث
 ابن جبر وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل والدارقطني في مسنده من حديث سهل بن
 حنيف وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار
 وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوماً على
 بيت خصة رضي الله تعالى عنها فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لأحاديث النبي ومن جله ما استدلوله
 حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند أحد روح وأبي داود روح والترمذي روح وحسنه
 وابن ماجه روح والبخاري روح وابن الجارود روح وابن خزيمة روح وابن حبان روح
 والحاكم روح والدارقطني روح قال نهي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان تستقبل القبلة
 يقول فرائده قيل ان يقبض بعمام يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري روح نصيبه
 وصحبه أيضاً ابن السكن وحسنه أيضاً البخاري ولا يخفى انه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى
 الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة فما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم
 لا يعارض النبي من الاستقبال والاستديار للقبلة فان قلت حديث طائفة رضي الله
 تعالى عنها عند أحد روح وابن ماجه روح قالت ذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان ناسياً يكرهون ان يستقبلوا القبلة بفر وجههم فقال أوقفوا حولوا متعدي قبل
 القبلة قلت لوضع هذا المكان حالاً القسح لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله قصد
 التشريع لامة ولما قلتم من كان يسكروه الاستقبال ولكنكم لم يصح فان في اسنا مخالفين
 أي الصلت قال ابن حزم هو مجهول وقال الذهبي في الميزان فترجحة خالفين أي الصلت ان هذا
 الحديث منكر وقد استدلل من خصص المنع من الاستقبال والاستديار للقبلة بالقضاء

بما أخرجه أبو داود رحمه الله عن مروان الأصغر رضي الله عنه قال دأبت ابن عمر
أن يخرج أحسنه مستقبل القبلة يقول اللهم اقل يا أبا عبد الرحمن أليس قلبي من ذلك
فقال بلى نعم انتهى من هذا في الفناء فإذا كان منك وبين القبلة شئ يسترك فلا بأس وقد
حسن الحافظ في التمعن استاده ولكنه انما يكون هذا دليلًا إذا كان قدم مع من النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم ما يفيد تخصيص ذلك النهي السابق وأما إذا كانه سنده انما هو مجرد
فهم من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حقه رضي الله عنه فلا يكون هذا الفهم جهة
وسم الاحتمال لا يذهب للاستدلال فالشافعي رحمه الله الاستقبال والاستدبار محرمان في العصراء
لأن البناء ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حالتين وقال أبو حنيفة رحمه الله
مكروهان فيما سوا وجه الجمع عنده ان النهي يقتضيه والفعل لبيان الجواز في الجملة
كذا في المروى قال في فصل السلام اختلف العلماء في خمسة اقوال أقربهم
في الصاري دون العمران لأن أحاديث الاباحة وردت في الاباحة فحملت عليه وأحاديث
النهي عامة وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت العصراء على التصرم
وقد قال ابن عمر انتهى من ذلك في الفناء فإذا كان منك وبين القبلة شئ يسترك فلا بأس
رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعد لبقا أحاديث النهي على بابها وأحاديث
الاباحة كذلك انتهى وروى من عائشة عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
قائمًا وروى عن عمر عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقول قائمًا وروى
الحاكم أن بولعه صلى الله عليه وسلم قائمًا كل من لم يرضه لكن نهى الله ارقطني والبيهق فلم يكن
صالحًا للحمل بوله على حال الضرورة قالوا أن يقال ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان
الجواز وان البول من قيام مكروه فقط وفعله للمكروه لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب ان
البول من قيام من الجفام الفعلة والمخالفة للهبة المستعصمة مع كونه منظمة لاتساح
البول وترشده على البائل ونسبًا قائل أحوال النهي مع هذه الامور أن يكون البول من
قيام مكروهًا وهذا على فرض ان فعله صلى الله عليه وسلم قصد التشريع حتى يكون لبيان
الجواز ويكون صارًا للنهي فان لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام
من خصائصه ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضع ذلك شيئًا
العلامة الشوكاني في شرح المنتقى وعليه الاستجابة بربط ثلاثة أفعال طاهرة أي مسحات
لأنها لا تنقئ غالبًا بل من ثلاثة أفعال لمافي جميع مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أفعال وعن الاستنجاء بجميع أو عظم
وأخرج أحمد رحمه الله والنسائي رحمه الله وأبو داود رحمه الله وابن ماجه رحمه الله ارقطني رحمه الله وقال اسناده
صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
إذا ذهب أحدكم منكم إلى الغائط فليستطبع بثلاثة أفعال فأنما يجزئ غسله أو جرحه
أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي رحمه الله وابن ماجه رحمه الله
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أفعال
وينهى عن الروثة والرمة وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو حنيفة في صحيحه

والشافعي روح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا بلفظ ويستنج أحدهم بثلاثة أجار
 وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه وأعلم أن هذه الالفة مطلقة غير مقيدة بكون الأجار المذكورة
 المخرج الأعلى والأسفل أولهما جميعا أذهروا صدق ما في الحديث من قوله وإن استنحي أحدا
 بأقل من ثلاثة أجار على من أراد أن يستنحي بعد البول فقط أو بعد الغائط فقط أو بعدهما
 وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكان يأمر بثلاثة أجار يصدق على كل ذهاب إلى الغائط
 سواء ذهب إلى البول فقط أو إلى الغائط فقط أو لهما فإن قلت لفظ الحديث إذا في أحدهم
 الغائط قلت المراد بالغائط هنا المكان المطبق لأنفس الخارج كما صرح به أئمة الفقه وكذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم ويستنج أحدهم بثلاثة أجار شامل لكل فاض الحاجة سواء ذهب إلى
 البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب إليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليذهب
 معه بثلاثة أجار يستطب حين فاقم فيجزي عنه يتناول من يال فقط كما يتناول من تقوط فقط
 وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليستنج بثلاثة أجار يصدق على كل فاض الحاجة كما عرفت
 وكذلك قوله أمر نرسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يجترأ بأقل من ثلاثة أجار وقوله
 وأعدوا النبل إذا تقرر هذا علمت أنه شرع الاستنجار لمن يال كما شرع لمن تقوط وأن يكون
 بثلاثة أجار وليرد ما يخالف هذا من شرع والافقة ولا ينال ذلك حديث إذا يال أحدهم
 فليستذكره ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه
 وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال النووي اتفقوا على أنه ضعيف وقال أبو حنيفة
 حديثه مرسل لأن الحديث وإن كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع منه وبين أحاديث
 الاستنجار إذا استجمار أو غسل بالماء أو بالبول أو الغائط من خارج المخرج أو
 المذكور لا استنرجح ما كان داخلهما فالتقوا الاستنجار مختلفان عنه وهو ملو صفا وزمانا ومكانا
 وصفة فكيف يجعل أحدهما ماضا لا آخر لا مما وجد حديث التفرع كان من الضعف لا تقوم
 به الحجة على فرض اتفراده فكيف يؤخذ به وتقول أحاديث الاستنجار المتواترة فتواتر ما عنوا
 عندهم من أنه أدنى مما يفتن والكلام على هذا المسئلة يطول جدا فمن أراد الاستقصاء
 فليعلم بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني ويكتفى بدليل الطالب على أربع المطالب ثم أعلم
 أنه قال الشيخ أحمد بن محمد المحدث المصنف في المسوى شرح الموطأ قال الشافعي روح
 الاستنجار واجب والمراد ثلاث مسحات وقال أبو حنيفة روح سنة والمراد الاتقاء وقال
 الشافعي لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أجار وإن حصل الاتقاء بما دونها فإن لم يحصل
 يجب أن يزده حتى يحصل فإن حصل بعد هاتين مسحاتين يجب أن يمتثل بالوتر وقال أبو حنيفة روح
 بسن الاتقاء ولا يستحب الايتار أو يال الحديث عنده أن المراد باليتار هو التلبس كنه
 من الاتقاء ويستحب الاستنجاء بالماء من غير وجوب من غير أن يخطب بتوضأ بالماء لما
 تحتلزلان قلت معنى الوضوء هنا غسل والتنظيف هو عليه هامة أهل العلم انتهى وهذا
 كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه يخرج أن الصغتين وجهر للمسيرة
 يستعملهما في وضوء أو وضوءة يجزئ للحدث من المبر (أو ما يقوم مقامهما) للضرورة
 أي ذلك في جدار الأجار مالم يكن ذلك التفسير مما ورد في التفسير عنه كروية والجميع والخطم

فانه لا يجوز ولا يجوزي قال في الحجة لانه طعام الجبن وكذا ما ربما يقع به ويستحب الجمع بين
 الجبر والمه وأقول لا شك ان الاستتباب بالمه افضل من الاستتباب بالجبر من دون ما لا
 أقبح القبلية فلا تيق بعدمه عن القياس ولا ريب بخلافه الاستتباب بالجبر وهو الاستتباب
 فاذا لم يجر من من بين العباسية بقى أثر من آثارها واذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح
 ومع هذا فهو من السنن كانت في الاحاديث الصحيحة مقرونا بما لا خلاف فيه عشر وعينه
 انما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة اذا اراد القيام الى الصلاة ان يستقي بالمه
 ولا يكفي الاستتباب بالجبر انما يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي والاستدلال على الوجوب
 بحديث أهل قبل الايعنى ان غاية ما فيه تخصيصهم بالامر بذلك دون غيرهم فان سائر الصحابة
 كلوا اذ ذاك لا يستقيون بالمه ولهذا خص اهل قبل الايعنى انهم لم يرداه على اقله عليه وسلم
 أمر غير اهل قبله وقد ذهب الى أنه يكفي الاجار ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص والناضبة
 والخفصة كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم بل حكى أيضا عن عطاة ان غسل الوجه يحدث
 وعن عبيد بن السيب ما عده الاقتصار كذا في البحر وروى عنه انه كان يقول ان لا يزال
 في يدى تنزعني اذا غسل فرجه بالماء ويذل على عدم الوجوب احاديث الامر بالاستتباب
 وما ورد من ان ثلاثة أجار بن يقين المؤمن لم يصح والحاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل انما
 النزاع في أنه يتعين ولا يجوزي فيه وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبله
 ذلكم هو عليه وسلم ولكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاهل قبله ان الله قد أحسن التماس عليكم فاذال
 قالوا لجمع في الاستتباب بين الاجار والمه قال في الجامع ذكره زين في التلخيص عن البراء
 في مسنده قال نانا عداقه بن شبيب نانا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت
 في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال نزلت هذه الآية في أهل قبله
 فيسروا ليجب ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسالهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم قالوا ان اتبع الجبل الماء قال البراء لا نعم أحارواه عن الزهري الاحمد بن عبد العزيز
 ولا عنه الا انه انتهى ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا خويه عمران
 وعبيد الله حديث مستقيم وعداقه بن شبيب أيضا ضعيف وأصل الحديث في سنن أبي داود
 والترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة وليس في شيء من الجمع بين الاجار
 والمه فعل الاستدلال على وجوب الاستتباب بالمه وهو قوله لهم فطهروا فطهروا على
 القبل حتى الزموا لم يثبت حتى ثبت ما دل عليه واعلم ان الأدلة في هذه المسئلة غير مقيدة
 بكون الاجار المذكور للفرج الاعلى أو الاسفل أو لهما جميعا اذ يصدق قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم وان تستقي أحمد بن حنبل من ثلاثة أجار على من أراد ان يستقي بعد البول فقط
 أو بعد الغائط فقط أو بعدهما وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يلعبنا بشلالة
 اجار يصدق على كل ذهاب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما
 والمراد بالغائط في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أتى أحدكم الغائط المكان للمختلأ فاحسن
 الخرج كما شرحه الله لفظه وكذلك قوله ولم يستقي أحدكم بشلالة اجار شامل لما يمكن

قاض الحاجة سواء ذهب الى البول فقط أو الفائط فقط أو ذهب اليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليذهب معه بثلاثة اجار يستطعم من فأنما يجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تقوط فقط وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليستنج بثلاثة اجار يصدق على كل قاض الحاجة كما عرفت وكذلك حديث أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا يجترى بال من ثلاثة اجار وقولوا أعدوا التبل اذا تقرر هذا علمت انه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تقوط وان يكون بثلاثة اجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق والاستجمار هو غسل البدن عن الاذى بالماء ومسحه بالجر كما صرح به صاحب التهايم وصاحب الصحاح والقاموس والاستجمار عندهم استعمال الجمار والتمسح بالجار وهي الاجار الصغار وهو استعمال من غير تقييد قال في القاموس استجمر استقي انتهى وهو كالا يفتى يصدق على من استقيم النرج الاعلى أو الاسفل أو لهما وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذك والرج قال في النهاية الاستطابة والاطابة كتابة عن الاستجمار معنى من امن الطبيب لانه يطيب جديما زالة ما عليه من الخبث بالاستجماء أى يطهره ومثله ذلك في الصحاح والقاموس ثم قد وردت أحاديث فيها مجرد الامر بثلاثة اجار من غير ذكر استجمار ولا استطابة ولا استجمار ولا نزاع في صدقها على اذا ذهب الى البول كما تصدق على اذا ذهب الى الفائط وحديثه تعلم انه شرع لمن بال ان يستجمر بالاجار عقب البول كما شرع لمن تقوط ان يضل ذلك ولا ينافي ذلك حديث انما بال أحدكم فليستنج كره ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوهم قال الثوري اتفقوا على انه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل لان الحديث وان كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار اذا الاستجمار اعموا المسح بالجار لما ثبت بالبول أو الفائط من خارج القراح أو الذك لا الاستخراج ما كان داخلهما فالتقوا الاستجمار مختلفان فهو ما وصفا ورما أو مكانا وصفة فكيف يحصل أحدهما معارض الآخر لا سيما وحديث الترمذي كان من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفراد فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة فواتر المعنوي عن من له أدنى عبارة قلن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أربع المطالب فليراجع (وتشبه الاستعاضة عند الشروع) أى الدخول لان الحشوش مختصرة يحضرها الشياطين لانهم يحبون النجاسة ووجه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم اهدني الى ما هو ذك من الخبث والنجاسة وقدرى صديق منصرفي عنه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم اهدني الى ما هو ذك من الخبث والنجاسة واتلبا نشوا سنده على شرط مسلم (والاستغفار والجديده القراح) لانه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين والليل عليه ما أخرجه ابن ماجه روح باسناد صالح من حديث أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الاذى وأخرجني من الساقى روح وأبى السقي روح من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه ومن السيوطي روح لعنوا أخرج أحد روح وأبو داود روح

والترمذي روح وابن ماجه روح من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الغلاء قال غفرانك وصحبه ابن حبان روح وابن خزيمة روح والحاكم روح

• (باب الوضوء) •

فرض مع الله لا قبل الهجرة تبسطة وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لا لانياسهم (يجب على كل مكلف) لمن أراد الصلاة وهو محدث واجب (ان يسمي) وجهه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلاة لمن لا وضوء ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد روح وأبو داود روح وابن ماجه روح والترمذي روح في العلل والدارقطني روح وابن السكن روح والحاكم روح والبيهقي روح وليس في اسنادهما بسقطه عن درجة الاعتبار وطرق أخرى من حديث عند الدارقطني روح والبيهقي روح وأخرج شعوبه أحمد روح وابن ماجه روح من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون خصوصاً من حديث عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عنه وأبي بصير رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلى رضي الله عنه وأئس رضي الله عنه ولا شك ولا ريب انها جميعاً تنهض للاحتجاج بها بل بمجرد الحديث الاول فينهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتضد بهذه الاحاديث الواردة في معناه ولا حاجة لتطويل في تفريغها قال الكلام عليها معروف وقد صرح الحديث بنقي وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك بقيد الشرطية التي يستلزم عدمها العدم فضلاً عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه (اذا ذكر) اقتيد بالوجوب بالذکر كالمجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من وضوء ذكر اسم الله عليه كان طهوراً وبالمجمع بينه ومن وضوء لم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً الاضواء وضوءه أخرجه الدارقطني روح والبيهقي روح من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفي اسناده متروك ورواه الدارقطني روح والبيهقي روح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفي اسناده أيضاً متروك ورواه أيضاً الدارقطني روح والبيهقي روح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لا تنهض للاستدلال بما وليس فيها أيضاً دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الاعلى الذي ذكر ولكنه يدل على ذلك أحاديث عدم الموازنة على السهو والتيسار وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الاحاديث الضعيفة تحت هذه الدلالة الكسرة ولا يلزم مثل ذلك في الاضواء القطعية وبهذا هذا كله في التقييد بالذکر اشكال قال في الحجة الباقية قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه هل المعرفة بالحديث على تعصيه وعلى تقدير بطلان فهم من المواضع التي اختلف فيها طرق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد اقر المسلمون بحكمون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون ان الله ولا يذكر من التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث وهو نفس على ان التسمية تكن أو شرط ويمكن ان يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكير بالقلب فان العبادات لا تقبل الا بالنية وحيث لا يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها فالتسمية أدب كسائر الادب لقوله صلى الله

تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يدأ باسم الله فهو أبتر وقباحت على مواضع كثيرة يحصل
أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرضى مثل هذا التأويل فإنه من التأويل البعيد
الذي يعود بالخالف على القضا انتهى وأقول قد تقر بأن التي في مثل قوله لا وضوء يتوجه
إلى الذات أن أمكن فإن لم يكن توجهه إلى الأقرب إليها هو التي العصة فإنه أقرب المجازين
لإلى الأبعد وهو التي الكمال وإذا توجهه إلى الذات أي لأذات وضوء مشرعة أو إلى العصة
فلم على وجوب التوجه لأن استواء التسعة قد استلزم استواء الذات الشرعية أو استقامتها
فكان تحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجبا ولا يتوجه إلى التي الكمال الاقرنة
لأن الواجب الجمل على الحقيقة ثم على أقرب المجازات إليها أن تصفها لجمل على الذات ثم
لا يحصل على أبعد المجازات الاقرنة ويمكن أن يقال إن القرينة ههنا المؤقتة لجمل التي
على المجاز الأبعد هي ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من وضأ وذ كرام الله على وضوئه كل مظهر الجسد من وضأ وليذ كرام الله على
وضوئه كل مظهر لا عاصم منه ضعيف (ويتمضمض ويستنشق) وجهه أنهم ما من جهة
الوجه الذي ورد القرآن الكريم بقوله وقد بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في القرآن
بوضوئه المتقول البنا ومن جهة ما نقل البنا المنضقة الاستشاق فاذن ذلك أن الوجه
المأمور بقوله من جهة المنضقة والاستشاق وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني
رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
بالمضضة والاستشاق وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا وضأ أحدكم فليصنع في أنفه ما يتم ليتقر وثبت عند أهل
السنن وصححه الترمذي روح من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه بالفتح وبالغ في الاستشاق
إلا أن تكون صائما وأخرج السائي روح من حديث لجة بن عيسى رضي الله عنه إذا وضأت
فامضوا أخرجه الترمذي روح أيضا وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه
الذكر إذا وضأت فمض أخرجه أبو داود بإسناد صحيح وقد صح حديث لقيط رضي الله
عنه الترمذي روح والنووي روح وغيرهما ولم يأت من أهلها بما قدح فيه ولقد ذهب
إلى وجوب المضضة والاستشاق أحمد روح وأصح روح وبه قال ابن أبي ليلى روح وحاد
ابن سلبان روح وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الاستشاق واجب في الفصل والوضوء
والمضضة سنة فيما حكى هذا المذهب النووي روح في شرح مسلم عن أبي نورة روح وأبي
عبيد روح وداود الظاهري وابن المنذر روح ورواه عن أحمد روح وقد روى غيره مثل
نقله عن أبي حنيفة روح والنووي روح وزيد بن علي روح وذهب مالك روح والشافعي
روح والأوزاعي روح والليث روح والحسن البصري روح والزهري روح وريجة روح
ويحيى بن عبيد روح وبقية روح والحكم بن عتيبة روح ومحمد بن جرير الطبري روح إلى
أنهم لا يوجبون الاستشاق وحدهم الوجوب بحديث مشر من سنن المرسلين وهو
حديث صحيح ومن جعلها المنضقة والاستشاق وردية لم يرو بقية مشر من السخيل
بقية مشر من القطر على فرض ورود ذلك القطة قالمراد بالسنة الطرية فهو هي ثم

الواجب لاما وقع في اصطلاح اهل الاصول فان ذلك اصطلاح حادث وعرف منه بد
لا تحصل عليه أقوال الشارع وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس رضي الله عنه
بقطع الخضة والاستنشق سنة أخرجه الدارقطني روح واستناده ضعيف والمراد بالسنة
في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو فعله
أو تقريره ولو لم يثبت السنة لمقالة للقرآن فهو هذه القطة أهم من المدعى فانها تطلق على
الواجب كما تطلق على المنسوب فيقال مثلا الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال ان
الحقيقة الشرعية مة دمة على القوية لان المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس
ما اصطلح عليه الفقهاء من اهل الاصول فتأمل (ثم يفضل جميع وجهه) والمراد بالوجه ما يسمى
بوجهها عند أهل الشرع والفتنة وجوب غسل الوجه لاختلاف فيه في الجملة وقد قام عليه
الدليل ككتاب السنة (ثم يذهب مع مرقية) وهو نص القرآن الكريم السنة المطهرة ولا خلاف
في ذلك وانما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما وميليد على وجوب غسلهما
جميعا حديث جابر رضي الله تعالى عنه هذا الدارقطني روح والسيق روح ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم اذا اراد الماعلى مرقية ثم قال هذا وضو لا يقبل الله الصلاة الا به وفي
استناده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن حنبل ولكن ينفي
عن هذا الضعف ما لي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه توشأ ثم غسل يده
حتى شرع في العشاء ثم قال لا يتدسوا الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوشأ هكذا وفي رواية
الدارقطني روح من حديث عثمان رضي الله عنه انه غسل وجهه ويديه حتى مس اطراف
العضدين قال الحافظ واستناده حسن وانخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن جباد
عن أبيه مرفوعا ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماعلى مرقية وهذا بيان لما في القرآن
فاذا دان الغاية ذاك فبقاؤها (ثم يمس رأسه) ولا خلاف فيه في الجملة وانما وقع الخلاف
هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل
على مسح الكل أم البعض والسنة الصحيحة وردت بالبيان وفيهما ما يشهد جواز الاختصار
على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة رضي الله عنه
انه صلى الله تعالى عليه وسلم توشأ ومسح بياضته وعلى العمامة وأخرج أبو داود روح من
حديث أنس رضي الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح
مقدم رأسه ولم ينقض العمامة وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة انه مسح رأسه فأجاب لو أدر
وهذه هي الهيئة التي اسقر عليها صلى الله عليه وسلم فالتضي هذا أفضلية الهيئة التي كان
صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها وهي مسح الرأس مقبلا ومذبرا لواجب غير هذا في بعض
الاحوال ولا يخفى ان قوله تعالى واسموا برؤسكم لا يشهد باقاع المسح على جميع الرأس كما في
تظاير من الافعال نحو ضرب برأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت يدي زيد
فانه بوجه هذا المعنى اللغوي في جميع تلك الجوارح الضرب على جرح من الاجزاء المذكورة وهو هكذا
ما في الآية وليس النزاع في مسحي الرأس لفظة حتى يقال انه حقيقة في جميعه بل النزاع في
اجزاء المسح عليه وعلى فرض الاجمال فحديثه الشارع تارة يجمع الجميع وتارة يجمع

البعض بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا
وأما السدان والرجل لان قد مرّح فيهما بالغاية المسح والغسل فان قلت ان المسح ليس
كالتغريب الذي مثلته قلت لا يشكر أحد من أهل اللغة انه يصدق قول من قال مسحت
الثوب أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط
وانكاره مثل هذا مكابر وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفا وغيره
فليراجع (مع أدنيه) وجهه ما ثبت في الاحاديث العديدة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مسحهم مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ الاذان من الرأس
من طريق يقوى بعضها بعضا (ويجزي مسح بعضه) قال الشافعي رح القرض أدنى ما يطلق
عليه اسم المسح وقال أبو حنيفة رح مسح ربع الرأس وقال مالك رح مسح جميع
الرأس في سفر السادة وكان يمسح جميع رأسه اذ انا راجعا يمسح على العمامة واحيانا
يمسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس اذ انا راجعا يمسح الاذن ظاهرا
وباطنا ولم يثبت في مسح الرقية حديث انتهى (والمسح على العمامة) او غيرها مما هو على
الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري
عند البخاري رح وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عنده سلم رحمه الله تعالى وغيره
ومن حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه عنده الترمذي رحمه الله وجميعه وليس فيه المسح على
الناصية بل هو بلفظ ومسح على الخفين والعمامة وفي الباب أحاديث غير هذه منها عن
سلمان رضي الله عنه عنده أحد رح وعن ثوبان رضي الله عنه عنده أحد رح
أيضا والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس
والعمامة والكل صحيح ثابت وقد ورد في حديث ثوبان رح ما يشعر بالاذن بالمسح على
العمامة مع العذ وهو عند أحد رح وأبي داود رح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث
سرية قاصيهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم
من البرد فامرهم ان يمسحوا على المعصائب والتساخين وفي اسناده راشد بن سعد قال انخلال
في هذه ان أحد رح قال لا يخفى أن يكون راشد بن سعد مع من ثوبان رضي الله عنه لانه
ما تقيديا (ثم غسل برجليه) وجهه ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جميع
الاحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانهما جميعهما مصرحة بالغسل وليس في شيء منها انه مسح
الاقربايات لا تقوم عملها العلة ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما صعد على
أعتابه هويل لا اعتاب من النار كما ثبت في الصحيحين وغيرهما وما يؤيد ذلك وقوع الامر
منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عنده
الدارقطني رح ويؤيده أيضا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زاد المعاد هذا أو نقص
قد أسأمتكم وهو حديث رواه أهل السقوي رحمه ابن خزيمة رح ولا شك ان المسح بالنسبة
الى النفس لي نقص وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
الا به وكان في ذلك وضوء قد غسل رجليه وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا اله الا
نوحا كما أمر الله ثم ذكر لفظة الوضوء وفيه غسل الرجلين وهذا حديث صحيح معروف

وهي قتيبة ان قراءة الجبر اما من وخسة أو محمولة على ان الجبر الجوار وقد ذهب الى هذا
الجمهور وقال النورى ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يستدعي في الاجماع وقال الحافظ روح
في القمع انه لم يثبت عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف ذلك الا عن علي رضى الله عنه
وابن عباس رضى الله عنه وأمس رضى الله عنه وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك وروى سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن أبى ليلى روح قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
وأهل بيته وسلم رضى الله عنهم على غسل القدمين وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال محمد بن
جرير والحسن البصرى روح والجبالي أنه غير بين الفسل والمسح وقال بعض أهل الظاهر
يجب الجمع بين الفسل والمسح ولم يحتج من قال بوجوب المسح الا بقراءة الجبر وهي لا تدل على ان
المسح متعين لان القراءة الاخرى ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يدل عليه هذه القراءة هو التفسير
لأنه لم يرد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يوجب الاقتصار على الفسل (أقول) الحق
ان الدليل القرائى قد دل على جواز الفسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجربون لا يشكر
وقد تنصف القائلون بالفسل غملاوا الجبر على الجوار وأنه ليس للعطف على مدخول اليه
في مسح الرأس بل هو موقوف على الوجوه فلما جاور الجبر وراخبر وتنصف القائلون بالمسح
غملاوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والجبر وروى قوله برؤسكم كان قراءة الجبر
عطف على لفظ الجبر وروى كل ذلك فاشىء من عدم الاتفاق عند عرض الاختلاف ولو وجد
أحد القائلين بأحد التاويلين اسما مجردا في رواية ومنصوبا في أخرى مما لا يتعلق به
الاختلاف ووجد قبله منصوبا لفظا مجردا والمأشاة ان النصب عطف على المنصوب
والجبر عطف على الجبر ورواياتهم وهذا كلف الدليل القرائى فاضيا بمشروعية كل واحد
منهما على انفراد لاهل مشروعية الجمع بينهما وان قال به قائل فهو من الضعف ~~بمكان~~
لان الجمع بين الامرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الاعضاء المتقدمة على هذا العضو
من أعضاء الموضوع فان الله سبحانه شرع في الوضوء الفسل فقط وكذلك في السجدة وشرع
في الرأس المسح فقط ولكن الرسول قد بين للامة ان الغرض من طهيم هو غسل الرجلين
لا مسحهما فتواترت الاحاديث عن الصحابة في حكاية وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم وكلاهما
مصرحة بالفسل ولم يأت في شيء منها المسح الا في مسح الخفين فان كانت الآية مجملة في الرجلين
باعتبار احتمالها للفسل والمسح فالواجب الفسل بموقع منه على الله الى عليه وسلم لم من
البيان المستقر جميع عمره وان كل ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الامر بالفسل
ورودا ظاهرا ومنه الامر بتخليل الاصابع فانه يستلزم الامر بالفسل لان المسح لا يتخلل
فيه بل يصيب ما أصاب ويغطي ما أخطأ والكلام على ذلك يطول جدا والحاصل ان الحق
ما ذهب اليه الجمهور ومن وجوب الفسل وعدم اجراء المسح قال في الحجة البالغة ولا مبررة يقوم
بجارتهم الاهواء فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية فانه لا فرق عدى بين
من قال بهذا القول وبين من أنكره وقد روى أحد علماءهم كالتمسك في رابعة النهار ثم من قال
بان الاحتياط بالجمع بين الفسل والمسح وان ادعى القرض المسح وان كل الفسل بما يلام اشد
الملازمة على تركه فذلك أمر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تكشف جلية الحال انتهى قلت

ويقدم ما تقدم من القليل على عدم اجراء المسح والجمع بشيئين الفصل فلا فائدة لتوقف
 في ذلك (مع الكمعين) أي مع القدمين لآية وهما العظامان التانين عند مفصل الساق
 والقدم فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين ولكنه لم يثبت في غسلهما على اتصال
 عليه وآله وسلم مثل ما ثبت في المرفقين وإذا قرأه لا يتم الواجب الا بغسلهما ففي ذلك
 كفاية فغضبه عن الاستعداد لبديل آخر (وله المسح على الخفين) بشرط في المسح عليهما ان
 يكون ادخل رجله فيهما وهذا ظاهر ثان قال الثاني روح بشرط كمال الوضوء عند الابس
 وقال أبو حنيفة روح عند الحد ووسع اعلى الخلف فرض ووسع اسفله سنة عند الثاني
 روح وقال أبو حنيفة روح لا يمسح الا الاعلى وبالجملة فوجه ما ثبت وتارة عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم من فعله وقوله قد قال الامام أحمد روح فيه أربعون حديثا وكذلك
 قال غيره وقال ابن أبي حاتم روح انه رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من العصابة وروح
 أحمر أربعون رجلا وقال ابن عبد البر روح أربعون رجلا وقال ابن منده ان الذين رويوه
 من العصابة رضى الله عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانون رجلا وقتل ابن
 المنذر عن ابن المبارك روح انه قال ليس في المسح على الخفين من العصابة رضى الله عنهم
 اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه آثابه وقد ذكر أحمد روح ان
 حديث أبي هريرة رضى الله عنه في انكار المسح باطل وكذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها
 وابن عباس رضى الله عنه قد انكره الحفاظ ورووا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضى
 الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم روح والثاني روح
 القول بالمسح عليهما بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدي
 في البحر عن علي رضى الله عنه القول بمسح الخفين وقد ثبت في الصحيح من حديث جابر رضى
 الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمع علي الخفين واسلامه يروى رضى الله تعالى عنه
 كان بعد نزول المائدة لان آية المائدة نزلت في غزوة المرسيب وقد روى المصنف رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسح على الخفين انه فعل ذلك في غزوة تبوك
 وبولسناخر عن المرسيب بالاتفاق وقد ذكر البزار روح ان حديث المغيرة رضى هذا
 رواه عنه ستون رجلا وبالجملة فمشرعية المسح على الخفين اظهر من ان يطول الكلام عليها
 ولكنه لما ذكر الخلاف فيها واطال النزاع اشتغل الناس بها حتى جعلها بعض أهل العلم من
 مسائل الاعتقاد وقد وردت في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم قال ابن
 القيم روح في اعلام الموقعين مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسح على
 الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام والمقيم يوما وسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن
 أبي عمارة رضى الله عنه فقال يا رسول الله مسح على الخفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال
 وثلاثة أيام قال نعم وما شئت ذكره أبو داود روح وطائفة ثالثا هذا مطلق وأحاديث
 التوقيت مقيدة والمقيد يقتضي على المطلق انهى وأما مسح الرقبة فقد ورد من الروايات
 ما يمسح التلقية على مشروعية مسح الرقبة وقد بسطه الجهد الرباني في شرح المنتقى وقد
 كدق الاجماع بين أهل المساهب على انه بدعة (ولا يكون وضوءا شرعيا الا بالنية

لاستباحة الصلاة) الحديث عام الأعمال بالنيات وهو الصحيح وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التلخيص لم يثبت من أصحاب الكتب المعتمدة روح من يخرج منه سوى مالك وروح فانه لم يخرج في الموطن وان كان ابن دحية روح وهو في ذلك وادعى انه في الموطن قال الهروي كتب هذا الحديث عن سبعة مائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قلت تتبعته من الكتب والاجزاض حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف رجلا استطعت ان أكمل لمسعين طريقا هذا ما مسكت وفتحت عليه ثم ان في المستخرج لابن منده روح عدة طرق فضعفتها الى ما عندي فزادت على ثلثمائة طريق انتهى فان كان المقدرة ما فهو بعيدا لانه ثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب بما قدر الصحة وهي تقييد ذلك قال في الفتح وقد اتفق العلماء على ان التيسير في المقاصد واختلاف الوسائل ومن ثم خالف الحنفية روح في اشتراطها للوضوء ورواها ابن القيم روح على الحنفية روح باحد وخسين وجهها في اعلام الموقعين فليرجع اليه وقد نسب القول بفرضية النية الى الشافعي روح ومالك روح والليث روح وربيعة روح وأحمد بن حنبل روح وأحمد بن داود روح

(فصل ويستحب التثنية) وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين ان الواجب مرة واحدة (في غير الرأس) لان الاحاديث الواردة تثبت ثلث مرات لغير الرأس وقيل التصريح فيها بافراد مسح الرأس ولا تقوم الحجة بملو ردي في تثنيته وأما الترتيب ففيه ما استدله القائل بوجوب الترتيب أن الآية مجملة باعتبار ان الواو ملحق بالمجمع على أي حصة كان فبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للايمان الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة وأيضا الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله الصلاة الا به كل مرتبة والحدوث المذكور وان كان في جميع طرقه مقال لكنهما يقوى بعضها به ضاويديهما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعا عن أبي هريرة اذ اذوا ضام فابدا بجماعتكم قال ابن دقيق العيد هو خلق بان يصح وقد حقق الكلام على هذا ايضا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (واطلاة القرية والتجليل) لنبوته في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يبطل غرته فليفعل وتقديم السؤال استحبابا وجه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله وليس في ذلك خلاف قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان أنش على أمي لأمرتهم بالسؤال فهد كل سلاتعنه ولا خوف المخرج بلجعت السؤال شرطا للصلاة كالوضوء وقد ورد بهذا الاسلوب أحاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وانها منوطة بالمقاصد وان دفع المخرج من الاصول التي بني عليها الشرائع وقول الراوي في صفة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قول اع اع كما يتووع أقول ينبغي للانسان أن يبلغ بالسؤال أتمامي القم فيخرج بلاغم الحلق والصدوا الاستقصا في السؤال يذهب القسلا ويصني الصوت ويطيب التسككة انتهى (وغسل اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل

الاصحاب المتقدمين حديث أوس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فوضاً فاستنوكت ثلاثاً أي غسلت كفيه أخرجه أحمد روح والنسائي روح وثبت في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه فافترغ على كفيه ثلاث مررات يغسلهما ويثبت فغسلت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بروحه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

رحم (فصل ويتقضى الوضوء بما يخرج من القربين من عین أو ریح) فقد وردت الادلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابت في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد فسره أبو هريرة رضي الله عنه لما قال لم جل ما الححدث قال فسه أو ضراط ومعنى الحديث أهم مما فسره ولكنه به بالأخف على الاغلب ولا خلاف في اتقاض الوضوء بذلك (وبما يوجب الفصل) في الجماع ولا خلاف في اتقاضه أيضاً (ونوم المضطجع) وجهه ان الأحاديث الواردة باتقاض الوضوء بالنوم كحديث من نائم فليتوضأ مقيد بما ورد ان النوم الذي يتقضى به الوضوء هو نوم المضطجع وقد دوى من طرق متعددة والمقال الذي فيها ينسب بكثرته طرقها وبذلك يكون الجمع بين الادلة المختلفة وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسك الختام شرح بلوغ المرام واستوفاهما الماتن في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار وذكر الاحاديث المختلفة ونحريها وترجيح ما هو الراجح قال الشافعي روح النوم يتقضى الوضوء الا انوم يمكن مقعدته وقال ابو حنيفة روح لو نائم قائماً وقاعداً أو ساجداً لا وضوء عليه حتى تنام مضطجعا أو مستكناً كذا في المسوى (وأكل لحم الابل) وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له أتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في الصحيح من حديث جابر بن عمر رضي الله عنه وقد دوى أيضاً من طريق غيره وذهب الاكثرون الى أنه لا يتقضى الوضوء واستدلوا بالاحاديث التي نسخت الاحاديث الواردة في الوضوء مما ملئت النار ولا يخفى انه لم يصرح في شيء منها بلحوم الابل حتى يكون الوضوء منها منسوخاً وقد ذهب الى اتقاض الوضوء بكل لحوم الابل أحمد بن حنبل روح واسحق بن راهويه روح ويحيى بن يحيى روح وابن المنذر روح وابن خزيمة روح والبيهقي روح وحكى عن أصحاب الحديث روح وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي روح قال البيهقي روح حكي عن بعض أصحابنا عن الشافعي روح انه قال ان مع الحديث في لحوم الابل قلته قال البيهقي روح قدوم في حديثان حديث جابر بن عمر رضي الله عنه حديث البراء رضي الله عنه قال في الجنة وأما لحم الابل فالأمر فيها أشد لم يقل بها أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم ولا يسيل الى الحكم فبعضه فلذلك لم يقل بمن يغلب عليه التضييق وقال به أحمد روح وإسحق روح وعندي انه ينبغي ان يضاطف فيه الانسان والله أعلم وقد طال ابن القيم روح في اعلام الموقعين في اثبات التخصيص أقول الانصاف في هذا أن لحوم الابل نافضة للوضوء وحديث التخصيص من الصحبة يمكن يعرف هذا الشان أخرجه مسلم وأهل السنن وصححه جماعة ممن غيرهم ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ما ينافي هذا من قول أو فعل أو تقرير وإلى هذا

التخصيص ذهب جامع من أهل العلم كما تقدم ومن أراد الاطلاع على مقاصد العلماء أدلتهم
في هذه المسئلة فهي مستوفاة في مؤلفات شيخنا العلامة الشوكاني وأما محل الوضوء على غسل
اليد فالواجب علينا أن نأخذ الشارع على الحقائق الشرعية وأن وجدته هي هي ما موجوده
فأه في لسان الشارع وأهل عصره لنفس أعضاء الوضوء لا لنفس اليد فقط ولم يصح من
أحاديث الفقه قبل الطعام وبعدمه (والقي) وجهه ما روى عنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أنه قال قوضا أخرجه أحد روح وأهل السنن روح قال الترمذي هو أصح
شيء في الباب وهو ابن مسعود روح وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به ويؤيده أحاديثها
حديث عائشة رضي الله عنها عن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أصابعه أو رعاها
أو قلص أو منى فليصرف فليتوضأ في أسناده اسمعيل بن عباس وفيه مقال وفي الباب
عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والمجموع ينهض للاستدلال به وقد ذهب إلى
ذلك أبو حنيفة روح وأصحابه روح وذهب الشافعي روح وأصحابه روح إلى أنه غير ناقض
وأجابوا عن أحاديث الوضوء من التي بان المراد بها غسل اليدين ولا يعني أن الحقيقة
الشرعية مقننة وفي اللغة البالغة قال إبراهيم روح بالوضوء من الغم السائل والقي
الكثير والحسن روح بالوضوء من التهمة في الصلاة ولم يقل بقاء آثاره وفي كل
ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على نصيبه والاصح في هذا من أساط قد
استبرأ لدينه وعرضه ومن لا فلا يميل عليه في مراح الشريعة والهدم السائل والقي الكثير
مأنان للدين ببلدان النفس والتهمة في الصلاة خطبة تحتاج إلى كفارة فلا يجب
أن يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا يجب أن يأمر ويرغب فيه من غير عزيمة وفي المستوى
قال الشافعي روح خروج النجاسة من غير القربح لا يوجب الوضوء وقال أبو حنيفة روح
بوجه بشرطه انتهى (وضوء) والمراد به هو الذي هو القلس والرفاف والخلاف في القلس
كل خلاف في التي قال الخليل هو ما يخرج من الحلق ملء القم أو دونه وليس يبقى موفى النهاية
القلس ما يخرج من الجوف ثم ذكر مثل كلام الخليل وأما الرفاف فقد ذهب إلى أنه ناقض
أبو حنيفة روح وأبو يوسف روح وعبد روح وأحمد بن حنبل روح وأحمد بن حنبل روح وقيل
بالسبيل وذهب ابن عباس رضي الله عنه ومالك روح والشافعي روح وروى عن ابن أبي
أوفى رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه وجابر بن زيد رضي الله عنه وابن المسيب روح
ومكحول روح وربيعة روح إلى أنه غير ناقض وأجابوا عن دليل الأولين بما فيه
من المقال وبالمعاوضة بمثل حديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استحب فلي
ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاسن رءاه الدارقطني روح وفي أسناده صالح بن مفلح وهو
ضعيف ويحجب عن الأول ما به ينهض مجموع طرقه وعن المعارضة بأنه غير ملحة للاحتجاج
وبأنهم الرفاف غير ملحة فلا يجد أن يكون غروجه من الاعتقاد تأثر في التفتش
في المستوى قال الشافعي روح الرفاف والنجاسة لا يقتضيان الوضوء وقال أبو حنيفة روح
يقتضيان إذا كان الغم سائلا وقال مالك روح الأمر عندنا لا يتوضأ من رفاف ولا دم ولا من
قبح بسبيل من الجسد ولا يتوضأ إلا من حدث بخرج من ذكر أو دبر أو نوم انتهى أقول

فما اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بمرور الدم وجميع ما هو نقص في النقض أو عدمه لم يبلغ الى درجة تصحح الاحتجاج بها وقد تقرر أن كون النقي ناقضا للوضوء لا يثبت الا ببطلان يصلح للاحتجاج والواجب البقاء على الاصل لان التعبد بالاحكام الشرعية لا يجب الا بإيجاب الله أو دعوه أو الاقليس بشرع ومع هذا فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يشترطون من معارضة القتال ومحاولة الابطال في كثير من الاحوال ما هو من الشهرة بمكان أو وضع من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضا لما ترك صلى الله عليه وسلم بيان ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه ومثل الدم النقي في عدمه وروى دليل يدل على أنه ناقض وغايته ما هناك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى (ومن الذكر) وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والحاكم رح وابن الجارود رحمه أحمد رح والترمذي رح والدارقطني رح ويحيى بن معين رح والبيهقي رح والحاوي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال البخاري هو أشع شيء في هذا الباب في الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم جابر رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه وأم حبيبة رضي الله عنهم وأبو عبد الله بن عمر رضي الله عنهم وأبو زيد بن خالد رضي الله عنه ومعدن أبي وقاص رضي الله عنه وطائفة رضي الله عنهم وابن عباس رضي الله عنهم وابن عمر رضي الله عنهم والنعمان ابن بشير رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وأبي بن كعب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم وقبيصة رضي الله عنه وأروى بنت أبي ميسرة رضي الله عنها وحديث بسرة رضي الله عنها بمجرده أخرج من حديث طلق بن علي رضي الله عنه هذا هل السنن رح مرفوعا بلفظ الرجل يس ذكره أو عليه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغسلوا بضعتم ذلك فكيف اذا انضم الى حديث بسرة رضي الله عنها أحاديث كثيرة كما أشرفنا له ومن مال الى ترجيح حديث طلق فلم يأت بباطل وقد تقرر في الاصول ان رواية الاثبات أولى من رواية النقي وان مقتضى النظر أولى من مقتضى الاباحة وقد ذهب الى انتقاض الوضوء جميع الذين كرهوا من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم والائمة رح وما لوا الى العمل به حديث بسرة لتأخر اسلامها وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتقاض وقد ورد دليل على انه ينتقض الوضوء بس القرح وهو أهم من القبل والذكر كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليستوا ومعه أحمد رح وأبو زرعة رح وقال ابن السكن رح لا يصلي لمعة وأخرج الدارقطني رح من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا اذا مس احدنا كن فرجها فليستوا وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال وأخرج أحمد رح والترمذي رح والبيهقي رح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يصلي رجل من فرجه فليستوا وأما امرأته فليستوا وفي اسناده بقية بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث قال في المسوى قال الشافعي رح يجب الوضوء على من مس

الفرج وشرطه ان يضمن الكف أو يطون الاصابع وقال أبو حنيفة رح من
الفرج لا يتكفن واجتمع قول علي بن أبي طالب عليه السلام هو الا بضعتم انهم
قالوا ان من الفرج لما كانت ساجدة الناس اليه مطعة والى يديه واقرب من ان يتقل شرها
فابتاعوا نواصيهم فقالوا له وقع في الامور ان الحكم الذي قم به اليسوى لابد ان يتقل
فلا مستفيضوا التاكيد في بعض الخفية وخالصهم بالجهو والمصوم الادلة الفلانة على قبول
أخباره الا مدو هذه القصة كثيرا ترى المتعريفين بحصة ما اقروه من مذاهب الاسلاف
يدعون بها الطبع الشرعية التي يوردها خصوصهم فاذا استدلو الاقسام على اثبات حكم
قد بوا عليه مودرجوا وادعوا عندهم من المألوفات المروقات ما رواه في ذلك وليس بجوابه
وهذا امر ان في غير موطن من كتب المتفحصين فان كنت عن لا تتفق عليه التعديلات ولا يقره
سراي الكليسات فلا تلعب بك الرجل من حال الى حال بزنا لفظ ما تضمنه الاقوال

فكن رجلا رجلا في القري وهاهنا عنت في القري

ولاحرج على الجهاد اذ ارج غير طريجهاء انما الشأن في التكلم في مواضع الخلاف بما يجرى
من الانصاف المهم بصرف السواب واجعل يتناوب بين العصية من لطفك أن منع حجاب
وفي الحجة بالافقه موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات احدا علما اجتمع عليه
جمهور العصابة رضي الله تعالى عنهم وتعاين فيه الزاوية والعمل الشافع وهو البول والناظر
والريح والذي اتهم التقليل وافي معناها التامة ما اختلف فيه السقم فيها العصابة
والتابعين رضي الله عنهم وتعارض فيه الزاوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كس الذي كرفوه على اتصال عليه وآله وسلم من مس ذكره فليضأ طاله هو وبالمعرفة
وغيرهم رضي الله عنهم ووجه على وابن مسعود رضي الله عنهما وقفها الكوفة ولهم قوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الا بضعتمك ولم يبي التلج يكون احدهما منونا
ونس المرأة طاله هو وابن مسعود وابراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى أو لاسم القسا
ولا يشهد حديث بل يشهد حديث فأنشروا في الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان
في اسنادها قطعا وعندى ان مثل هذه الامة ان تعرف في مثل ترجيح أحد الحديثين
على الآخر ولا تتم في ترك حديث من غير تعارض واقفه الى أسلمه بالجله بخلافه
من بعدهم على عشرين على ثلاث طبقات آخذ على ظاهره وتركه رأيا وقا فيون الشهوة
وبغيرها ولا شبهة ان لم المرأة مع الشهوة مظنة للشهوة دون شهوة الجماع وان من
الذكر فصل شنع وانما جاء انهم عن مس الذي كرينه في الاستيقاظ اذا كان قبض عليه
كان من اتصال الشياطين لاجماله والثالث ملو جديف شهوة من لفظا حديثا واجمع
للقص من العصابة والتابعين رضي الله عنهم على تركه كل وضوء مما است التاخره ظهر
على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانظروا ابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رضي الله
عنهم في الامور بين جابر رضي الله عنه أنه منسوخ قلت حاشا أهل العلم على أن الوضوء
سته في المسوخ وتلوه بعضهم على غسل اليد والقدم فلا تادعوني الله عنه من غسل
فيه فغسلت في المسوخ

باب الفسل

وأصل تعميم البدن بالفسل (بجبر خروج المني بشهوة ولو بشكر) وقد دل على ذلك الأدلة
 الصحيحة كحديث المنة من المنة وأما حديث المني الفسل وصدق اسم الجنابة على من كان
 كففت وقد قال الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا والاطهار امتنعاب جميع البدن
 بالفسل مسكدا إلى السوى ولا أعلم في ذلك خلافا وإنما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة
 رضي الله عنهم وكذلك بين من بعدهم هل يجب الفسل بالبقاء المتخالفين من دون خروج مني
 أم لا يجب الإجماع على المني وأما الأول لحديث إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
 فقد وجب عليه الفسل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وجههم الله من حديث أبي هريرة
 رضي الله تعالى عنه وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي وح و صححه من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها فهذان الحديثان وما ورد في معناه ما احتجنا لما كان في أول
 الإسلام من أن الفسل إنما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث أبي بن كعب رضي
 الله عنه قال إن القتالي التي كانوا يقولون الماء من المنة مرسنة كل رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم رخص بها في أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتقال بعدها وأخرج مسلم روح
 من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم عن الرجل يجمع أهله ثم يركل ويأثثه رضي الله تعالى عنه أجابه فقال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتني لأفعل ذلك أباه هذه ثم تقتل وتقال في الجنة البالغة
 اختلف أهل الرواية هل يحمل إلا كمال أي الجماع من غير انزال على الجماع الكفيل
 في معنى فناء الشهوة أي ما يكون معه الانزال والذي مع رواية وعليه جمهور الفقهاء
 هو أن من جهده فقد وجب عليه الفسل وإن لم ينزل واختلفوا في كيفية الجماع بين هذا
 الحديث وحديث إنما المنة من المنة فقال ابن عباس رضي الله عنه الاحتلام وفيه ما فيه
 لأنه ياباه سبب ورود الحديث كما أخرجه مسلم وقال أبو بكر رضي الله عنه كانت رخصة في أول
 الإسلام ثم نهى عنها وقد روى عن عثمان وعلي والحسن بن علي بن كعب وأبي أيوب
 رضي الله تعالى عنهم في جماع امرأة ولم ين قالوا يتوضأ كما يتوضأ الصلوات فيفسل ذكره
 ورفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يحد عنني أن يعمل ذلك على المباشرة
 الفاحشة فإنه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم أن غسل الجنابة يجب
 بأحد الأمرين إما بالاعتقال المستفاد في الفرج أو بخروج المنة الدافق من الرجل والمرأة
 (بالتقاء الختانين) وعلى هذا أكثر أهل العلم أن من جماع امرأة فغيب الحشفة وجب
 الفسل عليها وإن لم ينزل والختان موضع القطع من ذكر الفلام وفواة الجارية
 (وبالقضاء الحيض والتقياس) ولا خلاف في ذلك وقد دل عليه نص القرآن وسنن
 السنة وكذلك وقع الإجماع على وجوبه باقضاء الناس (و) مسكدا ذلك وقع الإجماع
 على وجوبه (بالاحتلام) إلا ما يكره من التضييح ولكنه إنما يجب إذا وجد الاحتلام
 بلا (مع وجوده) كالحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سئل رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يمسد البليل ولا يذ كراحتا فلا يغتسل يقتل ومن

عليه السلام وهو غسل الوجه باليمين واليسار والرجل اليمنى واليسرى
(والجنمة لا يكون ذلك ولا يكون شرا بالانبياء نزع موجه) بل الجنمة في الرضوخ (وذهب)
لاهم وجه لا يصدق الفسل ويوجد معادلا لظن على جميع البدن من غير تقديم
فصل أعضاء الرضوخ (الانبياء) بل الجنمة في العيصين وغيرهما كان على الله تعالى عليه
وأقول لم نقل انفس من الجنابة يبدأ بغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شدة غسل فرجه ثم
يتوضأ وضوءه لثلاثة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل وجهه ويغسل يديه ثم يغسل راسه ثلاثا
الله تعالى وفي العيصين وغيرهما من حديث موقوف على الله تعالى عليه عليه السلام
عليه وآله وسلم أفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شدة غسل
هذا كبره ثم ولات يده بالأرض ثم مضى واستنشق فغسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا
ثم أفرغ على جسده ثم نقي من مقامه فغسل قدميه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
انه كان يتوضأ بعد الفسل كما أخرجهما واحد وأهل السنن روح وقال القزويني روح
حسن صحيح وأخرجه الشيخ روح أيضا بأسانيد جيدة وروى ابن أبي شيبة روح عن ابن
عمر رضي الله عنهما عنهما مرفوعا وهو قوله قال لمسل عن الرضوخ بعد الفسل وأي وضوءهم
من الفسل وروى من حديثه رضي الله عنه انه قال أما يكني أحدكم ان يغسل من قرنه الى
قدميه حتى يتوضأ وقد روى نحوه ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم حتى
قال أبو بكر بن العربي انه لم يختلف العلماء ان الرضوخ داخل تحت الفسل وان نية طهارة
الجنابة تأتي على طهارة الحدث وهكذا نقل الإجماع ابن بطال روح وتعليق به قد ذهب
جماعة منهم أبو رويداد وغيرهم أنهم قالوا ان الفسل لا ينوب عن الرضوخ أما كون
تقديم أعضاء الرضوخ واجب قلناه يصدق الفسل ويوجد معادلا لظن على جميع البدن
من غير تقديم (ثم التيامن) لثبوت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قوله لا يغسلوهما
ونحو ما نحن المبحور ما ثبت في الصحيح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهيئ
اليمين في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كما هو من التماس من ما ثبت في الصحيحين وغيرهما
انهما يشق وأما الإيم ثم الأيسر في الفسل وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ولا خلاف
في استحباب التيامن

(فصل في شرح) أي الفسل (مسألة الجنمة) حديث إذا جاء أحدكم بالجنمة فليغتسل وهو
في العيصين وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد نكثت الأمة هذا الحديث بالقبول
وهو من نافع روح نحوه ثلثا تقريبا وهو من العبدية غير ابن عمر رضي الله عنهما
أربعة عشر من صحابا وقد ذهب إلى وجوبه جماعة قال النووي روح كرويه من
طائفة من السلف روح كرويه من بعض الصحابة رضي الله عنهم وهو كما فعل الفلاس
وحكما بن المنذر عن أبي هريرة رضي الله عنهما ما رواه عن جماعة من الصحابة عن الحسن
البصري رحمه الله عن جماعة من أصحابه عن أبي هريرة رضي الله عنه عندهم غسل الفسل
توضأ أحسن الرضوخ ثم أتى باليمين فاستنشق وأغتسل فقرأ ما بين الجملة في الجنمة في ثلاث أليم

وحدث مرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من رضى الجمعة
 فيها ولعمري ومن اتقى الله فقلنا فضل آخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي روى
 القوي في فضل مشهور وهو عدم صاع الحسن روح من مرة روح وغير ذلك من الاحاديث
 قالوا وهي صارقة للامر الى التنبؤ ولكنه اذا كان ملاكروه صالحا لمصرف الامر فهو لا يصلح
 لصرف مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حق على كل مسلم ان يقتل في كل سبعة أيام
 يوما يقتل فيه رأسه موجود وهو في العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه
 وقد استوفى الماتن روح الكلام على محكم فضل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه
 ولا يخفى ان عقيد الفضل بالجمعة لا يقتضي ان صلاة لا اليوم (والعبدان) فقد روى
 من فضل على الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها انه صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كان يقتل يوم الجمعة ويوم القدر ويوم النحر آخرجه أحدوان ماجه
 والبرار والبقوى روى الله وأخرج نحوه ابن ماجه روح من حديث ابن عباس رضى الله
 عنه وأخرجه البرار روح من حديث أبي رافع رضى الله عنه وفي استيادها ضعف
 ولكنه يقوى بعضها ايضا ويقوى ذلك آثار عن الصحابة رضى الله عنهم جيدة اقول قد
 روى في ذلك الحديث لم يصح منها شيء ولا يبلغ شيء منها الحديث الحسن لذاته ولا فيه وأما
 اعتبار كون المقتل صلى صلاة العيد بقل الفضل اى من دون ان يقتل بين الفضل وبين
 الصلاة شيء من الاحداث فلا خلاف فيه حديثنا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحابي
 وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وادارة العباد عالم يثبت (ولن يقتل ميتا) وجهه ما أخرجه
 أحمد وأهل السنن روح من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا من فضل ميتا يقتل
 ومن حله فليتوضأ وقد روى من طرق وأهل بالتوضأ بان في اسناده صالحا لمولى التوأمة
 روح وليسكنه قد حدثه الترمذي روح وصحه ابن القطان روح وابن حزم وقد روى
 من غير طريق قال الحافظ ابن حجر روح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله ان يكون حسنا
 فانكار النووي روح على الترمذي روح تحسب منقوض وقال النجاشي روح هو أقوى
 من هذه الحديث احتج بها النجاشي روح وذو كرامة روى روح وبعض أصحاب الحديث
 روح خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقد روى نحوه عن علي رضى الله عنه
 عن أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبة وأبي يعلى والبرار والبيهقي روى الله ومن
 حديثه رضى الله عنه عند البيهقي روح قال ابن أبي حاتم والدارقطني روح لا يثبت عن عائشة
 رضى الله تعالى عنها من فضل على الله تعالى عليه وآله وسلم عند أحمد وأبي داود روح
 وقد ذهب الى الوجوب علي وأبو هريرة رضى الله تعالى عنهم والامامية ذهبوا لجمهور الى انه
 مستحب فقط قالوا وهذا الامر الذي كور في الحديث السابق مصر ولى عن الوجوب بحديث
 التميمي فيسكنهم موت طاهرا حسبكم انفساوا أيد بكم أخرجه البيهقي وصحه ابن حجر روح
 والحديث كذا فضل الميت كذا من يقتل ويقتل ولا يقتل أخرجه الخطيب روح من ابن جرير
 رضى الله تعالى عنه صحيح ابن جرير روح ايضا اسنادا موثق من القبايين الصحابة رضى الله عنهم
 لا سيما في حيس امه أي يكره رضى الله عنهم ما لم يقتلهم ان هذا يوم شديد البر

وأما ساقته فهل على من غسل قالوا لا رواه مالك روح في الموطأ (والاحرام) حديث زيد
ابن ثابت رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجر دلاخله واعتقل
آخر جبهه الترمذي والمدارلقني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي ورواه
أحمد وأبو داود والترمذي والبيهقي والطيبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي ورواه
في شرح المنهاج لأهل الترمذي روح حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب أي عرفه
وفي الباب عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها عند أحد روح وعن أسامة رضي الله عنها عند
سلم روح وقد ذهب إلى استحباب غسل الاحرام الجمهور وقال الحسن البصري روح ومالك
روح أنه محتمل (والمحتمل) المكروه حرمه الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كان لا يدخل مكة إلا يتبذلي طوى حتى يصبح ويقتل ثم يدخل مكة تنهار
ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه فعله وأخرج البخاري روح معناه قال
في التبع قال ابن التذرا لاقتال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس
في تركه عند غديفة وقال أكثرهم يميز عنه الوضوء

• (باب التيمم) •

قال الله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم من الماء فلاستم القساء
فلم يقيدوا به فتيمموا بعد طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقد كثرت الاختلاف
في تفسير هذه الآية والحق أن عدم الوجوه راجع إلى قوله تعالى أو جاء أحدكم من الماء
الفاطمة ولاستم القساء فتكون الأعذار ثلاثة السفر والمرض وعدم الوجوه في الحضر
وهذا ظاهر على قول من قال أن التقيد إذا وقع بعد جملته كان قبدا لا تنزها وأما من
قال أنه يكون قبدا للجميع إلا أن يمنع مانع فكذلك أيضا لأنه قد وجد المانع ههنا من
تقييد السفر والمرض بعدم الوجوه فالمرحون كل واحد منهم أعذر مستقل في غيره هذا
الباب كالصوم ويؤيد هذا الحديث التيمم الوارد مطلقا ومقيدة بالحضر فإن قلت ما اعتبر
في تسويغ التيمم المقيم هل هو عدم الوجوه عند إرادة الصلاة كما هو الظاهر من الآية
أم عدم الوجوه مع طلب مخصوص كما قيل أنه يطلب في كل جهة من الجهات الأربع
في ميل أو يقترأ إلى آخر الوقت حتى لا يبقى إلا ما يسع الصلاة بعد التيمم قلت الحق أن الاعتبار
هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجوه المقيد بالقيام إلى الصلاة فإذا دخل الوقت للمضروب
لصلاة أو أراد المضي إلى الصلاة لم يجد حيث يتوضأ أو يقتسل في منزله ومسجده
وما يقرب منهما كان ذلك عذرا مسوغا للتيمم وليس المراد بعدم الوجوه في ذلك أن لا يجد
بعد الكشف والبحث أحدا السؤال بل المراد أن لا يكون منه علم أو ظن بوجود شيء منه
عناك ولم تكن في تلك الحالة من نفسه بنسب أو نحوه فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء
عند أهل الغفو والواجب حل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي وقد وقع منه صلى
الله تعالى عليه وسلم ما يشعر بأنه كراهة فاته تيمم في المدينتين جدار كانت ذلك في الحصى
من دون أن يسأل ويطلب ولم يصح عنه في الطلب شيء تقوم به الحجة فهذا كما قيل على عدم
وجوب الطلب يدل على عدمه وجوب استظار آخر الوقت ويدل على ذلك حديث الرجلين

الذين يعمى سفر ثم وجد الماء فعدا أحداهما ولم يعد الآخر فقال صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لم يعد أصبت السنة أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي بصير عنه يزيد قول من قال بوجوب الاستنزال إلى آخر الوقت على التيمم سواء كان مسافرا أو مقبلا إذا تقرر ذلك هذا استخرجت من الاشتغال بكتبة من التفاريع المحررة في كتب الفقه فان هذه هي مرة الاجتهاد في فرق بين من لا يفرق بين الفس والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد المقلدين قال في القاموس والمصيد التراب أو وجه الأرض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ المصيد لانه ما صعد أي علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تقتصر بالتراب ويؤيد ذلك حديث جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره ومثبت في رواية بلفظ وترتها طهورا كما أخرجه مسلم من حديث حفصة فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند عدم الماء لان غاية ذلك ان لفظ التراب يدل بفهمه على ان غيره من أجزاء الأرض لا يشارك في الطهورية وهذا مفهوم لقب لا ينهض لتضييع عموم الكتاب والسنة ولهذا لم يعمل به من يعتد به من أئمة الأصول فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التضييع على بعض افراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غير هذا الحديث وجهه كراهة الذي يغلب استعماله في هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه على الله تعالى عليه وسلم من جدار وأما الاستدلال وصف المصيد بالطيب ودعوى ان الطيب لا يكون الترابا طاهرا متبعا لقوله تعالى والباد الطيب يخرج نباته بأذنربه والذي خبت لا يخرج الا تكذا فغير مفيد المطلوب الابعديان اختصاص الطيب بماء كراهة الضرورة تدفعه فان التراب المختلط بالازبال أجد اجزا لنبات قال الماتن في شرح المتن ومن الأدلة الدالة على ان المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر المصيد فالامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس والمصيد التراب أو وجه الأرض وفي المصباح المصيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره قال الزجلاج لأعمل اختلافا بين أهل اللغة في ذلك قال الأزهري ومذهبنا كقولنا لعل أن المصيد في قوله تعالى مصيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة فتعالى المصيد تراب وجه الأرض وليذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال المصيد في كلام العرب يطلق على وجوده على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ويؤيد حمل المصيد على العموم تيممه على الله تعالى عليه وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب الشافعي وأحمد وداود ومذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء الأوزاعي والثوري إلى انه يميز بين الأرض وما عليها قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حفصة مرفوعا بلفظ وجعلت تربتها طهورا وهذا خاص فيبقى أن يعمل عليه العام وأجيب بان ترية كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال ورد بان الحديث المذکور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره في حديث على وجعل التراب طهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بان تعليق الحكم بالترية مفهوم لقب ومفهوم القب ضعيف عند أرباب الأصول ولم يقل به الا اتفاق

فلا يمتنع من التيمم المتطهر ويبدأ بالحديث سبق لظاهر التشرية فلو كان جازاً لم يصح
 القربان لما قصر عليه وأنت خير به لم يقتصر على القربان إلا في هذا الرواية ثم الاتفاق
 في القربان حيث حصل التأكيده في جعلها سجداً دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم
 على الاتفاق في الحكم وأحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة تضمنه على أن المراد
 القربان وذلك لأن كل من التيمم كمال في الكسوف لا يفهم أحسن من القربان من قول
 المقاتل سمعت برأسه من الدهن والقربان الأسمى التيمم انتهى فان قلت قلنا التيمم
 لها الدليل على أن ذلك البعض هو القربان قلت التيمم عليه في الحديث المذكور انتهى
 (يتباح بما يتباح بالوضوء والفصل بين لا يبعد الله) لأن حكم التيمم مع الضوء الموقوف
 لحكم الوضوء لمن لم يكن جنباً وحكم الفصل لمن كان جنباً يصل به ما يصل المتوضوء بوضوئه
 ويستحب به ما يستحبه المفصل بوضوئه في الصلاة المتعددة ولا يقتضى فراغ من صلاة
 ولا الاستغفار بغيره ولا خروج وقت على ما هو الحق والخلاف في ذلك معروف والأدلة الواردة
 لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتاباً وسنة قال في الحجة لم يجد في حديث صحيح نصاً
 بأنه يجب التيمم لكل فريضة أو لا يجوز التيمم إلا في غيابه وأما ذلك من الخبرين
 وأما الخبرين في بطلان الفصل والوضوء لم يشرع القرع لأن من حق ما لا يصلح بأي الرأي
 أن يجعل كل أثر بطلان الصلاة دون المقدار فانهما التي أطمأنت نفوسهم في هذا الباب
 ولأن القرع فيه بعض المخرج فلا يصلح رافعا للمخرج بالكعبة وفي معنى المرض البعد الضار
 لحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه والسفر ليس يقيدانها هو صورة لعدم وجود الماء
 فتبادر إلى ذهنه وأما الخبرين في جميع الرجل بالقراب لأن الرجل محل الأوصاف وأما خبر مريم
 ليس حاصله يصل التيمم به انتهى (أو خشى الضرر من استعماله) لما أخرجه أبو داود
 وابن ماجه والدارقطني فيهم أقدم حديث جابر رضي الله عنه قال خرجت في سفر
 فأصابني جمل من الجمل فخرجت في رأسه ثم استلم فسال أصحابه هل تجدون لمرحضة في التيمم فقالوا
 ما نجد لمرحضة وأنت تقدر على الماء فاحتل فأتى فلما قدما على رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وسلم أخبرنا بذلك فقال قتله قتلهم أقبلوا لا سألوا اذ لم يعلموا فاعاشوا إلى السؤال
 إنما كان يكفيه أن يتيمم ويصعب على روحه ثم مسح عليه غسل ما ترجسده وقد تقدم
 الزبير بن عوفين روح وليس بالقوى وقد صح ما بين اليمينين روح وروى من طريق
 أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما وذهب إلى مشروعية التيمم بالوضوء المجهود وذهب
 أحد بن حنبل روح وروى عن الشافعي روح في قول له لا يجوز التيمم خشية الضرر
 ولا أدري كيف صحت تلك من هذا الحديث يؤيد قوله تعالى وإن كنتم مرضى الآية
 وكذلك حديث المسح على الجباة المروى عن علي رضي الله عنه وكذلك حديث عمرو بن
 العاص لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طيهم وأخبرهم في غزو ذوات السلاسل فاحتسب في الجباة
 بآية التيمم وعلى أصحابه فلما لم يجدوا ذكر وأفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على التيمم على طيهم وأخبرهم
 فقال يا هروا أصليت مع أصحابك وأنت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقربوا المسكن
 إن الله كان بكم حسيماً فتميت فمليت فتميت رسول الله صلى الله عليه وسلم على طيهم وأخبرهم ولم يقل

شيئا رواه أحدوا دارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجه البخاري قطيحا قال في الحنفية وكان
 عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم لا يريان التيمم عن الجنابة وحسب الاية على المس
 وأنه ينقض الوضوء لكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك (واعضاؤه الوجه ثم الكفان
 يمسحها) أي الوجه والكفين لما ورد من الأحاديث الصحيحة قولوا فعلا رعدا شربا بالمطف
 يتم إلى الترتيب بين الوجه والكفين وأما الاختصار على الكفين فلكون الأحاديث الصحيحة
 مصرية بذلك منها حديث عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره بالتيمم
 للوجه والكفين أخرجه الترمذي وغيره وصححه ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار أيضا أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما كان يكفيا هكذا وضرب النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم بكفيه الأرض وقع فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه وفي لفظ لدارقطني إنما
 كان يكفيا أن يضرب بكفيه في التراب ثم تنفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه إلى
 الرسغين وقد ذهب إلى أنه يقتصر من السدين على المسكين عطا ومكحول والأوزاعي
 وأحمد وأبو حنيفة وابن المنذر وعلما أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب الجمهور
 إلى أن المسح في التيمم إلى المرفقين وذهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين وقال
 الخطابي أنه لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب إليه
 الأولون لأن الأدلة التي استدل بها الجمهور منها ما لا يخفى للاختصاص به كحديث ابن عمر
 عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين إلى المرفقين وفي استناده على بن ظبيان قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان وحدثني
 وغيره ما وقال الحافظ هو ضعيف منه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه
 لفظ السدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار فالخطاب يصل على المقيد بالكفين
 واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضا بلفظ إلى الأباط وقد نسخ ذلك كما
 قال الشافعي (مرة ضربة واحدة) لأن ذلك هو الثابت في الأحاديث الصحيحة ولم يثبت
 ما يضاف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب إلى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين
 الجمهور وذهب جماعة من الأئمة الفقهاء إلى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين وذهب ابن المسيب وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة
 للكفين وضربة لقدمي العين (أو يمسحها) لما تقدم في الوضوء لأنه بدل عنه وأدلة النسبة
 شاملة لكل عمل (وقاضه وقاض الوضوء) لما ذكرنا من البدلية ومن أثبت التيمم شيئا من
 التواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الإجلال ولم يجد دليلًا تقوم به الحجة يصلح لذلك
 فالواجب الاختصار على وقاض الوضوء وأما وجود المالح في الوقت بعد الفراغ من الصلاة
 بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يعد الصلاة من الرجلين الذين
 سأله بعد أن صلىها بالتيمم ثم وجد الماء أن الذي لم يعد أصاب السنة والحديث معروف وأما
 قوله الذي أعاد التيمم الأجر مرتين فلكونه قد كرر الصلاة معتقدا وجوب ذلك فكان له
 الأجر لا أن ذلك وليس المراد هنا إلا الأجر الموقوف الوجوب وقد أفاد ذلك قوله صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم أصبت السنم مع ما في أصابة السنم من الخمر والبركة والتمريض بان
ما عدا ذلك مما انفك عنه كالأجنثى وأما القول بان من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء
وخوف سيده ونحو ذلك فلا يخفى ان هذا ما لا تحت ما ذكرناه من عدم الماء وشبهة الضرر
من استعماله فان من تعذر عليه استعمال الماء هو عدم الماء اذ ليس المراد الوجود الذي
لا يتقعر من كان يشاهد ما في قعر يترتعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عدم
وهكذا خوف السيل الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان ينجسه ولا محالة اذا استعمله
وهكذا من كان يحتاجه لشربه فهو عدم له بالنسبة الى الوضوء وأما ما قيل من ان فوات
الصلاة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم بسبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل
الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لم يدرسوخ
لتأخير كالنوم والسهو ونحوهما فلا يوجب الله تعالى عليه الا تأدية الصلاة في ذلك الوقت
بالطهور والذى أوجبه الله تعالى وان كان التراخي لا لعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه
تخرج الوقت فعليه الوضوء قلبا بان المصيبة أو ما قيل من الطلب الى المقدار بمقدرة فليس
على ذلك حجة نيرة

• (باب الحيض) •

(لم يأت في تقدير آله وآله ما تقوم به الحجة وكذلك الطهر) لان ما ورد في تقدير أقل الحيض
والطهر وأكثرها فهو ما موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك
ولار جوع اليه بل المعتبر ان العادة المتقررة هو العادى وغير المعتادة. حل بالقرائن
المستفادة من الدم (فذا ان العادة المتقررة تعمل على) فقد صح في غير حديث اعتبار الشارع
للعادة كحديث اذا أقبلت الحيضة فآثر كمال الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعلى منك الدم وصل
أخرجه البخارى وغيره من حديث عائشة وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحوه ذلك وأخرج
أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة انها استفتت النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في امرأتها فراق الدم فقال تنتظر قدر البالي والايام التي كانت تحيضن
وقد رهن من الشهر فتدع الصلاة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث قريب
بفت جهش ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المستحاضة قبل أيام اقترائها أخرجه
النسائي والاحاديث في هذا المعنى كثيرة (وغيرها ترجع الى القرائن) المستفادة من الدم
لحديث فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كان دم الحيض فاته اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان الاخر
فتوضئ وصل فانه هو عرف أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه
أيضا الدارقطني والبيهقي والحاكمكم أيضا بن يادة فانه لم يرد امرض أو كضم من الشيطان
أو عرفا قطع (فدم الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا اذا رأت دم الحيض) أخرج أبو
داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لدم اميض اسود
يعرف صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعا نحوه وأخرج الطبراني

والله ارفق مني من حديث أبي امامة مرفوعا بلفظ دم الحيض لا يكون الا سودا وقد كانت هذه
الاحاديث على انه لا يقال للصغرة والكبدية دم حيض ولا يقتل به اسواء كانت بين دمي حيض
او بعد دم الحيض وليس العيص بين دمي الحيض مع تغلل الصغرة والكبدية لاجلها ما بل
لكون ما توسط بين دمي الحيض حيفا كالولم يخرج دم أصلا بين دمي الحيض ولا يعارض
هذا ما أخرجه في الموطأ وعلقه في البخاري ان النساء كن يهينن الى عائشة بالدرجة فيها
الصغرة والكبدية من دم الحيض ليسألهن عن الصلاة فتقول لهن لا نهجن حتى تزين القصة
البيضاء فان هذا مع كونه رأيتها ليس بمخالفة لما تقدم لانهم لم يخبرن بان الصغرة والكبدية
حيض انما أمرهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو خروج
القصة لم يخرج بعد دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار مادامت الصغرة والكبدية
وهذا واضح لا يخفى (ومستحاضة) وهي التي يستمر خروج الدم منها (اذا رأت غيره) تعمل
على العادة المتغيرة فتكون فيها احاضا تثبت لها فيه احكام الحائض وفي غير أيام العادة
تكون طاهرا لما حكم الطاهر (وهي كالطاهرة) كما أفادت ذلك الاحاديث العديدة الواردة
من غير وجه فاذا لم تكن لها عادة متغيرة كما تبدت أو الملتبسة عليها عادتها فانها ترجع الى
القبير فان دم الحيض اسود يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت
دما كذلك حائضا واذا رأت ديا ليس كذلك طاهرا وقد أطال الناس الكلام في هذا
الباب في غير طائل وكثرت فيه التفرعات والتدقيقات والامراض من ذلك (وتفصل أثر
الدم) فتوصل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاعلى
عنتك الدم وصلّى وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه (وتتوضأ لكل صلاة) وذلك
هو الذي ورد من وجه معتبر واذا جفت بين الصلاتين فأخرت الاولى الى آخر وقتها وقدمت
الثانية في أول وقتها كان لها أن تصلح ما بوضو واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث العديدة
ايجاب الفصل لكل صلاة ولا لكل صلاتين ولا في كل يوم بل الذي صح ايحبل الفصل عند
انقضاء وقت حيضها المتأدا أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من القيح بالقرآن كافي
حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ فاذا أقبلت الحيضة فدهي الصلاة فاذا أدبرت
فاغسل في ذلك الدم وصلّى واما ما في صحيح مسلم ان أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة
فلا جهة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بذلك بل قال لها امسكي قدوما كانت تحب لك حيفتك ثم اغتسلي فان ظاهر هذه العبارة
انها اغتسل بعد المكث قدوما كانت تحبها الحيفة وذلك هو الفصل الكائن عند ادبار
الحيفة وليس فيه ما يدل على انها اغتسل لكل صلاة وقد ورد الفصل لكل صلاة من
طرق لا تقوم بطلانها الجبة لاسيما مع معارضتها الماثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة
العلوية على النساء التافهات العقول والاديان والشرعية سمحة لم وما جعل عليكم في
الدين من حرج واتقوا الله ما استطعتم (والحائض لا تصل ولا تصوم) لما ورد في ذلك من
الادلة العديدة كحديث أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم وهو في الصحيحين وغيرهما من

حديث أبي سعيد وهو يجمع عليه وكان هذان الحائض في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم إنما تدع الصلاة واليوم أيام حيضها وتقتضي الصوم لا الصلاة بعد طهرها ولو لم يضاف في ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء أن كان دليل الأصل كإذهب إليه البعض فلا وجوب للأصل وهنا لا دليل عليه في حال الحيض وإن كان دليل جديف دليل يقتضي ظهر يتم في الصلاة وطام في الله - يوم فطاح القياس وذهب الأزام (و) أما كونها (لاوطا حتى تغتسل بعد الطهر) فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاستصبروا القضاء في الحيض والأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصنعوا كل شيء إلا التكاح وهو في الصحيح وهو يجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف ويحرم الصلاة والصوم على الحائض كما تقدم وكذلك طوطها هو إلى غاية الغسل بعد الطهر كما صرح بذلك الأدلة (و) أما كونها (تقتضي الصيام) فحديث عائشة بلفظ تنقصر قضاء الصيام ولا تؤمر بقضاء الله - إلا وهو في الصحيحين وغيره ما وقع نقل ابن المنذر والتوروي وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة ولا يقدح في إجماع الامتثال في هؤلاء الذين هم كلاب النار

هـ (فصل والنقاس أكثره أربعون يوما) حديث أم سلمة قالت كانت التقاس قبل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين يوما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والحاكم ولحديث طرق يقرى بعضها أيضا إلى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل إن أكثره ستون يوما وقيل سبعون يوما وقيل خمسون وقيل ثمانون والحق الأول وهذا القدر هو أربع ما قيل لأن ما عداه مخال عن الدليل (و) أما كونه (لا حد لاقه) فزيات في ذلك دليل بل مادام الدم باقيا كانت المرأة تقاس فان انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النقاس فان جاوزها الأربعين عاينت نفسها لمعاملة المسخاضة إذا جاوزت أيام العدة المقررة (وهو) أي النقاس (كل حيض) في تحريم الوطء وترك الصلاة والصيام ولا خلاف في ذلك وهكذا لا تقتضي النساء الصلاة وفي رواية لأبي داود من حديث أم سلمة قالت كانت المرأة من ذاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النقاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النقاس وقد تقدم الإجماع على ذلك في الحائض وهو في النقاس إجماع كذلك وعمل الخوارج بها لقولهم هنا كما نقلوا عنها ولا يقدحهم

هـ (كتاب الصلاة)

قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وثوبها ثنتين والأمر علق الصلاة انما يفيد الاتيان بها في زمان ومكان من دون تعيين لان مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفضل وأما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه الصلاة وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط محصورة فهذا الأدلة الثلاثة عليه بطائفة ولا تضمن ولا التزام ولا يطل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قولوا فعلا وليس في القرآن من ذلك إلا التأكيد القليل كقوله

فعلى اذ انتم الى الصلاة فاغسلوا بوجوهكم قائم في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط
 الصلاة فبعد الامر بوجوب القيام اليها فكان ذلك مقيداً لوجوب الفعل ولا بد الشرطية من دليل
 انحصر من ذلك وقد ورد في السنة ما يفيد الشرطية وكذلك ورد في القرآن ذكر بعض هيات
 الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون ذلك في الموضع الذي
 بينته السنة للظهور (اول وقت الظهر) تعيين اول الاوقات وآخرها قد ثبت في الاحاديث
 الصحيحة من تعليم جبرئيل عليه السلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن تعليمه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سألوه وغير ذلك من اقواله وانعاله (الزوال) اي زوال الشمس
 وسبق ذلك باخضرار الجدار الى جهة الشرق يعرفه كل ذي عينين (واخره مصير ظل الشيء
 منه سوى في الزوال) فان قلت اخرج الشافعي وأبو داود ومن حديث ابن مسعود كان قدر
 صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي
 الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام قلت انهم جازوا على الابرار كما قاله ابن العربي
 الماسكي في القبس وتبعه الحافظ السيوطي وانه حديث قد قدح فيه قائم من رواية عبيدة
 ابن جبير الطيبي الكوفي عن أبي مالك السعدي طارفاً عن كثير بن عبد الله عن الأسود وفي
 عبيدة وشيخه سعد بن خلاف في الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال العقيلي
 لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديث تديره صلات رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقدام في الشتاء والصيف والهيمن الحافظ ابن حجر
 في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد
 محمد الامير في البوائت ثم أيام الشتاء يحسن التأني بالظهور حتى يحصل ظل ان الشمس
 لو كانت في مسكة السحابة أن قد زالت لا يدرك بالشمس والملاحظة اذا كانت من جهة
 الجنوب لان ظلالها يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر بالاقدام
 ونهايته ان ينظر في امارات فصل الظن بالزوال وأهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير
 وليس أحد محتاطاً بظن غيره بل بظن نفسه فتأمل (وهو اول وقت العصر) أي صبرورة
 ظله مثله قال ابن القيم وانهم كانوا يصلون مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب
 أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة وقال أنس صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى الله تعالى عليه وسلم العصر قائم رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انما تريد ان تقصر حوزاً
 وانما أحب انة خضرها قال نعم فانطلق وانطلقا معه فوجد الجزورة تقصر فقصرت ثم قطعت ثم
 طبع منها ثم أكلها فقبل أن تضيئ الشمس ومحال ان يكون هذا بعد التلحين وفي صحيح مسلم
 منه وقت صلاة الظهر طم يضر العصر ولا معارض لهذه السق في العصة ولا في الصراحة
 والبيان فرقت بالبحر من قول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومثل أهل الكتاب قبلكم كمثل
 رجل استاجر اجيراً فقال لمن يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخرباقه الهب أي دلالة
 في هذا على انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليين يتخرج من أنواع الدلالة وانما قيل
 على أن من صلات العصر الى غروب الشمس انقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا
 لا يبيح فيه انتهى (واخره) أي آخر وقت العصر صبرورة ظله عليه قال الشافعي آخر

الوقت المختار والعصر أن يكون غلظ كل شيء من قبله وقبل إلى أن تصفر الشمس وآخر وقت الضرورة فغيب الشمس كذا في المروي وفي الحجة البالغة وكثير من الأحاديث يدل على أن آخر وقت العصر أن تغيب الشمس وهو الذي طبق عليه الفقهاء فعل الثلثين بيان لآخر الوقت المختار والذي يستحب فيه أو تقول لعل الشرع قطر أولاً إلى المقصود من اشتقاق العصر أن يكون الفعسل بين كل صلاتين نحو ما من ربع النهار يحصل الامداد لا آخر بلوغ الظل إلى الثلثين ثم ظهر من حواشيهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامد وأيضاً معرفة ذلك المحدث يحتاج إلى ضرب من التأمل وحفظ الشيء الأصلي ورصد ما ينبغي أن يحتاج إليه الناس في مثل ذلك مما هو محسوس ظاهر فنفت الله تعالى في ردعه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل الامد تغير قرص الشمس أو وضوئها والله تعالى اعلم (مادامت الشمس يضاء نقيصة) فإذا اصغرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يقطع نور الشفق ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس أخرجه مسلم وأحمد والشافعي وأبو داود ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد في بعض الأحاديث أن آخر وقت العصر ميعاد ظل الشيء مثليه وآخر وقت العشاء هاب ثلث الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافعة للأصل لأن وقت اصفرار الشمس هو متأخر من الثلثين إذ هي تبقى يضاء نقيصة بعد الثلثين وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير منافعة لما وقع في رواية بل فقط ثلث الليل على أن الرواية المتضمنة للزيادة هي أصح من الأخرى (وأول وقت المغرب غروب الشمس) أي سقوط القرص وهو وقت الاختيار الذي يجوز أن يصلى فيه من غير كراهية والصحة فيه حديثان حديث جبرئيل عليه السلام فانه صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومين وحديث بريدة فقيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم أجاب السائل عنها أي عن الأوقات بأن صلى يومين ولقصر منهما ما طأض على المعهم وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لأنه مدني متأخر والأول حكى متقدم وإنما يتبع الآخر فالآخر كذا في الحجة (وأخر مذهب الشافعي الآخر) جميع كتب الفقه مصرحة بهذا وجميع أشعار العرب ومن بعدهم فمن زعم أن الشفق في لسان أهل اللغة أو لسان أهل الشرع يطلق على اليأس فطليه الليل ولا دليل ولو فرض وجود دليل على ذلك فلا ينكر بدوره كالأشكران الشافعي في لسان العرب وأهل الشرع إطلاقه على الحرمة والجل على الأعم الأغلب هو الواجب ولا يحصل على النادر فليس ههنا ما يوجب اختلاف المذاهب قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب إلى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر وقد تقدم وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه ظاهر مقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان اليوم التالي قال ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين وهذا متأخر عن حديث جبرئيل عليه السلام لأنه كان بمكة وهذا قول وذاك فعل

وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستصحاب وهذا في الصحيح وذلك في السق وهذاوافق قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما يدخل وقت التي بعدها وانما خص منه القبر بالاجماع لما عداها من الصلوات داخل في عمومها والقول انما يدل على الاستصحاب فلا يه لارض العام ولا الخاص (وهو) أي ذهب الشفق وغروبه (أول العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق والاجر هو التبادر منه لان وقت الاستصحاب الذي يستحب ان يصلي فيه هو أوائل الاوقات الا العشاء (وأخره نصف الليل) فالمستحب الاصل تأخيرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولان أشق على امتي لامرهم ان يؤثروا العشاء لانه اشق في تصفية البطن من الاشغال المتسيلة كرا الله تعالى واقطع ليلته العسر بعد العشاء لكن التأخير ربما يخفى الى تقليل الجساعة وتغيير القوم وفيه قلب الموضوع فلهذا كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا كثرت الناس على العمل واذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم لها جبريل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للامة (وأول وقت القبر اذا انشق القبر) أي ظهور الضوء المنتشر وينتهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشق بيان فقال لهم انه يطلع معترضا في الافق وانه ليس الذي يلوح بياضه كذب السرحان وهذا شيء مدركه الابصار وقال تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من القبر لانه بلفظ التعلل لا فاداه لا يكتفي الا التبين الواضح أي يتبين لكم شيئا قريبا حتى تضع فاه لا يتم نيته وظهوره لا يبعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا بياض الضوء ثم ذب السرحان وهو القبر الكذاب ثم تضع نور الصباح الذي ابداه بقدرته فالتق الامباح وذلك قال الشاعر

وأزرق الصبح يدوق قبل أبيضه • وأول الفيت طهر ثم نكب

قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالسيتين آية الى المائة ثم ينصرف منها والسما لا يعرف من الغلس وان صلاته كانت في التظليل حتى توافاه الله تعالى وانه انما اسفر بها مرة واحدة وكان بين ظهوره وعلاته قد رخصين آية قرآن ذلك يجعل حديث رافع بن خديج اسفر باب القبر فانه اعظم الاجر وهذا بعد ثبوت انما المراد به الاسفار جهادوما لا ابتداء فيدخل فيه ما مضى او يخرج منها مسرا كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتقوله موافق لقوله لا منافعه له وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الاجر الاعظم في خلافه انتهى (وأخره طلوع الشمس) وما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات بما يشق عليهم ويحسر قلوبهم من يسر والشرية حسنة به بل جعل صلى الله تعالى عليه وسلم لآوقات علامات حسية يعرفها كل أحد وقال في الظاهر اذا دحضت الشمس اذا زالت الشمس وقال في العصر والشمس يضاء تقيية وقال في المغرب اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وقال في العشاء من قد ووقت صلاته بانه كان يصليها وقت غروب الهلال ليله ثالث الشهر وورد التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل ويضفه فهذه العلامات لا تقبى الا على أكمه والتظفر في الصوم وان كنت لأعلن ثبوت ذلك هو النظر الذي يكون في الشمس والقمر والاعلام المتسقة بالصوم والمراد به يستعمل على دخول وقت كذا يكون التبعين

في مكان كذا كما يكون مثل ذلك في الشمس والقمر لانه النظر المقتضى الى الاشتغال بعلم الجوامع المؤدى الى الوقوع في ضايق من الشريعة بمزول فان هذا علم نهى عنه الشارع وحذر من اتيان صاحب متى جعل ذلك كتمراف كيف يجعل طريقا الى امر من امور الشريعة ومهم من مهماتها فمن ظن ان شيئا من علم الشريعة يحتاج الى علم الجوامع المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة او مغالط قد ماتت نفسه الى ما نهى عنه الشارع و اراد ان يدفع عن نفسه القصة فاقبل بان لا يتعلق بمعرفة ذلك الا لكونه قد تطلعت بمعرفة اوقات الصلوات وكثيرا من فسخهم من المشتغلين بذلك بهذه الجهة الباطلة فيصدق من لم يثبت قدمه في علم الشريعة المظهر ومن اعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم النقص من قعداد الجوامع وقد دير المنازل والاستكثار من ذلك بالمطالعة لنفسه الاقاييس التجميع فانها قواها اليه واجهون وحاصل الكلام ان هذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وبين اوقاتها تعيينا يعرفه العالم والجاهل والقروي والبدوي والحروي والبدوي كروا الا على على طمواه اشترك فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر

أمع الصبح فنجوم قبيل • أم مع الشمس قنظام بقاء

قال صاحب جبل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعة باثاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا ان يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة لعلمها ظهرت في عصر المأمون حين اخرج كتب الفلاسفة وعز بها ومنها المنطق والجوامع فانه علم اولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جابتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم فاقل احوال المقرين على حساب المنازل القمرية انهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة وقد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتقدون الا على ذلك ولهم فيه انواع موافقات مثل الربيع المحجب وشعره يدرسونه ويقرؤنه ويعقدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علم لا يتفع وجهه لا يضر وهو من علم اهل الكتاب فان اعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس والقمر لا يدخل على المسلمين من علم اليونان واهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان انزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا وكان اهل بيته واصحابه رضي الله تعالى عنهم على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئا من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت على ابدور انتهى (ومن نام عن صلاته وسماها فوقها حين يذكرها) أي وقت القضاء اذا ذكر وقد دل على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس عند البخاري ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة ضد مسلم وغيره وقد ورد هذا المعنى من غير وجه وهو قول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي صلاته ونام عنها فلمصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلاة ذكرى قلت صلى على هذا اهل العلم وقاسوا المقنوت قصدا على التام كذا في المدوي (ومن كان معذورا) لان الاوقات الصلوات قد ضيها الشارع وحذر اوقاتها واخرها بعلامات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك

الصلاة ويجعل الصلاة متمعة في غير هذه الاوقات المعتبرة صلاة المتأفق وصلاة الامراء الذين
يميتون الصلاة كقولهم في حديث أنس الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يقول تلك صلاة المتأفق يصلي رقب الشمس حتى اذا كانت بين غرقى الشيطان
قام فنقرها أربعين لا يذكر الله الا قليلا وكوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذر
صعبا انت اذا كان عليك امر ايميتون الصلاة ويؤخرون الصلاة عن وقتها قلت
فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها الحديث وهو ذلك وهكذا احاديث النبي عن الصلاة بعد
العصر وبعد المغرب كان ماذكرنا مدليلا على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن
الافاق المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع القمر هو خاص بالمعذورين
مرض مرضا شديدا لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شق وامكنه ادراك ركعة وكالما نض
اذا ظهرت وامكنكم الادراك ركعة وهو ذلك (وادرك من الصلاة ركعة فقد ادركها) اي
الصلاة فلما ورد في ذلك من الاحاديث العجيبة كحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهو في الصحيحين
وغيرهما وهو ذلك حديث عائشة عندهما وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة
في الصحيحين وغيرهما بلفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهذا يشمل
جميع الصلوات لا يخصص شيئا منها قلت هذا الحديث يعقل وجوها أحدها من أدرك ركعة
من الصلاة في الوقت فالجميع أدام والافاض وهو الأصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة
بذلك في العصر خاصة وثانها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة
فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول الشافعي وثالثها ان الجماعة
تدرك ركعة وهو وجه الشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التشهد كان مدركا للجماعة كذا
في المسوي فن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كن صلى
الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله في صلاة العصر خاصة وقد رد ابن القيم على من قال
بكونه خلاف الاجول ورد به بالتشايخ من تبعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت
طلوع الشمس أتم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه (والتوقيت واجب) لما ورد في ذلك
من الاوامر العجيبة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لهما (والجمع
للمعذرين) أي بين الصلاتين ان كان صوريا وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخرى في أول
وقتها فليس يجمع في الحقيقة لان كل صلاة متمعة في وقتها المضروب لهما وانما يجمع في
الصورة ومنه جزمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة المنورة من غير مطر ولا ستر كافي
الصحيح من حديث ابن عباس وغيره قاله قد وضع التصريح في بعض الروايات بما يشهد ذلك
بل غيره من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح المسائل في ذلك في رسالته مستقلة قال المراد
بالجمع الجائز للمعذور هو جمع المسافر والمريض في المطر كما وردت بذلك الادة العجيبة وقد
اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين لغير هذه الاعذار ومع عدم المعذور الحق عدم جواز ذلك
كما سقاه المحدث الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في الفتح الرباني وغيره من مؤلفاته

المباركة طيلة أولها وقتها (والتي هي ناقصة الصلاة) كن به من منعه عن استيفاء بعض أركانها (أو الطهارة) كن في بعض أعضائها وضوءه ما يمنع من غلبته عليه (يصلون كغيرهم من غير تأخير) وجهه أنهم داخلون في الخطاب المشقل على تعيين الأوقات ويسان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وإن صلاتهم لا تقبض إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقو به الحجة بل ليس به إلا مجرد الرأي البحت كقولهم إن صلاتهم بدلية وهو ذلك وهذا لا يفي من الحق شيئا أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيمم مشروع عند عدم الماء إذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتحصن معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة فإنه إن صلى إذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ولو كان التأخير واجبا على من كان كذلك لبيته الشارع لأنه من الأحكام التي تم بها البلوى ولا فرق بين من كل راجع الزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آيسا من زوالها في الوقت ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك الأدليل وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلما لا يتفق في مواطن الخلاف ولا تقوم بمثل الحجة على أحد على أن البدلية غير مسلمة على فرض تسليمها لأن لم أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل إلى آخر الوقت فانهم يجعلون الظهر أصلا والجمعة بدلا والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غير هالن لم يكن معذورا ثم لو سلمنا أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل فوقت التعذر هو وقت الصلاة فلا إذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل تعذر كان البدل في ذلك الوقت مجزئا ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة (و) أما كون (أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند ذلك زال وبعد العصر حتى تغرب) فلباتيت في الصحيح عن جماعة من الصالحين من فروا عن النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال وورد في روايات أخر النهي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات ووقت الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب قال في الحجة الصلاة خادمة موضوع فمن استطاع أن يستكبره ما فليقل غير أنه نهى عن خمسة أوقات ثلاثة منها أكدتها من الباقي وهي الساعتان الثلاث إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تغرب وحين تنصف الفجر وحين تغرب لأنها أوقات صلاة الجهر وأما الأخران فقوله صلى الله تعالى عليه وآله لم الصلاة بعد الصبح حتى تبرز الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى فيها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى استئنا نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوارزه في الأوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث ياقب عبد مناف بن ولي حكيم بن أمر الناس شيئا فلا يجتمع أحد اطاف بهذا البيت صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وعلى هذا فالسرف ذلك أنهم اوقت ظهور شعائر الدين ومكاته فعارضوا المانع من الصلاة انتهى وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد حجت بلا ريب وهي عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقا لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من وجه

وجه كحديث الامر بصلاته المسجد فانه من باب تعارض العمومين والواجب المصير الى الترجيح فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وان لم يمكن وجب المصير الى الترجيح بامور خارجة فان تعدد من جميع الوجوه فالتخير أو الاطراح في مادة اذا تقرر هذا فاعورضت به أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصلح للمعارضته أما حديث الرجلين الذين أمرهما صلى الله عليه وسلم لا بالأعادة فقد اختلفت الرواية في بعض الروايات انه قال هذا فريضته فانه وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الاولى لامعارضته وعلى الثانية فانه ما هناك ان ذلك يكون مخصوصا لحديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضته في أحد الوقتين فانه يتخلل معهم وحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر قد سبق في روايات الحديث الثابتة في الامهات انه وقد عليه وقد بعد القيس فثقلوه من ركعتي الظهر فصلاهما بعد العصر وكان حديثه صلى الله عليه وسلم انه اذا فعل شيئا أو ماطا حتى سألته بعض نسائه وقالت هل تضعهما اذا فاتتا فقال لا وقد كرم روى ذلك وما عليه شيئا العلامة الشوكاني في شرح المتقى وأما حديث لا تقموا طائفة يوم كونه غير صلاة وان كان مشبه بغيره فليس المشبه كالتشبيه هو ايضا عام مخصوص بأحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة هو الطواف فليعلم.

«(باب الاذان)»

اقول هذه العبادة من أعظم شعائر الاسلام واشهر معالم الدين فانها وقت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليل ونهاره - ضر وسفر ولم يسمع به وقع الاخلال بها أو الترخيص في تركها (بشرع) وقد اختلف في وجوبه والظاهر الوجوب لامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك في غير حديث والحاصل انه ما يقع في مثل هذه العبادة العظيمة أن يتردد مترد في وجوبها فانما أشهر من نازع على علم وادلتها هي الشمس المنيرة (لاهل كل بلد أن يفتدوا مؤذنا) وأما كون المؤذن مكلفا ذكرنا فهذا هو الظاهر لان الاذان عبادة شرعية لا يقضى الا من مكلف بها ولم يسمع في أيام النبوة ولا في العصاة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم انه وقع التأذين الم شروع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاء الى الصلاة من امر أقط وأما اذان المرأة فتفصها ولمن يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعا بالاعلام منع من ذلك بل الظاهر ان التسامع يدخل في الخطاب بالاذان ولم يأت ما تقوم به الحجة لافي كون المؤذن طاهرا من الحدث الأكبر ولا من الحدث الأصغر لان ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان التطهر والمؤذن من الحديثين هو الاولى والاحسن فتذكره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرد السلام وهو محدث حدثنا أصغر حتى فوضا كافي رواية وتيم كافي أخرى والاذان أولى بذات من مجرد السلام قال الماتن في حاشية الشفا وظهر الاحاديث انه لا يصح اذان غير المؤمني وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئا أخرجه الترمذي بلفظ لا يؤذن الا متوضئا وقد أعمل بالانقطاع والارسال ويشهد هذه حديث اني كرهت أن أذن كراهة لاعلى طهر أخرجه أبو داود ورواه ابن خزيمة وابن حبان (ينادي بالاقاط الاذان المنروعة)

لاعلامهم بمواقيت الصلاة ولقد كانت شعائر الاسلام فقد كان الفرائض أيام النبوة وما بعد ما
 اذا جهلوا حال أهل قرية متر كواجر بهم حتى يحضروا وقت الصلاة فكانوا اذا كانوا كثر واعينهم
 وان لم يحضروا قاتلهم مقاتله المشركين وأما غير أهل البلد كالمسافر والمقيم فلا تمنع الأرض
 فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام وأقسط الاذان فدنيت في
 أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة وتقصير وقد تقر بأن العمل على الزيادة التي لا تنافي
 المزمنة ثابت من وجه صحيح بحافيه زيادة تمن قبوله كترجيع الاذان وترجيع الشهادتين
 ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة الأصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيع كما
 وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الأصل
 وهو مقدم على الترجيع وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقر في
 الأصول وأدلة أفراد الأئمة أقوى من أدلة تشفيها ولكن التفتيح مشغل على زيادة متفرجة
 من مخرج صالح للاعتبار فكان العدل على أدلة التفتيح متعيناً (عند دخول وقت الصلاة)
 الا الاذان القبر قبل دخول وقتها لما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم
 مكتوم وفي صحيح مسلم من معرفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفركنكم هذا بلال
 ولا هذا البياض حتى يغير القبر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولفظه لا يمنع
 أحدكم أذان بلال من صوره فانه يؤذن أو ينادي ليرجع فاقمكم وفيه نافعكم قال مالك لم ير
 الصحيح ينادي لها قبل القبر فردت هذه السنة لها القنن الاصول والقياس على سائر الصلوات
 ويحدث جلد بن حلة عن أيوب بن نافع عن ابن عمر ان بلالاً أذن قبل طلوع القبر فأمره
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع فننادى الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع
 فننادى الا ان العبد نام ولا ترد السنة العجيبة بمثل ذلك ما فيها أصل بنفسها وقياس وقت القبر
 على غيره من الاوقات لولم يكن فيه الامتداد للسنة لكن في ردده فكيف واقر قد اشار
 اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والمصلحة التي
 لا تكون في غير القبر واذا اختصر وقتها ما لم لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاخلاق وأما
 حديث جلد بن أيوب الحديث معاول عند أئمة الحديث لا تقوم به جهة كذا في اعلام الموقعين
 وقد طال ابن القيم في تحليل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه (ويشرح
 السامع أن يتابع المؤذن) لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفي الباب عن جماعة ممن
 النصابة بنحو هذا وورد مقتلاً من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن اللهم اكبر الله اكبر فقال أحدكم الله اكبر الله اكبر
 ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمداً رسول الله قال أشهد
 ان محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الاصلاح قال
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال
 لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة أخرجهم مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اختار بعض

اعلمه الجميع عند الخيطين بين المتابعة لمؤذن والوقوف وهو جمع حسن وإن لم يكن متعينا
(ثم تشرع الأقامة على الصفة الواردة) أقول قد ثبت تشقيع الأذان وإيتار الأقامة في
العصيين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشقيع جميع أوقات الأقامة وورد في الأقامة من وجه
صحيح ما يدل على إيتارها إلا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فإن ذلك يكون منقضى
منقضى وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الكل سنة وأنها فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو
حق وسنة قال الماتن في شرح التتقى بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطلق في بيانه إذا
عرفت هذا تبييناً لأن أحاديث تنفي الأقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث أفراد الأقامة
وإن كانت أصح منها لكونها طرقها وكونها في العصيين لم تكن أحاديث التنبية مشقة على
الزيادة للصبر إلى الأزم لا يسمع تأخر تاريخ بعضهم انتهى ثم اعلم أن هذا الشارع لا يختص
بصلاة الجمعة بل كل مصل عليه أن يؤذن ويقم لكن من كان في جماعة كعاد أذان المؤذن
لهوا قامته ثم الظاهر أن النساء كل رجل لانهن شقاتهم والاهل لهم امرأتهن ولم يرد ما يقتض
العبادة في عدم الوجوب عليهم فإن الواردة في ذلك في ما يندمعو كون لا يصلح الاحتجاج بهم فإن
ورد دليل يصلح لآرائهم فذلك والآلهن كل رجل

• (باب وجوب على المصل تطهيره) •

لنص القرآن وبأبناك فطهر ولفوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لن سألهم على التطهير في التوب
الذي يأتي فيه أهله فقال نعم الآن يرى فيه شياً في نفسه أخرجه أحد وابن ماجه ورجل اسناده
ثقات ومنه عن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل في التوب
التي يجامع فيها قالت نعم إذا لم يكن فيه أدى أخرجه أحد وأبو داود والشافعي وابن ماجه
بأسنادهم وثقات ومنها حديث خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التعل أخرجه أحد وأبو
داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وطريق عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضها ومنها
الأدلة المتقدمة في تعيين النجاسات (وبده) لانه أولى من تطهير التوب ولما ورد من وجوب
تطهيره (وكانه من النجاسة) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وضوء التوب على
بول الأعرابي وهو ذلك وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة وذهب جميع إلى أن
ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون إلى أنه سنة والحق الوجوب على ملابس النجاسة
عامة فقد أخلوا بواجب وصلاة صحيحة والشرعية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرر
أهل الأصول لا يصلح دلالة عليها إلا ما كان يصدق مثل في القبول وأفعول الصلاة لمن صلى
في مكان متعبر أو انتهى عن الصلاة في المكان المتعبر دلالة انتهى على التساوي والتجرد
الأمر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الأعلى قول من قال إن الأمر بالنسيئة من نفسه
فليكن هذا منك على ذكر فأنك إن تظننت لمرأيت الجيب في كتب الفقهاء فأنهم كثيراً ما يصحون
الشيء شرطاً ولا يستقام من دليل غير الوجوب كثيراً ما يصحون الشيء واجباً وليس له دليل على
الشرعية والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية والذهول عنها والحاصل
أن ما دل على الشرعية دل على الوجوب وزيادة هو تأييد بطلان المشروط وما دل على الوجوب

لا يدل على الشريطة لان غاية الواجب ان تاركه يثم وامانه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك
الواجب جرم من أثره أو عارض من موارضة فلا ينحكم على الشيء بالوجوب وجعل عدمه
موجباً لبطلان أو حكم على الشيء بالشرطية ولم يحصل عدمه موجباً لبطلان فقد قتل من
هذين المقتومين وفي المقام أدلة مختلفة ومقالة طويلة ليس هذا محل بطلها (وسترهورة)
اقوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد قلت الزينة ما وراى عورتك ولو عباءة قاله
بجهاهده والمجد الصلاة ولما وقع منه على الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بسترها في كل
الاحوال كما في حديث هيز بن حكيم من أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا ما تأتي منها
وما تترك قال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فاذا كان القوم بعضهم في
بعض قال ان استطعت ان لا يراها أحد فلا يربها قلت فاذا كان أحدنا خاليا قال الله تبارك
وتعالى احق ان يستره من غيره أحد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري
وحسنه الترمذي وصححه المصنفون ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلي
لا تبرز نكلك ولا تنظر الى نكذ ولا تبتأخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي
استاد معال ولكنه بعض حديث محمد بن يحيى قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم على معمر بن وهب بن مكرم فقال يا معمر غط نكذك فان التفتدين مرة أخرجه أحمد
والبخاري في صحيحه تعليقاً وأخرجه أيضاً تاريفه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي
وأحمد بن حنبل بن عباس مرفوعاً التفتد مرة وأخرج نحوه مالك في الموطأ وأبو داود
والترمذي وحسنه وابن جبرين وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث التفتد مرة
أحاديث أخرى وليس فيها الا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كشف عن نكذ يوم خيبر او في
بينه ولا يبلغ ذلك لمعارضة ما تقدم وورد في الركبة ما يفيد انها تستر وما يخالف ذلك واما المرأة
فورد حديث لا يقبل الله صلاتها حتى لا ينجسها أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن
ماجه وابن خزيمة والحاكم وقد روى موقوفاً ومرة وعان حديث عائشة ومن
حديث أبي قتادة ومما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النسي عن الصلاة في الثوب الواحد
ليس على عاتق المصل منه شيء وفي بعضها فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقاً فارتز
به وكلها في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المنفقين
وحديث البخاري اذا انتفض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت مما سبق
ان الذي يستلزم عدم الصلاة اي بطلانها هو الشرط او الركن لا الواجب فنزعم ان
من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بلباسه بغيره فكانت صلاته باطلاً فهو مطالب
بالدليل ولا يتعمه مجرد الاوامر بالستر والتطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب (ولا يشق
الصماء) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشق
الصماء وهو في الصبيحين ولو لقط فيه ما أن يشق في ازاره اذا ما صلى الا أن يخالف بطريقه
على عاتقه وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد واشمال الصماء هو أن يجعل جسده
بالثوب لا يرفع منه جاباً ولا يبق ما يصرح منه به (ولا يسدل) حديث النسي عن السدل في
الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي البلب من

هي القبلة وكذلك من كان يجهة الشام يتوجه بين الجهتين من دون ان تصاب لنفسه في تقدير
الجهات فان ذلك مما لم يرد به الشرع ولا كقبحه العباد والمخاريب المتصورة في المساجد
والمنشآت المعمورة في بلاد المسلمين الذين لهم عناية بأمر الدين مغشية عن التكلف وكذلك اخبار
العدول للمرضيين كنية فان من قال هذه جهة القبلة أو هو عمر أو أيأوى اليه الناس لاشك انه
قد بلغ من الضر ما يلقاه من أراد تأديته صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لان معرفة
الجهة التي عرفناك بها من السير ما زاد معرفته لكون الجهات الاربع معروفة لكل عاقل وقد
يمرض الناس في بعض المواطن على بعض الافراد اما لعدم ظهور ما يتدبره في ظلمة الليل
أو جباله العالية في أرض عالية لا يعرفها مع تلوّن طرقها التي قد سلكها هذا فغرضه أن
يعين النظر في تعريف الجهة فإذا هو زده الامر فوجبه حيث شاء هذا في القرائن وأما التوافل
فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهور الراس له الوجهة القبلة وغيره كما يلبس وسوغ
تأديته القريضة في الارض الندية على ظهور الراس له كما تجد ذلك في المتنق وشرحه فهذا
خلاصة العبد ناقبة في أمر القبلة وهو يقينك عن القريبات الطويلة والتهويلات
المهيلة في كتب النقة

﴿باب كيفية الصلاة﴾

وهي على ما تواتر عن علي الله تعالى عليه وآله وسلم وفوارده الامانة أن يظهر ويستعورته
ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى بقلبه ويخلص له لعدلى ويقول
الله أكبر بلسانه ويقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثلثة الفرض ورايته سرور ومن
القرآن ثم يركع ويضحي بحيث يقتدر على ان يسبح ركبته برؤس أصابعه حتى يطمئن كما
ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائما ثم يسجد على الاواب السبعة الذين والرجلين والركبتين
والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي بالساجد يسجد ثانيا كذلك فهذا ركعة ثم يقعد على راس كل
ركعتين ويشهد فان كان آخر صلاته صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ودعا أحب الناس اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذه صلاة النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لم ينبت أنه ترك شيئا من ذلك قط عهدا من غير عذر في غرضه وصلاة الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي تواتر انما هي الصلاة وهي من ضروريات
الملة ثم اختلف الفقهاء في أحوالها هل هي أركان الصلاة لا يعتد بها بدونها أو واجباتها
التي تنقص تركها أو إباحة يلام على تركها ولو تجبر بسجدة السهو كذا في الجهة بالغة
(لا تكون شرعية الا بالنية) لقوله تعالى وما أمرنا الا لعباد الله مخلصين الذين يروى
ما لا يسانده في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما الاعمال
بالنيات قلت وعلى وجوب النية في ابتدائها الصلاة أهل العلم وعندي ان المقدس في حديث
انما الاعمال بالنية ان كان الحصول أو الوجود أو النية أو العلة أو ما يلاق هذه الامور
في المعنى الذي لا يتحقق تلك الصلوات شرعية الاية فالتية في مثل الصلاة شرط من
شروطها لانه قد استلزم عدم الصلاة وهذه منصفة الشروط وان كان المقدس الكمال أو
ما يلاقه في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونها فليست النية بواجبة فضلا عن أن تكون

شرطا لكن قد عرف وجهان التقدير المشعربا للمعنى الاول لكون المحصر في انما في معنى
 ما الاممال الاباليتسوان اختلاف في امور خارجة عن هذا كما تقر في على المعاني والاصول
 والتي ترجع الى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية واستقواها مما يمكن لان الموجود
 في الخارج ذات غير شرعية وعلى فرض وجود مانع عن التوجه الى المعنى الحقيقي فلا ريب
 ان العصة اقرب الى المعنى الحقيقي من الكمال لاستلزامها لعدم الاعتداد بتلك الذات وترجيح
 اقرب المجازين متعين فظهر بهذا ان القول بان النية شرط للصلاة ارجح من القول بانها من
 جهة واجباتها والكلام على هذا بطول ليس هذا موضع ذكره (واركانها كلها مفترضة)
 لكونها ماهية الصلاة لئلا يسقط التكليف الا بقلها وتعدم الصورة المطلوبة بقدمها
 وتكون ناقصة يتقمان بعضها وهي القيام قال كوع فلا اعتدال فالسجود فالاعتدال
 فالسجود فالقعود للتشهد وقدين الشارع صلتها اوها ستمها وكان يجعلها قريسا من السواء
 كما ثبت في الصحيح عنه أقول وجه القول في هذا الباب انه ينبغي لمن كان يقتدر على تطبيق
 القروء على الاصول وارجاع فرع النية الى أصله ان يجعل هذه القروء المذكورة في هذا
 الباب منقسمة الى ثلاثة اقسام واجبات كالتكبير والتسليم والتشهد وأركان كالقيام
 والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والقعود للتشهد وشروط كالنية
 والقراءة أما النية فلما قدمنا وأما القراءة فلانها لا بد من دليل على شرطتها كحديث لا صلاة الا بالقراءة
 الكتاب وحديث لا تجزئ صلاة الا بالقراءة الكتاب وشعورها فان النية اذا توجه الى الذات أو الى
 صحتها أو فاد الشرطية اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشروط واصر ح من مطلق النية التي
 المتوجه الى الاجزاء والحاصل ان شروط النية يقتضي عدمها وعدمه وأركانها كذلك لان
 عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة للأمور بها على الصفة التي اعتبرها الشارع وما
 كان كذا لا يجزئ الا ان يقوم دليل على ان مثل ذلك الركن لا يضر في الصورة للأمور بها
 من كونهما مجزئة كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وقعود والتشهد وان كان الحق
 خلاف ما قال وأما الواجبات ففانية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الامر ان تركها معصية
 لان عدمها يستلزم عدم الصورة للأمور بها اذا تقر بهذا لاحل ان هذه القروء من المحدودة
 في هذا الباب متوافقة في ذاتيتها والقروض والواجب بمقارنات على ما ذهب اليه الجمهور
 وهو الحق وحقيقة الواجب ما يمدح فاعله ويذم تاركه والمدح على الفعل والذم على الترك
 لا يستلزم ان البطالان بخلاف الشرط فان حقيقته ما يستلزم عدمه عدم المشروط كما عرفت
 فاحفظ هذا التحقيق تنتفع به في مواطن وقع التفرع فيها مخالفا للتأصيل وهو كثير الوجود
 في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب وكثيرا ما قصد المعارف بالاصول اذا تكلم في القروء
 ضاقت عليه المسائل وطاحت عنه المعارف وصار كاحد الجاهلين على علم القروء والاجابة
 منهم وقليل ملهم وقليل من عبادى الشكور (الاقعود والتشهد الاوسط) لكونه لم يأت
 في الادلة ما يدل على وجوبه بجمعه كما ورد في قعود والتشهد الاخر فان الاحاديث التي فيها
 الاوامر بالتشهد قد اقررت بما يفيد ان المراد بالتشهد الاخر فان قلت قد نص في التشهد
 الاوسط في حديث المسمى كما في رواية لابي داود من حديث شقاعة ولبه كبرية التشهد

الاخير قلت لا تقوم الحجة بعقل ذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشهاد الاخير وان لم يثبت
 ذكره في حديث النبي فقد وردت به الاواخر وصريح العصابة باقتراضه وقد اوضح ذلك شيخنا
 العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضا احسنا فلراجع (والاستراحة) لكونه لم يأت
 دليل يقيد وجوبها وذكرها في حديث النبي موهم كما صرح بذلك البخاري (ولا يجيب من
 اذكارها) أي الصلاة (الا التكبير) لقوله تعالى وربك تكبر ولقوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم في حديث النبي ما ذهبت الى الصلاة تكبر ولم لو رد من ان تحريم الصلاة التكبير
 أقول تعيين التكبير للدخول في الصلاة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وبما
 تفهم من النصوص وهي نصوص في غاية العصمة قدرت بالمشابهة من قوله تعالى وذكرا سم
 وبه فلي قال في الحجة فاذا تكبر ورفع يديه الى أذنيه ومنكبّيه وكل ذلك سنة اه أقول ان
 الأدلة على هذه السنة قد تواترت واتزا لا ينكر من له أدنى الملم يعلم الأدلة واختصت باجتماع
 العشرة المبشرة بالجنة على روايتهم ومعهم من العصابة جماعة يروى عن جماعة من الحفاظ انه لم
 يقع الخلاف في ذلك بين العصابة بل اتفقوا عليه والحاصل انه قد نقل اليها هذه السنة الذين
 نقلوا البناء اعدادا من هذه الصلاة كما لم يثبت بعقل ما ورد فيها مشروعية فليس في الحديث
 مشروعية لان كثيرا مما وقع الاطباق على مشروعيته وصار من قطيعات المزويات لم يبلغ الى
 ما بلغ اليه نقل الرفع وليس في المقام ما يعلم لما رخصه هذه السنة لامن قوله صلى الله عليه وسلم
 ولامن فعله ولا من أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها اخير القرون ثم الذين
 يلوهم ثم الذين يلوهم واما حديث البراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح
 الصلاة رفع يديه ثم لم يعدده فقد تضمن أثبت الرفع عند الافتتاح ولقد ثم لم يعدد اتفاق
 الحفاظ على انه مدح من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدونه جماعة من الأئمة منهم
 شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث من أصله قد اطبق الأئمة على
 تضعيفه وكأنت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركون وعند الاعتدال منه باحاديث تعارب
 أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الاوسط باحاديث
 صحيحة كما سبق بيانه (والفاتحة في كل ركعة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث
 النبي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي لفظ من حديث النبي لا يداود ثم اقرأ بأبم القرآن
 وكذلك في لفظ منه لا جدوا بن حبان زيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله ثم اقرأ بأبم القرآن
 فكان ذلك ياءا للتيسير وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث النبي كاحاديث
 الصلاة الا بقراءة الكتاب وهي صحيحة ويطلق على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث النبي
 فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصفه ما يفعل في كل ركعة وقد أمره بقراءة الفاتحة
 فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد
 ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال النبي ثم اقل ذلك في الصلاة
 كلها وهو في الصحيح من حديث أبي هريرة قال ذلك بعد ان وصفه ما يفعل في الركعة
 الواحدة لاني جملة الصلاة كان ذلك قرينة على ان المراد بالصلاة كل ركعة مماثل تلك الركعة

من الصلاة قال في الطه وما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ الركنية كقولهم صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب وقوله لا يجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره
في الركوع والسجود وما معى الشارع الصلاة فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة
انتهى (ولو كان مؤتمراً) فوجوب القنطرة في كل ركعة على المؤتمراً من الأدلة لذلك على ان
المؤتمراً يقرأها خلف الامام كحديث لا تقرأوا الا بقراءة الكتاب ونحوه ولما دخل المؤتمراً تحت هذه
الدلة المتضمنة لوجوب القنطرة في كل ركعة على كل مصل قال في الطه الى الفقه وان كان
مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا عند الاسكاتة وان خافت
فله ان يقرأ فليقرأ القنطرة قراءة لا يشوش على الامام وهذا أولى الاقوال عندى وبه
يجمع بين أحاديث الباب انتهى وفي تنوير الصنفين دلائل الجائزين فيه وقد يمكن يظهر بعد
التأمل في الدلائل ان القراءة أولى من تركها فقد جعلنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب
الهداية وتر كذا الكلام وقال ابن القيم في الاعلام ردت التصريح بالحكمة الصريحة الصحيحة
في تعيين قراءة القنطرة فرضاً بالمشابهة من قوله تعالى تقرأ وما تيسر منه وليس ذلك في الصلاة
وانما يدل على قيام الليل وبقوله للأعرابي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وهذا يحتمل ان يكون
قبل تعيين القنطرة للصلاة وان يكون الأعرابي لا يصحتم وان يكون لم يسن في قراءتها فاصح ان
يقرأ معها ما تيسر من القرآن وان يكون أصح بالاكثاف بما تيسر عنده فهو متشابه يحتمل هذه
الوجوه فلا يترك الصريح انتهى وقال في ازالة الغلظة عن خلافة الخلفاء روى البيهقي
عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال اقرأ بقنطرة الكتاب فقلت وان
كنت أنت قال وان كنت أنا قلت وان جهرت قال وان جهرت قلت روى أهل الكوفة عن
أصحاب عمر الكوفيين ان المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع ان القبيح في الاصل ان يذاع الامام في
القرآن وقراءة المأموم قد تنقض الى ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت
مصلحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتى بالمصلحة بحيث لا يفتشها بمفسدة فليقل ومن خاف
المفسدة ترك والله تعالى أعلم انتهى أقول الاوجه هو الايمان بقنطرة الكتاب خلف الامام كما
نظمه أدلة السنة الصريحة من دون تعرض والامر بالانصات في قوله تعالى أنصتوا لهم
يتناول قنطرة الكتاب وغيرها وكذلك حديثه اذا قرأ فانصتوا وان كان في معقال لا يفتش
معه للاستدلال وعلى فرض انتفاءه فغاية ما فيه انه اقتضى ان الانصات حال قراءة الامام
يجب على المؤتمراً ولا يقرأ بقنطرة الكتاب ولا غيرها وأما حديث خلطتم على فلا يشك عارف ان
خلط المؤتمراً على امامه انما يكون اذا قرأ المؤتمراً جهر او أما اذا قرأ سرافلا خلط وكذلك المنازعة
لا تكون الا اذا سمع الامام قراءة المؤتمراً وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفع
الى النبي صلى الله عليه وسلم كافي التوضي والموطأ وغيرها وقول الصحابي لا تقوم بهجة فلم
يقع ههنا لميل على منع قراءة المؤتمراً خلف الامام حال قراءة الآية الكريمة وحديث اذا
قرأ فانصتوا وهما عامان كما عرفت يتناولان قنطرة الكتاب وغيرها العام معرض للتخصيص
والخاص ههنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبناه العام على
الخاص واجب باتفاق أهل الأصول فلا معذرة من قراءة قنطرة الكتاب حال قراءة الامام

ولاسيما وقد دل الدليل على وجوبه على كل مصل في كل ركعة من ركعات صلاة (والشاهد
الآخر) واجب لورود الأمر به في الأحاديث العديدة والفاظ معروفة وقد ورد بالفاظ من
طريقين جامعتين العصابة وفي كل تشهد الفاظ مختلفا تشهد الآخر والحق الذي لا يحصى
عنه أنه يميز المصلي أن يتشهد بكل واحد من تلكا تشهدات الخارجين من مخرج صحيح
وأصحها التشهد الذي عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن مسعود وهو ثابت في
العصبة وغيرهما من حديثه بلفظ البهيان لله والصلوات والطيبة السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله وفي بعض ألفاظه إذا قلنا أحد كمن قيل قال في الحجة البالغة وجاء في
التشهد صيغ أصحها تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي
الله تعالى عنهم ما هي كالحرف القرآن كلها كلف وشاف انتهى قلت اختار أبو حنيفة تشهد
ابن مسعود والثاني تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في المختار لا في الإجراء
كذلك في المسوي وأما الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يجعلها المصلي في
التشهد فمقدورة بالفاظ وكل ما صرح منه أجزأ ومن أصح ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جيد مجيد وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جيد مجيد وزاد في الحجة
اللهم صل على محمد وآل محمد وذرنيته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وآل واجه
وذرنيته كما باركت على آل إبراهيم انك جيد مجيد انتهى قال الماتن في حاشية الشفاء وما ينبغي
أن يعلم أن التشهد وانما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله عليهم السلام كلها بمنزلة
إذا وردت من وجه معتبر وقصيص بعضها دون بعض كما يفسد بعض الفقهاء خصوصاً ما
وقصم محض وأما اختيار الأصح منها وإثارة مع القول بإبراهيم فهو من اختيار الأفضل
من المتفاضلات وهو من صنيع المهر بطل الاستدلال والآلة انتهى وقال في موضع آخر
التشهدات الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم موجودة في كتب الحديث فغلب من دام القسك
بما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أن يتطهر في دووين الإسلام الموضوع على ما ورد من السنة
ويختار أصحها ويستقر عليه أو يعمل تأدية هذا وتاريخه هذا مثلاً يشهد في بعض الصلوات
بتشهد ابن مسعود وفي بعضها بتشهد ابن عباس وفي بعضها بتشهد غيره مما قال الكل واسع
والأرجح هو الأصح لكن كونه الأصح لا ينافي إجراء الصحيح انتهى قلت عامة أهل العلم على
أن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة في التشهد الأخير فهو واجبة
والى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وأن التشهد الأول ليس محلها وذهب
الشافعي وحده إلى وجوبه في التشهد الأخير فإن لم يصل لم تصح صلاته وإلى استحبابها في
التشهد الأول وورد ما يفيد وجوب التوفيق أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد
الأخير فليتموه بأربع من عذاب جهنم ومن عذاب المقبر ومن قنسة الحياة والموت
ومن شر قنسة المسيح النبيل وورد في ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما

فيكون هذا التعوذ من علم التشهد ثم يقصر المصلّي بعد ذلك من الدعاء بحسب ما أرشد إلى ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في صحيح الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت (والتسليم) وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعله تحليل الصلاة فلا تحليل لها الا به فاذا ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المصطفى قال في الحجة واجب ان لا يكون الخروج من الصلاة الا بكلام هو أحسن كلام الناس أي السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة عشر نقساً من الصحابة انه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن ياراه السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله عليكم ورحمة الله منكم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وأبى بن جبر وأبو مالك الأشعري وعدي بن مرة الضمري وطلحة بن علي وأوس بن أوس وأبو رستم والاحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف في صحتها وورد في تسليمة واحدة انتهى وقد أطل في الجواب عنها الى خمسة أرواق فليرجع اليه قات وعامة أهل العلم على انه يسلم تسليتين عن يمينه وعن شماله واحضوا حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه رواء أو داود أو الترمذي ونقله ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يارض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يارض خده الايسر رواء الترمذي وأحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ويعقوب بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه أيضاً وعند أبي داود أيضاً في حديث وائل بن جبر قال سمعت من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن جبر كذا في التلخيص وقال مالك يسلم الامام والمختر تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب لما موم ان يسلم ثلاثاً عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه برذاه على امامه كذا في المسوى أقول وورد التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت بحقيقته زيادة عليها وهي أحاديث التسليتين لما عرفناك غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها فالقول بتسليتين أعمال يبيع ما ورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدأ ولا أكثر الادلة بدون مقتضى وأما كون التسليم واجباً أو غير واجب فقد تقرر ان المرجع حديث المصطفى وانه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا أن ثبت ايجابه بعد تاريخ حديث المصطفى ايجاباً لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه وأما الظاهر في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فالحال في ذلك فهو الحق انه من أكثر لفراض الصلاة في الوطنين بل المشروع اطالهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لميل على ذلك كما في حديث البراءة المزور أو كنه الصلاة صلى الله عليه وسلم وعن من جعلها الاعتدال عن الركوع

والاعتدال بين المجدتين فوجدنا قريسا من السوا وهو ذا بل على أنه كان يلبث فيهما كما
يُلبث في الركوع والسجود وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف في اعتدال اليمن الركوع
كاعتدال اليمن النجود حتى يقن من راء أنه قد نسي لاطأته لهما وثبت من أدعية فيها ما يلب
على طولهما فالخامس أن أصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدالين رخصت من
أركان الصلاة لا تميزونه وأما طول البت زيادة على الاطمئنان فمن السنن المؤكدة لأنه لم
يذكر في حديث النبي وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال إلى غاية بل صار الاطمئنان
فيهما مما يقبل وجوده وما أحق من نازعته نفسه إلى اتساع الاستار المظفوة أن يثبت
معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالدعية المأثورة فيها ويجعل مقدار البت
كقد اربشه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يجهل ورودها إلا جاهل والله
المستعان (وما عدا ذلك سنن) لأنه لم يرد فيه ما يفيد وجوبه من أمر بالفعل أو نهى عن
الترك فيه مصر وفين عن المعنى الحقيقي أو عيديد يفيد الوجوب ولا ذكر شرعي ثم في
حديث النبي الأعلى وجه لا تقوم به الحجة أو تقوم به وقد ورد ما يفيد أنه غير واجب والحاصل
أن مرجع واجبات الصلاة كلها وحديث النبي فمأذ كره على الله عليه وسلم فيه كان واجبا
وما يذ كره فليس واجب لكن قد تشعبت روايات حديث النبي وثبت في بعضها ما لم يثبت في
البعض الآخر فلي من أراد تحقيق الحق أن يجمع طرق العيصية ويحكم بوجوب ما اشقت
عليه أو شرطية أو ركنية بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه خرج عن ذلك وقد جمع
ما صرح من طرق شيخنا الماخذ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المتن في موضع واحد
منه فن راء ذلك في مرجع اليه (وهي الزرع في المواضع الأربعة) أي عند تكبيرة الأحرار وعند
الركوع وعند الاعتدال اليمن الركوع هذه الثلاثة المواضع في كل ركعة والموضع الرابع عند
القيام إلى الركعة الثالثة فقد دل على ذلك الأحاديث العيصية ما عدا التكبير فقد روى
ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو خمسين رجلا من العصابة منهم العشرة المبشرة
بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع العصابة ممن غير استقام وقال الشافعي روى الرفع جمع من
العصابة لعلمهم بصدق حديث بعدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال الضاري في جر رفع اليدين روى الرفع تسعة
عشر تقسم من العصابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع فعوام
ثلاثين صحابيا وقال الحسن وجيد بن هلال كان أحسن بدو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم كذا في التلخيص وقال النووي في شرح مسلم أنها
أجبت الأمة على ذلك عند تكبيرة الأحرار وانما اختلقوا فيما عدا ذلك وقد ذهب إلى وجوبه
داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار والنسائي وأبو داود والبخاري وابن خزيمة وأما
الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد روى زيادة على عشرين رجلا من العصابة عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي أنه أجمع علماء الأماص على ذلك الأهل
الكوفة وأما الرفع عند القيام إلى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر
وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه وصححه أيضا أحمد بن حنبل

من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله بالافتقار إذا أراد أن يركع رفع يديه حد ومكبسه وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرتين كما أخرى والكل سنة وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل وأصل والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنة وتظهر الركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب إلى من لا يرفع فإن أحدث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لأحد أن يمثل هذه الصورة أن يشير على نفسه فتنة عوام بلده وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا حدث قومك بالكفر لفقت الكعبة ولا يعد أن يكون ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المقررة آخره وتر كما تظن من أن مبنى الصلاة على سكون الأطراف ولم يظهره أن الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلاة أو لما تظن من أنه فعل ينبغي عن الترك فلا يناسب كونه في أثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجب التنبه لترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلي من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم قوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت فارقة بين الركوع والسجود فالرفع مع الرفع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بهروفة وفي التكميل فشيخ رفيع الدين الدهلوي وله صاحب اللغة باللغة اختلجوا في سنة رفع اليدين في الصلاة بعد الصلوة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا إيان فضيلة ولا نهى الصحابة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة إلا أنه زاد ابن مسعود فقال ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرتبة فظاهر أنه لم يردت كما بدأ وانما أودت كما آخر كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر الأمرين ترك الرفع ولا يدري مدة الترك فيستعمل أنه ترك في أيام المرض للضعف فظن قوم أن سنته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بعدد وبغيره لا ينبغي السنية كثرة القيام للقرض بالمعذرة إذا باقية فلا مناقشة للمعذرين في أصل سنته في الجلة ولا في بقا مجازاته وإن منعه بعض المتعصبين أن ليس مما يحالف أفعال الصلاة بقاء في الصلوة والقنوت والعدين فلا تنكير على فاعله لأحد بل في بقا سنته بتأصيل الظنين فلا نزاع إلا في المواظبة والرهان وحيث وأطلب عليه جمع بلقوا أحد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفعلهم كما تعرض لرفع اليدين في السلام حيث قال ما بال أيديكم كأنها إذا ناب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلقه كما يرى أمله فنبت بقا سنته وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحبا كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب وعدم التعرض لتاركه بقضى بسقوط تأكيده ولم يبلغ أباحيف منعه الله تعالى خبر هذا الجمع انما روى في الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهم أفرج عليه أبو حنيفة حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الله لا بكثرة الحفظ فكانه ظن أنه تظن ابن مسعود والفسخ دون ابن عمر حيث لم يرفع إلا في الصلوة بناء على أن السكوت في معرض البيان بحسد الخبر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيد انتهى وفي تنوير العينين لشيخ محمد جميل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب حجة الله

يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه
ينبغي ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى الترمذي عن قبيصة بن حبيب عن أبيه
قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤتيها يأخذ شمله بيمنه قال الترمذي
وفي الباب عن وائل بن حجر وعطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو
عيسى حديث حبيب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة
ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة وكل ذلك واسع
عندهم انتهى وكذلك أخرجه مسلم عن وائل بن حجر وابن مسعود والشافعي عن وائل بن
مسعود والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبة عن عطيف بن الحرث وقبيصة بن حبيب عن
أبيه ووائل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال من أخلاق النبيين وضع
اليمنى على الشمال في الصلاة وعن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كانت أنظر إلى أخبار بني إسرائيل وأضي إيمانهم على شملاتهم في الصلاة وهكذا أخرجه عن أبي
باز وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء وأما ما روى من الإرسال عن بعض التابعين
من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة كما أخرجه ابن أبي شيبة فإن
بلغ عندهم حديث الوضع فعملوا على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدى بل حسبوه عادة
من العادات فقلوا إلى الإرسال لأصله مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال لأنه على الأصل
إذا الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا دليل لهم فاضطروا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم
الإرسال وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يملك يمينه شماله قال إنما فعل
ذلك من أجل الروم كما أخرجه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن
إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن زبير إذا صلى يرسل يده اليمنى رواية شاذة مخالفة
لماروي الثقات عنه كما أخرجه أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول
صف القدمين ووضع اليد على اليمنى السنة وإن سلم كونها صحيحة فهذه فعله والفعل لا عموم
له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبته إلى السنة وقول الصحابي عن السنة في حكم الرفع كما
حق في كتب أصول الحديث ومع هذا العلم لم ير الوضع من سنن الهدى وفهم الصحابي ليس بصحبة
كأضي لاسيما إذا كان مخالفا لأهل العصاة كما يرى المؤمنون أبي بكر الصديق وعلي المرتضى
وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة
وأعمال الصحابة المستتضة في باب الوضع فينبغي أن لا يعول عليها وتسقط عن الاعتبار ولا
يلتفت إليها وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه فالمؤمنون من أصحابه وروا عنه
أمر الوضع مطلقا سواء كان في القرض أو الثقل حكما ينهيه حديث الموطأ عن سهل بن
سعد وأثر عن عبد الكريم بن الخليل البصري والمصريون من أصحابه وروا عنه الإرسال
في القرض والوضع في الثقل وعبد الرحمن بن القاسم روى عنه الإرسال مطلقا وروى أنه شهب
عنه إباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون
من المالكية لكنهم روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تفرق الإجماع والاتفاق

ولا تصادم ما قد عيننا من الاطلاق ولا يصح كونها شاذة أو لها ابن الحاجب في مختصره في الفقه
بالاعتقاد على الارض اذا رفع رأسه من السجدة ونظم الى القيام ووضع تحت السرة وفوقها
مئسرا وان كان كلامهما مروى عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجه أبو داود
وأحمد وابن أبي شيبة عن علي السنة وضع الكف في الصلاة تحت السرة ودوازين وغيره
في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدق صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأى بعضهم أن
يضعهما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم كاذب كرنا
سابقا وقال الشيخ ابن الهمام ولم يثبت حديث صحيح يوجب الفصل في كون الوضع تحت
الصدر وفي كونه تحت السرة والمفهوم من المنقبة هو كونه تحت السرة وعن الشافعية
تحت الصدر وعند أحمد قولان كالمذهب والتصديق المساواة بينهما كاذب كرنا سابقا والله
تعالى أعلم بأحكامه انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بصحة تخرج الاخبار والاشهر
في وضع اليدين على اليسرى رقت هذه الآثار برواية ابن القيم عن مالك قال تركنا حب إلى
ولأعلم شيئا رقت به سواء انتهى وفي حاشية الشافعي من الغرائب انها صارت في هذه الديار
وفي هذه الأعمار عند العامة ومن يشاهد من يظن انه قد ارتفع عن طبقهم من أعظم
المنكرات حتى ان القليل بها يصير في اعتقاد كثير في عداد الخارجين عن الدين فترى الاخ عادي
أخذوا والوا لا يشارقونه اذا رأته يفعل واحد منها أي من هذه السنن وكأنه ما رقت كابد
آخر ومنقلا لشرعية غير السرة التي كان عليها ولولا ما رآه في أو يشرب الخمر أو يقتل النفس
أو يعنى أحد أوجه أو يشهد الزور أو يحلف القبول لم يجزئ منه وينضم العدا وما يجزئ
ينمو فيه بسبب التمسك بهذه السنن أو بعضها لاجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل
حضور القيامة وقرب الساعة انتهى والاشارة بقوله هذه السنن الى رفع اليدين في المواضع
الاربعة وضم اليدين في الصلاة قال وأجيب عن فعل العامة الجهلة وأغرب سكوت علماء الدين
وأئمة المسلمين عن الانكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفا وتلاعب بالدين
وبسطة سيد المرسلين انتهى (والتوجه) فقد وردت فيه أحاديث بالفاظ مختلفة ويجزئ
التوجه بواحد منها اذا خرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروى من حديث أبي هريرة
وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قبل انه نوافل فقط وهو اللهم باعديني وبين خطايي كما بعدت
بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايي كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني
من خطايي بالماء والتلج والبرد قال في الحجة وقد مر في ذلك صريح منها اللهم باعديني الى آخره
ومنها اني وجهت وجهي الذي فطر السموات والارض خفيقا وما آمنن المشركون ان حسلاتي
ونسكي وجهي وجهت وجهي للعالمين لاشريك له وذلك اشهدت أنا أول المسلمين ومنها جهاتك
اللهم وبصمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا هيفك ومنه الله أكبر كبير ثلاثا والحمد لله
كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجبله وأبي
هريرة وعائشة وجابر بن عظيم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة
دوبان وكعب بن جهم في سائر المواضع وغير هؤلاء انتهى ملخصا لذهب الشافعي في دعاه
لاقتحاح الحديث على رضى الله تعالى عنه اني وجهت وجهي الخ وأبو حنيفة الى حديث

عائشة سحابتهم وبجملته الخ وقال مالك لا تقول شيئا من ذلك ومعنى قوله عندي انه
ليس بسنة لازمة وأشار البغوي الى أن الاختلاف في أذكار الصلاة من دعاها لافتتاح وذكر
الركوع والسجود وما بعد التشهدين الاثني عشر من الاختلاف المباح فذكر كل أصح ما عنده
وليس أحديهما عند الآخر (بعد التكبيرة) لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بل كل من روى عنه الافتتاح روى انه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه
توجه قبلها وقد وضع ذلك العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وأما ما توجه به فهو الذي قد
ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه العيب والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في
مختصر من مختصرات الحديث وسبحان الله وجسمه ما فعلت هذه المذاهب باهلها (و) أما
(التعوذ) فقد ثبت بالأحاديث العديدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفعل بعد
الاستفتاح قبل القراءة ولفظه أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همز
وتنجه ونفثه كما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري قال في الطهارة تعوذ
لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعوذ صيغ منها أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم ومنها استعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يسأل سرا الماشرع الله
تعالى لناسن تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولان فيه احتياطا اذ قد اختلفت الرواية
هل هي آية من الفاتحة أم لا فقد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يفتتح
الصلاة أي القراءة بالمحمدية العالقة ولا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم انتهى أقول قد وقع
الخلافا في البسلة من جهات الاولى في كونها قرآني كل سورة أم لا الثانية في قرأتها في
لحدا أو سرا في السرية وجهها في الجهرية ولا هل العلم في كل طرف من هذه الاطراف خلاف
طويل ومنازعات كثيرة والقراءات من يقرؤها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرؤها وقد أورد
شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل ان الحق
ثبوت قراءتها وانها آية من كل سورة وانها تقرأ في الصلاة جهر في الجهرية وسرا في السرية
وأحاديث عدم سماع جهره صلى الله عليه وسلم بها وان كانت صحيحة فالجميع ينهوا بين أحاديث
الجهر يمكن بأن يحصل نفي من نفي على انه عرض لمانع عن سماعها فان وقت قراءة الامام لها
وقت اشتغال المؤتم بالخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائمين الى الصلاة
ورواة الاسرار هم مثل أنس وعبد الله بن مغفل وهم اذا ذل من صفار العصابة قد لا يفتقون
في المعصوف المقدمة لانها موقف كبار العصابة كما ورد الدليل بذلك وعلى كل تقدير فالثبت
مقدم على الثاني وأحاديث الجهر وان كانت غير صحيحة من النقل فهي قد باقت في الكثرة الى
حديثه ببعضها البعض مع كونها معتقدة بالرسم في المصاحف وهو دليل على كمالها العذر
وغیره فقدوافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بان صفتها وصفة سائر
الآيات محقة وأما ما في تنوير الصيغ من ان ترك الجهر بالتسجئة أولى من الجهر بها لان رواية
ترك جهرها أكثر وأصح من جهرها انتهى فقد دفعه ما تقدم آتقا (و) أما (الأمين) فقد ورد به
نحو سبعة عشر حديثا وروى ما تنبأ أحاديثه الوجوب على المؤتم اذا أمن امامه كما في حديث
بهر بن أبي العيص وغيرهما بل اذا أمن الامام فأتوا فأتوا فيكون ما في التزميد بغير المؤتم

إذا أتى أئمة وقد ذهب إلى مشروعيته جهور أهل العلم ومما يروى كدعوى وعينه ان فبه
 اغاظة لهم ولما أخرجه أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعا ما حدثكم
 اليهودي على شيء ما حدثتكم على قول أمين قال ابن القيم في اعلام الموعنين السنة المحكمة
 العصبة الجهرية بآمين في الصلاة كقولها في العصبة إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق
 تأمينة تأمين الملائكة غفر له ولو لا جهرة بالتأمين لما أمكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق
 في التأمين وأصرح من هذا حديث صفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن جبر بن عنبس عن
 وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال ولا الضالين قال آمين
 ورفع به صوته وفي لفظ وطول بهارواه الترمذي وغيره واسناده صحيح وقد خالف شعبة صفيان
 في هذا الحديث فقال وخفض به صوته وحكم آفة الحديث وحفاظه في هذا السفيان فقال
 الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث صفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب
 أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن جبر بن عنبس وأما
 كنيته أبو الكن وزاد فيه عن سلمة بن وائل وأما هو جبر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس
 فيه علقمة وقال وخفض به صوته والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي سألت أبا زرعة عن
 حديث صفيان وشعبة إذا اختفأ فقال القول قول صفيان إلى قوله فرد هذا كله بقوله تعالى
 وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعل ينزل عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين
 والذين آمنوا وأبهره جوابه أصواتهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما اه ثم أطل
 ابن القيم في بيان أنه لا ترجع هذه السنة وتقرر هاتر كذا كرها مخالفة الاطالة وفي تنوير العينين
 يظهر بعد التعمق في الروايات والتحقق ان الجهر بالتأمين أولى من خفضه لان رواية جهره
 أكثر وأضعف من خفضه اه (وقرأتم غير الآفة معها) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
 حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهري الاولين بام
 الكتاب وسورتي وفي الركعتين الاخرين بقائحة الكتاب وورد ما يشرع بوجوب قرآن مع
 الناقصة من غير تعيين كحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره ان يخرج
 فيسأدى لاصلاة لاجزاة فاتحة الكتاب لما زاد أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناده مقال
 ولكنه قد أخرجه مسلم في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ لاصلاة لمن لم يقرأ
 بقائحة الكتاب فصاعدا وقد أعلها الضاري في جرح القراءة وأخرج أبو داود من حديث أبي
 سعيد بلفظ أمر فان قرأ بقائحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واسناده صحيح ورجاه
 ثقات وقال الحافظ ابن حجر اسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ لاصلاة
 لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وهو حديث ضعيف وهذه الاحاديث لا تقتصر عن افادة استحباب
 قرآن مع الناقصة من غير تعيين بل مجرد الآية الواحدة يكفي وأما ما يدعى ذلك كقراءة سورة
 مع الناقصة في كل ركعتين الاولين فليس واجب فيكون ما في المتن مقيدا بما فوق الآية قال
 في الحجة البالغة ثم تلى سورة الناقصة وسور من القرآن ترتيلا بعد الحروف ويقتض على رؤس
 الآية يحافظ في الظهور والعصر ويجهز الامام في التبر والمغرب والعشاء يقرأ في التبر مستين
 آية الى مائة تدرك لفظ ركعته بطول قراءته وفي العشاء سبع اسم ربك الاعلى والليل اذا يقضى

ومثلهم ما وجب الظهور على القبر والمصر على المشاء وفي بعض الروايات اظهر على المشاء
 والمصر على المغرب وفي بعض اوقاف المغرب بقصار الفصل لضيق الوقت انتهى (و) أما
 (التشهد الاوسط) فلم يرد فيه الفاظ تخصه بل يقول فيه ما يقول في التشهد الاخر ولكنه
 يسرع بذلك وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد
 الاخير سواء بسواء الا ما ورد تخصيصه بالآخر فخصص به وظاهر الالة الواردة في التشهد
 شامل للتشهدين جميعا الا انه ينبغي تحقيقه ~~كما~~ ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد
 ابن مسعود ويضم اليه الصلوات على النبي وآله صلى الله عليه وسلم باخضرار لفظ فهذا لا يفي
 التخصيف الم شروع انتهى وقد روى أحمد والشافعي من حديث ابن مسعود قال ان محمدا قال
 اذا قصدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليكم أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأنتم أن محمدا
 عبده ورسوله ثم ليخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فليدع به عز وجل ورجله ثقات وأخرجه
 الترمذي لفظ عثمان بن مسعود قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قصدنا في الركعتين فالتسبيح
 بالقعود في كل ركعتين فيشهد ان هذا التشهد هو التشهد الاوسط ولكن ليس فيه ما ينبغي زيادة
 الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقدره رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم في التشهد مقترنة بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ قد علمنا
 كيف السلام عليكم فكيف الصلوات هو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من
 حديث ابن مسعود فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا وانما لم يكن التشهد الاوسط
 واجبا ولا يعود لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركه وهو اوسع العصابة فلم يعد به بل
 استقر وعبد الله هو وكان واجبا للعامة عند ذهاب السهو بوقوع التسمية من العصابة فلا
 يقال ان حضور السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب لاننا نقول محل الدليل
 ههنا هو عدم العودة لقلبه بعد التسمية على السهو أقول لا ريب انه صلى الله عليه وسلم لازم
 التشهد الاوسط ولم يثبت في حديث من الاحاديث الحاشية لقلبه صلى الله عليه وسلم انه تركه
 مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وان كان ينافي الجملة واجب وافضم اليه
 حديث صلوا كما رأيتموني أصلي لان الاقتصار في حديث النبي صلى الله عليه وسلم على بعض ما كان يفعل دون
 بعضه غير بعيد وجوب ما لم يذكر فيه واحاديث التشهد العصابة التي فيها لفظ قولوا وان
 كان أصلي الامر للوجوب لكنه مصر وف عن حقيقته بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ويشكل على ذلك
 قول ابن مسعود كما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد الحديث فان هذه العبارة تدل على ان
 التشهد من المفترضات ويمكن أن يقال ان فهم ابن مسعود لقرضية لا يستلزم أن يكون الامر
 كذلك لانهم من مجالات الاجتهادات واجتهاد ما ليس بمجته على أحد وأيضا بعض التشهد تعليم
 كيفية وتعليم الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وانما نحن بصدد من ذلك
 فانه وقع في جواب كيف نصلي عليك وانما كان كذلك لان جواب السائل عن الكيفية
 يكون بالامر وان كانت غير واجبة اجابا نقول كيف أغسل يدي وأجل متاع في قول
 السؤل أقبل ~~كذا~~ غير مراد لا يجاب ذلك عليك بل لجرد التعليم لهيته السؤل عنها كيف

فلابد أن يكون الشيء المأمور من كيفية قد وجب بدليل آخر غير تعليم الكيفية وقد وقع في بعض طرق حديث النبي ﷺ ذكر تشهد فراجعه في الموطن فإن صحت تلك الطرق كانت هي المصيدة لوجوبها ما حديث إذا أحدث المصل بعد آخر سجدة فليس مما تقوم به الطبة فليعلم (و) أما (الأذكار الواردة في كل ركعة) فكثيرة جدا منها التكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل ركعة ورفع وخفض وقبض وقعود وأخرجه أحمد والشافعي والترمذي ومحمد وأخرج فهو البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج فهو من حديث أبي هريرة وفي الباب ما حديث الاعتدال ارتفاع من الركوع فإن الإمام والمفتري يقولان جمع اقبلن حده والمؤتم يقول اللهم ربنا ولك الحمد هو في الصحيح من حديث أبي موسى قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة أن الإمام والمفتري يجمعان بين السجدة والحدة فيقولان جمع اقبلن حده اللهم ربنا ولك الحمد كما كثيرا بما يبارك فيه وأما الموت فبما احتال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المتقى انتهى قال ابن القيم في الأعلام السنة الصريحة في قول الإمام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال مع اقبلن حده قال اللهم ربنا لك الحمد ونفسا أيضا عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع اقبلن حده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال مع اقبلن حده اللهم ربنا لك الحمد فردت هذه السقفة المحكمة بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال الإمام مع اقبلن حده فقولوا ربنا لك الحمد انتهى وأما ذكر الركوع فهو سبحانه ذي العظيم وذكر السجود سبحانه ذي الأعلى ويدعو بذلك عباد من المأثور وغيره وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقل في ركوعه سبحانه ذي العظيم ثلاث مرات فقد تكبر كونه وذلك أدناه وإذا سجد فقل في سجوده سبحانه ذي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وفي أسناده انقطاع وأما ذكر الاعتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد السهوات ومل الأرض ومل ما بينهما ومل ما شئت من شيء بعد أهل التنازع الحمد أحق ما قال العبد وكثافت عباد لا مانع لم أعطيت ولا معطي لما منعت ولا يتع ذا الجحيم لك الحمد وأما الذكر بين السجدة فيقول الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم ومحمد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني أقول قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بياناً شافهاً قلنا عنه الذين نقلوا البياناً من الأحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه سبحانه ذي العظيم وفي سجوده سبحانه ذي الأعلى وكذلك أورد إليه صلى الله عليه وسلم قولاً وأما التقييد بعدد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه انما كان العصابة يتدور

لبنه في ركوعه وجعوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السقراطية ما لم يكن المصل
 اما ان يقوم فانه يصلي بهم صلاة اخفهم حكما اشد اليه صلى الله عليه وسلم (و) الاحاديث
 في الاذكار الكثيرة في الصلاة كثيرة جدا فينبغي (الاستكثار من الدعاء) في الصلاة (خبري
 الدين) والاشرة بما ورد وبما يورد (والاولى ان يأتى بهذه الاذكار قبل الرواتب فانه يأتى
 في بعض الاذكار ما يدل على ذلك كقولهم من قال قبل ان يصرف ويثني وجهه من صلاة المغرب
 والصبح لا اله الا الله الخ وكقول الراوي كان اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله
 الخ قال ابن عباس كنت اعراف اقتضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتكبير
 وفي بعضها ما يدل ظاهرا كقوله في كل صلاة وأما قول عائشة كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار
 ما يقول اللهم أنت السلام الخ فيقتصر وجوها ذكرتها في شرح بلوغ المرام وبالجملة فالادعية
 كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأها شيئا فآثار الثواب الموعود وهذا الباب يشتمل البسط
 وليس المراد هنا الا الاشارة الى ما يحتاج اليه وقد ذكرنا في هذه المسائل والاذا ذكر في شرح

المنتقى وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره

• (فصل) فيما لا يجوز في الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) لحديث زيد بن أرقم في
 العيصين وغيرهما قال كنا نكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه حتى نزلت وقوموا الله
 فأتين فأمر فبالسكوت ونهيننا عن الكلام وهكذا حديث ابن مسعود في العيصين وغيرهما
 بلفظ ان في الصلاة لكفلا وفي رواية لاحد والتمسائي وأبي داود وابن حبان في صحيحهما ان الله
 يحدث من أمر ما شاء ما شاء أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم
 ان من تكلم عامدا عالما فسدت صلاته وانما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع
 فاما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلي التاب في الصحيح انه لا يبعد وقد
 كان شأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمر بالفضاء في غالب
 الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز ما وقع منه وقد يأمر بالاعادة كافي
 حديث المسى وما كلام الساهي والتامسي فالتأمر انه لا يفرق بينه وبين العامد العالم في بطلان
 الصلاة قال أبو حنيفة كلام الناس يطل الصلاة وحديث أبي هريرة كان قبل تحريم
 الكلام ثم نسخ وفيه بطلان لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة وقال الشافعي
 كلام الناس لا يطل الصلاة وكلام العامد يطلها ولو قل وتاويل الحديث عنده ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا يأتى كلامه على ان الصلاة تقطع وهو نسيان وكلاهما في
 الدين عن نفيهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناس وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة
 الرسول لا يطل الصلاة وقال مالك ان كان الكلام العبدية الاصلاح الصلاة لا يطل مثل
 أن يقال لم تكمل فيقول قد أكملت وحديث نعيم بن الحارث ولا تكلموا خض من هذا
 الترويح من الكلام كذا في المسوى أقول اما قصد صلاته من تكلم ساهيا فلا أثر فدل على
 بدل عليه الاحتمال حديث النسي عن الكلام وهو مخير من يمثل حديث تكلمه صلى الله عليه
 وسلم بعد ان سلم على ركعتين كافي حديث ذي الدين فانه تكلم في تلك الحال ساهيا من كونه
 مصليا وهو المراد بكلام الساهي لان المراد اصد او الكلام من غير قصد فان قيل ان ثم قرأين

من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهيا فان الاول
 أوقع الكلام حال الصلاة والاخر أوقعه خارجها واعتاده بما قد فعله قبل الخروج ساهيا
 لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك تصغيره للخروج
 بعد الخروج سهوا فيقال الادلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصوصة لذلك العموم
 فاقضى ذلك ان المقصد هو كلام العاص لا كلام الساهي وأما عدم أمره لمعوية بن الحكم
 بالامادة كافي الحديث فيمكن أن يكون لتزويل كلام الجاهل بالتصريح منزلة كلام الساهي ويمكن
 أن يكون الجهل هذا بما جرده (وبالاشتغال بما ليس منها) وذلك مقيد بأن يخرج به المصل عن
 هيئة الصلاة كمن يشتغل مثلا بضيطة أو بخارجة أو مشي كثيرا والتفات طويل أو نحو ذلك
 وبسبب بطلانها بذلك ان الهيئة المطلوبة من المصل قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت
 عليه حتى صار الناظر لها صاحب الابعده مصليا أقول اختلفت اقطار اهل العلم في تعريف
 الفصل الكثير المقصد للصلاة والبطلان لها والحق اراه طرقا الى معرفة الفصل الكثير أن يتطر
 المتكلم في ذلك الى ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من الافعال مثل حله لامامة بنت أبي العاص
 وطاوعه ومنزله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه صلى الله عليه وسلم للاصلاح
 الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لقصد اصلاح الصلاة مثل خلعه صلى الله عليه وسلم
 لفعل واذا به بقاتله الحية وما أشبه ذلك فيفي الحكم بأنه غير كثير بالاول وما خرج عن الواقع
 من أفعاله والموغ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجح في كونه مقصد أو غير مقصد الى
 الجليل فان ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وان لم يرد فالاصل الصحة والقساد
 خلاف الأصل لا يصار اليه الا لقيام دليل يدل على القساد ولكنه اذا صدر من المصل من
 الافعال التي لم يرد العيب ما يخرج عن هيئته من يؤدي هذه العبادة مثل أن يشتغل بعمل من
 الاعمال التي لا تدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها نحو حمل الاثقال والمناطة والتسخ ونحو
 ذلك فهذا غير مصل فاذا قال قائل يقصد حلافة فهو من حيث انه قد فعل ما ينافي الصلاة وأما
 الاستدلال بهديث اسكتوا في الصلاة فهو مع كونه لا يفيد الا الوجوب والواجب لا يستلزم
 عدمه فسادا هو واجب فيه مخصوص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أن به وأقره وما
 خرج عن ذلك ففعله غير جائز بل يجب تركه فلفظ فن تركه كان محذورا من فعله كان مذموما
 ومن قال ان الامر بالنهي عن ضد والنهي يقتضي الفساد كما هو مذهب طائفة ممن أهل
 الأصول فغاية ما هنالك ان ذلك الفعل الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة
 التي فعل في ذلك الفعل فاسدة فهي آخر قال محمد بن القنبر زابدي في الصراط المستقيم
 ولسماع بكاء الطفل كان يصف الصلاة واحيانا كان يعلق به وهو في الصلاة طفل فيصمه على
 عاتقه واحيانا كان يأتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود
 لاجله واحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيضطو ليعيق الباب لها واحيانا
 كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيصيب بالاشارة باسطا يده مقدوما برأسه المبارك وكانت عائشة
 قائمة تجاهه صلاة فكان ضد السجود يضع يده على رجلها الفل مكان السجود يضم ورجلها
 وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيبط الى الارض ليسجد ثم يصعد واختصم وليد فان

من في عبد المطلب فته ارضا فلد تمانسه أمسكهما يده و فرق بينهما وكان يسكن في الصلاة
 كثيرا ويتنعم احيا الحاجة ويصل منتعلا وغير متعل وقال صلوا في نعالكم خلافا ليهود اهل
 قال في الحجة البالغة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد فعل أشياء في الصلاة يتأنا
 المشروع وقتر على أشياء فذلك وما دونه لا يطل الصلاة والحاصل من الاستقراء ان القول
 اليسير مثل العتق بلعنة الله ويرجى الله ويأكل أماء وما شأنكم تنظرون الى والبطش اليسير
 مثل وضع صفة من العاتق ورفعها ونحو الرجل ومثل فتح الباب والمشي اليسير كالقول من
 درج المنبر الى مكان ليتأني منه السجود في أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف
 والتقدم الى الباب المقابل ليقع واليكما خوفا من الله تعالى والاشارة المهمة وقتل الحنة
 والعقرب والخطب عينا وشعلا من غير العتق لا يفسد وان تعلق القدر بجمده أو فوه اذ لم
 يكن يفعلها او كل لا يفعله لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يطل الصلاة
 في العمل الكبيرة ان جعل صيبا أو فوه على عاتقه لم تفسد صلاته وان جعل شيئا يتكلف في حله
 فسد وفي المنهاج الكثرة تعرف فانطوطان والضربتان قليل والثلاث كثيرة وتطل
 بالوشة الفاحشة لا المحركات الخفيفة المتوالية كصرك اصابعه في سبعة أو حرك في الاصم
 في العمل الكبيرة لوقوعه على غير امامه تفسد الا اذا عني به التلاوة دون التعليم وان فزع على امامه
 فالصحيح لا تفسد جهال وفي المنهاج لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحكي خذ الكتاب ان
 قصد مع قراءته لم تفسد ولا بطلت كذا في المسوى (ويترك شرط) كالوضوء فلا شرط يؤثر
 عدمه في عدم الشرط (او ركن) لكون ذهابه بوجوب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة
 (١٤٤) واذا ترك الركن لم يفسد صلاته وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذي الدين فانه سلم على ركنين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل
 الركنين المتروكين واما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركنا الواجبات فلا تطل به الصلاة لانه
 لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما يدح فاعله ويذم تاركه وكونه يذم لا يستلزم ان
 صلاته باطله والحاصل ان الشروط التي هي التي ثبتت بدليل يدل على انتفاء الشرط عند
 انتفاء الشرط نحو ان يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له او ياتي عن الشارع ما هو
 قصر بجمع بعدم الصفة أو بعدم القبول والاجراء ثبتت عنه النهي عن الاتيان بالشرط بدون
 الشرط لان النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق واما كون الشيء واجبا
 فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع ويجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا فتدبر
 هذا تسلم من الخطب والخلط

• (فصل ولا تقب) • الصلاة المكتوبة الخمس (على غير مكلف) لان خطاب التكليف لا يتناول
 غير مكلف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية واما ما ورد من تعويد الصبيان وغيرهم
 فانطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لاعلى الصغار (ونسقط عن ههنا عن الاشارة) لان
 ايجابها على المريض مع بوضعه الى ذلك الحده من تكليف ما لا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحدا
 فوق طاقته (و) كذلك (عن أبي) عليه حتى خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير مكلف
 في الوقت (و) يعل المريض قائما قائما على جنب لحديث عمران بن حصين عند البخاري

واهل السق وغيرهم قال كانت بيوايسر فسات النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم من الصلاة فقال صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم قد نطق بضمير ذلك القرآن الكريم واذا تعذر على المولى صفتين صفتان صلاة الليل الواردة في الصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم فعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته فاتقوا الله ما استطعتم واذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

• (باب صلاة التطوع) •

(هي أربع قبل الظهر وأربع بعده وأربع قبل العصر) لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده أحرمه الله على النار رواه أحد وأهل السق وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليتين قال أمير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم صلى قبل الظهر أربع ركعات يشمل يمينه بالتسليم على الملائكة المغرب ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه أحد والترمذي عسنا اه وأخرج أحد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة (وركعتان بعد المغرب) قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب ستان احدهما أن لا يتكلم بينهما وبين الفريضة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال مكحول يعني قبل أن يتكلم رفعت صلاة في عليين الثانية أن تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم مسجد بني الأشهل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بصلاة السنة فقال هذه صلاة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا هاتين في بيوتكم حاصلة ان عاده حضرت سعيد بن جابر قال صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم انه كان يصلي جميع السق في بيته الآن يكون بسبب وكان يقول أيها الناس صلوا في بيوتكم فان افضل صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة اه وقال أيضاً وكان العصابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعهما صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم من ذلك وثبت في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة من شاء ركعة أن يقضها الثامن سنة فملائم امتدوية متسببة لكن لا تبلغ درجة الرواتب اه (وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لما ثبت في الصحيحين وغيره من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفداة وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شبيب وأخرج نحوه مسلم وأهل السق من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لان هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآ له وسلم لم يكن على شيء من التواضع انشدنا هدايته على ركعتي الفجر وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثها ان ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وفيه سماً أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يصلي ركعتي الفجر بحيث انه كان يغلب عليه حال السرور ايضاً ولم يرو انه صلى الله تعالى عليه

وأما هو سلم صلى في الشرفاً من السجرات الواتب الاسنة الفجر وصلاة الوتر والعلاني أفضلية
سنة الفجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر كقول بعضهم بل الوتر وكان الوتر
واجب عند البعض كذا سنة الفجر فجب عند البعض وقال بعض المناجيع سنة الفجر ابتداء
العمل والوتر ختم العمل فلا يحرم صرفنا النية لشأننا وهذا السبب شرع فيه أقره سورة
الاخلاص وسورة قل بالاشارة الهاء على توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد
الاعتقاد والقصد كما ينما في كتاب حاصل كورة الخلاص في فضائل سورة الاخلاص اهـ (وصلاة
الضحى) والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة واظهروا كتمان كما في حديث ابي
هريرة في الصحيحين وغيرهما واكثرها اثنتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الادلة وفي الحجة
البالغة والضحى ثلاث درجات اقلها ركعتان وفيها انها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل
سلاهي ابن آدم وثانيتها أربع ركعات وفيها عن الله الى ابن آدم أربع ركعات من
أول النهار كذلك آخره وثالثها زاد عليها كشافاً ركعات وتبقى عشرة أو كمل أوقافه حسين
يرفع النهار وتر من الضمالي اهـ (وصلاة الليل) والاحاديث فيها هي متواترة لا يتبع
المقام بسطها قال تعالى ان ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صلوا بالليل والناس نيام وكانت العناية بصلاة التهجد أكثر فبين صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فضائلها وضبط آدابها واذكرها قال عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو
قربة لكم الى ربكم مكفر لذنوبكم منتهية عن الانم وغير ذلك (واكثرها ثلاث عشرة ركعة)
وقد كن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على انها مختلفة فتارة يصلي ركعتين
ركعتين ثم وتر ركعة وتارة يصلي أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كل سنة
ثابتة قال في الحجة البالغة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجوه الكل سنة قال
في المنع طالت عاثته ولا اعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا
قام ليلة حتى أصبح اهـ (وتر في آخرها ركعة) اما مفردة أو مضممة الى شفع قبلها قال ابن القيم
ورددت السنة العجيزة الصريحة المحركة في الوتر خمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم
سليمه كل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوتر بسبع وخمسة لا يفصل بسلام ولا كلام
رواه أحمد وكوفي عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث
عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرهن متفق عليه وكحديث عائشة أنه يصلي
من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الخامسة فيذكر الله ويحمد ويدهن ثم يسلم تسليماً
يسمى ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعفتان احدي عشرة ركعة فلما أتم رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخذ العلم أوتر بسبع وضع في الركعتين مثل جميعه في الاول
وفي لفظ عنها فلما أتم واخذ العلم أوتر بسبع ركعات لا يجلس الا في السابعة والثامنة ولم
يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لا يركع الا في آخرهن وكلها أحاديث صحيح
صريحة لا معارض لها فردت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل منقضى منقضى وهو
حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمسة كما هو حق يصعد بعضها
بعضاً فالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل فيمن صلاة الليل بانها منقضى منقضى وليس له

عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة
عن قبلها والخمس والسبع والتسع المتصلة كلقرب اسم للثلاث المتصلة فان انفصلت الخمس
والسبع بسلامين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم الركعة المنفصلة وحدها كما قال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل منقث منقث فإذا خشي الصبح أو تر بواحدة وتر لها قد صلى فاتفق
فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله رصديق بعضه بعضا اه والحق أن الوتر سنة هو أو كد
المستحب منه على وابن عمر وعبد بن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا أبا حنيفة فخاصة فاته
واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى وأقل الوتر ركعة
في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وادى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل
اه وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلاها ثلاثا يقرأ في الأولى بسم الله ربك
الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين أقول دللت
الأخبار على أن وقت الوتر بعد الفراق من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر وهذا هو عين ما اتفق
به أبو موسى وقتوا هي الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم في صحيحه من
حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تر أو قبل أن تصبوا وأخرج ابن
حبان عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فاوتروا
قبل طلوع الفجر والأحاديث في الباب كثيرة والأحاديث الثابتة في آياتها صلى الله عليه وسلم
بركعة أكثر من أن تحصى فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة فكيف
بما لا حصة له قط وحديث البتير لم يصح والذي بقي التعويل عليه في دفع الوجوب الأحاديث
المصرحة بأن الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة
بأحاديث صحيحة كاتقدمت الإشارة إلى ذلك والحاصل أن صلاة الليل باعتبار وترها ثلاث
عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن جرير في المحلى قال قول بأن الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون
الآيتار بغيرها ضيق عطن وقصور رباع ومثل هذا أصاراً أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها
ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى إن كثير منهم يكون له قيام في الليل وتمجد فقرا يصلي
الركعات المتعددة ويظن أن الوتر شيء قد فعله وأنه لا تعلق لهذه الصلاة التي يفعلها في الليل
وهو لا يدري أن الوتر هو ختام صلاة الليل وأنه لا صلاة بعده إلا الركعتان المعروفتان بسنة
الفجر وكثيرا ما يقع الإنسان في الابتداء وهو يظن أنه في الاتباع والسبب عدم الشغل
بالعلم وسؤال أهل الذكر وأما ما روى عن الحسن البصري أنه قال جامع المسلمون على أن الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخره فان اراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز إلا آيتار بغيره
فهو من البطالين يمكن لا يخفى على عارف فهذه المقارنات الإسلامية الحما كية لمذهب الصابي
الذين أدرتهم الحسن البصري ولما ذهب التابعين الذين هو واحد منهم فاضية بخلاف هذه
الحكاية وهي بين أيدينا وان اراد أن هذه الصفة هي إحدى صفات الوتر فنحن نقول بحرجب
ذلك فقد روى الآيتار بثلاث ولكنه روى النبي عن الآيتار بثلاث كما وضع ذلك الماترجه
الله في شرح المتن في تعارض رواية الثلاث ورواية النبي والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى
عليه الصواب وقد تقدم أن حديث البتير لا أصل له على أن التسع لا يتم ادعاؤه إلا بعد معرفة

التاريخ لان الناسخ لا يكون الامتناع بالجماع المسلمين القائلين بليوث اصل النسخ في هذه
 الشريعة المطهرة قد سوى النسخ بمجرد الاستحالة بمجازفة عظيمة ولا سيما اذا كان المدعى لذلك
 لم يتعب نفسه في علوم السنة المطهرة (وتحسية المسجد) لحديث اذا دخل احدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يصلي ركعتين أخرجه الجماعة من حديث ابن قتادة وفي ذلك احاديث كثيرة وقد وقع
 الاتفاق على مشروعية تحية المسجد وذهب اهل الظاهر الى أنهم ما واجبتان وذلك غير بعيد
 وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالة المستقلة (و) صلاته (الاستحالة) وفيها احاديث
 كثيرة منها حديث جابر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يعلن الاستحالة في الامور كلها كما يعلننا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استغفر بك بعملك واستغفرك بقدرتك واسألك من
 فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان
 هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل ام آجل فاقدره لي ويسره
 لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل
 ام آجل فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال ويسمى
 حاجته قال في العجبة البالغة وعندى ان اكنار الاستحالة في الامور تر باق محروبة بتفصيل شبه
 الملائكة وضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابها ودعاهها فشرع ركعتين وعلم اللهم
 اني استغفر لك الخ اه (وركنان بين كل اذان واقامة) لحديث بين كل اذان صلاة قال
 ذلك ثلاث مرات ثم قال ان شاموهو حديث صحيح والمراد بالاذنان اذان والاقامة تغليبا
 كالقمرين والعمرين

• (باب صلاة الجمعة) •

(هي من آكد السنن) وأعظم الشعائر الاسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد في من
 الترضيات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانما تريد على صلاة الفرد بسبع
 وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بأنه قد علم بان يحرق على المتصلين دورهم
 قال ابن القيم ولم يكن ليحرق من تكبيرة فتنة الصلاة في الجماعة فهو من الكبار اه ولازمها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه الى ان قبضه الله تعالى اليه
 ولم يرخص صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها ان سمع النداء فانه سأل الرجل الاعرج ان
 يصلي في بيته فترخص له فلما ولي دعاء فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب وكل ما ذكرناه
 ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال لقد رأيتنا وما يفتكف عنها الا
 منافق معلوم النفاق قال ابن القيم وهذه الفوق الكبيرة اه ولقد كان الرجل يوق بهجادي
 بين الرجلين حتى يقام في الصف اقول اما كونها فريضة مختصة بالاذنة متعارضة ولكن ههنا
 طريقة اصولية يجمع بها بين هذه الاذنة وهي ان احاديث افضلية الجماعة مشعرة بان صلاة
 المفرد مجزئة وهي احاديث كثيرة مثل حديث الذي ينظر الصلاة مع الامم افضل من الذي
 يصلي وحده ثم نام وهو في الصحيح ومنه حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من لم يصلي
 الصلاة منفردا ومنه حديث الا رجل يتصدق على هذا اعتداً ان رأى رجلا يصلي منفردا ومن

ذلك احاديث التعليم لاركان الاسلام فانه لما مر من علم بان لا يبلى الا في جماعة مع انه قال لمن
قال لا يزيد على ذلك ولا ينقص الا في واه ان صدق وشو ذلك من الادلة فاجميع صالح لمصرف
فلا مصلحة الا في الواقع في الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى نفي الكمال لا في نفي الصحة واما
ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الهم بضرورة التخليق فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً
لكنه لا يكون ما فيه الا بائناً ولا يجوز التعريق بالنار لمن تركها لم يفرض عليه فاجاب عنه
قد بسطه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الجفة بالغة لملا كان في شهود الجماعة
خرج الضمير والضمير وذو الجماعة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك ليتحقق
العدل بين الافراط والتفريط لمن انواع المرح ليله ذات برد ومطر ويستحب عند ذلك قول
المؤذن الصلوات في الرمال ومنها حاجة يصير التبرص بها كالعشة اذا حضر فانه وبما يشوف
اليه ووبما يشبع الطعام وكذا اقامة الاخيصة فانه بمنزلة عن فائدة الصلوة مع ما به من اشتغال
النفس ولا اختلاف بين حديث الصلاة بحضرة الطعام وحديث لا تؤخر الصلاة لطعام ولا
غيره اذ يمكن تنزله على صورة او معنى والمراد في وجوب الحضور من الباب التعمق
وعدم التأخير هو التوقف على امن سر التعمق وذلك كنزلة فطر الصائم وعدمه على الحالين
او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او شوف ضياع وعدمه اذ لم يكن كذلك مأخوذاً من حال
الله ومنه لما اذا كان خوف فتنة كمرأة اذا صابت بغيره ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم اذا استأذنت امرأة احداكم الى المسجد فلا يجعها وبين ما حكم به جهوز الصلاة
من منعهم اذ المنهي عنه الغيرة التي تقيت من الفتنة دون خوف الفتنة والحال من مافيه خوف
الفتنة وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة خير فان الحديث وحديث عائشة ان
النساء احدثن الحديث ومنها الطوف والمرض والامر في سائر ما ظهر ومعنى قوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لا داعي لتجمع النداء الخ ان سواه كان في العزيمة فلم يرخص له (وتعتقد
بأثنين) وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقعد من ياراه فاداره الى يمينه (واذا اكتر الجمع كان
الثواب اكثر) لانه قد ثبت عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
صلاة الرجل مع الرجل اذ كان من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اذ كان من صلاته مع الرجل
وما كان اكثر فهو احب الى الله اخرجه احمد وابوداود والقاسمي وابن ماجه وابن حبان
وصححه ابن السكن والحقلي والحاكم (وتصح بعد الفصول) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قد صلى بعد ابي بكر وبعد غيره من الصحابة كابي الصمغ ولعدم وجود دليل يدل على انه يكون
الاعلم افضل والاحاديث التي فيها الايمان منكم ذويرا في دينه ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى
فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من امامة من كان ذابراً في دينه وليس فيه المنع
من امامة المنقول وقد عورض ذلك باحاديث تضمن الامتداد الى الصلاة خلف كل برو فاجبر
ونخبط من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاصل ان الصلاة عبادة
تصح تأديتها خلف كل حصل اذا قام بارتكابها واذا كلوا على وجه لا يخرج به الصلاة عن الصورة
الجزئية وان كان الامام غير معقب المعاصي ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا

ان الشارع انما اعتبر حسن القرائة والعلم والسن ولم يعتبر الورع والعدالة فقال بزم القوم
 اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القرائة سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سوا فاعلمهم
 بهر تفلان كانوا في الهجرة سوا فاعلمهم سنا اخرجه مسلم وغيره من حديث ابي مسعود وفي
 حديث عائشة بن الحويرث وليؤمكم ا كبركاهو في الصبيح وغيرهما وقد استخلف النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ام مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل ان
 الشارع اعتبر الافضلية في القرائة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلم السن فلا يخفى المفضل
 في مثل هذه الامور ان يوم الفاضل الاياذه ولا اعتبار الفضل في غير ذلك (والاولى ان يكون
 الامام من النصارى) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا
 اللهكم خیارکم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم واء الله ارقطى واخرج الحاكم في ترجمة
 مرثد الغنوى عنه على الله عليه وآله وسلم انسرکم ان تقبل صلاتکم فليؤمکم خيارکم فانهم
 وقدكم فيما بينكم وبين ربكم قال في مع المنه وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يميز امامة
 الائمة وكان سالم مولى ابي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما تزولوا بقباطكونه اكرههم قرا تا
 وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف كل بر وخير وكانت العصاة يصلون خلف
 الطاج وقد أحصى الذين قتلهم من العصاة والتابعين قبله واما ما ذكره وغيره من انما اذا
 اقول الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وخير وما ظلهما من الاحاديث المتضمنة للمنع
 من الصلاة خلف القاجر ومن كان ذابراة لم يبلغ منها شيء الى حديد يجوز العمل عليه فوجب
 الرجوع الى الاصل واما عدم اعتبار قيد العدالة فلم يرد دليل يدل عليه واما ما يكون
 الصلاة خلف كمال العدالة واسمع العلم كثير الورع افضل واحب فلا نزاع في ذلك انما التزام
 في كون ذلك شرطا من شروط الجماعة مع انه قد ثبت عايد على عدم الاعتبار مثل حديث
 يصلون لكم فان اصابوا فذكركم ولهم وان اخطوا فاعلى انفسهم او كما قال وهو حديث صحيح
 والحاصل ان الدين يسر وقد جاء صلى الله عليه وسلم بالشرعية السهلة وليامرنا
 بالكشف عن الحقائق وسن لنا ان صلى الله عليه وسلم كان بالقبة الى الوا احد مثالي الحضيض باعتبار
 انزياا الموجبة لافضل فانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد ابي بكر وعاب بن أسيد وهما بالقبة اليه
 لا بعد ان شيا ولا ريب ان النبي في تقديم مثل هذه العبادة ليكون واقفا المؤمنين به الى الله
 هو من ارشاد الله صلى الله عليه وسلم بقوله يوم القوم اقرؤهم الى آخر الحديث انما الشان فمن
 يلعبه الشيطان في الوسوسة القضية الى اسامة الظن بأمة الصلاة المتبعين لسنة فيوقع في
 قلبه العداوة لكل واحد منهم مجرد خيالات محتملة وضلالات مضلة فيقول الله هذا العالم لا يصلح
 للامامة لكونه كذا وهذا القاضل لا يصلح له الكونه كذا ثم يتقدم من درجة الى درجة ومن
 واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لامامة الصلاة فهذا انحذوع قد لعب به
 الشيطان كيف يشاء حتى احرجه فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام وابل اسباب
 الاجور ومع هذا فهو قد اوقعه في ورطة أخرى وهي حل جميع المسلمين على غير السلامة
 فصار ظالم الكل واحدهم مظلمة يستوفى امامته بين يدي الجباور وقد ينضم الى هذه المصائب ان
 هذا الذي حارقه الشيطان يلعب به كيف يشاء وقد عقد الفضل في نفسه وان الامامة لم

تسكن تصلح الآله ولم يكن يصلح إلا لها فيصحب الجماعة ولا يقتدى بأحد من المساكين بل يجمع له
 جماعة يكون إمامهم فهو أشق من قبله لأنه اعتقده أنه يسبق في أرض أقدم من عباده الصالحين
 فلا حياة الله ولا يباه (ويوم الرجل بالنساء لا العكس) حديث أنس في الصبيحين وغيرهما
 أنه صف هو واليقيم وراء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والعبور من وراءهم وقد أخرج
 الإسماعيلي عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا رجع من المسجد
 صلى بنا وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مسجده وليس في صلاة
 النساء خلف الرجل مع الرجل نزاع وإنما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم أن
 ذلك لا يصح فعليه الدليل وأما عدم صحة إمامة المرأة للرجل فلا نهي عنها في رواية معتدلة
 والرجال قوامون على النساء ملين يقطع قوم ولو أمرهم امرأة كانت في الصحيح ومن أتم بالمرأة
 فتدولها أمر صلاته (والمنقضى بالانتقل والعكس) حديث عائشة أنه كان يوم قومه بعد أن
 صلى تلك الصلاة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصبيحين وغيرهما وهذا دليل
 على جواز ذلك لأنه كان متفلا وهم مفترضون لما في بعض الروايات من نصريح معاذاته كان
 يصلي بقومه متفلا وهذه الزيادة المصرحة بالمطوب وإن كان في مقال معروف لكنها
 معتمدة بما عرف من حرص الصحابة على الأوفى وألا يجرأوا ولا يشك أن الصلاة خلفه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل وأكمل وأتم وأما الجواب عن حديث معاذاته فكافية أهل
 فاساطع لاستلزامه لبطان قسم من أقسام السنة المطهرة وهو قسم الانهال الذي دارت عليه
 رحيب آيات القرآن وبما هير من أسكام الشريعة مع أن هذا الاعتذار غير رافع ههنا لأن الحق
 هي تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معاذ ولقومه على ذلك لأنفس فعل معاذ حتى يعتذر
 عنه بذلك وأما الجواب بأن فعل أحاديث الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الحجة ليست فعل
 معاذ بل تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما عرفت وهذا من الواضح بما كان لا يخفى والمحصل أن
 الأصل صحة الاقتداء من كل صل بكل صل فمن زعم أن ثم مانعا في بعض الصور فعليه الدليل
 فإن نهض به صرح ما يقوله وإن لم ينهض به بطل وأما صلاة المنتقل بعد المنتقل فكما قلناه صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلاته بالناس واليقيم والعبور
 وغير ذلك والسلك ثابت في الصحيح (وتجب المتابعة في غير مبطل) حديث أنما جعل الإمام ليؤتم
 به ولا تقتلوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة وأنس وجابر وثابت خارج
 الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على المخالفة كحديث أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يقول الله رأسه رأس
 جارا ويحول صورة صورة جارا أخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته فهو أن
 يتكلم الإمام أو يفعل أفعالا تنقضه من صورة المصلي ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو
 كذلك عند الجمهور وأنه يجب اتباع الإمام في جميع الحالات وقوله إذا صلى جالسا فاصلوا جالسا
 منسوخ ومعنى كان الناس يصلون بصلاة أبي بكر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ما كان خلقه
 في العاكبة إذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام فبني أن يعود ولا يصير
 ركوعه وسجوده من صلاة عامة أهل العلم على أن هذا الفعل منهي عنه وصلاته بمنزلة وأكره

يأمر ونهين يعود الى السجود (ولا يؤمر الرجل قوما هم له كارهون) لحديث عبد الله بن
 عمر وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من
 يقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة ديارا ورجل اعتد بحجرة أخرجه أبو داود وابن
 ماجه وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرقي وفيه ضعف وأخرج الترمذي من
 حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم
 آذانهم العبد الا بغير حق يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واملم قوم وهم له
 كارهون وقد حسنه الترمذي وضعفه السيوطي قال النووي في الخلاصة والاربع قول
 الترمذي وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقرى بعضها بعضا أقول ظاهر الاحاديث
 الواردة في الترهيب عن ذلك انه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم
 فيكون مجرد حصول الكراهة صذرا لمن كان يصلح للامامة في تركها وغالب الكراهات
 الكائنة بين هذا النوع الانساني خصوصاً في هذه الأزمنة واجبة الى اغراض دينية
 والراجع هنا الى اغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة
 وخيالات مختلفة كما يقع بين المتفاهين في المذاهب فان العصبية الناشئة بينهم تعمى بصائرهم
 عن الصواب فلا يقيم أحدهم إلا شر ووزا ولا ينظر اليه الا به من السخط لابعين الرضا فيرى
 محاسن مساوي كائنة ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار
 الاختلاف في كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم والاخر من الجهلة المتهتكين وكثيرا
 ما ترى أبواب المعاصي اذا رآها أبواب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والارض ولا
 يطيقونهم بغضه فان كان ثم دليل يدل على تحميم الكراهة بما كان منها راجعا الى ما هو
 مختص بالله عز وجل كن يكره انسانا لكونه مكابلا على المعاصي أو تهاونا بما أوجبه الله عليه
 فهذا الكراهة هي الكبريت الاحمر لا توجد حقيقة لها عند افراد من العباد وان لم يوجد
 دليل يخص الكراهة بذلك فالاولى لمن عرف ان جماعة من الناس يكرهونه لالسبب
 أو لسبب ديني ان لا يؤمهم وأجرى في الترتيب يفضل أجرو في القبول (ويصل بهم صلاتاً يخفهم)
 لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول
 ما شاء وفي الباب أحاديث صحيحة واردة في التخييف قال في الحجة وكان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المحلة الخداسة بالوقت واختار بعض
 السوي في بعض الصلوات لقوام من غير حتم ولا طلب مؤ كدغني اتبع فقد أحسن ومن لا فلا
 حرج وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاصله واما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر
 قدر القامة ولا فوقها الا في المسجد ولا في غيره من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعد
 والحائل ومن زعم ان شأنا من ذلك تفسيده الصلاة فعليه الدليل ولا دليل الا ما روى عن
 حذيفة انه أم الناس بالمداخن على ذلك الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح بمرقمه ورواه أبو داود مرفوعة أخرجه قال لحذيفة أم
 نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا أم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من

مقامهم أو نحو ذلك الحديث وفي أسناده الرجل المجهول ورواه البيهقي أيضا في هذين الحديثين دليل على منع الامام من الارتضاع عن المؤتم ولكن هذا انتهى بحمل على التنزيه الحديث صلاة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المنبر كما في الصحيحين وغيرهما ومن قال انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل ذلك التعليم كواقع في آخر الحديث فلا يبعد ذلك لانه لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو جاز في غيره ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال البعض الاعلام فن أحب تحقيق المقام فليرجع اليها (ويقدم السلطان وروى المتزل) لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو رفعه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في لفظ لا يؤتمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وروى تقييد جواز ذلك بالان في لفظ لا يؤتمن الرجل في بيته وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم (والاقرآن العلم ثم الاسن) لما في حديث أبي مسعود بلفظ يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا وروى الصحيح وانما يذكروا الهجرة في المتن لانه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح (واذا اختلف صلاة الامام كان ذلك عليه لا على المؤتمين به) الحديث أي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلون بكم فان أصابوا فلكم ولهم وان أخطوا فلكم وعليهم أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه (وموقفهم) أي المؤتمين (خلفه) أي خلف الامام (الا الواحد عن عيने) الحديث جابر بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعله عن عينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاخذ بأيده ما فدفعهما حتى أقامهما خلفه وروى الصحيح وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن عينة الامام والاشان فلما دخله وقد ذهب الجهور إلى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيب انه مندوب فقط وروى عن القتيبي ان الواحد يقف الامام (وامامة القياس وسط الصف) لما روى عن فعل عائشة انها أمت القياس فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في المستدرك السنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت الحرث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا كان يؤذن لها وأمرها ان تؤم أهل دارها قال عبد الرحمن فانما رأيت مؤذنها شيئا كبيرا ولو لم يكن في المسئلة الا هم فله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد سبع وعشرين درجة لكنني وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء الا في صلاتنا و جنازة والا فاعلم على ما تقدم فردت هذه السق بالمقابلة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأه رواه البخاري وهذا التعليل في الولاية والامامة العظمى والقضاء وأما الرواية والشهادة والقبول والامامة فلا تدخل في هذا

هذا من العجب ان من خالف هذه السنة جوز المرأة ان تكون قاضية على أمور المسلمين فكيف
أفعلوا وهي حاكمة عليهم ولم تخل أخواتها من النساء اذا المين انتهى حمله (وتقدم صفوف
الرجال ثم الصبيان ثم النساء) حديث أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يجعل الرجل قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان أخرجه أحدواخرج
بعضه أبو داود وفي اسناده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس انه قام هو
واليقيم خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمسلم خلفهم (و) أما كون (الاحق
بالصف الاول) هم (أولو الاحلام والنهي) فلهديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ياتي منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم وأخرج أحدوا بن ماجه والترمذي والنسائي قال كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار يأخذوا عنه قال في الجمعة وثلاثين على
أولى الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى (و) أما كون الامر (على الجماعة ان يسوا
صفوفهم وان يسدوا الخلل) فلما رواه أبو داود ومن حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم سطر الامام وسدوا الخلل وفي الصحيحين من حديث أنس أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة
وعنه أيضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن
يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا وثبت في الصحيحين من حديث نعمان بن بشير انه قال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عباد الله تسون صفوفكم وأيضا في الصحيحين من حديثه قال صلى الله
أهل العلم ان تسوية الصفوف سنة (وان بقوا الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك) لما ورد في
الاحاديث الصحيحة من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإتقان الصف الاول ثم الذي يليه
ثم كذلك فالسنة ان لا يقف المؤتم في الصف الثاني في الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف
الثالث في الصف الثاني سعة ثم كذلك وورد أيضا ان الوقوف بينة الصف اولى وأفضل وأما
الاعتداد بالركعة التي لحق الامام فيها كما عاقبه خلاف لجماعة من الأئمة والحق عدم
الاعتداد بها بمجرد ادراك ركوعها من دون قراءة الفاتحة ومن أراد الوقوف على الحقيقة
فليرجع الى شرح المتن وطيب النشر والسير الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل
الطالب فالمسئلة من المعارك واجل ما أدركه مع الامام أول صلاته فهذا هو الحق فالهيئة
المشروعة في الصلاة لا تتغير بتدريج أو تأخير بل الاصل الاصيل الباقى الصفه المشروعة
نفعل الداخل مع الامام بعد ان قام بعض الركعات ما يقبله لو كان دخلا معه في الابتداء
أو كان منفردا وحديث فاقضوا وان كان محيضا حديث أقموا أصح منه وقد أمكن الجمع بفصل
معنى القضاء على التمام لانه أحدمعانيه ولكن يترك المؤتم مخالفة امامه في الاركان فلا يقعد
في موضع ليس بموضع قعود الامام وان كان موضع قعوده ولا يدع القعود في موضع قعود
لامام وان لم يكن موضع قعوده لان الاقتداء بالمتابعة لازمان في صلاة الجمعة وتر كسما
يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الاجم بالمتابعة في الاركان بما لا يقبله لا تحتلفوا
على امامكم ولم يرد الامر بذلك في الاذكار

قوله لئن بك
وخفة التون
قبل التون و
شد التون على
اه ضاوى
الصغير

* (باب جهود السهو) *

عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما إذا قصر الإنسان في صلاته أن يسجد سجدة
تدرك ما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة وسباني
قال في سفر السعادة من جملة مقاصد الحق تعالى ونصحه على الأمة المحمدية أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم كان يسهر في الصلاة لتقتدى الأمة به في التشرع وإذا ذلك يقول إنما أنا بشر
أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وقال إنما أنسى أو أنسى لأن من يعني لا من ما شرع
في جهود ذلك انتهى (هو سجدة قبل التسليم أو بعده) ووجه التصحيح أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم صرح عنه أنه يسجد قبل التسليم وصرح عنه أنه يسجد بعده أما ما صرح عنه بميلد على
أنه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عنده أجود ابن ماجه والترمذي وصححه قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا شك أحدكم في ركعة فليدرك واحدة صلى أم
ثنتين فليصلها واحدة وإذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثا فليصلها ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثا صلى أم
أربعاً فليصلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدة في وفي الباب
أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فليدرك ركعة صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن
على ما استيقن ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم ومنها ما هو في غير الصحيحين وأما ما صرح عنه
بمليد على أنه بعد التسليم فكحديث ذي الدين الثابت في الصحيحين فإن فيه أنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يسجد بعد ما سلم وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما ما روى
بلفظ إذا شك أحدكم في صلاته فليجهر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة وحديث
الغفيرة بن شعبة أنه صلى يقوم فترك الشك الأوسط فمات فرغ من صلاته سلم ثم يسجد سجدة
وسلم وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم روى أجود الترمذي وصححه
وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
صلى الظهر فخاف قبل أن يزيد في الصلاة فقال لا وماذا فقالوا أصليت خفا فسجد سجدة
بعد ما سلم فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم وتارة بعده تدل على أنه يجوز
جميع ذلك ولكنه ينبغي في موارد النصوص أن يفعل كما أرشد إليه الشارع فيسجد
قبل التسليم فيما أرشد إلى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعد التسليم فيما أرشد فيه إلى
السجود بعد التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة قال في سفر السعادة ويسجد للسهو
قبل السلام في بعض المواضع وبعده في بعضها فجعله الإمام الشافعي في كل حال قبل السلام
والإمام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال وقال الإمام مالك يسجد للسهو والنقصان قبل
السلام ولسهو الزيادة في الصلاة بعد السلام وإن اجتمع سهوان أحدهما زائد والاخر
ناقص يسجد لهما قبل السلام وقال الإمام أحمد يسجد قبل السلام في المثل الذي جهد فيه
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام وما عدا يسجد للسهو وبعد السلام وقاد أورد
القاهري لا يسجد للسهو إلا في هذه المواطن الخمس التي جهدها رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ولو سها في غيرها لا يسجد للسهو ولم يعرض له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

الثالث الصلاة لكن قال من ثلث فليكن على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد السهو قبل السلام وقال الامام أبو حنيفة ان كان المعلن ينفي على غالب ظنه وان لم يكن له ظن ينفي على اليقين وقال الامام مالك والامام الشافعي والامام أحمد بن حنبل على اليقين مطلقا انتهى ولا يشك منصف ان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض المسألات قبل السلام وفي بعضها بعد السلام فالجزم بأن محلها بعد السلام فقط طرح لبعض الاحاديث المبيحة للموجب الا لجرّد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان كما ان الجزم بأن محلها قبل التسليم فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة مثل ذلك والمذاهب في المسئلة متشعبة قد بسطها الخاتمي في شرح المنتقى والحق عندي ان الكل جائز وسنة ثابتة والمصلح بخبرين ان يسجد قبل ان يسلم أو بعد ان يسلم وهذا فيما كان من السهو غيره وافق السهو الذي يجده على الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام أو بعده وأما في السهو الذي يصح له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فينبغي الاعتدال به في ذلك وإيقاع السجود في الموضع الذي أوقفه فيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع معصومة مشهورة يعرفها من لها شغال بعلم السنة المطهرة (و) أما كون سجود السهو (بإحرام وتتمد وتطيل) فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كبر وسلم كافي حديث ذي الدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الاحاديث وأما التشهد فلهديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بهم فسمعا منجدتين ثم تشهد ثم سلم أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة (و) أما كونه (بشرع تركه مسنون) فلهديث مجرود صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركه التشهد الاوسط ولهديث لكل سهو مجذبان والكلام فيه معروف وهو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلح سهوا لانه قد ثبت ان سجود السهو فيه ترفع للشيطان كما في حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ولا يكون الترفع الا مع السهو لانه من قبل الشيطان وامنع العمد فهو من قبل المصلح وقد افادته نواب تلك السنة قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي ان من سلم من ركعتين ساها أو تم سجدة مجذبتين وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن انهما ركعة فلا يسلم على رأسهما على ظن انهما ركعة أو على انه مسافرة فيستقبل الصلاة كذا في العلم الكبرية في فصل المسذات واستخرج الشافعي طه وهي فعل شيء يطل الصلاة عمده دون جهوه أقول ما وقع من اصطلاح الفقهاء على تسميته جهته هو لا يخرج به عن كونه مندوبا وتخصيص وجوب السجود للسهو بترك ما كان مسنونا دون ما كان مندوبا لا دليل عليه ولا سيما هذه الالهامات في اصطلاحات حادثة والا فالمسنون والمندوب اليمعناهما لغة أهم من معناهما اصطلاحا وأيضا الفرق بين المسنون والمندوب ان المندوب هو المندوب المؤكد وصديق السهو على ترك المندوب كمدقه على ترك المسنون فيندرج تحت حديث لكل سهو مجذبان وتحقق الزيادة والتخصيص لكل واحد منهما قد في القرعة فيهم ما يطالب بالدليل ولا يوجب ان بعض ما عدوه من الهيات لا يتحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين (و) أما كونه

يشرع (ان زاد قول ركعتيهما) فلهذا تقدم وما دون الركعة الاولى قال في المسوى
عند الحنفية ان سها من القعدة الاخرة وقام الى الخامسة رجع الى القعدة لم يسجد وتشهد
ثم سجدا للسهو وان قعد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسجد طالت
القعدة قال بسجد الخامسة وسلم وسجد السهو وان قعد بها بالسجدة ثم فرضه فبضم اليها ركعة
اخرى لم تكن كونا تطوعا فان لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لانه انما شرع قلنا وعند
الشافعية في ابيطة ذكر انها خمسة قعد والى الزائد وراى ترتيب الصلاة مما قبل الزائد ثم
سجد السهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويصحب على مذهب الحنفية ان يقال
في حديث ابن مسعود انه حكى قال قلعة قام بسجد القعدة ولم يضم السادسة لبيان انه غير
واجب انتهى (و) اما (لذلك في العدد) فبه الاحاديث المتقدمة المصروفة بان من شك في
العدد ين على اليقين وسجد السهو قال في ابيطة البالغة وهو الاول من المواضع الاربع التي
ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي
معناه زيادة الركعتين والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم من ركعتين فقبل في
ذلك صلى ما ترك وسجد سجدتين وايضا روى انه سلم وقد بقي عليه ركعة بمنه وفي معناه ان يفعل
سهو لما يطل عنه الرابع انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام من الركعتين كما مر وفي معناه
ترك التشهد في السجود وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام الامام من الركعتين فان
ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد بسجدتي السهو
اقول في الحديث دليل على ان من كان قريبا الاستبوا امر بما يستوي فانه لا يجلس خلافا لما
عليه العامة انتهى وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلاته ين على
اليقين وهو الاقل سواء كان شك في ركعة او ركن وعند الحنفية ان كان ذلك في اول حرقه
يستقبل الصلوات ان كان يعرضه كثيرا ين على كبرياءه حديث ابن مسعود اذا شك احدكم
في صلاته فليضر الصواب وقال احد بطرح الشك اما باخذ الاقل واما بالثوري فان اختلف
الاول بسجد قبل السلام وان اختلف الثاني بسجد بعده انتهى (واذا سجد الامام تابعه المؤتم)
لان ذلك من تمام الصلاة ولانه كان يسجد العشاء اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وقد ورد الامر بتابعة الامام كما سبق

• (باب القضاء للقروا) •

(ان كان الترك عدا لا لعذر فدين الله تعالى أحق ان يقضى) وقد اختلف أهل العلم في قضاء
القروا المتروكة لا لعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن
حزم وبعض أصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على الصالح غير المعذور بل عليه ان ياتركه من
الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم يجد
انا دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخنمية حيث قال لها النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فدين الله أحق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد
المصدر المضاف ما يشمل هذا الباب فهذا الدليل ليس باحدى الوجوهين سواء وقد اختلف أهل
الاصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا يضمن دليل جديد يدل على وجوب

القضاء والحق انه لا يضمن دليل جليل لان ايجاب القضاء هو تركليف مستقل غير تركليف
الاداء وهو الحق لان حق الصلاة المتروكة لغیر عذر حرجا وأقول حكمه ما في الاحاديث
الصحيحة أمرت ان آتاني الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا الصلاة ويؤثروا الزكاة
ويحجوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الاجتهاد ومن لم يفعل فلا
صحة له دمه وماله بل نحن مأمورون بقتاله كما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتبارك الصلواتان تابوا تابوا ووجب علينا ان نحمل
سيفه فان تابوا أو أطعوا الصلاة وآثروا الزكاة غفلوا عيبيهم فمن علمنا انه ترك صلاة من الصلوات
الخمسة وجب علينا ان نؤذنه بالتوبة فان فعل فذلك وان لم يفعل قتلناه حكم الله من أحسن
من الله حكما وأما اطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة وتأويلها لم
يوجب الله علينا ولا اذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في اطلاق اسم الفسق عليه
مطلقا ذلك بان التفسير لا يجوز الا بدليل قطعي مع انه يرعى الكفر من حاله في أدنى معتقده
التي لم يأذن الله لنا باعتقاده فضلا عن التكفير بها والله المستعان وأما كيفية القضاء فأقول
لاشك ان تقديم القضية على المؤداة وتقديم الاولى من القضايا على الاخرى هو الاولى
والاحب ولو لم يرد في ذلك الا أنه صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الخندق لكان فيه كفاية
وانما الشأن في كون ذلك مختصا لا يجوز غيره (وان كان) أي الترك (لعذر) من نوم أو سهر
أو نسيان أو اشتغال بعلاج القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف والمساخة (فليس قضاءه) بل
تجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر وذلك وقها وفعلها فيه أداء كما يشهد ذلك
أحاديث من نام عن صلاتها وسهاها فلو قتها حين يذكرها وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي
ذلك خلاف والحق ان ذلك هو وقت الاداء لا وقت القضاء لا يخرج منه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ان وقت الصلاة المقتضية أو التي نام عنها المصلحة وقت الذكر وأما المتروكة لفريقه فهو سهو
يترك الصلاة لا اشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يوم
الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلوهما الا بصدهوى من الليل كما أخرجه أحمد
والنسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل
العصر فقط وذلك قال الماتن (بل أداءه في وقت زوال العذر لا صلاة العيد) المتروكة لعذر وهو
عدم العلم بان ذلك اليوم يوم عيد (ففي ظنه) أي تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد
بعد خروج الوقت إذا حصل العلم بان ذلك اليوم يوم عيد لحديث جابر بن أنس عن عروة انه
ضم عليهم الهلال فأصبحوا صبا ما لحقه وكب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالأسقام الناس أن يظنوا من يومهم وان يضربوا
لعبيدهم من الفداء أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خبان في صحيحه وصححه ابن
المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام أقول لو أمأ الكافر إذا أسلم
فلا يجب عليه القضاء على كل حال لان القاتل بأنه غير مخاطب بالشريعات يتقضى عنه الوجوب
حال الكفر والقاتل ان مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار الوجوب
الاداء أو القضاء فالاسلام يجب مطلقا بلا اختلاف والتأخير ان المرتكبه حكمه غيره من

الكفار في عدم وجوب القضاء لان الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار

• (باب صلاة الجمعة) •

(تجب على كل مكلف) لان الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صرح من السنة المطهرة بحديث انه على الله تعالى عليه وآله وسلم هم باحر اقمن يفضلهن وها هو في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة ثلثين اقوام عن ودعهم الجساث اوليستن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث خمسة من فروع ارواح الجمعة واجب على كل محتمل أخرجه النسائي باسناد صحيح وحديث طارق ابن شهاب الجمعة حق واجب على كل مسلم أخرجه أبو داود وسأقي وقد اطلب عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه الى أن قبضه الله عز وجل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنها فرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وانما الخلاف هل هي من فروض الاعيان أو من فروض الكفايات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب قال في المستوى انقضى الامة على فرضية الجمعة وأكثرهم على انها من فروض الاعيان وانفقوا على انه لا الجمعة في العوالي وانه يشترط لها الجماعة وان الوالي ان حضر فهو الامام ثم اختلفوا في الوالي وشرط الموضع والجمعة قال الشافعي كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلا سرا راقعين تجب عليهم الجمعة ولا تتعقد الا بأربعة رجال كذلك والوالي ليس بشرط وقال أبو حنيفة لا الجمعة الا في حضر جامع أو في قناته وتتعقد بأربعة والوالي شرط وقال مالك اذا كان جماعة في قرية يوتنهم متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة وفي مختصر ابن الحاجب لا تجزئ الا أربعة ونحوها ولا بد من قوم تنقري بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح قال في العالم الكبرى القروي اذا دخل المصروفي ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا الجمعة عليه انتهى (الا امرأة والصد والمساقر والمرضى) لحديث الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد علولك أو امرأ أو صبي أو مريض أخرجه أبو داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غيره واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان الجمعة على من مع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قال في المستوى وانفقوا على انه لا الجمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وانه ان صلاها منهم أحسقط الفرض وعلى انه ان أم مريض أو مسافر جاز وفي المنهاج وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الانظار اذا تم الصد بغيره وفيه أيضا ولا الجمعة على معدوم رخص في ترك الجماعة وفي العالم الكبرى المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط قال في المنع وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخس في تركها وقت المطر ولو لم يتل أسفل التلين وكان يرخس في السفر يوم الجمعة لاسباب الجهاد انتهى (وهي كائنا ما لوان لا تقاطعها) لكونه لم يأت ما يدل على انها تقاطعها في غير ذلك وفي هذا الكلام اشارة الى رد ما قيل انه يشترط في وجوبها الامام

الاعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص فان هذه الذرور لم يدل عليها دليل يقيد استصحابها
فضلا من وجوبه فضلا عن كونها شرطاً بل اذا صلي وجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيره
جماعة فقد فعل ما يجب عليها فان شطب أحد ما فقد إلا بالسنة وان تر كالتطية فهي
سنة فقط ولو لا حديث طاووق بن شهاب المذكور قرى من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه
في جماعة ومن عدم تمامتها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زمنه في غير جماعة لكان فعلها
فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات وامامنا يروى عن أربعة الى الولاية فهذا تقدم صريح ائمة الشان
بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من العصابة حتى يحتاج الى بيان
معناها وتأويله وانما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة
التي اقترضا الله تعالى عليهم في الاسبوع وجعلها شعاراً من شعار الاسلام وهي صلاة الجمعة
من الاقوال الساطعة والمذاهب الزائغة والاجتهادات الداحضة قضى من ذلك المذهب فقال
يقول الخطبة كركتين وان من فاتته لم تصح جمعة وكاشه لم يطفه ما ورد عن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها بعضاً ويشد بعضها عن بعضها
ان من فاتته ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد عت صلاته ولا يطفه غيره هذا
الحديث من الأدلة وقائل يقول لا تعتقد الجمعة الا بثلاثة مع الامام وقائل يقول بأربعة
وقائل يقول بسبعة وقائل يقول تسعة وقائل يقول باثني عشر وقائل يقول بعشرين وقائل
يقول بثلاثين وقائل يقول لا تعتقد الا بأربعين وقائل يقول بخمسين وقائل يقول لا تعتقد
الا بسبعين وقائل يقول فيما بين ذلك وقائل يقول بجميع كثير من غير تقييد وقائل يقول ان
الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون في كذا وكذا من آلاف
وأخر قال أن يكون في مصر جامع وحده وأخر قال ان يكون فيه كذا وكذا وأخر قال انها لا يجب
الامام الاعظم فان لم يوجد أو كان محتمل العدة التي توجه من الوجوه لم يجب الجمعة
ولم تشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها آثار من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في
سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ما دعوا من يكون هذه
الامور المذكور شروط الجمعة أو فرضاً من فرائضها أو وكلاً من اركانها فبالحق المذهب
ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعيلات الشبهة بما يفترون الناس به
في مجامعهم وما يصبرونه في أمصارهم من القصص والاحاديث الملققة وهي عن الشريعة
المطهرة بمنزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة الانصاف وكمال
من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقبيل والقل ومن جاء بالغلط فغلط لمرد عليه
مضروب به في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم كما قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول انما كان قول
المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا فلذلك
لا يؤمنون حق كما لو لم يفتبر بينهم ثم لا يجلو في انفسهم حوجا ما نصبت ويسلوا انسلما
فهذه الآيات ونحوها تدل ببلغ دلالة وتقيد أعظم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم
الله ورسوله وحكم الله هو كايه وحكم رسوله بعد ان قبضه الله تعالى هو مقتله ليس غير ذلك ولم

يجعل الله تعالى لأحد من العباد أن يبلغ في العلم أعلى مبلغ وجمع منه ما لا يجمع غير أن يقول
 في هذه الشريعة بئس الدليل عليه من كتاب ولا سنة والمجتهد وإن جاءت الرخصة بالعلم
 برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة تغيره أن يأخذ بذلك الرأى كالتأمن كان وإنى كما علم الله لا يزال
 أسكت أكثر التجب من وقوع مثل هذا المصنفين وتصديره في كتب الهداية وأمر العوام
 والمقصرين باعتقادوا العمل به وهو على شفا جرف هار ولا يخص هذا المذهب من المذاهب ولا
 يقترن من الاقتصار ولا يصح من الصور بل تبع فيه الاستر الأول كله أخذ من أم الكتاب
 وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الإشارة إليها بالبرهان
 والأقرآن ولا شرع ولا عقل والبعض في هذا يطول جدا قال الماتن رحمه الله وقد جعلت فيه
 مصنفين مطولا ومختصرا وفيه الحمد (الافى عشرة روية الخطبتين قبلها) لأن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم من في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأصحابه جمعة من الجمع إلا
 وخطب فيها اتحاد عوى الوجوب إن سككت بمجرده فصله المستقر فهذا لا يناسب ما تقر في
 الأصول ولا يوافق تصرفات الأصول وما تراه من المذهب المنقول وأما الأمر بالسبى إلى ذكر
 الله فضليته إن السبى واجب وإذا كان هذا الأمر مجمل فليست واجب لما كان متضمنا لبيان
 نفس السبى إلى الذكر يكون واجبا فأين وجوب الخطبة فإن قيل أنه لما وجب السبى إليها
 سككاته واجبة فالأولى فيقال ليس السبى لمجرد الخطبة بل إليها وإلى الصلاة ومعلوم ما وجب
 السبى لاجله هو الصلاة فلا تيم هذه الأولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب وأما في كون الخطبة
 شرطاً للصلاة فمقدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف فإن شأن الشرطية أن يؤثر عدمها
 في عدم الشرط فهل من دليل يدل على أن عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ثم اعلم أن الخطبة
 المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله عليه وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة
 روح الخطبة التي لاجلها شرعت وأما شرائط المصلحة أو الصلاة على رسول الله أو قرأته شيء
 من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته
 صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه مقصود من شرط لازم ولا يشك منصف أن معظم المقصود
 هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد كان يعرف العرب
 المستقر أن أحدهم إذا أراد أن يقوم مقام ما يقول مقالا للشرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما
 أحسن هذا وأولاهم ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل إن من قام في محفل
 من المحافل خطيبا ليس له بصلة على ذلك الآن يصدر منه الحمد والصلاة كان هذا مقبولا
 بل كل طبع سليم يحبه ويرده إذا تقر وهذا عرفت أن الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق إليه
 الحديث فإذا فعله الخطيب فقد فعل الأمر المشروع إلا أنه إذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله
 أو استطرده في وعظه القرائية كأن أم وأحسن (ووقتها وقت الظهر) لكونها لا بد
 عنهما وقد ورد ما يدل على أنها تجزئ قبل الزوال كما في حديث أنس أنه كان صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يصلى الجمعة ثم يرجعون إلى القائه فيقولون وهو في الصبح ومثله من حديثه هل ينسعد
 في الصبحين وثبت في الصبح من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلى
 الجمعة ثم يذهبون إلى مجالسهم فيصحبونهم حين تزول الشمس وهذا فيه التصريح بأنهم صلوا ما قبل

زوال الشمس وقد ذهب إلى ذلك أحد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور إلى أن أول وقتها أول
 وقت الظهور (وعلى من حضرها أن لا يقضى وقاب الناس) إلا إذا كان اماماً أو كان بين يديه
 فريحة لا يصلها الا يقضى كما تقدم الخلى عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال يا رسول الله
 رغب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب فقال له رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت أخرجاً أحد وأودعوا الناس وصحبه ابن خزيمة
 وغيره وحديث آخر رقم بن أبي أرقم الخزرجي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 الذي يقضى وقاب الناس يوم الجمعة ويترقبين الاثنين بعد خروج الامام كلباً رغب في النار
 أخرجه أحد الطبراني في الكبير وفي اسناده مقال وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس
 عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من غطى رقاب
 الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم قال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند أهل
 العلم وفي تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين ومنها غطى رقاب الناس يوم الجمعة كذا علمه
 الشيخ شخص الدين بن القيم من الكبار وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى قلت وفي
 الباب عن عثمان وأنس أيضاً (وأن يستحال الخطبتين) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنت والامام خطب فقد لغوت وهو في
 المصحين وغيرهما وأخرج أحد وأودعوا من حديث علي قال من دأب من الامام فلفا ولم
 يستقم ولم يست كان عليه كفل من الوزر ومن قال صفة فقد لغوا ومن لفافا الجمعة ثم قال هكذا
 سمعت نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده مجهول وفي الباب أحاديث عن جماعة من
 الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام منهي عنه حال الخطبة فيها ما عدا ما قد
 خص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة الصلوة فمن قرأه وتسمع وتسمع ودعاء
 والاحاديث الخاصة مثل ما ذكره في الصلاة فلا يحسن لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة
 ركعتي الصلوة أن أراد القيام بهذه السنة المأثورة والواجبات عليه الأدلة فاته صلى الله عليه
 وسلم أمره ليكامل الخطبة في ما وصل إلى المسجد حال الخطبة فقد عدل ويصل الصلوة بأن يقوم فيصلي
 فدل هذا على كون ذلك من المشروعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة
 الشوكاني في رسالة مستقلة ويثبت أن في دليل الطالب إلى أرفع المطالب وجوب صلاة الصلوة
 ومن جهة مخصوصات صلاة الصلوة حديث إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين وهو
 حديث صحيح متضمن للنص في محل النزاع وأما ما عدا صلاة الصلوة من الأذكار والأدعية
 والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليأت ما يدل على
 تخصيصها من ذلك العموم والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإن وردت بها أدلة
 قاضية بغير وجهها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجهها وأخص منها من
 وجهها فيتمارض العمومان وتطرف الرابع منهما وهذا إذا كان القوام المذكور في حديث ومن
 لفافا الجمعة يشمل جميع أنواع الكلام وأما إذا كان محتصاً بنوع منه وهو ما لا فائدة فيه
 فليس فيما يدل على منع ذلك كروا العموم المتابعة في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وأما حديث
 إذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يخرج الامام فقد أخرجه

الطبراني في الكبير عن ابن عمر في مسند ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلا تقوم به الجمعة
ولكنه قد دوى ما يقوله فأخرج أبو يعلى والبخاري جابر قال قال سعد بن أبي وقاص لرجل
لا جمعة قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بعد فقال له تكلم وأنت تخطب فقال النبي صلى
الله عليه وسلم صدق سعد في أسناده بخلاف ما يروى عن سعد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرجه أيضاً ابن
أبي شيبة وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث تفيد معنى هذا الحديث
فلما راجع وروى ما يقال إن المراد بالجمعة المذكورة في الحديث التفتت وإن كان أصله مالا
فأدغم فيه بقرينة أن قول من قال لصاحب أنصت لا بعد من الغفلة من باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وقد سجلنا النبي صلى الله عليه وسلم لغوا ويمكن أن يقال إن ذلك الذي قال
أنصت بمصر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغوا حقيقة فمن هذه الحقيقة
(وذهب إليه التبركي) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال من اعتدل يوم الجمعة غسل الجنبات ثم راح فكأنما قرب بقة ومن راح في الساعة
الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في
الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا
خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وفي الباب أحاديث في عسر وحبسة التبركي قال
في المسوى شرح الموطأ الأصم إن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي
يؤد عليها حساب الليل والنهار انتهى (والطبيب والفيلسوف) لحديث أبي سعيد عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الفسل يوم الجمعة ويلبس من صلح ثيابه وإن كان
له طيب من غيره أخرج أبو داود وهو في الصحيحين بلفظ الفسل يوم الجمعة وأوجب على
كل محتلم أن يستنوان من طيبا أن يوجد وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث
سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفسل رجل يوم الجمعة ويظهر
بما استطاع من طهر ويذهب من دهنه أو يمس من طيب يمينه ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق
بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسب للامام إذا تكلم الاغترلما بين الجمعة إلى الجمعة الاخرى
وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول لمن اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن حكان عند مواس من أحسن ثيابه ثم خرج
وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع انجداله وليؤذأ أحدا ثم انصت اذا خرج الامام حتى
يصلي كان كفارة لما بينا وبين الجمعة الاخرى ورجال اسناد متقات وفي الباب أحاديث
(والله من الامام) لحديث معمر بن راشد وأبو داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال احضروا المذكور وادفوا من الامام فان لرجل لا يزال يتبعه حتى يوتخ في الجنة وان
دخلها وفي اسناده انقطاع وفي الباب أحاديث ومن جهة ما يشرع يوم الجمعة الفسل وقد تقدم
الكلام عليه في باب الفسل (ومن أدركه كمة منها اقتضأ ذكرها) لحديث من أدركه كمة من
صلاة الجمعة فليغسلها الاخرى وقد نعت هذا في هذا وإن كان فيه مقال فإياه الاعلال
بالارمال فقد ثبت وقعه من طريق جماعة من اصحابنا منهم أبو هريرة قاتروى عن من ثلاث
عشرة طريقاً ومن ذلك طريق عن ابن عمر وبعضها يؤيد بعضها في لا تقتصر عن رتبة الحسن

لغيره وقد أخرجنا الحاکم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين قال الجيب
من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويذهب تلك الصلاة التي لا يأخذها إلا الزمن
أو من ضاقت عليه المسألة فيقال لم يدخله من أحسن الصلاة والحال أن أول المخالفين
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعوم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة
يصبرهم أحسن غيره وقد قدمنا أنها كانت الصلوات وليست الخطبة شرطاً من شروط
الجمعة حتى يتوقف أدوال الصلاة على أدوال الخطبة فمن زعم أن صلاة الجمعة تقتضي بحكم
مما اقتضت الصلوات فعله الدليل وقد أخرج المائتين المقاتل في أبحاث مطولة وقمت مع بعض
الأعلام مشقة على ما يحتاج إليه في هذا البعث فليرجع إلى ذلك فهو مفيد جداً (وهي في يوم
العبد وخصه) لحديث يزيد بن أرقم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العبد في يوم
جمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع أخرجه أحد وأبو داود وابن ماجه
والقاسمي والحاکم وصححه علي بن المدني وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاکم من حديث أبي
هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء
أجزأه من الجمعة وأنا جمعون وقد أعل بالارمال في أسنده أيضاً جية بن الوليد في الباب
أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشمل من صلى العيد
ومن لم يصل بل روى القاسمي وأبو داود أن ابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد
صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي أسنده مقال أقول الظاهر أن
الرخصة عامة للأمام وسائر الناس كيدل على ذلك ما ورد من الأدلة وأما قوله صلى الله عليه
وسلم ونحن يجمعون فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالزعة وأخذها لا يدل على أن
لارخصة في حقهم من تقوم بهم الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم
يشكر عليه الصلاة ذلك

• (باب صلاة العبدین) •

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العبد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم مع ملازمته لها قد أمرنا بالترويج إليها كما في حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم للناس أن يغدوا إلى صلاتهم بعد أن أخبره الركبة روية الهلال وهو حديث صحيح
ونبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن
نخرج في القطر والأضيء العواتق والحوض وذوات الخدود فأما الحوض فيخرجن الصلاة
ويشمن الخبير ودعوة المسلمين فالأمر بالترويج يقتضي الأمر بالصلوات لا أخذها بل بغير
الخطاب والرجال أولى من النساء لأن الترويج وسيلة إليها وجوب الوسيلة يستلزم
وجوب التوسل إليه بل ثبت الأمر القرآني بصلاة العبد كما ذكرنا في التفسير في قوله تعالى
فصل ربك وانظر قائمهم قالوا المراد صلاة العبد من الأدلة على وجوب أنها سقطت للجمعة
إذا انتفتق في يوم واحد وليس واجباً لا يسقط ما كان واجباً (هي ركعتان) يجهر فيهما
بالقرأة يقرأ عند إرادة التصفية جميع اسم ربك الأعلى وهل تأكل أو عند التمام أو اقتربت
الساعة وعند التأخي تشرع صلاة العبد جماعة وللمتقروا العبد والمرأوا المسافر ولا يفتب

المشهور ويطلبه امام المسافر وعنده أبي حنيفة يجب صلاة العبد على كل من قُبِعَ
 عليه صلاة الجمعة ويشترط صلاة العبد ما يشترط صلاة الجمعة كذا في المسوي وغيره (في
 الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة في الثانية خمس كذلك) حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في حديثه عشرة تكبيرة سبعاً في
 الأولى وسبعاً في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا ذهب إلى هذه قال العراقي
 اسنده صالح ونقل الترمذي في العلل المخرجة عن البخاري أنه قال أنه حديث صحيح وفي رواية
 لأبي داود والدارقطني التكبير في القطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما
 كلتاهما واستند الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن
 عوف المزني أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العبد في الأولى سبعاً قبل القراءة
 وفي الثانية خمساً قبل القراءة وقد حسنه الترمذي وأكبر عليه نفسه لأن في اسنده كثير
 ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك قال النووي له اعتد بشواهد
 وغيرها انتهى قال العراقي أن الترمذي إنما سبغ في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل
 المخرجة أن محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وفيه أقول
 انتهى وقد أخرجه ابن ماجه ويذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي
 اسنده كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود أنه وكن
 من أركان الكذب وقال ابن جبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من
 حديث سعد القرظ المؤذن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العبد
 في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الأخيرة خمساً قبل القراءة قال العراقي واستنده ضعيف وفي
 الباب أحاديث تشبه بعضها بالجمع يصلح للاحتجاج به وفي المسئلة عشر من مذهب هذا أرجحها
 قال في الهبة يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة والثانية خمساً قبل القراءة وعمل الكوفي أن يكبر
 أو بما كسبها الجنازة في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها وهما مضافتان وعمل الحرمين
 أرجح انتهى أقول الذي دل عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدماً على القراءة في الركعتين
 كما ثبت ذلك من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم ولم يأت من قال
 بغيره بتقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتأخيرها في الثانية بمقتضى ما علم
 أن الحافظ قال في التلخيص قوة ويقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصير قروي
 مثل ذلك عن ابن مسعود قالوا فلو خلا قلبه من الطيراني والبيهقي موثقاً وسنده قوي وفيه
 عن حديثه في أبي موسى مثله وعن حماد أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن
 لهيعة وأخرج ابن المنذر والبيهقي يحدثنه رواه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزمري عن
 سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة
 يكبرها قبل الركوع انتهى قال في شرح المتن والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه
 الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه انتهى والحاصل أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركها ولا
 سهواً قال ابن قدامة مثلاً لا أعلم فيه خلافاً قالوا وان تركه لا يبطله وهو وروي عن ما تروى أبي
 حنيفة أنه يبطله وهو والحق الأول (ويطلب بعدها) بأمر بتقوى الله تعالى وبذلك وبما

لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم يصرف فيقوم مقابل
 الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع
 بعثاً أو يأمر بشئ أمر به ثم يصرف وفي الباب من حديث جابر عن محمد بن وهب عن أول من
 خطب قبل الصلاة في العيد مروان وأنكر عليه ذلك وأخرج الشافعي وابن ماجه وأبو
 داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد
 فلما قضى الصلاة قال انريد أن يخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن
 يذهب فليذهب (ويستحب) في العيد (العمل) بالثياب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر وجد
 حله في السوق من استبرق تساع فأخذها فأقبها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
 يا رسول الله اتبع هذه فليعمل بها العيد والوفد فقال انما هذه لباس من لا خلاق له وأخرج
 الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يلبيس برد جرة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه من ابن
 الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس عنه أخرجه الطبراني وأخرج ابن
 خزيمة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس البرد الاخر في العيدين وفي
 الجمعة (والخروج الى خارج البلد) لو اظلمت صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك وصل بهم
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد لم يرفع كافي حديث أبي هريرة عند أبي
 داود وابن ماجه والحاكم وفي استناد مجهول (ومخالفة الطريق) لحديث أبي هريرة عند
 البخاري وغيره قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كان يوم العيد خالف الطريق وأخرج
 أبو داود وابن ماجه فيهم من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث غير ما ذكر (والا كل قبل
 الخروج في الفطر دون الأضحي) لما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يفد يوم الفطر حتى يأكل ثمرات أو يأكل من ثمرات أو يأخذ من ثمرات أو يأخذ
 ما به وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث جريدة قال كان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم لا يفد يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحي حتى يربيع زاد أحمد
 فيما كل من أخصيته وفي الباب أحاديث (ووقف بعد ارتفاع الشمس قد روي الى الزوال) لما
 أخرجه أحمد بن الحسن الباق في كتاب الأضاحي من حديث جندب قال كان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد زحمة والأضحي على قيد رخ وأخرج
 أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم أنه خرج مع الناس يوم عيد فطروا أضحي فأنكر إبطاء الامام وقال انما كان قد غشا ساعت
 هذه وذلك حين التسليم أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي من سبلان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم مكتوب الى عمرو بن حزم وهو يغيران ان جهل الأضحي وأخر الفطر في
 استناد ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف وقد وقع الاجماع على ما أضافه الاحاديث
 وان كانت لا تقوم بعلمها اجمعوا ما أخرجه صلاة العيد من زوال الشمس وإذا كان الفطر
 من بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض أهل العلم لحديث أمر صلى الله تعالى عليه

وأما مسلم الركبان فيغدوا إلى مصلاهم يدل على ذلك قال في البروهي من بعد انبساط
 الشمس إلى الزوال أولاً عرف فيه خلافاً (ولا أذان فيها ولا أظمة) لما ثبت في الصحيح من حديث
 جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا
 أظمة وثبت في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لم يكن يؤذن يوم القطر ولا يوم الأضفى وفي الباب
 أحاديث • وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعية مطلق التكبير في الأيام المذكورة
 ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص بل المشروع الاستكثار
 منه بدر الصلوات وسائر الأوقات لما روت عليه عادة الناس اليوم امتداد إلى بعض الكتب
 الفقهية من جهة عقب كل صلاة تقريباً ثلث مرات وعقب كل صلاة فاقه مرة واحدة
 وقصر المشروع على ذلك لحجب ليس عليه ما كان من علم فيما أعلم وأصح ما ورد فيه من
 العلية أنه من صحيح يوم عرفته إلى آخر أيام منى وأما صفة التكبير أصح ما ورد فيه ما أخرجه
 عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله كبراً عظيماً كبراً عظيماً قال في شرح
 المتنبي نقله عن الفتح وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها انتهى قال
 الشوكاني والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب
 في كل وقت من تلك الأيام كما تبدل على ذلك الأسرار انتهى

• (باب صلاة الخوف) •

(قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفات مختلفة) قبل على ستة عشر وقبل سبعة
 عشر وقبل غاية عشر وقبل أقل من ذلك وقد صرح منها أنواعها أنه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم صلى بكل طائفة ركعتين فكانت في صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان
 وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكانت
 ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجهما النسائي بإسناد رجاه ثقات ومنها أنه صلى بهم
 جميعاً فكبروا وكبروا وركعوا وركعوا ورفعوا ثم جددوا بجمعهم الصف الذي يليه وقام
 الصف المؤخر فيقرأ العدة فلما قضى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السجود والصف الذي
 يليه اشهدوا الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المتقدم وقاموا
 بكل ركعة الأولى ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدماً والمقدم مؤخراً ثم سلم النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وسلوا جميعاً وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث
 أبي عباس الزرقى عند أحمد وأبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى
 بأحدى الطائفتين ركعتين بالطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام
 أصحابهم فقبلين على العدو ورجع أولئك صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم
 ثم قضى هو لا ركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قامت مع
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهروهم إلى القبلة
 تكبيراً فكبروا جميعاً الذين معهم والذين مقابل العدو ثم ركعوا ركعة واحدة وركعت الطائفة التي
 معه ثم جددوا الصف الذي يليه والآخر وقيام مقابل العدو ثم قام وطأت الطائفة التي معه
 فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وجددوا

ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه
وسجد وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فلم يسلوا جميعا فكان لرسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجها
أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بطائفة ركعة وطائفة
رجاء العدو ثم ثبت قائما فأنقروا لا تقسم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى
فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم فأنقروا لا تقسم فلم يهم وهذه الصفة يابتنى الصعيين
من حديث سهل بن أبي حنيفة وإنما اختلفت صلاة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه
كان في كل موطن يقرى مادوا أو حوطا فصلاوة أو بلغ في الحراسة (وكلاهما بمنزلة) لأنها وردت على
لها كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو جازي فقل الإنسان ما هو
أخف عليه وأوفق بالصلة حالته كذا في الحجة أقول ومن زعم من أهل العلم أن المنسوع من
صلاة الخوف ليس الأصح من الصفات الثابتة دون ما عداها فخذوا حد شرعية ثابتة وأبطل
سنة قائمة بلا حجة نيرة وغالب ما يدعو إلى ذلك ويقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب
السنة المطهرة فالحق الحقيق بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكره صاحب
المنتقى أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون مما بلغ إلى درجة الصريح ثم صفات أخرى ليست يافئة
إلى تلك الرتبة فإن قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على أنواع مختلفة قلت أمران الأول
اقتضاه الحاجة لتلك والمتنقيات مختلفة فني بعض المواطن تكون بعض الصفات أنسب
من بعض لما يكون فيها من أخفا للعدو والعمل بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون
الخوف في بعض المواطن شديدا والعدو متصلا أو قريبا وفي بعض المواطن قد يكون الخوف
خفيفا والعدو بعيدا فتكون هذه الصفة أولى بهذا الوطن وهذه أولى بهذا الوطن الأمر
الثاني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها متنوعة إلى تلك الأنواع لقصد التشريع وإرادة البيان
للناس وأما صلاة المغرب فقد وقع الإجماع على أنه لا يدخلها التقصر ووقع الخلاف هل الأولى
أن يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت في ذلك شيء عن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روي أن عليا رضي الله تعالى عنه صلاها ليلة الهرير
واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الأقوال والظاهر أن الكل جازي وإن صلى لكل
طائفة ثلاث ركعات فيكون ثلث ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله
في غيرها وقد قرر صحة الصلاة المتفعل بالمقتصر كما سبق (وإذا اشتد الخوف والتعم القتال
صلاها الرجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإجماع) ويقال لصلاة الخوف ضد الصلوات
القتال صلاة المسابح أخرجه الصارفي عن ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف
أشد من ذلك صلاها رجالا قداما على أقدامهم أو ركبا فاستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك
قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في
سلم من قول ابن عمر بنو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فركبوا ولا يركبوا وأخرج أحمد

وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 إلى خالدين سفيان الهذلي وكان ضويرة وعرفات فقال اذهب فاقبله قال فرأته وقد حضرت
 صلاة العصر فقلت اني لاخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا
 أصلي أو معي أو معنوه فلما دونت منه الحديث ومن البعيد أن لا يخبر النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بذلك لو أنكره لذكر ذلك

• (باب صلاة السفر) •

(يجب التقصير) لمدينة عائشة الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيت في الحضر وأقرت في السفر فهاذا يشعر بأن صلاة السفر
 باقية على الأصل فمن أتم فكتاه صلى في الحضر الثانية أربعاً والرابعة ثمانية وأثبت أيضاً
 في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة لله صدقة الله عليكم فاقبلوا صدقته
 وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع أسفاره على التقصير قلت اتفقت
 الأمة على جواز التقصير في السفر واختلاف المفسرون في قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض
 فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة فإذا خفف أثقل في الخوف وقصد السفر اتفقا
 والمراد من التقصير الإيماء في الركوع والسجود فذهب إلى الأول جماعة من المفسرين
 وإلى الثاني يشيرون قول ابن عمر ويدل عليه بما قوله تعالى وإذا كنت فيهم على أية التقصير من
 غير ذكرنا وفيه ثانياً ثم ذهب الأكثرين أن التقصير واجب وقال الشافعي أن شاء الله وأن شاء
 قصر والتقصر أفضل كذا في المسوى أقول الحق وجوب التقصير والأحاديث مصرحة بما
 يقتضي ذلك وأما ما يروى عن عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقصر في الصلاة ويتم
 ويفطر ويصوم فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ وكذلك ما روى عنها أنها أفعلت ذلك ولم
 يشكر عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يثبت ذلك في جماعة من الأئمة بما تسقط به حجته
 وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة يعني فلا يجزئ في ذلك وقد صح انكار بعض الصحابة
 عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في التقصير والأفطار
 عدم الفرق بين من مفطر في طاعة ومن مفطر في معصية لاجتماع التقصير لأن صلاة المسافر شرعها
 الله كذلك فكذلك أن الله شرع المقصير صلاة لا تمام من غير فرق بين من كان مطيعاً ومن كان
 عاصياً لا خلاف كذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق وأدلة التقصير متناولة للعاصي
 تناولاً زائداً على تناول أدلة الإفطار لأن المقصير عزة وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي
 بل مشروعة لهما جميعاً بخلاف الإفطار فإنه رخصة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا
 في الأصل وإن كانت هناك عامة وانما المراد بطلان القياس والركعتان في السفر مقام قصر
 ومعناه عند الحنفية أنه لا يكون فرض للمسافر غير ركعتين وإن صلى أربعة أو لم يقعد لتشهد
 بطلت صلاته وإن قصد أتمها أو بعدا أو آخرها بنقل وعند الشافعية أن المسافر إذا قصر في
 السفر فليس عليه ما تركه إذا صار مقبلاً بخلاف الصوم فإنه يعيد ما أفطر إذا صار مقبلاً
 وإيجاب التقصير (على من خرج من بلده فأصداً السفر وإن كان دون برية) وجهه أن الله
 تعالى قال وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة والغريب

والارض بمصدق على كل ضرب بلكنه خرج الضرب أي المشي لفعله السفر لما كان يقع منه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى قبض الفريقد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين
قصر السفر الذي يقصر فيه المسافر شي فوجب الرجوع الى ما سمي سفر الفقة وشرا ومن
خرج من بلده فاصدا الى محل يعتقد مسيره الى مصافر اقصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون
البريد ولم يأت من اعتبر البريد واليوم واليومين والثلاث وما زاد على ذلك بحجة تفرغ غاية
ما جاء به حديث لا يعمل لاهراء تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلاثة ايام بغير ذي محرم وفي
رواية يواصله وفي رواية يريد اولى في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج
به بغير تخمين وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه منعه عن يحيى بن زيد الهنائي قال سالت
أبا عنان قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة أخرجه مسلم وغيره فان قلت عمل الدليل
في نهى المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمى ذلك
سفر اقلت نسجه سفر الاتفاقي نسجه ما دونه سفر انقضي سمى التي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم مسافة الثلاث سفرا كما سمي مسافة البريد سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية
ونسجه البريد سفر الاتفاقي نسجه ما دونه سفرا فان قلت أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني
من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أهل مكة لا تقصر واني أقل من
أربعة برد من مكة الى عسفان قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن
مجاهد بن جبر وهو متروك قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أرجها الحديث وقال أبو حنيفة
مسيرة ثلاثة أيام وفي المالكية العيص انه لا يشترط سير كل اليوم الى الليل فلو يكر في كل يوم
ومشي الى الزوال ثم نزل يصير مسافرا وقال الشافعي أربعة برد أو قال مائة وذلك أحب ما سمعت
يقصر فيه الصلاة الى وتفسيره ستة عشر فرسخا ويقصر على هذا ان قولها مستقار بان قال
الاوزاعي علمه الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وانما يعمل القصر اذا خرج من بيوت القرية
قال العلماء اذا جاوز عمران المصر قصر أقول مسئلة أقل السفر قد اضطربت فيها الأقوال
وطال فيها النزاع وتشعبت فيها المذاهب وليس في ذلك شيء يستند اليه الا مجرد قول الرواة قصر
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كذا من دون بيان المقدار يرجع اليه وأصرح ما في ذلك ما قاله
بعض الرواة انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقصر اذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على
الشيعة انه لم يميز مقدار المسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث
لا يعمل لاهراء كما تقدمت والمحمول عليه ههنا رواية البريد لان ما فوقها يعتبر قيمة ذلك يسمو
الخطاب لكن لا ملازمة بين اعتبار الحرم المرأو بين وجوب القصر على غيره من المسافرين
لان علمه مشروعية الحرم غير علمه مشروعية القصر فلم يبق في المسئلة ما يصلح للاعتداد اليه
فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه معنى الضرب في الارض على وجهه الف ما يفعله القيم
من ذلك وهو يصدق على من أراد سفرا زاد على الميل لاما كان ميلا فدون فقد يتردد المقيم في
الطوابق القاربة لبلد اقامته وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج الى قبض الى بارة الاموات
ولا يقصر وان كان هذا الايم الاحتجاج به لا بد تسليم انه خرج الى هناك وحضر وقت

الصلاة فصلي غلما وهو ممنوع فالتعويل في استثناء المسبل هو ما قد منا وفيه ما فيه لولائه
أوجب الرجوع اليه البقاء على الأصل والقرار من الصكمان التي لا ترجع الخشي كما يقوله
بعض أهل العلم ان مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك فالخامس ان الواجب
الرجوع الى ما يصدق عليه اسم السفر شرعا أو لفظة أو عرفا فلا أهل الشرع فاما كان ضربا في
الأرض يصدق عليه انه سفر وجب فيه القصر وأما ما رواه سعد بن منصور انه كان على الله
عليه وسلم اذا سافر فرجعا يقصر الصلاة فهو أيضا لا يتي السفر فيعادون ذلك (واذا أقام يلد
متردد أقصر الى عشرين يوما) ثم يتم وجهه ان من حط رحله بدارا قامة فقد ذهب عنه حكم
السفر وفادته المشتقة فلولا ان الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا فقال انما أيا أهل مكة
فانما قوم سفرنا كان حكم السفر ثابتا له فالواجب الاقتصار في القصر مع الإقامة على المقدار
الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلم يسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لانه مقيم
لا مسافر وقد أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح قبل ثمان عشرة ليلة
وقبل تسع عشرة ليلة وقبل أقل من ذلك وفي صحيح البخاري وغيره تسع عشرة ليلة وأخرج
أحمد وأبو داود ومن حديث جابر قال أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين
ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب علينا
أن نقصر على هذا المقدار ويتم بعد ذلك ولقد دللنا على ما ذهبنا إليه من أن ما ذهبنا إليه
الشرعية فانه قال فيما رواه عنه البخاري وغيره لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مكة أقام فيها تسع عشرة ليلة يعني ركعتين قال فمن اذا سافر ناقا فقامت تسع عشرة قصر وان زدا
أقمنا وأقول هذا هو الفقه الحقيقي والنظر المبني على ابلغ تحقيق ولو قاله جابر أقام
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة لقال بموجب ذلك
قال الماتن وفي المسئلة مذهب هذا أو جهاه الذي انتهى أقول الظاهر فمن أقام يلد وحط
الرحل يوما بعد يوم وليلة بعد ليلة انه لا يقصر الصلاة لانه غير مسافر فلولا رد الدليل الدال على
ان من أقام عازما على السفر كان حكمه المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقتصر على
ما ورد ولا يجاوز ما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى
يبلغ مدته أقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة بعد الفتح وأكثر
ما قبل عشرين ليلة وقد روي انه أقام في غزوة تبوك بمكان فهو ذلك وروي أكثر ما قبل ان
الاقتصار على مقدار أقامته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعدم تجويز القصر فيما زاد عليه لا يعلم
للتكليف لانه مجرد فعل لا دلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا انه لو عرض له
ما يوجب أقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يجهل فقال هذا صحيح ولم نقل ان هذا
القول يدل بمجرد ذلك بل قلنا ان من حط رحله يعمل فالتظاهر انه في ذلك الوقت غير مسافر
فيما كان من الإقامة زائدا على ما يعتاده المسافرون من الراحة لانفسهم ودوابهم وما أو
بعض يوم وليلة أو بعض ليلة فاذا سمى بعد أقامته أياما سافرا فهذه التسمية غير مناسبة
هو الظاهر فوجب الاقتصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال انا
نوم مسافر ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليه الدليل وأما اذا نوى إقامة أيام معينة فقد

وقع الاضطراب في ذلك فقبل أربعة أيام فانوى اطمئة اكثر منها قصر واستدل هذا القائل
 باقامته صلى الله عليه وسلم في مكة في حجة الوداع أربعة أيام بقصر الصلاة ووجه الاستدلال
 بهذا كالوجه الذي ذكرنا مع التردد سواء هو أو أشق ما قبل وغاية ما قلناه أهل
 الأقوال الأربعة ما روى عن جماعة من العصبة من الاجتهادات المختلفة ولا يجتمع في ذلك وما
 يقال من أنها بمنزلة المرفوع لكونها ليست من مسارح الاجتهاد فردود على ان التقدير
 بالاربع مع كونه أشق ما قبل كما ذكرنا يمكن أن يقال عليه انها ليست بالاستدلال به بعد ثبوت أنه
 صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة الاربع ولا يتقبل ذلك ويمكن أن يجاب بان أعمال الحج
 لا يمكن الاتيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الاقامة قدرها لا بد منه وأما ما روى عن أنس
 أنه قال أتنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عبرا فهو محمول على جميع أيام الاقامة بمكة وفواحيها
 وأما نفس الاقامة بمكة فليست إلا أربعة أيام فليعلم (وإذا عزم على اقامة أربع أيام بعد هذا)
 وجهه ما عرفت من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الاعلى الحد الذي ثبت عن الشارع
 ويوجب الاقتصار عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قد مر ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على
 اقامة أيام معينة فالواجب الاقتصار على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه
 على الاقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين أنه قدم مكة حبيصة أربعة من ذى الحجة فاقام
 بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى الحق فقام
 أيام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك
 الا عازما على الاقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دلالة على ان العزم على اقامة مدة
 معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يبرئ وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لو أقام زيادة على الاربع لآتم فانا لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قد مر من أن المقيم العازم
 على اقامة مدته معينة لا يقصر الا باذن كان المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ولا
 ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى اقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بموصلة قال
 في التهاجد ولا يجب منها يوم ما دخله ونحو وجهه على الصحيح وقال ابو حنيفة لا يزال على حكم
 السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما وقول أكثر أهل العلم أنه يقصر إذا
 ما لم يجمع اقامته واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي أنه اذا لم يجمع
 الاقامة فزاد مكثه على أربعة أيام هو عازم على الخروج أم لا أن يكون في خوف أو حرب
 في قصر وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هوازن تسعة عشر
 أو ثمانية عشر يوما وقول آخر موافق للجمهور قال الماتن وأعلم ان هذه الثلاثة الایمان
 المذكورة في هذا الباب هي من المعارف التي تبيلدها الأذهان وقد اضطربت فيها المذاهب
 اضطرابا شديدا وتباينت فيها الأقطار تباينا زائدا انتهى (وله الجمع تقديمنا تأخيرا) وجهه
 ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رحل قبل
 ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زافت قبل ان يرحل صلى
 الظهر ثم ركب وأخرج احمد وابوداود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه
 الترمذي من حديث معاذ بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك اذا رحل

قبل ان تزيع الشمس آخر الظهور حتى يجمعهما الى العصر يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار واخرج احمد بن حنبل بن عيسى وهو وزاد المغرب والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناده ابن العربي وتعبه بان في اسناده من لا يثبت بحديثه وللهذين طرق يقوى بعضها بعضا وليس فيه من الخلق ما يبطل الاحتجاج بجموعها ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا جده السير آخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينهما وبين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصرامة ولا معارض لها فرددت بانها اخبار احاد واوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله لسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات يجمع عليها بين الامة واحاديث الجمع غير صحيحة لجواز ان يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فكيف يقول المبيِّن للجميل والجواب ان يقال الجميع حق والذي وقت هذه المواقيت وبيننا بطله وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله وقوله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها فاحاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث الاعذار والضرورات مع احاديث الشروط والواجبات فالسنة يسير بعضها بعضا لا يرد بعضها بعض ومن تأمل احاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لافي جمع الفعل واقتضا السنة الصريحة ترد كذا في اعلام الموقعين قال في المصنف أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفرين الظهور والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الخنسية لا يجوز ومنع الحديث عندهم أن يؤخر إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها ويعمل الأخرى في أول وقتها فيفصل الجمع صورة وروا ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للحاج فتفق عليه انتهى (بإذان واقفين) لثبوت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة

باب صلاة الكسوف

وهي صلاة الآيات (وهي سنة) قال الماتن في شرحه أي لعدم ورود ما يفيد الوجوب وبمجرد الفعل لا يفيد زيادة على كونه المنعول مستونا انتهى وزاد في السبل الجراهم انه قد اجتمع ههنا في صلاة الكسوف الفعل والقول ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا يكفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رايتوهما كذلك فافزعوا الى المساجد وفي رواية فصلوا وادعوا والظاهر الوجوب فان مع ما قيل من وقوع التجماع على عدم الوجوب كان صاروا والان لا انتهى قال في الحجة البالغة قد منع عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه صلاها جماعة وأمر أن ينادي بها ان الصلاة جامعة ويهر بالقرائتين اتبع نقلاً حسن ومن صلى صلاته عندها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاذا رايت ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى ورجح ابن القيم الظاهر بالقرائتين صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ فاتحة سورة بكة في صلاة الكسوف وأما قول مرة صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم نسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في الظاهر

أصح من حديث حمزة (وأصح ما ورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركعتان) ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس (وردد ثلاثة) ركعات في ركعة ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد والشافعي (و) ورد (أربعة) في كل ركعة ثابت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس (و) ورد (خمس) ركعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب قال ابن القيم السنة العشرة الصعبة الصعبة المحسنة في صلاة الكسوف تكرر الركون في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرر الركون في الركعة الواحدة والذين روى تكرر الركون أكثر عدد أو أجل وأخص برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره انتهى (يقرب بين كل ركوعين وورد في كل ركعة ركوع) فقط في صحيح مسلم من حديث حمزة وأخرجه أبو داود وأحمد والشافعي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث التعمان بن بشير وأخرجه أبو داود والشافعي والحاكم من حديث ثبيته قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه أحدها أن أحاديث تكرر الركون أصح أسنادا وأسلم من غيرها والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصح من حديث كل ركعة ركوع فلم يبق إلا حديث حمزة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني أن رواتهما من العصابة أكبر وأكبر وأفضل وأجل من حمزة ونعمان بن بشير فلا تزدوا بينهما الثالث أنها متضمنة لزيادة صحيح الأخذ بها انتهى وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أي أفعال المكلف فقد فعل ما شرع له واختار الأصح منها على الصحيح هو دأب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل وقد أورد على هذه الروايات التسوية إلى فعله صلى الله تعالى عليه وسلم أشكال هو أنه لم يصلها صلى الله تعالى عليه وسلم غير مرة واحدة فكيف تشعبت الروايات إلى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بالجواب ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المتن وقد ثبت الجهر بالقرآن وثبت الأسرار والجهر أصح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليست الجماعة شرطاً في الماتن الأحاديث العشرة بل فقط صلوا والماتن حديث قيسة الهلالي رفعه الله على الله عليه وسلم قال إذا رأيتم ذلك فصلوها كما حدث صلاة صلوا هاتين المكتوبة أخرجه أحمد والشافعي (ونعبد المعاصم الكبير والتصدق والاستسقاء) لحديث أسماء فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ فإذا رأيتم شيأ من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى تعجبوا وهو أيضاً في الصحيحين

• (باب صلاة الاستسقاء) •

قال في الجفة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأمته مرات على أنحاء كثيرة ولكن الوجه الذي سئل عنه أن يخرج بالناس إلى المسلى متبذلاً مشواضاً عتقتاً متضرعاً فلي

لهم ركعتين جهرا ثم خطبوا بالقرائة ثم خطبوا واستقبل فيها القبلة يدعو ورفع يديه وحول يرداه
انتهى وهذه الصلاة مستسنة (تسن عند الجلب) لعدم ورود ما يدل على الوجوب (ركعتان
بعدهما خطبة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج حينئذ حاجب الشمس ففقد على
المنبر الحديث بطوله وفيه الدعاء وهو يدل الرداء وهو في حق أبي داود وأخرجه أبو حنيفة وابن
سبان والحاكم ومعه ابن السكن وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة
قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم استسقى فملى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة
ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة ورفع يديه ثم قلب يرداه فجعل الأيمن على
اليسار واليسار على الأيمن وفي الباب أحاديث جعق ما ذكر وهي متعينة للدعاء برفع الجلب
ويترى المطر ونحوه من الأمام وغيره وروى سعيد بن منصور في سننه ان عمر استسقى
فلما برز على الاستسقاء قال أبو حنيفة لا تسن الصلاة في الاستسقاء وقال الشافعي ثبت من حديث
عبد الله بن زيد وابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى وروى ذلك من حديث جعفر
ابن محمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر قال قالوا الخفاء عن خلافة
الخطباء الأوجه عندى ان من دعا ولم يصل فقد أصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ومن صلى ودعا فقد أصاب الأكل الأفضل قال الدعاء أرى
في حرمه الصلاة وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر انتهى وقد كان صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه وكان الصحابة يبعدهم
يستحقون باهل الصلاة ولا يجلسن كان من قرأه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان فعل
عمر فانه استسقى بالعباس رضى الله تعالى عنهما (تضمن الذكر والترقيب في الطاعة والزجر
عن المعصية يستكثر الامام ومن معه من الاستسقاء والدعاء برفع الجلب) لان روح هذه
الصلاة وأساسها وأوعاها الذي لا تقوم بدونه هو الاستسقاء من الاستسقاء قبلها وتعداها
واخلاص التوبة من الذنوب التي يمارفها الانسان والروح من التبعات والظلمات في الجماء
والامور والامراض وذلك غير محتمس بغيره من الافراد بل يفعل كل احد ويشعر بالامام
أو من يقوم مقامه ان يضرب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الاسباب المرجحة لرحمة وقد
روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها قال الكل سقمون بجهل أدعته
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغثنا اللهم اغثنا كافي الجميع من حديث انس ومن
أدعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغثنا اغثنا من حديث ابن عباس وهذه الالفاظ ثابتة من رواية غيره من
الصحابة في غير حق ابن ماجه ومنها اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل
علينا الغيث واجعل ما تزلزلنا قوتنا بلاءا إلى بين وهو في حق أبي داود بإسناد صحيح من
حديث عائشة ومن دعائه اللهم اسق عبادك وبعثك وانشر رجلك وأمسك بطنك الميت إلى غير
ذلك (ويجوزون جميعا أريد بهم) لما روى في ذلك ما تقدم من جعل الأيمن يسار واليسار أيمن
وكروى انه قلبه ظهرا لبطن وحول الناس معه أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن زيد
وأخذه في الصحيح

• (كتاب الجنائز) •

(من السنة عبادة المريض) لأن الأحاديث على مشروعية امتوازية وقبضها الشارح من حقوق المسلم على المسلم في الصبيح وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس بد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتحييت العاطس وزاد مسلم النعيمة وزاد البخاري من حديث البراء بن المظالم وبراء بن القيس (وتلقين المحتضر) وهو في آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة (الشهادتين) فوجب أن يبحث على الذكر والتوجه إلى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الإيمان فيغدغرتها في معاده ودليله حديث أبي سعيد الخدري في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وفي الباب احاديث (وتوجهه) إلى القبلة لحديث عبيد بن جريح عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سألته رجل عن الكافر فقال هن تسع الشرك والمصر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيوت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا أخرجه أبو داود والشافعي والحاكم وقد أخرج البيهقي في الجعديان من حديث ابن عمر نحوه وفي أسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد استدلل بهذا على مشروعية توجيه المريض إلى القبلة لموت اليها لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم أحياء وأمواتا وفيه نظر لأن المراد بقوله أحياء عند الصلاة وقوله أمواتا في الجسد والمحتضر غير متصل فلا يتناول الحديث والألزم وجوب التوجه إلى القبلة على كل شيء وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الإجماع والأولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة أن البراء بن معمر روى أن وجهه إلى القبلة إذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصاب القطرة وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه إلى القبلة عليها فقليل يكون مستلقيا ليستقبلها بكل وجهه وقيل على جنبه الأيمن وهو الأولى أقول وهو الصفة التي وجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله تعالى عليه وسلم التأم أن ينام عليها ومن ذلك فعل البتول رضي الله عنهم وأولاده لاختيار الاستلقاء الأيمن أنه أكمل (وتفصيله إذا مات) لحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبراء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا حضرتم موتاكم فامضوا البصر فان البصر يشيع الروح وقولوا أخيراً فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت وأخرج مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر (وقرأتميس عليه) لحديث أقرؤا ولي موتاكم يس أخرجه أبو داود والشافعي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مر فوعا وقد أعل وقد أخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث أبي الدرداء ما يروى في ذكره وأخرج نحوه أيضا أبو الشيخ في فضل القرآن من حديث أبي ذر وحده قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله أقرؤا على موتاكم يس من حضرة المنية لا الميت وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله (والمبادرة بتجهيزه) التجويز حياته لما أخرجه أبو داود من حديث الحصين بن ذحوح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليعوده فقال لا أرى طلحة الا قد حدث به الموت

فأذنونه واجعلوا فاه لا يبقى بليفة مسلم ان يحبس بين ظهري اهلوا وخرج احد والترمذي من حديث علي مرفوعا يلتفت ثلاث لا يؤخرن الصلاة اذا اتت والبخاري اذا حضرت والايم اذا وجدت كفو او اما اذا كان يظن انه لم يمت فلا يجل دفنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرصا ومغيره (والتضا عليه) حديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث نفس المؤمن معلق به حتى يقضى عنه أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث ابى هريرة (وتسجيت) لما وقع من الصحابة من تسجيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببردية حبرة وهو في العيصين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا يجري العاد قبل في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز تقبيله) لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي الصحيح من حديث واحد حديث ابن عباس ان ابا بكر قبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد موته (وعلى المريض ان يصنع الظن بربه) والا حديث في ذلك كثيرة ولو لم يكن منها الا حديث النهي عن ان يموت الميت الا وهو حسن الظن بربه وحديث المريض الذي زاره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كيف تجدك فقال أرجو الله وأخاف ذنبي فقال ما اجتماع في قلب امرئ في مثل هذا الموطن الا دخل الجنة أو كما قال (ويؤب اليه) والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لسطها وفي الصحيحين ان الله يفرح بتوبة عبده وان باب التوبة مفتوح لا يغلق (ويخلص عن كل ما عليه) ووجوب ذلك معلوم واذا أمكن ارجاع كل شيء من هوله من دين أو ديمة أو غضب أو غير ذلك فهو الواجب وان لم يكن في الحال فالوصية المفصلة هي أقل ما يجب وورد الامر بالوصية والله لا يجل لاحد ان يبيت الا ووصيته خذوا ما في الاحاديث الصحيحة

هـ (فصل في غسل الميت المسلم على الاحياء) وهو جمع عليه حكما حتى ذلك النورى والمهدى في البرصا مستند هذا الاجماع احاديث الامر بالغسل والترتيب فيه كالامر منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الذي وقفته ناقه وبغسل ابتغزيب وهما في الصحيح (والقريب أولى بالقریب اذا كان من جنسه) حديث بليلة أقر بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عند خطا من ورع وأمانة أخرجه احمد والطبراني وفي اسناد ما جابر الجعفي والحديث وان كان لا يصلح للاجتماع به ولكن للقرابة مزية بزيادة حنو وثقة فوجب كمال العناية ولا شك انهم اوجه مرجع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل (واحد الزوجين بالآخر) أولى لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما خزلت موت قبلي فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك أخرجه احمد وابن ماجه والداري وابن جابر والدارقطني والبيهقي وفي اسناد محمد بن اسحق ولم يقر به فقد نابه عليه صالح بن سكين وأصل الحديث في البخاري بلفظ ذلك لو كانوا ناسا فاستغفرك وأدهوك وقالت عائشة لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الانساؤه أخرجه احمد وابن ماجه وأبو داود وقد دخلت المذيق زوجته أسماء كما تقدم في الفصل لن غسل ميتا

وكان ذلك بمحض من العناية ولم يشكروه وغسل على فاطمة كإرواء الشافعي والدارقطني
 وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في المسوى اختصوا على جواز
 غسل المرأة زوجها واختصوا في غسل الزوج امرأة قالت الحنفية لا يجوز فان لم يكن الا
 الزوج جميعا وقال الشافعي يجوز للمسلم (ويكون الفصل ثلاثا أو خسا أو أكثر بموسم)
 لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لقسوة الفاسلات لا يقته زغب اغسلها ثلاثا أو خسا
 أو أكثر من ذلك ثلاثا بتيمم وسدر واجلن في الاخرة كافورا وهو في العيصين من حديث
 أم عطية وفي لفظ لهما أيضا اغسلها وتر ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ثلاثا أو أكثر وفيه
 دليل على تقرير عدد الفسلات إلى الفاسل قال في الحجة انها امر بالسدر وزيادة الفسلات
 لأن المريض مظنة الاسراع والرياح المتتنة اه (وفي الاخرة كافور) لقوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم واجلن في الاخرة كافورا كما سبق وانما امر بالكافور في الاخرة لأن من خصيته
 ان لا يسرع التغيير فيها يستعمل ويقال من فواته انه لا يقرب منه حيوان مؤذ (وتقدم
 الميامن) ليكون غسل الموق بغيره غسل الايام ليصل اكرام هذه الاضنة ودليله قوله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أم عطية هذا ابدان عيانتها ومواضع الوضوء منها قال
 ابن القيم السنة العيصية الصريحة في ضرر رأس الميت ثلاث خفاقر كقوله في العيصين في غسل
 يقته اجعلوا رأسها ثلاثة قرون قالت أم عطية ضفر فارأسها وناصيتها وقرنها ثلاثة قرون
 وأقتنا من خلفها فقد ذلك بانه يشبه زينة الدنيا وانما يرسل شعرها شقين على ثديها وسنة
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحق بالاتباع اه (ولا يغسل الشهيد) بل يدفن
 في ثيابه ودماه توضع على يمينه ويلقتل صورة بقاء عمله بادي الرأي وهذا هو الحق لما ثبت في
 نهذا ما احاطه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بدفنهم في دملهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن
 القول انها كان لكثرة القتل وضيق الحال فردوا بما عند أحد في هذا الحديث عنه صلى الله
 عليه وسلم انه قال في قتل أحد لا تغسلوه فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكاوم القامة
 وأخرج أبو داود وعن جابر قال دعوا رجل بسهم في صدره أو في ساقه فقلت قادو ج في ثيابه كما هو
 ونحن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واستاده على شرطه وسلم وعن ابن عباس عند أبي داود
 وابن ماجه قال أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل أحدان ينزع عنهم الحديد والبلود وأن
 يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي اسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضا طاعة
 ابن السائب وفيه مقال في البليغ حديث وبالجملة فقد جرت السنة في الشهيدان لا يغسل
 ولم يروا غسل شهيدا وفيه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالطعون والمطون
 والنشأ ونحوهم فقد حكم في البحر الاجماع على انهم يرفلون

اه (فصل ويجب تكفينه) الاصل في التكفين التثبيته بصل التام المسمى بثوبه أو كفه
 في الرجل ازار وقميص وملقحة أو حلة وفي المرأة ثوب مع زيادة قالانها بتسبيها زيادة السترة
 (بما يستقر) لا امر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإحسان الكفن كما في حديث اذا كفن أحدكم
 أخاه فليحسن كفنه وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة الكوفي الذي لا يستقر ليس
 بحسن (ولو لم يثب فيه) أي الكفن لا امر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفينه بحسب بن

غير في النمرة التي لم يترك غيرها كما في الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت (ولا بأس بالزباد مع الكفن من غير مغالة) لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان يقول التسعة ثوباً وهو عند الباب فتناولهن الحقوم المدرع ثم انما رخم الملقحة ثم ادبرجت بعد ذلك في الثوب الا آخره اخرجناه اجدواودا ومن حديث ليلى بنت قاطف الثقفية وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب مصولة جديعية ليس فيها قميص ولا عمامة ادبرج فيها ادراجا وهو في الصحيحين واخرج اودا ومن حديث علي لا تغالوا في الكفن فانه يلبس ريعا اقول اراد الله جل بين الافراط والتفريط وان لا يتصلوا عادة الجاهلية في المغالة والحاصل انه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب زيادته على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات او عدد من الاعداد الا ما كان من صلى الله عليه وسلم في تكفة بن ابيته ثم كثر من هذا الحديث وان كان فيسقط لكتفه لا يخرج به عن حد الاعتدال فغاية ما يقال انه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه الا الامر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلي اجدوا في الثوبين كما في الحرم الذي وقته ناقصه وليس بكثير الا كفن والمغالة في اقلها محمود فانه لو لا ورود الشرع به لكان من اشاعة المال لانه لا يتقنع به الميت ولا يعود نقعه على الحي ورحم الله ابا بكر الصديق حيث قال ان الحي احق بالحديد لما قبل له عند تعينه لثوب من أثوابه في كفنه ان هذا خلق والاوّل أن يكون الكفن من الابيض لحديث اليسا ومن ثيابكم اليسا من ثيابهم خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم اخرجناه اجدواودا ومن ما جاءه القوم في وصيحه والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحبه ابن القطان وفي معناه احاديث اخر من عمران وسعرة وأنس وابن عمرو وابي الدرداء (ويكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) فقد كان ذلك منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه واخرج اجدواوداودا ومن ما جاء من حديث ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء ان يرفع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوه في ثيابهم واني اخرج احلمن حديث عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد ملوهم في ثيابهم (ونب تطيب بدن الميت وكفنه) حديث جابر عند احمد والبيهقي والبخاري باسناد رجاله رجال الصحيح قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا جرت الميت فاجروه ثلاثا وقلوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث الحرم الذي وقته ناقصه ولا تغره بطيب وهو في الصحيح من حديث ابن عباس فان ذلك يشمر أن غير الحرم بطيب لا يجامع تطيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فانه يبعث مليا قال في الحجة فوجب المصير اليه والى هذه الشككة أشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها وأما ما قيل بتسبغ بالطيب مساجد فمغلوط وجهه ما قاله ابن مسعود ومن بعده تكريم هذه الاعضاء لكون الاحتفال عليها في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء ولكنه يحسن لستعانة الله يظهر من روايح الميت التي تاذيها المتولون تجهيزه

(فصل وثيق الصلاة على الميت) لان اجتماع أممن المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ

في نزول الرحمة عليه والصلاة على الاموات ثابتة بثبوت نضر وريامن فعله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وفعل اصحابه ولكنهم من واجبات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاموات
 في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تقم المسجد
 فانه لم يعلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد دفنها فقال لهم الا آذتموني وهو في الصبيح
 وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بان يصلوا عليه (ويقوم الامام حذاق رأس
 الرجل ووسط المرأة) لحديث أنس بن مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت
 أتى بجنازة امرأته صلى عليها فقام وسطها فستل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قف ومن المرأة حيث قفت قال نعم أخرجه أحمد
 وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ونقط أبي داود هكذا كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي على الجنازة كصلاته يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وبهيمة المرأة قال نعم
 وفي الصحيحين من حديث خيرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على
 امرأ فماتت في مقامها فقام عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها
 والخلاف في المسئلة معروف وهذا هو الحق أقول الثابت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان
 يقف مقابل رأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروى انه كان يقوم مقابلها لوسطها
 وروى انه كان يقوم مقابلها لغيرها ساولاً منا فافين الروايتين فالهيبة تصدق عليها لوسطها
 واشار ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أئمة الفتن الذين هم المرجع لغيرهم واجب
 ولم يقل أحد من أهل العلم يرجع قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقوله وهذا عملاً بما ينبغي أن يحق (ويكبر أربعاً وخمساً) لورود الأدلة بذلك اما
 الأربع فثبت بثبوت امتواثر من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعتبة
 ابن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وأما الخمس
 فثبت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي اسلمى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة
 أربعا وأنه كبر على جنازة خمساً فقلت فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يكبرها أخرج مسلم وأحمد في السنن وأخرج أحمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فكبر
 خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وسلم على
 جنازة فكبر خمساً وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف وقد اختلفت الصحابة فمن
 بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انه أربع وذهب جماعة من الصحابة فمن
 بعدهم الى انه خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع
 قال ابن عبد البر وانما هذا الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء ما أهل القسوي بالامصار على
 أربع على ما جاء في الاحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فتشعر فلا يلتفت اليه اه وهذه
 الدعوى مردودة فاختلاف في ذلك معروف بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمسة
 بعد نحو وجهها من مخرج صحيح مع كونهما زيادة غير منافية الا ان يصح ما رواه ابن عبد البر
 في الاستدكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمساً وسبعا وثمانياً حتى جاسوت العباسي فخرج فكبر أربعاً

ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى وفاه الله تعالى على أن استقراده على
الأربع لا يفسخ ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخمس فالم يقل قولاً يقيد ذلك
وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً صلوا على موتاكم بالليل والنهار والصغير
والكبير والذمي والامير أربعة وفي أسناده هرون بن هشام البيروني تفريده عن ابن لهيعة وما
أحق هذا بأن لا يسمع ولا يثبت وقد روى البضاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سناً
وقال أنه شهد بدا وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل
بدر خمسا وستين (ويقرب بعد التكبيرة الأولى الفاتحة وسورة) لحديث ابن عباس عند
البضاري وأهل السن أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال تعلقوا بالله من السنن وتعلقوا
التساق فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق وروى الشافعي في مسنده
عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة
في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرا في نفسه
ثم يمس على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ
في شيء ممن ثم يمس سرا في نفسه قال في الفقه وأسنداه صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والشافعي
بدون قوله بعد التكبيرة ولا قوله ثم يمس سرا في نفسه قال في الطبقة ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها
خير الأدعية وأجمعها عليها الله تعالى عباده في محكم كتابه اه والحاصل أن الموطن موطن دعاء
للموطن قرا متكرراً فيسوجه الاقتصار على ما ورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد
التكبيرة الأولى ويشتغل فيما بعده ببعض الدعاء (ويدهو بين التكبيرات الأدعية المأثورة)
منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذناؤنا اللهم من أحييته منا فاجبه على الإسلام ومن توفيته منا فقفه
على الإيمان زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وأخرجه أيضا الشافعي
وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة فقوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي
وأعله بمكرمة بن هار وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارجه واحضنه وعافه وأكرم زلمه ووسع مدخله
واغسله بماء ونخ ورد وقممن انطليا كما يتي الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من
داره وأهلاً خيراً من أهله وزواجراً من زوجته وقته قنة القبر وعذاب النار وقد رويت أدعية
متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستقصاءات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند
أنفسهم فانهم لم يقتصدوا أنها أولى من الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولعلكن فن الرواية
هم عنه يجهل فضائق عليهم المسالك وهي واسعة قال في الطبقة بالفتح ومن دعاء النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم على الميت اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقمم قنة
القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والحق اللهم اغفر له وارجه اغنا أنت الفتور والرحيم وأما
الصلاة على الجنازة في المساجد فبما تم استدليلهم قال بالكرامة ما أخرجه أبو داود ومن
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا تن

عليه وأخرجه ابن ماجه بلفظ فليس بشئ وقد أجاز الجمهور عن هذا الحديث بأجوبة منها أنه
ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فإن في أسندهما لحامولي التوأمة ومنها أن الذي في التسبيح
المشهور في العصمة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ
الآخر فيصيب تأويلها لما ثبت من صلته صلى الله عليه وسلم على ابني يضاقي المسجد بل أن خرج
سعيد بن منصور ورواين أي شعبة أن العيص بن صهول على أبي بكر وعمر في المسجد وأما أنكر من
أنكر على عائشة فلا جهة فيه ولا سيما وقد اتفق عند أن قامت عليه الجثة وأما الصلاة على
الخنزاة فإحدى فأقول الاستدلال عن قالوا بشرط التجميع فيها بأنه صلى الله عليه وسلم ماضى
على جنازة الأبي جماعة لا تتم به الجهة لأن الأصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالمسحورات
التي هي في أجزائها فردى كما تجزئ جماعة ومن زعم غير ذلك فعليه التعليل ولو كان فعلها منه صلى
الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الجهة لزم في صلاة القرائن الخمس أن لا تنع الاجماع لانه صلى
الله عليه وسلم لم يؤدها الا في جماعة اذ اتفرد هذا خلافا لتصار في الاستدلال لصلاة الخنزاة
فإحدى على ما ذكرنا من غير ما قد تحقق إجماع الصحابة على جواز الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم عند موته فردى ممنوع لانهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال وان كان الباقر
في المدينة جهودهم وأكابرهم ثم لو فرض الإجماع على ذلك فهو إجماع محسوس في واثقاته
للاحتجاج فيه بما لا يخفى على عارف بالأصول ثم هذا مبني على صدور ذلك ولم يرد إلا بأسناد
ضعيف انهم فعلوا ذلك وأما ما يقال انه صلى الله عليه وسلم أو صاحبه بأن يصلوا عليه فردى
ففي أسنده عبد المنعم بن ادريس وهو كاذب قليل كذا في موضح بعض الحفاظ بأن الحديث
موضوع (ولا يصل على الغائب) لا متناهه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزاة خيبر من
الصلاة على الغائب كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه (وقال نفسه) الحديث
جابر بن حمزة عند مسلم وأهل السنة أن رجلا قتل نفسه بعناقص فلم يصل عليه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم (والكافر) وذلك هو المعلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإنه
لم ينقل عنه انه صلى على كافر وقد مر في ذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ولا تصل على
أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره (والشهيد) وقد احتقت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح
الباري عن حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل على شهداء أحد
وأخرجه أيضا أهل السنة وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث أنس انه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل عليهم أقول لا يشك من أنه في الملم يقين الحديث أن
أحاديث التروك أصح أسنادا وأقوى متناهي قال بعض الأئمة أنه كان ينبغي لعرض أحاديث
التنقي بأحاديث الإثبات أن يستحى على نفسه لكن الجهة التي جعلها الجوزون وجه ترجيح
وهي الإثبات لا ريب أنهم من المربحات الأصولية انما الشأن في صلاحية أحاديث الإثبات
للمعارضه أحاديث التنقي لأن الترجيح فرع للمعارضه والحاصل أن أحاديث الإثبات محروبة
من طرق متعددة لكنها باجتماع متكلم عليها وقد أطال الماتن الكلام على هذا في شرح المتن
وسرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فليرجع إليه فان هذا المقام من المعاملة
(ويصل على القبر وعلى الغائب) الحديث له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى إلى غير رطب

فصل عليه وصغر خلقه وكبر أربعاً وهو في العيصين من حديث ابن عباس وكذلك صلته على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد وهو أيضاً في العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي وصلى على الضابي وهو وأصحابه في العيصين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو طين في ديار بالحبشة فصل عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع شيء يعتد به أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر بثبوته لا يقابله أهل العلم بقبول ما فيه لم يصل عليه فالامر أوضع من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه مع ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد وأما في حديث صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة على القبر المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم بدون صلاة عليه وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً فآخف ما استدلو به ما روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث السوداء المذكور أنه قال إن هذه القبور علوة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم قالوا فهذا يدل على اختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك وتعقب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يشكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصه لا شكر عليهم وأجيب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يعلم للاستدلال به على الفعل أصالة وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنهم مدرجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب جاد بن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عليها لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسيساً لا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي قال ابن القيم في إعلام الموقعين ردت هذه السفن المحكمة بالمشابهة من قوله لا تقبلوا على القبور ولا تصلوا إليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنائز على الميت التي لا يختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبر من جنس الصلاة عليه على نفسه فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطن الجحافل سائر الصلوات فإنه لم تنسرع في القبور ولا إليها لأنها ذريعة إلى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فأين ما لعن فاعله وحذرونه وأخبار أن الله شرار الخلق كما قال أن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء الذين يتخذون القبور مساجد إلى ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مراراً متكررة وبالله التوفيق

هـ (فصل ويكون المشي بالجنائز سريعا) * الحديث أبي بكره عند جدوا التساني وأبي داود والحاكم قال اتفقوا يتنامع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأما النكاح فنزل بالجنائز رملا وأخرج البخاري في تاريخه قال أسرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى قطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنائز فإن كانت حالمة فحرقوها إلى الخمر وإن مسكناً فحرقها فحرقوها عن رقابكم وقد ذهب الجمهور إلى أن الإسراع مستحب

قال ابن حزم بوجوبه وذهب بعض أهل العلم إلى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال
مررت برَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَنَازَةً فَخَضَّ عَنْهُ الرِّقَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْقَصْدُ أَخْرَجَهُ أَحَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ
وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ مَا دُونَ النَّجْبِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا لِمَنْ يَلْقَاهُ وَمَنْ كَانَ شَرًّا لِمَنْ
يَلْقَاهُ إِلَّا أَهْلَ النَّسَبِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى لَا يَصِلُ إِلَّا خِطَابًا بِهِ
عَلَى فَرَسٍ عَدِمَ وَجُودَهُ بِمَعَارِضِهِ فَكَيْفَ وَقَدْ عَارَضَهُ مَا هُوَ فِي الصَّحَابَةِ بِقُلْتَهُ الْأَمْرُ وَأَمَّا
حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَا يَنَالِي الْأَسْرَاعَ لِأَنَّ النَّجْبَ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ وَمَا دُونُهُ أَسْرَاعٌ أَقُولُ
وَالْحَقُّ هُوَ الْقَصْدُ فِي الْمَشْيِ قَالَ أَحَادِيثُ الْمَصْرُوعَةِ بِمَشْرِوعَةِ الْأَسْرَاعِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْأَفْرَاطُ
فِي الْمَشْيِ الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ الْعَدَالَةِ وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الْإِرْشَادُ إِلَى الْقَصْدِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا
الْأَفْرَاطُ فِي الْبَطْءِ فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِطَرِيقَةٍ وَسَطَى بَيْنَ الْأَفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ يَصْدُقُ
عَلَيْهَا أَنَّهُ أَسْرَاعٌ بِالْقِسْبَةِ إِلَى الْأَفْرَاطِ فِي الْبَطْءِ وَأَنَّهُ قَصْدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَفْرَاطِ فِي الْأَسْرَاعِ
فَيَكُونُ الْمَشْرُوعُ دُونَ النَّجْبِ وَفَوْقَ الْمَشْيِ الَّذِي يَقْعُدُ مِنْ عَيْنِي فِي غَيْرِهِمْ وَيَلْجَأُ عَلَى ذَلِكَ
مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَشْيِ
خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ مَا دُونَ النَّجْبِ وَقَدْ خَفَعَهُ جَاعَةُ بَابِي مَا جَدَّ الْمَذْكُورُ فِي إِسْنَادِهِ قِيلَ أَنَّهُ
مَجْهُولٌ وَقِيلَ مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ وَالرَّأْيُ عَنْهُ يَصِحُّ الْجَاهِلِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَ أَحَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّكَ لَا تَزِمُ بِالْجَنَازَةِ
رَمْلًا قُلْتُ نَكَادُ نَزِمُ أَيْ نَقَارُ الرَّمْلِ (وَالْمَشْيُ مَعَهَا) سَنَةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْشِي مَعَ الْجَنَازَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ كَمَا يَصِيدُ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي صِفَةِ الْمَشْيِ
وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ
أَتْبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ أَيْمَانًا وَاحْتِسَابًا الْحَدِيثُ (وَالْحُلُّ لَهَا سَنَةٌ) حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ مَنْ أَسْبَحَ
جَنَازَةً فَلْيَصِلْ بِحَوَائِجِ السَّرْرِ كُلَّهَا فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ ثَمَانِ شَاخِلِي طَرُوعٍ وَأَنْ شَاخِلِي دَعِ أَخْرَجَهُ
ابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ جَاعَةِ مِنَ الْعَصَابَةِ وَالْأَحَادِيثُ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَلَا تَقْصُرُ عَنْ إِقَادَةِ مَشْرِوعَةِ
الْحُلِّ (وَالْتَّقَدُّمُ عَلَيْهِمَا وَالتَّأَخُّرُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ) لَمَّا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعَصَابَةَ كَانُوا يَمْشُونَ
حَوْلَ جَنَازَةِ ابْنِ الدِّحْدَاحِ وَأَخْرَجَ أَحَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ
وَصَحِيحُهُمَا أَيْضًا وَالْحَاكِمُ وَقَالَ عَلَى شَرْطِ الْبُضَائِي مِنْ حَدِيثِ الْحَفْصَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الرَّاحِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْ عَيْنَيْهَا وَعَنْ يَسَارِهَا
وَلَقَدْ أَبَى دَاوُدَ وَالْمَشْيُ عَشَى خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا عَنْ عَيْنَيْهَا وَعَنْ يَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْ عَيْنَيْهَا وَفِي لَفْظٍ لِأَحَدٍ
وَالْقِسْفُ وَالتِّرْمِذِيُّ الرَّاحِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَشْيُ حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا وَأَخْرَجَ أَحَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ
وَالدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ وَصَحِيحُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُرْمَةَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَحُمَيْرٌ عَشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ
أَفْضَلُ وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ أَقُولُ فَذَاكَ أَلَيْكَ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ فَأَقُولُ

الاحوال أن يكون مساوياً للمنى خلقها في القضاة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن ان المنى
 خلف الجنائز أفضل وأقوال العصاة مختلفة فالحنان ذلك سواء ولا يتابعه رواية من روى
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى امامها وأخلفها فذلك سواء لان المنى مع الجنائز إنما
 يكون امامها وأخلفها أو في جوانبها وقد ارشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كما تقدم فكل مكان من الامكنة المذكورة هو من جهة ما ارشده اليه قال في الحجة وهل يعنى
 امام الجنائز أو خلفها وهل يصلها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلة
 المختار ان الكل واسع وانه قد صرح الكل حديثاً أو اثره (ويكره الركوب) لحديث ثوبان
 قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناساً يكباناً فقال ألا تنصرون
 ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهورها والرواب أخرجه ابن ماجه والترمذي وأخرج
 أبو داود من حديث ثوبان أيضاً ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع
 جنازة فأتى ابن بكها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبله فقال ان ملائكة كانت غشى فلم
 أكن لأركب وهم عشرون فلما ذهبوا ركبته وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة
 ابن السداح مائتياً ورجع على فرس كافى حديث جابر بن مرة عن عبد الترمذي وقال صحيح
 ولا يبعد من الكراهة ما تقدم من قوله الراكب خلف الجنائز لانه يمكن أن يكون ذلك ليليان
 الجواز مع الكراهة أو المراد بان كون الراكب خلفها أن يكون بعيداً على وجهه لا يكون
 في صورة من يعنى مع الجنائز (ويحرم النسي) لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجه والترمذي
 وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النسي وحديث ابن مسعود عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياكم والنسي فان النسي عمل الجاهلية أخرجه الترمذي وفي اسناده
 أبو حزة يجهل الا وهو وليس بالقوى وفي الباب احاديث في الصحاح والقاموس والتهامة
 وغيرهما من كتب اللغة أن النبي الاخبار بعون الميت فظاهره قصر ذلك وان لم يصحبه
 ما يستكر كما كانت تقعه الجاهلية من ارسال من يعلن بخبر موت الميت على أبواب القور
 والاسواق ولكنه قد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم في النسي في اليوم الذي مات فيه أى
 اخبرهم وأخبر بقتلى مؤمنه وقال في السودة التي كانت تقم المسجد الا أخبرتوني بموتها فقلت
 هذه الاحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر القيل والتكفين والصلوات المنع
 منه لقصر ذلك (والنيابة) لحديث من نزع عليه يعذب بما نزع عليه وهو في الصحيحين
 وغيرهما من حديث المغيرة وعلى النيابة تعمل الاحاديث الواردة في النهي عن البكاء
 وان الميت يعذب بما أهله عليه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نزع عليه وأخرج احمد وسلم من حديث أبي مالك
 الاشعري النافذة انهم تب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليهم اسرار من قفان ودرع من
 جرب وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلغة أبي بربري من رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من الصالحة
 والخالقة والشاقة أقول الاحاديث في هذا الباب قد اختلفت فيها ما فيه الاذن بطلاق البكاء
 ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء ووردت احاديث مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم

بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازہ واختلاف الناس في الجمع بين الاحاديث فافنى بترج
الجزم بغيره نفس النوح لانه امر فاذن على البكاء وأما ما لا يستطاع دفعه من دمع العين
وما بهز الطبع من كثرة الصوت فلا مانع منه وعليه فعمل احاديث الاذن بالبكاء وفيها
ما يرشد الى هذا فليعلم (واتباعها بشروط الحبيب والاعمال لويل والثبور) الحديث أي برده
قال أوصي أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بجمركم قالوا أو سمعت فميشأ قال نعم
من رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجه وفي اسناده مجهول وقد كان هذا الفعل
من أفعال الجاهلية وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال ليس من امن ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية (ولا يقعد
المتبع لها حتى توضع) الحديث اذا رأيتم الجنائز تقوموا لها فن اتبع فلا يجلس حتى توضع
وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد وأخرج أودا ومن حديث أبي هريرة تنصرون
وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام الجنائز اذا امرت من كان فاعدا الحديث اذا رأيتم الجنائز
تقوموا لها حتى تحضركم أو توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره وأخرج
مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنائز ثم قعد
وفي رواية من حديثه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نائبا القيام في الجنائز
ثم جلس بعد ذلك وأمر نائبا لولس روماء أحدوا ابن ماجه وأبو داود وابن حبان وأخرج أبو داود
والترمذي وابن ماجه والبراز من حديث عباد بن الصامت ان يهوديا قال لما كان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم الجنائز هكذا فعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اجلسوا واخفوه وفي اسناده بشر بن أبي رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البراز
تفرد به بشروهولين فأفاد ما ذكرناه (أن القيام لها) اذا امرت (منسوخ) وأما القيام المثنى
خلقها حتى توضع على الارض فحكم لم ينسخ قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف الى أن
الامر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلفظ ثم قعد لا يصلح لنسخ
الاحاديث الصحيحة المصرحة بأمره صلى الله عليه وسلم لنا بالقيام وعلى ذلك بان الموت فزع
وقام الجنائز فقبل انها جنازة يهودي فقال أليست تضافا ليليل عليه قعود من بعد
هو أن القيام ليس واجب عليه وقد تقر في الأصول انه اذا فعل فعلا لم يظهر منه التماس فيه
وسكان ذلك مخالفا لما قد أمر به الامة وأتمها عنه فانه يكون محتسبا به ويتنحى حكم الامر
أو انتهى الامة على حاله وانظر أمر نائبا لولس ان يبلغ الى حد الاعتبار لم ينسخ ويؤيده
حديث عباد بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندي من الضائق

هـ (فصل ويجب دفن الميت) هـ أي حوار اتجففته (في حفرة) قبر بحيث لا تنبت فيه السباع
و (تقتل من السباع) ولا تفرح السبيل المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة
ثبوته ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخفروا وأعقروا واستنوا أخرجه
النسائي والترمذي وصححه (ولا بأس بالضرع والعداوى) لان العداء أقرب من اكرام الميت
واحالة التراب على وجهه من غير ضرر ونسوء أدب ودليله حديث ان أبا عبيدة بن الجراح كان
يضرع وأن أبا طلحة كان يلد وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس باسناد ضعيف

وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يلدو آخر يضرخ فقالوا انسخم وبنوا وبعث اليهما فاجابهما سيق تركا فادرس اليهما فسبق صاحب الجسد فلدوا له واسناده حسن فتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للرجلين في حياته هذا يلدو وهذا يضرخ يدل على أن الكل جائز وما اولوية الجسد فلدت ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجسد لنا والشق لغيرنا أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكيت مع أن في اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبخاري وابن ماجه من حديث جابر بن سمرة وفيه عثمان بن عفان وهو ضعيف وقد ذهب إلى ذلك الأكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز الدفن والشق وعلى كل حال الدفن أولى للخروج من الرية وإن كان المقام مقام احتفال (ويدخل الميت من مؤخر القبر) لحديث عبد الله بن زيد أنه أدخل ميتا من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وأبو بكر الصديق حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل من قبل دأه سلا وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جهة القبلة وقد ضعهما البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويوضع على جنبه الأيمن مستقبلا) وهو مما لا أعلم قسه خلافا (ويستحب حنوا التراب من كل من حضر ثلاث حنيات) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحفي عليه من قبل رأسه ثلاثا أخرجه ابن ماجه وأبو داود واسناده صحيح كما قال أبو حاتم وأخرج البخاري وأبو داود من حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حفي على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا وفي الباب غير ذلك (ولا يرفع القبر إذا دفن على شبر) لحديث علي بن عيسى وأحمد وأهل السنن أنه بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن لا يدع تخالا الاطمه ولا قبرامشقا الا سواء وفي مسلم أيضا وغيره من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يبنى على القبر وأخرج محمد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وضع على قبره إبراهيم ووضع عليه حسان ورفع مشبرا أقول الأحاديث العصبية وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهيثم ما تقدم فها صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرق لفة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين بني وغير بني ومالك وطالح فقد مات جاعتمن أكبر الصحابة في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر عليا بتسوية المشرف منها ومات صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرفع قبرها صحابه وكان من آخر قوله لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ونهى أن يقصدوا قبورها وشا فالحق المطاع والعلماء أن يكون شعارهم هو شعارنا الذي أرشدهم إليه صلى الله تعالى عليه وسلم وقصصهم بهذه البدعة المنهى عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا الضجوا من الخلة لا يبق على قبورهم وزفر فها لانهم لا يرضون

بأن يكون لهم شعائر من مبتدعات الدين ومنها أنه فان وضوا بقلبي الحياة كن يومى من بعده
 أن يجعل على قبره شيئا ويرثوه فهو غير فاضل والعالمين بجهنم عنه أن يكون على قبره ما هو
 مخالف لهدى نبيه صلى الله عليه وسلم فما أقبح ما ابتدعه به هذه السليمان من زخرفة القبور
 وتشديد هوائها أسرع ما اتفقوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فجعلوا قبره على
 هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شغل من عضده هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من
 تسوية أهل الفضل حتى دونوا في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسوية
 الكتب على القبور بعد ورود تصريح النبي عن ذلك في الأحاديث العديدة كاله لا يكف
 الناس ابتداءهم في طعنهم ومشر بهم ومليهم ومن آثار أمور دينهم فجعلوا على قبورهم
 شيئا من هذه البدع لتنادى عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتغلبوا في ذلك حتى جعلوا محتملا
 بأهل العلم والفضل اللهم غفر أو ما جعلوا وجوها لرفع القبور وهو غير ما لا أجل الزيارته هذا
 يمكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا تشييد الابنية ورفع الحيطان والقباب
 وتزيين الظاهر والباطن (والزيارة قلم في مشروعة) أي زيارة القبور والحديث كتبت فيكم
 عن زيارة القبور فقد آذن محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانما أخذ كالاترأته أخرجوه الترمذي
 وصححه وهو في صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بن عوف في الباب أحاديث
 وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن
 زوارات القبور أخرجه أحد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن
 حسان بن ثابت عند أحد وابن ماجه والحاكم ومن ابن عباس عند أحد وأهل السنن والحاكم
 والبرازيلساند فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن
 اتباع الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة وروى الأثر في سننه والحاكم من حديث عائشة
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرخص لمن في زيارة القبور وأخرج ابن ماجه عنها
 مختصرا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرخص في زيارة القبور فيمكن أنهما أراحت
 الترخيص الواقع في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فزوروها كما سبق فلا يكون في ذلك حجة
 لأن الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد ما وتعايشة ما في صحيح مسلم عنها
 أنها قالت يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور قال قلوا السلام على أهل البقاع من
 المؤمنين والحديث وروى الحاكم أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها جزة كل
 جمعة ويصحب بين الأديان المتع لم كانت تفعل في الزيارة ما لا يجوز من فح ونحوه والاذن لمن لم
 تفعل ذلك أقول استدلوا الجواز بأحاديث الأذن الصالح بالزيارة وغيره على عارفين بالأصول
 أن الأحاديث الواردة في النهي للنساء عن الزيارة والتشديد في ذلك حتى لعن صلى الله تعالى عليه وسلم
 من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهى عن اتباع الجنائز فزيارة القبور بمنع عمن
 بالاولى وشدد في ذلك حتى قال للبتول رضي الله تعالى عنها لو بلغت معهم يعني أهل الميت الكسبي
 ما رأيت الجنة حتى يراها جديك فهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث الأذن الصالح بالزيارة
 لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 عليها كيف تقول إذا زارت القبور ومنها أخرجه البخاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

مر بأمرأة تبكي على قبر ولم ينسكرك عليها الزبارة قال القرطبي لعن المذكور في الحديث إنما هو للمكرهات من الزبارة لما تنقضه الصيغة من المبالغة يعني لفظ زوارات قال ولعل السبب ما ينقض البعد من تنقيص حق الزوج (ويقف الزائر مستقبل القبلة) الحديث أنه جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة لما خرج إلى المقبرة أخرجه أبو داود من حديث البراء وهو صلى الله عليه وآله وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فآفاد مشروعية فقدم من خرج من الجنازة مستقبل الحق يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج إلى المقبرة كما يخرج من مع جنازة وقعد كما يقعد وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة فيبقى الزائر أن يقول كذلك وقال في الجفة وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولصالحكم وأنتم ملقنا ونحن بالآخر والله تعالى أعلم (ويحرم اتخاذ القبور مساجد) الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرهما وإنا هنا نأخذ منها لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وفي لفظ قائل الله اليهود الحديث وفي لفظ لا اتخذوا قبوري مسجد أو في آخر لا اتخذوا قبوري وثنا واتخذوا القبور مساجد أهم من أن يكون بمعنى الصلوة إليها أو بمعنى الصلات عليها وفي مسلم لا يتجسسوا على القبور ولا تصلا إليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً إلى جوار ما ح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم ولا توجع نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد انتهى وتعبه في سبيل السلام وقال قوله لا تعظيم له يقال اتخذوا المسجدين وقصد التبرك به تعظيم له ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التحليل بما ذكره والظاهر أن العلم بسد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان التي تعظم الجادات التي لا تسبح ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال في ذلك من العيب والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولأنه سبب لا يتبادر السرج عليها الملعون فاعده ومقاسد ما بقي على القبور من المشاهد والقباب لا تنحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج وقد حقتنا ذلك في رسالته مستقلة انتهى (وخرقنها) الحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس لتخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى والتشيد رفع البناء وترينه بالشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كثر خرق اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكون للناس من الحر والبر وترينه يشغل القلوب عن الإقبال على الطاعة ويذهب الخشوع التي هو روح جسم الصادة والقول بأنه يجوز ترين الحراب باطل قال المهدي في البرهان ترين الحرم لم يكن يرى ذي حل وعقد ولا سكوت رضاً أي من العلماء وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير موافقة لاحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بأشعار به لا يحسن فانه لو كان حسناً لأمر الله تعالى به صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخاري من حديث ابن عمر أن

مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان على عهد مينايا بالقرى بشفه الجريد وعدم خشب
 النخل فمرو به أبو بكر شيئا وزاد فيه عمرو بن شاة على ما تم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بالقرى والجريد وأعاد عدم خشباً ثم غيروا عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة بوق جدواة
 بالأجار المنقشة والقصة وجعل عدم من حجارة منقوشة وسقته بالساج قال ابن بطال وهذا
 يدل على أن السنة في بيان المساجد القصد وترك الغلو في تخصيصه فقد كان هو رضى الله تعالى
 عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدين كما كان عليه وإنما احتاج
 إلى تجديد الجريد النخل كان قد فُتِر في أيامه ثم قال عند عمارته ما كُنَّ الناس من المطر والبال
 أن يفسدوا أو تصرف تفتق الناس ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر لحسنه بما لا يقتضى الزخرفة
 ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في
 أواخر عصر الصحابة وصحبت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة فتأمل
 (وتسريحها) لحديث لعن الله زائرات القبور والمقننين عليها المساجد والسرَج أخرج
 أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وفي أسناده أبو صالح بن أذاهم وفيه مقال وأخرج
 أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجلس
 القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه وزاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ وصفحه وأخرج
 النهي عن الكتابة أيضاً الترمذي وقال الحاكم أن الكتابة وإن لم يضرهما لم يضر على شرطه
 (والقعود عليهما) لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال لا يجلس
 أحدكم على حجرة قصير فيأبى قفله من إلى جلد من غير أن يجلس على قبر أو يخرج أحد أسناده
 صحيح عن عمرو بن حزم قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متكئاً على قبر فقال
 لا تؤذ صاحب هذا القبر قال في الجنة البالغة ومعنى أن لا يقعد عليه قبل أن يلازمه المزة رون
 وقيل أن يطرأ القبور وعلى هذا فالمعنى إكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذي يقارب
 الشرك وبين الإهانة وترك الموالاة (وسب الأموات) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تسبوا الأموات فإنهم قد أنصروا إلى ما قلعوا وأخرج البزار وغيره من حديث عائشة
 وأخرج أحمد والترمذي عن حديث ابن عباس لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا وفي أسناده
 صالح بن نهان وهو ضعيف ولكنه يشهد ما ورد بهما من حديث سهل بن سعد المضمرة
 أقول أما السباب للأموات من الشافعين لهم القائلين بالصلاة عليهم فالحال هذا أهل الحاملون
 الجنائز إليهم فإذا كان لا يستخير الدعاء لميت كمن يكون مثلاً معلوم اتفاق فيدعو المصلي
 لنفسه ولأهل المسلمين إذا ألبأته الضرورة إلى الصلاة عليه ومن حسن إسلام المرتكز كما لا يضره
 دع ما يريك إلى ما لا يريك طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس قال بعض القاصرين
 لرجل من أهل العلم ألا تلنن فلا نقال وهل تعبدنا الله بذلك قال نعم قال فحق عهدك بطن
 الشيطان وفرعون فإنهم ملنن رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبدك بلعناتها لا لأدى
 قال لقد فرطت فيما تعبدك أقبه وتركت ما هو أحقر مما فعل فعرف ذلك المقصر خطاه
 (والعزيم شريعة) لحديث من عزى صاباً فله مثل أجره أخرجه ابن ماجه والترمذي
 والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث على ابن عباس وأخرج ابن ماجه

من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعلم من مؤمن يعزى أخاه
بمصيئته إلا كساد الله عز وجل من حلال الكرامة يوم القيامة ورجال أسناده ثقات وأخرج
الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم وبجنت التعزية سمعوا قائل يقول إن في الله عزاً من كل مصيبة وخلف من كل حال
ودرك من كل فائت فبالحق فمفقوا وإياه فارجوا فإن المصلي من حرم الثواب وفي أسناده
القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو معروف وأخرج البصري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال
كانت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتخبره أن صديها
أو أباها لما في الموت فقال للرسول أرجع إليها فأخبرها أن قمها أخذت قمها على وكل شيء
عنده بأجل سعي فخرها فلتصبر ولتعتصب فينبغي التعزية بهذه الألفاظ الناشئة في الصحيح ولا
يعدل عنها إلى غيرها (وكذلك أهداء الطعام لأهل الميت) حديث عبد الله بن جعفر قال لما جاء
نبي جعفر بن زيد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصنعوا لأبي جعفر طعاماً فقد
أتاهم ما يشغلهم أخرجه أحد أو داود أو الترمذي وابن ماجه وصححه ابن السكن وحسنه
الترمذي وأخرج لهوه وأخذوا الطبراني وابن ماجه من حديث أسامة بن عيسى أم عبد الله بن
جعفر وأخرج أحد أو ابن ماجه بأسناد صحيح من حديث جرير قال كان عبد الله بن جعفر
الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياح لا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وشرف وكرم

• (كتاب الزكاة) •

وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضروري من ضرورياته ولكنها الأنجب إلا
فياً أو بغيره الشارع الزكوة من الأموال وينبغي للناس أن ذلك هو بيان لمثل قوله خضع
أموالهم صدقة وآتوا الزكاة كما بين للناس قوله تعالى أقيموا الصلاة ما شرعه الله تعالى من
الصالحات التي ينهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتن وقد توسع كثير
من أهل العلم في إيجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في بعض الأموال بعدم الوجوب كمنه ليس على المرتضى عبده ولا فريضة صدقة
وقد كان لصحابة أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم بتركها ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لوجب للناس ما نزل إليهم فقد
أوردنا في هذا المختصر ما يجب فيه وأشرنا إلى أشياء من الأموال التي لا زكاة فيها لما قد جعله
بعض أهل العلم من الأموال التي تجب فيها الزكاة كما سنعرف في ١٥ (تجيب في الأموال التي
سنتا في بيانها من قريب واجتهد الأمة على أن منع الزكاة كيرة قال في العالم كبرية هي
فريضة محكمة يكفر جحد هاو يقتل مانعها قال مالك الأمر عندنا أن كل من منع فريضة
من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حق عليهم جهاد حتى يأخذوها منه
ويطغى أن أبكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو منعوني حق الجهاد بهم عليه كذا في المسوى
(إذا كان المال ككفا) اعلم أن هذه المقالة قد فبو عنها من من سمعها فإذا راجع الانصاف
ورقم حجت وأوقف الحق علم أن هذا هو الحق ويساه أن الزكاة هي أحد أركان الإسلام

ودعاؤه وقواته ولا خلاف انه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خلسها على غير
مكلف فاجاب الزكاة عليه ان كان دليله ما هو فاجاب عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به الحجة
كباري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أمر بالانحياز في أموال اليتام لتلا تأكلها
الزكاة لم يصح ذلك في شيء من فروعها التي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليس مما تقوم به الحجة
وأما ما روي عن بعض الصحابة فلا حجة فيه أيضا وقد عورض بمشله كما روى البيهقي عن ابن
مسعود قال من ولي مال يقيم فليصص عليه السنين فإذا دفع اليه ما أخبره بما فيه من الزكاة
فإن شاء تركه وروى فهو ذلك عن ابن عباس وإن قال قائل أن الخطاب في الزكاة
عام كقوله خضعن أموالهم وهوهو فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك إلا لمن يصلح له الخطاب
وهو المكفون وأيضاً صيغة الاركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها
على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس ولو كان عموم الخطاب
في الزكاة مستوعباً لا يجابها على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك وانما يطالب بالإجاءع
وما استلزم الباطل باطل مع ان قلم الآية أعني قوله تعالى خضعن أموالهم صدقة يدل على
عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تطهرهم وتركيهم بها فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا
لتركيته فاجابوا عن هذه الفرية المكلفين في سائر الاركان الاربعة لزومهم ان يجابوا عن خصصافي
الركن الخامس وهو الزكاة بالجملة فأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يملكها
الا القراض وطبقة النفس أو رواد الشرع كل كذا والدية والارث والشفعة وهو ذلك فمن
زعم انه يملك مال أحد من عباد الله سبحانه كان قلم التكليف عنه مرفوعاً عليه البرهان
والواجب على المنصف ان يقف موقف المتع حتى يزوجه من الدليل ولو جوب الله تعالى على
ولي القيم والمجنون ان يخرج الزكاة من مالهما ولا أمر بذلك ولا سوغه بل وردت في أموال
الساكنين تلك القوارع التي تصدع لها القلوب وترجف لها الاثنية أقول وأما اشتراط الاسلام
فأراجح ان الكفار عايطون بجميع الشرعيات لكنهم منع عنها منهم مانع الكفر فليس
الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن العصة والمكلف مخاطب برفع الموانع التي
لا يهين في نفسه ما وجب عليه مع وجودها فلهذه قاعدة كلية في كل باب من الابواب التي
يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب وأما اشتراط الحرية فلا ريب ان هذه الاشتراطات انما
على قول من قال ان العبد لا علق وهي مسئلة قد فصلت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام لمطه
وهذا شرطية حقيقة عند القائل بعدم علق العدم لانه لا يجب على العبد ان يسقي في تقرير
نفسه لوجب عليه الزكاة كما تقر ان تفصيل شرط الواجب لوجب لوجب فلا وجوب على العبد
حال العبودية بخلاف الكفر فان الوجوب ثابت عليه في حال كثره ولعله لا تتم تادية
الواجب إلا بآزالة المانع وهو الكفر وما لا يملك الواجب إلا به يجب كوجوبه ومن ههنا تبين
لك الفرق بين هاتين القاعدتين فالاولى تستعمل قبل وجوب ذلك الواجب على الشخص
والثانية بعد وجوبه عليه مع مانع يمنع عنه وبما ينبغي أن يجعل شرطاً في وجوب الزكاة
التكليف كما فعل الماتزجه الله مع انهم امر وعه لتطهرة والتركبة كما نطق بذلك القرآن
وهو ما لا يكون ان افير المكلفين فمن أوجب على المسيء زكاة في ماله كتب العمومات فليوجب

عليه بقية الاركان الاربعة تمسك بالعمومات وبالجمل فالاصل في اموال العباد الحرة
 لا تأكلوا اموالكم منكم بالباطل لا يصل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه ولا سيما اموال
 النباه فان القوارع القرآتية والزواجر الحديثية فيها أظهر من أن تذكر وأكث من أن
 تقصر فلا بد من ولي القيمة اذا أخذنا كائن من الناس التبعة لانه أخذنا لم يوجب الله على
 المال ولا على الولي ولا على المال أما الاول فلان الموقوفات لا يحصل له ما هو مناط
 التكليف الشرعية وهو البلوغ وأما الثاني فلانه غير مال المال والركن لا يجب على
 غير مالك وأما الثالث فلان التكليف الشرعي محقق بهذا النوع الانساني لا يجب على
 دابة ولا جلد والله اعلم

• (باب ذكركاة الحيوان) •

(انما يجب منه في النمل) أي الماشية وهي في أكثر البلدان الابل والبقر والغنم ويجمعها
 اسم الانعام وأما الخيل فلا تكثر صرما ولا تناسل نسلا وافر الا في أقطار ديرة كتركستان
 كذا في الجلة (وهي الابل والبقر والغنم) فتؤخذ من كل صرمة من الابل ناقة ومن
 كل قطيع من البقر بقرة ومن كل نل من الغنم شاة مثلا ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل
 والقصة والاستقراء ليخفف ذلك ذريعة الى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا في الجلة
 وكونها لا تجب في غيرها الثلاثة الانواع من الحيوانات فلان الذي بين الناس ما تزل اليهم لم يوجبها
 عليهم في غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد به الجهاد

• (فصل اذا بلغت الابل خمسها شاة ثم في كل خمس شاة فاذا بلغت خساو عشرين ففيها ابنة
 مخاض أو ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة
 وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فاذا زادت ففي كل
 أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة) هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث
 انس ان أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على المسلمين ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كافي هذا المختصر ثم قال فيه فاذا تسابن اسنان
 الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعند حقة
 فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة
 الحقة وليست عنده الاجذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن
 بلغت عنده صدقة الحق وليست عنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان
 استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الاحقة فانها
 تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست
 عنده ابنة لبون وعند ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو
 عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الابن لبون ذكر فاته يقبل
 منه وليس معه شيء ومن لم يتمكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء من ما وقد
 أخرج هذا الحديث أحمد والشافعي وأبو داود وأخرجه أيضا البخاري ومرفق في حقه قال ابن
 حزم هذا كتاب في نهاية الصلة عمل به المذنب بحضرة العلماء في مخالفته أحد وصيه ان حبان

وغيره وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي شعوماً استقل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يفرجها إلى مهاجتي توفي فأخرجها أبو بكر ففعل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده ففعل بها قال فلقد صدقت عمر يوم هلك وان ذلك لم يقرن بوصيته بهذا الحديث قال في الحجة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر بن حزم وغيرهم بل صارت أترا بين المسلمين انتهى

• (فصل ويجب في ثلاثين من البقر تباع أو تسعة وفي أربعين سنة ثم كذلك) يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصحاح من حديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تباع أو تسعة ومن كل أربعين سنة فإذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائدين بلع سبعين وفيها تباع وسنة إلى ثمانين وفيها مستان ثم كذلك قال ابن عبد البر في الاستدلال خلافاً بين العلماء أن السنة في ذكر البقر على ما في حديث معاذ وأنه التصاب المجمع عليه

• (فصل ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مائة وأحدى وعشرين وفيها شاة إلى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وواحدة وفيها أربع ثم في كل مائة شاة) هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس وحديث ابن عمر الذين تقدمت فيهما على باب ذكر الأبل ولقد وقع الإجماع على ذلك

• (فصل ولا يجمع بين مفرق من الأنعام ولا يفرق بين مجمع خشية الصدقة) فلهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة إليه وكذلك في حديث ابن عمر كما في الكتابين رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبق في الإشارة إليه وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فإن فيه النهي كذلك ومعنى التفرق بين مجمع أن يكون ثلاثة لآلة أخار لكل واحد أربعون شاة فإذا أجمعوها كان على كل واحد شاة وإذا أجمعوها لم يجب فيها الشاة بصورة المجمع بين مفرق أن يكون لرجلين مائتان شاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونهما حتى لا يكون على كل واحد منهما الشاة واحدة وهو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المرح والمراح والخلطة وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة (ولاشئ فيها دون القرية) ولا خلاف في ذلك (ولاقى الأوطاس) وهي ما بين القرية وبين فلا خلاف في ذلك أيضاً لا في رواية عن أبي حنيفة وفي حديث معاذ عند أحد وغيره أن الأوطاس لا قرية فيها (وما كان من خططين في أوجان بالسوية) لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خططين فإنهما يترا جعان بالسوية والمراد أنهما إذا خلطتا ما يملكهما من المواشي فبلغت التصاب أخرجنا ذلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد منهما ما شئته وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهما عشرة شياه فإذا أخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فمجمع على صاحبه بنصف قيمته وهذا على أن يجر دخل الشريكين على كل واحد منهما بنصف ما يملكه المملوك لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك

الادلة (ولا تؤخذ هزمة ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغيرة ولا كوة ولا ربي ولا ما خض ولا خل غنم) لما في كتاب أبي بكر بلفظ ولا تؤخذ في الصدقة هزمة ولا ذات عوار ولا تيس وفي كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تؤخذ هزمة ولا ذات عيب وفي حديث عبيد الله بن معاوية الضمري مرفوعاً بلفظ ولا تعطى الهزمة ولا الدرقة ولا المريضة ولا الشرطة الثيمة ولكن من أوسط أموالكم أخرجه أبو داود والطبراني بإسناد جيد وأخرج ماثل في الموطأ والسنن عن سفيان بن عبيد الله الثقفي أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن يأخذ الاكسولة والربي والمناخض وغل الغنم وقد روى ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي شيبة في مسنده والهزمة الكمية التي قد سقطت أسنانها وذات العوار يفتح العين المهملة وضمها قيل هي العوراء وقيل هي الحية وقد شمل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب بعد عند العارفين بالمواشي تضافته لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدرقة يفتح الدال المهملة مشددة بعد هاء مكسورة ثم نون وهي الجرباء والشرطة التي تمسح صفار المال وشرارها والثيمة البضبة بالين وغيرها وأما الكوة فهي يفتح الهمزة وضم الكاف العاقر من الشاة والربي يضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبهائم والمناخض الحامل وغل الغنم هو الذي ينزوع عليه لأن المال يحتاج إليه وان لم يكن من الخيار

• (باب ذكر كفارة الذهب والفضة) •

لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع التصليب والحول ولهذا قال الماتن رحمه الله (إذا حال على أحدهما الحول ربع العشر) وذلك لأن الكنوز أنفوس المال يتضررون بانفاق المقدار الكثير منها فمن حق زكاتها أن يكون أخف الزكوات والذهب يحول على الفضة (ونصاب الذهب عشر ودينار ونصاب الفضة ما تادروهم) لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد غفرت لكم عن صدقة الخيل والريق فهاؤا صدقة الرقمن كل أربعين درهماً وديناراً وليس في تسعين ومائتي فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وفي إلفظ وليس في مائتين زكاة وفي إسناده مقال وقد حسنه ابن حجر ونقل الترمذي عن البصري تصحيحه وأخرج أحمدوه لم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس في مائتين خمس أو اقمن الوريق صدقة وليس في مائتين خمس زكاة من الأبل صدقة وليس في مائتين خمسة أو اقمن الوريق صدقة أخرجه أحمد والبصري من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود ومن حديث علي قال إذا كانت للمائتين درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشر وديناراً فإذا كانت لك عشر وديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وفي إسناده مقال ولكنه حسنه الحافظ ابن حجر ونقل الترمذي عن البصري تصحيحه كالحديث الأول وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة ما تادروهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي والخمس الأواق المذكورة في الحديث هي ما تادروهم لأن وزن كل أوقية أربعون درهماً وذهب إلى أن نصاب الذهب عشر وديناراً الجمهور وقد روى عن الحسن وطائفة ما يخالف

ذلك وهو مردود وذهب الى اعتبار الحول الا كثرة ذهب ابن عباس وابن مسعود ودوا الى
انه يجب على المالك اذا استقاد نصاباً ان يركبه في الحال شكك بماد على مطلق الوجوب وهو
احمال للقييد (ولاشي يحدون ذلك) قال في الجفة وهل في الحل في زكاة الاحاديث فيه متعارضة
واطلاق العكس عليه بعيد ومعنى الكثرة حاصل والتخرج من الاختلاط احوط وفي الموطن
كانت عائشة تلي نيات اخيائنا في جهرها هل في الحل فلا تخرج من حلين الزكاة قال ما نحن
كان عنده تبرأ وحلى من ذهب او فضة لا يقتضيه البس فان عليه فيه الزكاة في كل عام ووزن
فيؤخذ ربع عشرة الا ان يخص من وزن عشرين ديناراً عينا او مائتي درهم فان نقص من ذلك
فليس فيه زكاة وانما تكون الزكاة اذا كان تمامها في غير البس فاما التبر والحلى المكسور
الذي يريد امله للاحول عليه فاما هو بغيره المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله
فيه زكاة قال ما ليس في القول ولا في المثل ولا في الصبر زكاة قلت قاله الشافعي في أظهر
قوله وخصه بالمباح وأما المظنوك كالآواني والسوار والخلخال لرجل فيجب فيه الزكاة
بكل حل وعند الحنفية تجب في الحل اذا كان من ذهب او فضة دون القول والشمع (ولا
زكاة في غيره ههنا من الجواهر) كالدور والياقوت والزمرد والماس والقول والبرجان ونحوها
لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراة الاصلية مستحبة وقد تقدم في أول كتاب الزكاة
ما يفي بهذا القول ليس من الورع ولا من التقى ان يوجب الانسان على العباد ما لم يوجبه
الله عليهم بل ذلك من الغلو والمض والاستدلال بمثل خذ من أموالهم صدقة يلزم وجوب
الزكاة في كل جنس من اجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والفضة والبرصا
والشباب والقراش والجر والمردوك ما يقال له مال على فرض انه ليس من أموال العباد ولم
يقبل ذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لورود أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم خذ
من أموالهم حتى يقول قائل انها تجب زكاة ما ليس فيه دليل لبقائه تحت العموم بل الذي
شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة واجناس معلومة ولم يوجب
عليهم الزكاة في غيرها قالوا لوجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على العهد المقرر في علم
الاصول والنسب والبيان ان الاضافة تنقسم الى الاقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة
اقسام اللام العهد بل قال الحق الرضى له الاصل في اللام اذا تقرر هذا فالجواهر والآلات
والمدور والياقوت والزمرد والعقيق والبرصا وما له تقاسة وارتفاع قيمة لا يوجب
الزكاة فيه والتعليل للوجوب بغيره بالنسبة ليس عليه طاعة من علم ولو كان ذلك صحيحاً
لكان في المنسوبة من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو أثمن وأعلى غنا ويطلق
بذلك الصين والبلور والشم وما يتعسر الاطاعة من الاشياء التي فيها تقاسة والناس اليها
رغبة فالحسن الانصاف والوقوف على الحد الذي رجمه الشارع وراحة الناس من هذه
التكاليف التي ما تزال تثقلهم من سلطان على ان الآية التي أوقعت كثير من الناس في ايجاب
الزكاة فيما لم يوجبه الله وهي خذ من أموالهم فقد سكرت أمة التفسيرات في صدقة النفل
وليست في صدقة التقرض التي نحن بصددها (وأموال النبل) لما قلنا من عدم قيام دليل
يدل على ذلك وقد كانت العبارة في عصر حمل الله تعالى عليه وآله وسلم فاتفق في أنواع مما يجزى به

ولم يقل عنه ما ينفذ في الأمر أخرجه أبو داود والدارقطني والبرزاني حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأن نفخرج الزكاة فيما نعد فقال ابن حجر في التلخيص إن في أسانيد جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن هرمان بن فروة ما ينفذ في الأبل صدقة في الفهم صدقة في البر صدقة بالزكاة المحببة فقد ضعف الحفاظ في الفهم جميع طرقه وقال في واحد منها هذا الإسناد لا بأس به ولا يفتقر إلى مثل هذا لا تقوم به الحجة لا يحق التكليف التي تهم البلوى على أنه قد قال ابن دقيق العيد أن القوي في المستدرك في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالألف المهملية قال والدارقطني ورواه غيره لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتياط فلا يتم الاستدلال بغير ضمان الحاكم قد صحح أسناد هذا الحديث كما قال الحلي في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتياط مسقطا للاستدلال فكيف إذا قد عورض ذلك التصحيح بضعف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكمهم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يوجب الزكاة من حديث أبي هريرة ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الأحوال ولقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فمن يخالف في ذلك الظاهر فهو مفرقة من فرق الإسلام أقول وأما الاستدلال بقرعة صلى الله عليه وسلم وأما ما لا ينفذ جسي ادرعه واحتج في سبيل الله فلا تقوم به الحجة إلا إذا كانت المطالبة به من كذا في ذلك الذي جتمع كونه التجارة فعرفهم النبي صلى الله عليه وسلم أنها قد صارت محبة وأنه لا يزكها بعد التخصيص وليس الأمر كذلك بل الظاهر أنهم لم يخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بأن خاله امتنع من الزكاة فذكره عليهم السلام والمراد أن من بلغ في التقرب إلى الله إلى هذا الحد هو تقييس ادرعه واعتد به كل البعدان يتمتع من تأديتها أو جبه الله عليه من الزكاة كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة وأما الاستدلال بقول عمر فهو من لا يقول بحجة قول الصحابي ولكنه إذا وافق قول الصحابي ما يقتضيه المذهب المدعى الإجماع الكوفي مجازفة إذا تقرر وهذا علم أنه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبراءة الأصلية مستحبة حتى يقوم دليل ينقل عنها وأما ما حكاه ابن المنذر من الإجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف يجلس على هذا ولو طامنا ما قامت به حجة الأصل من يقول بحجة الإجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول الأصول من علم الأصول وقد حقق المتن من علم الأصول فراجع (والمستغلات) كذا في المتن يكرهها مالكمها وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وأيضا حديث ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه يتناول هذه الحجة أعم حالة استدلالها بما لا يحسنها لهما وإن كان لا حاجة إلى الاستدلال بل القيام مقام المتع يكتفي أقول هذه المسئلة من غرائب العلم التي ينبغي أن تكون محفورة باعتبار ما لهم من المتأنيب فإن إيجاب الزكاة فيما ليس من الأموال التي يجب فيها الزكاة لا يتفق كذا في الدواب ونحوها مجرد تأجيرها بأجر تمن دون تجارة في أعيانها مما يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فضلا أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو سنة

سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤثرون ويقبضون الاجر من دورهم وضياعهم ودوابهم ولم
يظن ريال أحدهم أنه يخرج في داس الحولد بيع عشر قعته داه أو عقلاه أو دوابه وانقضوا
وهبهم في راحتهن هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة
فقال بطل من قال بدون دليل الاجرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت المسكلام
في الأصل فكيف يقوم القتل والحد أو عوج مع أن هذا القياس في نفسه محتمل بوجود منها
وجود الفارق بين الأصل والقرع فإن الانتفاع بالمتعة ليس كالانتفاع بالعين وأما العمومات
التي أوردوها فهي من الدلالة على المطلوب بمرحل والامرأ وضع من أن تستغرق الاوقات في
ابطالها ودفعه وأما ما زعم من أن الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليمه انما هو بعد
الانتفاع على أن الموجب والمسقط اجتماع في أمر قد قضى الشرع بالجواب في أصله والامر
ههنا بالعكس فإن الشرع لم يوجب في أعيان الدور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيأ من أين
هذا الموجب وما هو

• (بابزكاة الثبات) •

(يجب العشر في الخنطة والشعير والذرة والقرو والزبيب) وجوب الزكاة من هذه الاجناس
لشمول الادلة العيصية لها والقتصيص عليها في حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والخنطة والزبيب والقرو أخرجه الحسبك والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه
ثقات وهو متصل وأخرج الطبراني عن عمر قال انما نحن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم الزكاة في هذه الاربعة فقد كرها وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده بلطف انما نحن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الخنطة
والشعير والقرو والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي استاده محمد بن عبيد الله العزيم وهو متروك
وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الا في خمسة قد كرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يرض الصدقة التي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الا في خمسة قد كرها خمسة المذكور في الايل والبحر والضم والذهب والفضة
وأخرج أيضا عن الشعبي انه قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أهل اليمن
انما الصدقة في الخنطة والشعير والقرو والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي
يزك بعضها بعضها حديث أبي موسى ومعها قول عمرو بن شعيب في حديثه ليس في الخضراوات
زكاة انتهى (وما كان يسقى بالمسقى منها فمصرف الضم) وجهه حديث جابر عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيلقت الانهار والضم وشرب فيلحق بالسانية نصف
العشر رواه أحمد ومسلم والسنائي وأبو داود قال الانهار والعيون وأخرج البخاري وأحمد
وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء
والعيون وكان غمرا العشر فيما يسقى بالضم نصف العشر قال الذي هو أقل ثمانية أو أكثرها
أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر ثمانية أو أقل ديماء أحق بزيادة العشر فيخرج العين
المسجلة والمثلثة وكسر الراء المسجلة هو الذي يشرب به رقه وقبل الذي في موافق السيون

وفضوها والحق وجوب الزكوة من العين ولا يسوغ اخراج القيمة الا للمذمومين حديث خذ
الحب من الحب والشا من الغنم والبقر من الابل والبقر من البقر أخرجه أبو داود والحاكم
وصححه على شرط الشيخين وأما قول معاذ فهو فعل محال لا يفتق فيه على انه منقطع كما صرح
بذلك الحافظ وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا يظهر منه هذه إحدى العصى التي يتوكل عليها
المقلدة (وفضاهما خمسة أوسق) حديث أبي حنيفة في العيصين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة وفي رواية لا جدوا بن ماجه ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال الوسق متون صاعا وفي رواية لا جدوا بن داود الوسق ستون محتوما
قال في الحجة البالغة وانما يقدرون الحب والقر خمسة أوسق لأنها تكتفي أهل بيت الى سنة وذلك
لان أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد بينهما وما يضاف ذلك من أقل البيوت
وغالب القوت الانسان رطل أو مدين الطعام فإذا كل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفافهم
لسنة وبقيت بقية انواتهم أو ادامهم انتهى قال ابن القيم وقد رقت السنة العصبة الصريحة
المحكمية في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق بالمشايخ من قوله فيما سقت السماء العشر وما
سقى ينضح أو غر ب نصف العشر قالوا وهذا بين القليل والكثير وقد عارضه الخاص ودلالة
العام قطعية كالمخاص وإذا عارضنا قدم الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكاد
الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والفاء أحدهما بالكافة طاعة الرسول فرض
في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجوه الوجوه فان قوله فيما سقت السماء
العشر انما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا بينهما
في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فيمكن عنه في هذا الحديث ويؤيده نص في الحديث
الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يتحمل غير ما أول عليه
البناء الى الجمل المشابه الذي غاية أن يتعلق فيه بموم لم يحدد وياسته بالخاص المحكم المبين
كبيان سائر العمومات بما يخصها من التصوم انتهى أقول الاحاديث القاضية بايجاب
العشر أو نصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير واحديث لازم كذا فيمادون خمسة
أوسق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة الأوسق وعدم الوجوب فيمادونها
فالا حاديث الاولية عامة لقليل ما أخرجت الارض من الانواع المخصوصة وكثيرها من الاحاديث
الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنفي الوجوب عن دون الخمسة الأوسق
بمنطوقها مثبتة لوجوبها في الخمسة فصاعدا بغيرها وهي احاديث صحيحة فاهما لها مع كونها
خاصة والرجوع الى العطف خارج عن سنن الانصاف ولم يكن يضمن أحدهما شي يدفعها الا
بمجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكوك الموسمين في الطهارة وهذا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة ولا فيمادون خمس أواق صدقة ولا
فيمادون خمس ذود صدقة ثبت هذا عن طريق حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيها
دون خمسة أوسق ان يوجبها فيمادون خمس أواق وخمس ذود بل يوجبها فيمادون الاربعين من
الغنم والثلاثين من البقر كما العمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الاموال فانه
لا فرق بينها وبين حديث فيما أخرجت الارض العشر وليست المستحبات بالثالث أولى من

غيره والله المستعان وقد سكت ابن المنذر الاجماع على ان الزكاة لا تصب في بلدون خمسة أو سق
عما أخرجت الارض والمقام وان كان حقيقاً بأن يقع الاجماع عليه لكن الخلاف لما عمن
العلماء أشهر من ناره على علم وكيف يخفى على ابن المنذر مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو متداول
عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي لما سكتي ان أغوى المذاهب وأحاطها
للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو القسك بالعموم انتهى وهذه فتحة من مثل هذا الحافظ
ناشئة عن الوسوسة التي قد منال ذكرها فان الشارع أفتقر بفقر أمته من كل أحد وأي قوة
وأحوطية في شيء يخالف لنصه الصريح وكيف يخفى على عالم ان هذه الثقة التي هي المستندة
لهذه الحافظة مستلزمة لظلم الاغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أنفسهم وأكلها بالباطل
وسوق السلاطين تابعة لظلام العلم فإذا أجبروا أهل الآل والعل على تسليم كاذبون الخمسة
الأسنى اعتقاد الى قول من قال بذلك مجبر بالشك والثقة على الفقراء لا بما يقتضيه
الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل وما أحسن
الوقوف على الحدود الشرعية والتي على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير
الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ولاشئ فيعاهد ذلك) قال المحدث في الصراط المستقيم
ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبغال والجر والبقر والبطيخ
والخياض والسل والقواكه التي لا تدخل المكيال ولا تصنع للأدخال الرطب والغنبة فانه
كان يأخذ الزكاة منهم ما لا يفرق بين الرطب واليابس انتهى (كالخضراوات وغيرها) حديث
الخضراوات أخرجه الدارقطني والحاكم والأثر في سنته ان عطاء بن السائب قال أراد
عبد الله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضراوات فقال لموسى بن
طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة
وهو رجل قوى وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن عيسى بن طلحة عن عمه
موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ وأما القناط والبطيخ والرمان والقصب فموقوف على رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعض من
حديث موسى بن طلحة عن معاذ وقد رواه ابن عسلى من وجه آخر عن أنس والدارقطني من
حديث علي ومن حديث محمد بن يحيى ومن حديث عائشة ورواه أيضاً البيهقي من علي وعمر
موقوفاً في طرق حديث الخضراوات مقال لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضها البعض
فيمنع من الاحتجاج به وإذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الاربعة
أو الخمسة انتهت الجمع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر
على تلك الاجناس كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أنزل الله
تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح
والتوري والشعي وأيضاً يمكن الجمع بطريق أخرى وهي ان هذه الآلة المذكورة هنا مخصصة
لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من باب التخصيص على بعض افراد
العالم في ذلك من الحضرة والتي لما عدا ما ذكرنا أخرى أقول العمومات الشاملة
لخضراوات كقوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده وقوله نحن من أموالهم صدقة وقوله صلى

الله عليه وسلم فيما سقت السحابة العشر قد خصت بمخيمات كثيرة منها حديث الاوساق
ومنها الاحاديث القاضية بان الزكاة لا تجب الا في الاربعة الانواع الشعير والحنطة والتمر
والزبيب هذا في الاشياء التي تنبت على وجه الارض وفيما عداها السواثم الثلاثة
والذهب والفضة والواجب بناء العام على الخاص كما هو اجماع من يعتمد من أهل العلم فلا
وجوب فيما عدا هذه الثلاثة الامور سواء كان من الخضراوات أو غيرها بل قد ورد
في الخضراوات بعضها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرق يشهد بعضها البعض
كما أوضح ذلك الماتن في شرح المتن فيمكن هذا البحث منسلك على ذكره فان الاحتجاج
بمثل هذه العمومات قد كثر في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الأدلة الخاصة والذوق من
وجوب بناء العام على الخاص • والحاصل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد بين للناس ما نزل اليهم فقرض على الأمة قرائض في بعض الاماكن ولم يقرض على سبيل
البعض الاخر ومات على ذلك وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الاصول
فمن زعم انها تجب الزكاة في غير ما ينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمسكها البهائم ومات
القرائية كان محجوبا عما ذكرناه هذا على فرض انه لم يثبت عنه الا مجرد البيان
من دون ما يفيد عدم الوجوب في البهائم المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك
كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحاكم والبيهقي والطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم لما بعثهم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وأخرج
الطبراني عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة
فذكرها ونحوه من جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الذرة ولكن من طريق لا تقوم بثبوتها
الطجة (ويجب في العسل العشر) وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر أخرجه ابن ماجه وقال الدارقطني
يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصاري
عن عمرو بن شعيب ومنه حديث أبي سارة عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال قلت
يا رسول الله ان لي نخلا قال فاذا العشور وهو منقطع وأخرج الترمذي عن ابن عمر ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أذنا فاذن وفي اسناده صدقة
السجين وهو ضعيف الحفظ وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ أذنا
العشر في العسل وفي اسناده من يزن عبد الله وهو ضعيف والجميع لا يصر عن الصلاحية
للاحتجاج به وفي العسل احاديث أخرى لم يفتض شيء منها للاحتجاج به وقد جمع الماتن في
شرح المتن فيليراجع (ويجوز تجهيل الزكاة) لحديث علي بن العباس بن عبد المطلب قال
التي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تجهيل صدقته قبل ان تغل فخرخر له في ذلك أخرجه
أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد
روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال انا كذا احتجنا فاسقنا العباس صدقة عامين ورباه ثقات الا ان فيه انقطاعا وفي

الصحيح من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في ذكر كذا العباس هي
على ومثلها معها لما قيل أنه منع من الصدقة وقد قيل أنه كان تسقط عنه صدقة عامين فدل على
أنه يجزى عن الجعل أي بقسط الوجوب عند الاتصاف به ولا شأن للجعل لا يكون تعجيلا
الا إذا كان قبل الوجوب (وعلى الامام ان يرد صدقات أغنياء كل محل في فقراتهم) وجهه
حديث أبي بصير قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ
الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقراتنا فكنت غلاما يتبعنا فأعطاني منها قالوا ما أخرجه
الترمذي وحسنه وحديث همران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قبل له أين المال
فقال والمال أرسلني أخذنا من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم ووضعه حيث كنا نضعه أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب
معاذ من خرج من خلاف إلى خلاف فإن صدقة وعشره في خلاف عشره أخرجه الأزم
وسعيد بن منصور بإسناد صحيح وفي الصحيحين عن معاذ أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لما بعثه إلى اليمن قال له خذ هامن أغنيائهم وضعها في فقراتهم (ويؤرب المال يدفعها إلى
السلطان وان كان جارا) لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال إنما استكون بعدى أثر قوامور تنكرونها قالوا يا رسول الله فما
نأمر قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم وأخرج مسلم والترمذي وصحبه
من حديث وائل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال
أرأيت ان كان علينا امرأ ينعونا نحن ويسألونا عنهم فقال اسمعوا أوطيعوا فاطمأنهم
ما جأوا وعليكم ما جئتم وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عبد الله فروا بقطيبا بكم
ركب مبخضون فإذا أوكم فرجوا إليهم وشاؤا إليهم وبين ما يشقون فإن عدلوا فلا تنههم وان
ظلموا فليعلموا أرضوهم فإن ظلموا فاعلموا أنكم رضاهم وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص
مر فورا ادفعوا إليهم ما ملأوا الخس وفي الباب آثار عن العصابة حتى أخرج البيهقي عن عمر
أنه قال ادفعوها إليهم وان شربوا الخمر واستأذنه صحيح وأخرج أحمد من حديث أنس ابن رجلا
قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا ديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله
ورسوله فقال نعم إذا ديتها إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله فأتى أبا هريرة وأنها على من
بذلها وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة إذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فان اعتدى
على حقوقك فظهر لك ولا تلغه وقل اللهم اني احتسب عنك ما أخذتني وقد ذهب إلى ما دلت عليه
هذه الأدلة الجوهري وروان الدفع إلى السلطان أو بأمره يجزى الملك وان صرفها في غير مصرفها
سواء كان عادلا أو جارا أقول لا ريب ان مجموع الأدلة يقتضي ان أمر الزكاة إلى النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فإن قوله تعالى خذ من أموالهم خطابا به ان سلمه في صدقة القرض
وقد تقدم ما قبله وأما من الآية على المطلوب حديث أخرت أن أخذها من أغنيائكم
وأحاديث بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لسمعة وأمرهم بأخذ الصدقات من ذلك
الأدلة الواردة في الاعتدال أخذ سلاطين الجور فإنها مستغنة لوجوب الدفع إليهم
والاجتزاء بجدف إليهم ومن ذلك حديث عن عطاء بن رباح أنه أجروا من منها فأتاها أخذها

وشطر ماله ومنها الادلة من الكتاب والسنة الله تعالى وجوب طاعة اولي الامر ولكن لا يفتى
 ان مجموع هذه الادلة وان اُغاد ان لاقه والاسلاطين المطالبة بان كانوا قبيضها وجوب الدفع
 اليهم عند تسليمها قليس فيها ما يدل على ان رب المال اذا امرها في مصرفها قبل ان يطالبه
 الامام بتسليمها لا يجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على ارباب الاموال والوعيد الله - عيب
 لهم والترغيب نارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعها ان لهم
 ولاية الصرف اذ مامع عدم الامام فظاهر وأما مع وجوده من غير طلب منه فيسكت ذلك أيضا
 ويؤيد ذلك حديث امان الله قدس جس ادرعه واعتد في سبل الله فانه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم أجاب بذلك على من قال له ان خلفه يمنع من تسليم الزكاة وامام المطالبة من الامام
 فظاهر انه لا يجوز لرب المال الصرف لانه حصان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك
 أم لا فظاهر الاجراء لانه لا ملازمة بين كونه عاصيا لامر الامام وبين عدم الاجراء ومن زعم
 ذلك طول بالليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن منها
 فانما أخذها وشطر ماله فيقال الحديث على ما قيل من الخال لا يعلم الاستدلال به على هذا لان
 المراد انه منع الزكاة ولم يسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على
 ضمير الزكاة في الحديث كافي احدث الوعيد طانع الزكاة فان المراد به المنع لها عن الاجراء
 مطلقا ومما يؤيد ثبوت الولاية لرب المال قوله تعالى ان تدوا الصدقات فتعسا هي وان
 تقفوا على نواصي الفتن انتم خير لكم في هذه الآية أعظم مقتضاها وضع مستدوم من زعم
 انها في صدقة النقل بليل السياق فلم يصب لان الاعتبار بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب
 كما تروى في الاصول ثم تطبيق الادلة الواردة منه على الله تعالى عليه وآله وسلم على من بعده
 من الائمة والاسلاطين حتى يكون لهم مثل الذي في أمر الزكاة يحتاج الى فضل فلو ولا يمنع
 التأخر بمجرد الاجماع السكوتي الواقع من الناس بعد عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وأما قبل العصاة لما نفي الزكاة فلم يكونهم ارتدوا بذلك ومعلوم على منع اخر اجها وقد أمر
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمته بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويقعوا
 سائر أركان الاسلام واعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة السلاطين وان ظفروا وان دفعها
 اليهم من الطاعة لهم كافي حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 انها ستكون بعدي أثر قوا مو تشكر ونها قالوا يا رسول الله فانا امرنا قال تقولون الحق الذي
 عليكم وتسالون الله الذي لكم اخرجهم الشيطان وغيرهما وعن واقل بن جبر قال سمعت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال رأيت ان كان علينا امر ايجتمعوا احتقا
 ويسألوا حقهم قال امعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حلوا عليكم ما حلتم اخرجهم مسلم وغيره
 وفي الباب احدث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا احسكان في معروف خير
 معصية وطلبهم لزم كتمن المعروف اذا كفوا يجمعونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة
 فرع ثبوت الولاية ونبوتهم يستلزم الاجراء وقد ذهب الى هذا الجمهور من العصاة فمن بعدهم
 ويؤيد ذلك حديث جابر بن عبد الله عن ابي داود عن قوا بلقط سياكم رب مفضون فاذا
 أنتم فرحبوا بهم وخلاوا بهم وبين ما يتفون فان عدلوا فلا تقسمهم وان ظفروا فاعلمها

وأرضوهم فان تمام زكاتهم رضاهم وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص
مرقوعا دعوا اليهم ما صلوا الخمس ويغنى عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور
ما أطاموا الصلاة وفي بعض الاحاديث الامر بالطاعة لطلعة ما لم يظهرها كقرا فمن طلب الزكاة
منهم لم تتم الطاعة له التي كلها انصبها الا بالرفع اليه والله أعلم ان يجمع على رب المال في ماله
زكاة يند كذا لفظ المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره

باب مصارف الزكاة

(هي غلبة كافي الآية) الكريمة انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين على الله والمؤلفة
قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضته من الله والله عليم حكيم فانها
نصبت للفقرة الانواع الذين هم مصارف الزكاة وقد أخرج أبو داود عن زياد بن الحرث
الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فباعتني فاني رجل فقال أعطني
من الصدقة فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أعطني رضى بحكمي ولا غيره
في الصدقات حتى يحكم فيهم هو فجزأها غلبة ابراه فان كنت من تلك الابراء أعطيتك وفي
استاذ عبد الرحمن بن زياد بن انم الا فريقي وفيه مقال قال في المسوى الفقير هو عند الشافعي
من لا مال له ولا رقة يقع منه موقعا وعند أبي حنيفة من لم أدنى شيء وهو ما دون التصاب
أو قد رصا بغير نام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين هو عند الشافعي من له مال أو رقة يقع
منه موقعا ولا يغنيه وعند أبي حنيفة من لا شيء له فيحتاج الى المساعدة لقوته وما يوارى به
والعامل له مثل غيره سواء كان فقيرا أو غنيا وعليه أهل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من أسلم
وفيهم ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكاة على الاصح من مذهب
الشافعي وقال أبو حنيفة سقط سهمهم لقلية الاسلام والرقاب هم المكابون عند الشافعية
والحنفية والغارم هو عند أبي حنيفة من زعمه دين ولا يملك نصا باطلا فلا عمن دينه أو كان له مال
على الناس لا يمكنه أخذه وعند الشافعي قسمان من استدان لنفسه في غيره مبيعة والظاهر
اشتراط الحاجة واستدانة لاصلاح الدين ويعطى مع التقى وسبيل الله غزاة لاقى عليهم
ويشترط فقرهم عند أبي حنيفة وعند الشافعي يعطون مع التقى وابن السبيل هو الغريب
المنقطع عن ماله عند الحنفية أو من شى فقرا أو يحتاجه حاجة الشافعية وشروط هؤلاء
الاصناف الاسلام عند أهل العلم وعند الشافعي يجب استبعاد الاصناف الثمانية ان كان
هناك عامل والا فاستبعاد السبعة ويجب التسوية بين الاصناف لابين آحاد الصنف وعند
أبي حنيفة لو صرف الكل الى صنف واحد أو شخص واحد يجوز قال مالك الامر عندنا في
قسم الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالى فالى الاصناف كانت الحاجة
فيه والعداؤ في ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان يتنقل ذلك الى الصنف الاخر بعد
علم عامين أو احوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد جميعا كان ذلك وعلى هذا أدركت من
أرضى من أهل العلم انتهى قال الماتن وقد طال أتممة التفسير والحديث والفقه الكلام
على الاصناف الثمانية وما يعتبر في كل صنف والحق ان اعتبر صدق الوصف شرعا أو لفتق
صدق عليه انه فقير كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن الوصف حقيقة شرعية

وجب الرجوع الى مدلوله القوي وتفسيره بمقتضى ما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة
لاهل العلم ان كانت داخله في مدلول الوصف لغة أو شرعاً أو دليل يدل على ذلك كانت معتبرة
والأفلا اعتباراً لشيء منها انتهى أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بفقير والفقير قد ثبت
في الشريعة المطهرة تعريفه كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود ومروان بن وهب
بارسول الله وما الغني قال خسون درهماً أو قيمته من الذهب فمن لم يبلغ هذا المقدار فهو فقير
لأنه إذا ارتفع عنه اسم الغني ثبت له الفقر إذا التقيان لا يرتفعان كما لا يجهلون ولا بد من
كونه يملك معهما ما لا بد منه من ملبوس وغرائس ومسكن حاصله ما تدعو الضرورة اليه لأن من
المعلوم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد ذلك المقدار قيمة ما يلبس ويسكنه ويطلق ذلك
ما لا يتم له القيام بالأمور الدينية والأخلاقية بدونه كآلة الجهاد للعبادة وكتب الصلح للعالم وآلة
الصناعة للصانع فمن ملك مما هو خارج عن هذه الأمور ما يساوي خمسين درهماً كان كمن
ملك الخمسين أو قيمته من الذهب فيكون غنياً ومن لم يبلغ ذلك المقدار فهو فقير فعلم ان الزكاة
والمصير الى ما قررناه متعين والحق أن الفقير والمسكين متحdan يصح إطلاق كل واحد من
الاسمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهماً وليس في قوله تعالى سككات
لمساكين ما ينافي في هذا لأن ملكهم لها لا يخرجهم عن صدق اسم الفقير والمسكين عليهم لما
عرفت من ان آلات ما تقوم به العيشة مستكنة والسفينة للملاح كدابة السفر لمن يعيش
بالمسكارة والضرب في الأرض وليس في الآية الكريمة ما يدل على ان صدقة كل انسان تصرف
في كل صنف من الاصناف الثمانية بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول
كتاب الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيه ما للتقييد بمقدار
معين وليس المتعبر بالانصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقير شرطاً للمصرف
فيه بصفة الفقر والمسكنة فمن صرف اليه في تلك الحال فقد صرف الى مصرف شرعي وان
أعطاه ما لا يجاوز انصافاً متعددة فهو انما انصف بصفة الغني بعد الصرف اليه وذلك غير ضار
للمصارف ولا مانع من الاجراء ومن زعم انه لا يجوز الادون النصاب قطيعه المليل الصالح
للتقييد ما كان مطلقاً من الادلة وتخصيص ما كان عاماً وليس هناك الا مجرد تخيلات فاسدة
لم تبين على أساس صحيح وأما الغارم فظاهر إطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً
أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً في طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغني والفقير فليس فيه اشكال
لدخولهما تحت الآية ولا استثناء الغارم من حديث لا تحمل الصدقة لغني وطاسك صاحب
النار من التخصيص والتعميم فوهم منشؤه تجريد النظر الى لفظ غني من غير نظر الى علم
الحديث المشغل على استثناء خمسة أحمدهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق
فلا إطلاق الآية لا سيما إذا كان ما استدانه الفاسق في غير صرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط
الايمن وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلتناول الإطلاق له وإذا ورد بما يقتضي
التقييد بغيره في طاعة فله حكمه نعم إذا كانت الاعانة لتستلزم اضراراً على المعاصي ووقوعه
فيما يجرم عليه فلا ريب انه ممنوع لآلة أخرى وأما اذ الرمة الدين في الصرف والمعصية ثم تاب
واقنع وطلب ان يعان من الزكاة على القضاء فالظاهر عدم المنع وأما سبل الله قالوا ادنا

الطريق اليه معز وجل والجهاد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقا الى الله عز وجل وهذا معنى الآية لغة والواجب الوقوف على المعاني القوية حيث لم يصح النقل هنا شرعا وأما اشتراط الفقر في الجهاد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيبا وان كان غنيا وقد كان العناية رضى الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جاتها الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطافهم الاغنياء والفقراء وكان عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعددة ولم يصح من أحدهم انه لا نصيب الاغنياء في العطاف من زعم ذلك فطبعه الدليل فان قال الدليل حديث ان الصدقة لا تقبل لغير قلنا أصناف مصارف الزكاة غنية أحد هذا الفقير فمن لم يكن فيه الا كونه فقيرا بدون اتصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب انه اذا صار غنيا لم يقبل له وأما من أخذها بغير آخر غير الفقير وهو كونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فهو لم يأخذها لكونه فقيرا حتى يكون الغنى مانعا بل أخذها لكونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فتدبر هذا فهو مقيد ومن جهة سبيل الله الصرف في العلم الذين يقومون بمصالح المسلمين الدينية فان لهم في مال الله نصيبا سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الامور لان العلم وريثة الانبياء ووجه الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشرية سيد الانام وقد كان علماء العناية يأخذون من العطاف ما يقوم بما يحتاجون اليه من زيادات كثيرة فيفوزون بها في قضايا الحج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم والامر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم ومن جهة هذه الاموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر لما قال له يسطى من هو أخرج منه ما أكل من هذا المال وانت غير مستشرف ولا مائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك في الصبيح والامر ظاهر وأما ابن السبيل فاذا كان فقيرا لا يملك شيئا في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذ لاجل فقره وان كان غنيا في وطنه وفي الحمل الذي يريد السفر منه فلا نزاع انه لا يأخذ شيئا لكونه ابن سبيل وان كان غنيا في وطنه ولم يتمكن من ماله في الحمل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب انه يعان على سفره لانه كالفقر لعدم امكان اتخاذه بماله وجهه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا الحمل النزاع وأما مصرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خلقي بتصديق الكلام والحاصل ان الله سبحانه جعل الصدقة محبوسة بالاصناف الثمانية فقير صائغة اغنيهم واختصاصهم اليهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولأنه يقطع على ما حصل من قليل أو كثير عليهم بل المعنى ان جنس الصدقات لجنس هذه الاصناف فمن وجبه عليهم من جنس الصدقة ووضعه في جنس الاصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما وجبه الله عليه ولو قيل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء تجب فيه الزكاة تصبغه على جميع الاصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعا لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمنفعة مخالفا لما افطه المسلمون سلمتهم وخلقهم وقد يكون الحاصل شاحقا لوسط على جميع الاصناف لما استقم كل صنف بما حصل له ولو كان نوعا واحدا فضلا أن يكون عددا اذا تفرقت هذه الاحكام عدم

صلاحية ما وقع منه على الله عليه وسلم من الدفع الى صلة بن مضر من الصدقات ولم يرد
ما يقتضي ايجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الاصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج
حديث امره صلى الله عليه وسلم لما ذكر ان يأخذ الصدقة من اقرباء أهل اليمن ويردها في
فقرتهم لان تلك ايضا صدقة جامع من المسلمين وقد صرفت في جنس الاصناف وكذلك
حديث زياد بن الحرث الصدقي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فاني رجل
فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرض بحكمي ولا
غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو بغيرها غنية ابراء فان كنت من تلك الاجراء أعطيتك
لان في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فرقي وقد تكلم فيه غيره واحد وعلى فرض
صلاحية الاحتجاج فالمراد بغيره الصدقة تجزئة صارفها كما هو ظاهر الآية التي قد مرها
على الله عليه وسلم ولو كان المراد تجزئة الصدقة تقسمها وان كل جز لا يجوز صرفه في غير الصنف
المقابل له لما يازصرف نصيب ما هو معدوم من الاصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من
المسلمين وايضا لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة
كل فرد فلم يبق ما يدل على وجوب التقسيط بل يجوز اعطائه بعض المستحقين بعض الصدقات
واعطاه بعضهم بعضا آخر ثم اذا جع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر
عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبة بما فرضه الله له وليس عليه
تقسيم ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالعطاء بل له ان يعطي بعض الاصناف أكثر من
البعض الآخر وله ان يعطي بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحا عائدا الى الاسلام
وأهله مثلا اذا جئت به الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الاسلام من
الكفار والباطلة فانه ايتار صنف المجاهدين بالصرف اليهم وان استغرق جميع الماثل من
الصدقات وهكذا اذا اقتضت الحاجة ايتار غير المجاهدين (ونصرهم على بن هاشم) ويؤعب
المطاب مثلهم اقول الاحاديث الفاضلة بغير ذلك عليهم قدوات وتراة حنوبها ولم يأت
من خادع نفسه بتسويةها بشئ فيبقى الالتفات اليه بل مجرد هديان هو عن الحق فيعزلوا حتى
لهم التهريم بهديث انكم في خمس الخمس ما يغنيكم قال فاذا امنعوا ذلك حلت لهم الزكاة
وفي اسناده حسين بن قيس الرضي الملقب بجنس قال الهيمى وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو
محسن وقال في خلاصة البدوا المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشرف ما جاء به هو وغيره من
ترخص في هذا الامر ما يدل على الحل لانهم اذا امنعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما
وزان هذا الاوزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهل يقول من له
أدنى تمسك بالعلم انه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا وأما التعليل بتهريم بالهمة صلى الله
عليه وسلم وقد ذات بموت طلت لقربائه كما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله فغيره تخمين لا مستند
له وتخييل لا مرشد اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التهمة في الخمس وصفي الشبهة أدخل
وأشد واقعه المستعان (ومواليم) لحديث أبي هريرة مره فوافيما لاننا كل الصدقة في لفظ
انا لا تحمل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما في حديث أبي رافع ان الصدقة لا تحمل لنا وان
موالى القوم من أنفسهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي ومحمد بن حبان

وابن خزيمة رحمه الله أيضا وفي رواية لأحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي لأهل لال
محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الصدقة
لا تقبى لعمد ولا لآل محمد انتهى أو ما خ الناس وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث قال في
الطحاوي بالغة نعم كانت أو ما خلا أنها تكفر الخطايا وتدفع البلياء وتقع فداء عن العبد ذلك
فيقتل في مدارك الملا الأعلى انتهى فتدرك بعض النفوس العالية أنفع الظلة وقد يشاهد
أهل المكثفة تلك الظلة ولكن سيدي الوالد قدس سره يعكس ذلك من تقسموا أيضا المال الذي
يأخذها الإنسان من غير مباداة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيسدة ومهارة ويكون
لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد
السفلى فلا جرم أن التكسب بهذا النوع شر وجوه المكاسب لا يطبق بالمظهر من التوسم في
الله اه قال ابن قدامة لا تعلم خلافه في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المقرضة وكذا حكم
الاجماع ابن دسلان في شرح السق وقد وقع الخلاف في الأكل الذين يهرم عليهم الصدقة على
أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم هو اليهم حكمهم في ذلك أقول الحق تحريم الزكاة لجميع
على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح اليه من طالع يجوز صدقة بعضهم
لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال قلت يا رسول الله أتكرمت علينا صدقات
الناس هل تحمل لنا صدقات بعضنا البعض قال نعم أخرجه الحاكم نليس يصلح للاختصاص به لما
فيه من الخصال حتى قيل إنه اتهم بعض رواة كاحقه صاحب الميزان وقد عرفت عموم الحديث
انصرم فلا يجوز تخصيصها بمقتضى غيرنا هض (و) تحريم على الأفياء والأقوياء المكسبين
وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة أنه لا تحمل الصدقة لغيره ولا ذي منتهى
وفي لفظ لأحمد وأهل السق من حديث عبيد الله بن عدي بن النخعي مر فوجا ولا حظ فيها لغيره
ولا تقوى مكتسب وفي بعض الأخبار ولا تقوى منتهى وقوى والمرة بكسر الميم وتشديد الراء لقوة
وشدة العقل كذا قال الجوهرى قال في الطحاوي بالغة وجب في تقضي الغنية المانعة من السؤال
إنها أوقية أو خسون درهم أيضا انتهى ما يقديه أو يعشيه وهذه الأحاديث ليست متخالفة
عندنا لأن الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كسبا
بالحرقة فهو مصدور حتى يجده آلات الحرفة ومن كان زارعا حتى يجده آلات الزرع ومن كان
تاجرا حتى يجده البضاعة ومن كان على الجهاد مستقرا جابجا يروح ويفقد من الغنائم كما كان
أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالضابط فيه أوقية أو خسون درهم ومن
كان كسبا يحمل الانتقال في الأسواق أو احتطاب الحطب ويجه وأما ذلك فالضابط فيه
ما يقديه ويعشيه اه في المواطن حديث علي بن يسار أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم قال لا تحمل الصدقة لغير الأتمة لغاز في سبيل الله أو لعمال عليها أو لغارم أو لرجل
اشترى ما يملكه أو لرجل يبيع ما يملكه فتصدق على المسكين فاهدى المسكين لغيره قال في المسوى
لا خلاف في صورة قبيل الأيدي وكذا في العامل وابن السبل وأما الغارم والغارم فحمل
الصدقة له ما من كالمقتضى عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا تحمل إلا إذا كان فقيرا وبظاهر
الآية منع الشافعي لأن الله تعالى جعلها قسبي الفقير والمسكين وعند الحنفية تحمل الصدقة

لن ليس عنده نصاب غير متفرق في حاجته فلو كان نصابا غير تام ولكنه غير مستغرق لم يقل
 فلو لم يكن نصابا كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يصل السؤال الا ان لا يفتت قوت يومه بعد
 حرقه كذا في العالم كبرية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلد الواو وثقل في أمره
 انهموا خبره بالامر فانهم انه لا كسبه له وله عيال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه واعطاء
 اقول يمكن أن يطبق بين الاحاديث باختلاف الاحوال والاصل اعتبار بعض الحاجة
 والاستغناء بالكسب التيسر فالواقعة تمنع السؤال ان كان ما، مثل حال المهاجر في زمان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذا امر ترك من النبي دفعه بعد دفعه في التي ملة
 والاحتياط مانع من السؤال لمن كان قويا لثقا في الاحتياط أو أراد أن يسأل غير الامام
 وعلى هذا القياس غيرها اه اقول قد قلنا ما هو الحق في تفسير الغنى المانع من أخذ الزكاة
 وقد منا أيضا ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالجاهل وغيره ثم
 اعلم ان لادلة طائفة بان الصرف في ذوى الارحام افضل من غير فرق بين الصدقة الواجبة
 والمنسوبة كيدل على ذلك ترك الاستعمال في مقام الاحتياط فانه ينزل منزلة العموم على انه قد
 ورد التصريح في حديث أبي سعيد عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مراة
 فوجك وولدك احق من تصدقت عليهم وثبت عند البخاري واحد عن معن بن يزيد قال اخرج
 أي دنا غير تصديقهم عند رجل في المسجد فثقت فاخذته فقال واقه ما اليك أردت نقاصته
 اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ما فويت يا زيدا ما أخفت يا معن وهذه الادلة انما
 هي تبرع من القائل بالجواز والاجزاء والافهوقا ثم سقم المنع من كون القرابة او وجوب
 النفقة ملقعين لم يأت القائل بذلك بدليل يثني في محل النزاع على فرض أنه لم يكن يد القائل
 بالجواز الا التمسك بالاصل فكيف والادلة عموما ومنه وصا ناطقة بما ذهبوا اليه هو اما أهل
 الفقة فانما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته هو أخذ الجزية من أهل الفقة بدلا
 عن دعاتهم وصالح بعض أهل الفقة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضا فقد
 تكون الجزية مضروبة على كل فرد من أفراد أهل الفقة مكثرا وقد تكون مضروبة على
 الجميع عند اومعين واما الاستئناس لقول عمر رضي الله عنه بكونه بمنزلة العصابة فليس ذلك
 مستلزما لكونه اجماعا وليس الجهة الا اجماعهم وليس فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف
 الشاق على أهل الفقة ولم يثبت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث ليس على
 المسلمين شعور انما المشور على اليهود والنصارى فهذا الحديث هو أشنع ما يستدل به على
 المطلوب وقد اخرج ابو داود ومن طرق في بعضها مقال واخرجه أحمد والبخاري في التاريخ
 وساق الاضطراب في سننه وقال لا يتابع عليه والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل
 بكري وهو مجهول ولكن جهالة الصابي غير قاطعة كآثره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة
 التي صحاح القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول وفي بعض الفاظ هذا
 الحديث عندنا يرد انما يمكن لشعور ولكن انما يتم الاستدلال بهذا الحديث على
 المطلوب كان المراد به هو نصف عشر ما يقرضه بجزءه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال
 في القاموس عشرهم عشرهم مشرا وعشروا أخذ عشر أموالهم اه وقال في النهاية

العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم لتعبات دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك
عندنا الثاني ما صولوا عليه وقت العهد فان لم يصلحوا على شي خلا تزمهم الا الجزية وقال أبو
حنيفة قوجه الله ان أخذوا من المسلمين اذا دخلوا بلادهم التجارة أخذوا منهم اذا دخلوا بلادنا
التجارة ومنه لحدوا الله اذ دفع عنكم العشور يعني ما كانت الدولة تأخذ منهم ومنه ان وفد
ثقف انشروطوا ان لا يشرعوا ولا يشرعوا ولا يبيعوا أي لا يؤخذ عن أموالهم الا كلام النهاية
وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فصل من جميع هذا ان العشور اما
العشر او المال المصالح به او ما يؤخذ من تجار أهل النعمة ان أخذوا من تجارنا او ما يأخذه
المسلمون الجبايات والضرائب او الخراج كما في بعض روايات الحديث ومع هذا الاحتمال
لا يقتض للاستدلال به والحاصل ان الاصل في أموال الناس مسلمهم وكافرهم التبريم ولا
تأكل أموالكم منكم بالباطل فلا بد من دليل يدل على تحصيل المطلوب لانه خارج عن الاقسام
المسوقة اذ ليس يجوز له مال صلح ولا خراج ولا مصلحة ولا زكاة لعدم صحتهم لان الكفر
مانع واظهر ما قال في معنى العشور احد امرين اما الخراج لان بعض القائلين بالحديث يفسر
بعضاً من الضرائب التي تضرب عليهم كالجزية وما لصلح فيكون المراد ان المسلمين ليس عليهم
الخراج اي لا يوضع في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة في غنائمهم او أموالهم كالربود
وحيث لم يبق ما يصلح للملك به على جواز اخذ نصف عشر أموال تجار أهل النعمة وما يؤيد
ما ذكرنا في معنى العشور ما أخرجه احمد وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلح قبلتان في ارض وليس على مسلم جزية فيمكن ان يكون
مفسراً الحديث ليس على المسلمين عشور ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدير ما يؤخذ من
أهل النعمة الا ما في حديث معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياخذ من كل حاكم ديناراً
أخرجه احمد واهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وان كان
فيهم قال فهو لا يخرج من صلاحية الاستدلال لوقوف على هذا المقدار معين لا يتجاوز
مجاوزته واما التقص منه اذا رآه الامام أو السلطان فلا بأس به لان الجزية حق لهم يجوز لهم
الاقتصار على بعض ما وجب والظاهر انه لا فرق بين الفتي والتقصير والمتوسط في انهم يتصورون
في جواز اخذ هذا المقدار منهم لان الجزية لما كانت عوضاً عن الفم كان ذوا المال كمن لا مال له
وأعلم من ذهب الى انه يجب على الصغير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الفتي
وجعلوا الفتي من مائة ألف دينار او مائة واربون كباثليل وبقسم الذهب والمتوسط دونه
تسكاً ما روي عن علي انه كان يجعل على المياسمين أهل النعمة ثمانية واربعين درهماً وعلى
الايواسط اربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع الى النبي صلى الله
عليه وسلم لا تقوم به الجهة لان في استاده بالاختلاف الواسطي ولا يهيج بصدية اذا سكنان مرفوعاً
فكيف اذا كان موقوفاً وكذلك لا تقوم الجهة بما أخرجه في المواطن من امره كان ياخذ على
أهل النعم من أهل النعمة الجزية اربعة دنانير وعلى أهل الوراق اربعين درهماً لانه عدل
صالح لا يصلح للاحتجاج به قاله القصار على ما في حديثه ما ذكره من وثيقه ما أخرجه البيهقي عن
أبي الحويرث مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل البكة وسكنوا ثلثاً ثم رجع على

فلما تمدينار وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل نجران يقولون
 فبقينا نحن من كل واحد أكثر من دينار فها نحن كونه ليس مرفوع ولا موقوف ولا معلوم
 فأنه لا ينافي ما ذكرنا لأننا نحن من أهل نجران إنما كان صلابة من المال على جميعهم
 ومحل القراع ما يضرب على كل فرد ابتداء ثم تقول أموال أهل الحرب على أصل الإباحة يجوز
 لكل أحد أخذ ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهم فيجوز للسلطان أن يأذن لهم بدخول
 بلاد المسلمين والعابرة فيها على ما شاء من قليل أو كثير يأخذه من أموالهم أعمالا لئلا يشاء في أخذ
 مثل ذلك من المسلمين الذين يهاجرون القبل من أرض إلى أرض فيأخذ منهم أهل الأرض
 التي يصلون إليها من أموالهم من غير نظر إلى مسكون ذلك كمن تجارته ولا غير هابل
 لا يعتبرون في احتلال أخذه إلا مجرد نزع وجههم من سائر البصر أو وصولهم من البر إلى حدود
 لأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو إلا المكس من غير شك ولا شبهة وقد
 حقت المقام في كليل الكرامة فليراجع

(باب صدقة الفطر)

(أحى صاع من القوت المحتاج عن كل فرد) حديث ابن عمر في الصبيان وغيرهما قال فرض
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على
 العبد والحر والذكرو الأنثى والصغير والكبير من المسلمين والأحاديث في هذا الباب كثيرة توفي
 صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر وأخرج الدارقطني والبيهقي
 من حديث ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير
 والكبير والحر والعبد عن قنوق وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي أسناده ضعف
 ولم يطرأ في المطبوعات في آخر إجماعه على من ليس بمكلف إنما هي كائنة مع المكلفين وقد ذهب
 الجمهور إلى أنها صاع من البر وغيره وذهب بعض العبادة إلى أن الفطر من العرفان صاع وقد
 حكاه ابن المنذر عن علي وعنه ابن أبي هريرة وبار و ابن عباس وابن الزبير أنه اسماء بنت أبي
 بكر بلانيد صحيحة كما قال الحافظ واليه ذهب أبو حنيفة وقد تكلموا بحديث ابن عباس
 مرفوعا صدقة الفطر مدان من قمح أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا وفي الباب أحاديث تعدد ذلك ولكن ليس هذا باب إجماع من
 العبادة حتى يكون جهة وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أن أبا سعيد قال لما ذكروا
 عند صدقة الفطر مدان من قمح أخرجه الاما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صاع تمر
 أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ولكن هذا مع كونه غيره صرح بإطلاع رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك ولا يفتريه قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ
 ولا أدري عن الوهم وكذلك قال أبو داود وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر
 صخر بن جهم أن ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو
 مملوك حاضر أو بادمه أن من قمح أو صاع من شعير أو تمر وأخرج نحوه الدارقطني من حديث
 عصمة بن مالك بن قنطمة مدان من قمح وفي أسناده الفضل بن الحار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي

داود والناسق من الحسن مرسل باللفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة جلها
من قرا من شعر أو نصف صاع من قمح وأخرج أيضا داود من حديث عبد الله بن ثعلبة بن
عبد الله بن أبي حفصير بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن
كل اثنين وأخرج حقيان التورى في جامعه عن علي موقوفا بلفظ نصف صاع بر وهذه الروايات
متعاضدة متصلة تقتضي لفظ الطعام على فرض ثبوته لغيره كما قال بذلك بعض أهل العلم قال
في المستوفى في الحديث صدقة الفطر فرضية وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة واجبة وفيه أنه
لا يشترط لها النصاب بل هي فرضية على الفقير والفقير وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب
الأعلى من يكف نفسه أو أن لم يكن ثاميا وفيه أنها تجب على الصغير والجنون ومن لم يطق الصوم
وعليه أكثر أهل العلم وفيه أنها تجب على الرقيق مطلقا سواء كان أو أعتقه وألغى عنه وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق الصابة وفيه أنها لا تجب عن العبد الكافر وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة تجب عنه وفيه أنه لا يجوز إخراج الرقيق والسويق ولا الخبز ولا القبة
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه أنه لا يجوز أقل من صاع من أي جنس
أخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه أن الواجب مقدر
بصاع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث دراهم العراق وقد رواها
بالقسط المصري قدحان وقال أبو حنيفة بصاع الجبل وهو غنية أرطال وقال الشافعي تجب
فطرة المرأة على زوجها وقال أبو حنيفة لا تجب عليه (والجواب على سيدنا العبد ومنفق الصغير
وشقوه ويكون آخر أجهال قبل صلاة العيد) حديث ابن عمر في الصبي وفيه هما أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة
فيه دليل على وجوب الإخراج في ذلك الوقت وأخرج داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم
ومحمد بن أبي عيسى مرفوعا بلفظ فمن أداها قبل الصلاة فهي ركعة مقبولة ومن أداها بعد
الصلاة فهي صدقة من الصدقات وهذا يدل على أنها لا تقبض بعد الصلاة لأنها حينئذ صدقة
كسائر الصدقات التي تصدق بها الإنسان وليست بركاة الفطر قال في المسوى المحنة عند
أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج إلى الصلاة ولو هلهلها بعد دخول
رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال أحمد وأرجو أن لا يكون به
باس وفي سفر السعادة وتظهر هذه الأحاديث أنها بعد الصلاة لا تقبض (ومن لا يجد زيادة
على قوت يومه وليته فلا فطر عليه) لأنه إذا أخرج قوت يومه أو بعضه كان مصرقا لاصارفا
لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفتره في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني من
حديث ابن عمر فإذا سلك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة أن يبلغ الزائد قدرها ولو بدينار
السؤال على من ملك ما يفتديه ويعتبه كما أخرجه أحمد وداود من حديث سهل بن الحنظلية
مرفوعا وإن النصوص المطلقة لم تخص غنيا ولا فقيرا وقد أخرج أحمد وداود عن عبد الله
ابن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع قمح أو صاع شعير
عن كل رأس أو صاع بر أو قمح بين اثنين صغيرا أو كبيرا أو عبدا أو حرا أو فقيرا أو غنيا
فبزكبه الله أو ما فقيركم فيه الله عليه أكثر مما أعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعطى

في وجوبه كذا القطرة قبل ذلك التصاب وقبل قوت عشر القول التقدير قوت عشر اليوم
 محض رأي ليس عليه أثر من علم وليس هو ايضا على اسلوب مناسب باعتبار بعض الرأي فان
 الرأي اذا لم يكن له قوة مقبولة سابقة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأي
 وقدره ما يدل على ان التقدير كالغنى في القطرة في حديث ابن ابي صغير عند ابي داود بلقط غنى
 او فقير ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لان المراد ان الله يريد عليهم من العوض خيرا مما اخرج
 وقال مالك والثوري وعطاء وأحمد بن حنبل واصلح انه يستبرأ ان يكون مخرج القطرة ماله كما
 اقوت يومه وولته والظاهر ان من وجد ما يكفيه ومن يعمل ليوم القطر ووجد ما عازاه اعلى
 ذلك اخرج حديث أخرجه من الطواف في هذا اليوم أخرجه البيهقي والله ارفط عن ابن
 عمر مر فورا وأخرجه ابن سعد ايضا في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد قفا قوله
 أخرجه انهم يصيرون أغنيا اذا نالوا ما يكفيهم في يومهم والمراد انهم اغنيا عن الطواف
 وان الغنى في القطرة من استغنى عن الطواف في يومه والتقير من افتقر الى الطواف في يومه
 فيكون الوجوب متصفا على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادته لا يجب عليه من القطرة
 ويكون مصر فها من لم يجد ذلك لا كما قالوا ان مصر فها مصر في الزكاة (ومصر فها مصر
 الزكاة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد سألها زكاة قوله فمن اذا قابل الصلاة فقه
 زكاة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة القطرة وقد
 تقدما ولكنه ينبغي تقديم الفقير للامرياء فانهم في ذلك اليوم لا زاد صرف في سائر الاصناف
 وقال في حصر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يشتمها على الاصناف الثمانية
 ولم يرد ذلك رأيا ايضا وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بل يخص بها
 المساكين انتهى

(كتاب النجس)

(يجب فيما يغني عن القتال) وسبق في الكلام فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق
 بين الاراضي والحدود لما خوذت من الكفار وبين المنقولات فان الجميع مغنوم في القتال وأما
 التي هو ما اخذ بغير قتال فكم عدد كوفي قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى
 والمراد بقوله تعالى من شئ ما ينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا سكل ما يطلق
 عليه اسم الغنيمة بل ما ضم بالقتال كافي النهاية وغيرها ولو بقي على حومه لاستلزم وجوب
 النجس في الارباح والمواريث وهو محسوسا وهو خلاف الاجماع وما استلزم الباطل باطل
 (وفي الزكاة) النجس لانه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه الجان بفعات زكاة خصال حديث ابي
 هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اللهم اجبار والبئر
 جبار المعدن جبار وفي الزكاة النجس والزكاة بكسر الهمزة وتنوين الكاف وآخروها قال
 مالك والثوري في الزكاة في الجاهلية وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن مسكنا
 وخالقه في ذلك الجهور فقالوا لا يقال للمعدن زكاة واحتملوا ما وقع في هذا الحديث من
 التفرقة بينهما بالمطاف وان ذلك يدل على المغايرة في القاء وس تفسير الزكاة بالمعدن ودفع
 الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الزكاة يقع عليها وان الحديث ورد في الدين هذا معنى كلامه

قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المحدث جبار قولان أحدهما أنه إذا استأجر من محضر
 له بعد ناقسط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله البر جبار والعجم جبار
 والثاني أنه لا زكاته ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله في الر كذا الخمس شرق بين المحدث والر كذا
 فأوجب الخمس في الر كذا لأنه مال مجموع يؤخذ فيه كلفة ولا تب واستطها عن المحدث لأنه
 يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اه قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه
 عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولون أن الر كذا إنما هو دفن ويحتمل دفن الجاهل بماله يطلب
 بماله ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما ما طلب بماله وتكلف فيه كبير عمل فاصيب
 من وأخطئ من قلبي بر كذا قال في المرقى هو أظهر أقوال الشافعي في تفسير الر كذا بقوله قول
 أن المحدث من الر كذا أو بمنزلة الر كذا وعليه أبو حنيفة والمراد بالر كذا على أظهر أقوال الشافعي
 هو المحدث الجاهل من النقد وأما الإسلام فإن علم ما لك فهو إلا فلفظة وإنما عليك الواجب
 وتجب فيه الزكاة إذا وجد في موات أو ملك أحياء فإن وجد في ملك شخص فلك شخص أو في
 سبب أو شارح فلفظة قال مالك المحدث بمنزلة الر كذا يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الر كذا يؤخذ
 منه إذا خرج من المحدث من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الر كذا إذا حصد العشر
 ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر أقواله ولم يوجب فيه من
 الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القليلة في قول آخر ليس هذا بما يشته أهل
 الحديث ولو أنشئ لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا قطعاه وأما
 الر كذا فليست حروية عنه كذا روى عنه البيهقي في سننه أقول ولو كانت الزكاة حروية فليس
 ذلك تصادف مع العشر بل يحتمل معنيين آخرين أحدهما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو
 قول الشافعي والحصر بالتسبة إلى الكل والثاني إذا ملكه وحال عليه الحول فؤخذ منه الزكاة
 وهو قول جمع من المحدثين انتهى (ولا يجب فيه بعد ذلك) لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء
 تحت البراءة الأصلية وقال أبو حنيفة الخمس في كل جوهر ينطبع كالخديد والنحاس أقول إن
 إيجاب الر كذا في جميع المعادن ويجاوز ذلك إلى صيد البر والبحر والملك والطلب والجنش
 كافة كثير من المستفيين ليس بصواب لعدم وجود دليل يدل على ذلك والاصل في أموال
 العباد التي قد دخلت في أملاكهم بوجه من الوجوه المكتسبة لملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ
 شيء منها إلا بطيب من نفس مالكها لا بملك مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه ولا كانا كلا
 بالباطل ولأنما كلوا أموالكم منكم بالباطل واليقين وجوب الخمس في الفضة عن القتال
 وفي محدث الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الر كذا من زيادة تكليل وما الر كذا
 بإمر الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت وهو وإن كان في أسناده
 سعيد بن أبي سعيد الخدري فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه لنفسه بل قيل (وهو صرفه) أي
 مصرف الر كذا عند الشافعي ومصرف خمس التي عند أبي حنيفة (من في قوله تعالى وأعطوا
 أنما فتحتم من شيء الآية) فإن الله خسه والرسول وفي القرية واليتامى والمساكين وابن
 السبيل وكثير من الأدلة على ذلك وفيه الله البالغة بوضعهم الرسول صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يعلم في مصالح المسلمين الأهم فالأهم ومنهم ذوي القرى في بني هاشم وفي المطلب

الفقير منهم والفقير والذكر والاشقي وعندى انه يغفر الامام في تعيين المقادير وكان عمر رضى الله تعالى عنه ينفذ فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال ويعين المدين منهم والتاكم وهذا الحاجة وسهم البتاي لم يفرق لآبائه وسهم الفقراء والمساكين لهم يفرض كل ذلك الى الامام يجهد في الفرض وتقديم الاهم فالاهم ويضع ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة اقسام في الفاعين يجهد الامام أولاً في حال الجيش فمن كان نفعه أو فني بمصلحة المسلمين قبله وأما التي تصرفها بين الله تعالى ما أعاد الله على رسوله من أهل القرى فقه والرسول ولبنى القرى والبتاي والمساكين وابن السبيل الى قوله رؤف رحيم ولما طرأ أهاجرة قال هذه استوجبت المسلمين فيصرفه الى الاهم فالاهم وينظر في ذلك الى مصالح المسلمين لا مصلحته الخاصة واختفت كيفية قسمة التي يمكن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أعاد الله التي منحه في يومه فاعطى الاهل حقلين واعطى الاعزب حظاً وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يقسم الفرو والعبد يتوخى مسكناً الحاجة ووضع عمر الدين على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وحياله والرجل وحاجته والاصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف ان يحصل على انه انما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته انتهى حاصله

• (كتاب الصيام) •

(يجب صيام رمضان) وهو ركن من أركان الدين وشروط من شروطه (لرؤية هلاله من عدل) لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبدالله بن عمر انه رآه أخرجه أبو داود والدارقطني وابن حبان والحاكم ومحمد بن أبي حنيفة وأيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر يلفظ ترى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني رأيته فقام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أتشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال انذري الناس فليصوموا هذا وأخرج الدارقطني والطبراني عن طريق طائفة قال شهدني المدينة يومها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل الى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمرهما ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادته واحده على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الاطراف الا بشهادة الرجلين قال الدارقطني تفرد به حسن بن عمر الايلي وهو ضعيف وقد ذهب الى العمل بشهادة الواحد من الباولة وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال الثوري وهو الاصح وذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى أنه يعتبر اثنان واستدلوا به بيت عبد الرحمن بن يزيد بن الحنبل وفيه قال شهدنا هذان مسلمان فمروا فطرنا وأخرجه أحمد والتميمي وفي حديث أبي هريرة عن أنس بن مالك قال عهد النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تسلك الرؤية فان لم تره وشهد شاهد عدل نسكاً بشهادتهما أخرجه أبو داود والدارقطني وقال هذا الاستدلال صحيح وغاية ما في الحديثين ان مفهوم الشرط يدل على

عدم قبول الواحد ولكن أحاديث قبول الواحد يرجع من هذا القهوم وقد حقه الماتزرجه
 الله في كتابه اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد
 وجوب العمل بغير الواحد الأدلة التي على قبول أخبار الأحاد على العموم إلا ما خصه دليل
 فحل النزاع مندرج تحت العموم بعد التخصيص عليه بما في حديث الأعرابي وما في حديث
 ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل قبل شهادة
 ابن عمر فلا كان مجرد هذا الاحتمال فادخالي الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا أو أمكن دفعه بمثل
 هذا التأويل الباطل في المسوى اختصوا في هلال رمضان فقيل ثبت بشهادة الواحد عليه
 أبو حنيفة وقيل لا يثبت من عدلين وعليه ما قاله الشافعي قولان فكأن المذهبين أظهرهما الأول
 ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مغيصة أو مغيقة وقال أبو حنيفة في الصوم لا يثبت جمع كثير
 وفي المالكية أنه إذا رأى الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من البسطة
 المستقبل وفي الأنوار وإذا روى الهلال بالثهار يوم الثلاثاء في الليلة المستقبل (أو كمال
 علة شعبان) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلو عدة شعبان ثلاثين
 والأحاديث في هذا المعنى كثيرة وفي الجهة الباقية كان وقت الصوم مضبوطا بالنهر
 القمري باعتبار رؤية الهلال وهو ثمانية ثلاثون يوما وثمانية وتسعون وربع في صورة
 الانتباه أن يرجع إلى هذا الأصل وأيضا في الشرائع على الأمور الظاهرة عند الامين دون
 التعقيد والمحاسبات النجومية بل الشرع يفتقر إلى ما لا يحتاج ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب انتهى (ويصوم ثلاثين يوما ما لم ينظر هلال شوال
 قبل كاله) وجهه ما ورد من الأدلة العجيبة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوما كحديث
 أبي هريرة المذكور ومنه في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند
 أحمد والنسائي والترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد وأبو داود والدارقطني بإسناد
 صحيح وغير ذلك من الأحاديث وفيها التصريح بما كمال العدة ثلاثين يوما في بعضها علة شعبان
 وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في
 الجهة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شهر أريد لا ينقص رمضان وذو الحجة قبل لا ينقص
 معا وقبل لا يتفاوت أجزا ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا الآخر أقدم بقواعد التشريع كله
 أراد سد أن يضطر في قلب أحد ذلك انتهى أقول يمكن أن يقال إن هذا الخبر من الشارع
 بعد دخول النقص في الشهرين المذكورين فما ورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين عام
 مخصوص بالشهرين المذكورين وما ورد في خصوص شهر رمضان مما قيل على أنه قد يكون
 تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه أن ذلك انما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع الهلال
 عليهم وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوما قال بعض المحققين التكليف الشهري حلق
 معرفة وقت رؤية الهلال لدخول آخره وأكمال العدة ثلاثين يوما قبل في الأكوان أوضح
 من هذا البيان والتوقيت في الأيام والنهور بالحساب للمنازل التسمية بعبارة اتفاق الأمة
 انتهى أقول إن الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله صوموا لرؤيته هي الرؤية البلية لا الرؤية

الهاربة فليست بحسبة سواء كانت قبل الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو من معرفة
 المقاصد الشرعية غير اصل واحتجاج من احتج برؤية الركبتين أخبروا النبي صلى الله عليه
 وسلم بأنهم رأوه بالامس باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الاقام بقوله تعالى ثم أتوا
 الصيام الى الليل وكلا الدليلين لادلالة لهما على محل النزاع أما الاول فأنهم إنما أخبروا عن
 الرؤية في الوقت المعتبر وذلك هو ادهم بلفظ أمس كالا يخفى على عالم وأما الثاني فأن رآه
 وجوب اتمام الصيام الى الوقت الذي يسوغ فيه الافطار تعيينا لوقته الذي لا يكون صوما
 بدونه والحاصل ان المجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاحتجاج برؤية الهلال فيها راياباه
 الاصناف وان قال المتصنف ان الاعتبار بالرؤية وقد رقت حديث صوموا لرؤيته وأفطروا
 لرؤيته والاعتبار بعدموم الظن ونحو ذلك من الجبال التي لا يبهر صاحبها غلط أو
 مغلط ولو كان هذا صحيحا لوجب الافطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر
 وهو باطل بالضرورة الدينية (واذارة أهل بلد لزوم سائر البلاد الموافقة) وجهه الاحاديث
 المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الامم فمن رآه منهم في أي مكان
 كان ذلك الرؤية للجميع وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره انه استهل عليه
 رمضان وهو بالشام فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فآخبر بذلك ابن عباس فقال لكنا
 رأينا ليلة السبت فلا تزال صوم حتى تكمل ثلاثين أو ثراء ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ولا الفاظ فقير صحيح لانه لم يصح ابن عباس بان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أمرهم بان لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الاقطار بل أراد ابن عباس انه أمرهم
 بأكمال الثلاثين أو يروه فلان من ان المراد بالرؤية رؤية أهل محل وهذا خطأ في الاستدلال وأوقع
 الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على غلبة مذاهب وقد أوضح المسائل الحقا في
 الرسالة التي سماها اطلاع أرباب الكل على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال قال
 في المسوي لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقي واختلاف في لزوم رؤية
 أهل بلد أهل بلد آخر والا أقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعند أبي
 حنيفة يلزم مطلقا (وعلى الصائم التيقن قبل التمسك بالحديث خاصة عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم انه قال لم يجمع الصيام قبل الفجرة للصيام له آخرجه أسد وأهل السق وابن
 خزيمة وابن حبان ومحمد بن أبي شاذي في حديث رواية من رواه وقوا قال رفع زيادة تعين قبولها على
 مذهب السبب أهل الاصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم
 منها منهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة أما حديث أمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لمن أصبح صائما أن يتم صومه في يوم عاشوراء فغاية ما فيه ان من لم يقين له وجوب الصوم الا بعد
 دخول النهار كان ذلك عذرا له من التمسك وأما حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل
 على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال اذن صائم فذلك في صوم
 التطوع قال في المسوي قال الشافعي يشترط لمرض التمسك ويصح النفل بينه قبل الزوال
 وقال أبو حنيفة يكفي في القرص والنفل ان ينوي قبل نصف النهار لا يفتي القضاة الكفارات
 من التمسك أقول وأما انه يجب تجسيد النية لكل يوم فلا يخفى ان النية هي مجرد التمسك

الى الشيء أو الارادة من دون اعتبار أمر آخر ولا ريب ان من قام في وقت السحر وتناول طعامه وشربه في ذلك الوقت من دون عادة به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المحتجب لان أعمال العقلاء لا تخفى عن ذلك وكذلك الامساك عن المقطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا يكون الا من فاصله صوم بالضرورة اذا لم يكن ثم عذر مانع عن الاكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قصد الا اذا كان مجنوناً أو ساهياً أو نائمًا كمن نام يوماً كاملاً وإذا تقرر هذا فمجرد القصد الى الصور قائم مقام تبين النية عند من اعتبر التبيين ومجرد الامساك عن المقطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضاً مقام النية عند من لم يعتبر التبيين ومن قال انه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فان مفهوم النية لغة وشراً لا يدل على غير ما ذكرناه وهكذا سائر العبادات فان مجرد قصد ما كاف من غير احتياج الى زيادة على ذلك مثلاً يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاستغفار بغسل الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فان القصد والارادة لازمان لهذه الاعمال لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد القصد والعصبية (فصل يطل بالاكل والشرب) عهد الاختلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا مافي العصيين وغيرهم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصومه فأتمام الله أطعمه وسقاه وفي لفظ للدارقطني باسناد صحيح فانما هو رزق الله اليه ولا قضاء عليه وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من أنظر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة واسناده صحيح أيضاً قاله الحافظ ابن حجر وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً عن أبي كل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه قال ابن حجر واسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للتابعة فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصالح للاحتجاج به انتهى وقد ذهب الى العمل بهذا الجمهور وهو الحق ومن قابل هذه السنة بالرأى القاسم فقرأ به رد عليه مضروب في وجهه (و) هكذا (الجماع) لا خلاف في انه يطل الصيام اذا وقع من علمد وأما اذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم الحق به عن أبي كل أو شرب ناسياً ونسك بقوله في الرواية الاخرى من أنظر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من الاخلاق أقول افساد الصوم بالوطء لا يعرف في مثل هذا خلاف وقد ثبت في العصيين وغيرهما ان الجماع في رمضان قال النبي صلى الله عليه وسلم هلكت يا رسول الله قال وما هلكت قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمره بالكفارة وفي رواية لا يبدؤا ودوا بن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال له وصي يوماً مكاته وهذا الزيادة مروية من أربع طرق ويقوى بعضها بعباد يدل على محرم الوطء للصائم واجتماعهم قوله سبحانه حل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (والتي معناه) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه الى فليس عليه قضاء ومن استقاء هذا فليقض أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ان تعدد التي يفسد الصيام وفيه نظر فان ابن مسعود وعكرمة

فدريعة قالوا انه لا يقصد الصوم سواء كان خالبا أو مستغفرا جامعا يرجع منه شيء باختياره
 واستدلوا بحديث ثلاث لا يطرطن التي موالجامة والاحتلام أخرجه الترمذي من حديث أبي
 سعيد وفي استناد عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحته للاستدلال فلا
 يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وذو النية يقبل العمد أقول حديث أبي هريرة المتقدم
 هو في حقه من كتب الحديث وله طرق مختلفة فتمض معهما الاستدلال وفيه الفرق بين التعمد
 لشيء موغرا للتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام يخص بهديث الفرق
 بين التعمد وغير التعمد فيكون معناه أن التي إذا وقع من غير اختيار الصائم بل ذرعه كان
 غير مقطوع وهذا الجمع لا يمتنع ويؤيده حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال فأنظر فإن بعض
 الحفاظ فسره بأنه استقام والمراد بالاستقامت عدم التي كما صرح به أهل العلم (ويحرم الوصال)
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمتنع ويؤيده حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال فأنظر فإن بعض
 الصيغين وغيرهما في الباب أحاديث (وعلى من أفطر عدا كفارة ككفارة الظهار) لحديث
 الجامع في رمضان فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هل تجد ما تنقو رقة قال لا قال
 فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم
 أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصرق فيه فرفض قال تصدق بهذا قال فهل على أفطرنا ما يجزئ
 لا يتبها أهل بيت أخرج منافعه من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت فواجده
 وقال اذهب فأطعمه أهله وهو في الصيغين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد قيل
 أن الكفارة لا تجب على من أفطر عامدا بأي سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما يجمع
 امرأته فليس في الجماع في شهر رمضان الاماني الاكل والشرب لسكون الجميع حلالا لم يحرم الا
 لعارض الصوم وقد وقع في روايته من هذا الحديث ان رجل أفطر وليذكر الجماع أقول اذا ورد
 ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار وورد ما يدل على انه يجزئ أقل منها كان ورود الأقل
 رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار وهذا ظاهر لا ليس فيه (ويندب تعجيل الفطر وتأخير
 الصو) لحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير
 ما جعلوا الفطر وهو في الصيغين وغيرهما عن أبي ذر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا يزال أممي بخيرا ما أخرجوا الصو ووجعوا الفطر أخرجه أحد في استناده سليمان بن عثمان
 قال أبو حاتم مجهول وقد ثبت في الصيغين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت انه كان بين نصره
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قد رما قرأ الرجل حين آية وفي الباب
 أحاديث كثيرة

هـ (فصل يجب على من أفطر لمذ شري أن يقضى) كلسان الرضيع والمريض وقد صرح بذلك
 القرآن الكريم فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقد ورد في الحائض حديث
 معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكرها النساء مثلها (والفطر للمسافر وهو مريض رخصة الا أن يحشى
 التعب أو الضعف من القتال فترجى) الاحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ان شئت فخصم وان شئت فأنظر لئلا لهجرة بن عمرو الاسدي عن الصوم في السفر وهو
 في الصيغين من حديث عائشة وفيه دليل على تفويض الفطر في الصوم وعلمه الى المسافر

ومن جعل على صوم التطوع فلم يصيبه غناه عند أي داود والحاكم وصحبه أنه قال برعاصد في هذا الشهر يعني رمضان وأما حديث أنه قيل صلى الله عليه وسلم إن جماعة لم يظفروا في سفر من أسفاره فقال أولئك الصائتة ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم قد كان أمرهم بالانقطاع في ذلك اليوم بخصوصه فصارهم صائتة لئلا أمره بالجرد الصوم في السفر وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر وهو متفق عليه ففي رواية زادها النسائي في هذا الحديث عليكم برخص الله التي رخص لكم فأقبلوا فاتصرح بالرخصة مشعرا بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب وأما ما روى بالنسائي في السفر كل قطر في الحضر فقد صح جماعة من الحفاظ وقته على عبد الرحمن بن عوف ولا جهة في ذلك وفي الصحيحين من حديث أنس كانا سفر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يصب الصائم على القطر ولا المطر على الصائم وأخرج مسلم وغيره عن حذيفة بن عمرو الأسدي أنه قال يا رسول الله أجعلني قوة على الصوم فهل على جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فرأى رجلا ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد قال سافر نافع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى مكة ونحن صائمون قال فترأنا منزلا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنكم قد نفوت من عدوكم والنظر أقوى لكم فكانت رخصة فنام من مام ونام من أفطرت من زماننا من لا آخر فقال أنكم مصبوعو عدوكم والنظر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم لقد رأيتنا الصوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في السفر وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروى عن بعض الظاهريين وهو عكرمة عن أبي هريرة أن القطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجرى والمراد بنحو المسافر الحبل والمرضع لما أخرجه أحدواهل السقو حنن الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة عن الحبل والمرضع الصوم (ومن مات وعليه صوم هام عنه وليه) حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وقد زاد البراءة لفظ إن شاء قال في مجمع الزوائد واستأذنه حسن وجه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وأبو ثور والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافيات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه وقال في الجفة ولا اختلاف بين قولهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله فيه أيضا فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا اذ يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزئا قال ابن القيم في إعلام الموقعين رخص عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه فطاعة جلت هذا على عمومها وإلا فله وقالت يصام عنه التذرع والقرض وأب طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه قرض وفصلت طائفة فقالت يصام التذرع والقرض الأصلي وهذا قول ابن عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن قرض الصيام جار مجرى الصلوة كما لا يسل أحد عن أحد ولا يصام

أحدهن أحدهن كذا الصيام وأما النذر فهو التزام في القصة بمنزلة الدين فيقبل قضاءه الولي
له كايضه دينه وهذا محض التقه وطرد هذا أنه لا يصح عنه ولا ينكر عنه إلا إذا كان معذورا
بالتأخير كما يطعم الولي عن أنظر في رمضان لمعذورا ما انظر من غير معذرة أصلا فلا يتعمده أداء
غيره عنه لقراءت الله تعالى التي فرط فيها وكان هو المأمور بها ابتداء وامتناعا دون الولي فلا
يتفق نوبه أحدهن أحدهن ولا إسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيره ما من قراءت الله تعالى
التي فرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم أقول الظاهر والله أعلم أنه يجب على الولي أن يصوم
عن قرينه الملبث إذا كان عليه صوم سواء أوصى أو لم يوصى كما هو مدلول الحديث ومن زعم
خلاف ذلك فليأت بآية من كتاب الله أو الحديث أو الإجماع لا يكفر عن كل يوم بإطعام
مسكين) حديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال لما نزلت هذه الآية وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين مكان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نزلت الآية التي
بعدها فنسخها وأخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بن عمرو أنه قدم وزاد ثم أنزل الله
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ثابت القصة على المقسم الصحيح وروى عنه في بعض النسخ
والسائر وأثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه
قال ليست هذه الآية منسوخة في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ولا يستطيعان أن يصوما
فيطعمان مكان كل يوم مسكينا وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه قال أثبت لسلي والمريض
أن يفطر أو يطعم كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس أنه
قال رخص الشيخ الكبير أن يفطر ويصوم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن
عباس نفسه يروي في القرآن مع ما فهم من الآثار بالرفع فكان ذلك دليل على أن السكتان هي
إطعام مسكين عن كل يوم أقول لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع
فشيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لأن قوله تعالى وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أن كانت منسوخة كما ثبت عن سلمة بن الأكوع عند أهل
الامهات كلهم أنها كانت في أول الإسلام فكان من أراد أن يفطر يفتدي حتى نسخها الآية
التي بعدها وهي قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه مثل ذلك روى عن معاذ بن جبل
أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمسوخ ليس بحجة بلا خلاف
وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان مطيقا
غير معذور وجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس
المتقدم فكلام غير مناسب لعنى الآية لأنها في المطيقين لا بمن لا يستطيع أن يصوم كما قال
وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها أثبت لسلي والمريض فأنه يدل على أنها منسوخة فيما عداها
فعلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الإطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه وهو
محل التزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرهما أيضا ما يدل على
ذلك فالخلق علم وجوب الإطعام وقد ذهب إليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود
هكذا الآية على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بضمه ولم يقضه لأنه لم يثبت في ذلك
شيء سمع رفته ونجاة ما فيه آثار من جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بحجة على أحد ولا

تعبداً لهم أحد من عباده والبرائة الأصلية مستحبة فلا ينقل عنها إلا نقل صحيح وقد ذهب
إلى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما الترمذي في قصاص رمضان فقال أخرج الدارقطني من
حديث ابن عمر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل عن قصاص رمضان فقال إن شأمرقه وإن
شأه تابعه وفي أسناده مكيان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزي ما علمنا أحدًا طعن
فيه ثم صحح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخصيص قوله تعالى فعدن أيام آخر
وهذه العدة تصدق على ما كان يحقها ومقرر فالأصل يحصل من كل واحد منها ساعة والبرائة
الأصلية فاضية بعدم التعبد بما هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما
ما روى من أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا
يقطعه كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة في أسناده عبد الرحمن بن إبراهيم بن
العاصي وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن
وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة انتهى ولكنه مع ذلك لا ينهض لنقل عن مجرد
البرائة الأصلية فضلاً عما عداها

• (باب صوم التطوع) •

(يستحب صيام ست من شوال) حديث من صام رمضان ثم أتبعه ست من شوال فذا الثيام
الدهر آخره مسلم وغيره من حديث أبي أيوب في الباب حديث قال في الحجة البالغة والسر
في مشروعيته أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة تكمل فائدتها بالنسبة إلى أمر جزم تمام
فائدتها بصوم وانما خص في بيان الفضيلة التشبيه بصوم الدهر لأن من القواعد المقررة أن
الحسنة بعشر أمثالها وهذه الستة يتم الحساب انتهى أقول ظاهر الحديث أنه يكفي صيام
ست من شوال سواء كانت من أولها ومن أوسطه أو من آخره ولا يشترط أن تكون متصلة به
لأفاصل بينها وبين رمضان اليوم الفطر وإن كان ذلك هو الأول لأن الإباح وان صدق على
جميع الصور فصدق على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الستة اليوم الفطر التي
لا يصح صومه لاشك أنه أولى وأما أنه لا يحصل الأجر إلا أن فعل كذلك فلا لأن من صام ست من
آخر شوال فقلنا سبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب (وتسعى الحجة)
لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحد الواسقي قالت أربع
لم يكن يدعون رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من
كل شهر وآخره أبو داود وبقيت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر
وأول اثنين من الشهر والخميس وقد أخرج مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم صام على العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رؤيتها وحملها
لا يستلزم العدم وأكده التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) أما صيام شهر (محرم) فحديث أبي هريرة عنده مسلم وأحد أهل
السنن أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل أي الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم
وأكد يوم عاشوراء لما روي في نفسه من الأحاديث الثابتة في الصيام وغيرهما من جماعة من

الصحابة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يكتب
 عليكم صيامه وأما من ثمة منهم ومن شافليهما وقد تقدم أنه يكفر سنة ما ضمت وثبت
 في مسلم وغيره أنه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله أنه يوم يعظمه اليهود والنصارى فقال إذا
 كان العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه أهل العلم واستحبوا كثرهم أن يصوم التاسع والعاشر وفي
 العالكيرية ويكرهه صوم يوم عاشوراء وحده انتهى وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ
 عبد الحق الحنفى المداوى فيما ثبت من السنة في أيام السنة أقول أما شهر المحرم فلا ريب
 أنه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام للتطوع به ولم يعارضه في هذه الاضلية إلا
 ما قيل في صوم يوم عرفة وقد ذكر الجمع الماترجه الله في شرح التتقى (وشعبان) لحديث أم
 سلمة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان
 يصل به رمضان أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى وفي الصحيحين من حديث عائشة
 ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وفي لفظ
 وما رأيت فيه شهرا كرمته صياما في شعبان (والاثنين والخميس) لحديث عائشة أن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرى صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذى وصححه
 والقسائى وابن ماجه وابن حبان وصححه وأخرج نحوه أبو داود من حديث اسامة بن زيد
 وأخرجه أيضا النسائى وفي اسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذى
 من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعرض الاعمال كل اثنين
 وخميس فأحب أن يعرض على وأما صائم وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك اليوم ولدت فيه وأنزل على فيه (وأيام البيض) لحديث أبي
 قتادة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر
 ورمضان الحرمان فهذه أصيام الدهر كله وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وابن حبان
 وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صمت من الشهر
 ثلاثة تصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة الباقية
 وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فوردنا بأبواب الخ وورد كان يصوم من الشهر السبت
 والاثنين والاثنين ومن الشهر الاثني عشر الثلاثة والاربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر ثلاثة
 أيام وورد أنه أمر أم سلمة بثلاثة أو لها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى (وأفضل التطوع
 صوم يوم وافطار يوم) لحديث عبد الله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت فأي أقوى من ذلك فلم يزل يرفعه حتى
 قال صم يوما فطر يوما فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخى داود عليه السلام قال في الحجة
 بالفتوى اختلفت في الأتياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر
 وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر
 يومين أو أياما وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر
 ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك أن الصيام تزيان

والترياق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم فوج عليه السلام شديدى الاخر جنتى دوى
عنه ما روى وكان داود عليه السلام ذا قوة ورزاة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وكن لا يخر اذا لاقى وكان عيسى عليه السلام ضعيفا في جنته فان لا اهل له ولا مال فاختر كل
واحد ما يناسب الحال وكان نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارفا بقوائد الصوم والانظار
مطعما على مزاجه وما يناسبه فاختر بحسب مصلحة الوقت ماشاء (ويكره صوم الدهر)
لحديث عبدالله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بد
وهو في الصعين وغيرهما واخرج اجدو ابن حبان وابن خزيمة والبيهقى وابن أبي شيبة من
حديث أبي موسى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه
جهنم هكذا وقضى كنهه ولفظ ابن حبان ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين ورعاه لرجل
الصحيح وهذه الاحاديث من اعظم الادلة الدالة على ان صوم الدهر مخالفا لهدية صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لانه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الاول وفي رواية لا صام من
صام الدهر ولا افطر والحديث صحيح ويؤيده ما ثبت في الصعين وغيرهما من نهي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لابن عمرو لما اراد ان يصوم الدهر وقال له لا تفعل وقال لما بلغه من
المكافين في العبادة انهم سألوا عن عبادته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستقوا له فقال
احدهم اوصوم ولا افطر وقال الثاني اقوم ولا اناهم وقال الثالث لا اتكح النساء فقال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اما انا فاصوم وافطر واقوم واأناهم وآتى النساء بان رغب عن ستنى فليس
حقى وما تقرر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لجزء بن عمرو ولما قال ليارسول الله انى أسرد
الصوم انا صوم فى السر قال ان شئت كما اخرج به الشيطان وغيرهما فليس فيه دليل على صوم
الدهر لان السرد يصدق بصوم ايام متتابعة وان كانت بعض سنة فضلا عن أكثر منها ومن جملة
الوعيد ان صام الدهر حديث أبي موسى المتقدم وهذا وعيد شديد ومن زعم انه ترغيب فى صوم
الدهر فلم يصح (وافراد يوم الجمعة) لحديث جابر فى الصعين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة وفي رواية أن يقر بصوم فى الصعين من حديث أبي
هريرة لا تصوموا يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم وفي لفظ لمسلم ولا تنصوا اليه الجمعة بقيام
من بين السالى ولا تنصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون فى صوم يصومه أحدكم
وفى الباب احاديث قال انشأنى يكره افراد الجمعة وفى العالم كبرية يستحب صوم يوم الجمعة
باتقرا ما قول الاحاديث الواردة بالنهى عنه وحقيقة النهى القهرم اذا لم يصوموا قبله ولا
يوم بعده وما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من انه كان يصومه لا يصلح بله قرينة
صارفة لوجهين الاول انه لم يقل انه كان يصومه منفردا بل الظاهر انه كان يصومه على غير
الصفة التى نها عنها الثانى ان فعله لا يعارض قوله الخاص بالامة كما تقرر فى الأصول وعلى
فرض عدم الاختصاص لقوله بالامة بل نحوه لمرهم فهو مختصم لمن الصوم وذلك لا يصلح
قرينة صارفة لنتهى عن معناه الحقيقى (ويوم السبت) لحديث الصماء بنت جبر عن اجدو ابى
داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان والمحاكم والبيهقى وصححه ابن السكن ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم

يجد أحدكم الأهود عنب أو لحاضجر فليضغه (ويحرم صوم العبدین) لحديث أبي سعيد
 في الصَّيِّمِينَ وَغَيْرِهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَمْسٌ مِنْ صُومِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ
 الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْقُرْبَى جَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ (وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ) لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ عَنْ الصُّومِ فِيهَا كَأَنَّهُ بَذَلَ مِنْ طَرِيقِ جَاعَتِهِ الصَّاعَةَ وَقَدَّمَ رَأْسَ حَادِيَةِ الْمَاسِ فِي شَرْحِ
 الْمُتَّقَى (وَأَسْتَبَالَ رَمَضَانَ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ) لحديث أبي هريرة في الصَّيِّمِينَ وَغَيْرِهِمَا قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصُومِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ وَيُؤَيِّدْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا عِنْدَ أَصْحَابِ
 السُّنَنِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ فَوَعَالَيَهُ إِذَا اسْتَصَفَّ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا فِي الْبَابِ أَحَدٌ
 وَالْخِلَافُ طَوِيلٌ مَبْسُوطٌ فِي الْمَطُولَاتِ أَقُولُ وَمَا زَالَ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ مِنْ عَصْرِ الْعَصَاةِ
 إِلَى الْآنِ وَقَدْ صَارَتْ حُرُكَاتُ الْمُرَاكِرِ الَّتِي تَخَالِي النَّاسَ فِي أَمْرِهَا شَابًا وَتَقْيَالًا بِمَنْجٍ أَحَدٍ
 مِنْهُمْ يَنْتَبِهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُهُ وَأَمَّا مَا اخْتَجَوْا بِهِ مِنَ الْعُصُومَاتِ
 الدَّالَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ مَطْلَقِ الصُّومِ وَاحْتِجَابِهِ فَمَنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ وَأَقُولُ هِيَ مُخَصَّصَةٌ بِأَحَدٍ
 أَمْرُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالصُّومِ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَالْإِفْطَارِ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ الْعَدَّةِ كَمَا
 صَحَّ فِي جَمِيعِ دَوَائِرِ الْإِسْلَامِ وَأَحَدِيَّتِ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ
 يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ وَهُوَ عَلَى الصَّحِيحِ بِلِوْدِ النَّهْيِ عَنْ صُومِ النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ شَعْبَانَ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ
 صَالِمٍ يَوْمَ ذَلِكَ قَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ وَهُوَ صَحِيحٌ بِلِوْدِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي دَفْعِهِ وَلَعَلَّ
 مَرَادَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ الرُّفْعَ لِأَنَّ الْقَائِلَ لَهُ وَالتَّجِبُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَهَذَا إِذَا لَمْ يَصِلْ
 لَتَضْبِيعِ الْعُمُومَاتِ لَمْ يَصِلْ لِمَخْصَصٍ قَطُّ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى مَا يَتَقَعُ مِنْ هَوَامِ الْمُسْلِمِينَ بِلِوْدِ وَمِنْ بَعْضِ
 خَوَافِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَعْيَادِ مِنَ التَّجَارَى عَلَى الصُّومِ وَالْإِفْطَارِ بِمَجْدَرِ الشُّكُوكِ وَالْخِلَالَاتِ الَّتِي
 هِيَ مِنَ الشَّرِيعَةِ بِمَنْزِلِ قَضَى الْهَيْبِ وَيَكُنِي عَلَى الدِّينِ وَاسْتَظَرَ الْقِيَامَةَ

• (بَابُ الْإِعْتِكَافِ) •

(يُشْرَعُ) لَخِلَافٍ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَقَدْ كَانَ يَعْتَكِفُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِينَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ كَأَنَّ فِي الصَّيِّمِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي
 هُرَيْرَةَ (وَيَصِحُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي الْمَسَاجِدِ) لِأَنَّهُ وَرَدَ التَّرْغِيبُ فِيهِ وَلَمْ يَأْتِ مَلْبَدٌ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ
 بَوَقْتٍ مَعَيْنٍ وَقَدْ نُسِبَ فِي الصَّيِّمِينَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَرْثَانَ مَرْسَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ كُنْتُ تَخْتَرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَالَ فَأَوْفَ بِنَدْرَتِكَ وَأَمَا كَوْنُهُ
 لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ فَلَا ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْإِعْتِكَافِ شَرْعًا إِذْ لَا يُسَمَّى مِنَ الْإِعْتِكَافِ فِي غَيْرِهَا
 مَعْتَكِفًا شَرْعًا وَقَدْ وَرَدَ مَلْبَدٌ عَلَى ذَلِكَ كَحَدِيثِ لَا إِعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ وَبَعِيدٌ مِنْ مَخْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ حَظِيْقَةَ قَالَ فِي الْمَسْجِدِ الْإِعْتِكَافُ جَائِزٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنِ الْمَسْجِدُ جَمَاعَةً فَالْخُرُوجُ بِالْجَمْعَةِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَإِذَا خَرَجَ يَطْلُ أَعْتِكَافُهُ عِنْدَ النَّاسِ
 فَيُخَارِجُ إِلَى نِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِيَسْتَقْبِلَهُ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا وَلَا يَطْلُ عِنْدَ مَنْ رَأَى حَقِيقَةً كَمَا خَرَجَ لِقَضَاءِ
 الْحَاجَةِ أَقُولُ لَا رَيْبَ أَنَّ مَعْنَى الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا كُنَّ فِي الْمَسْجِدِ وَلِهَذَا لَمْ
 تَخْتَلَفِ الْأُمَّةُ فِي اعْتِبَارِ ذَلِكَ إِلَّا بِرُؤْيَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ لِبَابَةِ الْمَالِكِيِّ فَاهُ أَجَازُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ

واقعا خلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المسجد
الحرام فقط والظاهر انه يجزى في كل مسجد قال تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولا جهة في
قول عائشة ولا في قول حذيفة في هذا الباب (وهو في رمضان كدسجاني العشر الاواخر منه)
أفضل وأكدر كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعتكف فيها ولم يرد ما قبل على وقتها
يوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث غيره المتقدم برده وكذا
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان
يجعله على نفسه أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه
وبالجملة فلا حاجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه مليل على انه
لا اعتكاف الا بصوم بل ثبت عنه ما يضافه في غيره وقد روى أبو داود وعن عائشة من فوعا من
حديث ولا اعتكاف الا بصوم وروا غير من قولها ورجح ذلك الحافظ أقول اعلم ان كون
الشيء شرطاً لشيء آخر أو كلاً له وفرضاً من فروضه لا يثبت الا بدليل لانه حكم شرعي أو وضي
ولم يأت ما يدل على ان الاعتكاف لا يكون الا بصوم بل ثبت الترغيب عنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في الاعتكاف ولم يقل الياناه اعتكف ولو كان معتبر الياناه لامة واما اعتكافه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صومه فلا يستلزم ان يكون الاعتكاف كذلك لانه أمر اتفاق
ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره
وانه باطل وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا السياق ان لفظ ولا اعتكاف الا بصوم ليس من
بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلامها فقد أخرجه النسائي وليزيد كرفيه قولها
من السنة وكذا أخرجه أيضاً من حديث مالك وليس في ذلك وقال أبو داود وغيره عبد الرحمن
ابن امية لا يقول فيه من السنة ورجح الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها
لا يخرج وما عدها عن دونها وكذا رجع ذلك البيهقي كاذ كراه كثير في ارشاده وما يؤيد هذا
حديث من اعتكف فواق ناقة وكذا حديث ليس على المعتكف صيام وفيها مقال أو ضعه
الماتن رحمه الله في شرح المتفق وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعتكف عشرة
من شوال ولم يقل عنه انه صامها بل روى عنه انه اعتكف العشر الاوّل من شوال ولا يخفى ان
يوم الفطر من حلتها وليس يوم صوم فالحق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما
ثبت ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت قد كنت في الجاهلية ان اعتكف
لله في المسجد الحرام فقال أو في بئر منى وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم وما كان لي له وما
في الصحيحين أرجح مما في أحدهما اذا لم يكن الجمع وقد جمع ابن جابر وغيره بأنه قد اعتكاف
لله في يوم وفي رواية أبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اعتكف
وصم ولكن في اسناده عبد الله بن زيد وهو ضعيف وقد كراهي حدى والدارقطني انه تفرد
بذلك عن حماد بن زيد قال الحافظ في الفتح ان روايته من روى بواسطته واذ اعرفت ما تقدم
من عدم انتباه من حاشيها استعجابه على شرطية الصوم فالحق الحقيقي القبول ان الاعتكاف يكون
ساعة لما فوقها بل حديث من اعتكف فواق ناقة يدل على انه يكون أقله لحظة عظيمة وهذا
الحديث وان لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالاصل عدم التقدير بوقت معين والميل على حدى

ذلك ثم كون اليوم الكامل شرط الصوم لا يستلزم أن يكون شرطاً للاعتكاف لأنه يمكن
 الاعتكاف بعض اليوم مع الصوم لكل اليوم فالصوم شرط الصوم لا شرط الاعتكاف على
 تسليم أن الصوم شرط (ويستحب الاجتهاد في العمل فيها) لحديث عائشة أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كان إذا دخل العشر الاواخر احيا الليل كله وأيقظ أهله وشدة المزود هو
 في العصيين وغيرهما (وقيام بالي التدد) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر أيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين
 ليلة القدر حديث علقمة وأبو الياقوت الاربعين ذكرتها في صك الختام شرح بلوغ المرام
 بالقاسي سيتر قد استوفى ما الساتر في نيل الاوطار وفي حاشية الشفاط لما قرأ قول في تعيينها
 مذاهب يطول تعدادها وقد بسطها في شرح المتنى فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكر
 ادلتها ويستفاد منها من مرجوحها ووجهاتها في أول العشر الاواخر لما ذكره هناك
 انتهى قال في الحجة البالغة ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم وفيه منزل
 القرآن ليلة واحدة ثم زيل بعد ذلك لهما مجامع وهي ليلة في السنة ولا يجب أن تكون في رمضان
 نعم رمضان مظنة غالبها وانتهى أنها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها
 نوع من اقتسار الروحانية وهي الملاحة كسكة الى الارض فيفتق المسلمون فيها على الطاعات
 فيها كس أو أوارهم فيها بينهم ويتقر بهم الملاحة ويتبع دعوتهم الشياطين ويستجاب لهم
 أديعتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في أواخر العشر الاواخر تتقدم وتتاخر فيها ولا يخرج
 منها من قصد الاولى قال في كل سنة ومن قصد الثانية قال في العشر الاواخر من رمضان
 وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرى رؤيا كم قد وطأت في السبع الاواخر فمن
 كان متضرعاً فليضرع في السبع الاواخر وقال أرى هذه الليلة لهم أسبغوا قدراً يبقى أسجد
 في ماء وطهر فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الأصحاب فيه مبني على اختلافهم في
 وجدانها ومن ادعى من وجدها أنهم المفقود فحب العفو فاعف عن في المسوى اختلقوا
 في ليلة هي اربعى والاخرى انها ليلة في أواخر العشر الاخرة تتقدم وتتاخر وقول أبي سعيد انها
 ليلة احدى وعشرين وقال المزني وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة بجابين الاخبار قال
 في الروضة فهو قوي ومذهب الشافعي انها لا تزل ليلة بعينها وفي المنهاج ميل الشافعي الى انها
 ليلة الحادي والثلاثين والعشرين وعن أبي حنيفة انها في رمضان لا يدري أية ليلة هي وقد
 تتقدم وتتاخر ومنهجهما كذلك الا أنها معينة لا تتقدم ولا تتأخر (ولا يخرج المعتكف الا
 لحاجة) لما ثبت من حديث عائشة في العهد من عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان
 لا يدخل البيت الا لحاجة الا ان كان معتكفاً وأخرج ابوداود عنها قالت كان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالربض وهو معتكف فيمر كاهن ولا يعرج يسأل عنه وفي استناده
 لبي بن أبي سليم قال الحافظ والعصم عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وفيه وقال مع ذلك
 عن علي وأخرج ابوداود عن عائشة أيضاً قالت السنة على المعتكف أن لا يعود حراً يشا ولا
 بشم جنة ولا يمس امرأً أو لا ينشرها ولا يخرج لحاجة الا لما اجتمع ولا اعتكاف الا
 بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وأخرجه أيضاً الشافعي وابن فيه قالت السنة قال أبو

داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وبزعم القائلين بان القصد من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عدها عن دونها قال في المسوى اتفق أهل العلم على ان المعتكف يخرج للحائط والبول ولا يقصده اعتكافه ولا يخرج الا كل والشرب ويجوز له غسل الرأس وتزجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لصيانة المريض وصلاة الجنائز الا ان يخرج لحاجة فيسأل المريض ما رواه ان شرط في اعتكافه الخروج لشيء من هذا اجازة ان يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة

• (كتاب الحج)

أقول الحج في اللغة القصد فني قوة تعالى وقته على الناس حج البيت قصد البيت والقصد لا اجل فيه وأما قوله على الله تعالى عليهم أو لم خذوا عني مناسككم فهو أمر بالاعتقاد به في أفعاله وأقواله والأمر يشيد الوجوب فتكون المناسك التي فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب بمنزلة الاما خصم دليل وأما كونه لا يصح الحج الا بفعل جميع المناسك أو يحصل باختلال بعضها فلا دليل على ذلك لان التي يؤثر عدمه في العدم هو الشرط لا الواجب وليس في أدلة مناسك الحج ما يصد تأثير عدمه في عدم الحج الا الوقوف بعرفة ولا ريب انه نكس من مناسك الحج يختص بعزله لا توحيد في غيره من المناسك لحديث الحج عرفتم من أدرك عرفة فقد أدرك الحج أخرجه أحد أصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن نعيم الدؤلي أخرجه من تقدم ذكره من حديث هرو بن مضر من صلى معناه هذه الصلاة يعني صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمت جهه وقضى نفسه وصح هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطني وابن العربي والبيهقي من حديث عبد الرحمن المذكوبي من جاء عرفة قبل أن يطلع القمير فقد أدرك الحج وفي رواية لا يقيم ومن لم يدرك بها فلا حج فهذه الروايات تدل على ان الوقوف بعرفة ركيز من الأركان التي لا يتم الحج بدونها وهما ناجت وهو ان الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وبعضها على التنبه بحكم وكذلك القول بأن بعضها نكس وبعضها غير نكس والظاهر ان جميع أفعاله الصادرة عنه في جهته مناسك لانه لم يزلنا ان النكس هو هذا الفعل دون هذا ولكن لا بد أن تكون الافعال مقصورة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي ورمى الجمار لاما كان غير مقصوداً انه كالبيت يعني ليالي الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلوات في مزدلفة وهو ذلك وقد زعم الجلال في ضوء النهار ان من زعم ان جهه على الله تعالى عليه وآله وسلم يحمل بين يديه فقد أسرف في الجهل قال لان اسم الحج ومسمى ظاهران ثم قال ان تلك التي فعلها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هي أفعاله وهي لا تدل على الوجوب حتى يعلم انه فعلها على وجه الوجوب والا فظاهر القرية فقط وهي لا تستلزم الوجوب بولا الشريعة انتهى والله لم يخطر بباله قطير هذا البحث حديث خذوا عني مناسككم وهو حديث صحيح في مسلم وغيره ولا ريب انه يقيد وجوب مناسك الحج كما قلنا (يجب على كل مكلف مستطيع) لنص الكتاب العزيز وقته على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً وعليه اجماع الامة قالوا الحج فريضة محكمة يصح كفر باحد ما قالوا الحرام المكلف القادر اذا وجد الزاد

والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى أقول حديث تفسيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السبيل بالزاد والراحلة فيه مقال ولكنه قد روي عن طريق جامع من العصابة وفي جميع الطرق حلال لا تمنع تقوية بعضهم البعض ويشتمل من عضدها حديث من وجد زادا وراحلة وهو مروي عن طريق ثلاثة من العصابة وفي جميعها مقال فالخامس ان مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها يقتضئ الاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الراحلة كما أنه لا وجوب على من لم يجد الزاد ولا وجه لتقصير السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والامن هما من السبيل وكذلك الحرم للمرأة لالة الدليل على ذلك ثم التحقيق ان الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالقابل وشرط يتعلق بالفعل فالاول يتوقف عليه تعلق الخطابي والثاني يتوقف عليه كونه مطوقا لمن فاعله والاولا أيضا هو الذي يقال لشرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال لشرط الواجب وشرط المطلوب وايضا هذا ان التكليف والسلام والحريه شروط متعلقة بالقابل والزاد والراحلة والامن والحرم شروط متعلقة بالفعل فجعل بعض شروط الفعل لوجوب بعضها لاداء غير موافق لعقل ولا نقل وأنت خبير بان المرأة منبذة عن السفر بدون محرم كما ثبت انتهى عن ذلك في الصحيح ولم يثبت انتهى عن الحج لمن لم يجد الراحلة مثلال كان الايجاب متعلقا بوجودها وهذا يقتضي أن تقصير الحرم أهم من تقصير الراحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه انتهى بحقيقته وكما يقتضيه لفظ لا يعمل لامرأة تزمن باقه واليوم الاثران تسافر ثلاثة أيام أو يوما أو ليلة أو يريدا دون محرم على اختلاف الروايات ولم يرد ما يدل على تحريم السفر بدون الراحلة فليجب الوصية بالحج على من ماتت ولها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من ماتت ولها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس مناسب فان قادمة الحرم لم تستطع الى الحج سبيلا كفاقد الراحلة وزاد معنى كون الشيء شرطا للتأديتي آخران التأديتة لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل معنى شرط الاداء عندهم ان يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا التأديتة وهي مشروطة بشرط وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه ان من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا الشرط الاداء وجب عليه الايضاح بالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك (فورا) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج فان أحدكم لا يدري ما يعرض له أخرجه أحد وأخرج أحمد أيضا وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فاته قد عجز عن المرض وقصّل الراحلة وتعرض الحاجة وفي اسناده اسمعيل بن خليفة العباسي أبو اسراييل وهو صدوق ضعيف الخلق وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي امامة مرفوعا عن أبي بصير مرفوعا أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جارف لم يحج فليت ان شاء الله يوديا وان شاء نصرا يا وفي اسناده علي بن أبي سلم وشريك بن وهب ما ضعفوا أخرجه الترمذي من حديث علي مرفوعا عن علي بن زيد أو راحلة يلحقه الى بيت الله ولحج فليت نصرا يا أو يوديا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه وقد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي

غريب وفي اسناد مقال الحديث يذهب وعلال بن عبد الله الرازي عنه عن أبي اسحق مجهول
وقال القليل لا يتابع عليه وقد روى من طريق ثالثين حديث أبي هريرة عند ابن عدى
بغيره وروى عبد بن منصور في حقه عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب لقد همت ان
أبعث رجالا الى هذه الامصار فينظروا كل من كان لمجدة ولم يجمع فيضربوا عليهم الجزية ما هم
بمسلمين ما هم بمسلمين وأخرجه أيضا البيهقي وقد ذهب الى القول بالقول مالك وأبو حنيفة
وأحمد وبعض أصحاب الشافعي وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف وعنده على التراضي
قال في جهة الله البالغة تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ملك زاد او ارحله الخ أقول
تلك من من أركان الاسلام يشبه بالخروج عن الله وانما شبه نارك الحج باليهودي والنصراني
وتارك الصلاة المشرك لان اليهود والنصارى يصلون ولا يهجون ومشركو العرب يهجون ولا
يصلون والمصلحة المبرمة في الحج اعلاء كلمة الله وموافقة سنة ابراهيم عليه السلام ونذكر كلمة
الله عليه آتته وفي بعض نسخ المتن وكذلك العمرة وما زاد فهو نافلة وفي حديث أبي هريرة ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور
ليس له جزاء الا الجنة قلت الحج المبرور هو الذي لا يضالطمش من الأمان وفي تنبيه الغافلين
لشيوخ محي الدين بن ابراهيم النعاس في ذكر منكرات الحجاج وأعلمها قننة وأجلها مصيبة
وأكفرها وجودا وبليغة هو تضييع أكثرهم الصلاة في الحج وكثير منهم لا يتركونها بل
يضيعون أوقاتها ويجمعونها على غير الوجه الشرعي وذلك حرام الاجماع ومن يفتق ان ذلك
نصيبة في حرم عليه الحج وجلا كان أو أمرا قال ابن الحاج وقد قال حلاؤنا في المكلف اذا
علم انه تقوته الصلاة الواحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل مالك في الذي
يركب البحر ولا يجد موضعا يسجد فيه الا على ظهر أخيه ايجوز له الحج فقال رحمه الله
أيركب حيث لا يصل ويملن ترك الصلاة قبله وأما التساهل يمكن احدا من الصلاة
في وقتها المشروع الا في النادر الذي لا حكم له وسبب هذا المنكر العظيم أمراء الحاج وتهاونهم
في الانكار وخوف المصل من فوات الرفقة ومشقة السوق فيهم فالواجب على الأمراء أن
يقضوا بالحج في أوقات الصلاة اذا دخلت عليهم وهم مسافرون ويتقدمون من لم يصل من
الجالين وغيرهم ويتقدمون عليهم في أمر الصلاة ويعنعون من تقدم منهم قبل الصلاة فان لم
يقموا كان انهم من ترك الصلاة كذلك في أعناقهم ومن تركها تهاونا وكسلا ولم يعملوا به فاته
في حق نفسه وحكمه مذكوري في كتب الفقه انتهى حاصله

من تأليف العلامة
الشيخ محمد بن عبد الله
العلوي
في حاشية
الكتاب

• (فصل ويحجب تعيين نوع الحج بالنية) لان الناس على ما استفاض من العبادات والتابعين
وسائر المسلمين أربعة حج مفرد وعمر مفرد وقمران (من قمع) وهو أن يحرم الاقافي بالعمرة
في أشهر الحج فيدخل مكة ويقيم عمره فيخرج من أحراره ثم يقيم حلالا حج صحيح وعليه أن يذبح
ما استيسر من الهدى (أو قران) وهو أن يحرم الاقافي بالحج والعمرة معا ثم يدخل مكة ويقيم
على أحراره حتى يفرغ من أفعال الحج وعليه أن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعي واحد
في قول بطوافين وسعين ثم يذبح ما استيسر من الهدى فاذا أراد أن يتر من مكة طواف
للدواع (أو أفراد) أي حج مفرد أو عمر مفرد فالج لخاصة مكة أن يحرم منها ويحجب
في الأحرار الجلاع ودواعيسه والحق وتقليم الأظفار وليس التيط وتغطية الرأس والتطيب

والصبي ويجتنب التكاح على قول ثم يخرج الى عرفات ويكون فيها عتبة عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويستحب ان يذبح من قبل شروق الشمس فاقبض ويرى العتبة الكبرى ويسعى ان كان معه ويحلق او يقصر ثم يطوف للفاضة في ايام من ويسعى بين الصفا والمروة ولا تافى ان يحرم من ميقات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدوم ورجل فيموسى بين الصفا والمروة ثم يقى على احرامه حتى يقوم بعرفة ويرى ويحلق ويطوف ولا يزل ولا يسعى حيث قدوة العمره ان يحرم من الحبل فان كان افاضا من الميقات فطوف ويسعى ويحلق او يقصر وبالجملة فتعين نوع الحج بالنية تقدم في الوضوء وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منكم ان يهل بجمع وعمره فليعمل ومن اراد ان يهل بجمع فليهل ومن اراد ان يهل بعمره فليهل قالت واهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحج واهل به ناس معه واهل معه ناس بالعمرة والحج واهل ناس بعمره وكنت فيمن اهل بعمره وفي البخاري من حديث جابر ان اهلل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال سبأؤكم هذه التي تكسبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة وقد وقع الخلاف في المهل الذي اهل منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الروايات فمنهم من روى انه اهل من المسجد ومنهم من روى انه اهل حين استقلت به راحته ومنهم من روى انه اهل لما علل شرف البيداء وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه اهل في جميع هذه المواضع فنقل كل راو ما سمع قال في نسخة المصنفين ابن عباس ان الناس كانوا يأتونه ارسالا فخير كل واحد بما راى (والاول) اى التمتع (أفضلها) اى الا انواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الاقوال فمنهم من قال بان افضل انواع القران لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على ما هو الصحيح وان كان قد روي ما يدل على انه حج افراد لكن الاحاديث العديدة النافذة في الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة تنص صراحة بان اهل بجمع وعمره فلهو برذنته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله افضل مما فعله لكتاب القران افضل انواع لكنه ورد ما يدل على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا ايها الناس اهلوا فلولاً الهدي حتى فعلت كما فعلتم قالوا فاحلنا حتى وطئنا التماسا ففعلنا كما يعمل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر اهلنا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها لو استقبلت من امرى ما استدبرنا مسكت الهدى وبلغتها عمره وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كالشافعي والحنابلة وهو الحق لا اله يصح هذه الادلة معارض وقد اوضح فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نوع التمتع افضل من النوع الذي فعله وهو القران وقد اوضح الماتن جميع الاحوال وما احتج به كل فريق في شرح المتنق والعبء الضيف في شرح بلوغ المرام وكذلك اوضح المتن فيه ان همه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قرانا اقول قد روي النسخ عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اربعة عشر رجلا من الصحابة وما قول لا يذوق ليس بجعة على احد لا يرى محبان في الاجتهاد فيه شرح والمحصل ان هذا البحث يطول الكلام عليه جدا في راجع العشر على الصواب فنبه

بشرح المتن أو بالهدى النبوي لما قلنا ابن القيم رحمه الله قال ابن القيم في اعلام الموقعين أتفق
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجواز فسحهم الحج إلى العمرة ثم أتقاهم باستحبابه ثم أتقاهم بفعله
 حقاً ولم يشك فيه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بجوزبه أقوى وأصح من القول
 بالمتنع منه وقد صرح عنه صحة لاشك فيها أنه قال لمن لم يكن أهدي فليل بعمرته من أهدي
 فليل بهج ثم مع عمرته أو ما انفصله هو فإنه صرح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين
 رواية عند ستين وعشرين نقلاً من أصحابه ففعل القرآن وأمر بضعه من ما قال الهدى وأمر
 بضعه إلى التمتع من لم يسق الهدى وهذا من فعله وقوله كانه رأى عن وبالله التوفيق فإن
 قيل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صحة جهته صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وهي جهة واحد وكل واحد منهم بخبر من شاهد في قصة واحدة قلت
 قال القاضي عياض قدأكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن مجمل منصف ومن مقتصر
 متكلف ومن مطيل مكثرون مقتصر مختصر قالوا وسهيم في ذلك نقلاً أبو جعفر الطحاوي
 الحنفى فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو
 عبد الله بن أبي حفصة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن النصار
 البغدادي والمحقق أبو جعفر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا
 على ما أحسنه من كلامهم واختلافهم من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأناسب بمساق
 الأحاديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح لقناس فعل هذه الأنواع الثلاثة لئلا
 على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غير ميثق أنه لا يجرى فاضيف الجميع إليه وأخبر كل
 واحد بما أمر به وأباح له ونسبه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا ما أمره وأما
 لتأويله عليه انتهى أقول اتخذوا كذا المختلفون في أفضل الأنواع فوعده صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لأنهم يقولون أن النوع الذي اختاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لنفسه لا يكون
 إلا فاضلاً ولا سيما والتلبية كانت عن وجه من الله عز وجل كافي حديث أنه نزل جبريل فقال
 قل ليبيك بهجة وهجرة وقد اختلف في نوع جهته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحق أنهم اقران
 كما قرأنا في ذلك في شرح المتن ولكن قال بعد ذلك لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
 ما سقت الهدى وبلغت ما عرّيتني كما فعل أصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أمره
 وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع أفضل من القرآن بلا ريب ولا
 اعتبار بقول من قال أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما قال ذلك تطييباً للقلب بأصحابه
 حيث جواز التمتع لعدم الهدى لأن المقام مقام تشريع لا مقام جبر خوفاً وطرد تطييباً للقلب
 فالحق أن التمتع أفضل وأما ما عتبع لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في
 تقريره فلا قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان
 مفرد الحج أو قارناً أو متعماً سابق الهدى ووجه التطبيق أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة إلى مكة للمظففة كان لا ينوي إلا الحج فلما
 بات بنى الخليفة في العقيق أمر بالقرآن فقال ليبيك بهجة وهجرة فلما دخل مكة وتذكر جهالة
 العرب أن العمرة في أشهر الحج من أجزائها انجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يعيش إلى قابل

أراد هذا الوهم بأبلغ وجه فأمر الناس بفتح أحرام الحج وجهه مرفوقا للاستقبال من أمرى ما استدرجت حاشيت الهدى وأدلت مع الناس كاحلوا فكان مفردا بحسب ابتداء الآية والشهر مرفوقا بحسب طبيعة من الضيق حيث أمر صلى في هذا الوادي المجلد وقيل مرة في جهة وكان مقتضاى الهدى بحسب الهم والارغبة ولم يقل بجلد الاحرام للحج يوم القروية يتم عرف بعبادة التلبية عند انشاء السفر الى عرفق من فكان قارنا بعبادة مفردا في اول الامر متعالي آخره انتهى قال في المسوى والتصديق في هذه المسئلة ان العبادة لم يقتضوا في حكاية ما شاهدوا من أعمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من انه أحرم من ذى الخليفة وطاف أول ما قدمه وسعى بين السنا والمروة ثم خرج يوم القروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بمزدلفة ووقف بالمشعر الحرام ثم رجع الى منى ورمى الجمر وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم روى الجمار في الايام الثلاثة وانما اختلفوا في التعبير عما فعله باجماعهم وآرائهم فقال بعضهم كان ذلك هاجمافردا وكان الطواف الاول قدوم والى لاجل الحج وكان بقاؤه على الاحرام لانه قد صد الحج وقال بعضهم مسكان ذلك غتعا بسوق الهدى وكان الطواف الاول للعمرة كأنهم هو طواف القدوم والى بعده عمرت وان كان الحج وكان بقاؤه على الاحرام لانه كان مقتعا بسوق الهدى وقال بعضهم كان ذلك قرانا والقران لاجتماع الطوافين وسعين وهذا الاختلاف سبيل الاختلاف في الاجتهادات اما انه سعى نارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قبل بالقتع أو القران فانه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت من جابر انه لم يسع بعده انتهى قال النووي في شرح صحيح مسلم واما احرامه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم نفسه فاختلنا لافضل فأحرم مفرد الحج وبه تطاهرت الروايات العديدة واما الروايات بأنه مسكان مقتعا فنهاها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارنا فاختار عن حاله الثانية لان استدراج امره بل اخبار عن حاله حين أمره بالعبادة بالعلم من جههم وقلبه الى عمرة لخالفه الجاهلية الامن كان معه هدى وكان هو صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ومن معه هدى في آخر احرامهم قارنين يعنى انهم ادخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لاصحابه وتأيسالهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكرة عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه الفصل معهم بسبب الهدى واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم قارنا في آخر امره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فنهى انتهى (ويكون الاحرام) وهو في الحج والعمرة بقرعة التكبير في الصلاة في تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزية الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس متخلصة خائصة بقرعة الملائكة والعبادات المألوفة وأنواع التجهيل وفيه تحقيق معانة لتعب واتقنب والتفكير أقول وليس في ايجاب الاحرام على غير من دخل لاجد التكبير دليل اما الآية أعني قوله تعالى وإذا قمتم فاعطوا فانها بيان لما حرم عليهم من الصيد والاحرام في قوله تعالى الا تاتي عليكم غير على الصيد وأنتم حرم وقد علم انه لا احرام الا لاجد التكبير ثم أخبرهم بباحة الصيد لهم اذا حلوا وأما قول ابن عباس فاجها منه وليس ذلك من اجتهاد شي والظاهر مقام اجتهاد ولهذا قاله ابن عمر بلوا والمقات فخرهم كجروى ذلك

عنه مالك في الموطن وقد كان السلون في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يستفتون الى مكة لحواجهم ولم ينقل انه امر احدا منهم بالحرام حصة الحاج بن علاء وكذلك قصة
 ابن قتادة لقتل جزار الوحر داخل الميقات وهو حلال وقد كان ارسله لغرض قبل الحج
 لجواز الميقات غير مريد للحج ولا للعمرة والبراءة الاصلية مستحصنة فلا يتصل عنها الا ما لا
 يصح يجب العمل به وقد ذهب الى جواز الجواز لمن غير احرام انفسه والحاج والمعتبر ابن عمر
 والشافعي في اخير قوله واما يجب الهم على من جاوز معلقا ذلك بانه ترك تركا تقاضا فان
 الاحرام ليس بملك لغيره من اراد الحج أو العمرة على انه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم انه قال من ترك تركا تقاضا دم وانما روى ذلك عن ابن عباس كافي الموطن (من المواقيت
 المعروفة) الحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولا لاهل الشام الحفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن
 بل لم قال فمن لهن وان اتيه من غير اهلن لمن كل يريد الحج والعمرة وثابتة التوقيت
 المنع من تاخير الاحرام فلو قدم عليها جازا قول قال قوم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لم يوقت لاهل العراق ذات عرق وانما وقتته عرب بناتطابرضي الله عنه قلت قد ذهب الى
 هذا طاوس ورواه احمد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي
 والرافعي والنووي وغيرهم ولا روى جسد ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من انه لم يصح انه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لاهل العراق في حديث صحيح قال الحافظ في
 التلخيص لعل من قال انه غير منصوص ليسلفه أو رأى ضعف الحديث باعتبار ان كل طريق من
 طرقه لا يخلو عن مقال لكن الحديث بمجموع طرقه يقرى انتهى وقد ذكرنا ما تقدمه الله في
 شرح المتن من روى حديث وقت ذات عرق لاهل العراق من الصحابة ومجموع ما روى
 لا يخرج عن حد الحسن لتفسيره وهو ما تقدم به الحقة (ومن كان دونهم اقله) من (أهل مكة) وكذلك
 (حتى أهل مكة) (هم لاهل مكة) ومثلها في الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر وفي رواية من حديث
 لاجد انه قال الناس ذات عرق بقرن وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لاهل البصرة
 والكوفة انظروا احدو قرن من طريقكم قال فدلهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي
 للحج جوف مكة للعمرة الحل الى العالم الكبيرة والتنعيم افضل وفي المنهاج افضل بقاع الحل
 الجعارة ثم التنعيم ثم المدينة واما الغسل للاحرام ففيه حديث خارج بن زيد بحسنه
 الترمذي وضعفه العيني واما حديث جابر في ولادة امهات فلهما فهو صحيح ولكنه قد قيل
 ان امرها بذات ليس للاحرام بل لقتلوا النفس وكذلك امرهما فاض وقد اخرج الحاشي
 والبيهقي من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل وليس ثيابه فلما اتي
 ذا الحليفة صلى ركعتين ثم احرم بالحج وفي اسناده يعقوب بن مطا وهو ضعف الحديث
 محقق فيمكن أن يكون الله للاحرام ويمكن أن يكون لغيره كانهاب وعشاء السفر والتبريد
 أو نحوهما ولم يثبت انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر احدا من الناس أن يغتسل للاحرام
 الا ما وقع منه الامر بالمعاش والتفاسدون غيرهما فدل ذلك على ان اغتسل لهما التفرغ ولو كان
 الاحرام لكان غيرهما أولى بذلك منها فمع الاحتمال في فعله وعدم صدوره الامر عنه لا يثبت

المشروعية أصلاً وأما إزالة التثقب قبل الاحرام فلم يرد في هذا شيء يصلح لاثبات محفل هذا الحكم الشرعي وهو الاستصحاب وأما ما قيل من أنه يقاس على تطيبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقبيل فاسد ولا يجوز قد ورد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاشارة الى ترك الشعر والبشر بعد روية حلال ذي الحجة لمن أراد أن يضحي كافي صحيح مسلم وسائر السقمن حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لانه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذي من حديث ابن عمر أن رجلاً قال للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الحاج يارسول الله قال التثقب التقل وقد كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج كافي الموطأ والحاصل ان التساهل في الاحكام الشرعية بلا دليل بل اثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من أدب أهل الانصاف

هـ (فصل ولا يلبس الحرم التقيص) = الفرق بين الخطي وما في معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق بمحل وزينة والثاني سقم وتترك الاول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة (ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا قوباسه وروس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يبعد نعلين فيقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وما من الورد والزعفران) حديث ابن عمر في الصبيصين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس الحرم فقال لا يلبس الحرم التقيص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا قوباسه وروس ولا زعفران ولا القفازين الا أن لا يبعد نعلين فيقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين قال القاضي عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه الحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل وفي الصبيصين نحو من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والشافعي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحرة ولا تلبس القفازين زاد أبو داود والحاكم والبيهقي وما من الورد والزعفران من الثياب والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الاقتداء ما تلبسه المرأة فيدها تغطي أصابعها وكنتها عند معانثي (ولا تطيب ابتداء) ويجوز له أن يسقر على الطيب الذي كان على يده قبل الاحرام فذلك هو الرابع جعابيز الادلة وقد أوضع الماتن ذلك في شرح المتن وحشية الشافعي وغيرهما قال صاحب جبل السلام في منسكه ولا أراد الاحرام اغتسل لاحرامه ثم طيبته عائشة بذريز تطيب فيه مسك في يديه ورأسه حتى كان وجه المسك يرى في محارقه وحيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدأمه ولم يسله انتهى (ولا) يأخذ من شعره وبشره الا العذر) حديث كعب بن جحزة في الصبيصين وغيرهما قال كان في أذى من رأسي لحملت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واقبل يتنأثر على وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد قد بلغ منك ما أرى أقبحه قلت لا تترك الاية فقد بين من صباب أم صدقة أو ذلك قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستعسا كين نصف صاع ونصف صاع طعام لكل مسكين وقد تقدم الكلام على ازالة التثقب فليراجع (ولا يرفق ولا يفسق ولا يجادل) نص القرآن الكريم فلا ردت

ولا فسوق ولا جدال في الحج وهذه الامور لا تحمل لللال ولكنها مع الاجرام أغلظ وأخرج
الشيخان من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث
ولم يفسق وجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال الحافظ المنذرى الرفث يطلق ويراد به
الجماع ويطلق ويراد به الفشاء ويطلق ويراد به خطاب الزبل المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد
نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيجوز الجمع
وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى أعلم قال الله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
نساءكم والفسوق الذبح للإصابة والله تعالى أعلم قال تعالى أوفوا بأهل أغير الله وبالجدال
في الحج إن قرىمنا كانت تقف عند أشهر الحرام بالمزدلفة يترشح وكأنت العرب وغيرهم يعقون
بعرفة فكانوا يجادلون يقول هؤلاء مني وأصوب ويقول هؤلاء مني أصوب فقال الله تعالى
لكل أمة جعلنا منسكهم فاسكوه فلا يترشحوا في الامر وأدع إلى ربك انك على هدى مستقيم
فهذا الجدال في الحج فيعترض بالله تعالى أعلم واما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة
فإن كان الدليل على هذا الفساد أقوال العصاة تقع كونها وإيات عنهم انما هي بطريق
البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الموقوف فقد
عرفت غير مرة أن قول العصاة ليس بحجة انما الحجة في اجماعهم عند من يقول بحجة الاجماع
وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه أبو داود في المراسيل باسناد راجع ثقات ان رجلا جامع
امرأته وهما محرمان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اقضيانا نكحكما واحدا
هديا فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق وأما الاستدلال بقوة تعالى فلا ردت ولا فسوق ولا
جدال في الحج فعلى تسليم ان الرفث هو الجماع غاية ما يبدل عليه المنع منه لأنه يفسد الحج والا
لزم في الجدال انه يفسد الحج ولا حائل بذلك المروي في هذا الحديث المرسل هو اصحاب الهدى
عليه ما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبخنة ولا وجه لاجباج اشعا يطلق عليه اسم
الهدى ولا حجة فيعترض في الموطأ عن ابن عباس انه سئل عن رجل واقع أهله وهو من قبل
أن يفيض فأمره أن يضر بدة ولا يصح تقييد المطلق ولا تفسير الجمل فالخامس ان البراءة
الاصلية مستحبة ولا يتقل عنها الا نقل صحيح تقوم به الحجة وليس ههنا ما هو كذلك من وطئ
قبل الوقوف أو بعد قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له
بالتوبة ولا يطل به ولا يرمه من ومن زعم غير هذا فعليه الدليل الرضى فليس بين أحد وبين
الحق عداوة (ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح) لحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينكح الحرم ولا ينكح ولا ينكح وفي الباب أحاديث
وأما ما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حرم فقد
عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها
وهو حلال وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وكان أبو رافع الصغيرين رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وبين ميمونة وهما أعرف بذلك على فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته
لواقع فلا يعارض الاحاديث المصريحة بالنهي بل يكون هذا خاصة بالنهي صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم كغيره السابقين في موافقته ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خالف ما امر
 الامة به أو نهاهم عنه يصحكون محتما به قال في المجلد الباقية اختار أهل الجواز من الصحابة
 والتابعين والفقهاء ان السنن للمحرم أن لا يتكح ولا ينزع واختار أهل الصراقة انه يجوز
 ذلك ولا يخفى عليه ان الاختفاء لا يحيط بأفضل وعلى القول السرفيه ان التكاح من
 الارتقاقات المطلوبة كغير من الصيد ولا يقاس الانشام على الابقاء لان الفرح والطرب انما
 يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعرس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى (ولا يقتل
 صيدا) فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حراما والمراد من الصيد عند الشافعي
 كل صيد ما كوله بري فذبح الانعام ليس منه وكذا ما ليس بما كوله وكذا الصيد البصري
 وعند أبي حنيفة غير ما كوله قد يكون صيدا (ومن قتل عليه جراه مثل ما قتل من النمل
 يحكم به ذوا عدل) لما ورد في القرآن الكريم ومن قتلهم منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل
 من النمل يحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة أو كذارة طعامها كين أو عدل ذلك صيدا
 ليدق وبال أمر مع الله عسلف ومن هادفتهم الله منه والله عز وجل تأثم أو قول ههنا
 أمر ان أحدهما اعتبار بالمائة الثاني حكم العدلين وظاهره ان العدلين اذا حكموا بغير المعامل
 لم يلزم حكمهما لانه قال يحكم به أي بالمعامل وحق العدلة أن لا يقع من صاحب الحكم بغير
 المعامل الا لظن أو طرق وشبهة بان التعديل في المائة هو هذا الوصف دون هذا الوصف
 والواقع بخلافه ثم الظاهر ان العدلين اذا حكموا بغير المعامل لا يكون ذلك الحكم لازما
 لغير بل يحكم العدلين ثابت عند كل حادثة تحدث في قتل الصيد اذا اقررت هذا فاعلم ان
 جعل الطي مشابها للثديين مخالف للمشهد المحسوس فان الطي يشبه الثدي في
 غالب ذاته وصفاته ولا مشابهة فيه وبين الشاة في غالب ذاته وصفاته وكذلك الحامسة فانها
 لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك ماثر الطيور ليس يشابه الشاة في شيء واذا صرح عن
 بعض السلف انه حكم في شيء منها بشاة فذلك غير لازم لنا لما عرفت من أن حكم العدلين لا بد
 أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم (ولا ياكل مما صاده غيره) حديث الصعب بن
 جثامة في الصيغين وغيرهما انه أهدى الرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حمارا
 وجشبا وهو بالابواء أو بونان فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال ان لم ترد عليك الا أنا حرم
 وأخرج مسلم نحوه من حديث يزيد بن أرعم وفي الصيغين وغيرهما من حديث أبي قتادة ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم عمر ما أكل عضد حمار الوحش الذي صاده وجع بين حديث
 الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امتنع من أكل
 صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيد أبي قتادة لكونه لم يصد لاجله ولو كان صيد
 الحلال حراما على المحرم لما أكل منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقرر الصحابة على الاكل
 منه فهذا يدل على جواز أكل المحرم لصيد الحلال ويدل على ذلك أيضا حديث جابر عن جده
 وأهل السبق وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم وهذا الحديث

وان كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتهاضه للاستدلال به ونقص في التفرق باعتباره المقصد
وعدمه (الا اذا كان الصائد حلالا ولم يصد له لاجله) ولا يضمن ضبط الصيد فان الانسان قد
يقتل ما يريد كانه وقد يقتل ما لا يريد كانه وانما يرد به الترتيب بالاعطاد وقد يقتل ويريد
أن يدفع شره عنه أو عن ابنه بمنه وقد يذبح جمعة الانعام فاجاب الصيد فخير صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الحرم منه ما صاده الحرم أو صيد لاجله وما لم يصعد كذلك فانه حلال كما
أخرجه أبو داود والترمذي والشافعي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم صيد البر حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وفي التقط أو يصيد لكم فما ورد من
الاحاديث في ذلك تحريمه عاود لاجل على ذلك التخصيص (ولا يضمن من شجر الحرم الا الاذخر)
لحديث ابن عباس في العيص وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم فزع
مكة ان هذا البلدا رم لا يصد شجره ولا يمتلئ خلاولا يترصد ولا تلتقط اقصته الا الحزف
قال العباس الا الاذخر فانه لا يذله - منه فانه لقبيون والبيوت فقال الا الاذخر وأخرجا
نحوه أيضا من حديث أبي هريرة (ويجوز لقتل الفواسق الخمس) لحديث عائشة في العيصين
وغيرهما قالت أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم
الغراب والحداة والعقرب والنارة والكلب العقور وفي العيصين أيضا من
حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس من الدواب ليس في
قتلهن جناح وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة الحية وكذلك في حديث ابن عباس
عند أحمد بن حنبل في حديث ابن أبي سليم قال البغوي اتفق أهل العلم على انه يجوز لعصرم قتل
هذه الاعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها وقطع الشاخي عليها كل حيوان
لا يؤكل لحمه فقال لا يذبح على من قتلها في الاحرام أو الحرم (وصيد حرم المدينة فهو شجره بحرم
مكة) لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير الى نور
وهو في العيصين وغيرهما وفي العيصين أيضا من حديث عباد بن نعيم ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعاهوا الى حرم المدينة كالجور ابراهيم مكة
وفي الباب احاديث في العيصين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قال ابن القيم ردت السنة
الصريحة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في أن المدينة شجر حرم صيدها
ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ومعارضها بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يا ابراهيم ما فعل التغيير وبالله العجب أي الاصول التي خالفتم هذه القنوهي من أعظم الاصول
فهلا رد حديث أبي جبر في القصة لهذه الاصول ونحن نقول معاذ الله ان رد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبدا وحديث أبي جبر يقتل أربعة
أو خمسة فذهب الى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدما على احاديث تحريم المدينة
فيكون منسوخا الثاني أن يكون متأخرا عنها معارضها - فيكون فادها الثالث أن يكون
التغيير ما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو القالبير السبود الرابع أن يكون
رخصة تلك الصغرى دون غيره كإرخس لا يرد في التخصيص بالعناق دون غيره فهو مشبه كما
ترى فكيف يجعل أصلا يتم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تتصل

الأوجها واحدا انتهى (الآن من قطع شعره أو خبطه كان عليه حلالا لمن وجده) لحديث سعد بن أبي وقاص أنه ركب إلى قصر بالعقيق فوجد عبدا يقطع شعرا أو يخطبه فسلمه فلما رجع سلمه لهما أهل العبد فكلوه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا تقتلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي أن يرد عليهم أن رجعه مسلم وأجدوني فقط لاجدوا أبي داود والحاكم وصححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من رأى قومه يصد فيه شيئا فله حكم سلبه أقول عندي أنه لا يجب على من قتل عبدا أو قطع شعرا من حرم المدينة لأجزاء ولا قيمة بل يأثم فقط ويكون لمن وجده يفعل ذلك أخذ سلبه ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجر مني إلا مجرد الاتم وأما من كان محرما فعليه الجزاء الذي ذكره الله عز وجل إذا قتل عبدا وليس عليه شيء في شجر مكة لعدم ورود دليل بتقوم به الجنة وما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال في الدعوة الكبيرة إذا قتل من أصلها بقر لم يصح وما روى عن بعض السلف لا جنة فيه والحاصل أنه لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة بل النهي يفيد حقيقة التحريم والجزاء أو القيمة لا يبيحان الأدليل ولم يورد دليل الأقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية وليس فيها إلا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره (ويحرم صيد وح) يفتح الواو وتشديد الجيم اسم واد الطائف (وشجره) الحديث الزبير أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أن صيد وح وصاحبه حرم محرمة عز وجل أن رجعه أجدوا أو داود والجناري في تاريخه وحسنه الترمذي وصححه الشافعي وأخرج أبو داود ومن حديث الزبير بن العوام بلفظ أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وح وحسنه الترمذي وصححه الشافعي وقد ذهب إلى ما في الحديث الشافعي وهو الحق ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح لفتح المستأنم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه

(فصل وعند قدوم الحاج مكة يطوف القدوم) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد حرام الأطراف باليت قد استفاض عن الصلاة أن أول شيء كانوا يسدون به الطواف باليت ثم لا يصلون رواه الشيخان ولا ين طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في المنهاج يختص طواف القدوم بهاج دخل مكة قبل الوقوف (سبعة أشواط) الأثر واقع أنه أن الطواف وافق الصلاة فمن شك هل طاف ستة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتم الصواب فإن أمكنه ذلك عمل عليه وإن لم يمكنه فليصلي على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع الطواف في الأصل لأخاطبة المشركين كما في حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم قوم قدوة منهم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرموا الأشواط الثلاثة وأن يشواما بين الر كسعين ولم ينعه أن يأمرهم أن يرموا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم متفق عليه وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طاف باليت الطواف الأول شبرا مثلاً أو متى أربعا وفي نسخة بل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

من اطر الى اطر ثلاثا ومشي اربعا وأخرج أحدواوداود وابن ماجه عن عمره قال فم
 الرملان الآن والكشف عن المناكب وقد أطي الله الاسلام ونفي الكفر وأهلهم مع ذلك
 لا تدع شيئا كأنه على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ذهب الجهور الى
 فرضية الطواف القدوم وقال أبو حنيفة سنة وروى عن الشافعي أنه كعبه للمسجد
 والحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقى)
 قال في الحجة وأول طواف بالبيت رمل واضطباع وبعد مسعى بين الصفا والمروة وكان هو أراد
 أن يترك الرمل والاضطباع لانقضاسيهم ثم تقطن اجالا لان لهماسيا آخر غير منقض فلم
 يتركهما (ويقبل اطر الاسود) لما في الصحيحين من حديث عمره كان يقبل اطر ويقول اني
 لاعلم انك بهر لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل ما قبلت
 وأخرج أحدواود ابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن
 عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأتي هذا اطر يوم القيامة عينا
 يصيرهما ولسان يخلق به يشهد لمن استلمه بحق وفي الباب الحديث وأما الابتداء باطر
 فلا وجب عند التشريع أن يعين محل البدأ فوجه الشئ واطر أحسن مواضع البيت
 لأنه نازل من الجنة والعين أين الجهتين (أويستله) وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في استلامه ثلاث صفات أحدها تقبله وثانيها أنه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها أنه يشير
 اليه باليمين ولم يقبل طوافي لكذا ولا اقتصر بهما بالكبير كما يشهد كثير من لاعلم عنده وذلك من
 البدع المنكرة (ممن ويقبل الميمن) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال
 طاف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بصير يستلم الركن بميمن وأخرج
 فهو مسلم من حديث أبي الطفيل وزاد ويقبل الميمن (ونحوه) أخرج أحد من حديث عمران
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا عمر المذرجل قوي لذراحم على الجسر فتؤذي
 الضيفان وجدت خلقة فاستلموا الا فاستقبله وحلل وكبر وفي اسناد مجهول (ويستلم الركن
 اليماني) لما أخرج أحدواود الشافعي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح
 الركن اليماني والركن الاسود يخطئ الخطايا خطأ وفي اسناده مطعن السائب وفي الصحيحين
 وغيرهما من حديث ابن عمر قال لما أدان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن من الاركان
 الا اليماني وأخرج البزار في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال كان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرم وهو
 ضعيف وأخرج أحدواود داود من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل
 الركن اليماني ويضع خده عليه قال صاحب سبل السلام وكان يقول عند استلامها بسم الله
 والله أكبر وكان كلما أتى اطر يقول الله أكبر ولم يصف له دعاء معين في الطواف الا أنه أخرج أبو
 داود وابن حبان أنه يقول بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وفي الطواف اللهم قمعي عاروقتي وبارك لي فيه واخلف على كل غائب في جنه وأخرجه
 الحاكم وفي مصنف ابن أبي شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير والموضع موضع دعاء فينصرفه ماشاء انتهى قلت انما يخص الركن اليماني بالاستلام كما

ذكر ابن عمر عن ابنهما باقيا بن علي بن ابراهيم دون الركنين الاخرين فانهما من تغييرات
 الحائضات وانما شرطه شروط الصلاة كما ذكره ابن عباس لان الطواف يشبه الصلاة في
 تنظيم الحق وشعاره فعمل عليا (ويكفي القارن طواف واحد وسعي واحد) لكونه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرا على الاصح واكتفى بطواف واحد للقدوم وبسعي واحد
 ولا دليل على وجوب طوافين وسعين ما اخرج الترمذي من حديث ابن عمر مر فوعا من
 احرهم بالحج والعمرة اجزأه طواف واحد وسعي واحد وقد حسنه الترمذي أقول الالة
 القاضية بان الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعي واحد ثابتة قولنا فعلا أما
 القول بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته
 اجزأه لهما طواف واحد أخرجه أحمد وابن ماجه وأخرجه أيضا الترمذي بلفظ من احرهم بالحج
 والعمرة اجزأه طواف واحد وسعي واحد منهما حتى يحل منهما حجه أو قال هذا حديث حسن
 وأخرجه أيضا سعيد بن منصور ونحو لفظ الترمذي وأما اعدال الطحاوي لهذا الحديث
 بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لان الطحاوي قال ان الدرودى أخطأ في رفعه وأنه
 موقوف فاجابوا عنه بأن الدرودى صدوق وان رفعه حجة ومن القول حديث طاوس عن
 عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها يسعدك طوافك حجك وعمرتك أخرجه
 أحمد وسلم وأخرج أيضا مسلم من طريق مجاهد عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لها يميزني عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وأما ما حديث الفعل فأخرج
 الشيخان وغيرهما عن عائشة ان الذين جعلوا بين الحج والعمرة طوافا واحدًا وأخرج
 مسلم وأبو داود عن جابر انه يطف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا
 والمروة الا طوافا واحدًا وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجة وعمرته طوافا واحدًا
 بعد ان قال انه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق
 باسناد صحيح عن طاوس انه طاف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وآله وسلم طوافه وعمرته الا طوافا واحدًا واستدل القائلون بان القارن بطواف طوافين وسعي
 سعين بفعل على رضى الله عنه وقوله رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل
 هكذا أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما وقد روى شعرة عن ابنه سعد وابن عمر
 باسنادين في بعضهما متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ولا من أحد من أصحابه في ذلك شيء ونسب بان حديثي علي وابن
 سعد ولا بأس باسناديهما ولهذا راجح لبيع وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف القدوم
 وطواف الاضحية قال وأما السعي فلم يثبت فيه شيء وقد شكى الحفاظ في القبح أنه روى جعفر
 الصادق عن أبيه انه كان يحفظ من على القارن طوافا واحدًا خلاف ما يقوله أهل العراق
 والمسلم ان الجمع ما تقدم ان انفع به النزاع فالمراد والاجب المصير الى التعارض
 والترجيح ولا يشك عالم بالحديث ان أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد أربع (ويكون
 حال الطوافين متوضعا في العروة) لما في الصحيحين من حديث عائشة ان أول شيء أتته النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم أنه وضأ ثم طاف بالبيت وفيه ما أيضا من حديث أبي

بكران النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يطوف بالبيت مريان في شرح السنة عند الشافعي
لا يجزى الطواف الا بما يجزى به الصلوات من الطهارة عن الحدث والتنجاسة وسر العورة فان ترك
شيأ منها فعليه الاعادة قال في الاقوال وحديث في الطواف عند ابي ذر بنى ولا يجب
الاستئذان وان طال الفصل والكلام في الطواف مباح ويستحب ان لا يتكلم الا بذكر الله
او حاجة او علم وقال ابو حنيفة اذا طاف حبسا او محذرا وقارحمة لا تزمه الاعادة وعليه
دموق الصلح كبرية ان كل عبادة تؤدى لاني المنج من التسلط الطهارة ليست من شرطها
كالحج والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد الطهارة من شرطها كالتطواف اقول اما
فرضية الوضوء للطواف او شرطية كما زعم البعض فغاية ما في ذلك حديث انه توضع على الله
تعالى عليه وآله وسلم ثم طاف وهذا مجرد فعل لا ينهض الوجوب وليس الوضوء بدخل في عموم
المناسك حتى يقول انه يمان لقوله خذوا عني مناسككم فان قيل انه شرط التمسك أو فرضه
فيكون من جهة يمان المناسك فيجاب بان هذه مضادة على المطلوب لان كونه شرطا أو فرضا
هو محل النزاع ومع هذا ففعله الوضوء محقق ان يكون لما يتعقب الطواف من الصلاة ولا يجب
وقد كان على الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدخل المسجد الا متوضئا في غير الحج فلازمة لذلك في
الحج أولى واملأه صلى الله عليه وسلم لا يمان عليه وآله وسلم لا يمان ان تطوف بالبيت فليس فيه دليل
على ان المنع لها لكون الطهارة شرطا أو فرضا الطواف لاحتمال ان يكون المنع لها لكون
الطواف من داخل المسجد وهي ممنوعة من الساجد ولو لم تغايتها ان الطهارة من الخوض
هي الشرط لا الوضوء واما حديث الطواف بالبيت فلا تقع كونه في اسناد عطاء بن السائب
وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة التشبه المشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار
التشابه في اخص الاوصاف وليس هو الوضوء (والخائض تغسل ما يفعل الحاج غير ان
لا تطوف) طواف القدوم وكذا طواف الوداع (باليتم) لحديث عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال الخائض تغضي المناسك كلها الا الطواف أخرجه أحمد وأخرج نحوه ابن أبي
شيبه باسناد صحيح من حديث ابن عمر وحديث عائشة أيضا في الصحيحين وغيرهما انه قال لها
النبي صلى الله عليه وسلم لما حضرت افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل
(ويندب ان كركل الطواف بالماثور) لحديث عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول بين الركن اليماني والمذبح ربا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقناعا عذاب النار أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم له
دعاه جميع تركه القرآن وهو قصير القبط يناسب تلك الفرصة القليلة وعن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكا لمن قال اللهم انما سألت
العفو والعافية في الدنيا والآخرة ترنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعا عذاب
النار قالوا آمين أخرجه ابن ماجه باسناد فيه ما جعل بن عباس وهشام بن عمار وهما
ضعيفان وأخرج ابن ماجه أيضا من حديثه انه سمعه يقول لمن طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم
الا بسم الله والحمد لله ولا اله الا الله واثقأ كبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث خضع عشر
سبآن وكتب له عشر حسنات ورفع لها عشر درجات في اسناد من تقدم في الحديث

الاول وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لافانئذ كراهة تعالى وفي الباب أحاديث (وبعد فراهه صلى ركعتين) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبتان (في مقام إبراهيم ثم يعود الى الركن فيستلمه) لحديث جابر عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه فقلت وجهه فيها بقرانه نهرا فابهر فيها السنة قليلا ونهرا فلما فرغ منهما أتى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفا من الباب الذي يقابل

هـ (فصل ويسى بين الصفا والمروة تسعة أشواط داعيا بالمأثور) والسعي واجب بقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم وعليه أهل العلم الا أنه عند الشافعي من الاركان فلا يجزئ به الميم وذهب الجمهور الى أنه فرض وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه كذا في المسوى والسعي هو السك التالث لان السك الاول الاحرام والثاني الطواف فكما تقدم ودله ما أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي سفيان (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اصعدوا فان الله كتب عليكم السعي وفي استاده صداه من المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس وأخرج أحمد نحوه من حديث حبيبة بنت شيبه وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلا عليه حتى قطر الى البيت ورفع يديه فجعل يصعد الله ويدعو ما شاء ان يده وأخرج نحوه الشافعي من حديث جابر وفي صحيح مسلم من حديث جابر ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدا بآية الله به فبدأ بالصفا فركب عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له المثلثة الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أشبه وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدعا في بطن الوادي حتى اذا سجد تلمس حتى أتى المروة فتفعل على المروة كما تفعل على الصفا ويجوز السعي واكوا ماشيا وهو افضل وعليه أهل العلم (واذا كان مقتعا صار بعد السعي حلالا حتى اذا كان يوم التروية أهل بالجم) لقول عائشة بكية طهيم مع النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى عليه وآله وسلم فاعلم أن أهل بالصرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وهو في العيصين وغيرهما وفيها ايضا من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أحلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فاحلوا بالجم واجلوا التي قطعتم لهنه حتى قطعتم من حديته ايضا قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهلنا أن نحرم اذا فرغنا الى الحق فاحلنا من الابطع أقول الاحلال هو رفع الصوت بلفظ ليسك بجمعة وعمره وانما هو من الالة انه لا يجب الاتية الاحرام بالجم وليس وراختا امر آخر هو الاحرام بل هو مجرد النية وأما اشراط كونها مقابلة تلبية

في غير
ون الجسيم
فاموس

او تقليد فليبدل عليه دليل بل التليقة كرمستقل ومنعتمد وكذا التقليد الهندي ولا كلام في ثبوت منبر وصفتها واما انهم اشترط لتيسر الاحرام بالحل فلا ومن ادعى ذلك فخطبه البرهان

هـ (فصل ثمان في معرفة صفة يوم عرفة فليعلم ان يوم عرفة من ايام عظيمات ومعظمات (العصرين) الظهور والمصير (فيها) ويطلب لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه واله وسلم انه خطب الناس وهو على راحته خطبة بديعة مقرر فيها اقواعد الاسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية وقرر فيها المحرمات التي اتفقت الملة على تحريمها وهي النكاح والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس بينهما وقال في العجبة انما خطب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا ينبغي لهم جهلها لان اليوم يوم اجتماع واعانة تميز مثل هذه القرص مثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جميع الناس انتهى) ثم يفيض من عرفة ويأتي المزدلفة ويصنع فيها بين العشاءين المغرب والعشاء باذان واثنين ولا ينبغي ههنا كما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ثم نبيت بها) قال النحاس ان كثيرا من الحاج لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا يبيت وهذه بدعة يجب على الامير ومن قدر ان يمنع منها لان من ترك البيت بالمزدلفة وجب عليه اراقته في الاظهر وذهب ابن خزيمة وجماعة من العلماء الى ان البيت بها ركن فقل هذا اذا تركه فقد جهل ولا يجوز بدعه ولا يغيره بشرط الميت ان يكون في ساعته من النصف الثاني من الليل فلو رحل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليه قبل الفجر سقط انتهى (ثم يصلي الفجر) حين يتبين له الصبح باذان واقامة (ويأتي المشعر) المحرام تركهم النسبة في الوقوف بالمشعر المحرام بدعة ايضا ويستقبل القبلة (فدركه عنده) يودعوه ويكرهه ويهمله ويوحدهما قولوما احق الذكر عند المشعر المحرام بان يكون واجبا او نكالا لجمع كونه مقصولا لا محلي الله تعالى عليه وآله وسلم ومنه ردنا بحيث قوله خذوا مني مناسككم فيه ايضا النص القرآني بسبعة الامر فاذكروا الله عند المشعر المحرام (ويقف به) والوقوف هو التمسك الرابع من مناسك الحج (الى) قبل طلوع الشمس ثم يدفع حتى يأتي بطن محسر) وهو محل هلاك اصحاب القيسل وبرزخ بين المزدلفة ومضى ليس من هذا ولا ههنا ثامن من خاف الله وسطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب (ثم يسلك الطريق الوسطى) بين الطريقين (الى الجمرات) التي عند الشجرة وهي جرة العقبة فليدبرها بنسج حسان يكبر مع كل حصاة) مثل حصي الخشكف (ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس) وانما كان رمي الجمر يوم الاول غدوة في حائر الايام خمسة لان من وظيفة الاول العزم والخلق والافاضة وهي كلها بعد الرمي في كونه غدوة فوسعة وأما سائر الايام فقيام فجارة وقيام اسواق فالاسهل ان يصح على ذلك بعد ما يفرغ من حوائجه وأما سائر ما كان القرع في آخر النهار (الا التماس الصبيان فيصرون لهم قبل ذلك فيمحق رأسه) فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للصبيان ثلاثا ولم يصر من ثم واحدة (أو يصره) وهو التمسك الخامس (فيحل له كل شيء الا التماس من حلق أو ذبح أو افاض الى الميت قبل ان يرى غلا حرج ثم يرجع الى متى فنييت بها الى التبريق) وهو التمسك السادس والحاصل ان الميت يعني ليس يقصود في ذاته انما هو لاجل الرمي المشرع لانه فصل والزمان والمكان من

ضرورياً فالحق ما قاله الخليفة وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه (وروي في كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث بسبع حسنة مبتدئة بالجمرة الثانية الوسطى ثم جمرة العقبة) لما أخرج أحد أهل السق وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن عمار أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر منادياً فنادى بالحج عرفه وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى سيجي الصبح في صبيحة يوم عرفته حتى أتى عرفة فقول بمرثوه منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم أراح عرفته على الموقف من عرفة وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال لما كان يوم القوية توجهوا إلى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ففعل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضر به بمرثته رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشكق ريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت غريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفه فوجد القبة قد ضربت بمرثته فزلبها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دعاءكم وأمواكم حرام عليكم كرمة وومكم هذا في شهر كرم هذا في بلدكم هذا وفي صحيح مسلم من حديث اسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشيعة عرفته وقد أتبع الناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كلف فأتته حتى دخل محسراً وفي حديث جابر عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى المزدلفة ففعل بها المغرب والعشاء إذاً واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم طلع الفجر فصلى الفجر حين تبعه الصبح إذاً وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فمعاها كبر ورواه ورواه في الحديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بطن محسر فركب قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرتين عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف روي عن بطن الوادي ثم أقصر فأتى المشعر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قال روي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجمرتين يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس وفيهما أيضاً من حديث ابن مسعود أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى لجعل البيت عن يساره وعن يمينه وروي بسبع وقال هكذا روي الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي رواية حتى انتهى إلى جمرة العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال أتاهن فقدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إليه المزدلفة في ضيقة أهل وفيهما أيضاً من حديث عائشة قالت كانت سودة امرأة من غنم بني قيس فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم أن تقبض من جمع بليل وفي الباب أحاديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجمرتين فرماها ثم أتى مشرفه فبني وشعر ثم قال ففعل ذلك فأتى الجمرتين ثم أتى بطن الوادي ثم جعل يعطيه الناس وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر لعلمين

واذا زالت الشمس اعتدل ان احسب (يوم النحر) لحديث الهرماس بن زياد قال رايت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته الضبية يوم الاضحية اخرجهم اجمعين واوداد وخرج لهم اوداد ايضاً من حديث أبي طلحة وخرج نحوه هو والقاسم من حديث عبد الرحمن بن معاذ النبي وخرجه البضاوي واحضرن حديث أبي بكره ونسبه أنه قال فان دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم الا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فيبلغ أوهى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (و) يستحب التطيئة (في وسط أيام التشريق) لحديث سراء بنت نهران قالت خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أهل قال اليس أوسط أيام التشريق اخرجه اوداد ورجاله رجال الصميم وخرج نحوه احدث من حديث أبي بصرة ورجاله رجال الصميم وخرج نحوه اوداد وعن رجلين من بني بكر فتضمنت حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم حرفة ويوم النحر وخطب أيام التشريق قال الماتز رحمه الله في شافية الشفاء للطلب المشروعة في الحج أربع كادلت على ذلك الزايات العيصية وقد ضاع في شرح المتقي فارجع اليه انتهى (ويطوف الحاج طواف الافاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر) لحديث ابن عمر في الصعيين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فصلى الصبح مسلم من حديث أبي هريرة والمراد بقوله افاض أي طاف طواف الافاضة قال النووي وقد اجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الإجماع والتفقوا على أنه يستحب فصله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخرجه عنه وفعله في أيام التشريق أجزأه وألزم طلبة الاجماع قال صاحب سبيل السلام طواف الزيارة ويقال للطواف الصدو ويسمى طواف الافاضة طاف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يطف غيره ولم يسع وقضت حجته ورفع يديه للدعاء ثم امرت الاولى على السفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الجرة الاولى السادسة عند الجرة الثانية انتهى أقول الا أنه يدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التمتع فضلاً عن كونه ركناً من أركان الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد أن يبحث عن المسائل التي قلن فيها الاخر الاول وجعل عليه اسماً ولا يستطيع معروده من كان هياً بالقبيل والقال ونحوها باسواط آراء الرجال وهو دعوى الاجماع فان ما كان كذلك قل ان يكشف عن أصله مستنده الامن كان من الابطال المؤهلين للتطرف في الدلائل القاريين بين المعانيها والسائل وقليل ما هم أهل من القليل والله المستعان وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة أنه قال لها طوافك بالبيت وبين يدي المروة يكفيك طوافك وعمرتك وخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحرم بالحج والعمرتين أراه طواف واحد وسى واحداً لفظاً للتميز وهذا يدل على ان الواجب ليس الاطواف واحد لا ثلاثة طواف القدوم والزيارة والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر أنه حج طواف بالبيت ولم يطف طوافاً غير ذلك (واذا فرغ من أعمال الحج طاف الوداع) لحديث ابن

عباس عند مسلم وغيره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقرأ أحد حتى يكون آخر عهد باليت وفي لفظ البخاري ومسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الناس ان يكون آخر عهدهم باليت الا انه خفف عن المرأة الخائض وفي الباب احاديث والى يوجب طواف الوداع ذهب الجمهور وقال مالك وداود وابن المنذر وسنة لاني تركه قال في الجف والمرفق تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الاخر وقول الكوفة هو المنصود من السفر وموافقة لهما: ثم سم في توديع الوفود ملوكها عند النحر وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طاف طواف الوداع ليلته وهو اول بر من هذا الطواف وصلى القبر بالمزم وثم بالطور ثم نادى بل رحيل فارتحل واجعا الى المدينة فلما أقد هذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة صكبر ثلاثا وقال لا اله الا هو وحده لا شريك له المثلوه الحمد وهو على كل شيء قدير آتوني تائبون عابدون ساجدون لربنا خاضعون صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دخلها ثم اراهم

(فصل في الهدى) ه قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائره واتقوا أهل العلم على ان الهدى مستحب الساجد والمقر والمردو واجب على المتبع والقارن وعلى من وجب عليه جزاء المدوان على الاحرام ويصير في الهدى ما يصير في الضحايا (افضل لبدنة لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يمدى البدن ولا ينهاه عن اتبع الفقراء ثم البقرة ثم الشاة) لان البقرة اتفع بالنسبة الى شاة وهذا اذا كان الذي يمدى البدنة البقرة واحدة اما اذا كان كافا جماعة بعدد ما تجزئ عنه البدنة والبقرة فوقع الخلاف هل الافضل سبع البدنة او البقرة ثم الشاة من الواحد والنظر ان الاعتبار بما هو اتفع الفقراء (وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة) حديث جابر في الصبيح وغيرهما قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشتر في الابل والبقرة كل سبعة متافدة وفي لفظ مسلم فليل لما يرايت تترك في البقرة ما يترك في البقرة فقال ما هي الامن البدن وأخرج احمد وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرنا رجل فقال ان على بدنة واناموسر ولا اجدها فاشترها فانها هي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يشتاع سبع شياه فبذبحهن ورباهن رجل الصبيح ولا يمارض هذا حديث ابن عباس عند احمد والشافعي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال كافي سفر خضر الاضي فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة وكذلك لا يمارضه ما في الصبيح من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الفتي يجر لان تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى وتعديلها بعشر هو في الاضحية والقسمه وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في الهدى بسبع شياه وادعى الطائوي وابن رشد انه اجماع ولا تصح هذه الدعوى فالاخلاف مشهور (ويجوز للهدى ان يأكل من لحم هديه) حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر من كل بدنة يضمة فجعلت في قدر فطخت في كل هو وعلى من لهما وشربا من مرقتها أخرجه احمد ومسلم وفي الصبيح من حديث عائشة انه دخل عليها يوم القبر بطعم تمر فقالت ما هذا فقيل للحرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن انما جاءه قال النوري وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع وانقضت سنة انتهى والتظاهر انه

لا عرف بين هدى التطوع وغيره لقوله تعالى فكلوا منها (ويركب عليه) اى المهدى على هديه
لحديث أنس في الصبيح وغيره قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسوق بدنة
فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها وبيعها ليهوى من حديث أنس
هريرة واخرج احمد ومسلم من حديث جابر انه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمرءى اذا البانت اليها حتى تجد ظهرها (ويذهب
لما شعاعه من قبله) لحديث ابن عباس عنده مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بنات فاشعرها في صفحة سنامها لايمن وملت القم عنها
وقلدها لعين قال ابن القيم في اعلام الموقعين قالوا انها خلاف الاصول اذا اشعار من شاة
ولعمرك ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئا من المتلة المحرمة
هى الحد وان لا يكون عقوبة ولا تقطيع لشرع اراقه فامشى صفحة سنام البعير المستحب
والواجب ذبحه ليسبل دمه قليلا فيظهر شعار الاسلام واقامة هذه السنة التى هى من
أحب الاشياء الى الله وفق الاصول و اى كآب أو سنة محرم ذلك حتى يكون خلافا
للاصول وقياس الاشعار على المنة المحرمة من أنفس قياس على وجه الارض فانه قياس
ما به الله وبرضاه على ما يغضه ويسخطه وينهى عنه ولو لم يكن في حكمه الاشعار الا تعظيم
شعرائه واظهارها ولم الناس بان هذه قراين الله عز وجل تعالى اى الى بيته فذبح له ويتقرب
بها اليه عنده كما يتقرب اليه بالملا الى بيته عكس ما عليه أعداؤه المذمومون الذين
يذبحون لأربابهم ويصلون اليها فشرع لأولادنا وأهل فوجدها أن يكون نكهم وصلاهم لله
وحده وان يظهر واسما في فوجده غاية الاظهار ليه لودينه على كل دين فهذه هى الاصول
العصبة التى جاءت السنة بالاشعار على وفقها وقه الحمد (ومن بعث بهدى لم يحرم عليه شى مما
يحرم على الحرم) لحديث عائشة في الصبيح وغيره ما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يهدى من المدينة ثم لا يجنب شيئا مما يجنب الحرم أقول هذا آخر كلام الماتن على
أحكام الحج واما الحج عن الميت والاستجارة فاعلم ان الحج من الواجبات المتعلقة بميت
المكلف والظاهر في الواجبات البدنية انه لا تلزم به - دروع فلم التكليف واستمال المكلف من
هذه الدار التى هى دار التكليف الى دار الاخرة لانه لم يبق من طلب منه الفعل فن قال انه
يلزم الميت الا بصاحب شى من الواجبات البدنية بان يفعله عنه غيره بعد موته لم يقبل لاجدليل
أوقال من تبرع عن ميت بفعل واجب بدلى اجرا لم يقبل ذلك منه لاجدليل وقد ورد الدليل
في أمور منها الصوم لحديث من مات وما به صوم صام عنه وليه ولكن ليس في هذا الحديث
وجوب على الميت بل الايجاب على الولي وغاية ما يستفاد من قوله صام عنه انه يجزئ ذلك
الصوم عن الميت واما الحج فلم ير ما يدل على وجوب الوصية على الميت به بل ورد ما يدل على
وقوع الحج من القريب عن قرينه الميت كما في حديث من تددت أخته ان تصح فمات قبل أن
تصح وكذلك ورد ما يدل على وقوع الحج من الولد لاسه اذا كان في الحياة عاجزا عن الاتيان
بالقرينة كما في خبر المشعية واما ايجاب الوصية بالحج أو انه يجزئ من كل أحد من كل ميت
فلا دليل على ذلك فبما علم انم اذا وصى بالحج نصيب من ماله فقد جعل الله ثلث ماله في آخر

عمره يتصرف به كيف يشاء ما لم يكن ضرارا فالوصي بالحج كله أو مسمى نصيب من ماله المأذون له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته وأما كون ذلك يذهب الواجب على الميت فعمل تردد عندي ولا سيما إذا كان الذي حج عنه ليس من قرابته فإن القرابة لها تأثير في القيام ببعض الواجبات البدنية من الحج عن الميت كما في حديث صام عنه ولبه وكما في حديث الذي تدرت أخته أن تصح وأما حديث حج عن نفسك ثم عن شجرة فهو رواه كان في بعض السق لكن لم يصرح فيه بأن الملبى عن شجرة كان أجنبيا عنه بل ورد في رواية وهو أخ له أو صديق ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال وفي لفظ أنه قاله النبي صلى الله عليه وسلم من شجرة قال أخ لي أو قريب لي وقد أخرج هذه الرواية البيهقي واظهار أن اعتنا به وتليتته عنه وطبقة نفسه بأن يكون جهة للقرابة بينهما نعم البعد أن يفعل ذلك نصير من فيه وفيه قرابة ثم ليس في الحديث أن شجرة هذا قد كان مات أذنا له وأما ما رواه النعالي في تفسيره بلفظ من أوصى بحجة كانت أربع حجج وجهة لذى كتبها فمع كونه غير مرفوع لا يدرى كيف استندمو التعليل ليس من أهل الرواية فقد روى في تفسيره الموضوعات وقد أخرج البيهقي مثل ما ذكر من جابر مرفوعا كما ذكره صاحب الترمذي في سننه في أظنه يصح والحاصل أن هذا البحث طويل الذيل متشعب بالحج والتقول فنرجو العنود على الصواب فعليه بالفتح الرباني فتأري الشوكاني ودليل الطالب على أرجح المطالب لهذا العبد العفو وليس مقصودنا هنا إلا التنبيه على الحق الحقيقي بالقبول وإن أباما كثر القول وسد ثغرين الله أحق أن يقضى ليس المراد به دفع الأجرة قلن جميع بل المراد أن الحج عن الوالد يصح من الوالد ما يصح منه قضاء الدين ولا رد على هذا أن اللفظ عام والاعتبار به لا ناقول الصوم ليس هو الاعتبار بفعل فريضة الحج لاعتبار دفع المال لمن حج فهذا لم يرد به دليل ففرت بهذا أن ما وصي به الميت من أجرته من حج عنه يكون خارجا من ثلثه المأذون به وأما من قال بوجوب الوصية على من أيجع مكان قياس قوله أن تكون الأجرة الموصى بها من رأس المال لأن وجوب الوصية فرع وجوب الأجرة في مال الموصى ولا فرق بين وجوب مثل الأجرة من ماله وبين وجوب مثل الزكاة وأما ما ذكره من الفرق بين ما يتعلق بالمال ابتداء وانتهاء بين ما يتعلق بالبدن ابتداء وانتهاء فالمال انتهاه في الاستنفاد ولا محول عليه

• (باب العمرة المفردة) •

وقد تقدمت ههنا (يحرم لهما من المقات) أي التمتع لأن الاحرام لهما كالأحرام للحج وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقف فاتها الحج والعمرة (ومن كان في مكة خرج إلى الحل) المأذون في الصبيح وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج عائشة إلى التمتع فحرم العمر تمتعه (ثم يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر) ولا خلاف في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصبيح وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة أنه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعي والحلق أو التقصير في فعل ذلك فقد حل الحل كله فواقفوا القاصد ذلك (وهي مشروعة) في العالم كبرية العمرة عندئذ لا يلبس الواجبة ولما في قولنا أن يظهرهما أنها فرض والثاني سنة القول ولم يأت من قال بوجوبها

بدليل ينقض الوجوب بل كل ما عوى في ذلك منكم عليه مع انه معارض بما ثبت او ردها من
 قال بعدم الوجوب مصرحة بذلك وهي لا تخلو عن مقال والواجب العمل على البرائة الاصلية
 حتى يرد ما نقله عنهما ولم يأت الا ما يقتضيه مطلق الشريعة لا المقيدة بالوجوب فالحق ما قاله
 من ذهب الى عدم الوجوب (في جميع السنة) لحديث عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمر في ذي القعدة وعمر في شوال وفي العيصين من حديث
 أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا اني اعتمر مع حجة
 ومن ذلك عمر عائشة التي أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمرها من
 التمتع فان ذلك كان مع حجة تمتع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كان أهل الجاهلية
 يعمرون العمرة في أيام الحج فرد عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واعتمر وأمر بالعمرة
 فعم اوفي العيصين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 عمرة في رمضان تعدل حجة أقول ثبت اعتماره صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج بل روى ان عمره
 كما كانت في أشهر الحج وانما فصل ذلك قصد الرد على المشركين فانهم كانوا يرونه في أشهر الحج
 من أنجر الفجور وما تعطيل بعض الفقهاء للكرامة بان العمرة تشغل عن أعمال الحج فليست
 أعمال الحج بمستغفرة لشوال والقعدة وبض اظنة بل هي في بعض أيام ذي الحجة فبال من
 ذهب الى كراهة العمرة في أشهر الحج وخالفه عدي محمد صلى الله عليه وسلم والحاصل ان هذا
 ونحوه صنيع من لا يدري بالمدلوله خضع اوجله والله المستعان ومن أراد الاطلاع على
 تفصيل أحكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجع الى من ذكره الصديق الى
 البيت العتيق والى كتابنا سلك الختام شرح بلوغ المرام

(كتاب النكاح)

قال الزنجشري في الكشف النكاح الوطء ونسبة العقد فكاحا للملازمة من حيث انه
 طريق له وتظهر نسبه الخراجا لانها سبب في اقرار الانتمى ولا ينافي هذا كثرة ورود
 النكاح في القرآن بمعنى العقد حتى قال في الكشف انه لم يرد افظ النكاح في كتاب الله الا في
 معنى العقد لان الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للعجاز عن كونه مجازا كما تقر
 في موضعه على ان دعوى الكلية التي ذكرها صاحب الكشف ممنوعة فان قوله تعالى حتى
 تنكح زوجا غيره لا يصح أن يراد به العقد كادل عليه الدليل من السنة وذهب المجاهير الامة
 وكذلك ما ورد في كتاب الله من أفظا للنكاح للمملوكات لا يكون الا لوطء فلا عقد هناك
 وبالجملة فعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازا العقد كما صرح به الزنجشري وهو انه عقد بعمرة
 الفقة من غيره لا سيما التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره
 عن صارت مؤلفاتهم الا تمتدالة بين أهل هذه المصووكا لا يخفى على فطن (يشرع لمن
 استطاع البائة) لما في العيصين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا أيها عشر النكاحين استطاع منكم البائة فليزوج فانه انقض البصر واحسن
 الفرج ومن لم يستطع فعليه الصوم فانه لو جاء المراد بالبائة النكاح والاحاديث الواردة في
 الترغيب في النكاح كثيرة والله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم

ذلك أو كراههم ان الله خير مما يصنعون وقل للمؤمنات يفضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن (ويجب على من خشي الوقوع في المعصية) لان اجتناب الحرام واجب واذا لم يتم الاجتناب الا بالنكاح كان واجبا وعلى ذلك تعمل الاحاديث المقتضية لجوب النكاح كحديث أنس في الصبي وغيرهما ان نذر امن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال بعضهم لا تزوج وقال بعضهم أصلي ولا آثم وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الكفى أصوم وأفطر وأصلي وآثم وأزوج القسه فمن رغب عن سقني فليس مني واخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن معمر بن النخعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن التبطل قال الترمذي انه حسن غريب قال دوروي الأشعث بن صبد المالك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كذا الحديثين صحيح انتهى وفي جامع الحسن عن معمر بن مقل المعروف واخرج الترمذي عن التبتل أحمد وابن حبان في صحيحهم حديث أنس واخرج ابن ماجه من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال النكاح من سقني فمن لم يعمل بسقني فليس مني (والتبطل غير جائز) لما تقدم وقد قد تصلى الله تعالى عليه وآله وسلم التبطل على عثمان بن مظعون وكانت المأثورة والمرجبة من النصارى يتقربون الى الله بترك النكاح وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارفضاها الله تعالى للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لا ملغها عن مقتضياتها (الا للفرج عن القيام بما لا بد منه) لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن مضارة النساء الا بما يعارض بهن من المعروف فمن لا يستطيع ذلك لم يجز له أن يدخل في أمر بوقعه في حرام وعلى ذلك تعمل الأدلة الواردة في العزلة والعزلة أقول الحاصل ان من كان محتاجا الى النكاح أو كان فعله أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب ان أقل الاحوال أن يكون في حقه مندوب بالادلة الواردة فيه ومن لم يكن محتاجا اليه ولا كان فعله أولى له كالخصور والعين فقد يكون في حقه مكروها اذا كان يخشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم أو غيره مما يحتاج اليه أهله أو كانت المرأة تنصرف بترك الجماع من دون ان تقدم على المعصية وأما اذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تنصرف بترك الجماع ولا يحصل له بالنكاح نفع فمما يرجع الى الباطنة فالظاهر انه مباح وان لم يأت من الأدلة ما يقتضي هذه التفاصيل فثم أدلة أخرى تقتضيها وقواعد كلية ولو قيل انه لا يكون في تلك الصورة مباحا بل مكروها لما ورد في العزلة والعزلة آخر الزمان لم يكن يصيد لمن الصواب (ويفي أن تكون المرأة قودا) لان نواذا الزوجية تم المصلحة المترتبة وكثرة النسل بها تتم المصلحة المالية وود المرأة زوجا على صحة من اجها وقوة طبيعتها مانع لها من ان يطعم بصرها الى غيره باحت على تجهلها بالاقتضا وغير ذلك ونيسه قصص فرجه وظهره (ولو دا) لحديث أنس عند أحمد وابن حبان وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تزوجوا الرودا ولو دقالي مكاثركم الانبياء يوم القيامة واخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر وفي اسناده جرير بن عبد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف واخرج نحوه أبو داود والشافعي وابن حبان من حديث هقل بن يسار (بكر) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم قال له تزوجت بكرا أم ثيبا قال ثيبا قال فهل أتزوجت بكرا أتلاعهما وتلاعبك
(ذات جمال) فإن الطبيعة البشرية غريزة في الجمال وكثير من الناس تقلب عليهم الطبيعة
والجمال وما يشبههم من الشباب مقصدين قلب عليه حجاب الطبيعة (وحسب) يعني مفاخر
آية المرأة فإن التزوج في الاشراف شرف وجه (ودين) اي حفة من المعاصي وبعد هاهن
الريب وتقريرها الى بارئها بالطاعات والدين مقصدين تهذيب بالقطرة طاحب ان تعاونه امرأته
في دينه ورغب في محبة أهل الخير (ومال) بان يرغب في المال ويرجى مواسمته لمعه في مالها
وأن يكون أولاده اغنياء لمليحدون من قبل أهمهم والمال والجماعة مقصدين قلب عليه حجاب
الرسم ووجهه ما في العيصين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
تنسك المرأة لاربعة لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وفي صحيح
مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تنسك على دينها ومالها
وجمالها فقلبك بذات الدين تربت يداك قال في الحفة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير
النساء اللاتي يركبن الايل نسائم ريش احناء على ولقى صفوه واربعة على زوج في ذات يده أقول
يستحب أن تكون المرأة من كور وقوية عادات نسائها صالحة فان النامه ملدن كعادن
الذهب والفضة وعادات القوم ورسوهم غالبة على الانسان وغيرة الامر المجهول هو عليه
وبين ان نسائم ريش خيرا النساء من جهة اخر احدى انسان على ولقى صفوه واربعة على الزوج
في حاله وقوة ونحوه لان وهذا من أعظم مقاصد النكاح وبهما انظام تدبير المقتل وان انت
فتمت حل الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغية عالم تعبد ارسخ قدما في الاخلاق
الصالحة ولا أشد لزوما لها من نسائم ريش انتهى (وتعطب الكيبة الى نفسها) لما في صحيح
مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارسل الى أم حنلة يعطيها (والعتير حصول الرضا
منها) لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره الثيب احدى ينقص من ولها والبكر تستاذن في
نفسها واذا نحصا صلتها وفي العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة عاتشة نحوه وخرج احد
وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس ان جارية بكرا أنت النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ان أباهازقوها وهي كل رة تغيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال الحافظ ورجال اسناده ثقات وروى نحوه من حديث جابر أخرجه الترمذي ومن
حديث عاتشة أخرجه أيضا الترمذي وخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريد عن أبيه قال
جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان أبجد زوجني ابن أخيه ليرفع
بي خبيثته قال فجعل الامر اليها فقالت قد أبررت ما صنع أبي ولكن اردت ان اعمل النساء ان
ليس الى الايمان من الامر شي ورجال رجال الصميم واخرجه احمد والتسماني من حديث ابن
بريدة عن عاتشة قال في الحفة البالغة أقول لا يجوز ايضا ان يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون
ما تعرف المرأة من نفسها لان حال العقد وقار وما جعان اليها والاستقرار طلب أن تكون هي
الامر صر يصاروا الاستئذان طلب ان تاذن ولا تنزع وادناه السكون واقبال المراد استئذان
البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها قد زوج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
عاتشة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت سنين انتهى (لمن كان كفوا)

لحديث علي عند الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يورثن الصلاة
إذا أتت والجنائز إذا حضرت والام إذا وجدت لها كفواً ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل
على اعتبار الكفاءة في التسبيل بل يحمل على أن المرأة إذا وجدت لها كفواً ترضى خلقه ودينه
كما سبأ في أخرج الحاكم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
العرب أكفأ بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحى ورجل لرجل الا حائل أو حجام وفي اسناد
رجل مجهول وقال أبو حاتم أنه كذب لا أصل له وذلك كالحفاظ أنه موضوع وقد وضع الكلام
عليه المتن في كتابه في الموضوعات الذي جعله القوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعية
ولكن رواءه البراءة في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه العرب بعضهم أكفأ
لبعض وفيه سليمان بن أبي الجحون ويغني من ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي
هريرة بن خباب كفي الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا اولئك ليس فيه دلالة على المطالب
لان اثبات كون البعض خيراً من بعض لا يستلزم ان الاخرى غير كفؤ ولا على وهكذا حديث
ان الله تعالى اصطفى كائنات من ولد اسمعيل واصطفى من كآته قريشا واصطفى من قريش
هاشم فان هذا الاصطفاء لا يدل على ان الاخرى غير كفؤ ولا على وأخرج الترمذي من حديث أبي
حاتم المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أتاكم من ترضون دينه وخلقته
فانكحوه الا تقعوا في فتن في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان من نفسه قال
اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقته فانكحوه ثلاث مرات وقد حسنه الترمذي وقال هذا
حديث حسن غريب ونقل المناوي عن البخاري أنه لم يعهده محفوظاً وعبده أبو داود في المراسيل
وأعله ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم المزني له عصبه ولا يعرف عن النبي صلى
الله عليه وسلم غير هذا الحديث وأخرج الله ارقط عن عمر أنه قال لا تمنع تزوج ذوات
الاحساب الا من الاكفاء أقول استدل على اعتبار الكفاءة في التسبيل بما أخرجه ابن ماجه
باسناد وبالرجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ان فتاة جاءت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خيسته قال لعل الامر اليها
فقلت قد أبرئت ما صنع أبي ولكن اردت ان اعلم النساء انه ليس الى الاباه من أمر النساء
شيء وأخرجه احمد والقسافي من حديث ابن بريدة عن عائشة وعجل الجدة منه قولها ليرفع بي
خيسته فان ذلك مشعر بأنه غير كفؤ لها ولا يعني ان هذا التماس من كلامها ونحوها الذي
صلى الله عليه وسلم الامر اليها لكون رضاها معتبراً فاذا لم ترض لم يصح الشكاح سواء كان
المقولة كفواً أو غير كفؤاً أيضاً وهو زوجها لابن أخيه وابن عم المرأة كفؤاً واستدل على
اعتبار الكفاءة في التسبيل بأخرجه احمد والقسافي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث
بريدة مرفوعاً ان احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه الملبون بما أخرجه احمد والترمذي
وصححه هو والحاكم من حديث حمزة مرفوعاً الحبيب المال والكرم التقوى ويحتمل أن
يكون المراد ان هذا هو الذي يعتبره أهل الدنيا كما مرح به في حديث بريدة وان هذا احكاماً
عن صنعهم واقتدارهم بالمال وعدم اعتدادهم بالدين فيكون في حكم اتوبيخ لهم والتقريع
وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة بزيب بنت جهمش القرشية وزوج

أسامة بن زيد بفاطمة بنت قيس القرشية وزوج عبد الرحمن بن عوف بلا ياختنه وأخرج
 أبو داود أن أبا هند جهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بني يا ضة أنكحوا أباهندوا أنكحوا
 إليه وأخرجه أيضا لما كره حسنه ابن جهم في التلخيص وأخرج البخاري والشافعي وأبو داود
 عن عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان ممن شهد بدرا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم تبنى مالماء وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى أمرأتين الانصار
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اليكم من ترشون دينه وخلقه فزوجوه
 إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد عريض أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة قال في
 الحجة البالغة أقول ليس في هذا الحديث أن الكفاءة تغيره متبرة كيف وهي مما جعل عليه
 طوائف الناس وكأدي يكون القدح فيها أتدمن القتل والناس على مراتبهم والنسب لا تهم
 مثل ذلك ولذلك قال عمر لا من النساء الا من اكفأتهن والله كنهه أراد أن لا يتبع أحد
 محقرات الامور وشوقه المال ورثاة الحال ودماة الجلال أو يكون ابن أم ولد ونحو ذلك من
 الاسباب بعد أن رضى دينه وخلقه فان اعظم مقاصد تدبير المتزل الاصطحاب في خلق من
 وأن يكون ذلك الاصطحاب سببا لصلاح الدين وقال في المسوى في باب الكفاءة قال الله تعالى
 أن كن مؤمننا كن كافرا قال لا يتزوجون وقال تعالى اهم يقسمون زوجة ربك لمن قسمناهم
 معديتهم في الحياة الدنيا ورعا بعضهم فوق بعض درجات ليخمد بعضهم بعضا مخرجا وروضة
 ربك خير مما يحكمون قلت هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس وان ذلك أمر ثابت
 فيهم ولم يرد الله تعالى فكان تقرير انهم اختلفوا في تحديد المعاني التي يقع بها التفاوت فذهب
 أكثرهم الى انها أربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والمراد من الدين الاسلام
 والعدالة واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المنبهة للغير أيضا ومعنى اعتبار الكفاءة عند
 أبي حنيفة ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير الكفاءة فلا وليا ان يقولوا انهم ما عند
 الشافعي ان أحد الاولياء المستوين اذا زوجها برضاها من غير كفاءة لم يصح وفي قول يصح ولهم
 الصبح اذا زوج الاب بكر صغيرة وبالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضا انتهى أقول قوله
 صلى الله عليه وسلم من ترشون دينه وخلقه فيه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق وقد
 يجرى بان اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالم ينقل عن عمر وابن مسعود ومن التساهل عن محمد
 ابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ويدل عليه قوله تعالى أن أكرمكم عند الله اتقاكم واعتبر
 الكفاءة في النسب الجهور وقال أبو حنيفة فريش الكفاء بعضهم بعضا والعرب كذلك
 وليس أحد من العرب كفوا القريش كالمسلمين غير العرب فكفوا العرب وهو وجه
 للشافعية قال في الفتح والعجم تقديم في هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء الكفاء
 بعضهم لبعض قال الشافعي ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وأما أخرجه البزار
 من حديث معاذ بن ربيعة العرب بعضهم الكفاء بعضهم والموالي بعضهم الكفاء فاستثناه
 ضعيف قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تقل المسألة الكافرانهم وأعلى
 الصنائع المصيرة في الكفاءة في السكاح على الاطلاق العلم حديث العلامة في الايسار أخرجه
 أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء وضعفه الدارقطني في العلل قال

المنفرد هو مضطرب الاسناد وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير اسناد والقرآن الكريم شاهد
صدق على ما ذكرنا من ذلك قوله تعالى هل يستوي الذين يعاونون والذين لا يعاونون وقوله تعالى
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والمالئكة وأولو العلم وغير ذلك من الايات والاحاديث المتكاثرة منها حديث خياركم في
الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا وادبوا وتقدم وبالجملة اذا تقررت هذه امرت ان المختبر
هو الكفاية في الدين والخلق لا في القسب لكن لما أخبر صلى الله عليه وسلم بان حسبنا أهل
الدنيا المال وأخبر صلى الله عليه وسلم كائنت في الصحيح عنه ان في أمته ثلاثا فمن أمر الجاهلية
الفتور بالحسب والطن في الأساليب والاستغناء بالتعظيم والتياحة كان تزوج غير الكفاية
في القسب والمال من أصعب ما ينزل على المؤمن بالله واليوم الآخر قال المكثر رحمه الله ومن
هذا القبيل اعتناء الفاطمية من قولها ويقترب رضا الأعلى والولي وجعل ثبات فاطمة رضي
الله عنها أعلى قدرها وأعظم شرفا من ثبات رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه صلابة نياها على كل
الجهنم هذه التعصبات الغريبة والتعلبات على أمر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف أنها
من أمور الجاهلية من أهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك والتعبد لكل النعم في الانصاف
والاقياد للمصلحة الشرعية ولهذا أخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال أعلم الناس بأصهرهم بالحق اذا اختلف الناس فهذا نص في محل الخلاف
انظر في أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة واسوة القادة في كل خير ودين من كن
قام أبي العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شهر باق في ثوبه جرد بن شهر رابن شهر
ابن خسرو روبر بن هرم بن نو شعروان حلق القرس وأم الامام موسى الكاظم أم ولد اسمها
جيدة وأم الامام علي الرضا بن موسى الكاظم أم ولد اسمها تكتم وأم الامام علي بن محمد
ابن علي المذكور الملقب بالجواد التي أم ولد اسمها خيزران وقيل ربيعة وأم الامام علي
ابن محمد الملقب بالهادي والسعدي أم ولد اسمها حمنة وأم الامام حسن بن علي الملقب
بإزكي والخالص والعسكري أم ولد اسمها سوشن وأم الامام محمد بن حسن الملقب بالجلية
والقائم والمهدي أم ولد اسمها ترجس وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لم يصرح أحد منهم على الكفاية في القسب وإنما أخذ بذلك الجاهلية من
الامة لاسيما أهل القرى والقبائل من نسل العترة والصحاب ترش القسبهم أجمعين وأكثروا
خاتنون في الباطل عاقلون عن حل العلم الموصل الى الحق وكان أمر الله قدرا مقصودا
(و) ينضب (الصغيرة الى ويا) لما في صحيح البخاري وغيره عن عروة ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبي بكر (ورضا البعكر صحتها) لما تقدم من الاحاديث
الصحيحة (وقهرم الخطبة في العدة) الحديث فاطمة بنت عيسى ان زوجها طلقها ثلاثا فجعل لها
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مكث ولا تحقة وقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لم اذا سلت فاذنيق فاذنته الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره وأخرج البخاري
عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى فيما عرضتهم من خطبة النساء قال يقول لها اريد التزوج
ولوددت ان يسر لي امرأة صالحة وأخرج الدارقطني عن محمد بن علي الباقر عليه السلام

انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي متاعية من أبي سلمة فقال لقد علمت أني قد رسول الله وخيرة من خلقه وموضي من قومي وسكانت ثلث خطبته والحديث منقطع قال في التتبع وافق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مان منها زوجها واختلقوا في المستدق من الطلاق البائن وكذا من وقت نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لأحد ان يعرض لها بالخطبة فيما والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح في الأولى وسرام في الأخيرة مختلف فيه في البائن (و) الخطبة (على الخطبة) لحديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يصل للمؤمن ان يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر وهو في صحيح مسلم وغيره وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يتوك وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يتوك الخطاب عليه أو يأنزله وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور (ويجوز) له (النظر إلى الخطوبة) لحديث المغيرة عند أحمد والشافعي وابن ماجه والترمذي والدارمي وابن حبان وصححه انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظر إليها فإنه أحرى ان يؤذي منكها فاقى أبوها فأخبرها بقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكانت معها كرها ذلك فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أن ان تنظر فاقطروا الاغاني أنشدك كأنها عظمت ذلك عليه فنظرت إليها فترجعت بها فذكر من موافقته ذكره أحد رواه السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأنام رجل فأخبرناه فترجعت امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذبح فانظروا إليها فان في أعين الانصار شيأ وفي الباب أحاديث (ولانكاح الابوي) لحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لانكاح الابوي وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وأبي حنيفة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر وما استعمل من فرجها فان استعبروا قال سلطان ولي من لاوله وفي الباب أحاديث قال الحاكم وقد روت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عائشة وآم سلمة وآم حفصة وآم رقية بنت محمد ثم سرد تمام ثلاثين مهابيا أقول الأدلة الدالة على اعتبار الولي وانه لا يكون العاقد سواء ان العقد من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد روي عن طريق جماعة من الصحابة فيها الصحيح والحسن وما دونهما فاعتبارهم مقصود وقد خبره مع عدم عضله باطل بنص الحديث لا قاسد على تسليم ان القاسد واسطة بين الصفة والبطان ولا يعارض هذه الاحاديث حديث النبي أحق بنفسها من وليها والبعض ممن تستأذن وهو كحديث يس لولي مع النبي أمر والقيمة تستأمر لان المراد انها أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحها ان كانت ثيبا والبكر يمنها الحية من التبيين فلا يمن استئذنها وليس المراد ان الثيب تزوج نفسها أو فوق كل من

دون البعض قلباً متاجبة وإن لم يكن يسده إلا مجرد أقوال من تقدمه فليست ممن يقول على ذلك وبالله التوفيق قال في الحاشية وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أمرهم واستبداد النساء بالنكاح وظأفتهم منقوشة على الحياء واقتضاب على الأولياء وعدم اكتراثهم وأيضاً يجب أن يميز النكاح من السقاح بالتمهيد وأحق التمهيد أن يصير أولياءها ولا يجوز أن يحكم في النكاح النساء خاصة لقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يهتد بهن المصلحة ولعدم حماية الحسب منهن غالباً في غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب أن يجعل للأولياء حق من هذا الباب بقصد المصلحة وأيضاً فإن السنة القائمة في الناس من قبل ضرورة أنهم عوان بأيديهم وهو قوة قضائي الرجال فترأسون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الأب بارة الولي القريب فإن لم يكن فيها عاراً للولي البعد فإن لم يكن فيها عاراً للسلطان فإن زوجت نفسها أو غيرها بآذن الولي أو غيرها بغيره بطل ولم يتوقف وتأويل قوله لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها إلا تزوجها الأب وكسل الولي ويفهم تزويجها بنفسه بالأولى وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة بزوجها وإن لم يعقد عليه أولى بكرها كانت أو ثيباً وتأويل الحديث أنه يكره لها ذلك خشية أن تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها وتسب إلى الرقاعة أو تأويله أن الولي حق الاعتراض في غير الكف بمعنى قوله لا تنكح أي لا تستقل نكاحها إلا بإذنه لأن حق الاعتراض في غير الكف هو قال محمد ينعقد موقوفاً على أنه كذا في المسوى (وشاهدان) حديث عمران بن حصين عند الدارقطني والبيهقي في العلل وأحدث رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو مقروك وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل قال تشاجر وقال السلطان وولي من لا ولي له وأسنادهم ضعيف وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الغياة التي يشك من أنفسهن بغيرينة وصح الترمذي وقعه وهذه الأحاديث وما ورد في معناها يقوى بعضها بعضاً وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في شرح السنة أكره أهل العلم على أن النكاح لا ينعقد إلا بينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حال العقد واختلقوا في صفته الشهود قال الشافعي لا ينعقد إلا بشهدين رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبما سقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب لا يجهل نكاح السرمات من أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أقر نكاحاً لم يشهد عليه إلا رجل وامرأتان قال هذا نكاح السرمات لا يجزى ولو كنت تقدمت فيه لم رجعت (إلا أن يكون) الولي (عائلاً أو غير مسلم) لقوله تعالى فلا تضاهوهن أن يشكن أزواجهن وتزوجهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها كان كقرأ حال العقد (ويجوز لكل واحد من الزوجين أن يوكل لعمد النكاح ولو واحداً) حديث عقبة بن عامر عند أبي داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رجل أترض أن أزوجه فلا قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجه فلا قالت نعم فزوج أحدهما صاحب الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم الأوزاعي وريحمة والثوري

ومالك وأبو حنيفة وأبو ثور وحكى في البحر من الشافعي وزفر أنه لا يجوز
 قال في المتع وعن مالك لو طاف المرأة لولم يلقها حتى ين رأيت فزوجهما من نفسه أو بمن اختار
 لزمها ذلك ولو لم تعلم من الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أو ولي آخر مثله أو أهدمته
 ووافقه زفر وأما استحباب التلوة فأقول لا يصح في ذلك شيء كما أوضحه في النيل والسيل ولا بأس
 بتحرش من المأكلات لهم من جهة الاطعام للشدوب إنما الشأن في الحكم بضرعية انتهاء
 مع ورود الاحاديث الصحيحة بالنهي عن النبي والظاهر ان هذا نوع منها ولم يرد ما يدل على
 التضييق لامن وجه صحيح ولا حسن بل ولا ضعف يغير وأما اجابة الواجبة فأحدث الامر
 بالاجابة الصحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوجوب نعم الواجب المشوية بالنكاح لا تمنع عدم
 القدرة على التغير لا يجوز حضورها كيدل عليه حديث للنهي عن الجلوس على المائدة التي
 تدار عليها الخمر وما اثر المعاصي تقاس على ذلك

• (فصل ونكاح المتعة) • قال في الحجة رخص فيها على الله تعالى عليه وآله وسلم أياما ثم نهى
 عنها أما الترخيص أولا فلا مكان حاجة تدعو اليه كذكر ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها
 أهل أشار ابن عباس انها لم تكن يومئذ مستجارا على مجرد البضع بل كمن ذلك فهو راقى ضمن
 حاجات من باب تدبير المثل كيف والاستتجار على مجرد البضع اندلاخ عن الطبيعة الانسانية
 ووقاحة جميعها الباطن السليم وأما النهي عنها فلا رتخاع تلك الحاجة في غالب الاوقات وأيضا
 ففي جريان الرسم اختلاط الانساب لانها عند انقضاء تلك المدّة تخرج من حيزه ويكون
 الامر يدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط الصمعة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد
 غاية الصرف فذلك بالمتعة واحتمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فان أكثر الراغبين في
 النكاح انما غالب داعيهم قضاء شهوة الفرج وأيضا فان من الامر الذي يميزه النكاح من
 السباح على التوطيع على المعاونة الدائمة وان كان الامر فيه قطع المنازعة فمما اعلى أمين
 الناس انتهى في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو حكا الاجماع بين المسلمين
 (منسوخ) فانه لا خلاف انه قد كان ثابتا في الشريعة كما صرح بذلك القرآن فما استقيم به
 منهم فأتوهن أجورهم ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كلنكز ومع رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس معناه اننا افقتنا الاختصاص فيها ممن ذلك ثم رخص لنا بعد
 ان نكح الميراث بالتوب الى أجل وفي الباب أحاديث وثبت النسخ من حديث جماعة فان خرج
 مسلم وغيره من حديث سيرة الجاهل انه غرامع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فاذن
 لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وأخرج
 القومذي عن ابن عباس انما سككت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الاصل
 أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم وفي الصحيحين من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم نهى عن متعة النسا يوم خيبر والاحاديث في هذا الباب كثيرة واتلخاف طول بل وقد
 استوفاه الماتن في نيل الاوطار وروى ابن روي تحريمها الى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب
 وهذا نهى مؤيد وقع في آخر موطن من المواطن التي ما فر فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه

وأله وسلم وتعيه مائة بعد أربعة أشهر فوجب المصير إليه ولا يعارضه ما روى عن بعض
 الصحابة أنهم ثبتوا على التمة في حياته على الله تعالى عليه وآله وسلم وبعد موته إلى آخر أيام عمر
 كما زعم صاحب ضوء النهار فإن من علم النسخ المؤبد جح على من لم يعلم واستقر من استقر عليها
 إنما كان لعدم علمه بالنسخ وأما ما صار به وله جماعة من المتأخرين من أن تحليل التمة
 قطعي وحديث يقر بها على التأييد قطعي والثاني لا ينسخ القطعي حتى قال القليل أن الجمهور
 لم يصدوا جوابا على هذا فيقال إن كان كون التحليل قطعا كونه منصوبا عليه في الكتاب
 العزيز فذلك لأن كان قطعي التز نيل من قطعي الدلالة لا من أحد هذا أنه يمكن جعله على
 الاستقناع بالنكاح الصحيح الثاني أنه عموم وهو قطعي الدلالة على أنه قد روى الترمذي عن ابن
 عباس أنه قال إنما كانت التمة حتى نزلت هذه الآية الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال
 ابن عباس فكل فرج سواهما حرام وهذا يدل على التصريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي التز
 ناسخا لما هو قطعي المتزوان كان التحليل قطعا كونه قد وقع الإجماع من الجميع عليه في قول
 الأمر فيقال وقد وقع الإجماع أيضا على التصريم في الجملة عند الجميع وإنما الخلاف في التأييد
 هل وقع أم لا وكون هذا التأييد ظاهريا لا يستلزم ظنية التصريم الذي وقع النسخ به فالحاصل أن
 النسخ لتحليل الجميع عليه هو التصريم الجميع عليه التحديد بقيد قطعي وهو التأييد فالتأنيخ
 والنسخ قطعيان هذا على التسليم أن تأنيخ القطعي لا يكون إلا قطعا كما قرره جمهور أهل
 الأصول وإن كنت لا أوافقهم على ذلك (والتحليل حرام) لحديث ابن مسعود عند أحد
 والتأنيخ والتز نيل وصحبه قال لمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحل والحلل
 له وصحبه أيضا ابن القطن وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق
 ثالثة أخرجهما الصحيح في مسنده وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصحبه ابن
 السكن من حديث على بن علقمة وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عتبة بن عامر قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أخبركم بالتيس المستعان قالوا بلى يا رسول الله
 قال هو الحل لعن الله الحل والحلل له وفي أسناد يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسال
 وأخرج أحمد والبيهقي والبخاري وابن أبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة رفعوه
 وحسنه الضارعي وأخرج الحاكم والطبراني في الأوسط من حديث عمر أنهم كانوا يصدون
 التحليل سقا في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في تنبيه الغافلين من
 أعمال الجاهل رواء ابن ماجه بإسناد جيد وموثقون وصح عن عمر أنه قال لا أوقه محلل ومحلل
 له إلا رجعت ما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مسندهما وابن المنذر في الأوسط وروى ابن
 أبي شيبة عن ابن عمر أنه سأل عن ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين
 طويل قد طال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه وأقر بدفعه منعه بيان التحليل
 على إبطال التحليل انتهى أقول حديث لعن الحل مروي عن طريق جماعة من الصحابة
 بالتأييد بعضها صحيح وبعضها حسن والعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة المطهرة
 بل على ذنب هو من أشد المنزوب فالتحليل غير جائز في الشريعة ولو كان جائزا لم يكن فاعله
 والراضي به وإذا كان لعن الفاعل لا يدل على تهريم فعله لم يبق صيغة تدل على التهريم قط وإذا

كل هذا الفعل حراما غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي ذكره الله في قوله حتى
تفكح زواجره كما أنه لو قال لمن الله بائع الخمر لم يلزم من تعدد بائع أنه قد باع يعة وصار من
البيع الذي أنشأ فيه بقوله وأحل الله البيع والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح المحلل لم يبق
منه من المحلل قط ولم يفعل أحد من الصحابة ولا أتت به واحدة منهم ثم سلم من أنه أدى الإجماع على
أحوال الناس كم من مرة مصونة أنشب فيها المحلل محالبا رآه فصارت له بعد الطلاق من
الاخذان وكان يعلمها منفردا بوطئها فإذا هو والمحلل يبركة التحليل شر كان فلهما رقة
أخرج التحليل محذورا من ستمها إلى البغاء بين مرامين العشرة والحرماء ولولا التحليل
لكان قتال القربادون مثالها والتدريج بالاكفان دون التدوير بهما لها وعناق القنادون
عناقها والاختباء من الاسدون الاختباءها وأما في هذه الأزمان التي ذكرت القروج فيها
الزجر من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو مدبل على في عين الدين وشعافي
حقوق المؤمنين من قبائح تمت أعداء الدين به ونفع كثيرا من يريد الدخول فيه بسببه
بما لا يجهل بتفاصيلها خطاب ولا يهملها كتاب براها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح
ويستدونها من أعظم المضامح قد قلبت من الدين روجه وغيرت منه اسمه وصح التيسر
المستعار فيها المصلحة بغضاسة التحليل وزعم أنه قد طيب التحليل فبأنه العجب أي طيب أعدها
هذا التيسر الملعون وأي مصلحة حصلت لها ولطقت بها هذا الفعل المذون إلى غير ذلك انتهى
وقد أطل روجه الله تعالى في تخرجه أحاديث تحريم التحليل في اعلام الموقعين أطالة حسنة
فليراجع (وكذلك الشارح) لثبوت النهي عنه كافي حديث ابن عمر في الصبيغ وغيرهما أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشغار وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغاران يقول الرجل زوجي
أبتك وأنت زوجك أبتى أو زوجي أختك وأنت زوجك أختي وأخرج مسلم أيضا من حديث ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا شغار في الإسلام وفي الباب أحاديث قال ابن
عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على
البطلان قال الشافعي هذا النكاح باطل كنكاح المتعة وقال أبو حنيفة جائز لكل واحدة
منهما مهر مثلها انتهى أقول انتهى عن الشغار ثابت بالأحاديث الصحيحة من طرق جامعة من
الصحة وعلى كل حال فكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقر في الأصول لأن
النهي عن الشغار يقتضي قبحه وأفعره ما وفاده على اختلاف الأقوال وإذا اقتضى ذلك
وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجته بما استعمل من فرجها فهو بمنزلة فساد
التسمية وفساده لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط العقد فالحكم بأن الشغار
يفسد العقد غير مناسب لما تقر في الأصول ولما وافق لقواعد القروج ولوفر من أن النهي
عن النكاح الذي فيه شغار يمكن فلا مقتضا فساد العقد لأن النهي ليس لذات العقد ولا
لوصفه بل لأمرا خارج عنه وقد تقر في الأصول أن ذلك لا يوجب الفساد (ويجب على الزوج
الوفاء بشرط المرأة) بل حديث عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أحق الشروط أن يوفى بها ما استحل من الفروج وهو في الصبيغ وغيرهما قلت هو قول أكثر

أهل العرف وظواهر أقواله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أحق الشروط الخ خاص في شرط المهر
إذا سمي لها مالا في القيمة أو عيناً عليه أن يوقها ما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي هي
مقتضى العقد وأما ما سوى ذلك فممثل أن يشترط في العقد المرأة أن لا يضر جوارحه أو لا
يقتله من يلد لها أو لا يشكح عليها أو نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به وإنما هو خارج عن نطاقها وإن يشكح
عليها إلا أن يكون في ذلك عين فيلزمه الميعن كذا في المسوى أقول الوفاة يطلق الشرط مشروع
قال تعالى أو فوا بالعقد وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون عند شروطهم إلا بشرطاً
أحل حراماً أو حرم حلالاً وهو حديث حسن ولكن هذا المخصص المتصل أعني قوله لا بشرطاً
المحذول على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء به وكما يخصص عموم أول الحديث
كذلك يخصص عموم الآية ويؤيد هذا المخصص الحديث المتفق عليه بل فقط كل شرط ليس
في كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل ولا يباوض هذا حديث أحق الشروط الخ وهو متفق
عليه ووجه عدم المعارضة أن عموم هذا الحديث مخصص بما قبله من الحديثين الدالين على
أن الشروط التي تعطل الحرام أو تعقر الحلال عمداً في كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء
بها سواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوابط النكاح (الأن يصل حراماً أو يحرّم
حلالاً) فلا يصل الوفاة بما وراء ذلك الدليل وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور وكذا في أبي هريرة
في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يبي أن يضرب الرجل على خطبة
أخيه أو يبيع على بيعه أو لا تسأل المرأة طلاقاً أختك حتى تأتي مصفاً أو أختها فاقفا
رزقها على الله وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال لا يصل أن يشكح امرأته بطلاق أخرى (ويحرم على الرجل أن يشكح زانية أو مشركة)
لقوله تعالى الزاني لا يشكح الزانية أو مشركة والزانية لا يشكحها إلا أن أو مشرك وحرم
ذلك على المؤمن ولو أنزله أحد باسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والأوسط من
حديث عبد الله بن عمر أن رجلاً من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
في امرأته يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشرطه أن تنفق عليه فقراً عليه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم والزانية لا يشكحها إلا أن أو مشرك وأخرج أبو داود والبيهقي والترمذي
وحسن من حديث ابن عمر أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يصل الأسرى بجمعة وكان بجمعة
بني يقال لها عناق وكانت حديثه قال بخت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول
الله أتشكح عناقاً قال نعمت متى فترت الآية والزانية لا يشكحها إلا أن أو مشرك فقلت
فقراً أهالي وقال لا تشكحها وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزاني الجاهل لا يشكح الأمته قال ابن القيم
أخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها إلا ما هم مدعون واقفه وهي من محاسن مذهبه فإنه
لم يجوز أن يشكح الرجل زوجاً عليه ويضد مذهبه بضعة وعشرون دليلاً قد ذكرناها في موضع
آخر انتهى وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسن من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد بجمعة
الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكره وعظم ثم قال
استوصوا بالنساء خيراً فأنجل من عندكم هو أن ليس تكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين

بفاحش معينة فان فعل فاجبروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطمعنكم فلا
تجوا عليهم سبيلا وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال جاء رجل الى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتي لا تمنعني دلا من قال فزجرها قال اخاف ان تتبعها
نفسى قال فاستقم بها قال المتذنب ورجل اسأله عن نكاح العيصين قال ابن القيم عورض
بهذا الحديث المشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تجاوز البغايا واختلت
مسائل المزمين لذلك فيه فقالت طائفة المراد بالامر ملحق بالسدة لا ملحق بالقاحشة
وقالت طائفة بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المنع ورود القعدة على الزانية فهذا هو الحرام
وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف القصد تنقطع اعلاهما فانه لما أمر بفراقها خاف ان
لا يصبر عنها فوافقها حراما فمهره حيث شربا ساكها اذ موافقة ما بعد النكاح أقل فسادا من
موافقة ما قبل النكاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت وقالت طائفة ليس في الحديث
ما يدل على انها زانية وانما عليه أنها لا تمنع عن عسها أو يضع يده عليه أو نحو ذلك فهي تعطى
المباين لذلك ولا يلزم ان تعطيه القاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه أجابها المدعي الى
القاحشة فأمره بفراقها ترك كالمبرية الى مالابرية فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وانه لا يصبر
عنها رأى مصلحة ما ساكها اذ ارجع المسائل والله تعالى أعلم انتهى في المسوى أقول الظاهر
عندي ان مبنى اختلافهم هذا اختلافهم في مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال أحد مرجعه
نكاح الزانية والمشرقة وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا ان العادة قاضية بان
لزانية لا يرغب فيها الا زمان أو مشرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فنكاحها لا يلبق
بمجال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبيح لما قبل الآية ومع ذلك فلا
يخلو عن بعد في الكافي مذهب أحد الزانية يحرّم نكاحها كالحدة وأما غير أحد فقوله لم
جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك لحديث لا تريد لاس قال الواحدى من أي
عبد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على رجاعة خاصة من فقر المأجورين أرادوا نكاح
البغايا لينتقم عليهم ومذهب سعدان التحريم كان عامام نسخة الرخصة وأورد أبو عبيد على
هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة لان الله تعالى انما أذن في نكاح المحصنات
خاصة ثم أنزل في القاذف آية القمان ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التفرق
بينهما فلا يجتمعان أبدأ فكيف يأمر بالاطاعة على ما هو لا تمنع عن أرادها والحديث مرسل فان
ثبت قتالهما ان الرجل وصف امرأته بطرق وضف الراى وتضييع ما نفوس لا تمنع من
طالب ولا يمتنع من سارق وهذا أشبه بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأحرى بحديثه
أقول في الاستدلال بحديث لا تريد لاس قطر من وجهين أحدهما ان هذا ليس ومبايها
بالزنا البتة بل ومبايها بالاحتياط في أمر الملاسة فيحصل جسدان لا تتورع من القس
الحرام وتتورع من حقيقة الزنا المقضى الى الحد والمقتضى الجبل الموجب للفضيحة الشديدة
وكمن أمر أن لا تتورع من النظر والقبس المحرمين وتتورع من موجب الحد وسبب الجبل
خوف من العنينة ظالم يصحح الزنا بوجوب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق
وتأنيب ما ان حالة الابتداء تتوافق حالة البقاء في أكثر المسائل كالحرم لا يندى بالنكاح في حالة

احرامه ولا يضركم البقاء فإذا جازى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمسا كما هي في حالة بقاء
النكاح من أين لكم أنه يجوز ابتداء النكاح انتهى (والعكس) وإنما قال بالعكس لأن هذا
الحكم لا يخص بالرجل دون المرأة كأنه بذلك الآية العسكرية الزانية لا ينكح الزانية أو
مشركة والزانية لا ينكحها إلا إذا أو مشرك أقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى
أن سبب نزول الآية فمن سأل على الله عليه وسلم أنه يريد أن ينكح متافوا كانت مشركه مدفوعة
بأن الاعتبار بعصم النكاح لا بخصوص السبب لا سيما الآية الكريمة فقد تضمنت نكاح الزانية
على حدة ونكاح المشرك على حدة وأما حديث أن امرأى لا تريد لاس فالتظاهر أنه كتابة
عن كونه زانية لا كما قال القليل أن المراد أنها ليست تقورا من الزينة لأنها زانية ثم استبعد
أن يقوله صلى الله عليه وسلم استمتع بها وقد عرف لها زانية وإن ذلك متافى لاختلاف الشريعة
وأقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز إثبات الأحكام الشرعية أو نفيها
بمجردة فالأولى التحويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اختلف في موضعه وأسنده بل قال
التسليق أنه ليس بثابت وهكذا لا وجه لحديث على مجرد التهمة فإن الرجل لم يقل أنه يهيم
أنه لا تريد لاس أو يشك أو يظن بل قال ذلك جزما (ومن مخرج القرآن بغيره) وهو ظاهر
لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ
وبنات الأخت وأمهاتكم المألفي أرضعكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم
ودبايتكم المألفي جواركم من نسائكم المألفي دخلتم من فأن لم تكونوا دخلتم من فلا جناح
عليكم وسلاسل أناساتكم الذين من أصلابكم وأن تجمعو بين الاثنين إلا ما قد سلف ثم قال
وأحل لكم ما وراء ذلكم قال في المسوى اتفقت الأمة على أنه يحرم على الرجل أصوله ونسبه
وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده فالأصول هي الأمهات والجدات وإن علون
والفصول هي البنات وبنات الأولاد وإن سفلى وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات
الأخوة والأخوات وإن سفلى وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وإن علت
ودرجت انتهى (والرضاع كالنسب) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفي لفظ من النسب وفيهما
أي لمن حديث عائشة مرفوعا يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وأخرج أحمد والقومذى
وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن الله حرم من الرضاع
ما حرم من النسب قال أهل العلم والمهرات من الرضاع سبع الأم والأخت بنسب القرآن
والبنات والعمات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت لأن هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من
الرضاع وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد حقق الكلام في ذلك
ابن القيم في الهدى قال في المسوى اتفقت الأمة على أن كل من عقد النكاح على امرأ تنصم
التمسك كونه على أمهاتنا كمن وإن علوا وعلى أبنائه وأبنائه وأولادهم من النسب والرضاع جميعا
وإن سفلا فغير مما يؤيد بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات التمسك كونه وحديثهم
الرضاع والنسب جميعا مرفوعا بمجرد العقد لأن دخول التمسك كونه حرمت عليه بناتها
وبنات أولادهم من النسب والرضاع جميعا وإن فارقها قبل أن يدخل بها جاز له نكاح بناتها

واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فاذا أرضعت المرأة زوجها يحرم على
 الرضيع وعلى أولاده من أطراب الرضعة كل من يحرم على ولد هامن النسب ولا تحرم الرضعة
 على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا تحرم عليك أم أختك اذ لم تكن أمك ولا زوجة أبك
 ويحظر هذا في الرضاع ولا يتصور في التسبيل ليس لك أم أخت الا وهي أمك أو زوجة أبك
 وكذلك لا تحرم عليك أم نافتك اذ لم تكن أبنتك أو زوجة أبنتك ولا جدة ولك اذ لم تكن أمك
 أو أم زوجتك ولا أخت ولك اذ لم تكن ابنتك أو ديتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما
 تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى (والجمع بين الرأى نوعها وأختها) حديث أبي
 هريرة في الصحيحين وغيرهما قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تتكح المرأة على
 عمها وأختها وفي حفظ لهما منى أن يجمع بين المرأة وعمها وبين المرأةخالها وفي الباب
 أحاديث وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا يفرق بينهم اختلافا في
 ذلك وقال ابن المنذر استأصل في منع ذلك اختلافا اليوم وقد حكى الإجماع أيضا الشافعي
 والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت الأمة على انه يحرم عليه أن يجمع بين الاختين وبين
 الأمومة أخت أو بنت الخالة وقت أخيه من النسب والرضاع جميعا وجعله أن كل امرأتين
 من أهل التسبيل لو قدرتا احداهما ذكر أحرمت الأخرى عليه فالجمع بينهما حرام ولا بأس
 بالجمع بين المرأة وزوجة أبيها أو زوجة ابنها لأنه لا نسب بينهما كذا في المسوى (ويحرم ما زاد
 على الحد المباح للزواج العبد) حديث قيس بن الحرث قال سألت وعندي غلمان نسوة فقلت
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال اختر من أربعة أو داود وابن
 ماجه وفي اسناد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وقال ابن
 عبد البر ليس له الاحديث واحد ولم يأت من وجه صحيح ويؤيده ما يأتي فمن أعلم وعندما كثر
 من أبيع وأما الاستدلال بقوله تعالى متنى وثلاث ورياع ففيه ما أوضحه الماتن في شرح
 المنتقى وفي حاشية الشفاء وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما
 أوضحه هناك أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السبل الجرد المتفق على حدائق
 الأزهار أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الأربع بقوله عز وجل
 متنى وثلاث ورياع فغير صحيح كما أوضحته في شرح المنتقى ولكن الاستدلال على ذلك بحديث
 قيس بن الحرث وحديث خيلان التقي وحديث نوفل بن عمارية هو الذي ينبغي الاعتقاد عليه
 وان كان في كل أحدهما مقال لكن الإجماع على ما دللت عليه قد صارت به من الجمع على
 العمل عليه وقد حكى الإجماع صاحب فتح الباري والمهدي في البحر والنقل عن الظاهرية
 لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بذهبهم وأيضاً قد كثر في تفسيره الذي سمعته
 فتح القدير تصحيح بعض هذه الأحاديث وأطلت المقال في ذلك فليرجع اليه انتهى وقال في نيل
 الأوطار شرح منتقى الأخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم البخوي ولا أعلم
 لحرث بن قيس حديثاً غير هذا وقال أبو عمرو الغري ليس له الاحديث واحد وليأت به من وجه
 صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث خيلان التقي وهو من الزهري عن سالم عن ابن عمر قال

أسلم غيلان الثقفي وتتمه عشر نسوة في الجاهلية فاسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتاد من أربعاء وأما جدوا بن ماجه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح وحكي الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما هو فيه معمر بالبصرة قال فان رواه عنه ثقة خروج البصرة حكمناه؛ الصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل البصرة عنه قال الحافظ ولا يثبت ذلك شيئا فان هؤلاء كلهم انما جمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم جمعوا منه بغيرها لحديثه الذي حدث به في غير بلد مضطرب لانه كان يحدث في بلاد من كتبه على الصحة وأما لذا وحل لحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وحكي الأثر عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتقدمه رفق وصله وتحدث به في غير بلد وقال ابن عبد البر طرقة كلها معلولة وقد أقال المازني في البطلان تخريج طرقة ورواه ابن عيينة وماثل عن الزهري مراسلا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك وقد وافقهم مرأى وصله بمر كثر السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى بن جعفر وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي أنه أسلم وتتمه عشر نسوة فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم أسلم أربعاء وشارك الأخرى وفي اسناده رجل مجهول لأن الشافعي قال حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره وفي الباب أيضا عن عروة بن مسعود وصفوا بن أمية عند البيهقي وقوله اختر من أربعاء استدله الجمهور على تحريم الزيادة على أربع وذهبت الظاهرة إلى أنه يحل لرجل أن يتزوج تسعا ولعل وجهه قوله تعالى متنى وثلاث ورباع ويجمع ذلك لا باعتبار ما فيه من العدل تسع وحكي ذلك عن ابن الصباغ والعنبري وبعض الشيعة وحكي أيضا عن القاسم بن إبراهيم وأنكر الامام يحيى الحكيم عنه وحكاها صاحب البصرى في الظاهرة وقوم يجاهلون وأجابوا عن حديثه فليس ابن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان الثقفي بما تقدم فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما تقدم من كونه في اسناده مجهول قالوا ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشر وقد قال تعالى لقد كلن لكم في رسول الله أسوة حسنة وأما دعوى اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يعم عليه دليل وأما قوله تعالى متنى وثلاث ورباع قالوا وفيه للسمع لا للتصديق أيضا لفظ متنى معدوله عن اثنين اثنين وهو يدل على تساؤل ما كان متصفا من الأعداد بصفة الاثنين وإن كان في غاية الكثرة البالغة إلى ما فوق الأربع فالتقول جافى الأنوم متنى أي اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد فالأية المذكورة تدل بآصل الوضع على أنه يجوز للإنسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثا وأربعاء وأربعاء وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الأخرى في العدد إلا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فإنه لا شك أنه يصح لغة وهو أن يقول الرجل لا أقدر رجل عنده باني هؤلاء اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فثبتت الآية

تدل على اباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو الجميع أو للتخيير لان خطاب الجماعة
يحكم من الاحكام بمنزلة الخطاب لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس
انكح ما طاب لهن النساء منى وثلاث ورباع ومع هذا فالجماعة الاجللية مستحبة وهي
مجرد دعاء كافية في الحل حتى يوجد نازل صحيح ينقل عنها وليحجب بأن مجموع الاحاديث
المدكورة في الباب لا تقتصر من رتبة الحسن لغيره فتنهض بمجموعها للاختصاص وان كان كل
واحد منها لا يخلو من مقال ويؤيد ذلك كون الاصل في القروح الحرة كما صرح به الخطابي
فلما يجوز الاقدام على شيء منها لا بدليل وأيضا هذا الخلاف مسجوق بالاجماع على عدم جواز
الزيادة على الاربع كما صرح بذلك في البحر وقال في الفتح اتفق العلماء على ان من خصائصه صلى
الله عليه وسلم الزيادة على اربع نسوة فيجمع بين وقد ذكر الحافظ في الفتح والتلخيص المحكمة
في كثير من مسائله صلى الله عليه وسلم فلما راجع ذلك انتهى وقال في تفسيره ففتح القدير وقد
استدل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع ويؤيد ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة وان كل
فأصح أنه أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم
أو هذا المال الذي في البصرة درهمين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة وهذا مسلم اذا كان
المقسم قد كرت جاتسه أو عين مكانه أو مالو كان مطلقا كما يقال اقتسموا الدراهم ويراها
ما كسبو وليس المعنى هكذا والآية من الباب الاخر لان الباب الاول على ان من قال لقوم
يقتسموا مالا معينا كثيرا اقتسموا منى وثلاث ورباع فقسموا بعضه بينهم درهمين درهمين
وبعضه ثلاثة وثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعالمه أنه اذا قال
الناقل ليلى القوم منى وهم مائة ألف كان المعنى انهم جاؤا اثنين اثنين وهكذا في القوم
ثلاث ورباع والخطاب للجميع بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين
أقربوا الصلوات وآتوا الزكاة فهو هو معنى قوله فأنكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث
ورباع لينكح كل فرد منكم ما طاب لهن النساء اثنتين اثنتين وثلاثا أو أربعا أربعا هذا
ما يقتضي لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر
الآية فان خستم ألا تملؤا قوا واحدة فانه وان كان خطابا للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد
نزد فالاولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الاربع بالنسبة لا القرآن وأما استدلال من
استدل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو الجملة وكأنه قال أنكحوا مجموع هذا
العدد المذكور فهذا جهل بالمعنى العربي ولو قال أنكحوا اثنتين وثلاثا أو أربعا كان هذا
القول لوجه وأما مع المعنى بصيغة العطف فلا وأما الجملته بالواو الجماعة دون أولان
تفسير شعر بأنه لا يجوز إلا أحد الاعداد المذكورة دون غيره وذلك ليس بجواب عن النظم
القرآني وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي
عن ابن عمر أن خيلان بن ملة الثقفي أسلم وتحتة عن نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر
منهن وفي لفظ أسلمت منهن أربعا وقارقا منهن وروى هذا الحديث بالفاظ من طرق ومن
وقل من معاوية بن زيد قال أسأت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسك أربعا وقارقا الأخرى أخرجه الشافعي في مسنده وأخرج ابن ماجه والناصب في نفسه

فخذوا لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 ودعوى الخوصصة ممتدة لى دليل والبراءة الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا نقل صحيح
 تنقطع عنه المصادير وما حديث امره صلى الله عليه وسلم ليعلان لما سلم وقته عشرة نسوة
 بان يختار منهن أربعاً ويوافق سائرهن كما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان فهو وان
 كان له طرق فقد قال ابن عبد البر كلها معلولة وأعله غير من الحفظ بل لآخرى ومثل هذا
 لا ينعض للنقل عن الدليل القرائى والقول المصطفى الذى مات صلى الله عليه وسلم عليه
 والبراءة الاصلية ومن صحح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الجهة أو بانه بائس في معناه
 بخزاه الله خير فليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوقى الاجتهاد حقاً لا سيما
 في مقامات التحرير والتقرير كما تخط في كسب من الاجتهاد وإذا حاك في صدره شئ فلم يكن
 توريه في المسئل لا في تقرير الصواب فإياك ان تهاوى التصريح بالحق الذى يبلغ اليه ملكك
 لتقل وقال ولا سيما في مثل مواطن تبين عنها كثير من الرجال فانك لا تستل يوم القيامة
 عن الذى تركه من العباد بل عن الذى تركه من العبود وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ع
 ه ومن ورد البر استقل السواقياء انتهى وان دفع بهذا ما فى المسوى من قوله قلت اتفقت
 الامة على ان الحر يجوز له ان ينكح أربع حرائر ولا يجوز له ان ينكح أكثر من أربع قال
 الشافعى انتهى الله تعالى بالحر الرأى أربع محرماً لان يجمع أحد غير النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الامة على انه لا ينكح أكثر من امرأتين وفى الآية
 ما يدل على انها فى الاسرار وهو قوله أو ما ملكك أي ما ملككم وملك العين لا يكون الا بالاحرار
 انتهى وأما العبد الذى يصل للعبد فقد حكى البيهقى وابن أبى شيبة انه أجمع العصابة على انه
 لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى إجماع العصابة الشافعى وروى الدارقطنى عن عمر
 انه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقين وسيأتى ما ورد فى طلاق الامة والعنف فى باب
 العدة فمن قال بان إجماع العصابة حجة فكأن إجماعهم ومن لم يقل بحجة إجماعهم أجاز للعبد
 ما يجوز للحر من العدة وقد أضح الماتن حكم الإجماع فى أول حاشية الشفا (وإذا تزوج العبد
 بغير إذن سيده ففكاحه باطل) حديث جابر عند أحمد وأبو داود والترمذى وحسنه وابن حبان
 والحاكم وصحاه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تزوج بغير إذن سيده فهو
 عاهر وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذى لا يصح انما هو من جابر
 وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر أيضاً وفى اسناد منديل بن علق وهو ضعيف وقد ذهب الى
 عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور وقال مالك ان العقد نافذ لسيده فنهى ورد بان
 العاهر الزانى والزنا باطل وفى رواية من حديث جابر بلفظ باطل (وإذا عتقت الامم ملكك
 امر نفسها وبغيرت في زوجها) حديث عائشة فى صحيح مسلم وفيه ابن عمر خبرها التى صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً وكذا فى صحيح البخارى من حديث ابن عباس وفى
 حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن ان زوج بريرة كان راو قد اختلفت الروايات
 فى ذلك وقد اختلف أهل العلم فى ثبوت انكار اذا سكن الزوج حراً فذهب الجمهور الى انه
 لا يثبت وجوب العدة فى القسح عدم الكفاية وقد وقع فى بعض الروايات ان النبي صلى الله

نعمالي عليه وآله وسلم قال لغيري تمسكت نفسي فاختارى فان هذا يصيد انه لا فرق بين الحر
والعبد والحاصل أن الاختلاف في كون زوجهما را أو عبدا لا يقدح في ذلك لان ملكهما الامر
تقسما يقتضى عدم الفرق ولكن دعوى ان تمسكتها زوجها بعد علمها بالعقوبة وثبوت الخبر
مبطل بخيار الدليل عليها وتركه صلى الله عليه وسلم لاستفصال بريرة وزوجها عن ذلك فبعد
انه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه (ويجوز فسخ النكاح بالغيبة) لحديث كعب بن زيد أو
زيد بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأتين من غنم فلدخل
عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بكنهها يسافها فهازن عن الفراش ثم قال خذنى
عليك ثيابك ولم ياخذ مما آتاها شيئا أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وابن عدى والبيهقى
وأخرجه من حديث كعب بن جهمرة الخاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعيم في الطب واليهيقي من
حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب وروى مالك في الموطأ والدارقطنى وسعيد بن منصور
والشافعى وابن أبى شيبة عن عمر أنه قال ايما امرأتين يها رجل يهاجنون أو جذا ثم أو برص
فلها مهرها بما أصاب منها وصدق الرجل على من غرمه رجال استأذنه ثقات وفي الباب عن
علي بن سعيد بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم الى أن النكاح يفسخ بالغيوب وان
اختلفوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس انه اتراذ النساء الا بالغيوب الثلاثة
المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم الى أن المرأة تزوج بكل عيب ترد به
الجارية في البيع ورجعه ابن القيم واحتج في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض الى أن
المرأة تزوج بثلاث الثلثة وبالبجب والعنة والخلاف في هذا البعث طويل أقول اعلم ان
الذي ثبت بالضرورة ان فيه ان عقد النكاح لازم تنبته أحكام الزوجة من جواز الوطء
وجوب النفقة ونحوها وثبوت الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة ان فيه ان يكون
الخروج منه بالطلاق والموت فمن زعم انه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الاسباب
فعله الدليل الصحيح المقضى بالاستقال عن ثبوته بالضرورة ان فيه وما ذكره من العيوب لم
يأت في النسخ بها عجة تيرة ولم يثبت شي منها وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق باهلك فالصفة
صفة طلاق وعلى فرض الاحتمال قالوا بوجوب الحل على المتيقن دون ما سواه وكذلك التسخ
بالعنة لم يرد به دليل صحيح والاصل البقاء على النكاح حتى يأتى ما يوجب الاستقال عنهما من
أوجب ما يوجب منه فتصحيح بعض العيوب بذلك دون بعض لا يجرى دليل فسيحان الله
ويحمد (ويقرن أنكحة الكفار اذا أسلموا بما يوافق الشرع) لحديث الفضال بن عمرو عن
أبي عبد الله وأهل السقف والشافعى والدارقطنى والبيهقى وحسنه الترمذى وصححه ابن
حبان قال أسلمت وعندي امرأتان اختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
أطلق احدهما وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى والشافعى وابن حبان والحاكم وصححه
عن ابن عمر قال أسلم غيلان النخعي وقته عشرين سنة في الجاهلية فأسلمني معه فأمره النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم أن يصار منهن أربعة وقد أعل الحديث بأن الثابت منه انه ما قول
عمر كما قال البخارى قال ابن القيم السنة الصحيحة المصرية المحكمة فمن أسلم وقته اختان
أه بغيره في أصل من شامهن ما تركه الاخرى وردت بأنه خلاف الاصل وقالوا بقياس الاصول

يقضى انه ان تكلم واحدة بعد واحدة فنكاح الشاة هو المردود ونكاح الاولى هو الصحيح من غير تغيير وان تكلم ما عا فمكاحهما باطل ولا يخبر وكذلك حديث من أسلم على عشر نساء ورجعاً أولوا التغيير بتغييره في ابتداء العقد على من شأمن المنكوحات ولفظ الحديث يابى هذا التأويل أشد الإيابة فانه قال أسلمك أربعمائة فارق سائرهن ورواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم فذكره وحديث غيره المتقدم فهذان الحديثان هما الأصول التي يرد ما خلفهما من القياس أما أن تعد قاعدة وتقول هذا هو الأصل ثم ترد السنة لاجل مخالفة تلك القاعدة فلعمر الله لهم ألف قاعدة لم يوصلها الله تعالى ورسوله أقرض عليهما من حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الذين فان أنكحة الكفار لم يترخص لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشرط المعبرة في الاسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان عن مجوزة المقام مع امرأته أقرضها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والنسب ودون ذلك وان لم يكن الآن ممن يجوز له الاستقرار لم يقر عليه كالأول أسلم وتحت ذان رحم محرماً وأختان أو أكثر من أربع فهذا هو الأصل الذي أصابته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما خلفه فلا يلتفت اليه واقعه الموقفي انتهى ملخصاً (واذا أسلم أحد الزوجين انسخ النكاح وتجب العدة) الحديث ابن عباس عند البخاري قال كان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لها النكاح وان جاء زوجها قبل أن تنكح ردت اليه وأخرج مالك في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يلفظنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الحرب الا فرقت بغيرها وبين زوجها الا اذا انقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها وانه لم يلفظنا ان امرأة تفرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمؤمنين أهل حرب يشاتلهم ويقاتلونهم وأهل عهد لا يقاتلونهم ولا يشاتلونهم فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لها النكاح فان هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت اليه (فان أسلم ولم تنزح المرأة كافاً على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختارا ذلك) الحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رذ ابنته زيب على أبي العاص زوجها بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً وفي لفظ ولم يحدث صداقاً وفي لفظ للترمذي ولم يحدث نكاحاً وقال هذا حديث حسن ليس باسناد بأس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رذها على أبي العاص بغير جديده ونكاح جديده وفي اسناده الجاهل من ارطاة وهو ضعيف وروى باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قال الترمذي في اسناده مقال وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح والصحيح انه أقرهما على النكاح الاول وقال الهارثي هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رذها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلل لم سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث

الضعيف أصلاً تزديه السنة العشرة المعلومة ويجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب إلى ما دل عليه حديث ابن عباس جاعت من العصابة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الإجماع على أنه لا يتيق العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصوصاً بالمرء من أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العقد ولم يعمل لازوج إلا بعد جديده قال ابن القيم في إعلام الموقعين إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بهما لم يتزوج هذه سنته المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب بمكة فلهما دار خراعة وبجزة فمسلون قبل الفتح في دار الإسلام ورجع إلى مكة وهناك بنت عقبة مقيمة على غير الإسلام فأخذت بعتته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار يستبدار الإسلام وأبو سفيان بهما أسلم وهند كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقر على النكاح لأن عدهم لم تنقض حتى أسلمت وكان ذلك حكيم من حرام وإسلامه وأسلمت امرأتهم فأنصقوا من أمة وأمرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة وصارت دارهم دار الإسلام وظاهر حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوا يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الإسلام وذهب حنيناً وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدها وقد حفظ أهل العلم بالغايزي أن امرأتهم الأنصار كانت عده رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى أقول إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق إذ لو كان كذلك لم يكن له عليهما سبيل بعد انقضاء عدها إلا برضاها مع تجديد العقد فالخاص أن المرأة المسلمة إن طاعت بعد إسلامها لم تطهرت كان لها أن تزوج من شاءت فإذا تزوجت لم يرق إلا لأول عليهما سبيل إذا أسلمت وإن لم تزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ولا يعتبر تجديد عقد ولا رض هذا ما يقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر

هـ (فصل المهر واجب) وبه يتحقق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم محسنين غير مسافحين فلذلك اتفق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يزوج نكاحاً بدون مهر أصلاً وفي الكتاب العزيز وأتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله فلا تأخذوا منه شيئاً وقال وكيف تأخذونه وقد أنفض بعثكم إلى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا أتيقنوهن أجورهن وقد أخرج أبو داود والشافعي والحاكم وصحبه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل به الطمة عليهما السلام حتى يعطيا شيئاً وإنما قال ما عندي شيء قال فابن دوسك الخاضعة فأعطاه أباهما وحده يسهل بن معدلاً في قرى من أعظم الأدلة على وجوب المهر (وتكره المغالاة فيه) لحديث عائشة عند الطبراني في الأوسط إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أيسر مودة وفي أسنده

ضعف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع اواق كأنها تصون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن يبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا إلى بني عيسى بعث ذلك الرجل فيهم وأخرج أبو داود والحاكم ومعه من حديث عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير الصداق أسره وعن عائشة أنه كان صداق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أي نصفاهو في صحيح مسلم وغيره قال في الطهة ولم يضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المهر بعد لا يزيد ولا ينقص اذا العادات في اظهار الاحكام مختلفة والرغبات لها ما تبتغي وليس في المشاحة طبقات فلا يمكن تحديده عليهم كما لا يمكن أن يضبط عن الاشياء المرغوبة بعد مخصوص وذلك قال القس ولو خاتمنا من حديد غير انه من في صداق أزواجه ثقتي عشرة أوقية ونشأ وقال عمرو بن الله تعالى عنه لا تغالوا في صدقات النساء فانهم لو كانت مكرومة في الدنيا أوتقوى عند الله لكان أولاكم بها النبي الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى (ويصح ولو خاتمنا من حديد أو تعلم قرآن) لما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي ومعه من حديث عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت علي بن عفان فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرضيت عن نفسك وما لك بعلين فقالت نعم فأجازها وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو ان رجلا أعطى امرأة صداقا مل يديه طعاما كانت له حللا وفي اسناده ضعف وأخرج الدارقطني في حديث أبي سعيد في المهر قال ولو على سواد من أراثة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فخلعت قداما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله تزوجتها ان لم يكن لثمنها حاجة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل عندك لثمن شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى هذا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اعطيتها ازارك بلعت لا ازارك قال نعم شيئا فقال ما أجد شيئا قال القس ولو خاتمنا من حديد قال نعم فلي بعد شيئا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور ماها فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد وزجتكها بما معك من القرآن ولا يعارض ما ذكر حديث لامهر أقل من عشرة دراهم عند الدارقطني من حديث جابر لان في اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن ارطاة وهما ضعيفان قال ابن القيم رقت السنة العشرة الصريحة المحكمة في جواز النكاح بمثل من مهر ولو خاتمنا من حديد جمع موافقتها للمعوم القرآن في قوله أن يبتغوا بأموالكم والقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يثبت وقياس من أفسد القياس على قطع يد السارق وأمين النكاح من الموصية وأمين استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة وقد تقدم مرارا ان أصح الناس قياسا أهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث أقرب كان

قياسه اصح وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد انتهى أقول الحاصل ان الادة قد دلّت على انه يصح أن يكون المهر قبل الايدون تقييد بقدر بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهران حديث ولو خاف من حديد وكذلك حديث المرأة التي تزوجت بعتين وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث انه صلى الله عليه وسلم قال لو ان رجلا اعطى امرأة صدا قامل يديه طعاما كانت حلالا وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن فواته من ذهب يدل على عدم التقييد بحديثي جانب القلة والحديث المذكور هي في الامهات قالوا ولم يفتق عليه والثاني اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث اخرجه احمد وابوداود والرايع اخرجه ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الاحاديث تدل على انه لا حد للمهر في جانب القلة بل اذا كان له قيمة صح أن يكون مهر او ما في جانب الكثرة فكذلك ايضا لحدّه ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهرور زوجها صلى الله عليه وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسمائة درهم فمن زعم ان المهر لا يكون الا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب ان المغالاة في المهور مكروهة كما تقدم (ومن تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فاقفلها مهر نسائها اذا دخل بها) حديث علقمة عند احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال أي عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يضر لها صداقا ولم يكن دخل بها قال فاختلفوا اليه فقال اري لها مثل مهر نسائها ولها الميراث وعليها العدة فتم دم عقل بن سنان الانصبي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بروع ابنته واسن بن مثل ما قضى وفي اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يضر لها صداقا حتى مات فقضى لها على صداق نسائها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه الترمذي وغيره قال ابن القيم وهذه فتوى لا معارض لها فلا سبيل الى العدول عنها انتهى (ويستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول) لحديث ابن عباس المتقدم قريبا واخرج ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فان غاية ما فيه خيدل على ان تقدمه شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينبغي كونها مستحبة (وعليه احسان العشرة) لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهم من حديث ابي هريرة ان المرأة كاضلع ان ذهب تقيها كسرتها وان تركتها استفتت بها فاستوصوا بالنساء واخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه ايضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل المؤمن ايمانا احسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم واخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لامه واخيركم لاهي وقال في الجلة البالغة الانسان اذا اراد استغناء مقاصد المنزل منها لا بد ان يجالو زعن محضرات الامور ويكظم الغيظ فيما يجده خلاف هواه الا ما يكون من باب الغيبة المسمومة وتدارك الجور وهو ذلك والواجب الاصل هو المعاشرة بالمعروف ومنها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالزرق والسكوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة

الى الوحي ان يعين جنس القوت وقد مر مثلاً فانه لا يكاد يتفق اهل الارض على شيء واحد وذلك
 انما امر امر مطلقاً قال في المسوى اذا اعسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج
 من النكاح قال الشافعي اما الخروج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك
 الخلاف في الاعسار بالصيد الا ان عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا رضيت مرة ثم
 بد الها فلها الخروج وفي الاعسار بالصدأ اذا رضيت مرة سقط حقها انتهى (وعليها الطاعة)
 لقوله تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن
 تجيء فبعت غضبان عليها الفنتها الملائكة حتى تصبح وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي
 من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد
 الله وأثنى عليه وذكر وعذّب ثم قال استوصوا بالنساء خيراً فانما هن عندكم عوان ليس غلظتون
 منهن شيئاً غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجبروهن في المضاجع واضربوهن
 ضرباً غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ان لكم من نساءكم حقاً وللسناتكم
 عليكم حقاً فامسكوا على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهن ولا يأذن في بيوتكم لمن
 تكرهن الا وحش من عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وفي الباب أحاديث كثيرة
 وأما ان علياً خدمته في بيته أم لا فاقول ايجاب ذلك عليه غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة
 يعملن الاعمال التي فعل العبيث بل ويعملن من الاعمال الخارجة عن ذلك ما هو متبائع
 في المشقة ولم يسمع ان امرأته امتنعت من ذلك وقالت هذا ليس علي أولدت عن يعمل هذه
 الاعمال لكوني بمكان من الشرف أو يعمل من الجبال فقد صح في الصحيحين وغيرهما ان الرحي
 أثرت في بد البتول والقربة أثرت في غرها ولا شرف كثره فارضى الله عنها وأرضاها فن ذهبت
 أنه لا يجب عليها الاتمكين زوجها من الوطء وأردت الرجوع بأجرة عملها فحل اجابتها الى
 ذلك انما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة فلا عمل ابتداء فانه هذا لا يجب على فاجابها
 على ذلك يحتاج الى دليل فان مع الامر منه صلى الله عليه وسلم للبتول بفدية زوجها كان ذلك
 صالحاً اقتضى به على اجبار المنفعة وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى نساءكم
 حرث لكم ونحو ذلك فليس مما يقيد المطلب وكان يكفيهم أن يقولوا لم تنصف على دليل يدل على
 الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم الشاق بدون ذلك ويجوز تقريره صلى الله عليه وسلم لنسائه
 ونساء المسلمين على العمل في بيوت الأزواج غايته الجواز لا الوجوب (ومن كان له زوجان
 فصاعداً عدل بينهما في القسمة وما تدعو الحاجة اليه) لحديث أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
 السني والداري وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى به
 يوم القيامة يجرأ حتى يلقىهما فأذوا ما تلا وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يقسم بين نسائه فكان يجمعن كل ليلة في بيت التي ياتيا كافي الصحيح وأخرج أهل السنن وابن
 حبان والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا نسائي فيما أمك فلا تلقن فيما أمك ولا أمك قال في الجلة البالغة

والظاهر ان ذلك منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان نبرعا واحسا من غير وجوب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهم وتقوى اليك من تشاء وأما في غيره فموضع تأمل واجتهاد ولكن جمهور الفقهاء أوجبوا القسم واختلفوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلا يعدل مجمل لا يدرى أى عدل أريد به انتهى أقول وأما الامة للمعهود عليها اعتدكاح بصدق عليها انها زوجة ويصدق عليها انها امرأة فيكون الوعد الوارد في نكاح الزوجين له زوجتان أو امرأتان شاملا لهما فالقول بان الامة لا تستحق الانصف الحرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شيء والموقوف على العصابة وكذلك المرسلات ليس فيها عجة وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع والقياس على كراهة حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجامع الاستصحاب فيا طل فان حالة الجماع حالة مستقلة لا حالة مستتبة وفي المكالمه حاله نوع من احسان العشرة بل فيه لغة ظاهرة كما قال بعض الشعراء

ويعجبني منك حال الجماع • ع لى الكلام وضعف النظر

وان كان الجماع شيئا آخر فها هو فان النبي صلى الله عليه وسلم قد شرع الملاءمة والمداعبة ووقت الجماع أولى بذلك من غيره (واذا ما نقرأ عيتمين) دفعا لور الصدور لحديث عائشة في العيصين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا أراد أن يخرج مفرأ أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج معها خرج بها (ولمراة أن تهب فوبتها) وتصلح الزوج على اسقاطها) لحديث عائشة في العيصين وغيرهما ان سودة بنت زمعة وهبت يوما لها عائشة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي العيصين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما طحا والصلح خبر طالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكره منها أن يريد طلاقا أو يتزوج غيرها فقله لا مسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيرة وأنت في حل من الزفة على والقسم لى (ويقيم عند الجديدة البكر سبعاً والتيب ثلاثاً) لأن البعكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر التيب الثلاث لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وفي العيصين من حديث أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على التيب أقام عندها سبعاً ثم قسم واذا تزوج التيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم وفي السلب أحاديث (ولا يجوز العزل) يشير الى كراهة العزل لمن غير محرم قال في المسوى اختلف أهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصلابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركها أولى وبالجملة فدل عليه حديث جذامة بنت وهب الامة انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العزل فقال ذلك الواد انطى أخرجه مسلم وغيره وأخرج أحمد وابن ماجه عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ان نعزل عن الحرة الا بانها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال نهى عن عزل الحرة الا بانها وقد استدلل من جواز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال كان نعزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية قبله ذلك فلم ينهنا ونعائنه ان جابرا لم يعلم بالنهى وقد علمه غيره وأما ما في العيصين من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وسلم قال لما سألوه عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان اقمه عز وجل قد كتب ما هو خالق الى يوم
القيامة فقد قيل ان معناه انتهى وقيل ان معناه ليس عليكم أن تفركوا نواحيته الاحتمال ولا
يصلح للاستدلال وأخرج أحمد والترمذي والنسائي بإسناد رجاله ثقات قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت تحلقه أنت ترزقه أنت قرره قراره فانما ذلك القدور وأخرج
أحمد ومسلم من حديث أسامة بن زيد ان رجلا به الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
اني أعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق
على ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضارا ضر فليس والروم وقد
حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها وتعقب بأن الشافعية
تقول انه لا يفي للمراة في الجماع أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه أهل السنن قال قيل
لنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى فقال كذبت جهود
لو أراد الله أن ينجي لم تستطع أن تصرفه وأخرج لهوه التستاق من حديث أبي هريرة وجابر
ويكن الجمع يصحمل الاحاديث القاضية بالمتنع على مجرد الكراهة فقط من دون تحريم (ولا
يجوز اتيان المراة في دبرها) حديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والبراز قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأته في دبرها وفي اسناده الحرث بن مخلد
لا يعرف حاله وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود ومن حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فسدته فقد كفر بما أنزل
علي محمد وفي اسناده أبو نعيم عنه قال البخاري لا يعرف لابي نعيم جماع عن أبي هريرة وقال البراز
هذا حديث منكر وفي اسناده أيضا حكيم بن الاثرم قال البراز لا يجهت به وما تفرد به فليس بشئ
وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى
أن يأتي الرجل امرأته في دبرها وفي اسناده عمر بن أحيمة وهو مجهول وفي الباب عن علي بن أبي
طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تأووا التستاق في عمارهن أو قال في أديارهن ورجال اسناده ثقات وعن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عن أحمد والتستاق ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الذي يأتي امرأته
في دبرها هو الوطية الصغرى وفي الباب أحاديث بعضها أقوى بعضها وحكى عن بعض أهل
العلم الجواز واستدلوا به وقيل في ثقتكم أي شتمتم والبحث طويل لا يتبع المقام بسطه
أقول كان اليهود يضيفون في هتة المباشرة من غير حكم مما يرى وكان الانصار ومن وليم
ياخذون سنهم وكانوا يقولون اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فزلت
هذه الآية أي أقبل وأدبر ما كان في جهلم واحد وذلك لانه لا شئ يتعلق به المصلحة المدينة
والملية والانسان أعرف بمصلحة نفسه وانما كان ذلك من تعصقات اليهود فكان من
حقه ان ينسخ قال في اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأته من الانصار
عن وطه المراة في قبلها من ناحية دبرها فقال عليه الله تعالى نسأو كحرت لكم فأووا حركم
أني شتمت مما ماوا احد اذ كرم احد وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فقال يا رسول الله
هل كنت قال وما أهلك قال حولت رسول البارحة فلم ير فعله شيئا فأوحى الله تعالى الى

رسوله نساؤكم حرن لكم فأوحى إليكم أني شئتم أنقبل وأدبر واتفق الحصة والبرذ كره أحد
والترمذي وهذا هو الذي أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوطاس المنبر لاني أدبر انتهى أقول
هذه التصوص المذكورة فيها مقالات لأئمة الحديث ولكن لها طرق عن جماعة من الصحابة
وهي منتقنة مجموعها على فرض ان معنى قوله تعالى أني شئتم أني شئتم فان ~~كل~~ مافي هذه
الاحاديث من المقالات لا يبلغ واحد منها الى حد القوطا عن درجة الاعتبار وقد استوفى
الماتن رحمه الله البحث في النبل واستوفاه الجلال في ضوء التهار وفاق الادلة برصاة ومناة
رحمه الله وأعظم ما يستشكل في المقام ما صرح عن ابن عمر من طرق انه قرأ نساؤكم حرن لكم
فقال تدري بانافع فيم أنزلت هذه الآية قال لا قال في رجل من الانصار اصاب امرأته في دبرها
فوجد من ذلك وجدا شديدا فانزل الله سبحانه نساؤكم حرن لكم لكن قد وهمه خبر الأئمة
ابن عباس في ذلك كما في سنن أبي داود

هـ (فصل الولد للفراس) هـ وللعاهر الجبر (ولا عبرة تشبهه بغير صاحبه) لحديث أبي هريرة في
الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الولد للفراس وللعاهر الجبر
وفيها أيضا من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى انه
ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولعل على فراس أبي فظفر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شيئا باعته وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد
للفراس وللعاهر الجبر واخبرني منه يأسودة بنت زمعة (واذا اشتراك ثلاثة في وطء أمة في طهر
ملكها كل واحد منهم فيه لحاتم بن داود ومجيبه فبقرة فيهم ومن استحقه بالقرعة فعليه
لا تخربن ثلثا الدنيا) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث زيد بن أرقم
قال أني على وهو البين بثلاثة وقعو على امرأتى طهر واحد فقال اثنين وقال أنقران لهذا
بالولد قال لا ثم سألت اثنين أنقران لهذا بالولد قال لا فجعل كل واحد من اثنين أنقران لهذا بالولد
قالا لا فاقرع بينهم فالحق الولد الباقي أصابته القرعة وسجل عليه ثلثي الدنيا فقد كرك ذلك النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وأخبره النسائي وأبو داود وموقوف على علي
باسناد أجود من الاول لان في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله الكندي المعروف بالاجل وقد
وثقه يحيى بن معين والهيلى وضعفه النسائي بما لا يوجب ضعفا وقد أخذ بالقرعة مطلقا مالك
والشافعي وأحمد والجهور وحكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد
ورد العمل به في مواضع هذا منها أقول القرعة قد صرح الدليل باعتبارها كما أوضحت ذلك
في ظفر الانص بما يجب في القضاء على القاضي وأوضحه الماتن في شرح المتن فاذا أهرز
الامر ولم يمكن التمييز بسبب من الاسباب الراجعة الى ثبوت القران أو اليئنة أو نحوها فإنه
يرجع الى القرعة فقد اعتبرها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الالحاق مع الاختلاف واعتبرها
في تمييز من يعتق كما في حديث من أوصى بعتق ستة أعبدا فاقرع بينهم وأعتق اثنين وأرق
أربعة بعد ان يراهم ثلاثة أجزا وأعتق الجزء الذي وقعت عليه القرعة وورد أيضا غير ذلك

فالمحصل ان القرعة معتبرة شرعا في غير باب

(في كتاب الطلاق)

هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلفت البلاد أي تركتها (هو جائز) ينصر
الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعي من نصوص الشريعة
ولكنه يكره مع عدم الحاجة ولقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنهم
حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايما امرأة سالت زوجها
الطلاق في غير ما باس فغرام عليه اراثة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصحبه
عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبغض الحلال الى الله الطلاق وقال في
الجنة البالغة ان في الاكثر من الطلاق ويرى ان الرسم بعلم المبالغة مفاد كثيرة وذلك ان
ناسا يتقادون شهوة الفرج ولا يتصدقون اقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتقاعات ولا
تصغير الفرج وانما طمع ابصارهم للتدنيات النساء وذوق لذة كل امرأة فيحبهم ذلك الى أن
يكبروا الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزنا من جهة ما يرجع الى قوسهم وان قبحوا عنهم
بأقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله
الفواقين والفواقات انتهى أقول هذا الحديث ذكره صاحب اللمعة تعالى ابن همام من غير
تفريع ولم أجد في كتب الحديث مخرجا من حديث لأحب الفواقين من الرجال والفواقات من
النساء رواه الطبراني عن أبي موسى من فروع وكذا الدارقطني في الاقراء وهو في الجامع الصغير
للسوطي بلفظ ان الله يحب الخ قال شراحه وفي سننه راو لم يسم وأما حديث ان الله يكره
الطلاق الفواق فقال السخاوي كعبه لا عرفه كذلك ثم قال في الجواهر أيضا في جريان الرسم
بذلك احوال لتوطيئ النفس على المعاونة الداعية أو شبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان
يضيق صدره وأصدره في شيء من محضرات الامور فيندفعان الى الفراق وأين ذلك من احتمال
اعباء الحسبة والاجماع على ادامة هذا النظم وأيضا فان اعتيادهن ذلك وعدم مبالاة الناس به
وعدم حرثهم عليه يفتح باب الوفاة وان لا يجعل كل منهما ضرا لا تضر رقة وان يصون
كل واحد الاخر فيهدد نفسه ان وقع الاقراء في ذلك لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا
الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناثرين لما سوء خلقهما أو لطموح عين
أحدهما الى حسن انسان آخر أو لضيق معيشتهما أو لفرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب
فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلاه عظيما وخرجا انتهى (مر مكلف مختار) لان أمر
الصغير الى وليه وطلاق المكره لا حكم له والادلة على هاتين المستلتيين مقررة في مواضعهما
وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا عتاق في غلاق مضاد في اكرام طلاق المكره
هدد (ولو هازلا) وهو انتهى يتكلم من غير تسليم وجبه وحقيقته بل على وجه العيب وتقيضه
الجامع من الجد بكسر الجيم وهو تقيض الهزل لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبو داود وابن
ماجه والترمذي وحسنهم والحاكم وصحبه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثلاث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناد عبد الرحمن بن حبيب
ابن أنسك وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني من فروع ثلاث لا يجهور

فحين القبح الطلاق والتكاح والعق وفي اسناده ابن لهيعة وعن عبادة بن الصامت عند
الحريث بن اسامة في مسنده مرفوعا بنحوه وزاد في قاله بن سعد وجيء وفي اسناده انقطاع وعى
أي ذكر عند عبد الرزاق ورفع من طلق وهو لا عب فطلاقه جازي ومن أعتق وهو لا عب فعنته
جائز ومن تكح وهو لا عب فذلك كاحه جازي وفي اسناده أيضا انقطاع وعن علي مرفوعا عند عبد
الرزاق أيضا عن جرير مرفوعا عنده أيضا وهذه الأحاديث يتقوى بعضها بعضا قال ابن القيم
وأما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور وكذلك تركاحه صحيح كما صرح به النص وهذا هو المحفوظ
عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حفص أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة
وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم أن الشافعي نص على أن تكاح الهازل لا يصح
بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواية ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه أن هزل التكاح
والطلاق لازم بخلاف البيع انتهى (لمن كانت في طهر لم يمسها فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله
أو في حال فداستبان) أقول ويشترط في طلاق السنة أن لا تكون المرأة حائضا وهذا الغرض
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن عمر لما طلق امرأته في الحيض كافي العصيين وغيرهما
وأما اشتراط أن لا تكون قهرا فلا نكاح عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم
يسكتها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإذا بدأه أن يطلقها فليطلقها فهذا فيه أن طلاق السنة
يكون حال الطهر والتفاس ليس بطهر وأما اشتراط أن يكون في طهر لم يمسها فيه فلقوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر فليطلقها قبل أن يمسها يعني في ذلك الطهر
وأما اشتراط أن لا يطلقها في ذلك الطهر أكثر من طلبة فلرواه الدارقطني من حديث ابن عمر
أنه طلق امرأته متطلقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها فطلبه فأتى من عند القرية فبلغ ذلك
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمر الله أنك قد أخطأت السنة
والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرم وفي لفظ في كل قرم متطلقة وقد أنكر الحفاظ ابن حجر
هذه الرواية وأخرج التسامي من حديث محمود بن زيد قال أخبرني رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام فضبان فقال أيلعب بك
الله وأأبين أظهركم وأما اشتراط أن لا يطلقها في طهر قد طلقها في حيضه المتقدم فلا مرمه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابن عمر أن يسكتها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فلولا أن الطلاق
في الحيض مانع من الطلاق في الطهر لاحتجب له لم يأمره بأمرها كما في الطهر الذي عقب
الحيضة التي طلقها فيها وجب ما ذكرناه من حديث ابن عمر متفق عليه الرواية الدارقطني
التي ذكرناها في رواية من حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والتسامي أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أمر أن يراجعها حتى تطهر ثم أنشأ طلق أو أمسك وفي لفظ لمسلم أيضا
والترمذي مرمه فراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حائلا وظاهر هاتين الروايتين أن الطلاق في
الطهر المتعقب للحيضة التي وقع الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الرواية الأولى
التي فيها ثم يسكتها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر متضمنة لزيادة يجب العمل بها وهي إضافة
العصيين فكانت أرفع من وجهين وبديل قوله أو حائلا لأن طلاق الحائض السنة وأما من كانت
صغيرة أو أيسة أو منقطعا حبضا فإظهاره أنه يكون طلاقها السنة من غير شرط الإجماع أفراد

الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في الصبر وغيره فمأخذان الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق الم شروع (ويصير ما يقع على غير هذه الصفة) لحديث ابن عمر عند مسلم وأهل السنن وأحداه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال امره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وفي لفظ أنه قال ليراجعها ثم يحكمها حتى تظهر ثم يقيض قطهر فإن بد الله أن يطلقها فذلك طلقها قبل أن يحسم تلك العدة كما أمر الله وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية يفتي الصحيح أنه قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبيل عتقتهن ولحديث الفاظ ووقع الخلاف بين الرواة هل حسبت تلك الطلقة أم لا ورواية عدم الحسبان لها أرجح وقد أضع المأخذ هذه المستلثة في شرح المتن وفي رسالة المستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة والراجح عدم وقوع البدعي لما ذكره هذا وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس ذلك بشئ وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل إلى ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك واستداه صحيح وقد تابعه أبو الزبير الراوي لعدم الحسبان تطليقة ابن عمر المذكور وفي الحديث أربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن أبي ذؤاد ويحيى بن سليم وإبراهيم بن أبي حنيفة ولو لم يكن في المقام الا قول الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد تقرر أن الأمر بالنسبة انتهى عن ضد ما انتهى يقتضي الفساد وقول الله تعالى فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان والمطلق على غير ما أمر الله تعالى به لم يسر بإحسان وقد ذهب إلى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن علية واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية وذهب الجمهور إلى الوقوع (وفي وقوعه) أقول هذه المستلثة من المعارك التي لا يجوز في حاقها الا الإبطال ولا يقف على تحقيق الحق أو أوباه الا أفراد الرجال والمنام يضيئ عن ضررها على وجه يتفق المطالب فمن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤلفات ابن حزم والمحلى ومؤلفات ابن القيم كاللهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في ذلك مصنفات حافلا وجمع الامام الشوكاني رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج إليه من ذيل المسئلة وقرر ما ألهم الله إليه وذكر في شرح المتن أطراف من ذلك وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدعي هو اندراجها تحت الآيات العامة وتصریح ابن عمر بأنها حسبت تلك طلقة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم بمنع اندراجها تحت العمومات لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه قال فطلقوهن لعدتهن وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليراجعها وضع أنه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا ينضب عما أحله الله وأما قول ابن عمر أنها حسبت فلم يبين من الحاسب لها بل أخرج عنه أحد وأبو داود والنسائي أنه طلق امرأته وهي حائض فردا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يردا شيئا واستداه هذه الرواية صحيح ولم يأت من تكلم عليها بإبطال وهي مصرحة بأن الذي لم يردا شيئا هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يعارضها قول ابن عمر لأن الآية في روايته لا في رأيه وأما الرواية بلطف امره فليراجعها ويصعد بتطليقة فهذه لو كانت حجة ظاهرة ولو كانت كتمان نصيح كإبراهيم بن القيم في الهدي وقد روى

فقلت واما في اسانيد ما جاهر وكذا بون لا تثبت الجبة بشئ منها والحاصل ان الاتفاق كان
على ان الطلاق الخائف للطلاق السنة يقال له طلاق جعة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضا ان هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه وبينه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر وما خالف حاشره الله ورسوله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فهو بدعة محدثة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل عمل ليس
عليه أمر فانه يرد وهو حديث متفق عليه فمن زعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا
الأمر الذي ليس من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقع من فاعله ويعتد به لم يقبل منه
ذلك الا دليل واذا كان من جهة طلاق البدعة ايقاع الثلاث دفعة كما سأل في هذه الصورة
من طلاق البدعة بخصوصها (ووقع ما فوق الواحدة من دون تحمل رجعة خلاف) قال
الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال: الأول وقوع جميعها
وهو مذهب الأئمة وبجمهور العلماء وكثير من الصحابة وفريق من أهل البيت • الثاني عدم
الوقوع مطلقا الواحدة ولا مانعها لانه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه أبو حنيفة وسكن للإمام
أحمد ما يكتفي وقال هو مذهب الرافضة قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث
ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الأئمة ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر
والصادق والناصريه قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لان هؤلاء قالوا ان طلاق البدعي
لا يقع والثالث بلفظ واحد والفاظ متتابعة لا يقع • الثالث وقوع الثلاث ان كانت المطلقة
مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب ابن عباس وأما حق بن
إبراهيم • الرابع انه يقع واحد رجعية من غير فرق بين المدخول به وغيره وهذا مذهب ابن
عباس على الأصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى
ثم سرد دالة هؤلاء ورجع القول الرابع فليرجع اليه قال ابن القيم قد صرح عنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الثلاث كانت واحدة في عهد وعهد أبي بكر وعهد من خلافة عمر وعفاة
ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على ذلك ولم يلغوه وهذا ان كان كالمستصل فله بدل على
انهم كانوا يشقون في حياته وحياة الصديق بذلك وقد اتفق هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فهذه فتواه وحل أصحابه كأنه أخذ باليد ولا معارض لذلك رأى عمر رضي الله تعالى عنه ان
يحمل الناس على اتخاذ الثلاث عقوبة وزجر لهم ثلاثا ليرجعوا حلالا وهذا اجتهاد منه رضي
الله تعالى عنه غاية ان يكون ما اتفقوا عليه قراها ولا يجوز ترك ما أتى به رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهد وعهد خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل
أمر وثباته بالتوفيق انتهى (الرابع عدم الوقوع) قال الماتن ذهب الجمهور الى أنه
يقع وان الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق
بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد وأحد
ابن عباس وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه مذهب شيخ الاسلام
ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود
وعبد الرحمن بن عوف والزبير وحكاه أيضا عن جماعة من مشايخ قرطبة وتقه ابن المنذر عن

أصحاب ابن عباس واستدل الجمهور بحديث ركة بن عبد الله أنه طلق امرأته ميمونة البتة
فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك فقال واقتما أدبت الا واحدة فقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما أدبت الا واحدة قال ركة والله ما أدبت الا واحدة فردها
إليه أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم وفي اسناده
الزبير بن سعيد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل أنه مقول وفي اسناده أيضا طافع بن عبيد
وهو مجهول ومثله أيضا مضرب حكما قال البخاري خفي لفظ منه أنه طلقها ثلاثا لفظ
واحدة وفي لفظ البتة وقال أحد طرقه كلها ضعيفة وأما استدلالهم بقوله تعالى الطلاق
مرتان وبقوله فان طلقها فلا تحل له فليس في ذلك من اللفظ شيء بل هو عليهم لا لهم ولقد حقق
هذا صاحب الهدى بما يشي وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح
شيء من ذلك وأرجح من الجميع والجهة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم
وغيره ان الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من
أمانة عمر الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تابع الناس فأجازوا عليهم انتهى وكل رجل
اسناده آمنة وله الفاظ وأسانيد وفي لفظ أن أبا الصهباء قال له ألم تعلم ان الثلاث كانت واحدة
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من أمانة عمر قال نعم ولم يأت
من حاول التخصص عنه بحجة تنفيق وانكسرت بما في بعض الروايات من تقييد ذلك بالطلاق قبل
الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول وبعده وإذا ثبت الحكم في
أحدهما ثبت في الآخر ومن ادعى الفرق فطليه أيضا حقه في حديث محمود بن لبدة ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا فاجتمعوا مقام خضبان فقال
أيلعب بك كتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا قلت وقد أخرجه
التسائي بإسناد صحيح وروى البيهقي عن ابن عباس ان ركة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد
فخرن عليه امرأته شديدا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف طلقها فقال طلقها
ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال أنما لك واحدة ان شئت فراجعها وأخرج محمود عبد
الرزاق وأبو داود ومن حديثه وهذا خلاصة الحجج في هذه المسئلة وهي طريقة القول كثيرة
القول متشعبة الأطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الأقوال وأدلتها
وتخصيصها يحفل مصنف مستقلا وقد جمع في ذلك شيخنا الصلابة الشوكاني رسالة بسط فيها
بعض البسط وقد اعترض بهذه المسئلة جماعة من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة
من بعده والحق بأنهم لم يكن لما كان مذهب الاربعة الأئمة ان الطلاق يتبع الطلاق كان
المخالف فلذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالمخالف للاجماع وقد ظهر على سنده ههنا
من الأدلة والنقول ان الطلاق ثلاثا باللفظ واحد أو ألفاظ في مجلس واحد من دون تفضل
ربعة يقع واحدة وان كان بدعيًا فتكون هذه الصور من صور الطلاق البدعي وأتمتع
أم الفاعل دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيه لما تقدمنا تحقيقه وأطال ابن القيم
في تفرع أحاديث الباب الكلام عليها وأثبتته بالكاتب والسنة والفتوى والعرف وهل أكثر
الصعابة ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى وهذا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف القضاة وهذا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو عدتهم العاذ بأحسبهم واحدا واحدا منهم كانوا ثلثون الثلاث واحدة ما يقتوى وأما إقرار عليا ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا للفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقرضين وما كت فيه منكرو هذا حال كل صحابي من عهد الصديق إلى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الاتف قطعاً كما ذكره بن بكير عن أبي إسحق فكل صحابي كان على أن الثلاث واحدة يقتوى أو إقرار أو سكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم أن هذا إجماع قديم ولم يجمع إلا بموافقه الحمد على خلافة بل لم يزل فيهم من يفتي به قرناً بعد قرن وإلى يومنا هذا فأفتى به جابر الاعمش ورجحان القرآن عبد الله بن عباس بن جابر وأحمد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال أنت طالق ثلاثاً بغير واحد فهي واحدة وأفتى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف عن حماد بن عيسى عن ابن عباس وأما التابعون فأفتى به عكرمة وطاوس وأما تابعو التابعين فأفتى به محمد بن إسحاق وحسان بن عمر والحرب المصلي وأما التابع تابعي التابعين فأفتى به داود بن علي وأكثراً صحابه وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الحنفية وأفتى به بعض أصحاب أحمد والمقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والإجماع القديم ولم يأت بعده إجماع يملكه ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه أن الناس استأنوا بأمر الطلاق وكثر منهم إتباعه بجهة واحدة فرأى من مصلحة عقوبتهم بإضائه عليهم فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه والذي تدبر الله تعالى به ولا يستغفروه وهو التصديق هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر يشذ عنه أن القرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحدوده وترك كل ما خالفه ولا تفرق لخلاف أحسن الناس كالتام من كان انتهى حاصله وتعام هذا البص في اعلام الموقعين وإقامة المهان الصالحين وفي وسائل المستفاد لآمان وفي كتابنا مسك الختام فليرجع الطالب اليها إن أراد التفصيل والتحقق وبالله التوفيق وأما التفريق بين العصر وبين امرأته فأقول إذا كانت المرأة مثلاً جاتعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرار والله تعالى يقول ولا تضاروهن وهي أيضاً غير مائة شرقي المعروف والله يقول وعاشروهن بالمعروف وهي أيضاً غير محسكة بمعروف والله يقول فامسك بمعروف وأسر به بحسان بل هي محسكة ضراراً والله يقول ولا تمسكوهن ضراراً والي على الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا ضرر ولا ضرار وقد ثبت في الصحيح بعدم الثقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته يفرق بينهما وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعد بن المسيب وقد سأله مسائل عن ذلك فقال يفرق بينهما ما قبل لسنة فقال نعم سنة وما زعمه ابن القنن من توهم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يدل على جواز الفسخ بعدم الثقة أن الله سبحانه قد شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق وجعل اليهما الحكم بينهما ومن أعظم الشقاق أن يكون الخصام بينهما في الثقة وإذا لم يمكنه دفع الضرر عنها إلا بالتفريق كان ذلك اليأس وإذا جاز

ذلك منهم ساجدوا من القاضي أولى فان قلت فببرك الفسخ للنفقة تلك الادة المصلحة
يستلزم جوازها لم يوجب اذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها
واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يقوت بسبب تلك العيوب وواجب لها عليه ثم الضرر
بترك النفقة وتوابعها لا يماذ شيء واذا كان الصبي في الزوجة كالجنون والجدام والبرص
فقد مات الزوج شيء واجب له لكن قل جمل الله هذه الطلاق ثم قد ورد في خصوص الفسخ
بعدم النفقة ما قد مضى ذكره • وأما التفرقة بين التقود وبين امرائه فأقول قد تشعبت
المذاهب في هذه المسئلة الى شعب ليس عليها اشارة من علم لاسيما القديسات بمقادير معلومة
من الاوقات منها ما هو رجوع الى المذهب الطائعية كقول من قال انه ينتظر التقود حتى
يمضي لمن يوم ولادته مائة وعشرون سنة فان هذا هو عين مذهب جماعة من الطائعية قالوا
أكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون سنة لان كل طبيعة من الطائعات الاربع اذا لم تعرض لها
ما يفسد هاتها على الانسان ثلاثين سنة فحصل من مجموع الاربع الطائعات مائة وعشرون
سنة وهذا مذهب كبرى وكلام يعزل عن الشريعة قال الماتن في حاشية الشفاء وقد رأينا
في عمر ثمان عاشر مائة وسبعاً وعشرين سنة ونصف سنة ورواياته وهو في هذا السن في كمال من
حواسه وجوارحه بحيث انه لم يفقد من شياً وهو يذهب ويحيى ويحضر المساجد وقاب عنا
بعد ذلك فافقه أعلم كم عاش بعده هذه المدة انتهى أقول وقد رأينا ثمان عاشر فوق المائة الى
عشرين سنة وأكثر من ذلك وهم كثيرون وجمعا بين عاش فوق المائة الى أربعين سنة بل
أزيد من ذلك وهم قليلون والقصدرة الالهة صالحة لكل وبالجملة ومن العلماء من قال مائة
ونخسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم
من فرق بين من كان له أهل ومال ومن لم يكن له أهل ومال والكل محض رأي وعندي أن تحرير
نكاح المحنة وروية النص التراقي وأجمع عليه جميع المسلمين بل هو معلوم من ضرورة الدين
وامرأة التقود محنة فالاصل الاصيل تحرير نكاحها واذا لم يكن لها ما تستغنى وكان
امساكها حيفاً والزمانها على استقرار نكاح الفاتية فيه اضرارها كان ذلك وجه الفسخ
وهكذا اذا طالت مدة الغيبة وكانت المرأة تنضر بترك النكاح فالفسخ ذلك جائز واذا جاز
الفسخ للعنة فجوازه الغيبة الطويلة أولى لانه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحريم
الامساك ضرارا وانتهى الا لزواج من الضر او في غيره وضع فوجب دفع الضر عن الزوجة
بكل ممكن واذا لم يمكن الا بالفسخ جاز ذلك بل وجب وامامهم وقوع طلاق المكره فقليله
حديث لا طلاق في اخلاق أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والشافعي كونه ممن
حديث عائشة وضعه أبو حاتم محمد بن حبيب انه بن أبي صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقي
من طريق غيره والاخلاق عند طاعة الاكره كافي التامية وغيره اراء ما عدم صحة الطلاق
فبلى ان يشكها فالاحاديث الواردة في هذا الباب لا تتلوع من مقال لكن لها طرق عدة من
جماعة من الصحابة وهي لا تقصر عن بلوغ رتبة الحسن لغيره فالعمل بها مستحسن ولم يأت من
خالقها بشيء الا مجرد رأي محض ثم ان السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو
الاصل في الشريعة المطهرة فمن زعم أنه يصح طلاق غيره زوج فعليه الدليل

هـ (فصل ويضع بالكتابة مع المنية) هـ لحديث عائشة عند البخاري وغيره ان ابنة الجون لما
 ادخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت اعود باقمة منك فقال لها
 لقد عدت به فظلم الحق باهلك وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تحلف كعب بن مالك لما قيل له
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر انك تفعل امرأته فقال اطلقها أيهاذا
 أفعل قال بل اعترله افلا تقر به فقال لا امرأته الحق باهلك فأخاد الحديثان ان هذه اللفظة
 تكون طلاقا مع التصديق لا تكون طلاقا مع عدمه (و) يقع الطلاق (بالتصغير اذا اختار
 القرعة) لقوله تعالى يا أيها النبي قل لارواجل ان كتنن زين الحياة الدنيا الآية وان كتنن تردن
 الله ورسوله والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم دعائهما ملئت الآية تغير عن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة
 قالت خير نازل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاختارنا فلم يعد هاشيا وفي المسئلة خلاف
 وهذا هو الحق وبه قال الجمهور (واذا جعله الزوج الى غيره موقع منه) لانه لو كبل بالايقاع
 وقد تقر رجوازا التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يصح من ذلك الا ما حقه دليل
 وقد نزل أبو هريرة وابن عباس وعمر بن العاص عن رجل جعل امرأته يدايه فاجازوا
 طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين (ولا يقع بالتصريح) لما في
 الصحيحين عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي عين يكفرها وقال لقد كان لكم في
 رسول الله أسوة حسنة وأخرج عنه النسائي انه أتاه رجل فقال اني جعلت امرأتى على
 حراما فقال كذبت ليست عليك حرام ثم تلا هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك
 عليك أغلظ الكفارة عن تركه وأخرج النسائي أيضا باسناد صحيح عن أنس ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وخصه حتى حرمها على نفسه
 فانزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة
 من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها
 ثلاثة عشر مذهبا وقال انها تزيد على عشرين مذهبا والذي أرجحها هو ان التصريح ليس
 من صرائح الطلاق ولا من كلياته بل هو عين من الاعيان كما ساء الله عز وجل في كتابه فقال
 يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبني مرضات أزواجك والله يقصود رجم قد فرض الله
 لكم تحفة أيمانكم فهذه الآية بمصرحة بان التصريح يميز السبب وان كان خاصا وهو العسل
 الذي حرمه على نفسه والامة التي كان يطؤها فلا اعتبار بموضوع السبب فان لفظ ما أحل
 الله عام وعلى فرض عدم العموم فلا فرق بين الاعيان التي هي حلال وأخرج الترمذي
 عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذاته لجعل الحرام حلالا
 وجعل في المين كفارة أي جعل الشيء الذي حرمه حلالا بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن
 عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي عين يكفرها ثم قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالجملة الحق
 ما ذكرناه وقد ذهب المجاهدين من الصحابة ومن بعدهم وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب
 الحديث وهذا اذا أراد تحريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلفظ التصريح غير ما دل على اللفظ

بل قصد التمسرح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكفاية كسائر الكليات (والرجل أحق
بأمراته في عدة طلاقه راجعها متى شاء إذا كان الطلاق رجعيا) لحديث ابن عباس عن أبي
داود والسائي في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكفنن
ما خلق الله في أرحامهن الآية قال وذلك أن الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها
وان طلقها ثلاثا فانسح ذلك الطلاق مرثان وفي أسناده علي بن الحنفية بن واقد وفيه مقال
وأخرج الترمذي عن عائشة قالت كلن الرجل يطلق امرأته شاء أن يطلقها وهي امرأته
إذا راجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال الرجل لا امرأته والله
لا أطلقك فتبين مني ولا أوليت أبدا وقالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلما همت بذلك أن
تتضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأنهت فاستأنت الناس الطلاق
الله تعالى عليه وأهوسلم فأنهت فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى نزل القرآن
الطلاق مرثان فاستأنت بعرف أو تسرح راجعها إن طلقها ثلاثا فاستأنت الناس الطلاق
مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني
عن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع به أو لم يشهد على طلاقها ولا على
رجعها فقال طلق لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد (ولا
تعد له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره) لقول الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولما في الصحيحين
وغیرهما من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا امرأته فاعلة القرطبي لأحق في ذوق عيبه
ويذوق عيبك وهو جمع على ذلك

• (باب الخلع) •

وفيه شناعة تالان الذي أعطاه من المال قد وقع في مقابلة الميسر وهو قوله تعالى وكيف
تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثا فاعظوا واعتبر النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هذا المعنى في العان حيث قال إن صدقت عليها فهو بها استحل من
فرجها ومع ذلك فربما تقع الحاجة إلى ذلك فذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به
قلت ذلك الآية الأولى على التمسرح من الخلع والثانية على جواز فكلم الفقهاء في ترتيبها
قال البغوي وغيره إذا آذاها جتمع بعض حقوقها حتى ضبرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل
منه حرام ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في سورة النبی ولا تغافلوا عن تسديروا بعض
ما أتيتوهن والعقل التضييق والمنع وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وهذا إشارة
إلى طموح بصره إلى غيرهما من غير أن يرى منها التخصيص والخلع المباح بلا كراهية أن تنكره
المرأة بحسبة الزوج ولا يمكنها القيام بأدائها فخرج فقتلعت نفسها لقوله تعالى الآن
يخافا ألا يعميحدا ود الله إلى أن قال فلا جناح عليهما ولتقر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم
حيية فتمسح على الخلع حين ذكسرت الشقاق ولو اختلفت نفسها بالاميب فجازع
الكره لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه لم يفتشوا عن سبب الاختلاع من
جانبها وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيضا الحلال إلى الله تعالى
الطلاق أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام أو كمن الخلع نافذ فتلز لان قوله تعالى لا تأخذوا

منه شيئا تأخذونه بهتأوا واعمينا وقوله ولا يهل لكم فنان في فخرم أخذ البذل وهو يقتضي بطلان العقد كافي كبير من مسائل البيوع فالما ان يكون العقد باطلا من أصله وبعضى الطلاق ويرد عليه مالها كما قال مالك والله تعالى أعلم وانفق أهل العلم على انه ان طلقها على مال فقبلت فهو طلاق بائن واختطوا في الخلع فقال أبو حنيفة فطليقة بائنة وهو أصح قول الشافعي وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد كذا في المسوى (واذا خلع الرجل امرأته كان أمرها اليها) بعد الخلع (لا ترجع اليه بجره الرجعة ويجوز بالتليل والكثير ما لم يجوز ما صار اليها منه) حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان امرأة ثابت بن قيس بن خصاص بنات الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم فقالت يا رسول الله اني ما اُتيت عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أأقبل الحديثه وطلقها وفي رواية لابن ماجه والشافعي باسناد وجهه انها قالت لا طليقة بضائع فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يأخذ الحديثه ولا يزداد وفي رواية لدارقطني باسناد صحيح ان أبا الزبير قال انه كان أصدقها حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه التي أصطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم فهذه المفرقة انما كانت بسبب ما اقتدت به المرأة فلم يكن أمرها اليها كانت القديمة ضائعة وقد أفاضل كراهه ان لا يجوز للزوج ان يأخذ منها أكثر مما صار اليها منه وقد ذهب الى هذا علي وطاوس وعطاء الزهرى وأبو حنيفة وأحمد وأصحابهم وذهب الجمهور الى انه يجوز ان يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فانه عام للقليل والكثير ويجاب بان الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة شخصية لذلك كحديث أما الزيادة فلا صححه الدارقطني فصرح بتصحيح ذلك العموم كما هو الحق عند الماتن وجهه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالاستدلال ومذهب الصحابة فن بعدهم في هذا معتققة مبسوط في المطولات وأما ما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال كانت أختي تحت رجل من الانصار فارتفع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها أتردين حديثه قالت وازيد علي فردت عليه حديثه وزادته في اسناده ضعف مع انه لا جهة فيه لانه لم يقررها على تسليم الزيادة وأيضاً قوله تعالى ولا يهل لكم ان تأخذوا مما آتيكموهن شيئا الا ان يوافقا الايتيماء ودفعه على منع الاخذ مما آتوهن الا مع ذلك الامر فلا بأس بان يأخذوا مما آتوهن لا كمفضل عن زيادة عليه (ولا يضمن التراضي بين الزوجين على الخلع أو الزام الخاطم مع الشقاق بينهما) لقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يسلميا بينهما صلحا والصلح خير وما اعتبار الزام الخاطم فلا يرتفع ثابت وصرأه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والامعان يقبل الحديثه ويطلق وانفقه له الى وان ختم شقاق بينهما فابعدوا احكام من أمهه وحكم من أهلها وهذه الآية كما تامل على بحث حكيمين يحمل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى ولا يهل لكم ان تأخذوا مما آتيكموهن شيئا الا ان يوافقا الايتيماء حدود

اقدوم على قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها كره الكفر بعد الاسلام وقولها الاطيقه
 بغضا فلهمذا اعتبرنا الشقاق في الطلع (وهو نسخ) وايس بطلاق ولكن طال المتأخر منه الله في
 حاشية الشفاء بخلاف ما قال ههنا ورجع ان الطلع طلاق وليس بنسخ وقال هذا هو الحق
 لان اقدمه صحانه ذكر احكام الطلع بعد قوله الطلاق مرتان والضمائر من آيات الاختلاف
 راجعة الى ذلك كقولها الا ان يصحاحوا الله وقوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به
 وقد سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقا كما في صحيح البخاري وغيره فانه قال لثابت
 ابن قيس اقبل الحديث وطلقتها طليقة ولا يعارضه ما روى في سنن الترمذي انه صلى الله تعالى
 عليهم وآله وسلم امرها ان تعد بحيضة وكذلك في سنن أبي داود لانه لا ملازمة بين الاصداد
 بحيضة وبين الفسخ بل اذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لم يستسار
 المطلقات الصريح بما في القرآن كل ذلك مخصصا للعموم العتوق قد طال ابن القيم الكلام على
 ذلك ورجع ان الطلع نسخ ولم يأت بمراتب في سوى ما ذكرنا من أمر صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لها ان تعد بحيضة وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجع في فتاواه المسجلة
 بالفتح الرائي كون الطلع فسخا وقال الظاهر انه فسخ لا طلاق وهو قول جماعة من العلماء
 منهم ابن عباس ورواه عنه ابن عبد البر في التهذيب وكذلك روه ابن أحمد واسحق وداود وهو
 قول الصادق والباقر وأحد قول الشافعي ومن قال بذلك لم يشترط فيه ان يكون لسنة
 وأجاز في الحيض وأوقعه وان كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي واستحبوا ذلك بقول الله
 تعالى الطلاق مرتان ثم ذكر الاقتداء بمعية بقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فلو كان الاقتداء اطلاعا لكان الطلاق الذي لا تحل له الا بعد زوج هو الطلاق
 الرابع وبحديث الربيع انها اختلفت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فامرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمرتان تعد بحيضة أخرجه الترمذي
 وبحديث ابن عباس الا في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن ابراهيم الوزير
 بحثت عن رجال الحديثين معانيهم ثقات وحديث روه مالك عن حبيبة بنت سهل
 الانصاري انها قالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا رسول الله كل ما أعطاني عندى فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لثابت خذ منها فآخذ وجعلت في أهلها قال ابن عبد البر
 لم يحتج على مالك في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة انه ليد كونه طلاقا
 ولا زاد على الفرقه يدل على ذلك من النظر انه لا يصح ان يجعله طلاقا متناولا رجعا أما الاول
 فلا يخالف الظاهر لانها طليقة واحدة وأما الثاني فلا يهدأ لعل المرأة التي دفنته
 لحصول القرعة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضة قول الله تعالى والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لان الطلع عندهم فسخ لا طلاق فلا يندرج تحت عمومها فلما
 قال لا يمتنى الطلاق الرجعي دليل آخر ما هو قوله تعالى وبعلن أحق بردهن فلما قال لا يمتنى
 عامرا دللتنا خاصة وذهب الجمهور الى أنه طلاق مستلزم بحديث ابن عباس عند البخاري
 وايدوا ذلك بطلقها طليقة قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند الموطأ وايدوا
 والنسائي بطلقها وخل سبيلها وعند أبي داود من حديث عائشة بطلقها وقارنها وصاحب القصة

أخبر بها قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن
 أنه أصح ابن عباس على أنه ليس بطلاق بقوله تعالى الطلاق من أن انتهى وبخاتمة الراوي
 لما روي دليل على علمه بنسخه لوجوبه على السلامة قال الترمذي قال كثر أهل العلم
 من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم أن عدة المتلعة الطلاق قلت
 قد عرفت أن ابن القيم قال أنه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على أن العدة بحضة
 ولا جهة في أحد غير الشارع قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير وقد استدلى الزيدية في أنه
 طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنها أبو جهم حاصلا أنها مقطورة الأمايد وانها معارضة بما
 هو أرفع وإن أهل الصحاح لم يذكروها واختلف العلماء أيضا في شروط الخلع قال الزيدية جمعا
 منها التزوج وهو قول داود الظاهري والجمهور على أنه ليس بشرط وهو الحق لأن المرأة اشترت
 الطلاق بثلثها ولذلك لم يقل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت
 فإذا الأمر المنقطع فيه خوف أن لا يقيم حدود الله هو طيب المال الزوج لا الخلع لقوله تعالى
 فإن خفتم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليكم ما فيها اقتصدت به ولم يقل في الخلع بوضعه أنه
 لو ضار حارم عليه لقوله تعالى ولا تضاروا من تشبهوا ببعض ما أتبعوه من انتهى ثم قال في
 السبل الجرار بعد ذكر أدلة التريسين الدالة على أن الخلع طلاق أو فسح مائه فهذه
 الأحاديث تدل على أنه فسح لا طلاق قال والفي خفي الجمع به هو أن عدة الخلع حضة
 لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ الطلاق أو بغيره مما يشتر بخلية السبل أو بتركها وشأنها
 من دون أن يجرى منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الطلاق الكائن في الخلع مخصصا لما
 ورد في عدة المطلقة فتكون عدة الطلاق ثلاثة أقروا إلا إذا كان الطلاق مع الاقتداء فإنه
 حضة واحدة ولا تحسب عليه طقة إلا إذا جاز بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا إذا لم يقع منه
 لفظ البتة بل تركها وشأنها فإن هذا لا يصح عليه طلاقا وبهذا التقرير يجمع الأدلة ويرفع
 الإشكال على كل تقدير وأما كونه يمنع الرجعة فلا قدمنا أن الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى
 (وعدة حضة) الحديث الراسخ في معتود عند الساق في قصة امرأة ثابت أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال لمخذ الذي لها عليك وخل سيلها قال نعم قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أن تعدد بضيعة واحدة وتطلق بأهلها ورجال أساده كلهم ثقات ولم يحدث
 آخر عند الترمذي والتساقط وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعدد
 بضيعة وفي أساده محمد بن اسحق وقد صرح بالتبديت وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه
 عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أن تعدد بضيعة وأخرج الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه
 فاختها وخلي سيلها قال الدارقطني رحمه أبو الزبير من غير واحد فهذه الأحاديث كما يدل
 على أن العدة في الخلع حضة تدل على أنه فسح لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضاً بخلية
 السبل هي الفسخ لا الطلاق وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها بطلاق فقد
 أجيب من ذلك بجوابات طويلة قد أودعها المسان في شرح المتن فيليرج إليه قال ابن القيم
 واختلف الناس في عدة المتلعة فذهب أصح وأصح في أصح الروايتين عند دلالة ما عند

(وهو قول الزوج لامرأته أمت على كلهم أي يظا هرتك أو هو ذلك فيجب عليه غسل ان
يها ان يكفر بقرينة فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين
وانما جعلت كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكلف ما يكبه عن
لا تعظم في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا يكون ما طاعة شاقة تغلب على النفس
الامن جهة كونها بلل ما تشبهه أو من جهة مقاساة جوع أو عطش مفرطين واليسل على
ما اشقل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب في القرآن الكريم والذين يظاهرون
من نسا ثمهم ثم يعودون قالوا انصرير رقة من قبل ان تقاسا ذلكم فوعظون به والله بما
تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يقاسا في لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا ذات لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله للكافرين عذاب اليم وقد بينه النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن مضر لما ظاهرا من امرأته ثم وطئها فقال لرسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتق رقبة فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبت أمك غيرها
وضرب صفه رقبته قال فصم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابي ما أصابي
الافى الصوم قال تصدق قال والذي بعثك بالحق لقد بينا لينا لئلا نأشأ قال اذهب الى
صاحب مدقة بن ذريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم منها ومقامن عمرتين مسكينا ثم استمن
بساتر عليك وعلى عباتك أخرجه أحد أو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وابن
خزيمة وابن الجارود في لفظ لا يداود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذا أنت
وأهلك وأخرج فهو ما هل السق ووصفه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه أيضا الحاكم
قال ابن حجر رجه ثقات لكن أعده أبو حاتم والشافعي بالارسال وقال ابن حزم رواه ثقات
ولا يضره ارسال من أرسله وللعديدين شواهد وأخرج فهو ما داود وأحمد من حديث خولة
بنت مالك بن نطبة وأخرج ابن ماجه فهو من حديث عائشة وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام
الاجماع على ان الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف أهل العلم
هل العلة في وجوب العود أو الظهار واختلفوا أيضا هل المحرم الوط فقط أم هو مع
مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل ان تقاسا وذهب البعض الى الاول
قالوا لان المسبب كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة وسعيد بن جبيرة وأبو
حنيفة وأصحابه انه اعادة المسبب للمحرم بالظهار لانه اذا أراد فقد عا من عزم العزم الى
عزم القبول ما فعل أم لا وقال الشافعي بل هو اسما كما بعد الظهار وقابض الطلاق
ولم يطلق اذ تشيعها بالام يقتضي اباتها واسما كما تقيضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم
على الوط محظوظ وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ المظاهر قبل التكفير قبل تجب عليه
كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة
وهو الحق كما يفيد الالة المذكورة اعلم ان الرقة وان كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد
مليد على اعتبار كونها مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الايمان هو ما وقع في القرآن في
كفارة القتل لما تقر في الاصول ان المختلفين ميلا لا يصح تقيدها بالآخر بل المال
على ذلك هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لن قال عليه رقة من ايمانها وثقلها ابن ابي

ومن أاتم قال اعتقها فان مؤمنة كما في حديث معاوية بن الحكم السلي ولم يستصله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجوب تلك الرقبة عليه هل هو من كفارة ظهار أو قتل أو ميمناً وغير ذلك وقد تقرروا ترك الاستفصال ينزل منزلة العدموم إذا كان في مقام الاحتال (ويجوز للأمام ان يعينه من صدقات المسلمين إذا كان فقير الأيسر على الصوم وإن بصرف منها لنفسه ومعاها وإذا كان الظهار مؤقتاً فلا يرفع الا انقضاء الوقت) لتقريبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طين من مضر لما قال انه ظاهر من امرأته حتى يسلم رمضان وهو في حسنة احد وسقن ابي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم وظاهر القرآن انه لا يجب الكفارة الا العود فالظهار المؤقت إذا انقضى وقته لم يكن ارادة الوطء هو دافلاً فيجب فيه كفارة وأما إذا كان الموجب للكفارة قول المنكر والزور ففيه وجبة في مطلق ومؤقت لأنه قد وقع القول بمجرد ايقاع الظهار (وإذا وطئ قبل انقضاء الوقت أو قبل التكتف كقبحي يكفر في المطلق أو ينقض وقت المؤقت) لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للظهار الذي وطئ امرأته لا تقر بها حتى تستحل ما امرك الله اخرج به اهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وظاهر العبد هو ظهار الحرة وصيام العبد في الظهار شهران كالحرة بالاتفاق

• (باب العان) •

والاصل فيه انه ايمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وتثبت الوث على ما قبض لاجله ويضيق عليه ما كان نكلاً شرب الحدوا ايمان مؤكدة منهم اقرارها فان نكلاً ضربت الحد وبالجله فلا أحسن فيما ليس فيه شبهة وليس مما يهدر ولا يتبع من الايمان المؤكدة (إذا أدى الرجل امرأته بالزنا) حكم العان مذ كوفي الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهدوا أهدم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدرأ عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين واستفاض حديث عويمر الجعاني وعلان بن امية (ولم تقر بذلك ولا رجع من ربه) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يبحث المتلاعنين على ذلك حتى يصيبين وشعرهما انه ومن الزوج وقد كره وأخبروا ان عذاب النيا أهون من عذاب الاسترة ثم وعظ المرأة وأخبرها ان عذاب النيا أهون من عذاب الاسترة فإذا اقترت المرأة كان عليها حد الزاني المحسن إذا لم يكن هناك شبهة وإذا أقر الرجل بالكنب كان عليه حد القذف (لاعتناقهم الرجل أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين) وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملاحظته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين عويمر الجعاني وامرأته مويين هلال بن ابي قحافة (ويفرق الحما كرهما وتحرم عليه ابد) لحديث سهل ابن سعد عند ابي داود قال مضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان إلا أنقضى حديث ابن عباس لعند الحدائق ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المتلاعنان إذا

نفر قال يجهنم أبدا وأخرج لمعه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما أن عمر أطلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت حسنة المتلاعنين (ويطلق الولد بأمة فقط ومن رماها به فهو قاذف) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولد المتلاعنين أنه يرث أمة وقرنه أمة ومن رماها به جلد ثمانين أخرجه أحمد وفي أسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفرأش ولا فرأش هنا والأدلة الدالة على وجوب حد القذف والملاعة داخله في المحرمات لم يثبت عليه ما ينافي ذلك وهكذا من قذف ولدها فإنه كقذف أمه يجب الحد على القاذف

• (باب العدة) •

وكانت من المنهورات المسئلة في الجاهلية وكانت عما يكدون بقر كونه وكان يقع أمصال كثيرة فأقرها الشارع (هي الطلاق من الحامل بالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (ومن الحائض ثلاث خيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعي الصلوات أيام اقراءتكم القروء وإن كن في الاصل مشتركاتين الاطهار والحيض لكنه هنا قد دل الدليل على ان المراد أحدهما المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تعتد بثلاث خيض وقروء تجلس أيام اقراءتها وقروء وعدت الحيضتان وسباق (ومن غيرهما) أي غير الحامل والحائض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها أو التي انقطع حيضها بعد وجودها ثم اعتد (بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من ذناتكن ان اربتم فعدن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن الآية وقد وقع الخلاف في منة قطعة الحيض لعارض فقيل انها اقرب من حتى يعود فتصلي الحيض أو تياس فتعدي بالاشهر والحق ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها لمن اللاتي لم يحضن (ولو فاة بأربعة أشهر وعشر) لقوله تعالى واللاتي يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا هذا في غير الحامل (وان كانت حاملا فبالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل بيان في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة ان امرأ من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبل غليظها أبو السخايل بن بعلك فأتى ان تنكحه فقال والله ما يصلح ان تنكح حتى تمضي آخر الاجلين فكنت غريبا من عشر ليال ثم قضت ثم جاءت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكحى وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال اتجهلون عليها التخليط ولا تجعلون لها الرخصة لتزات سورة النساء القصص بعد الطول وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي ابن كعب عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قلت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن المعلقة ثلاثا والمتوفى عنها ثلاثا والمتوفى عنها أو أخرجه أبو يعلى والبيهقي الحثارة وابن مردويه وفي أسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج

ابن خاجة عن الزبير بن الدوام انها كانت عند ما م كتوم بنت عتبة فقال له وهي حمل طيب
نفسى شاملة نطفة تطلبه ثم خرج الى الصلاة فرجع واذا وضعت فقال لها لا تدخل عني
خديها الله ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب أباه اخطبها
الى نفسها ورجال اسناد رجال الصحيح الاحمد بن عمرو بن هياح وهو صدوق لا بأس به وقد
تحدث بعض الصحابة بالاثبتين فجعل عليهما أطول الاجلين فقال اذا وضعت قبله فخذى أربعة
أشهر وعشر لم تنضج عندتها حتى تنضج وبه قال جماعة من أهل العلم والمحقق ان عدة الحمل
وعشر ولم تنضج لم تنضج عندتها حتى تنضج وبه قال جماعة من أهل العلم والمحقق ان عدة الحمل
بالوضع في الطلاق والوفاة للادلة التي ذكرناها وهي نصوص في محل النزاع وبينه قمراد
قال ابن القيم وقد كان بين السقف نزاع في المتوفى عنها انها اقرب من أبعد الاجلين ثم حصل
الاتفاق على انضائها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فقبيل الموت موادخلها أو لم يدخل
كأدل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتمى (ولا عدة على خيم مدخولة)
لقوله تعالى في غير الميسرات بما الحكم عليهن من عدة فتنه لهن (والامة) أى عدتها
(كالحره) لان حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
نطفتان وعدتها حبستان أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقي قال فيه أبو داود وهو
حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لا ترفعه مرفوعا الا من حديث عطاء بن أسلم
ومظاهر لا يعرفه في العلم غير هذا الحديث انتهى وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك
في الموطأ والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
اثنتان وعدتها حبستان وفي اسناد عمرو بن شبيب وطبة الغوى وهما ضعيفان وصح
الدارقطنى انه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج احمد بن علي بن حنبل واذا كان
الصحيح الوقت فبعد عدة حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الجهة لان حديث عائشة
ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشقة على تفصيل العدد وفي
غير مختصة بالمرأه (رعى الممتدة لوفاة تركا القرن) حديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يهل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحسد
نوف ثلثة أيام الاعلى زوجها أربعة أشهر وعشرا وفي الباب عن أم حبيبة وزينب بنت
جبر في الصحيحين وغيرهما وفيها أيضا من حديث أم سلمة ان امرأتها توفي زوجها فحشاها على
عنها فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحشاها في الكحل فقال لا تكحل كانت
احدا كن فكنت شيئا - لاسها أو شريتها فاذا كان حول فركب رمت بيرة فلاحى
تضى أربعة أشهر وعشر وفي الصحيحين من حديث أم سلمة قالت كأننى ان لمجد على ميت
نوف ثلث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تكحل ولا تطيب ولا تلبس وباصبوغا
الأوب حسب (١) وقد رخص في انضاد الظهر اذا اغتسل احدنا من محضها في يتنقم
كست انظاره في الباب احاديث وقد روى ما يعارض هذا الاحاديث فأنشأ أحمد وابن حبان
وصحبه من حديث اسما بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) السب هوق
جبري اه من هاسر

اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب قال لا تعدي بعد موتك هذا وهي كانت امرأته
بالانفاق وقد أجيب بأنه حديث شاذ يخالف الاحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على
خلافه وقيل انه منسوخ وقد أعله البيهقي بالانقطاع وهذه الاحاديث الموثقة في الاحداد
باربعة أشهر وعشر هي في غير الحاصل وأما هي فعلمنا ذلك حتى تنقض عدتها بالوضع ثم
الاحداد انما يكون الموت لا الغيرة لانه لا يظهر عيلا على الحزن والكافة لقارعة الزوج
بالموت لا لطلاق القارعة بالطلاق وغيره لانه لم يرد فيه شيء ولا فعلته النساء في أيام النبوة
والخلفاء الراشدين فمن ادعى وجوبه على غير الميعة فنحن نطالبه بالدليل (والملك في البيت
لنبي كانت فيه عند موت زوجها أرباع خبر) حديث فريضة بنت مالك عند احمد وأهل السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قالت خرج زوجي في طلب علاج له فادرهم في طريق
القدوم فقتلوه فاني نسيت ما في دار شاعمة من دورا هي فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فذكرت ذلك له فقالت ان نبي زوجي أتاني في دار شاعمة عن أهل من دورا هي ولم يدع
تسعة ولا مالا ورثته وليس المسكن ففلقصوات الى أهل واخوتي لكان أرفق بي في بعض
شأني قال فتولّى فلما خرجت الى المسجد أوالى الجيرة دعاني أو امرني فدعيت فقال امكني
في بيتك الذي أتاك فيه فني زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فامددت فيه أربعة أشهر
وعشرا وفي بعض القاطنة انه أرسل اليه ائتمان بعد ذلك فآخبرته فأخذ به وقد أعل هذا
الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وعزاه المنذرى الى البخاري
عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم ما كانا
الى الخول غير اخراج نسخ ذلك بآية الميراث بما قرض الله تعالى لهامن الربع والتمن ونسخ
أجل الخول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وقد ذهب الى العمل به حديث فريضة
بجاعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روى جواز الخروج للمعتر من جماعة من الصحابة فمن
بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تعلم لمعارضه حديث فريضة وغاية ما هناك روايات عن
بعض الصحابة وليست بحجة لاسيما اذا عارضت المرفوع وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن
مجاهد مرسلان رجالا استشهدوا بأحد فقال له أو هم يا رسول الله فاستسوحش في بيوتنا
أقنيت عند احدنا فاذن لمن ان يحدثن عند احداهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل
واحدة الى بيتها وهذا مع ارساله لا تقوم به الحجة وامانها لا عند مجلسي من الايام قبل العلم
وبعد الطلاق أو نحوه فلا وجه له لان مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم العدة انما
ضرب العدة مقادير كافي القرآن فاذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو الموت انقضت
العدة ومن زعم انه لا يهتسب بجميع العدة أو بعضها قبل العلم فعليه الدليل لانه يدعي اما
فقد بشرط أو بوجود مانع وكلاهما خلاف الاصل ثم الفرق بين بعض المعتدات ودون بعض
في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب الفروع لاستتداه الاخبارات المختلفة

فصل فيجب استبراء الامة المستبراء والمشتراء ونحوهما بصفة ان كانت حائضا
والحامل بوضع الحمل لما أخرجه احمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث أبي سعيد ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبابا أو طاس لاوطا حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى

تحيض حيفة ولم يخرج منه مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم ان يلعن
 الرجل اتقى أو طوطأ امرأته حمل من السبي لعنة تدخل معه غيره وأخرج الترمذي من
 حديث العرياض بن مارية ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا
 حتى يرضن ما يوطئنهن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم ان يوطأ حامل حتى تضع ولا يوطأ حامل حتى تستبرأ بهيمة وفي اسناده
 ضعف وانقطاع وأخرج أحمد والطبراني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تضعن رجلا على امرأته حملها غيره وفي اسناده بنية والحاج بن اربعة وهو ما لمسان وهو
 يشمل المسبية وغيرها كالشتراة والرهوية وكذلك حديثه ويضع بن ثابت عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائة ولا غيره وأخرج
 أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والداري والطبراني والبيهقي والنسبة المتضمن وان
 حبان وصحبه والزوار وسنه وهو كما يقول الحامل المسترقا وهوها كذلك يتناول من
 يجوز حملها من الفجر كاشا من كان لان العلة كونه يسقي مائة ولا غيره وأخرج الحاكم
 من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن بيع الفئان
 حتى تقسم وقال لا تسق مائة زرع غيرك وأصله في النساء وأخرج البخاري عن ابن عمر
 اذا وهب الوليدة التي يوطأ ويغت أو اعتقت فلتستبرأ بهيمة ولا تستبرأ العذراء ويحل
 على استبراء المشترأة التي هي حمل أو يجوز حملها الا لادلة الواردة في المسبية لان العلة واحدة
 وأما العذراء والصغيرة فليست من تصدق عليه تلك العلة وان كان حل العذراء بالفسخ بمكاً
 مع بقا البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به وأما ما أخرجه البخاري وغيره ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى حملها الى العن ليقبض الخنس فاصطفى على منسية فاصبح
 وقد اعتدل بل بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ينكره بل قال في بعض الروايات
 لنصيب على أفضل من وصيفة فحصل على انها كانت صغيرة أو بكر اجاب في الادلة أو انه قد
 كان مضى لها من وقت الصبا ما ينع به أمها فحمل (ومنقطعة الحيض) تستبرأ حتى يشين
 عدم حملها) لانه لا يمكن العلم بعدم الحمل الا بذلك اذا حيض بل المقرض انتم منقطع لما وض
 أو انها ضها (١) وأما من قد بلغت سن الايام من الحيض فتصدد حملها ما يوسا بحضها
 ولا اعتبار بالنادر ولا تستبرأ بكر ولا صغيرة مطلقا ولا يلزم الاستبراء (على) (البائع وهو) (١)
 لعدم الدليل على ذلك لا ينص ولا يقياس صحيح بل هو محض رأي

• (باب النفقة) •

(يجب على الزوج تزوجه) لا يعرف في ذلك خلافا وقد أوجبها القرآن الكريم قال الله
 تعالى وارزقوهن فيها واكوهن وقد قرر ذلك هذه الآية على المطلوب الموزع في تفسيره
 ولحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له تديت عتيبة ان تأخذ من مال زوجها الى
 ستمائة كفيها ولها ما لم ير وقد هو في الصحيحين وغيرهما ولقول صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لما سئل عن حق الزوجة على الزوج ان تلتصقها اذا طعمت وتعتكسوها اذا
 اكثبت وهو عند أهل السنن وغيرهم قال في المسوى يجب نفقة الزوجة على الزوج

(١) في القاموس
 كعصيدة المرأة لانه
 لا يلبسها ولا تدي
 اه يصرف

موسرا كان أو معسرا قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك أذى الاتمولوا قلت قال الشافعي أى لا يكثر من تعولون وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أتى كره على الشافعي بعض أهل المريضة هذا التفسير فأجاب البغوي بأن الكسافي قال يقال عال الرجل يعول إذا كثر عياله والنفقة الجيدة أعال وأجاب الزمخشري بأنه يان حاصل المعنى ووجهه أن يجعل مرفق عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما نهم يومئذ إذا اتفق عليهم ومن كثر عياله لم يسهل أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المتقدم تضمنت هذه الفتوى أورا أحدها أن نفقة الزوجة غير مستقرة بل بالمعروف اتقى تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروف في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وآله وسلم ولا الصحابة ولا التابعين ولا أتباعهم الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث أن أفراد الأب بنفقة أولاده الرابع أن الزوج والأب إذا لم يقل النفقة الواجبة عليه فالزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف الخامس أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها لم ينزل زوجها إلى الفسخ - بيل السادس أن حال يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهرا فلم يستقمه أن يأخذ به إذا قدر عليه كما اتفق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا انتهى حاصله أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فنفقة زمن انطب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجند بنفقة أهل البوادي المعروف فيها ما هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياضات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوظائف فليس المعروف المشار إليه في الحديث هو شيء متعبد بل يختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فليراجع وقال الماتن رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في القرض لزوجة ونحوها ما قلته قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة الواجبة بمقدار معين وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور إلى أنه لا تقدير للنفقة إلا بالكفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي على المسكين والتكسب مدو على الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم إلى غايته في الشهر وعلى المعسر أربعة دراهم إلى خمسة قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخس الطعام وأما في غيره فيعتبر بالكفاية انتهى والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون ادعى للطعام من بعض وكذلك الأمكنة فإن بعضها قد يتأذى له أن يأكل إلى اليوم مرتين أو في بعضها ثلاثا وفي بعضها أربعا وكذلك الأحوال فإن حالة الجند تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة النصب وكذلك الأشخاص فإن بعضهم قديا كل الصاع فما فوقه وبعضهم قديا بكل نصف صاع

وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقرار التام ومع العلم بالاختلاف يكون
التقدير على طريقة واحدة ظاهراً وحيثاً ثم انه لم يثبت في هذه الشريعة المظهرة التقدير بمقدار
معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يجعل على الكفاية عقيداً بالعرف والمعرف
حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان عندا قالت
يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخفنت منه وهو
لا يعلم فقال غدي ما يكفينك وولدي بالمعروف فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية
مع التقيد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي يشكر وليس هذا
المعروف الذي ارشد اليه الحديث شيئاً معيناً ولا المتعارف بين اهل جهة معينة بل هو في كل
جهة باعتبار ما هو القالب على أهلها المتعارف بينهم مثلاً اهل صنعة المتعارف بينهم الا ان
انهم يتفقون على انفسهم وأقاربهم الخطة والشعر والذرة ويتأدون الادام سناً ولحناً فلا
يجوز ان يجعل طعام من يجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المتقدمة كالحصص
والقول ولان الشعر والذرة تنقطع ولا يدون ادم ولا يادام غير المعتاد كالزيت والتينة
وهو ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصدق عليه لفظ الكفاية لم يمكنه لا يصدق عليه معنى
المعروف والعمل بالطلاق واهمال قيده لا يعمل وأما اهل البوادي المتصلة بصناعة والقرية
منها بقدر اريد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أي طعام كان من غير من
ولا لهم الا في اشد الاحوال بل يكتفون بالزيت والتينة ونارة بما يقوم مقامها فالتوجه مشرباً
على من وجبت عليه النفقة ان يدفع الى من كان في محل صنعه ما هو المعروف ولديهم مما
قد مناوا الى من كان في البوادي ما قد منا ما هو المعروف ولديهم ويعتبر في كل محل يعرف أهله
ولا يعمل الصدول عنه الامع القراضي وكذلك الحما كهم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب
الآؤمنة والامكنة والاحوال والانبساط مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعصار
لان الله تعالى يقول على الموسر قدره وعلى المتقدر قدره واذ اقررت ان الحق عدم جواز
تقدير الطعام بمقدار معين فكذلك لا يجوز تقدير الادام بمقدار معين بل المعتبر الكفاية
بالمعروف وقد حكى صاحب البراءة قد قدر في اليوم اوقيتان ذهناً من الموسر ومن الميسر
أوقية ومن المتوسط اوقية ونصف وفي شرح الارشاد انه يعتبر في الادام تقدير القاضي
باجتهاده عند التنازع فيقدر في المدين الادام ما يكفيه ويقدر على الموسر ضعف ذلك وعلى
المتوسط شيئاً ما يعتبر في العلم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم قال الرافعي وقد قلب
الفاكهة في اوقاتها فجب ثم قال وانما يجب ما ذكر لزوجه ان لم نوا كالمطبخ كونه رشيده
فان واكتفه هي رشيده سقطت نفقتها ثم ذكر كلاماً طويلاً وأقول المرجع ما هو معروف
عند اهل البلد في الادام جنساً وفروعاً وقد راو وكذلك في الفاكهة لا يعمل الا لخلل بشي مما
يتعارفون به ان قدر من يجب عليه النفقة على ذلك وكذلك ما يستأمن التوسعة في الاعياد
وهو ما يدخل في ذلك مثل القهوة والسيط وبالجملة فقد ارشد الشارع الى ما هو معروف
من الكفاية وليس بعد هذا الكلام الجامع المقتضى من البيان وأما ما اجاب به عن
الحديث بعض من لم يقرن بعم الادلة ولم يتدرب بمسالك الاجتهاد من انه لم يكن منه صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم على طريقة الحكم بل على طريقة الاتقان هذه مقلد كبير متو بعد من
الحقيقة لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفتي إلا بما هو حق وشرع وقد تقرر أن السنة
أقواله وأفعاله وتقريراته لا مجرد أحكامه فقط التي تكون بعد الخسومة وحضور المتخاصمين
ولو كانت السنة ليست إلا الأحكام المكتوبة على تلك الصفة لم يبق معها جهة على العباد
إلا أقل من عشر معشارها لأن حدود الحكم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على تلك الصفة
المأخوذة في قضايا بصورة كقضية الحضرمي والزبير وعبد بن زعفة والمتلاعنين فإن قلت
ما وجه ما ينفرد به كثير من القضاة في هذه الأزمنة من تقدير النفقة بقدر من الطعام متنوعا
قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لأن القدر يكفي غالب الأشخاص شهر الأسماء في مثل
صنعا فيكون الشخص في كل يوم نصف صاع يأقى الجموع في ثلاثين يوما خمسة عشر صاعا
وهي قدر نقص صاعا فهذا فيه ملائمة للمعروف باعتبار الغالب ولكن إذا انكشف أنه لا
يكفي بأن يكون الشخص أ كولا فلا يعمل العمل بذلك الغالب لأن فيه إهمالا لما أرشد إليه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخامس أنه لا بد من ملاحظة
أمرين أحدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فإذا علم مقدار الكفاية كان المرجع
في مسألتها إلى المعروف وهو الغالب في البلد وإذا لم يعلم حال الشخص في مقدار ما يكفيه
أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه اتفاه كان القول قول من يدهى ما هو المتأوف به
مثلا إذا قال من له النفقة لا يكفيه إلا قطن وقال من عليه النفقة قدح كان القول قول من
عليه النفقة بكونه مدعي لما هو الغالب في العادة وإذا تين جال من له النفقة وجب الرجوع
إلى ذلك لما عرفنا من أنه لا يعمل الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم
الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذ ما يكفيك وول لنا المعروف إن ذلك غير
مختص بمجرد الطعام والشراب بل يعم جميع ما يحتاج إليه فيدخل تحته الفضلات التي قد
صارت بالاستقرار عليها مأوفا بحيث يحصل الضرر بمفارقة أو التخفيف أو التبرك
ويستحق ذلك بالأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال ويدخل فيه الأدوية ونحوها وإليه
يشير قوله تعالى وعلى المولود رزقهن وكسوتهن بالمعروف فإن هذا نص في نوع من أنواع
النفقات أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه اتفاقا والرزق يشمل ما ذكرناه قال
في الاتصاف ومذهب الشافعي لا يجب أجرة الحمام وغنى الأدوية وأجرة الطبيب لأن ذلك يراد
لحفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما أتد من الدار وقال في الفتاوى
أن الله والحفظ الروح فأشبه النفقة انتهى قلت هو الحق لأنه لو لم تحت عوم قوله ما يكفيك
وقته قوله رزقهن فإن السابقة الأولى عامة باعتبار القلما والثانية عامة لأنها مصدر مضاف
وهي من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من إلحاقه وبمجموع
مذاكرناه يقرر ذلك أن الواجب على من عليه النفقة أن له النفقة هو ما يكفيكم بالمعروف وليس
المراد تنويع أمر ذلك إلى من له النفقة وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورده السائل من
خشية السرف في بعض الأحوال بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تين مقدار
ما يكفي بأخبار الخبرين أو تجريب الخبرين كالمسبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

بالمعروف أى لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير نعم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من
 النفقة جاز لنا الأذن له بالنفقة بأن يأخذ ما يكفيه إذا كان من أهل الرشد لا إذا كان من
 أهل السرف والتبذير فإنه لا يجوز لنا تمكينه من مال من عليه النفقة لأن الله تعالى يقول
 ولا تقربوا السرفاء أموالكم بل وروما يدل على عدم جواز دفع أموال من لا رشد لهم اليهم
 حكما في قوله تعالى فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فجعل الرشد شرط دفع
 أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم اليهم مع عدم الرشد ولكن يجب علينا إذا كان
 من عليه النفقة مفردا ومن له النفقة ليس في رشداً لجعل الأخذ إلى من لا رشداً وإلى
 رجل عدل وأما ما ورد في بعض التقاسيم من أن المراد بالسرفه في قوله تعالى ولا تقربوا
 السرفاء أموالكم تمكين المرائين مال الرجل كما ذكره السائل فذلك انما هو باعتبار أن غالب
 نوع التماسخ من الرشد والافلاس أن عدم الرشد يوجد في غير من كالسيان والجهاتين ومن
 يلتحق بهم من البه والمستهوين وكثير من فساد الطلبة وهو في الخصام غير معين ولا شك أيضاً
 أن في التماس من له من الرشد والكمال لا يوجد إلا في أفراد الرجال ومنهن هند بنت عتبة
 المذكورة في الحديث فأنما كانت من سرورات نساء قريش المشهورات بحسن العقل وكمال
 الفطنة كما يعرف ذلك من عرف أخبارها ورواها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عند مبايعته لها فالمراد بالاملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة وبين حضور
 السرف بل الأمر كما قدمنا والله أعلم (والملفقة رجباً) لحديث فاطمة بنت قيس أنه قال لها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان الزوج معها عليها الرجعة أخرجه
 أحمد والشافعي وفي لفظ لا جد فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي أسانيد مجازين
 سعيد وقد توبع وأعل بالوقت ولكن الرفع زيادة مقبولة إذا صح محرجها وأحسن وقد أثبت
 لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
 وأحصوا الصدقات وأتوا الله بكم لا تخربوهن من يوتهن ويستأذن من النبي عن الانحراج
 وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ويدل
 على وجوب النفقة قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى في آخر الآية الأولى
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية (الابنتان) قال ابنتان لا نفقة لهما
 ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في المطلقة ثلاثاً لا نفقة ولا سكنى وفي العيصين وغيرهما عنها أنها قالت طلقني زوجي ثلاثاً
 فلم يجعل لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نفقة ولا سكنى وقد صح حديثها بالزواج
 وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والشافعي أنه قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا نفقة لك إلا أن تكوني ساجداً وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا تترك
 كتاب الله وستنسنا القول امرأ لا تدري لعلها احتفلت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها
 ذلك بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى فطلقوهن لعدتهن حتى قال لا تدري لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمراً فأى أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب إلى عدم وجوب النفقة والسكنى
 بالابنتان أحمد وأبو ثور ورواد واتباعهم وحكام في البصر عن ابن عباس والحسن

البصري وعطاء الشعبي وابن أبي ليلى والاوزاعي والاعلمية وذهب الجمهور إلى أنه لا تنقح
 لها ولها السكنى لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقد تقدم ما قيل على أنها
 في الرجعية وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة إلى
 وجوب النفقة والسكنى (ولا في عدة الوفاة فلا نفقة ولا سكنى إلا أن تكون حاملاً) لعدم
 وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا ما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما
 النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعية فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة
 ولا سكنى ويؤيده أيضاً تعليل الآية بالنفقة بقوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك
 أمراً وهو الرجعة ولم يرد في عدة الوفاة ذلك الأمر ويقتضيه أيضاً مفهوم الشرط في قوله تعالى
 وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن وهي أيضاً تدل على وجوب النفقة
 للعامل سواء كانت في عدة الرجعي أو البائن أو الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم لقاطعة بنت خيس لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً وقد روى البيهقي عن جابر
 بن ربيعة في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن جرير ورجاله ثقات لكنه قال المحفوظ وقته
 فلم يصح رفعه لكن كان مضافاً إلى النزاع ويخفى أن بقية عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة
 بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهي فيه فإن ذلك يفيد أنها
 إذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقضي العدة ويكون ذلك جماعاً بين الأدلة من باب تقييد
 المطلق أو تخصيص العام فلا إشكال قال في المسوى اختلف أهل العلم في السكنى لاعتدائه عن
 الوفاة فقال أبو حنيفة لا سكنى لها بل تعتد حيث شئت وقال مالك لها السكنى ولشافعي
 قولان كل مذهبين ومنشأ ذلك تردده في تأويل حديث فريسة فرأى مرة أن الله لها
 في الزوج حكم وقوله امكثي في بيتك استصواب ورأى مرة أخرى أن الله صار منسوخاً بقوله
 آخر امكثي في بيتك أقول يحتمل أن يكون الله لها من حيث لها ذكرت أن زوجها لم يتركها
 في مسكن يملكه انتهى أقول الحق أن المتوفى عنها زوجها لا تنفق في عدة الوفاة لا نفقة
 ولا سكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً والسبب النفقة بالموت واختصاص آية السكنى بالمطلقة
 رجعيًا واختصاص آية اتفاق الحامل بالمطلقة كما تقدم فإذ ماتت وهي في بيته اعتدت فيه
 لأن لها السكنى بل لوجوب الاعتداد عليها في البيت الذي ماتت وهي فيه مع أن في حديث
 الفريسة أنها قالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن زوجها لم يتركها في منزل يملكه
 فامرأته تعتد في ذلك المنزل الذي بلغها موته زوجها وهي فيه وهو غير مملوك وبهذا يتضح
 أن ذلك لا يستلزم وجوب السكنى من ترك الميت بل هو أمر تعبد الله به المرأة فإن كان المنزل
 ملكها فذلك وإن كان ملك غيره وجب عليها تسليم الجرم مع الطلب سواء كان ملكاً لورثة
 الزوج أو لغيرهم وعلى هذا يعمل قوله تعالى غير أخرج وقوله ولا يخرجن وقوله ولا يخرجوهن
 فنقرر بجموع ما ذكرنا المتوفى عنها مطلقاً كالطائفة بآثارها إذا لم تكن المطلقة بآثارها
 في عدم وجوب النفقة والسكنى فإن كانت المطلقة بآثارها فلا نفقة ولا سكنى لها أما
 المطلقة الرجعية فلها النفقة والسكنى سواء كانت حاملاً أو حائلاً وأما المطلقة قبل الدخول
 فلا صدق عليها فالنفقة حافظة بلا ريب وكذلك السكنى والمعدة المذكورة لها في القرآن هي

موضع من اللهم والملازمة لا ثقة لها ولا سكن لانها ان كانت كالطائفة كانت مثلها في ذلك
وان كانت كالنقطة فيها زواجها فكذلك ولا ريب ان فرقة اشد من فرقة الطائفة بل ان
هذه يجوز تكاثرها في حال من الاحوال بخلاف تلك (وتجب على الوالد المورس لولده المصير
والعكس) حديث حديث من ثقة المتقدم ويؤيده ما تقدم في القدر من وجوبه على الرجل
ومن يموت وأما العكس فلان الثقة هي أقل ما يقبله قوله تعالى وصاحبها في الميعر وفا
وقوله بالوالدين احسانا وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يك أنرجه أحد
وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث ان
أطيب ما كل الرجل من كسبه ولحم من كسبه فكلوا من أموالهم أنرجه أحد وأهل
السقيا ابن حبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث من أبريار رسول الله قال أمك قال ثم من قال
أمك قال ثم من قال أمك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال في المصطفى
تجب على الابن ثقة الابوين اذا كان موسرا أو محاسرا قال تعالى وبالوالدين احسانا
وقال وصاحبها في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة
بالمرور ان يموتا جوعا والوفاء أرغديش قلت على هذا أهل العلم الا أن الشافعي قال
ان كان واحد منهما قويا وسواهما بمكة فحصل ثبوته لا تجب ثقته وان كان مصرا أو واجب
سائر ثقته تنتقم عند الاعسار ولم يشترطوا الزمالة وفي اعلام الموقعين وسأله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من
قال ثم أبوك متفق عليه قال الامام أحمد الطائفة للاب والام ثلاثة ارباع البر (وعلى السد
لمن يملكه) حديث أبي هريرة عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا بيطيق وحديث غلطه ما
ياكل ويلبسه مما يليس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي ذر قلت وذلك انه من قول
بخدمته من الاكسب فوجب ان يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم (ولا تجب على
القريب قرينه الا من باب حلة الرحم) لعدم ورود دليل يخص ذلك بل جامعاً لحديث حلة
الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى ثقة أحق الارحام بالسلة وقد قال تعالى لينقذ ذرية
من بعده ومن قد عليه رزقه فليستق بها كما قاله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها على الموسع
قدور وعلى المقتر قدره وعند أبي داود ان رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أبر
قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة أقول
ومن جملة ما يدل على ثقة الاقارب قوله تعالى وبالوالدين احسانا وبنى القريب وقوله تعالى
وأت ذا القربى حقه فقضى الله سبحانه بالاحسان الى القرابة وياتا حقه ولا ريب ان من
كان يتقلب في التمر وغيره قد أضرب الجوع أو العري فهو غير محسن اليه ولا فائده
ومن جملة الأدلة القرآنية قوله تعالى وعلى الواث مثل ذلك فان جهو والسق فصر وهايان
على الرجل الذي يثرب ان يتق على الموروث مثل ما يتق المولود على والده المولود كافي أول
الاية ومن الأدلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في الصحيحين أيضا وآخره الساق
بضم وواو ادم أدالك أدالك وقبه وأبدأهم تقول وفي الصحيحين أيضا بلفظ من أحق الناس

بمسن صحابي يارسول الله قال أمتن قال نعم من قال أمتن قال نعم من قال
أولك ثم أدنك أدنك وأخرجه الترمذي وقال ثم الأقرب فالأقرب وفي المسئلة مذاهب
مختلفة فبسطها صاحب الهدى وغيره وأما ما قيل من أن المراد بمثل هذه الأدلة صلة الرحم
فقد أجيب عن ذلك بأن الله سبحانه حمد على أنه لو لم يكن فاحصل الاستدلال فأن من
ترك قريبه بغيرة فقه ولا كسوة مع حاجته اليه لم يكن واصل لرحله لا لفقولا عرفا ولا شرعا
ومن أنكر هذا فليخبرنا ما هي الصلة التي تقتضيها الرحم لأجل كونه وجهاً يتأخر بها عن
الاجتناب فانه لا يمكنه أن يعين مسقط النفقة الا وكان أولى بإسقاط ما دأها فالحاصل ان من
وجد ما يتكفيه وكذلك زيادة يستغنى عنها وجب عليه أن يتقها على المحارم من قرابته
ويقدم الأقرب فالأقرب كما دللت عليه الأدلة السابقة وهذا هو معنى الفنى أى الاستغناء عن
فضله بفضل على الكفاية لا ما ذكره الفقهاء من تلك التقديرات التي لا ترجع الى دليل عقل
ولا نقل (ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكته) لما يستفاد من الآيات القرآنية
والاحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها

• (باب الرضاع) •

(انما ثبت حكمه بجنس رضعات) حديث عائشة عند مسلم وغيره انها قالت كان فيما أنزل
من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بجنس رضعات فتوفي رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وحي في ما يقرأ من القرآن والحديث طرق ثابتة في الصحيح ولا يخالفه
حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان أخرجه أحد
ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصة والمصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة
ولا الاملاجتان وأخرج نحوه أحد والشافعي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير ان قايمة
ما في هذه الاحاديث ان المصة والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين
لا يحرمن وهذا هو معنى الاحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لانها تدخل
على ان مادون الخمس لا يحرّم وأما معنى هذا الاحاديث مفهوماً وهو انه يحرّم ما زاد على
الرضعتين والرضعتين فنفوع به حديث الخمس وهي مشقة على زيادتها فوجب قبولها والعمل بها
ولا سيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على المنكر يفيد التضييع والرضعة هي ان يأخذ
الحي الثدي فينص منه ثم يستر على ذلك حتى يتركها اختياراً لمغير عارض وقد ذهب الى
اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء موطأ وسعيد بن جبيرة وعروة
ابن الزبير والثابت بن دناش والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقد روى
ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور الى أن الرضاع الواسل الى البلوغ يقتضي التحريم
وان قلنا طلق المسوى ذهب الشافعي الى انه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات
متفرقات وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة الى أن قليل الرضاع وكثيره محرم
وقال بعضهم لا يحرّم أقل من ثلاث رضعات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصة
ولا المصتان ويحكي عن بعضهم ان التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ

والظاهر ان عائشة وحفصة انما كانتا ذهبتان الى عشر رضعات تورعا وتنفيا للباطل لامن
 جهة حكم الشرع كما ذكرنا في لبن الفضل قال البغوي قول عائشة فتورع رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وعن عمار بن القرآن ان اراشد بن قيس عمار عهده النسخ من وقت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الاول لان النسخ
 لا يتصور بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويحوز بقاها انكم مع نسخ التلاوة
 كالرجل في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو ان الحكم ثبت باخبار الاسناد
 ويجب العمل به والقرآن لا يثبت باخبار الاسناد فلم يميز كتبه بين المفتين انتهى وقوله في
 كتابنا افادة الشيخ محمد دار التامع والنسخ المبرجع اليه أقول اعلم ان الاحاديث قد اختلفت
 في هذه المسئلة اختلافا كثيرا وكذلك اختلفت المذاهب ونحن نعرف كتابها الحق الذي
 يجمع فيه جميع الادلة فنقول اما ما ورد من الرضاع مطلقا من دون تقييد بعدد الاحاديث
 الواردة بذكر العدد فتقييد تقييده كاهوشان المطلق والمقيد وقد انا حديث لا تحرم الحصة
 والمستان والاملا جقوا الاملا جتان وحديث لا تحرم الرضعة الواحدة ان الرضعة والرضعتين
 لا تحرمان فالويل يرد الاهدالكات الثلاث مقتضية التحريم ولكنه ثبت في الصحيح من عائشة
 انها قالت عشر رضعات معلومات يحرم من ثم قالت خمس رضعات معلومات يحرم من وصرح
 بان العشر منسوخة بالخمس وصرح ايضا به وفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وعن فيما يقرأ من القرآن وليس من شرط القرآن فاذا انتقل على ما هو الحق ولو سلم ذلك
 فالقرأة الاحدية منزلة منزلة اخبار الاسناد ولكن ههنا اشكال وهو ان حديث لا تحرم
 الحصة والمستان يدل بجهوم العدد على ان الثلاث والاربع ثبتت بهما التحريم وحديث
 الخمس يدل بجهومه على انه بما لا يحرمنا وأقول قد تقر في علم المسائل والبيان ان الاخبار
 بالفعل المضارع يقيد المحصر وصرح بذلك الرضاعي في الكشاف ولا سيما اذا بنى الفضل
 على المنكر كما هو مقرر في موطنه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم المحصر
 فلا يثبت التحريم بدونها ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الفاظ حديث سهل في تسهيل انه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال ارضي ما لخص رضعات تحرم عليه وهذا التركيب في قوة
 ان ترضعه خسا تحرم عليه فانضم الى مفهوم العدد والمحصر مفهوم الشرط وبما اتصل
 هذه الادلة لتقييد مطلق القرآن فصل ايضا لتقييد حديث الرضاع ما ثبت القسم وانشر العظم
 وحديث الرضاعة من الجامعة هذا على فرض ان الرضعة والرضعتين ثبت القسم فيكون المراد
 ان المتقضى التحريم من الرضاع الذي ثبت القسم والذي في زمن الجامعة هو ما كان على مسافة
 مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه يجمع فيه الادلة وأما الجواب
 عن الوجوه التي ذكرها في دفع ما ذكرنا من الادلة فقد بسطه الماتر رحمه الله في ويل الغمام
 حاشية ثقات الامم فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجع (مع يقرن وجود الابن) لاسباب ثبوت
 حكم الرضاع فالويل يمكن وجود معلوما وارضاع الصبي منه معلوما لم يكن لاثبات حكم الرضاع
 وجه مستوف قال في الحاشية الباقية يصح في الارضاع ثبوتان أحدهما التقدير الذي ينطبق به
 هذا المعنى فكان فيما أزيل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بعض

محلومات والتسلي ان يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشيع صورة الولد الا فهو هذا
 بغيره ما لا اخذ في الكاتبة بعد التشيع وقيام الهيكل كالشباب كل ما لم ينفى (وكون
 الرضيع قبل النظام) حديث أم سلمة عند الترمذي ومحمد والحاكم وصحبه أيضاً قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يهرم من الرضاع الا ما تقى الامصال الذي كان
 قبل النظام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وقد صح
 البيهقي وقته ورواه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث أبي هريرة
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال
 المنذرى انه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما دخل علي رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وضد رجل فقال من هذا قلت أم من الرضاعة قال يا عائشة
 اقلرت من اخوانك سكن فاما الرضاعة من الجماعة (ويهرمه بلعبره بالنسب) قد تقدم
 الاستدلال عليه فحين يهرم تركا من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرهما (وبقبل قول
 الرضعة) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عتبة بن الحزن انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهل
 لم يثبت له من الرضاعة فذكرت ذلك لابي علي رضي الله تعالى عنه فقلت له وسلم
 فأعرض عني قال فنصبت فذكرت ذلك لغيره فكيف وقد زعمت انها أرضعت كافها وفي لفظ
 دعيها عندك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف وقد قبل فزارها عتبة وقد ذهب إلى ذلك
 عثمان وابن عباس والزهري والحسن وأبو حنيفة وأبو داود أحمد بن حنبل وأبو عبد روى
 عن مالك وأما دفع الحجة بانما شهدت على تقرير عملها فنهت طاعة فقضية لم يرضها كتاب الله
 ولا تستمره وهذا الحديث أول جهة ظاهرها كيف يكون الامر بالعكس وحسبنا الله ونعم
 الوكيل (ويجوز ارضاع الكبير ولو كان ذاك الحجة لتبوير النظر) حديث زغب بنت أم سلمة
 قالت قالت أم سلمة لعائشة اني دخلت على هذا الغلام الا يبع الفتي فأحب ان يدخل علي
 فقالت عائشة ما لي في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اسوة حسنة وقالت ان امرأة
 أبي حذيفة قالت يا رسول الله انما لم يلد رجل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرضعيه حتى يدخل عليك أخرجه مسلم وغيره وقد
 أخرجه نحوه البخاري من حديث عائشة أيضا وقد روى هذا الحديث من الصحابة أمهات
 المؤمنين وسمله فثبت سبل وفي زغب بنت أم سلمة ورواهن للتابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم
 الجمع الجرم وقد ذهب إلى ذلك علي وعائشة وعروة بن الزبير وصطام بن أبي دحاح واليث بن سعد
 وابن عتبة وداود الظاهري وابن جرير وهو الحق وذهب الجمهور والخلاف ذلك قال ابن القيم
 أخذ طائفتان من السلف بهذا فتوى عنهم عائشة ولم يأخذ بها كثر أهل العلم وقد عاينها
 أحاديث فوثقت الرضاع المهرم قبل الفطام وبالصغر والحولين لوجوه أحدها كثرتها
 وانفراد حديثها الثاني لان جميع أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوى عائشة
 في شئ المتع الثالث انه أحوط الرابع ان رضاع الكبير لا يثبت لعمال ولا يفسر عظماء
 فلا يحصل به البعوضة التي هي سبب الهرم الخامس انه يحمل ان هذا كان مختصا بالأم

وحده وهذا الوجه ثالث الا في خمسة الساجد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل على عائشة وعنده رجل فاحبها فاستند ذلك عليه وغضب فقالت انه اخ من الرضاة
فقال انظرون من اخوانكم من الرضاة فاقبلوا الرضاة من الجماعة حتى عليه والفقهاء سلم
وفي قصة سالم بن مسكان وهو اخو هذا كان موضع حاجة فان سالما كان قد تنبأه أبو حنيفة ورواه
ولم يكن له منه ومن المخلول على الله بقائه فادعت الحاجة الى حمل ذلك فاقول به عما يسوغ
فيه الاجتهاد ولعل هذا المسألة أقوى المسائل واليه كل شيء يابح وانه تعالى أعلم انتهى
أقول بالحاصل ان الحديث المتقدم صحيح وقد رواه الجهم الفقيه عن الجهم الفقيه عن خلف
ولم يدع فيه من رجال هذا الشأن أحد وثباتها لمن يعتقدها امرها كان منسوخا ويوجب
بأنه لو كان منسوخا لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم نقل انه قاله فاقول به مع اشتراط الخلاف
بين المعاصرين أما الاحديث الوارد في أنه لا رضاع الا في الحولين وقبل القطام فيجوز سكوتها فيها
مقال لا معارضة بينهما وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه
يختص من عرض له من الحاجة اليها رضاع الكبير والمعرض لا يوجب حنيفة وزوجته سببه فان
سالما كان لهما كالابن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاج بثبوتها على جهم بن
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرضاع على ذلك السفتي يكون رخصته قلن كان كذلك وهذا
لا يبعد عنه قال في المستوي يجب احياء المولود بالارضاع حولين كاملين الا اذا اجتمع رأى
الوالدين من تشاور بينهما على ان القطام لا يضر لم يثبت في جواز القطام قبل الحولين والرضع
يجوز ان تكون الوالدة او الثفلة المستفيدة فان لم تيسر المستفيدة اولم يقدّر الوالد على
استشارتها تعينت الوالدة فان أرضعت الوالدته فليس لها الا اللبسة والكسوة بالمعروف بما
كل بسبب الزوجية وان أرضعت الثفلة فلها اجرها قال تعالى والوالدان يرضعن اولادهن
حولين كاملين ان أراد ان يتم الرضاة وعلى المولودة ذنبتان وكسوتهم بالمعروف لا تكلف
نفس الا وسعها لتضار والمثوبة لولا مولودها وعلى الوارث مثل ذلك فان اراد انفصالا
عن ترأض منها وتشاور فلا جناح عليهما وان أردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم
اذا سلم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله قلت اظاهر ان الوالدات قيم المطلقات وغيره او قبل
تقصص المطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات أقول ويثبت ذنوب وخدحكم غير المطلقات
بالاولى وقوله على المولود يدل على ان الوالدات امت زوجة أو معتقة لا تنقض الاجر وعليه
أبو حنيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد منه وارث الابن هو الوصي أي مؤن الرضاة
من ماله اذا مات الاب قوله فان اراد انفصالا يعني قبل الحولين قوله ان تسترضعوا أي
المراضع اولادكم أي تأخذوا مراضع لاولادكم قوله ما آتيتكم أي ما أردتم اقامه كقولهم صلى
اذا قم الى الصلاة انتهى

• (باب الحضانة) •

(الاعلى بالطفل أسهل مالم تنكح) حديث بسند صحيح عن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
هذا كان يخطب لي بها ويهرى لهما موثقي فقاموا فماتت بولته فبني بها فقال آتينا حقها
مالم تنكح أنرجه أسد وأود وأود واليقي والحاكم وصحبه في حقوق الاجماع على ان الام

أولى بالطفل من الأب وحكى ابن المنذر الإجماع على أن حقه يطل بالنكاح وقد روى عن
عنه أنه لا يطل بالنكاح والمذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا بقوله ابن أم سلمة
في كتابها بعد أن تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبجواب عن ذلك بأن مجرد
البقاء مع عدم المنازع لا يوجب الاحتمال أنه لم ينقرب غيرها واحتجوا أيضاً بحديث أبي
في حديث ابنه حرة قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن الحق لخالها وكانت تحت
جعفر بن أبي طالب وقد قال الخلفاء بمنزلة الأم ويجب من هذا أنه لا يدفع النص الوارد
في الأم ويمكن أن يقال إن هذا يكون دليلاً على مذهب السلف الحنفية من أن النكاح إذا
كان لمن هو رحم له فغيره لا يطل به الحق ويكون حديث ابنه حرة مقيد بالقول لمصلحة الله
تعالى عليه وآله وسلم ما لم تنكح (ثم الخلفاء) أولى بعد الأم عن هذا الحديث البراءة عازب
في الصحيحين وغيرهما أن ابنه حرة اختصم فيها على وجعفر وزيد فقال على أنا أحق بها هي
ابنة هي وقال جعفر بنت هي وخالها فتقضى وقال زيد ابنة أخي فتقضى بها رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لخالها وقال الخلفاء بمنزلة الأم والمراءى يقول زيد ابنة أخي أن حرة تكد كان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخي بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت
بالإجماع أن الأم أقدم الحواضن فتقضى التشبه أن تكون الأم أقدم من غيرها من غير فرق
بين الأب وغيره وقد قيل إن الأب أقدم منها إجماعاً وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف
والحديث يجمع من خالفه قال في المسوى إذا قارق الرجل امرأته أو غيرها من صغير فالأم
وأم الأم أولى بالحضانة من الأب وإياه ما لم ينهي بنصفه قال جمع القاسم بن محمد
يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة آمن الأنصار فولدت له عامر بن هرم ثم أنه فارقها لجلالة
عمر بن الخطاب فبأنفق جده ابنه عامراً يلعب ببناء المسجد فاخذ بضده فوضعه بين يديه على
الذابة فأدركته جده الغلام فبأنفقته أيامه حتى أتيا أبا بكر الصديق فقال عمر ابنه فوالت المرأة
ابن فقل أبو بكر خسر بينهما قال ففارجعه عمر الكلام (ثم الأب) وإن لم يرد ذلك دليل
بخصه لم يكن قد استقيم من مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأم أنت أحق به ما لم
تنكح فان هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلة ما هي الخلفاء وكذلك
أما الصغير ينمو بين الأم في الكفالة فانه بعد اثبات حق لها في الجدة وقال في المسوى روى
الشافعي بإسناد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير غلامين إليه
وأه ثم طبق بين الحديث والأثر بأن المولود إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به وإذا بلغ
سبع سنين وعقل عقل مثله خير بين الأبوين سواء كان ذكراً أو أنثى فالجسم اختاره يكون
عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء على رضى الله تعالى عنه فانه خير مصلحاً كان ابن
سبع سنين أو عاقل سنين بين الأم والأب وقال لأخيه الصغيره وهذا أيضاً قد يبلغ مبلغ هذا
تغيره وقال أبو حنيفة الأم أحق بالغلام حتى يأكل ويلبس وحملها بالحرية حتى يفيض ثم
بسد ذلك الأب أحق بهما أقول الحق أن الحضانة للأم ثم لخالها الدليل الذي قدمنا ولا حضانة
للأب ولا لغيره من الرجال والنساء إلا بعد بلوغ الصبي من التمييز فان بلغ اليه ثبت تخصيصه
بين الأم والأب وإذا عدما كان أمره إلى أوليائه أن وجدوا ولا كان إلى قرابته الذين ليسوا

بأولياهم يقدم الأقرب فالأقرب وليسكن ليس هذا الدليل اقتضى ذلك بل لأن حضانة
 الصبي وكفالة أمه بلا تمتعه والقراءة أولى به من الأجانب بل أربب بعض القرابة أولى من
 بعض فاحتمل به بعد عدم من وردت النصوص بكون حضانته هو الأوليا لكون ولاية النظر
 في مصالحه إليهم ومع عدمهم تكون حضانته إلى الأقرب فالأقرب هنا ما يقتضيه النظر
 الصحيح ومن رام الوقوف على جميع العلل التي حللها المختلفون في التقديم والتأخير في باب
 الحضانة فعليه بالهدى لأن القيم ولكنه لم يفرج إلى الأماذ كرهنا وقد كره الماتق
 وقد يقال أن حديث أنتأ حتى به ما لم تكن في شدة ثبوت أصل الحق في الحضانة للأب
 بعد الأم ومن هو بمنزلة لها وهي الخالة فتصكون أهل الحضانة الأم ثم الخالة ثم الأب
 (ثم يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحا) لأنه إذا عدت الأم والخالة والأب فالصبي
 محتاج إلى من يحضنه بالضرورة والقراءة أشق به فيعين الحاكم من يقوم به منهم من يرى فيه
 صلاحا للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن عكرمة قال إن امرأة عمر بن الخطاب طلعت
 أبي بكر في ولدها فقال أبو بكر هي أعطفت والطف وأرحم وأحن وهي أحق بولدها ما لم
 تنزح فهذه الأوصاف تفيد أن أبا بكر جعل الملة العطف والطف والرحمة والحنو (وبعد
 بلوغ من الاستقلال يغير الصبي بين أمه وأمه) لحديث أبي هريرة عن عائشة أنها قالت
 وصحبه الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير غلاما بين أمه وأمه وفي لفظ أن
 امرأة جابر بن عبد الله قالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بي وقد سقاني من ثمراتي عتبة وقد
 نعتني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استمع ما عليه قال زوجها من مهاجني في
 ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا أولك وهذه أمك فخذ يد أمها فاشك ماخذ
 يد أمه فانطلقت به أخرجه أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن جابر وابن
 القطان وأخرج أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الجليل بن
 جعفر الأنصاري عن جده أن جده أسلم وأبنت أمه أن نسلم لجابر بن جعفر لم يبلغ قال
 فما جلس النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الأب ههنا والأم ههنا ثم خيره وقال اللهم اهله
 فذهب إلى أمه قال ابن القيم الحضانة قضى فيها خير قضايا أحداها قضى بابتها عزت ظلالها
 وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال الخالة بمنزلة الأم فتضمن هذا القضاء أن الخالة قاطنة مقام
 الأم في الاستحقاق وإن تزوجها لا يستقط حضانتها إذا كانت جارية القضية الثانية إن رجلا
 جابرا بن جعفر لم يبلغ فاختص فيه هو وأمهم ولم يسلم فاجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم الأب ههنا وأجلس الأم ههنا ثم خيره الصبي وقال اللهم اهله فذهب إلى أمه ذكره أحد
 القضية الثالثة رافع بن سنان أسلم وأبنت أمه أن نسلم فأتت النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وقالت اجني فليم أو شيعة وقال رافع اجني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم اهله ناحية وقال لها اتعدي ناحية فاعقد الصبية ثم ما ثم قال ادعوا هاتين إلى أمها
 فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اهله هاتين إلى أبيها فاعخذها ذكره أحد
 القضية الرابعة جابر بن عبد الله قال يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بي الخ ذكره أبو داود القضية
 الخامسة جابر بن عبد الله قال يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بي الخ ذكره أبو داود القضية

وعلى هذا أخذ كرم أبو داود فعل هذه القضايا الخمس تدويرا لها خبرا بالله التوفيق (فإن لم يوجد)
من لم يذوق ذلك حق نفس الشرع (أكثرهم من كان لم يذوق كفايته مصلحة) لكونه يحتاج إلى ذلك
فكانت المصلحة معتبرة في بدنه كما اعتبر في ماله وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال
الإنسان من الكلب والسنة

• (كتاب البيع) •

(المشعر فيه مجرد التراضي) وحقيقة التراضي لا يعلمها إلا الله تعالى والمراد ههنا إمارته
كالإيجاب والقبول وكالتعاطي عند القائل وعلى هذا أهل العلم (ولو بإشارة) يستعد الكتابة
(من قادر على النطق) لكونه لم يرد دليل على ما اعتبره بعض أهل العلم من ألقاظ مخصوصة
وأما لا يجوز البيع بغيرها ولا يقيد بما ورد في الروايات من شحوصت منك وبعتك فالتكرار
البيع يصح بذلك وإنما النزاع في كونه لا يصح إلا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى تبارة
من ترأست فليخلق على أن مجرد التراضي هو النشاط ولا بد من الدلالة عليه بلقضا وإشارة أو
كتابة بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مفيدة نحل وقال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لا يعل مال امرئ مسلم إلا بطريق من نفسه فإذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر
غير ذلك أقول هذا تأملا يستفاد من الأدلة أعني أن المشتري في البيع هو مجرد التراضي والمشتري
بالرضا لا ينصرف فكذا كرم ومن الألقاظ مخصوصة المفيدة بقيد بل ما أشعر بالرضا ولو بكتابة
أو إشارة أو معاطاة من دون لفظ ولا مافي معناه فإن البيع عند وجود المشتري يطلق الرضا
بيع صحيح وعلى مذهبي الاختصاص الدليل ولا يتم في المقام مثل حديث إذا بعت وسكابة
مبايعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا عرفه وما أشبه ذلك لا يمنع من اشتراط لفظ بعت
وغيره بالرضا وإنما قلنا دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد إلا من صيغة مخصوصة
ون ههنا يلوح أن قولهم لا يربي المعاطاة باطل وهكذا أخواته والحاصل أن المحدث في
الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع الإقيد الرضا والأمور المشتركة أعين الألقاظ التي
اصطلح عليها الفقهاء فندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو بإشارة من قادر وكافة من حاضر
(ولا يجوز بيع النحر والميتة والخنزير والاصنام) لحديث جابر في الصبي وغيرهما أنه مع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله حرم بيع النحر والميتة والخنزير والاصنام (والكلب
والسنور) لما في الصبي وغيرهما من حديث أبي مسعود قال نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن غن الكلب وفيها أيضا من حديث أبي جيفة نحوه وفي صحيح
مسلم وغيره من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن غن الكلب
والسنور وأخرج الساقية بناندر بناندر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن غن الكلب إلا كلب حيد قال في المصنف اختلقوا في بيع الكلب فقال
الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن من تلقه (والهم) لحديث أبي جيفة في
الصبي قال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم غن الدم (وعصب الفحل)
وهو ما الفحل يسكره مناجبه لينزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن غن عصب الفحل ومنه في صحيح مسلم من حديث جابر

وفي الباب الحديث وروى في الكرامة وهي ما يسطى على عبء الفعل من فيه شرط في
 عليه كذا في الجهة البالغة (وكل حرام) لما في العصيين وغيرهم من حديث جابر قيل
 يا رسول الله أرايت شعوم الميتة تطلق بها السفن وتدهن بها الجلود ويستمتع بها الناس
 فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لحرم شعومها جلوه ثم باعوه واكلوا ثمنه
 وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعن
 الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وان الله اذ حرم على قوم أكل نئ
 حرم عليهم غنمه قال ابن القيم في الاحكام وفي قوله حرام قولان أحدهما ان هذه الافعال حرام
 والثاني ان البيع حرام وان كان المشتري يشترى بقليل والاول لا يفيان على أن السؤال حل
 وقع عن البيع لهذا الاتضاع المذكور وعن الاتضاع المذكور والاول اختاره شيخنا وهو
 الاظهر لانه لم يضرهم أولا عن تحريم هذا الاتضاع حتى ذكرناه حاجتهم اليه وانما أخبرهم
 عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يتاعونه لهذا الاتضاع فلم يضرهم لم يمتحى البيع ولم يضرهم من
 الاتضاع المذكور ولا يلزم بين جواز البيع وحل المتعة والله تعالى أعلم انتهى قلت والاقرب
 الى السنة ما ذهب اليه الماتن (وفضل الماء) حديث ياس بن عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء وما أحده وأبو داود والشافعي والترمذي وصحبه وقال
 القشيري هو على شرط الشيخين والحديث جابر عن مسلم وأحمد وابن ماجه بنحو موقود
 عقيد في العصيين من حديث أبي هريرة مرفوعا بقوله لا يمنع فضل الماء يمنع به فضل الكلال
 وفي نسخة لا يمنع فضل الماء يمنع به الكلال وهو في مسلم (وما فيه غرر) وهو استتار علة الشيء
 وتردده بين جهتين ممكنتين كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء حديث أبي هريرة عن مسلم
 وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر وأخرج أحمد من حديث
 ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تتروا السمك في الماء فانه غرر وفي
 استاده يزيد بن أبي زياد وقد روي البيهقي وقفه ولكنك دخل في بيع الغرر قال في المسوى قال
 مالك ومن الغرر والخاطرة ان يسمد الرجل قد ضلت دابته أو أبقى غلامه وعن شيء من ذلك
 خبون دينار فيقول رجل أنا أخضع منك بعشرين دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من
 البائع ثلثون دينارا وان لم يجد ذهب البائع من المبتاع بعشرين دينارا قال مالك وفي ذلك
 أيضا عيب آخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يدر ذات أم تقصت أم ما حدث بها من الصوب
 وهذا أعظم الخاطرة قال مالك والامر عندنا ان من الخاطرة والفروا شرا في بطون الاثان
 من النساء والذواب لانه لا يدري أين خرج أم لا يخرج فان خرج لم يدري يكون حسنا أم قبيحا
 أم تاما أم ناقسا أم ذكرا أم أنثى وذلك كله يتفاضل ان كان على حكمة فقيمة كذا وان كذا
 فقيمة كذا انتهى (وحبل الحبل) لنبه على الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك كافي مسلم وغيره
 من حديث ابن عمر وأبو داود في الحديث صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع حبل الحبل
 أخرجه مالك وفي العصيين كان أهل الجاهلية يتاعون لحوم الجوز والجل الحبل الحبل وحبل
 الحبل ان تقع الساقه ما في بطنها ثم فصل التي تعبت فنهاهم من ذلك وقد قيل انه يبيع ولد
 الساقه الحامل في المال وقيل يبيع ولدها كافي الرواية وقد ورد النهي من شرا ما في

بطون الاتهام كآي حديث أبي سعيد عند أحد وابن ماجه والبراء بن عازب في استأذنه
 شهر بن حوشب وفيه ضعف وروى مالك عن يعقوب بن السائب أنه قال لا ينافي الحيوان وإنما
 نهى عن الحيوان من ثلاثة من المضامين والملاقيع وحبل الحبله فافاض من مافي بطون اثاث
 الابل والملاقيع مافي ظهور ابلهال قلت وعليه أهل العلم قال محمد بن السباع كلهم كروهه
 ولا يخفى مباشرتها لانها غير عندنا وفي المتنازع نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عن حبل الحبله وهو تاج التنازع بأن يبيع تاج التنازع أو يبيع إلى تاج التنازع ومن الملاقيع
 وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي أصلاب القصور (والتلابة) أن يبيع الرجل إلى الرجل
 ثوبه ويبيع الآخر إليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا مني وهذا الذي نهى
 عنه (والملاسة) أن يمس الرجل الثوب ولا يشعر ولا يبين مافيه أو يئامع لئلا يعلم مافيه
 لحديث أبي سعيد في العيصين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملاسة
 والمتلابة في البيع وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما تقدم
 واقتضى المأثر الملاسة لم يوجب الآخر يده بالليل أو بالنهار ولا يقبله والمتلابة أن يبيع
 الرجل إلى الرجل ثوبه ويكون ذلك جهما من غير نظر ولا تراص كذا في الرواية وفي الباب
 عن أنس عند البخاري قلت وعليه أهل العلم قال الهذلي والبطان فهما عدم الرؤية أو
 عدم السبقة أو الشرط القاسد أي لا خيار له إذا رآه كذا في المسوي (ومافي الضرع والعبد
 الاتيق والمفانم حتى تقسم والفرح حتى يعلم والصوف في الظهور واليمن في البق) لحديث أبي
 سعيد المتقدم في النهي عن شراء مافي بطون الاتهام فإن فيه النهي عن بيع مافي ضرعها
 وعن شراء العبد الاتيق وعن شراء المفانم حتى تقسم وقد ورد النهي عن بيع المفانم حتى
 تقسم من حديث ابن عباس عند الدارقطني ومن حديث أبي هريرة عند أحد وأبي داود وقد
 ورد النهي عن بيع الفرح حتى يعلم والصوف على الظهور واليمن في الضرع واليمن في البق من
 حديث ابن عباس أيضا عند الدارقطني والبيهقي وفي أسناده عمر بن قريش وقد روي عنه يحيى بن
 معين وغيره وأحاديث النهي عن بيع القدر تشتمل من حيث جميع مافي هذه الروايات لأن القدر
 يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الفارح حتى يدوس سلاحها نهى البائع والمبتاع
 وأخرج شعيب بن مسلم من حديث أبي هريرة وفي العيصين من حديث أنس نحوه قال مالك الأمر
 عندنا في بيع البطيخ والفتا والخرز والجزران يه إذا بد أصلاحه حلال ما يخرجه يكون
 المشتري ما يبت حتى تنقطع غمره ولا يبيع في ذلك وقت موثوق وذلك أن وقته معروف
 وبيع دخلته العامة فقطعت غمرته قبل أن ياتي ذلك الوقت فإذا دخلته الجاهة بها فمه تبلغ
 الثلث فصاعدا كل ذلك موضوع عن الذي أسامه (والمحاللة) بيع الزرع بكيل من العلم
 معلوم قال مالك المحاللة كراة الأرض بالحنطة وقال في المسوي المحاللة بيع الزرع بعد اشتداد
 الحب تقيا (والمزانة) بيع ثمر الفل أو ساقين الثمر وقال مالك المزانة اشتراء الثمر بالثر
 قدوس الفل وقال في المسوي المزانة بيع الثمر على الشجر يبيعه على الأرض قال مالك
 ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزانة وتفسير المزانة أن كل شيء من

أي يفت
 الأصل

الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده يتبع بشئ محسوس من العكيل والوزن والعدد
وذلك أن يقول الرجل لرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الخنطة والقرا أو
ما أشبه ذلك من الاطعمة ويكون للرجل السلعة من الخبط أو الثوى أو القصب أو العصف
أو الكرشف أو السكآن أو القز أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شئ من ذلك ولا وزنه ولا
عدده فيقول الرجل لرجل تلك السلعة كل سلعتك هذه أو صر من يكيلها أو وزن من ذلك
ما يوزن أو عدد منها ما كان يعد لها نقص من كذا وكذا صاعا التسعة يسميها أو وزن كذا وكذا
وطلا أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فلي فرم حتى أو فلي تلك التسعة فما زاد على تلك
التسعة فهو لي ضمن ما نقص من ذلك على أن يكون ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه الخاطرة
والقررو القمار يدخل هذا لأنه لم يشتره شيئا بشئ أخرجه ولكن ضمن لها محاسن من ذلك
الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك
التسعة أخذ من مال صاحبه ما نقص بغيره عن إعطاء إياه وان زادت تلك السلعة على تلك
التسعة أخذ الرجل من مال دور السلعة ما لا يغيره عن ولا حجة طبعه في نفسه فهذا يشبه القمار
وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل
العلم والعلماء في النهي أن المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يجوز بكميل ولا وزن وإنما
يكون تقديره بالقرص وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فاما إذا باع بجنس آخر من
الثمار على الأرض أو على الشجر يجوز لأن المماثلة بينهما غير شرط والتباين شرط في المجلس
وقبض ما على الأرض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتخلية أقول ومعنى هذا الكلام أن
سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك أن سبب التحريم هو في القمار وكلا الأمرين صحيح
انتهى (والمعلومة) بيع غير النقة لا أكثر من سنة في عقد واحد والجبيع بيع غرر وجهالة
(والمخاضرة) بيع القرع خضر قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال
نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والنابذ والملاسة
والمزانية وفي الصحيحين من حديث جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
المحاقلة والمزانية والمعاومة وفي الباب الحديث (والعرون) هو أن يهبط المشتري البائع
درهما أو نحوه قبل البيع على أنه إذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شئ لما أخرجه أحد
والنفاق وأبو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم عن بيع العرون ولا يه أرض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن
أسلم أنه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العريان في البيع فأخذه لأن في استاده
أبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف وأيضاً الحديث مرسل قال في المسوى قال مالك وذلك فيما
نرى والله تعالى أعلم إن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه
منه أو يتكاري منه أعطيتك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أني إن أخسفت
السلعة أو ركب ما تكراريت منك فالذي أعطيتك من فني السلعة أو من كراء الدابة وإن
تركت ابتاع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه أهل العلم في
المنهاج ولا يصح بيع العرون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الفئن إن رضى السلعة

والأنهى هبة قال الهنلي وعدم صحته لاشتماله على شرط الرق والهبة ان لم يرض السلعة انتهى
(والصير الى من يتخذ خيرا) الحديث لمن ياتع النحر وشربها ومشقها وما صهرها أخرجه
الترمذي وابن ماجه ورجاه ثقات من حديث أنس وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه
وأبو داود وفي اسناد عبد الرحمن بن عبد الله الفافقي وقد قيل انه غير معروف وقيل انه
معروف وهو من أمراء الاندلس وصح الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني في الاوسط
عن يزيد بن رفاعة عن جبريل بن عبد الله القطاف عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله عن جبريل بن عبد الله
يتخذ خيرا فقد تقدم النار على بصيرقوا اسناد حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضا البيهقي وزاد
أبو يعنى بمسلم انه يتخذ خيرا ويؤيده حديث أبي امامة عند الترمذي أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الثمنيات المتقين ولا تشربوهن ولا تلعوهن ولا خير في
تجارتهم فنهين وغن حرام وفي الباب أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر أن رجلا من أهل
العراق قالوا لهما يا عبد الرحمن اننا نبتاع من غير الفضل والعنب فنصبر مخرافتيها فقال
عبد الله بن عمر اني أشهد الله عليكم ولا تصكته ومن جمع من الجن والانس اني لأمركم أن
تبيعوهما ولا تبتاعوهما ولا تصبروهما ولا تسقوهما فانهم ارجس من عمل الشيطان قلت وعليه
أهل العلم (والكافي بالكافي) أي المعلوم بالمدوم حديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم
وصححه ابن أبي عمير قال الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكافي بالكافي ولكنه اعترض
على الحاكم بانه وهم في تصحيحه لان في اسناد موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه
الشافعي بلفظ نهى عن الدين بالدين ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكافي بالكافي دين بدين وفي اسناد موسى بن
عبيدة الزبدي وهو ضعيف وقد قال أحمد في لائق الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا
الحديث من غيره وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز
بيع دين بدين انتهى يعني روى الإجماع على معنى الحديث فثبت من عنده لانه صار متلقى
بالقبول ويؤيده انتهى من بيع الملاقع والمضامين وسجل الحيلة لان الله في خلقه كونه
بيع معدوم وتقويه أيضا الأحاديث الواردة في اشتراط التقاض كحديث اذا كان يدايد
وهو الصحيح وحديث عالم تنفر فاينك كفى (وما اشتراء قبل قبضه) حديث جابر عن محمد بن
وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اشتعت طعاما فلا تبعه حتى
تستوفيه وأخرج مسلم أيضا وفيه قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تبيع
السلع حتى تستوفى وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قاله اذا اشتريت شاة فلا تبعه حتى تبضه وفي اسناد العلاء بن خالد الواسطي وأخرج
أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث يزيد بن ثابت ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى أن تبيع السلع حيث تبتاع حتى يهوزها التجار الى مالهم وفى
الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وفي أطله بالافقه قبل خصوص بالطعام لانه أكثر
الاموال تعادى واجبه ولا يتعبره الا بهلا كما قال المفسر فنهى عن تصريفه البائع
فيكون قضية في قضية وقبل يجرى في القول لانه مظنة ان يتغير ويتعب فحصل الخصومة في

الخصومة وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا أنه هو والاقبس مما ذكرنا في العلم انتهى
قال في المسوى قال مالك الأمر المبيع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أتم من اشتري طعاما
برا أو شعيرا أو سلتا أو ذرة أو دخنا أو شيئا من الجبوب القطنية أو شيئا مما يشبه القطنية مما
تبيع فيه الزكاة أو شيئا من الأدم كلها الزيت والسمن والصل والخل والجبن واللبن والشعير
وما أشبه ذلك من الأدم فإن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقضه ويستوفيه وفي شرح
السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاما لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيما
سواه فقال الشافعي ومحمد لا تفرق بين الطعام والصل والسمن والعقار في أن يبيع شيء منها لا يجوز قبل
القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المنزل
وقال مالك ماعدا المطعم ويجوز بيعه قبل القبض قلت كان الأمر كما حكته وقد قلنا
بأن رزاقهم وعطيهم كتبوا وكان الناس يبيعون ما قبل أن يقضوها ويصرون المشتري
الصك لبعضه ويقضه فذلك بيع السكر الذي أنتمى (والطعام حتى يجري فيه الصاعان) لحديث
عثمان عند أحمد والبخاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ابتعت ثوبا فكل وإذا
بعت ثوبا فكل وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن حديث جابر قال سمى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري
وفي استناد ما بن أبي ليلى وفي الباب عن أبي هريرة بن أسناد حسن وعن غيره ما يندفعه ما قبل
وقد ذهب إلى ذلك الجمهور (ولا يصح الاستئمان في البيع) مثل أن يبيع عشرة أفراس أو أشيا
لأن فيه جهالة متضمنة إلى المنازعة والمفسد هو المقتضى إلى المنازعة (الأذا كان معلوما)
لحديث جابر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثياب إذا
القسائي والتمذي وابن حبان وصحها إلا أن تعلم والمراد أن يبيع شيئا ويستثنى منه شيئا
يجوز له إلا إذا كان معلوما فيصير (ومنه) أي من الثياب المعلومة (استثناء) جابر (ظهر المبيع)
أي يملك إلى المدينة بعد أن يبيع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصبيحين
وغيرهما من حديثه قال النووي في شرح مسلم الثياب المبطله للبيع قوله بعتك هذه الصبرة
الأبعضها أو هذه الأشجار الأبعضها فلا يصح البيع لأن المشتري مجهول ولو قال بعتك هذه
الأشجار الأربعة الصبرة الأربعة أو الصبرة الأربعة أو بعتك بألف الأدرهما مع البيع
باتفاق العلل ولو باع الصبرة الأصاغر منها فالبيع باطل عند الشافعي وصح مالك أن يستثنى
منها ما لا يرد على ثلثها وإذا باع ثمره ثلثات واستثنى عشرة أصع للبائع فذهب الشافعي وأبو
حنيفة والعلامة كافة بطلان البيع وقال مالك وجماعته من علمه المدني يجوز ذلك ما لم يرد على
قد ثلث الثمرة (ولا يجوز التفريق بين المهارم) لحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين القدر والقدر فافرق الله بينهم يوم القيامة
أخرجه أحدنا الترمذي والدارقطني وأما كم وصحبه وحديث علي أمرني النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين آخرين فبعتهما وقرت بينهما فذكرت ذلك فقال أدركهما
فأرجعهما ولا تبعهما إلا بجمع أخرجه أحدنا قد سمعته ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان
وأما كم وغيرهم وحديث أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فرق

حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تلقى البعوض وفيها أيضا
نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقوا الركان البيع ولا بيع بضمكم على بعض ولا تاجشوا
ولا بيع حاضر لباد ولا تصروا الأبل والغنم قلت وعليه أهل العلم (والاحتكار) لحديث
ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبرزالي يعلى مرفوعا أن احتكر الطعام أربعين
ليلة فقد برئ من إثمهم وروى القسمة وفي أسناده أصبح بن زيد وفيه مقال وأخرج مسلم وغيره
من حديث معمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الاطعام وأخرج فهو أحمد والحاكم من
حديث أبي هريرة قلت وعليه أهل العلم قال الثوري في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار
الهرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت القلا ولا يبيع في
الحال بل يذخره ليلوغنه فأما إذا اشتراه أو باع من قرية وقت الرخص واقترا وأبناعه في
وقت القلا فلا حرج له إلى كذا أو أبناعه لبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه وأما
غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبا وفي الهداية يكره
الاحتكار في أقوات الآدمي والبهائم إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار به الله ومن احتكر
غله فبيعه أو بخله من بلد آخر فليس بمحسّر أقول الحق أن الأحاديث المطقة في تحريم
الاحتكار مبيحة بالطعام فلا يصح ما قيل من تحريم احتكار قوت البهائم والقبائل
على قوت الآدمي قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرما إلا إذا كان لتقصير بقى ذلك
على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا بد منه فلم
يقصد قلت يحرم عليه الاحتكار ونظاير ما أن القاصد باحتكاره قلة الأسعار على المسلمين
داخل تحت النهي وألوعيسوا كان بالمسلمين حاجة أم لا لأن هذا القصد مجرد كاف وأما
اجبار المحتكر على البيع فإثران لم يكن واجبا لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهما واجبان على كل مكلف (والتمسيم) لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن
ماجه والداري والبرزالي يعلى أن أبا هريرة قال على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قالوا يا رسول الله سمعنا فقال إن أقمهوا المسعر القاض الباطل الرزاقوا لا رجوان
ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بخلته في دم ولا مال وجهه ابن جابر والترمذي وفي
الباب أحاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فإن كان أرباب الطعام
يتحكمون ويتعدون في القيمة تعديا قاحشا وهما القاض من صيانة حقوق المسلمين
إلا فالتسعر لم يندل لأبأس به مشور من أهل الرأي والبصيرة انتهى (ويجب وضع الجوائح)
الخاصة بالآفة التي تم في الذوا والاموال لحديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وضع الجوائح أخرجها أحد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضا مسلم بفتح أم ووضع
الجوائح وفي لفظ مسلم وغيره إن كنت بعت من أخيت غراما بيا بيا بيا فلا يصل لك أن
تأخذ منه شيئا ما أخذ مال أخيت وفي الباب عن عائشة في حصص من أنس فيها أيضا وقد
ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والشيخ وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على
الاستنباط عند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على الاستنباط (ولا يصل سلف

ويصح) قال مالك وتفسير ذلك أن يقول الرجل آخذت منك بكذا وكذا على أن
 نلتني كذا أو كذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو قريبان ترك الذي اشترط السلف
 ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا قلت وعليه أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول
 أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض
 فهذا فاسد لانه جعل العشر فوق القرض غنا للثوب فإذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار
 ما بقي من المبيع بمقابلة الباقي مجعولا قال المسائي قال مالك هو أي السلف هنا أن تقرض
 قرضاً ثم يتابعه عليه يعايزه أو اد عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على أن يقاييه في الثمن وقد
 يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تلتقني ماله
 في كذا وكذا انتهى (ولا شرطان في بيع) لحديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم قال لا يعلق ببيع و لا شرطان في بيع ولا ربح ماله من ولا يبيع ماله ليس
 عندك أنخرجه أجدا أو داود والقاضي والترمذي وصححه وكذلك صححه ابن خزيمة والحاكم
 والشرطان في بيع أن يقول بعتك هذا بألف أن كان نقداً وبألفين أن كان نسيئة وقيل هو أن
 يقول بعتك فوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الجلة البالغة ومعنى الشرطين أن يشترط
 حقوق البيع ويشترط شيئا خارجا مثل أن يبيع كذا أو يشترط له في فلان أو أن احتاج
 إلى بيعه لم يبيع إلا منه ونحو ذلك فهذا شرطان في صفقة واحدة (ولا يعتان في بيعه) لحديث
 أبي هريرة عند أحمد والقاضي وأبي داود والترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم نهى عن بيعتين في بيعه ونهى أبي داود عن باع يفتين في بيعه أو كسهما أو الربا
 وأنخرجه أحمد من حديث عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن صفقتين في صفقة قال جليل هو الرجل يبيع البيع فيقول بفس كذا أو بفسد كذا
 ويرجأه رجال الصميم وما ذكره مالك هو معنى البيعتين في بيعه وقد تقدم تفسير الشرطين في
 بيعه بمثل هذا وليس يصح بل المراد بالشرطين في بيعه أن البيع واحد شرط فيه شرطان وهذا
 البيع يباعان قلت وفي شرح السنة تفسير البيعتين في بيعه على وجهين أحدهما أن يقول
 بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عندنا كراهل العلم فإذا
 بانه على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والآخر أن يقول بعتك عبدي هذا
 بعشرين ديناراً على أن تبني جاريك فهذا فاسد لانه جعل غن البعد عشرين ديناراً وشرط
 بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيه وما بقي من المبيع في مقابلة
 الباقي مجعولا ما إذا بيع بين اثنين في صفقة واحدة باع داراً وصيداً بجن واحد فهو جائز
 وليس من باب البيعتين في بيعه فالحق صفقة واحدة بيعت شيئين وأما بيع الشيء أكثر من
 سعر وممؤجلاً فاقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الزيادة في ثمن ولا صدر لان الربا
 زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوي بين الشيء وثمنه مع اختلاف جنسهما فلا يبيع
 أن يكون مخرم هذه الصورة لكونها باقاً قبل أن يخرمها لكون الزيادة في مقابل
 التفتيش بالأجل فقط فلا يفتي أن يخرم مثل ذلك مقتضى دليل والمسئلة بحقه البسط وقد
 أفرد هذا المسائي من السنة لانه حاشاه العطل في حكم الزيادة لأجل الأجل ولكن يمكن

الاستدلال لهذا المنع مما أخرجه أحدوا السائق والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع يمينين في حقة فلهما أو كسهما أو الرابو بما أخرجه أحدوا الزوار والطبراني في الكبير والأوسط عن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن معقتين في حقة قال سألوه الرجل يبيع المبيع فيقول هو بفساء كذا وهو ينقدح كذا قال في جمع الزوائد رجالاً أحدثت فهدان الحديثان فقد لاهل ان الزيادة لأجل النساء عن قوله هذا قال فلهما أو كسهما أو الرابو بالاعيان التي هي غير بويقتا في عموم الحديثين وقد ذهب الجمهور الى جواز بيع الشيء بأكثر من بيع يومه لأجل التساموز وهو في دلالة الحديثين المذكورين على محل التزاع (ورع عالم يضمن) لما تقدم في دليل لايحل منه ويبيع وهو ان يبيع شيئاً يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض (ويبيع ماله من عندا لبايع) حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يا أبا عبد الله الرجل فيسألني عن البيع ليس عندى أيحه منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا يبيع ماله من عندك أخرجه أحدوا أهل السلف وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ماله عندك أي ماله في محلك وقد رتق وفي معنى يبيع ماله من عندا يبيع ماله غيره بغير إذنه لانه غير لايدي هل يميزه غيره أو لا وهو قول السافى وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على أجازة المالك ويبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تحصل اليمن كتبه فيك ثم يبيع القطر السك ومنه قوله تعالى هل لنا قلنا (ويجوز بشرط عدم الخداع) حديث ابن عمر في الخصمين قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه يصدع في البيوع فقال من يبيع فقل لا خلاية وفي الباب أحاديث واخلاقه الخديعة وظاهره ان من قال بذلك ثبت له الخيار سواء مغب أو لم يغب (والخيار في المجلس ثابت ما لم يقرقا) حديث حكيم بن حزام في الخصمين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيهما أيضاً خصوص من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر يلقن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خيار لكل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار على الباب أحاديث وقد ذهب الى اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو برة الا على وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شرح والشعي وطاوس وطلحة وابن أبي مليكة كقتل خلقهم البصري وقتل ابن المنذر والقول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة ومن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين الا النبي وحده وحكامه صاحب البصر أيضاً عن السافى وأحدوا حسن وأبي ثور وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم الى انها اذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الاول

• (باب الربا) •

قال الله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يقبضه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا وقال عمن الله الربا ويرى الصدقات وقال وذر ما بينك من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تضلوا فاذنوا بهر بمن الله

ورسوله اتفق أهل العلم ان الربا من الكبار وانه اذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب الازد
 رأس المال وان كان ذو صيرورة حكمه الاقطار الى المسرة أقول هذا الحكم يستفاد من كتاب
 الله تعالى قال عز وجل وان تبتم فلکم رؤس أموالکم ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ
 مال المرء مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضا على جواز أخذ مبيع المرء من الربا
 وهو ما زاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالأصل انه يجوز أن يبيع ماله الربح ورأس
 المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها (يحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ الا متلا بمثل يدايد) فاذا اختلفت هذه
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد السنة الاجناس المذكورة هي المتصوص عليها
 في الاحاديث كحديث أبي سعيد بلغة الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ متلا بمثل يدايد يفتن زادا وازداد فقدا رأى الاخذ المطلق فيمساواة
 وهو في الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها الا ذكر السنة الاجناس
 وفي الجملة بالغة وتضمن النقصان ان الربا المحرم يجري في غيره الايمان السنة المتصوص عليها
 وان الحكم متعلقها الى كل ملحوظ في منها في شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري
 في هذه الاشياء الستة التي نص الحديث عليها وذهب عاصمهم الى أن حكم الربا غير مقصور عليها
 باعتبارها الثابت لاوصاف فيها ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى أن الربا
 ثبت في الدراهم والدينانير بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف
 فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدينانير بوصف التقديري وقال ابو حنيفة بعله الوزن حتى ان
 الربا يجري في الحديد والصلص والقطن وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة
 بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال حيد بن المسيب وفي الحديث ثبت فيها بوصف الطعم فقط
 واثبت في جميع الاشياء الطعم ومثله الثمار والقوا كقول البقر والادوية وانما قال ذلك
 في الحديث لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل علق الحكماء باسم الطعام
 فدل على ان ما اخذ الاشتقاق حله وقال ابو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الكيل حتى
 ان الربا يجري في الجنس والنورة وسياق ما يدفع ذلك كله (وفي الحاق غيرهما باطلاق) هل يلحق
 به هذه الاجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والتسامع
 الاتصاف في الجنس وتحريم التسماع فقط مع الاختلاف في الجنس والاتصاف في الصلة فقالت
 الظاهرية انه لا يلحق بها غيرهما ويرجع في سبل السلام وقال قدأ فردنا الكلام على ذلك في رسالة
 مستقلة حينئذ القول المجتبى انهم في تفصيل ذلك في مسك الختام وذهب من عداهم الى انه
 يلحق ما يشترك في الصلة واختلفوا في الصلة ما هي فتبيل الاتصاف في الجنس والطعم وقيل
 الجنس والطعم وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس ووجوب
 الزكاة وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل بان قال بالالحاق بما اخرج به
 الدارقطني والبرازن الحسن من حديث عباد بن أسامة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به
 وقد دل على هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه وفي مسنده الربيع بن معمر وثقه

أوزعة وغيره وضعه جماعة قال أحمد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف
 أخرى ليس به بأس ورجل صالح وقال ابن سعد والثوري ضعيف وقال أوزعة شيخ صالح
 وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وضعه بالصلاح أن يكون ثقة في الحديث وقال
 في التقریب حدوقسي الحفظ ولا يضاف أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لا سيما في مثل هذا
 الأمر العظيم فإنه حكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الاجتناس
 التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يستلزم الحكم على قائله بأنه مرتكب لهذه
 المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فإن هذا الإلحاق قد ذهب إليه
 الجمع الجمل والسواد الأعظم ولم يختلف في ذلك إلا الظاهرة فقط وهذا الحديث كإدليل على
 إلحاق غير المستقيما كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اقتصاد النفس وما
 يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الاجتناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال سمى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الزينة أن يبيع الرجل غر حائطه أن كان له غنلا بقر كيلا وان
 كان كرمان يبيعه بزيب كيلا وان كان زروعا أن يبيعه بكيل طعامهم في عن ذلك كله وفي لفظ
 لمسلم وعن كل غير ضرورة هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزيب ورواية مسلم
 تدل على أهم من ذلك وعمل يدل على الإلحاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعد بن المسيب أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع العجم بالحيوان وأخرجه أيضا الشافعي
 وأبو داود في المراسيل ورواه الدارقطني في الفريغ عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد
 وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر وشاهد من حديث ابن عمر ضد
 الزار وفي أسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي نعيم بن يعلى عن
 نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن من سمرة عند الحاکم والبيهقي
 وابن خزيمة ومما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حققة عند الترمذي في رخصة
 العربا وفيه ومن يبيع العنب بالزيب وعن كل غير ضرورة وعمل يدل على أن المستبرأ لا يخاف
 في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا ورق بالورق
 الاوزان وزن مثلا بمثل سواء بسواء أخرجه أحمد ومسلم والشافعي من حديث أبي هريرة
 الذهب بالذهب ووزان وزن مثلا بمثل والفضة بالفضة ووزان وزن مثلا بمثل وعند مسلم والشافعي
 وأبي داود من حديث فضالة بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يبيعوا الذهب
 بالذهب الاوزان وزن ومما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كرمان
 يبيعه بزيب كيلا وما ساق في غيره من النهي عن بيع الصبرة ولا يعلم كيلها أقول أما اختلاف
 منبني القياس في عمله الربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة ترواغملي مجرد قنطرات
 وتخمينات انقضت الياد على طويلة بلا طائل هذا يقول الصلة التي ذهب إليها ساقه الى
 القول بها مسلم من سالت العلة كتفريق المناط والاخر يقول ساقه الى ما ذهب إليه مسلم
 آخر حكم الصبرة التقسيم ونحن نمنع كون هذه المسألة تثبت بمثلها الاحكام الشرعية بل يمنع
 اندراج ما زعموه في هذا المقسم تحت شيء منها لما أحسن الاقتصار على نصوص الشريعة
 وعدم التكليف بما وزنها والتوسع في تكليفات العباد بما هو وتكليف محض ولنا من قول

بنى القياس لكثرة لوجع التعبد فيه بعد العلة المنصوصة وما كان طريق ثبوته مغفوق
 الخطاب وليس ما ذكره مكرره من هذا القبيل فليكن هذا البحث على ذكر منك تنقطع به
 في مسائل كثيرة قال الماتن رحمه الله في كتابه السيل الجرار ولا يخفى أن ذكره على الله عليه
 وسلم لا كليل والوزن في الاحاديث ليسان ما يتصل به التساوي في الاجناس المنصوص عليها
 فكيف كان هذا الذي كرسبب الاطلاق سائر الاجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الاجناس
 النابتة في الاحاديث وأي تعبدية حصلت بمثل ذلك وأي مناهة استفيد منها مع العلم ان
 الفرض في كراهه تحقيق التساوي كما قاله مثلاً بمثل سواء بسواء وأما الاطلاق في الجنس
 والطم كما قال الشافعي واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن
 عبد الله قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا
 يومئذ الشعير فأقول ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الطعام فكان ما ذكره أي دليل على أنه أراد
 بهذا الذكر الاطلاق وأي فهم يسبق الى كون ذلك هو العلة المعدية حتى تركب عليها القاطر
 وتبنى عليها التصور ويقال هذا دليل على أن كل ما له طم كان يعمه بما له طم متفاضلاً رابع ان
 أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والفضة اللذين هما أول منصوص عليه في الاحاديث
 المصرحة بذكر الاجناس التي تحرم فيها الربا ويدفع القولين جميعاً أنه قد ثبت في الاحاديث ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر العدد كحاشي حديث عثمان عند مسلم بلفظ لا تبيعوا الذهب والبر
 بالدينارين وقد رواه من حديث أبي سعيد ولا درهمين درهم ولا يعتبر العدد احداً من أهل
 هذين القولين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعي في الطم وزادت عليه الاشارة
 والاقنيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشئ والحاصل أنه لم يرد دليل تقوم به الحجة على الحاق
 ما عدا الاجناس المنصوص عليها (فان اختلفت الاجناس جاز انفاضل اذا كان يدايد)
 لما ثبت في الصحيحين من حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقر بالقر والمخ بالمخ مثلاً بمثل
 سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايدون
 الباب احاديث (ولا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوي) لما وقع في الاحاديث
 الصحيحين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثلاً بمثل سواء بسواء وزنا وزن فان هذا يدل
 على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه الا بعد العلم بالمائة والمساواة وما يدل على ذلك حديث طبر
 عندهم وغيره قال النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن يسع الصبر من القر لا يطم
 كيلها بالكيل المسمى من القر فان هذا يدل على أنه لا يجوز البيع الا بعد العلم (وان صحبه غيره)
 أي لا تأتبه لمصاحبة شئ آخر لاحد المتلين حديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال اشتريت
 قلاصاً يوم خميس بائني عشرة دينار فها ذهب وخرز ففصلتم افروحت فيها أكثر من اثني عشر
 ديناراً فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تبيع حتى تفصل وقد ذهب الى
 هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقالبه الشافعي وأحمد واسحق وذهب جماعة
 منهم المخنفية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شئ آخر اذا كانت الزيادة متساوية لما قالها
 (ولا يبيع الرطب بما كان يابساً) حديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمره سائطه

ان كان غلابا بقر كيلوا وان كان كرمانا جميعه بزبيب كيلوا وكذلك حديثنا من رخص بيعه
 ابن ابي حنيفة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يسأل عن اشتراء القرط الربط فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتنص
 الربط اذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصل في أنه
 لا يجوز بيع شيء من المعلوم بجنسه أحدهما ربط والاخر يابس مثل بيع الربط بالقر
 وبيع الغنجل بالزبيب وبيع العلم الربط بالتدب وهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب
 مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوز ما أبو حنيفة وحده ووقف بالمتناهي من قوله تعالى
 وأحل الله البيع وحرم الربوا بالمتناهي من قياس في غاية التصاد وهو قولهم الربط والقر اما
 أن يكون ناجسين واما أن يكون ناجسا واحدا وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحدهما بالآخر
 قال ابن القيم واذا نظرنا الى هذا القياس رأينا مصادما لسنه أعظم مصادم مع أنه ملطد
 في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزدي من الآخر قطعاً بنسبه فهو أزديا جزاً من الآخر
 بزاده لا يمكن فصلها وتبقيها ولا يمكن أن يجعل في مقامه تلك الأجزاء من الربط ما يشاؤنا به
 عند الكمال اذ هو على وحسبان فكان التبع من بيع أحدهما بالآخر محض القياس لو لم تأت به
 سنة وحتى لو لم يكن ربوا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنسب يجب التسليم والاتباع
 كما يجب التسليم لما ائتمنوه الحكمة انتهى (اللاهل العرايا) الحديث يردن ثابت عند
 البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا أن تباع بقرصها
 صكلا وفي قلنا في الصحيح رخص في العرية يأخذها أهل البيت بقرصها قريبا كلونها رطبا
 وأخرج أحمد والشافعي ومحمد بن حزم بن حبان والحاكم من حديث جابر قال سمعت
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول حين اذن لاهل العرايا ان يبيعوها بقرصها
 الوسق والوسق من الثلاثة والأربعة وفي الباب أحاديث والمراد ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم رخص الفقراء الذين لا تغل لهم أن يشتروا من أهل النخل ويطبأوا كلونه في شجرة
 بقرصه ثم اوالعرايا جمع عرية وهي في الأصل علية ثم النخل دون الرقبة ولقد ذهب الى ذلك
 الجمهور ومن خالفه قالوا حديث عليه قلت العرية فضيلة يعني منعوق من عراه يعرف وماذا
 قصده وهي عند مضمود أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى اذا خلعت ثوبه صككتها عرى وهي
 بيع الربط على النخل يرقق الأرض والنب في الشجر بزبيب فيعدون خمسة أوسق وقال
 محمد بن هذا فأخذوا هذا البخاري في باب نفسه العرايا قال ما كانت العرية أن يعرى الرجل
 الرجل الغلة ثم يتأذى بخره عليه فخصه أن يشتريه منه بقر وقال ابن ادموس العرية
 لا تكون الا بالكيل من القر يدعى ولا تكون بغير زاف وما يقوله ابن ابي حنيفة لا الوسق
 الموصقة وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر صككت العرايا أن يعرى الرجل
 لرجل في له الغلة والفتن وقال يزيد بن مغيان بن حنيفة العرايا تغل كانت ثوب
 للمساكين فلا يستطيعون أن يفتروا بها رخص لهم ان يبيعوها بملئها وامن القتر انتهى
 أقول العرايا أصلها ان العرب كانت تطوق على من لا تمره كما يتطوق صاحب السادة والابل
 بالنبعة وهي علية البن دون الرقبة قال الجوهري في الصحاح العرية هي الغلة التي يعرى بها

صاحب ارجل محتاجا بان يحصل له قمرها عام لمن مره اذا قصده انتهى فخصص على الله عليه
 وسلم لمن لا تغل لهم ان يشتري الرطب على القفل بخرمها اقرا كما وقع في الصميمين وغيرهما
 من حديث يزيد بن ثابت وفي لفظ في الصميمين من حديث رخص في العرايا باخذها اهل البيت
 بخرمها اقرايا كونهما رطبيا وفي لفظ لهما من حديثه ولم يرخس في غير ذلك فهذا بائز والذي
 اخبرنا به رخص الربا ومنعنا من المزانية هو الذي رخص لتافي العرايا والكل حق وشريعة
 واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخاص بالعلم ولرد الرخصة بالضرورة
 ولرد السنة بمجرد الرأى وهكذا من منع من البيع وجوز الهبة كما روى عن أبي حنيفة
 رحمه الله ولكن هذه الرخصة مقيدة بان يكون الشرايا لوسق والوسقين والثلاثة والاربعة
 كما وقع في حديث جابر عند الشافعي واحمد وصحبه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فلا يجوز
 الشرا من ياد على ذلك (ولا يبيع العلم بالحيوان) لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب
 عندما قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالعلم وقال
 سعيد بن مسير اهل الجاهلية يبيع العلم بالثابتين والشافعي وقال نهى عن بيع الحيوان بالعلم
 وقال ابو الزناد كل من ادرك من اهل العلم بنهون عن بيع الحيوان بالعلم أى من جنسه وكذا
 بغير جنسه من ما كول وغيره وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى تحريمه
 واليه ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب وان كان مرسل لكنه يقوى بعمل الصحابة
 واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب وذهب جماعة الى اباحته واختارها المزني اذ لم يثبت
 الحديث وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوه اختلاف ولان الحيوان ليس بمال الربا بل
 انه يجوز بيع حيوان بحيوانين فيبيع العلم بالحيوان يبيع مال الربا بما لا يرقيه فيجوز ذلك
 في القياس الا ان ثبت الحديث فناخذه ونزع القياس وقال محمد بن الموطأ وبهذا اتفقنا
 باع لمان لم الغنم بثمة حية لا يدرى العلم أكثر أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكره ولا
 ينبغي وهذا مثل المزانية والماله وهكذا يبيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسهم
 أقول والاحسن عندي ان معنى الحديث أن يقول للصاب كم يخرج من هذه الشاة فيقول
 الصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من العلم ان خرج أكثر فقل أو
 أقل فطيك وهذا نوع من القمار ويرجع الحديث الى القياس (ويجوز بيع الحيوان باثنين
 أو أكثر من جنسه) حديث جابر عند احمد واهل السنن وصححه الترمذي قال ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اشترى عبدا بعبدين وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه وأخرج أيضا مسلم
 وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى حفيضة بسبعة أروس من
 حبيبة الكلبي وأخرج احمد وأبو داود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم أمر مانع من جيشنا على ابل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى فقدت الايل
 وبقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الايل قد فقدت وبقيت بقية من الناس لاظهر
 لهم فقال لي ابيع علينا ابلا بقلاص من ابل الصدقة الى عملها حتى تقبض هذا البعث قال
 وكنت ايتاع البعير بقلاصين وثلاث قلاص من ابل الصدقة الى عملها حتى تقبض ذلك البعث
 فلباس ابل الصدقة اذا هارسل الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق

وفيه مقال وقوى في القبح استاده وأخرج احدواهل السقوصحه الترمذي وابن الجارود
من حديث مرة قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيئة وهو من رواية الحسن عن مرة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به
القيسة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لأن طرف واحد فيجوز وفي الموطأ
أن علي بن أبي طالب باع جملته يدعي عيسى بن عمر بن بصرى إلى أجل وإن عبد الله بن عمر اشترى
واحدة بأربعة أشهر مضوعة عليه وفيها صاحب الربطة وسئل ابن شهاب عن بيع الحيوان
اثنين واحد إلى أجل فقال لا بأس بذلك قال الشافعي يجوز ما مكنت الجنس واحدا أو
محتقما كقول القم وغيره ما كقول القم وما باع واحد أو واحد أو اثنين وقال أبو حنيفة
لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة خلاف (ولا يجوز بيع العينة) لحديث ابن عمر أن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة
وتابعوا أذاب البقر وتركو الجهاد في حبل الله أنزل الله عليهم فلا يرفع حتى يراجعوا
دينهم أخرجه احدواوداد والطرانق وابن القطان وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات والمراد
بالعينة بكسر العين المهملة بيع التاجر سلعة بشئ إلى أجل ثم يشترى منه بأقل من ذلك الثمن
ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو إسحق السبيعي عن امرأة أمه ادخلت على عائشة فدخلت
معهما ثم ولدت زيدا ثم رقت فقالت يا أم المؤمنين اني بعثت غلاما من زيدا ثم رقت فباعتها درهم
نسيئة وفي رواية منه بسمائة فقالت لها عائشة بشما اشتريتو بشما شريت ان
جهاد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بطل الا ان يتوب أخرجه الدارقطني
وفي استاده الغالية بنت ابي شع وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده
وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة واحمد وجوز ذلك الشافعي وأصحابه
وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها النبي في سنته بابا أقول ما يبيع أئمة الجور
وشراؤهم على وجه التجارة مع رعاياهم فهذه المسئلة قد دعت وطمت وكلفت تطبق الأرض
وقد ربا في كتب التواريخ حكميات عن ملوك مصر من الجرا كسة وذلك من أشدها وأعظمها
جرما منهم إذا أرادوا بيع شيء لهم كرهوا التجارة على شرائه باضعاف ثمنه وإذا أراد أحد منهم
الامتناع ضربه ضربا مبرحا وأخذوا ماله كرهوا من ذلك أنهم ينعون الناس من الشراء من
أحد من التجار حتى يتحقق ما يريدون يبعه من أموالهم فيرتفع ثمنه لأجل ذلك ويتحقق سريرا
قال الماكن في حاشية الشفا في الديار العينية من هذا القبيل أنواع منها أنهم يرمعون صرف
القرش بمقدار محمد ومن الضربة التي يضربونها من القضة المنشوشة بالتصالح المغلوبة
بالقش على وجه لا تكون القضة الخالصة المقدار نصف القضة التي في القرش ثم ان الرعايا
لا تقتل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك المقدار الثلث والرابع من
ذلك الرسم فإذا كان النقد خرجا من حال الدولة إلى غيره من الاجناد ونحوهم كان على ذلك
الرسم الناقص وإذا كان النقد داخل إلى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم الا القروش
الفرانسة أو الصرف الزائفة التي يتعامل به الرعية فيما بينهم فباخذون ثلث أموال الرعية أو
ربعها ظاهرا وإذا تراجم صرف القروش بين الرعايا أمر الامر بكسر السكة ويضربون ضربا

أخرى مثل المكسورة في الخالص والغش أو أكثر منها ضامتهم يمنعون التعامل بتلك الضربة الأولى فيبيعونها الرابحون تامين الدولة فيأخذون ثلث التكلفة منها ينصف قسطه من الضربة الأخرى وقد يزيد قليلا أو ينقص قليلا ثم يأخذون ثلث السكة الأولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى وينفعونها إلى الرابح ليصرف قدر موعدها يكون هذه القديسة نصف أموال العباد أو قريبا من ذلك والربح لا يتحددون على الاستقرار على الرسم الذي يرمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لأنهم يحتاجون إلى القروش القليلة في كثير من الحالات لكونه لا يتفق لهم في المعاملة العاجلة بالارض الأخرى ومن الأنواع التي يأخذون بها أموال الرابح أو كلاهما أو يتجرون فيهم اعتبارا من أنهم يجعلون ضربا على الباقي الاسواق يجبرونهم على تبليغها شأوا أم أو أم يأخذون لهم بالزيادة في الاسواق فيبيعون بها شأوا أو يصنعون بالناس حاردا وليس عليهم إلا الرقابة بالضربا إذا استغفان مستغفبت بالناس من زيادة الاسعار أو أراد منكر أن يشكر على الباعة ما يضلونه فالواحدة الزيادة للدولة فيلقون المنكر والمستغفبت هراوكم أعدا من هذه الاحيولان الشيطانية التي هي السحت بلا شك ولا شبهة نسأل الله أن يصلح الجميع انتهى ومن هذا القليل أنواع المكوس على أهل الدور والبضائع والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تقتصر على الرابح في الأشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة القبيحة الذين استولوا على أكثر البلاد الإسلامية بل من ملوك الاسلام وولاة المسلمين المدعين للدين المحدثي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء بحكم ما يريدوا نظري كآبنا كليل الكرامة في بيان مقاصد الامعة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم قال الماتن في حاشيته الشفاء اعلم ان باب المصارفة قد صار في هذه الازمنة بحيث لا يمكن من التخلص من المخول به في الربا البتة أحد كما عرفنا في سابق ثم ان الناس يحتاجون إلى التعامل بهذه الضربة في تصرفاتهم ويضطرون إلى المصارفة بها إلى القرض القرضي بذلك المقدار المرسوم لهم فيبيعون القصة بالقصة مع العلم بالتفاضل وهذا ربا بحت والعارف منهم يستروح إلى حيل قدر أحاق كسب القروش التي لا يرجع غالها الدليل وهي لا تفي من الحق شيئا وهالكن تعرفك بشايب ما يظنونه من الحيل غلصا لهم من ورطة الربا نحن ذلك أن بعض المتفهمة الذين لا يعرفون علوم الاجتماع قد ادعوا قد اقتابهم بأنه لا ربا في المعاطاة وان الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطاة لعدم وقوع القصد وهذا المقصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة صريحة بتحريم الربا من غير نظر إلى عقد بل لم يعتبر الله في البيع الا مجرد الرضا ومن ذلك ما طاعه أيضا بعض الفضنين في القروش ان الغش في كل واحد من البديلين يكون مقابلا لقصة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكثير من العاقل ان يبيع تسع أو في خمسة بأربعة فلهام فان كان مراد هذا القائل ان ذلك مخلص من الربا سواء وضى كل واحد من المتبايعين بالبديل أم لم يرض فهذا جهل لاهم ومن ذلك ان الغش في كل واحد من البديلين يكون محرر متسوقة للصرف وهذا مرد حديث القلا قد قلناه قد انضم إلى القصة غيرها ولا يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مسوغا للبيع بل أمر بالتفصل والتمييز بين الفضتين وقد ذكرنا غير هذه الامور مما

هو من السقوط يمكن لا يخفى على من له أدنى فطنة فإن قلت فهل من مخلص من هذه الورطة التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص ارشد المرءول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما ظاهرين اشترى قراجيدا بقردي أحد القرين جمع والاخر جنب وأخبرناه اشترى الصاع الجيد بصاعين من الردي فقال المرءول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك ربا قال الرسول الله كيف يصنع فقال انه يبيع القر الردي بالاراهم ثم يشتري بها القر الجيد فهذه وسيلة شرعية ومعاملة تبوية فمن أراد ان يصرف الدراهم المقتشوة بالقرش والقرش المقتشوة فليشتري صاحب الدراهم مثلا بقدار صرف القرش سبعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا يخلص من ذلك الا هذه الصورة ومن ظن ان ثم مخلصا في غيرها فهو مخادع بنفسه على حصر بيع الربا المتوعد عليه بغيره من الله ورسوله وعلى الضارب لتلك الدراهم المقتشوة تصيبه من الاثم لانه حل الناس على الربا والجأهم الى الدخول فيه ومن لهم هذه السنة المعروفة لتصد الحطام وأكل أموال الناس بالباطل ولو كان محتلا لما أمر الله من الرقي بالبيعة والعدل في القضية فكان له بضرب الغفلة الخالصة عن الفتن مندوحة وأقل أحوال المسلم ان يكون في رعاية مصالح الرعية كالفرج فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى

• (باب الخيارات) •

(يجب على من باع ذاعيب أن يبينه والا ثبت للمشتري الخيار) لحديث عقبه بن عامر عن ابن ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم لا يجلل المسلم باع من أخيه يباع وفيه عيب الا يبينه وقد حسن اسناده الملقظ في الفتح وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث واثله مرفوعا وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والاول مختلف فيه والثاني مجهول وأخرج ابن ماجه والترمذي والنسائي وابن الحارود والبخاري تعليقا من حديث العطاء بن خالد قال كتب لي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشترى العطاء بن خالد بن هود من محمد رسول الله اشترى منه عبدا أو أمة لاداء ولا عاتلة ولا خبئة بكسر الخاء يبيع المسلم المسلم ويؤيد هذه الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فدلّت هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يبينه فقد باع بعا لا يجلل شرعا فيكون المشتري بالخيار ان رضيه فقد اتم المبيع وصح البيع لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وان لم يرضه كان له رده لان العلم بالعيب كتم عن علم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولم يوجد في رد المبيع وسأقي (وانخراج بالضمان) لحديث عائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الحارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي رواية ان رجلا باع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فرقه بالعيب فقال البائع غله عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغلة بالضمان والمراد بالخراج الدخول والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الاصل الذي عليه أي يبيعه قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاخره بالاجارة العظيمة أو القليلة ثم يجده عيبا يرد منه انه يرد بذلك العيب وتكون له اجارته وغلته وذلك الامر

الذي كانت عليه الجماعة يلدنا وذلك لو ان رجلا ابتاع عبدا فبقي له دراقمة فباعها من العبد
اضعا فاقم برجله عبيد من ماله ولا يحسب العبد عليه اجارة فيما عمل له ذلك كذلك تكون
له اجارته اذا آجره من غيره لانه ضامن له قلت وعليه أهل العلم (ولم يفتى الرد بالقرع) لان
المشتري انما ارضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالقرع فاذا تبين له القرع كشف عن عدم الرضا
الذي هو المناط الشرعي (ومنه) أي من ذلك القرع (المصراتة) فريدها وصاعا من تمر فانه ثبت
الخيار فيها بوجود القرع والكائن بالنصرية وهو حبس القين في الضرر لفضل المشتري فزالوه
فيفتروا قد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تصروا الابل والغنم في ابتاعها بعد ذلك فهو غير النحرين بعد ان يحلبها ان رخصها أمسكها
وان مضطهدا ردها وصاعا من تمر وفي رواية مسلم وغيره من اشترى مصرة فهو منها بالخييار ثلاثة
أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها وودعها صاعا من تمر لاسمراء قلت وعليه الشافعي وفي
المتأخر التصري به نعلم ثبت بالخيار على القور وقيل بثلاثة أيام فان ردها بعد ثلث الأيام
رد معها صاع تمر وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف بكثره القين وفي شرح السنة
قال أبو حنيفة لا خيار له بسبب التصرية وليس له ردها بالعيب بعد ما حلبها وقال ابن أبي ليلى
وأبو يوسف ردها ويرد معها قامة القين قال في الحجة البالغة واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا
الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه الاخر عنه اذ انساب الرأي
فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه أخرجه البخاري عن
ابن مسعود أيضا وناه عليه ولاه بمنزلة سائر الخاديات الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه
ولا يستقل بمعرفة حكمه هذا القدر خاصة اللهم الاعقل الراغبين في الصلح انتهى قال ابن
القيم ومنه ارد الحكم الصحيح الصحيح في مسئلة المصراتة بالتشابه من القياس وزعمهم ان هذا
حديث يخالف الأصول فلا يقبل فيقال الأصول كتاب الله وستقر صوابه واجماع الأمة والقياس
الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف
نفسه هذا من أبطل الباطل والأصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام
رسوله وما عداهما فمردودا اليهما فالسنة أصل فانه بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالقرع
قال الامام أحمد انما القياس ان يقبس على أصل فاما ان يجيى الى أصل فيه منه ثم يقبس فعلى
أي يقبس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراتة للقياس وابطال القول من زعم انه خلاف
القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح وأما القياس الباطل فالشريعة
كلها مخالفة له ويا له العجب كيف وافق الرضا بالتميز المستند للأصول حتى قبل وقال خبر
المصراتة للأصول حتى رد انتهى والحاصل انه لم يرد ما يعارض حديث المصراتة لم نصح الرواية
بلفظ طعام وبريل الذي صح الصاع من القرع والصفحة أجوبة عن الحديث كسيرة ليس على
شيء من الثلاثة من علم وقد استوفاهما المختار في شرح المتن ودفعها جميعا ولا تؤثر على نص
الشارع شيئا بل نقول اذا تنازع بائع المصراتة ومشتريها في قيمة القين المسع لورد المشتري صاعا
من تمر وجب على البائع قبوله ولا يجيب الى غيره ولو كان المثل موجودا ثم اذا عدم القران
الواجب الرجوع الى قيمته وكذلك اذا اراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضا له

أي حلبه
لانه مجرد
ليه التل
على المتهاج

حكمه ونظام هذا البحث في شرحنا للبرغ المرام فليرجع اليه (أو ما يرضاه من علمه) لان حق
الادعى مقوض اليه فاذا رضى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه أو أخذ بعضه
(ويثبت الخياران خدع) فان كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث
ابن عمر أن رجلا كان يخدع في البيع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بايعت
فقل لا خلافة وهو في العصمين والمواويزاد فيه فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلافة وقد ثبت
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الخيارا من مقتضى الذي كان يخدع في البيع خيار
ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما اذا لم يشترط فالبيع
الذي وقع ليس هو بيع المسلم الى المسلم بل هو مشتق على الخيث والخداع والغاثة فلحقه ودع
الخيار لمكونه كذلك ولكون الخداع كشفا عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم
تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال الحلبي لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار
ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابنتها ثلاث ليال وقال محمد
نرى ان هذا كان ذلك الرجل خاصه فريده خيار الغن وليس يطرود في شرح السنة عند أحمد
الخبر عام في حق كافة الناس اذا ذكر هذه الكلمة في البيع كأنه الرد اذا ظهر في بيعه الغن
وسيله سبل من باع واشترى بشرط الخيار في المتاج لهما ولا حدهما بشرط الخيار وانما يجوز
في مدته لومة ولا تزيد على ثلاثة أيام (أو باع قبل وصول السوق) لحديث أبي هريرة عند مسلم
وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب فان تلفاه ان كان قائما معه
فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وتلقى الجلب هو ان يقدّم ركب بتجاره فتلقيه
رجل قبل ان يدخلوا البلد ويعرفوا السعر فتشترى منهم بارخص من سعر البلد وهذا منطنة
ضرر للبائع لانه ان نزل بالسوق كان أغنى له ولذلك كان في الخيار اذا غفر على الضرر (ولكن من
المتبايعين يعلم منها بانه الرد) كذلك الصور المتقدمة ووجهه ان النهي ان كان مقتضيا للقضاء
المراد في البطلان كما تقدم في الاصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد
بالخيار هو معنى الرد لما هو غير لازم وان كان النهي غير مقتض للقضاء فوقوع العقد على
صورتين ثلث الصور ان رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان
لم يحصل الرضا منهما أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فقد المناط (ومن
اشترى شيئا لم يره فله رده اذا رآه) لحديث أبي هريرة مرفوعا من اشترى طمرا فله الخيار اذا رآه
أن رجلا من ارقطى واليهي وفي اسناده ع ابن ابراهيم الكردى وهو ضعيف ولكنهما أخرجا
عن مكحول عن سباع بن النضر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحوه وفي اسناده أيضا أبو بكر بن
أبي مريم وهو ضعيف ومثل هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال
عليه باحد حديث النهي عن الغر فان ما لم يقف الانسان على حقيقة لا يتلو عن نوع قرر سواء كان
بعناية السابق أم لا وأيضا لا بد من حصول المناط الشرعي وهو الرضا فاذا لم يرض المشتري
بالمبيع عند رده فقد فقد الرضا وعدم المعصم (وله ردهما اشتراط خيار) وذلك نحو ان يشتري
شيئا على انه فيه الخيار مدته معلومة لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ
كل بيعين لا بيع بينهما حتى يفرقا الا يبيع الخيار وفي لفظ الا أن يكون صفقة خيار وهما

في الصبيحين وفيهما الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار فقيل هذا
وقيل غيره ويؤيد ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث من كان يحدع في البيوع ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ذلك الخيار
ثلاثة أيام وقد تقدم ذلك (واذا اختلف البيعان فالقول بما يقوله البائع) لحديث ابن مسعود
عند أحمد وأبي داود والشافعي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكيت
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما ما ينة فالقول
ما يقوله صاحب السلعة أو يترادان وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان
والمبيع مستهلك فالقول قول البائع وفي لفظ ولا ينة لاحدهما وفي الباب روايات كثيرة قد
استوفاهما المحقق في نيل الاوطار وصاحبها يقيدان القول قول البائع وقد قيل ان هذا
الحديث مخصوص لاحاديث ان على المدهي اليانة وعلى المنكر الميعن وسياق وقيل بينهما عموم
وخصوص من وجه فظاهر حديث القول ما يقوله البائع ان القول قوله سواء كان مدهيا
أو مدهي عليه وظاهر حديث على المدهي اليانة وعلى المنكر الميعن ان القول قول المنكر مع
عينه سواء كان بائعا أو غير بائع وقد تقرر انه اذا تعارض عومان كما نحن بصدد وجب المصير
الى الترجيح ان أمكن والترجيح ههنا ممكن فان حديث على المدهي اليانة وعلى المنكر الميعن
أصح من حديث فالقول قول البائع ومقتضى هذا الترجيح ان القول لا يكون قول البائع
الا اذا كان منكرا غير مدع من غير فرق بين المبيع الباقي والتالف ولكنه يرشد الى الجمع
ما رواه أحمد في زوائد المسند والداري والطبراني عن حديث ابن مسعود الذي فيه فالقول
ما يقوله البائع بزيادة والسلعة قائمة ولكن في اسناد هذه الزيادة محمد بن عبد الرحمن بن أبي
ليلى وهو ضعيف اسوة حفظه فلا يصلح الجمع بين الحديثين بها وقد اختلف الفقهاء في ذلك
اختلافا طويلا قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة فيشتريان في الثمن فيقول
البائع بعثكم بأشعة فاني بقرية وقول المبتاع اشتهت اسنك بخصمة فاني اني فقال للبائع ان
شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعثت اسنك الا بما قلت فان حلف
قبل للمشتري امان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت
فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه وفي شرح السنة والافرق
عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة وتالفة في أنه ما يخالقان ويرد قيمة السلعة واليه
رجع محمد بن الحسن وزهبي وخليفة الى أنها لا يتخالقان بعد هلاك السلعة عند المشتري
بل القول قول المشتري مع عينه فاذا اختلفا في الاجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو
عند الشافعي كالاجل في الاختلاف في الثمن يتخالقان وقال أبو حنيفة القول قول من شئها (١) ولا
يتخالق عنده الا عند اختلاف الثمن وفي حجة البالغة القول قول صاحب المال لكن المبتاع
بالخيار لان البيع مبناه على التراضي

أي الاجل
ب

• (باب السلم) •

(هو) نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز ان يكون المالان مؤجلين لان ذلك هو بيع
الكائي بالكائي وقد تقدم المنع منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد (ان)

يسلم رأس المال في مجلس العقد) وقد وقع الاتفاق على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطا لم يدل عليها دليل (على ان يعطيه ما يتراضيان عليه معلوما الى أجل معلوم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون في الثمار السنة والقتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى قال لا كانصيب المغانم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ياتينا الباط من ابط الشام فسلمتهم في الخطة والشعر والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أولم يكن قال ما كنا نألهم عن ذلك وفي لفظ لأحمد وأهل السنن الا الترمذي وما تراه عندهم في شرح السنة السلفه معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم وعنه عند الشافعي لو كان موجبا لاشتراط معرفة الاجل ولو كان مكيدا أو موزونا لاشتراط معرفة الكيل أو الوزن وفهم معرفة الجنس والوصف بالأول وفي الوفاية يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كطوبوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوما وأجله معلوما وأقله شهر وفي الحجة البالغة قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون في الثمار السنة والقتين والثلاث فقال من أسلف فشيئ فليسلف في كيل ووزن الى أجل معلوم وذلك لترتفع المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي يميز بها الشيء من غير تعيين ومبنى القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاعارة فلذلك جازت النسبة وحرم الفضل انتهى أقول اما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه وكذلك اشترط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وانما اعتبر تعيين هذه الامور لرفع التشاجر من بعد ولا يخفى ان الرجوع الى النوع المعهود والصفة المعهودة أو الى الاوسط من ذلك يرفع التشاجر وكذلك يرفع التشاجر في تعيين المكان الى الاصل وهو عدم وجوب الايصال على المسلم اليه والرجوع الى البلدة التي هي وطنه أو بلد اقامته يرفع ذلك أيضا فالخاصل ان شروط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوما بكيل أو وزن وكونه الى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولابد للمليل على اشراط غيرها (ولا يأخذ الاما ماله أو رأس ماله) الحديث ابن عمر عنده ارقطى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي لفظ من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله قال مالك الامر عندنا فحين أسلف في طعام به من معلوم الى أجل مسمى فخل الاجل فلم يجد المبتاع عند البائع وقام المبتاع منه فأكاله غانه لا يفتي له ان يأخذ الا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بيبينه (ولا يصرف فيه قبل قبضه) لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره وفي استناده عطية بن سعيد العوفي وقيمعقال والمعنى انه لا يعمل بعمل المسلم فيه ثلثي قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد استنفذ أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشترى منه بذات الثمن شيئا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا أخذ غير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل ان يستوفى

قلت وعليه أهل العلم في الوفاة ولم يجز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه

• (باب القرض) •

(يجب إرجاع مثله) لانه اذا وقع التعاطي على ان يكون القضا زائدا على أصل الدين فذلك هو الرابح قد ورد ما يدل على ان مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فقلت لعبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الر باقاتن فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حل ثوبا وحل شعيرا وحل قفلا تأخذنه فانه ربا (ويجوز ان يكون أفضل أو أكثر اذا لم يكن مشروطا) لحديث جابر في العيصين قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكنت في دين نقضاني وزادني وفي العيصين أيضا من حديث أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن من الابل فجاءه يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا ساقوقها فقال اعطوه فقال أوفيتي أو قاله الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء وأخرج فقوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وعذان الحدينان كما يدلان على جواز ان يكون القضا أفضل يدلان على انه يصح قرض الحيوان واليه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون (ولا يجوز ان يجز القرض تنقلا لقرض) لحديث أنس عند ابن ماجه انه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيعدي اليه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو حله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك وفي اسناده يحيى بن اسحق الهنائي وهو مجهول وفي اسناده أيضا عتبة بن جعد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه له عجل بن عياش وهو أيضا ضعيف وقد أخرج البخاري في التاريخ من حديث أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أقرضت فلانا فلا تأخذ هدية وأخرج البيهقي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى موقوفوا عليهم ان كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا وأخرج البيهقي أيضا نحو ذلك في المعرفه عن فضالة بن عبيد موقوفوا عليه وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن سلام وقد أخرجه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة وفي رواية كل قرض جر منفعة فهو ربا وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك ومافي الباب من الاحاديث والآثار تشهد ببعضها البعض

• (كتاب الشفعة) •

والأصل فيها دفع الضرر عن الحيوان والشركة (سبح الا شرك في شيء ولو منقولا) لعموم الاحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر في البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وأخرجه أيضا نحو هذا القلط أهل السنن وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحلت فلا شفعة فيها أخرجه أبو داود وابن ماجه باسناد رجاله ثقات

وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه اعل بالارسال وأخرج الطحاوي لمشاهدين حديث جابر باسناد لا بأس به (فإذا وقعت القسمة فلا شفعة) لما في هذه الأحاديث من التصريح بأنها في الشيء الذي لم يقسم ثم فسر القسمة بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فالأحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار كأحاديث الجار أحق بقبه وهي ثابتة في الصبي وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على الماصر يصدق على المخطأ وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهم أن كان غائبا إذا كان كل طرفهما واحدا فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا للتقليط لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجهة لبطلان الشفعة لعدم تصريف الطرق فالحق أن سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة والخلطة الكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقه أو في مجاريه أو منبعا فاقبل من أن من أسبابها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرأ النهر أو مجاري الماء هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء والحاصل أن هذه الأحاديث مخصوصة لذلك الصوم لأن الظاهر من قوله فلا شفعة أن القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المستري والشفيع أو متقدمة كما في سنده المذكورة الواقعة في سياق الشيء وقد حقق الماتن المقام في رسالته مستقلة أو رد فيها جميع ما ورد في الشفع من الأدلة وجمع بينها جاعلا غلبا فليجمع اليها وقد سكت في البحر عن علي وعثمان وغير وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وغير بن عبد العزيز ورواية بن مالك والنسائي والأوزاعي وأحمد وأصحق وعبيد الله بن الحسن والأمامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة وسكت عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالجار واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار قال في شرح السنة اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المقسم إذا باع أحد الشريكتين قبل القسمة فلا يقبل أخذ الشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وإن باع بشئ متقوم من ثوب أو عبدا فأخذ بغيره واختلوا في ثبوت الشفعة للجار قال النسائي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة إلى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج وكل ما لو قسم بطلت شفعته المصودة كحمام ورعى لا شفعة فيه في الأصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر ولا غل قال في الحجة البالغة أرى أن الشفعة شفعتان شفعة يجب على المالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وإن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في القضاء وهي للجار الذي ليس بشريك بشفعة يجبر عليها في القضاء وهي للجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب انتهى والحق ما قلناه (ولا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه) لحديث جابر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة وأحاط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء

أخذوا نساء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به (ولا تبطل بالتراخي) لما في الاحاديث لو اوردت في الشفعة من الاطلاق وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ لاشفعة لغائب ولا صغير والشفعة لكل العقال ففي استناده محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهو ضعيف جدا وقال ابن حبان لا أصل للحديث وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روي من قول شريح فإنه لا جعة في ذلك على أن هذا الحديث قد اشغل على ثلاثة أحكام ففي شفعة الغائب وفي شفعة الصغير واعتبار القور وقد هجر ظاهره في الحكمين الأولين فكان ذلك مفيد الترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض أنه غير باطل والحاصل أنه ليس في اشتراط القورية ما يصلح متسكا كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت الشفعة بتلك الاحاديث الصحيحة فقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لا بطلان ما يستفاد من احاديث الثبوت من الاطلاق بدون جعة وذلك باطل فخلق أن الشفعة لا تبطل بالتراخي لأن دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يقتصر بوقت دون وقت وما قيل من أن اثباتها مع التراخي يستلزم الاضرار بالمتري لأن ملكه يكون معلقا بمنوع والسندان ملكه مستقر يتصرف به كيف يشاء خاتبة ما هناك أن الشفعة حقا متى طلبه وبب وليس ذلك من التعليق في شيء ولا اضرار في ذلك بحال

• (كتاب الاجارة) •

قال الله تعالى في قصة موسى وشعب علمهما السلام قالت احداهما يا أبت استأجره ان خبر من استأجرت القوي الامين وقال تعالى وان أردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقا ومشروعية الاجارة بتسليم نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضا على أنه ان أطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهالة في الجملة لأن الارضاع والرى لا يضبطان حق الضبط (تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي) لاطلاق الادلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن استجار الابرار حتى بين له أجره أخرجه أحمد ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والتاساني في الزراعة وغير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجرا فليس له أجرته ولا إطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا أو كل غنه ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه ولم يؤد أجره وقد استأجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دليلا عند هجرته الى المدينة كما في البخاري وغيره وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا الا ارضى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أربعا على قراريط لأهل مكة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال جئت أباو غزرة العبدى بزمان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمتني فسا وناصر اويل فبعناه ونهر رجل بزن بالاجر فقال له زن وأرج وفيه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذكره وأجرته

بل اعطاء ما يستاد في مثل ذلك وقد سكت ان الصابة رضى الله تعالى عنهم يؤجرون انفسهم
 في عصره على الله تعالى عليه وآله وسلم ويعملون الاعمال المختلفة حتى ان علياً بن ابي طالب قد قسم
 امره على ان ينزع لها كل ذنوب بقرة فتزح ستة عشر ذنوباً حتى يجلت بداه فعدت له ست
 عشرة بقرة فاقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعبره فأكل منه منها أخرجه أحدهم
 حديث علي بن ابي حمزة وأخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن
 ماجه من حديث ابن عباس أن علياً بن ابي طالب قد قسم من يهودى يسقى له كل دلو بقرة وأما المنافع
 الشرعية فهو مثل الصور التي ساقى ذكرها (وتكون الاجرة معلومة عند الاستئجار) لحديث
 أبي سعيد المتقدم (فان لم تكن) أجرته (كذلك) أى معلومة (استحق الاجر مقداره عند
 أهل ذلك العمل) لحديث سويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما
 أجره القسام فأقول القسام أجبرك انما الاجر يستحق أجرته من عمل فان كانت مسعة
 لم يستحق سواها وان كانت غير مسعة كانت له أجرته على حسب العمل ولكنه لا يجعل
 له من الاجرة ما يجعل لمن يزاوِل الاعمال الوضيعة لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو
 أشرف صناعة ديناً ودنياً ولا يجعل لها يجعل لقسامين في هذا العصر من الاجرة التي تكاد
 تبلغ الى مقدار نصيب بعض المتسعين فان ذلك من الظلم البتة بل يسلط به مسلطاً كواسماً
 وتكون الاجرة على مقدار الانصبة فيكون على كل واحد من الشر كالمقدار نصيبه وأما
 ما يروى عن بعض أهل العلم ان أجره القسام تكون نصف عشر القسمة أو ربع عشرها فما زنة
 لا ترجع الى الخليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل ولقد تضاعف
 كثير من الحكام ونواحيهم في هذا الامر وصنعوا صنيع من لا يفتنى بتعدي النسيان والآخر
 نساء الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقررات من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئاً
 من الاجرة لانه قد صار مستغرق المتافع فكأنه لا يأخذ أجره على قضائه كذلك لا يأخذ أجره
 على القسمة لان الكل من مصالح المسلمين التي أخذت فيسلب من بيت المال في مقابلة القيام بها
 بحسب طاقته (وقد ورد النهي عن كسب الخدام ومهر البني وحلوان الكاهن) لحديث أبي
 هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن كسب الخدام ومهر البني وغن الكلب
 أخرجه أحمد ورجل الصحيح وأخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط ومثله من حديث داود بن
 خديج عند أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه هو أيضاً في صحيح مسلم وفي المعجمين
 وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن غن الكلب
 ومهر البني وحلوان الكاهن (وعسب العمل) وقد تقدم الكلام على غن الكلب وعلى عسب
 العمل في البيع والمراد بمهر البني ما يأخذ الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية
 الكاهن لاجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوة اذا أعطته وقد استدل
 بما تقدمه بعض أهل الحديث فقال انه يحرم كسب الخدام وقد ورد في معنى ما تقدمه أحاديث
 وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وأنه محرم وذهب الجمهور الى انه حلال لحديث أنس في
 المعجمين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخبرهم بجمعة أبوطيبة واعطاهما عين
 من طعام وكلهما بالملء ففروا عنهما فسمعا أيضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم احتجهم وأعطى الطعام أجرة ولو كان محتالاً لم يعطوه ولاولى الجمع بين الاحاديث بأن كتب الطعام مكر ومغير حرام أو شاد منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى معالي الامور ويؤيد ذلك حديث مجيبة بن مسعود عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه باسناده رجاله ثقات انه كان له ظلام حجام فزجره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له الا اطعمه ايتاماً الى قال لا قال آه لا اتصدق به قال لا فرفض له ان يعلقه فاضحه فلو كان حراماً بجهة الميرخص له ان يعلقه فاضحه ويستفاد منه ان اعطاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام لا يستلزم ان يأكله اهل الحق تتعارض الاحاديث فقد يكون مكر وهالهم ويكون وصفه بالسحت والخبث مما الفقه في التنقيح وقد يمكن الجمع بأن المنع عن مثل ما منع منه مجيبة والاذن مثل ما اذن له ورفض له فيه (وأبر المؤذن) لحديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذتموذاً لا يأخذ علياً اذنه أجرة في لفظ لا تتخذتموذاً يأخذ علياً اذنه أجرة والحديث في الصحيح (وقفي الطعان) حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قفي الطعان أخرجه المداورقني والبيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات ووثقه مقلطاي وقفي الطعان هوان يلطن الطعام يحزم منه وقيل المنهى عنه طعن الصبرة لا يعلم قدرها يحزم منها (ويجوز الاستبصار على تلاوة القرآن) حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرواجاً فعمد ليخ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل المصلحة هل فيكم من راق فان في الماسرجة لا يديعاً ولا يديعاً فاطلق رجل منهم فقرأ بأخمة الكتاب على شاه فجاب بالشاه الى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا أخفت على كتاب الله أجرة حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرة افتقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله وفي لفظ من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أصبتم قسماً واضربوا الى معكم سهاً وضعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحديث في الصحيحين بالنسب وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية الجنون بغائقة الكتاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال خذها فاعصرى من كل رقية باطل فقد أكلت برقية حتى أخرجه أحمد وأبو داود والتمساق (لا على فعلية) حديث أبي بن كعب قال علمت رجلاً قرأ القرآن فاهدي لي قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان أخنتها أخنت قوساً من فارردتها أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتعقب وأهل أيضاً فيها التبع من رواة متعقب ولما شاهد عند الطبراني من حديث الطخيل بن عمرو الدوسي قال أقرأتني أبي بن كعب القرآن فاهديت اليه قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد نقله هانق قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم نقله هانق من جهتم وعلى هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن ولا تقولوا فيه ولا تتجوزوا عنه ولا تأسكوا به ولا تستكروا به أخرجه أحمد ورجال الصحيح وأخرجه أيضاً البزار وله شاهد وحديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن واسألوا الله فان من بعدكم

قوما يقرؤون القرآن يسألون الناس به آخرجه احمد والترمذي وحسنه وفي الباب احاديث
 ووجه المنع من اخذ الاجرة على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد
 ذهب الى ذلك احمد بن حنبل واعلم به ابو حنيفة قال عطاء والفضل والزهرى واصحق
 وعبد الله بن شقيق هذا وقد مال الماتن في حاشية اشغاه الى ان الجمع مقدم على الترجيع قال
 لان حديثاً حق ما أخذتم عليه أجرا القرآن عام يصدق على التعليم وأخذ الاجرة على التلاوة
 لمن طلب من القارئ ذلك وأخذ الاجرة على الرقبة وأخذ ما يدفع الى القارئ من العطاء لاجل
 كونه قارئاً فهو ذلك فيخص من هذا المصنوع تعليم المكلف ويرى ما عاده داخل تحت
 العموم وبعض أفراد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازه كإلزام العام على ذلك في تلك الأفراد
 أخذ الاجرة على الرقبة وتعليم المرات في مقابلة مهرها فكذلك ينبغي تحريم الكلام في المقام
 والمخير الى الترجيع من ضيق العطن ولا سيما لما لا يدخل فيه فالحق بصدده كإزاحة المصنف
 والقبلي وبهذا تفصل ان مساقه في أدلة القائلين به وازأخذ الاجرة على التعليم من حديث
 الرقبة لا دلالة فيه على المطلوب (و) يجوز (أن يكرى العين من معلومة بأجرة معلومة) ما ورد
 من إكرام الاراضي في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حديث رافع بن خديج في العيصين
 قال كأأكثر الانصار فتلا فكثر كرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فخرجت هذه
 ولم تخرج هذه فبها نحن ذلك ما بالورق فخرجت في لفظ مسلم وغيره فاشيئ معلوم مضمون فلا
 بأس به وسائر الاعيان لها حكم الارض وفي شرح السنة ذهب عامة أهل العلم الى جواز كراء
 الارض بالدرهم والدينار وغيرهما من صنوف الاموال سواء كان مما تبنت الارض أو لا تبنت
 اذا كان معلوماً بالعيان أو بالوصف كما يجوز اجارة غير الارض من الصيد والواب وغيرهما
 وجلسه ان ما يزرعه جاز ان يجعل اجرة قال محمد لا بأس بكراء الارض بالذهب والورق
 وبالخطبة كبل معلوماً وضرباً معلوماً لم يشترط ذلك مما يخرج منها فان اشترط مما يخرج منها
 كبل معلوماً فلا خفيه وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا (ومن ذلك الارض لا بشرط
 ما يخرج منها) لان احاديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط
 ما يخرج من غمر أو زرع وان كانت ثابتة في العيصين وغيرهما فهي مفسوخة بمثل حديث رافع
 المتقدم وما ورد في معناه وفي المسئلة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتهادات متضاربة
 قد أوضحها الماتن في شرح المتن وفي رسالة مستقلة وذكرتها في مسلك الختام ومن أصرح
 احاديث النهي حديث جابر عند مسلم وغيره قال كان خابر على عهد رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فنصيب من القصري ٣ ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم من كانت له ارض فليرزعه أو ليرسها أو ليعملها أو ليعملها وفي حديث سعد بن أبي وقاص
 انهاهم ان يكرؤا بذلك وقال أكرؤ بالذهب والفضة أخرجه احمد وأبو داود والسناني ورياه
 ثقات وفي العيصين من حديث أبي هريرة فهو حديث جابر وفي اللغة البالغة اختلف الرواة
 في حديث رافع اختلفوا فاحشوا كل وجوه التابمين تعاملون بالزراعة وبدل على الجواز
 حديث معاملة أهل خيبر واحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة بما على المذانيات أو قطعة
 معينة وهو قول رافع وأعلى التزميم والارشد وهو قول ابن عباس وأعلى مصلحة خاصة

٢ قوله القصره
 في شرح
 مكسورة ثم
 ما كتبه ثم را
 يا مشددة على
 هكذا ضبطناه
 الجمهور وهو
 القاضى هكذا
 أكثرهم وعن
 القاضى والراى
 ابن الخزاعى
 مقصور قال
 الاول هو ما
 في السبل بعدا

بذلك الوقت من جهة كثرة مناقشتهم في هذه المعاملة حيث قد وهو قول يزيد رضي الله تعالى عنه
والله تعالى أعلم والمزارعة أن يكون الأرض والبذور واجداً للعمل والبقرة من الآخر والمخبرة
أن يكون الأرض واحدة والبذور والبقرة والعمل من الآخر ونوع آخر يصح كون العمل من
أحدهما والباقي من الآخر انتهى (ومن أفسد ما استؤجر عليه أو اتلف ما استأجره من)
لمثل حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه
وصحبه هو من حديث الحسن بن علي عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه
ضمان ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري عن حماد بن عمار
ابن شبيب عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار
طب فهو ضمان وقد أخرج النسائي مسنداً ومنقطعاً بوقوع حديث عبد العزيز بن مهران
عبد العزيز بن قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا علي أبي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم يا طيب طيب طيب على قوم لا يعرفون طيب قبل ذلك ناعت فهو ضمان أخرج
أبو داود فالتطبيب انما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة
فكأن ضامناً وصحبه كذا من استؤجر على عمل عين فاقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة
وأفسدها لتعاطيه ضمن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها إلى مكان فصار بها سائراً غير معتاد
فهلكت أو تركت عنها هاتفت فانه ضامن

• (باب الاحياء والافطاع) •

(من سبق إلى احياء أرض لم يسبق إليها غيره فهو أحق بها وتكون ملكة) لحديث جابر بن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيى أرضاً ضامته فهي له أخرج أحمد والنسائي
والترمذي وابن حبان وصحبه الترمذي وفي لفظ من أحاط حائطاً على أرض فهي له أخرج
أحمد وأبو داود وأخرج أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وصحبه ابن الجارود من حديث
الحسن بن علي عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار
وصحبه النسائي من حديث حماد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من أحيى أرضاً ضامته فهي له وليس لعمرك ظالم حق وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها
وأخرج أبو داود من حديث حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار
فيما يفتيه فقال من سبق إلى عالم يسبق إليه مسلم فهو له فخرج الناس يتعادون فيظنون أي
يجعلون في الأرض خطوطاً علاماً ليسبقوا إليه وصحبه الضياء في المختارة في شرح السنة
من احياء ما لا يجر عليه ملك أحد في الاسلام يملكه وان لم يأتى السلطان وبه قال الشافعي
وذهب بعضهم إلى انه يحتاج إلى اذن السلطان وهو قول أبي حنيفة وخالفه صاحباه وهو
ليس لعمرك ظالم حق هو أن يقتصب أرض الغير فيخرج منها أو يزرع فلا حق له في قطع فرائضه
وزيوعه وفي المنهاج ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أي وقفه وأوقفه إلى مدرسة
أو سوقاً إلى خانقاه لم يرجع منه ولم يطل حقه بغير وجه لشرائه حاجته فهو انتهى في العدة
البالغة الأرض كلها بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقفاً على ابنه السيد وهو شركا فيه فيقدم

الاسبق فالاسبق ومعنى الملقى حق الادعى كونه أحق بالاستماع من غيره انتهى (وروي)
 للاطمان بقطع من في اقطاعه مصلحتيا من الارض المينة أو المعلن أو الميلة) لما في
 المصنفين من حديث اسمعيل بن أبي بكر من انهما كانت تنقل النوى من أرض الزبير إلى اقطاعه
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رى بسوطه فقال
 أقطعوه حيث بلغ السوط وفي اسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف وأقطع النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأثل بن حجر أرضا بضر موت كما أخرجه الترمذي وأبو داود وابن
 حبان والبيهقي والطبراني والمذني بسند حسن وصححه الترمذي وأخرج أحمد من حديث
 هريرة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر
 ابن الخطاب أرض كذا وكذا وأخرج البزار وغيره من حديث انس قال دعا النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم الانصار ليقطع لهم البصرين فقالوا يا رسول الله ان فعلت فما كتب
 لاخواننا من قريش مثلها فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكم
 ستلقون بعدى اثره فاصبروا حتى تلقوني وأخرج أحمد وأبو داود عن حديث ابن عباس
 قال أقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبلية بطبعتها
 وغروبها وأخرج ابن عباس من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي
 وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبي بن جهم انه وفد إلى النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم استقطعه الملح فقطع له فلما انشأ على خالد رجل من الجاهل أتى ما أقطعته
 انما أقطعته المال العد قال فأتته منه وفي الباب خبر آخر قال في المنهاج المحدث الظاهر وهو
 ما يخرج بلا علاج لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بغير ولا اقطاع والمحدث الباطن
 وهو ما لا يخرج الا علاج كذهب ونفضة وحديد ونحاس لا يملك بالخرو والعمل في الاظهر قال
 المحلى والثاني يملك بذلك والسلطان اقطاعه على الملك وكذا على عديمه في الاظهر ولا يقطع
 الاقديا يتأق في العمل عليه قال في الحجة البالغة ولا شك ان المحدث الظاهر انى لا يحتاج
 الى كثير عمل اقطاعه لو احسن السبلين اضرارهم وتضييق عليهم انتهى

(كتاب الشرك)

(المس شر كافي الماء وانار والكلأ) حديث أبي خراش عن بعض اصحاب النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال قال رسول الله تعالى عليه وآله وسلم المسلون شر من كل ثلاثة
 في الماء والكلأ والنار أخرجه أحمد وأبو داود وعبد ربه وأبو نمير في الصابغة في ترجمة أبي
 خراش وليد كراجل وقدمت أبو حاتم عنه فقال أبو خراش ليدرك النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال ابن حجر رجاه ثقات وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي اسناده
 عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صحه ابن السكن وأخرج ابن ماجه أيضا من حديث أبي
 هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلأ قال ابن حجر
 اسناده صحيح وأخرج الخطيبين حديث عمر قوما في الباب وزادوا في عبد الحكيم
 ابن عيسى ورواه الطبراني بسند حسن عن زهير بن جبير عن ابن عمر وعنه طريقي أخرى

وأخرجه أبو داود عن حديث جديسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه عن حديث عائشة أنها قالت
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يهمل منعه قال الملح والماء النار واستاده ضعيف وأخرجه
 الطبراني عن أنس بن مالك بلفظ خصلتان لا يهمل منعهما الماء النار وأخرجه العقيلي في الضعفاء من
 حديث عبد الله بن مسعود وأحاديث الباب تنهض بمجموعها وقد خصص الحديث بمواقع
 من الإجماع على أن الماء المهرز في الجرار ملك قال في الطبعة كذا استصواب المواضع في هذه فيما
 كان ملو كاو مالم يسعملوك أمره ظاهر انتهى (وإذا نشأ المستحقون للماء كان الاحتياج
 الأعلى فالأعلى بمسكه إلى الكعبين ثم يرسل إلى من تحت) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في سبل مهرزوان ملك حتى يبلغ الكعبين
 ثم يرسل الأعلى على الأسفل أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن مبرق في الفتح واستاده حسن
 وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عائشة وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف
 وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ثعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من
 حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرجه ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث
 عبادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في شرب الفضل من السبل أن الأعلى يشرب
 قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين ثم يرسل إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي
 الحوائط أو ينفق الماء وأحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من
 الأودية والعيون والسيول والأمطار يستوى الناس فيما كان أراد الناس سقى أرضهم منها
 فضاقت الأعلى فالأعلى وجس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بن عبد الله بن أحمد
 كان كذلك العلم بينهم ولكل قوم ما اصطلموا أو اسلموا عليهم من غيرهم وسيولهم وانما هم
 وشربهم (ولا يجوز منع فضل الماء لغيره الكلا) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء لغيره الكلا وفي لفظه
 لا يمنع فضل الماء لغيره الكلا وفي لفظه لا تمنعوا فضل الماء لغيره الكلا وفي
 الباب أحاديث وفي لفظ لا تمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه وهو أن يتقلب رجل على
 عين أو واد فلا يدع أحدا سقى منه ماشية إلا بالاجر فانه يفيض إلى سيع الكلا المباح يعني يصير
 المرحى من ذلك بازا مال وجهه باطل لأن الماء الكلا مباحان وقيل يهرم سيع الماء القاضل
 عن حاجته لمن أراد الشرب أو سقى الدواب وامامه البقر فلا يمنع من أراد شربه أو سقى بهائمه
 كافي المواطن من حديث عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 لا يمنع قطع شراى فضل ملحتها قلت وعليه أهل العلم في المنهاج وحافظ يرمون فلا رتفاق أولى
 بملحتها حتى يرتحل والحفورة في أرض موات لقل أو ملك تملك ما معها في الأصح وسواء
 ملكه أم لا لا يملكه بذل ما فضل من حاجته لزرع ويجب ملأه قال الهلي في الحفورة فلا رتفاق
 وقبل ارتقائه ليس لمنع ما فضل عنه من محتاج إليه لشرب إذا استسقى بل هو نفسه ولا يمنع
 مواشيه ولا يمنع غيره سقى الزرع قال محمد بن أحمد هذا أخذ بما رجح كلفه بغير فليس لمن يمنع
 الناس منها أن يستقوا منها بشفاهم آثار زرعهم ويغفلهم فله أن يمنع ذلك وهو قول أبي حنيفة
 والعمامة من فقها ثانيا (ولا ملأ من يهوى بعض المواضع لرحى دواب المسلمين في وقت الحاجة)

لحديث ابن عمر عند أحدوا بن جبان أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى التقيع للغيل
 خيل المسلمين وأخرج أحدوا وأود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة وزاد لحي الألف
 ورسوله وهذه الزيادة في صحيح البزار وفيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى التقيع
 وإن عمر حى سرف والبركة قلت وعليه الشافعي في المنهاج والأظهر أن للإمام أن يصحى بقعة
 موات لحي ثم بركة صدقة وضلة وضعيف من البعثة ولا يصحى لغير ذلك انتهى لأن الحى
 تضيق على الناس وظلم عليهم واضرار لهم (ويجوز الاشتراك في النعود والتعارات ويقسم
 الرمح على ما تراعى عليه) لحديث السائب بن أبي السائب أنه قال لابي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم كنت شريكي في الجاهلية فكنت غير شريك لا تداريني ولا تعاريني أخرجه أبو داود
 وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه وفي نسخة لا يداود وابن ماجه أن السائب الخزرمي كان
 شريك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البعثة فلما يوم الققع فقال مر جبابا نحو شريكي
 لا تداري ولا تعارى وطرق غيره فخرج البزار عن أبي النعمان أن يزيد بن ارقم والبراء
 ابن عازب كانا شريكين فاشترى باضة فتقدوسيته فبلغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فامرهما أن ما كان يدان يد تخذوه وما كان نسيته فردوه وأخرج أبو داود والنسائي وابن
 ماجه عن ابن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد في ما نصيب يوم يدر قال لما سعد بياسير
 ولم أجي أنا وعمار بشئ وفيه انقطاع وأخرج أحدوا وأود عن زوي يقع بن ثابت قال أن كان
 أحدنا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليأخذنوا أخيه على أنه لا تصف بما
 يضم ولنا التصف وإن كان أحدنا بطيرة النصل والريش ولا تدر القدر وأخرجه الدارقطني
 والبيهقي (وتجوز المضاربة) وهو في لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السر والمضاربة
 المعاملة على السر وأيضا الضرب بمعنى الشراكة والمضاربة المعاملة على الشراكة اتفق أهل
 العلم على جواز المضاربة ولا تجوز الأعلى الدراهم والدينارين وهو أن يعطى ثلثا منها للرجل
 ليعمل ويتجر فيحصل من الربح يكون بينهم ما مناصفة أو اثلا ناعلى ما يشارطان (ما تشغل
 على ما لا يعمل) لما روى عن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه ما لا مقارضة
 يضرب له أن لا يجعل ماله في كبد وطيرة ولا يجعله في بحر ولا ينزله بطن مسيل فان فعلت
 شيئا من ذلك فقد ضمت ماله وقد قيل أنه لم يصح في المضاربة بشئ عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وإنما فعلها العصاة منهم حكيم المذحكور ومنهم على كاره واما عبد الرزاق ومنهم
 ابن مسعود كارهوا الشافعي ومنهم العباس كارهوا البيهقي ومنهم جابر كارهوا البيهقي أيضا
 ومنهم أبو موسى وابن عمر كارهوا في الموطأ والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كارهوا الشافعي
 ومنهم عثمان كارهوا البيهقي وقد روى في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث
 صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خصال البركة البيع إلى أجل
 والمقارضة واختلاط البر بالبيع والبيع ولكن في أسناده مجهول أن أول قد صرح
 جامع من الحفاظ بأنه لم يثبت في هذا الباب أحق المضاربة بشئ مرفوع إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل جميع ما فيه آثار من العصاة وقد وقع إجماع من بعدهم على جواز هذه المعاملة
 كما حكى ذلك غير واحد وصرح الحافظ ابن حجر بأنها سكك ثابتة في عصر النبوة فقال

والتي تقطع به انها كانت ثابتة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعلم بها واقرها ولولا ذلك لما بان البتة انه على ولا يمتثل ان عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام النبوة يقتضي على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل الجواز ما لم نكن على وجه يستلزمه الأصل شرعا وعندنا أن المشاورة داخل تحت قول الله وأحل الله البيع ونعت قوله تعالى تجارة عن تراص بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها . ويان ذلك ان الملك لا ينفذ اذا دفعه الى آخره وكله بالشراء المحقق منه على وجهه ووكاله ايضا يبيعه وجعل له اجرة على ثوب البيع وثوب الشراء وهي ما سألهم من الربح فجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل جرح من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة فعرفتم بهذا ان القراض غير حال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي يدل عليه بخصوصه فلا وجه لما قاله الحافظ ابن حجر انما لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها في عصر النبوة لما بان البتة وأعلم أن هذه الاسماء التي وقعت في كتب الفروع لانواع من الشركة كحسك المقايضة والعنان والوجوه والابدان لم تكن أسماء شرعية ولا فورية بل اصطلاحات محدثة متجددة ولا مانع للرجلين ان يخططا ما لهما ويقعرا كما هو معنى المقايضة المصطلح عليها لان المال ان يتصرف في حلكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع به بغيره وانما الشأن في اشتراط استواء المالين وكونهما نقدا واشتراط العقد فلهذا لم يرد دليل على اعتباره بل بمجرد القراض يجمع المالين والاعتبار بهما كاف وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شرائي بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدرته يبيع من الثمن كما هو معنى شركة العنان اصطلاحا وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من العصابة فكأنوا يشتركون في شرائي من الاشياء ويدفع كل واحد منهم نصيبا من قيمته يتولى الشراء احدهما وكلاهما واما اشتراط العقد والخط فلم يرد دليل على اعتباره وكذلك لا بأس ان يوكل احد الرجلين الآخر أن يشتري له مالا ويقعره فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحا وليكن لا وجه لما ذكره من الشروط وكذلك لا بأس بان يوكل احد الرجلين الآخر أن يعمل عنه عملا استوفى عليه كما هو معنى شركة الابدان اصطلاحا ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك والحاصل ان جميع هذه الانواع يمكن في المخلول فيها مجرد القراض لان ما سلك من ثمنها من التصرف في الملك فخالطه القراض ولا ينضم اعتبار قيمته وما كان ثمنها من باب الوكالة أو الاجارة فيمكن فيه ما يمكن فيه خلاف هذه الانواع التي فروعها والشروط التي اشتراطوها وأي دليل عقل أو نقل الجاهل الى ذلك فان الاجر ليس من هذا التهويل والتطويل لان حاصل ما يستقام من شركة المقايضة والعنان والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شرائي ويبيعوه ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العاقل فضلا عن الصالح ويقتضي جواز ما يقتصر فضلا عن الكامل وهو أهم من أن يستوى ما يفهمه كل واحد منهما من الثمن أو يقتصر أو أهم من أن يكون المدفوع نقدا أو عرضا وأهم من أن يكون

ما اقتبراه جميع مال كل واحد منهم ساء أو بعضه وأعم من أن يكون المتولى لبيع والشراء
أحدهما أو كل واحد منهم ما ذهب انهم جعلوا الكل قسماً من هذه الأقسام التي هي في الأصل
شيء واحد أصابضه فلا مشاحة في الاصطلاحات لكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات
وتكلمهم لتلك الشرط وتطويل المسافة على طالب العلم واتعابه بتدوين ما لا طائل تحسنه
وأنت لو سألت حراثاً أو قالاهن جواراً لا شترال في شراء الشيء وفي ربحه لم يصعب عليه أن
يقول نعم ولو قلت له لربوز العنان والوجوه والابدان لحل في فهم معاني هذه الالتقاط بل
قد شاهدنا كثيراً من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه كثير من تفاصيل هذه الأنواع
ويتلتم أن أراد تمييز بعضها من بعض الأهم الآن يكون قريب عهد يحفظ مختصر من
مختصرات الفقه فرعا يسهل عليه ما يتدى به إلى ذلك وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء
العاطلة عن الدليل وقيل كل ما يفت عليه من قال وقيل فإن ذلك هو أدب أسرار التقليد بل
المجتهد من قذر الصواب وبطل الباطل ونفس في كل مسئلة عن وجوه الدلائل ولم يعمل بينه
وبين الصدق بالحق مخافة من يخافه من يعظم في صدور المقصرين فالحق لا يعرف بالرجل
ولهذا المفسر سلكنا في هذه الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صفي فهمه عن التصببات
وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفة وأه المسئعات (وإذا تشابه الشراك في عرض
الطريق كان سبعة أذرع) لحديث أبي هريرة في العصيين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع وأخرج عنه أنه صلى الله
ابن أحمد في المسند والطبراني من حديث عبادة بن الصامت وأخرجه أيضاً عبد الرزاق من
حديث ابن عباس وأخرجه أيضاً ابن عدى من حديث أنس (ولا يمنع جاريه أن يفرز خشبه
في جداره) لحديث أبي هريرة في العصيين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا يمنع جاريه أن يفرز خشبه في جداره وروى نحوه أحدوا ابن ماجه والبيهقي عن جماعة من
الصحابة (ولا ضرر ولا ضرار بين الشركاء) لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار أو قال رجل أن يضع خشب في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق
فاجعلوا سبعة أذرع أخرجه أحد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن
كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت وروى من حديث
ابن عباس وأبي عبد الله وروى هو حديث مشهور انتهى لحديث ابن عباس هو المذكور
في الباب وحديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقي وحديث أبي عبد الله أخرجه ابن ماجه
والدارقطني والحاكم والبيهقي وقدرنا من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في
الكبير وأبو نعيم (ومن ضارنيك كان للإمام حقوته بقطع شجرة أو بيع داره) لحديث حمزة
ابن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهل قال
وكان حمزة يدخل الدخلة فيأخذ به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يئاذقه فأبى فأتى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أن يئذقه فأبى فطلب إليه أن يئاذقه فأبى قال فذهب إلى ذلك كذا وكذا أمرار غيبه فأبى
فقال أنت ضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأنصار أذهب فاقطع

فعله وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن حمزة ولم يسمع منه وقد روى الحب الطبري في أحاديث الأحكام عن واسع بن حبان قال كان لابي لبابة عذقي حائط رجل فكلمه ثم ذكره في حقه حمزة

• (كتاب الرهن) •

(يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه) الرهن جائز بالإجماع وقد نطق به الكتاب العزيز وتفسيره بالسفر خرج مخرج القالب حكما ذهب اليه الجمهور وقال بجماهدو النضال والقاهرة لا يشرع الا في السفر وقد رهن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم درعاه عند يهودي بالمدينة وأخضعه شعرا لاهله كما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس وهو في الصحيحين من حديث عائشة وأخرجه أحمد والترمذي والشافعي وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل على مشروعية الرهن في الحضر كما قال الجمهور (والظاهر ركب والذين يشربون بشفقة المراهون) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يقول الظهير ركب بشفقة إذا كان مراهونا وابن الدريش يشرب بشفقة إذا سكار مراهونا وعلى الذي ركب ويشرب الشفقة ولحديث الفاظ والمراد ان المرتهن يفتق الرهن ويتق عليه وقد ذهب الى ذلك أحمد وإسحق والبيهقي والحسن وغيرهم قال ابن القيم وأخذوا وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو المواب وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجهو والعلماء لا يفتق المرتهن من الرهن ينشئ بل التوائد الراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث يورد على خلاف القياس ويجب أن هذا القياس فاسد الاعتبار سيقى على شارب هار ولا يصح الاحتجاج به لما ورد من النسخ عن أن تغلب ماشية الرجل بغير إذنه كما في البخاري وغيره لأن العام لا يرد به الخاص بل يبنى عليه وقال ابن القيم في أعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ولا يصح للراهنين غير وما عداه فساد ظاهر فان الراهن قد يغيث ويتعذر على المرتهن مطالبته بالشفقة التي تحتفظ الرهن ويشق عليه أو يتعذر رفعه الى الحاكم وأثبت الرهن وأثبت غيبة الراهن وأثبت أن قدر الشفقة عليه قدر حليته وركوبه وطلبه منه الحكمه بفك في هذا من الضر والخرج والمشفقة ما ينشأ في الخفية السبعة فشرع الشارع الحكم القيم صالح العباد والمرتهن أن يشرب بل الرهن ويركب ظهروا عليه بشفقة وهذا بعض القياس ولم تان به السنة الصحيحة انتهى ثم أطال في تخرج هذا القياس الى ما لا يسعه هذا القراطيس (ولا يفتق الرهن مائة) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يفتق الرهن من صاحبه الذي رهنه له فقه وعليه غرضه أخرجه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني إسناده وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ان رجاله ثقات الآن المحفوظ عند أبي داود وغيره ارساله وأخرجه ابن ماجه من طريق أخرى والرفع زيادة وقد خرج من مخرج مقبول والمراد بالطلاق هنا استحقاق المرتهن له حيث لم يفتك الراهن في الوقت المشروط وروى عبد الرزاق عن حماد بن رافع انه قال ان هذا خلق الرهن بما قال الرجل ان لم آتكم بما لك فالرهن لك قال ثم يفتق عنه انه قال ان هذا

لهذه حق هذا التماس من رب الرهن له فقه وعليه غرمه وقد روى ان المرتهن من في
المجاهلية كان يتك الرهن اذ لم يرد الراجح اليه ما يستخسه في الوقت المضروب فباطله
الشارع والفهم والفرم هنا هو اعم مما تقدم من ان الظهور بكسبة ثقة للمرهون والرجح
يشرب قال في الخطة البالغة ومبنى الرهن على الاستيناف وهو بالتبض فذلك استقر فيه
ولا اختلاف عندى بين حديث لا يطلق الرهن وحديث الظهور ركسب الخ لان الاول هو
الوظيفة لكن اذا امتنع الراجح من الثقة عليه وخف الهلاك واحياه المرتهن فعت ذلك
يقنع به بقدر ما يراه الناس عدلا انتهى قلت وعليه اهل العلم قال محمد وهذا ما اخذت فيه
قوله لا يطلق الرهن ان الرجل كان يرهن الرهن أى المرهون عند الرجل فيقول ان جئت
بمالك الى كذا وكذا والافالرهن فبمالك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يطلق
الرهن ولا يكون المرتهن بماله وكذلك تقول وهو قول أبى حنيفة وكذلك فسر ما بين أنس
وفي شرح السنة معناه لا يستطلق بحيث لا يعود الى الراجح بل حتى أدى الحق المرهون به
اقتل وعاد الى الراجح وروى الشافعي هذا الحديث مع زيادة وقظه لا يطلق الرهن
من صاحبه الذي رهنه فقه وعليه غرمه قال الشافعي فقه نياته وغرمه مالا كوفيه
دليل على أنه اذا اطلق في يد المرتهن يكون من ضمان الراجح ولا يسقط به لكفى من حق المرتهن
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدرا الحق يسقط به لا كالحق وان كانت
أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر من الحق يسقط الحق وعند الشافعي دوام القبض
ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالهار وترد الى المرتهن بالليل ولا يسافر عليها
ولم يجوزه أبو حنيفة أقول الحق ان الرهن اذا اطلق في يد المرتهن بدون جنيته ولا تغريمه فهو
غير مضعون عليه وان كان بجنيته أو تغريمه للبنية عليه أو التغريم لالكونه مستحقا
جسه فان الحبس الرهن مجبرده ليس بسبب لضمان والمدارك الشرعية واضحة المنار

(كتاب الودعة والعارية)

أقول العارية من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وأفضل الصلات لانها اباحة المال
لنافع ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب ان هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة
فان قيمه من القريب في ذلك ما لا يحيط به الحصر ومن جهة ذلك قوة تعالى وتعالى وما هو اهل البر
والتقوى وقوله وينعون الماعون والحاصل ان العارية في لسان العرب والشرع هي اباحة
المنافع بلا عوض فاعرف فيه هذا الحق سكان من العارية وما الا فلا (تجب على الوديع
والمستعير تادية الامانة الى من اتقنه ولا يضر من خافه) لقوله تعالى ان الله يامركم ان
تؤدوا الامانات الى أهلها ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادا الامانة الى من اتقن ولا
تخن من خالك أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم ومجمعه من حديث أبى هريرة وفي
اسناده طلق بن غنم عن شريك وقد استشهد به الحاكم بحديث أبى التياح عن أنس وفي
اسناده أيوب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تقدم كما قال الطبراني أخرجه ابن الجوزي
في العلل المتناهية من حديث أبى بن كعب وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا
الدارقطني عنه وأخرجه البيهقي والطبراني عن أبى امامة بن شداد ضعيف وأخرجه الدارقطني

والطبراني والبيهقي وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي عن رجل من الصحابة وفي أسناده مجهول غير الصحابي (ولا ضمن عليه إذا تأقت) العين المستعارة المستودعة (بدون جنائته وخيائته) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن أخرجه الدارقطني وفي أسناده ضعف وقد وقع الإجماع على أن الوديع لا يضمن الإلجائية منه على العين لما أخرج الدارقطني في الحديث السابق من طريق آخرى بلفظ ليس على المستعير غير المغفل ضمان ولا المستودع غير المغفل ضمان والمغل هو الخائن والجاني خائن وأما المستعير فقد ذهب إلى أنه لا يضمن الإلجائية أو خيانة الخفية والمالكية وحكي في التتمع من الجمهور أن المستعير يضمنها إذا تأملت فيه إلا إذا كان التلق على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاكروصمهم من حديث الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه وفي صحيح الحسن عن سمرة قال مشهور وأخرج أحمد وأبو داود واللقاني والطحاكرومن حديث صفوان بن أمية أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين دراعا فقال أخصب يا أحمد قال بل عارية مضومة قال الماتن في حاشية الشفاء وجميع هذه الأسباب اخذت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤدى أن ضمان المراد على اليد ضمان ما أخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ ما أخذت حتى تؤديه وذلك انما يكون في الباقي وليس فيه دليل على ضمان التالف ولا يجوز منع الماعون كالمال والقدر) حديث ابن مسعود قال كأنهم الماعون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارية الله والقدر أخرجه أبو داود وحسنه المذوري وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قسرا قوله تعالى ويعنون الماعون أنه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس ينهم من الناس والمال والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون الماوانا والمخ وقيل الماعون الزكاة (وأما رق الفحل وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك والحمل عليها في حبل الله) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لمن صاحب ابل ولا بقر ولا ضم لا يؤدى حنهما إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع فوقر طوره ذات الطلف بطلقها وتطلع ذات القرن بقرنها قلنا يا رسول الله وما حنهما قال اطراق لظلمها وإعارة لولها ومخبتها وحلبها على الماعر وحلب عليها إلى سبيل الله والمراد اطراق لظلمها أي من يحتاج أن يطرقيه على ما يشتهه والمراد بمخبتها أن يعطى الحنجان ليتفتح بظلمها ثم يردّها أو المالح عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ما شية له من صاحب المواشي التي فيها زياد على حاجته

(كتاب القصب)

بأن القصب لأنه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوا وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسناده ضعف وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي أسناده على بن زيد بن

جدعان وهو متكلم عليه وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث أبي جند السامعي وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن زيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لأحباء وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه وحديث الثمالة أموالكم وبماؤكم عليكم حرام هو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين وجمع على وجوب إرداء الغصب إذا كان باقيا وعلى تسليم حوضه أن كان ناقصا (ويجب عليه رد ما أخذ ولا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه) كما تقدم دليله (وليس لعرق ظالم حق ومن زرع في أرض قوم بغير إذنه فليس له من الزرع شيء وله نفسه) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطبراني وأبو يعلى وحسنه البخاري وأخرج أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أربأ أرضا فهي له وليس لعرق ظالم حق قال وقد أخبرني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا الحديث أن رجلا من إخوانه أخصه إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فربس أحدهما فخلا في أرض لا ترفعني لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب الفحل أن يخرج نفسه منها قال ففعلوا بها وإنه لا تضرب أصولها بالقوس وإنه الفحل عثم وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والشافعي وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أربأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق أقول الحق الحقيقي بالقول أن الزرع لما في الأرض وعليه للغاصب ما أنفق على الزرع كما ثبت ذلك عند أهل السنة وافقته في رواية أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى في حارة قرأ في أرض ظهر فقال ما أحسن زرع ظهر قبل ليس اظهر قال أليس أَرْضَ ظهر قالوا بلى ولكنه زرع فلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة الحديث (ولا يجل الاستفاد بالغصب) لما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يجل مال الغير لا عبنا ولا استقفا وقد ورد في غصب الأرض التي لا غرة لغصبها إلا الاستفاد بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شبرا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين وفيها أيضا من حديث أبي سعيد خدرجي وفي البخاري وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضا وفي مسلم من حديث أبي هريرة نحوه أيضا (ومن أنفق فعليه مثله وأقيته) لحديث عائشة أنها لما كسرت أنصبة التي أهدت فيه للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها إنه كآله وطعام كطعام أخرجه أحمد وأبو داود والشافعي وحسنه الحافظ في الفتح وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان عند بعض نساءه فأرسلت إحدى امهات المؤمنين مع خدامها بقصة فيها طعام ففرضت يدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصعة للصبيته لرسول وجلس

المكسورة. ولقد التزمى قال أحدث بعض أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إليه طعاما في قصعة فضربت فائسة القصة يدها فالتفت ما فيها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعموا بطعام واناموا. وقد استدل بذلك من قال ان القبي ضمن عنه ولا يضمن بالقصة الا عند عدم المثل وهو الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القبي ضمن بقتنه مطلقا قيل لا خلاف في أن المثل ضمن عنه ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصالحا من قروا القين مثل والبعض مستوفى في موطنه

• (كتاب العتق) •

الترغيب في العتق قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة في الصبيخين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي امامة وغيره عن العصابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما كان فكما كمن النار يجزى كل عضو منه عضوا منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكما كمن النار يجزى كل عضو منهما عضوا منه وفي لفظ أيما امرأ مسلمة أعتقت امرأ مسلمة كانت فكما كمن النار يجزى كل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها واستند به صحيح وفي الباب أحاديث (أفضل الرقاب أنفسها) لمافي للصبيخين من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الاعمال أفضل قال الايمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسهم اعتدأ عليها وأكرها ثمنا (ويجوز العتق بشرط الخلفة ونحوها) لحديث حفص بن غصن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش أخرجه أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه وقال لا بأس باستداده وأخرجه الحاكم وفي استداده سعيد بن جهمان أبو حفص الاسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يهتج به حديثه ووجه الحديث من هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يهتج عليه مثل ذلك وقد قيل ان تعليق العتق بشرط الخلفة يصح إجماعا (ومن ملأ ذمه عتق عليه) لحديث حمزة عنده وأبي داود والترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملأ ذراحم محرم فهو حر ولفظ أجد فهو عتق وهو من رواية الحسن بن عمرو في جماعته مقال مشهور وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأخرج الشافعي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ملأ ذراحم محرم فهو حر وهو من رواية حمزة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال قال الشافعي حديث منكر ولا أعلم أحدا رواه عن شفيان غير حمزة وقال الترمذي لم يتابع حمزة بن ذريح على هذا الحديث ولكنه قد وثقه يحيى ابن معين وغيره وحديثه في الصبيخين وقد صح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والشافعي عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث حمزة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه أقول الحاصل ان جميع الاخبار الواردة في عتق ذى الرحم لا تتناول عن مقال ولكنها تنتم من مجموعها الاستدلال ولا يمارضها حديث أبي هريرة الا في عدمه وقد

ذهب الى أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من العصابة والتابعين واليه
ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم أنه يعتق عليه الأولاد
والأبناء والأمهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وزاد مالك الأخوة ولا ينفى ما ذكرناه
حديث أبي هريرة عنده وسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يبيز
ولعن والله الآن يجدهم ملوكا يستتره فيصته لان ايقاع العتق تأكيدا لبيان وقوعه
بالمالك وزاد في حاشية الشفاء لان الاعتاق ههنا وان كان ظاهرا في الانشابة عند الشرا فهو
لا يستلزم ان الشرا بنفسه لا يكون سببا انتهى وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية
فقالوا لا يعتق أحد على أحد (ومن مثل يعملوه كمن لم يبعثه) حديث ابن عمر عنده وسلم
وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من لم يعمل بكمه أو ضربه
فكفارة أن يعتقه وفي مسلم أيضا من سويد بن مقرن قال كفاي مقرن على عهد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا الا خمسة واحدة فاعلمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية إذا استفتوا عنها فافضوا سبيلها وفي مسلم
أيضا من حديث أبي سعيد البسدي قال كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من
خلفي الى أن قال فاذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر منك على
هذا الغلام وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لولم تفعل لقمحت النار ولمستك
النار (والاعتقه الامام أو الحاكم) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الملوكة
التي جيب سيد هذا كبره قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على بال رجل فلم يقدر عليه
فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهب فانت حر أخرجه أبو داود وابن ماجه
وقد أخرجه أحمد وفي اسناده الجراح بن ارطاة هو ثقة ولكنهم سلس وبقية رجال أحمد
ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وقد حكى في البصر عن علي والشافعية والحنفية انه لا يعتق
العبد بمجرد الملة بل يؤمر السيد بالعتق فان تمرد فالحاكم وقال مالك والشافعية ودادود
والاوزاعي بل يعتق بمجرد ما قال النووي في شرح مسلم انه أجمع العلماء على ان ذلك العتق
ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفاية وازالة انهم العلم وذكر من أدلتهم انه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بأن يستقدموها كانه قد قدم ودعوى الإجماع غير صحيحة واذنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الأمر قد دل على الوجوب
والاذن بالاستخدام يدل على كونه وجوبا لمقتضى اخبارنا الى وقت الاستئذان عنها انتهى (ومن أعتق
شركا في عبده ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم والاعتق نصيبه فقط واستحق العبد)
حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أعتق
شركا في عبده وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد فقيمة عدل فاعلى شركا معهم
وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق زاد الدارقطني وفيه ما ينفى وأخرج أحمد
والشافعية وابن ماجه من حديث أبي الملقم عن أبيه أنه رجل من قوم ما عتق شخصا من
ملوك فرفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه فماله قال ليس
له شريك وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

انه قال من أعتق شقيقا من مملوك فله خلاصه في ما له فان لم يكن له مال قوم المملوك فبقي
عدل ثم استسقى في نصيب الذي لم يعتق غير متقوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن
عمر بل الجمع ممكن وهو ان من أعتق شركا له في عبد ولا مال له لم يعتق الا نصيبه ويبقى نصيب
شريكه مملوكا فان اختار العبد أن يستسقى لما بقي استسقى والا كان بعضه سرا وبعضه عبدا
وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقاتله طهحان
أوذ كوان فاعتق جده نفسه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لعنق في عنقك وترق في رقبك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورباه
ثقات وأخرجه الطبراني قال في المسوى قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد
مشرك يئنه وبين غيره وهو موسر بقية نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق
وان كان موسرا اعتق نصيبه ونصيب الشريك يترقب لا يكلف اعتاقه ولا يستسقى العبد
في فكركه فاعطى شركاه حصصهم بحقل معينين أحدهما انه لا يعتق نصيب الشريك
بنفس القسط المربود اليه فبقيته وقال به الشافعي في القديم وثانها انه يعتق كله عليه بنفس
الاتفاق ولا يتوقف على أداء القية وذلك لان إعطاء القية والعنق حكمان لمن أعتق شركا له في
عبد بر دان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجديد وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موسرا
فالذي لم يعتق بالثياب ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسقى العبد في قية نصيبه فاذا أذنعتي
فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قية نصيبه ثم شريكه بعد ما ضمن رجوع على العبد
استسعا ما إذا أذنعتي ولاؤه ~~ككله~~ وقال صاحبنا لا يعتق نصيب الشريك بنفس
الاتفاق بل يستسقى العبد فاذا أذنعتي القية النصف الا آخرعتي كله والولاء بينهما وما أخذ
قولهم حديث أبي هريرة مرفوعا من أعتق شقيقا في عبد عتق كله ان كان له مال والايستع
غير متقوق عليه رواء الشبان قوله غير متقوق عليه أي لا يستعق عليه في الفتن وتاويل
هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسقى يستخدم لسيده الذي لم يعتق ان كان
موسرا ومعنى غير متقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه انما يباله بقسطه ما له
فيه من الرق انتهى (ولا يصح شرط الولاء لغير من أعتق) لحديث عائشة في العيصين وغيرهما
انهم لاجات الناهية تستعصمن في كتابها ولم تكن قضت من كتابها شيئا فقالت لها عائشة
ارجعي الى أهلي فان أحبوا أن أعضي عنك كتابك ويكون لاولئك فعلت فذكرت بريرة
ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شأمت أن تعتصب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أي فاعتق قائما للولاء من أعتق ثم قام فقال ما بلى أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب
الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مرة شرط الله أحق وأوثق
والحديث طرق وألفاظ قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها
الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشرط الولاء فبقي هذا الشرط ولا أباحه له ولكن
مؤخرة بشرطه اذا أي أن يبرح جارية لعنق الا بشرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه
فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله في أن الشرط الباطل

لا تغير شرطه وان من شرط ما يباح فيه لم يغيرا وروى بشرطه ولا يطل من البيع به وان
عرف فساد الشرط وشرطه الفاء اشتراطه ولم يعتبروا الله تعالى أعلم قلت وعليه أهل العلم ان
من اعتق عبدا ثبت عليه الولا لم يورثه به ولا يثبت الولا لم يلحقه والولاية وبأن يسل رجل على
يدى رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولا الى المعتق بالالف واللام
فأوجب ذلك قطعه من غيره كما قال الدارلزي فيه يجب المالك فيها زيد وقطعهما عن غيره
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة ثبت الولا بمسقد الولاية (ويجوز التدبير فيعتق بموت
مالكه وإذا احتاج المالك جازيه) لحديث جابر في الصبي وغيرهما ان رجلا اعتق
غلاما له من دبر فاحتاج فأخذته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني
فاستراه نعم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مر فوعا
وموقوف بالفظ المدبر من التثنية ورواه الدارقطني مر فوعا بالفظ المدبر لا يباع ولا يوهب وهو
حر من التثنية وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث وقد ذهب إلى جواز بيع
المدبر للعاجلة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن كثرالة هارم حتى التروى
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقا وبه قال أبو حنيفة وتعبه الشافعي بما روى عن
جابر وتقدم وأجيب باحتمال أن يكون تدبير مقيدا بشرط أو زمان ورد بأن اسم التدبير
إذا أطلق فيقهر منه التدبير المطلق لا غير واتفقوا على جواز وطه المدبر ممن أجاز بيعه
قال يبيع في الجنابة أقول قد دل الحديث على جواز البيع للعاجلة وليس فيه دلالة على عدم
جواز بيع غيره ما لم يرد ما يدل على ذلك الا لا يصح عنه قاله القائل بالجواز واتفق في موقف المنع
وعلى مدعى عدمه بيان المنافع فان قال المانع المعتق قلنا النجس وأما المشروط بشرط لم يقع
فمنوع كونه مانعا (ويجوز مكتبة المملوك على مال يورثه) لقوله تعالى فكاتبهم الآية
وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقر ذلك الاسلام ولا عرف خلافا في مشروعيها قلت
وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي أظهر ما في الخبر في العبد لالة الكتاب الا كتاب مع
الامانة فاحب ان لا يمتنع من كتابته اذا كان هكذا (فيمر عند الوفاة او يعتق منه بقدر
ماله) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يورث المكتاتب بصفة
ما أدى به الحرو ما بقي دية العبد أخرجه أحمد وأبو داود والشافعي والترمذي وأخرج أحمد
وأبو داود لم يورث من حديث علي وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون إلى أن
حكم المكتاتب حكم المصدق في مال الكتابة واستدلوا بحديث عمر بن الخطاب عن أبيه
عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيا عبد سكت بمانة أو فقه ناداهما
الا عشرة أو ثمان فهو رقيق رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي
لفظ لا يورث المكتاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع
يمكن يحمل هذا على ما لا يمكن تبعض من الاحكام وفي حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحد كمن مكتوب وكان عند ما يورثه فلتعصب منه أخرجه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له هنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن
يتقرب إلى حوالته لقوله تعالى أو ما ملك أيمانهم قال في المولى المكتاتب عبد ما بقي عليه

شيء عليه أكثر أهل العلم فلا يرث من قريته شيئا وإذا أصاب حد اضرب حد العبد (وإذا هجر
عن تسليم مال الكتابة عاقب لرق) لكون المالك لم يمتقه إلا بعوض وإذا لم يحصل العوض لم
يصل العتق وقد اختلفت عائشة بربرية بعد أن حكاهم أهلها كما تقدم (ومن استولد أمته
لم يحرل له يهها) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وطئ أمته
فولدت له فهي معتقة عن دبر منه أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي أسناده
الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال ذكرت
أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولها وأخرجه أيضا
الدارقطني وفي أسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي
من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حر توفان كان سقطوا أسناده ضعيف وأخرج البيهقي
من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال لا م إبراهيم أعتقك ولها وهو مفضل وقال ابن حزم مع هذا بسند رواه ثقات عن
ابن عباس وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى
عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يمين ولا يوهن ولا يورث يستعقبها السيد مادام حيا
وإذا ماتت فهي حرة وقد أخرجه مالك في الموطأ والدارقطني أيضا من قول ابن عمر وأخرجه
البيهقي مرفوعا وموقوفا وهذه الأحاديث وإن كان في أسانيد ما تقدم فهي تنهض للاحتجاج
بها وقد أخذها الجمهور وذهب من عداهم إلى الجواز ونكحوا بعد حديث جابر قال كأي مع
سرار أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان
عمرنا فافانينا أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وأخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم
وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أطلع على ذلك والخلاف في المسئلة بين
العصاة فمن بعدهم معروف مشهور (وعتق بونه) أي سدها الذي استولدها لقوله
في الحديث المتقدم فهي معتقة عن دبر منه أي في برحياته (أو بتغييره) أي بتغيير مستولدها
(أعتقها) لأن إيقاع العتق يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب فن قد وجد سبب عتقه أولى
بذلك ولا سيما بصدقته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها ولها فإنه يطل على أنه قد وقع
العتق بالولادة ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فإذا
تغير العتق فقد رضى بإسقاط ذلك الحق

• (كتاب الوقت) •

قال في الطبعة الباقية وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستنبطه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله
مالا كثيرا ثم يفتي فيحتاج أولئك الفقراء ثمة أخرى وتجي أقوام آخرون من الفقراء
فيبقون عمر ومن فلا أحسن ولا أنفع للمصلحة من أن يكون شيء حبا للفقراء وابن السبيل
يصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف انتهى (من حبس ماله في سبيل الله صار
محبا) فذهب إلى مشروعية الوقت ولزمه جمهور العلماء قال القرطبي لا تملك بين العصاة
والمقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقت الأرضين وجامع من شرح أنه أنكره وقال

أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الأزهر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو بلغ
أبو حنيفة يعني الدليل لقالبه وقال القرمطي راد الوقف مخالف الإجماع فلا ينفذ الله به ومما
يدل على صحته ولزومه حديث أبي هريرة عن محمد بن مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح
يدعوه وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن عمر أصاب أرضا فخير فقال يا رسول الله
أصبت أرضا خير لم أصب ما لا تقط أنفس عندي منه فإنا نرى فقال إن شئت حبست أصلها
وتصدقت بها فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى
والرقاب والغنم وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير
مقول وأخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تعليقا من حديث عثمان أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يشرب غير بئر رومة فقال من
يشترى بئر رومة فيجعل فيها دلو لمع دلاء المسلمين فخير لهم في الجنة فاشترى بها من ملبحاني
وفي الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أما خلفه فدعس أدراعه واعتده
في سبيل الله (وله أن يجعل غلانه لا ي مصرف شاة فيه قربة) لقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لعمر في الحديث السابق إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فإطلاق الصدقة
بشر بأن الوقف أن يتصدق بها كيف شاء في قربة وقد فعل عز ذلك فتصدق بها على
الفقراء وذوي القربى والرقاب والغنم وابن السبيل كما تقدم والحاصل أن الوقف الذي
جاء به الشريعة وروى في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله أصحابه هو الذي
يتقرب به إلى الله عز وجل حتى يكون عن الصدقة الجارية التي لا ينقطع عن فاعلها أو أبا
ملا يصح أن يكون مصرفه غير قربة لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القرية
توجد في كل ما أثبت فيه الشرع أجزاؤه كائنا ما كان في وقف مثلا على الطعام نوع
من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحا لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة أن في كل كبد
رطبة أجر أو مثل هذا الوقف على من يخرج القذار من المسجد أو يرفع ما يؤذي المسلمين
في طريقهم كأ ذلك وقفها صحبا للورد والادلة الله تعالى على ثبوت الأجزاء على ذلك فقس على
هذا غيره مما هو مما هو في ثبوت الأجزاء وما هو آكد منه في استحقاق الثواب
(والمتمولى عليه أن يأكل منه بالمعروف) لما تقدم في وقف عمر الذي قرره النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم (والواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين) لما تقدم في حديث عثمان
من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيجعل فيها دلو لمع دلاء المسلمين (ومن وقف شيئا من
لوائيه كان وقفه باطلا) لأن ذلك مما لا يثبت في الله سبحانه بل لما ثبت أن الإجماع كان صدقة جارية
فتنفع بها أصحابها أجمعين كان أجزاؤها أيضا وقفها مستقرا وقد نهي الله تعالى عن الضرائق كناية
العزير عموما ونهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عموما كحديث لا ضرر
ولا ضرا في الإسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرر الجار وضرر الوصية ونحوهما
والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل
نهي باطل من أصلها لا يستفاد بها ذلك كمن يقف على ذكر أو لادته دون فائهم وما أشبه

ذلك فان هذا الميرد القرب الى الله تعالى بل أراد الخصاله لاحكام الله عز وجل والمعانيه
شرعه لعباده وجعل هذا الوقت الطاهر في ذريعه الى ذلك المقصد الشيطاني فله يمكن هذا
منه على ذكره كقولهم على هذه الازمنة وهكذا وقت من لا يصحله على الوقت الاعجب
بقائه المال في ذريته وعدم خروجه عن املاهم فيقتضيه على ذريته فان هذا القدر اذ الخصاله
لحكم الله عز وجل وهو انتقال الملك بالمعرات وقروض الوارث في معونه بتصرفه فيه كيف
يشاء وليس امر غنى الورثة او فقرهم الى هذا الوقت بل هو الى الله عز وجل وقد وجد
القربة في مثل هذا الوقت على الذرية نادرا بسبب اختلاف الانخاص فعلى الناظر ان
يعين النظر في الاسباب المتضمنة لذات ومن هذا النادر ان يقف على من غلبت بالصلاح من
ذريته او استغفل بطلب العلم فان هذا الوقت قد بما يكون المقصد فيه خالصا والقربة متضمنة
والاعمال بالنيات ولكن تخوض الامر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم اولى واحق
(ومن وضع مالا في مسجد او مشهد لا يتفقه به احد جاز صرفه في اهل الحاجات ومصالح المسلمين
ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجد على الله تعالى عليه وآله وسلم) حديث عائشة
في صحيح مسلم وغيره قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان قومك
حديثوه ديجا عليه او قال بكفر لا نفقت كثر الكعبة في سبيل الله فهذه ابدل على جواز
انفاق في الكعبة اذا زال المانع وهو حد ذاته عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر
امر الاسلام وثبت قدمه في ايام العصاة فضلا عن زمان من بعدهم واذا كان هذا هو الحكم
في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من المساجد اولى بذلك بفعل الخياط
من وقف على مسجد على الله تعالى عليه وآله وسلم وعلى الكعبة وعلى سائر المساجد شيئا
يبقى فيها لا يتفقه به احد فهو ليس بمقرب ولا واقف ولا متصدق بل كازيد دخل تحت قوله تعالى
الذين يكتزون الذهب والفضة ولا يتفقونها في سبيل الله الآية ولا يعارض هذا ما روى احمد
والبخاري عن ابي واثل قال جلست الى ثيبة في هذا المسجد فقل لي جلس الى عمر في مجلسك
هذا فقال لقد هممت ان لا ادع فيها صفرا ولا يضاء الاقمتها بين المسلمين قلت ما انت بفاعل
قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هذا المرآن يقتدى به سالان هذا من عمر ومن ثيبة بن
عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابي بكر وقد ابان
حديث عائشة السبب الذي لاجله تراءى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت اقول وفي حاشية
الشفا ما اموال المساجد فان كانت كالاموال التي يقننها الواقفون عليها يحصل من
غلاتها لم يحتاج اليمن من عمارة ونحوها وما يقوم بمن يصحبها بالصلاة والتلاوة وتدريس العلوم
فلا شك ان هذا من اعظم القرب ولا يعمل لمسلم ان ياخذ منه شيئا وان كان ذلك من الامور
التي تجرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة او للمباهاة والمكاثرة فهو من اضاعة المال
بل من وضعه في مماسى افسد في ماله وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيليل وواجب
احدهما الهى من التمسك والثاني توقي اضاعة المال الهى عنها بالدليل الصحيح واما وضع
الحق في الكعبة والمداهم والدنايم والجواهر النفيسة فلا تسبقه ان يسكن فاعلم من
الكارين الذين قال الله عز وجل فيهم ويصمى عليا في نار جهنم فتكوى بهما اجاباهم

وجنوبهم يظهرونهم هذا ما كثرتم لانتسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون ولا يرى على من
أخذها البصر فيها في مصالح المؤمنين أو يدفع بها مقاصدهم بأسا ولم ير دليلا على المنع انتهى
وقد أوضح المأثور الكلام فيها في شرح المتنق فليراجع (والوقف على القبور لرفع حكمها
أو تزيتها أو فعل ما يجب على زيارتها قسنا باطل) لأن دفعها قد ورد انتهى عنه كافي حديث
على أنه أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يدع قبر مشرفا لاسواء ولا تمنا لا لاطمه
وهو في مسلم وغيره وكذلك تزيتها وأشد من ذلك ما يجب القسنة على زيارتها كوضع السنور
الفاثقة والاحجار النقبية ونحو ذلك فإن هذا مما يجب أن يعظم صاحب ذلك القبر في صدر
زاره من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا إذا وقف القبر عند القبور ونحوه مما فيه
مخالفة لما جاء عن الشارع أما إذا وقف على أطعام من يشاء ذلك القبر وهو ذلك فهذا هو
وقف على الوافد على القبر وما صنع الواقف وقفه على النبر الا ما يعرض لانه قد يكون
ذلك سببا للاعتقادات الفاسدة وبالجمل فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير
الأن يقف على القبر مثلا لاصلاح ما انتهى من عمارته التي لا شراف فيها ولا رفع ولا تزيين
فقد يكون لهذا وجه صحة وإن كان غير القبر أخرج إلى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى
عنه الحلي أولى بالجديد من الاكفان أو كما قال

• (كتاب الهدايا) •

جميع هدية قال في الحجة البالغة انما يعنى بها اقامة اللفة فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود
الا بان يراد اليه مثله فان الهدية تحب المهدى الى المهدى لمن غير عكس وأيضا فان اليد
الطاهرة من اليد السفلى ولأن أعطى الطول على من أخذ فان ههنا قد ذكره ولم يظهر نعمته
فان الثناء أول اعتداده بنعمته واحسانه له به وأنه يفعل في ابرار الحب ما شغل الهدية ومن
كنتم فقد خالف عليه ما أراده وناقض مصلحة الائتلاف ونقض حقه ومن أظهر ما ليس
في الحقيقة فذلك كذب انتهى (يشرع قبولها ومكافاة فاعلمها) لحديث أبي هريرة عند
البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع أو ذراع لاجبت
ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبيل وأخرج أحمد والترمذي وصححه شعيب من حديث أنس
وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت قلت يا رسول الله تكرمة العلف قال
ما أقبله لو أهدى الى كراع لقبيلته وأخرج أحمد رجال الصحيح من حديث خالد بن عدي
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من باع من أخيه معروفا من غير اشراف
ولا مسئلة فليقبله ولا يردهما فاعلموا رزق ساقه الله اليه وأخرج البخاري وغيره من حديث
عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها والاحاديث
في قبول الهدية والمكافاة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز
بين المسلم والكافر) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي
لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال أهدى كسرى لرسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى لقيس فقبل منه وأهدته الملوكة فقبل منها وأخرج
أبو داود من حديث بلال أنه أهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيم فقبله وفي

الصبي من حديث أنس أن أكيده دومة أهدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 جبة سندس وأخرج أبو داود ومن حديثه أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم مشتقة سندس فلبسها وفيه أيضا من حديث علي أن أكيده دومة الجندل أهدى
 إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حرير فأعطاه عليا فقال شققه فخر بيننا وأطام
 وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي وراغبة في عهد قريش وهي
 مشركة فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصلها قال نعم قال ابن عيينة فأنزل الله
 فيه الآية **يا أيها الذين آمنوا** ثم قالوا كم في الدين وقد أخرج أحدوا الطبراني من حديث
 أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها أتني قد أهديت إلى النجاشي حلته وأواني
 من مسك ولا أرى النجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة فان رقت إلى فهي لك
 وفي إسناد مسلم بن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والأحاديث في قبوله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الهدايا الكفار كثيرة جدا وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود
 والترمذي وابن خزيمة ومحمد بن عيسى من حديث عباس بن جاد أنه أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحلت قال لا قال أتني قد هديت
 عن زيد المشركين وأخرج موسى بن عقبة في المخاري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن
 عامر بن مالك أتني فقال له ملاعب الاسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدى
 له فقال لا تأقبل هدية مشرك قال في القمح رجالة ثقات إلا أنه مرسل قال الخطابي يشبه
 أن يكون هذا الحديث جنسوخا وقيل أنما رد ذلك إليهم لقصد الاغاطة أو لا يعيل إليهم
 ولا يجوز الميل إلى المشركين وأما بقوله هدية من تقدم ذكره فهو لكونهم قد صدقوا من
 أهل الكتاب وقيل أن الرد في حق من يربهم دينه التوقد والموااة والقبول في حق من يربى
 بذلك تأنيبه وتأنيبه موصوفين أن يكون النبي لمجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز بين
 الأدلة وزيد المشركين هو يفتح الزاى ويكون الموحد بعد هادى المعسلة قال في القمح هو
 الرافد انتهى (ويحرم الرجوع فيها) لكون الهدية هي هبة نعمة وشرعا وقد ورد في ذلك
 حديث ابن عباس عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العائد في هبة
 كالعاثي يعود في قيسه وهو في مسلم أيضا وفي لفظ للبخاري ليس لنا مثل السوء وأخرج أحمد
 وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان وأما ما من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعيل لرجل أن يعطى العطية ف يرجع فيها إلا الولد
 فيما يعطى ولده ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع
 قائم رجوع في قيسه وقد دل قوله لا يعيل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى القبول الذي وقع
 الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو التحريم وقد ذهب إلى التحريم جمهور العلماء إلا هبة
 الولد لأنه كذا قال في القمح (وتحب التسوية بين الأولاد) لحديث جابر عند مسلم وغيره قال
 قالت امرأة أبي سلمة أهل أبي غلاما وأهدى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال إن ابنة فلان أتتني أن أهل ابنها غلاما فقال
 له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلم هذا وإن لا شهد

الاعلى حتى وفي حفظ لاجد من حديث النعمان بن بشير لا تشهدني على جوران لبنيك عليك
 من الحق ان تعدل بينهم وفي الصحيحين من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قاله اكل ولله غنمه مثل هذا فقال لانفال فارجه وفي لفظ لمسلم من حديثه اتقوا الله
 واعدوا في اولادكم فرجع ابي في تلك الصدقة وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطيبة وأخرج
 أحمد وأبو داود والنسائي من حديثه قال قاله لي الله تعالى عليه وآله وسلم اعدوا بين ابنائكم
 اعدوا بين ابنائكم اعدوا بين ابنائكم وأخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث
 ابن عباس بلفظ ووابن اولادكم في العطيبة ولو كنت مفضلاً لأحد التفضل النساء
 وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على
 وجوب التسوية وان التفضيل باطل جور يجب على قاعه استرجاعه وبه قال طائوس
 والثوري وأحمد واسحق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط
 وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه والحاصل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قد أمر بالتسوية بين الاولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك في محكم كتابه وسعى التفضيل
 جوراً فمن زعم انه يجوز التفضيل لسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا يتبعه
 المجي بما هو أعم من هذا الحديث المقتضى للأمر بالتسوية والمقام محقق للتطوير والبسط
 وقد جع الماتر زوجه لله فيعبر عنه مستقلة وذكر في شرح المتن ما أجابه القائلون بعدم
 وجوب التسوية وهي وجوه عشرة قوا جاب عن كل واحد منها وأدعت المقام أيضاً كتابي
 دليل الطالب على أربع المطالب فليراجع قال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم
 هذا الحديث هو من تفاصيل العدل اقل أمر الله في كتابه وقامت به السموات والارض
 وأثبت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم
 الدلالة غاية الاحكام فرد بالتشابه من قوله كل أحد حتى يعالج من ولده ووالده والناس أجمعين
 فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء ويقياس بتشابهه على اعطاء الاجانب ومن
 المعلوم بالضرورة ان هذا التشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية
 البيان انتهى وفي شرح السنن ذهب الشافعي وأبو حنيفة الى أن تفضيل بعض الاولاد على
 بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بمقداد عشرين وسقاً ففعلها
 أيام دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئاً جاز له الرجوع فيه
 وكذلك الامهات والاجداد وأما غير الوالد بن فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلوا القول النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عائشة في هبته كالعائش في هبته وهو قول الشافعي وقال أبو
 حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده (والرد لغیر مانع شرعي مكره) لما تقدمنا في أول البحث
 من الأدلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالهدياء لاهل الولايات
 توصلا الى ان يملأ مع الهدى فان ذلك رشوة وسأق الادلة التي تقرر بها وقد ورد
 في هديا الامر اما يشهد انها لا تصل وسأق الكلام على طرق حديث هديا الامر افي كتاب
 القضاء الصلة انها تقول الى الرشوة اما في المحكم وفي شيء مما يجب قيام الامر به ومن ذلك
 الهدية الى من يعلم الهدى القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجرات وهكذا حلوان

الكاهن ومهر البقي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يفضي للمهدي حاجة لحديث أبي امامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من يشفع لآخيه شفاعته فأعفى له هدية عليها قبيلها فقد أدى بياضها لمن أبواب الربا أخرجه أبو داود عن طريق القاسم بن عبد الرحمن الأموي حوالاهم الشامي وفيه مقال وبالجملته فكل مانع شرعي فلم القليل على ما نصته من قبول الهدايا بالحكم ما ذكرناه

• (كتاب الهبات) •

(ان كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع ما سبق) لكون الهدية هبة لغة وشراعا والقسر فيهما انما هو اصطلاح جديد فاذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافاة عليها مشروعة ونحو ذلك كافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها ونحو التسوية بين الاولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي (وان كانت بعوض فهي بيع ولها حكمه) لان المتبرع في التبايع انما هو التراضي والتعاوض وهما حاصلان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعا عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب لمكافاة غير مرادة لقواهب عند الهبة فهي كالهدية وبالجمله تنطبق على الهبة بغير عوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها هنا (والعمري) بضم العين المهملة وسكون الميم مع التصريح عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحماة بحيث ينفك لانهم كانوا في المسألة يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له امرتك اياها أي أجهنك مدة عمرك وحياتك فقبل لها عمرى فلذلك (والرقي) بوزن العمري مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهم ما يقرب الا ترمق يموت ترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة (تو جبان المثل للعمر والمروء والمعقب من بعده لا رجوع فيها) لحديث أبي هريرة في العميين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمري ميران لاهله أو قال جائرة وفيه ما من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبته وفي لفظ لمسلم فمن عمر عمرى فهي لذى عمر حيا وميتا ومعقبه وفي لفظ لأحمد ومسلم وأبي داود انما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ومعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانه ترجع الى صاحبا ولكن قد قبل ان ذلك من كلام أبي سلمة مدح في حديث جابر فلا تقوم بهذه الرواية الطويلة ولا تصلح لتقييد الاحاديث المطلقة كما لحديثين المتقدمين وحديث يزيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عمر عمرى فهي لعمره حياه ومماته لا ترجعوا من ارقب شافا فهو سبيل الميراث وأخرج أحمد والنسائي عن حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا ترقبوا فمن عمر شيئا أو أرقبه فهو له حياه ومماته ورجال اسناد ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر يفتي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عقبى اهلها اعطاها ولعقبه وهكذا اما أخرجه أحمد من حديث جابر ان رجلا من الانصار اعطى أمه مديقة من نخيل حياتها ماتت

لجاء اخوه فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقصها عليهم مع ثاوير رجال الصبح وقد اخرجهم ايضا ابوداود فهذا راقبه ينفذ
انها تكون الواو وان لم يذ كر بل ذكر الموزون بل وان استثنى وقال ان حدث بك حديث فقص
الى فان ذلك لا ينفذ بل يكون للمعمر والمروء ولورثته من بعده وقد ذهب الى هذا جماعة من
الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال حي القامت فقامت جئت الى فهي عارية
موقوفة ترجع الى المعمر عند موت المعمر وتلك رواية جابر التقدمة وقد قلنا ما قبل فيها
من الادراج ثم اعلم ان الهبة تصح بمجرد الايجاب ولا تقتصر الى قبول ولكنها باطل بالرد ومن
زعم انها لا تتم الا باقبول احتج الى الدليل ولا حاجة لان شرط القبض في الهبة ومن كان له
صبر على التافؤ فله ذات اليد فلا بأس بالتصدق بها كثره له أو يكفه ومن كان يتكفئ الناس
اذا احتاج ليحل له ان يصدق بجميع ماله ولا بأس كثره وهذا وجه الجمع بين الاحاديث
الذات على ان يجاوز الثالث غير مشروعة وبين الادلة التي دلت على مشروعية التصديق
بزيادة على الثالث وأما رجوع الواو في هبة الوالد فثبت دل على ذلك بما اخرجناه من أهل السنن
وصححه الترمذي من حديث ابن عمر وابن عباس قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لا يصلح للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا الواو الذي يعطى ولله وظاهر الحديث تحريم
الرجوع في الهبة مطلقا الا ما تقدم فخصه الان يصح ما اخرجناه الحاكم من حديث الحسن
عن حمزة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه ابو داود في حديث
ابن عباس قال ابن الجوزي وهما ضعيفان وقال الحافظ في اسناد الثاني ضعف فاذا انتزعا
للاختصاص كانا مخصصين لذى الرحم من العموم وكذلك اذا صح حديث أبي هريرة الذي
رواه ابن حزم مرفوعا بلفظ الواو أحق بيهته مالم يشف بها أو أخرج الطبراني في الكبير عن
ابن عباس مرفوعا عن وهب بن عتبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها وقد ضعف حديث أبي هريرة
ابن الجوزي وصححه الحاكم من قول عمر فان صح الحديث بثان أو أحدهما كانا مخصصين للهبة
التي لم يشف عليها فيرجع الرجوع فيها أو أحاديث المصنفين بلفظ العائد في هبة كالعائد يعود
في قيمته وزاد البخاري ليس لنا مثل السوء وثبت بلفظ لا يصلح كما في حديث ابن عمر وابن عباس
والرواية التي فيها كالكلب يعود في قيمته ليست الا المبالغة في الزجر وليس المراد بالحديث
الانقبيل فعل الراجع في الهبة بالكلب العائد في قيمته وهذه صورة في غاية الشناعة والقناعة
وليس المراد بيان ما يجوز للكلب من الرجوع في قيمته وليس في الشرع ما يدل على الفاظ
مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة مليل على شيء من ذلك فهو
مطالب بالدليل والفرق بين الحقوق والاملاك وجعل كل واحد منهما محتسبا بشئ مما تقتضيه
يد الثابت عليه انه لا يجوز اصطلاح من بعض أهل القروع واذا عرفت ذلك كان عليك
الخطب ولم تنج الى الاشتغال بما في ذلك من التفاريع والتفاصيل

• (كتاب الايمان) •

(الحلق انما يكون باسم من أحيا) (الله تعالى) وهو ظاهر (أو صفته) من صفات ذاته لحقه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال

كان أكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لاومة قلب القلوب وفي الصحيحين من حديث ابن هجران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة وأبى له أن يسكن خلقا لا مارة وهكذا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بقوله والذي نفسي بيده وهو في الصحيحين وكفى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبرئيل عليه السلام أنه قال وعزتك لا يسمعهم أحد إلا دخلوا في الجنة وعوفي الصحيح أيضا. والحاديث في هذا كثيرة جدا (ويحرم بغير ذلك) أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فإن أهل الجاهلية كانوا يصفون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرمانهم وأهلهم فلا يقدّمون على ذنوب ذلك كانوا يستعملون المصوم بأسماء الشركاء بزيادتهم فهو من ذلك كما في حديث ابن عمر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لم سمع عمرو وهو يحلف بأبيه فقال إن أقسمنا كم أن نخلقوا بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وفي لفظ ومن كان حالفا فلا يحلف إلا بالله وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود والسنائي وابن حبان والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا تحلفوا إلا بالله ولا تقولوا إلا ما قلناه وأنتم صادقون وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد كفر وفي لفظ فقد أشرك وهو عند أحمد من هذا الوجه وفي لفظ للترمذي والحاكم فقد كفر وأشرك وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحدثين على معنى التغليب والتهديد ولا أقول بذلك وإنما المراد من صدق الجين المنصف واليمين الموصى باسم بغير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا وقال في الحديث قال الشافعي من حلف بغير الله فهو عين مكروهة وأخفى أن يكون معصية فار قبل أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته فقال والسموات والأرض والشمس وضحاها أليس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الأعرابي فلعن وأبى أن صدق فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه إخماد إرغامه ورب السماء ورب الشمس ورب الأرض وهو ذلك حيث وقع وثانيهما هو الأصح أن النهي إنما وقع عما كان على قصد التعظيم للملوك اسمه كالحلف بالله في صلب كره التعظيم دون ما كانت العرب تسمعه فتعلمه فهو كذب كلامه من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم غيره الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذكر اسمه موجبا عند العقوبة في الدنيا والآخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لاجل المشابهة من قبل ما ذكرنا من التفصيل في النهي عن القول بطرائفه كذا وكذا انتهى وفي حديث الصحيحين وغيرهما بلفظ من حلف باللات والعزى فلا يقبل لاله إلا الله ولا رب إلا الله لأنسان إنما يحلف بما هو عظيم ضخموا له - ذأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحالف أن يحلف بالله أو يصمت فمن حلف باللات والعزى كان معظما لهما ومن عظمهما كفر ومن كفر لم يرجع إلى الإسلام إلا بكلمة الإسلام وهي لا اله إلا الله (ومن حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ولا حث عليه) حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والسنائي وابن حبان وللقطاب ابن ماجه فله ثبته وللقطاب الشافعي فقد استثنى وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان

وأخرج أبو داود عن عكرمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال والله لا غزوة قريشا
ثم قال إن شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم قال إن شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا
سكت ثم قال إن شاء الله ثم لم يفرزهم قال أبو داود أنه قد أسنده غيره واحد عن ابن عباس وقد
رواه البيهقي موصولا ومروسلًا وبوطأ حديث الباب ماقى الصبيحان سليمان بن داود
قال لا طوفن البله على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لو قال إن شاء الله لم يثبت وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وأدى ابن العربي الإجماع على ذلك
فقال أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله ينعى الله قائلين بشرط كونه متصلا وفي الموطأ
عن ابن عمر قال والله ثم قال إن شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يثبت قال مالك أحسن
ما سمعت في الثبوت إنما صاحب المالم يقطع كلامه وما كان من ذلك فتابع بعضه بعضا قبل
أن يثبت فذا سكت وقطع كلامه فلا تنبأ قلت وعلى هذا أقر العلم أن الاستثناء إذا كان
موصولا باليمين فلا حث عليه أقول ثم أعلم أن اعتبار الاعراف في الإيمان لا بد منه فإن
الحالف عند حلفه من شيء أو على شيء لا يخطر به غيره العرف الذي عليه في محاوراته
ما فرض أن عرفه فيما حلف عليه مخالف لاسمه القوي والشري كان العرف مقدما أما
إذا كان من لا يعرف الشرع أو الفقه فظاهر وأما إذا كان من يعرفه فذلك أبلغ لأن
خطو والمضى العرفي أسبق من خطو وغيره بالبال الآن يقول أردت ذلك فإنه يقبل منه أن
كان لا يتعلق بالمضى العرفي حق الغير (ومن حلف على شيء فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو
خير وليكثر من يمينه) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن مرة قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتها
هو خير وكعن يمينك وفي لفظ فكفر عن يمينك وأن الذي هو خير وفي لفظ الشافعي وأبو داود
نكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير وأخرج مسلم وغيره من حديث عدي بن حاتم ومن حديث
أبي هريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث أبي موسى لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها
الآن ثبت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى واحفظوا
أيمانكم واختلقوا فوجه الجمع فيه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة قوله تعالى
مخصوص بما إذا كان الخوف عليه معصية أئمن المسلمون أن الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن
حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما إذا حلف
على معصية أو حلف على ترك مذنب أو فعل محرم وقوله تعالى واحفظوا أيمانكم
لا يمتثلونكم أن تبرأوا أي ما نأى لكم عن أيمركم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليكثر من يمينه
وليفعل الذي هو خير فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكثرة على الحث لأنها مقلقة صدأه
الكثرة كقوله فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحث يكفر
بالصوم وعلى قياس هذا كل حق ما يتعلق بشيئين يجوز تقديمه على الشئين كإتيان
النصاب ولم يتم الحول (ومن أكره على اليمين فهي غير لازمة ولا ياتم الحث فيها) لكون فعل
المكره كالأفعل وقد رفع الله تعالى الخطاب به في التكلم بكلمة الكثرة فقال تعالى الايمن أكره
وقلبه مطعنا بالإيمان ولحديث يرفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهو

حديث فيه مثال طويل وتكليف الحالف بينه التي أكره عليا من تكليف ما لا يطاق وهو
باطل بالأدلة العقلية والتقليدية (واليمين الغموس هي التي يعلم الحالف كذبها) لحديث ابن عمر
قال سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول قال الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكاذب فذكر
الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم
هو فيها كاذب أخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه
بعشرة دينار غير خمسة بذلك أو يحلف ليضر بن فلانة ثم لا يضره وهو هذا فهو هذا الذي يكثر
صاحبه من بينه وليس في الغموس كفارة أو ما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على
الكذب وهو يعلم أنه يضر به أحدا أو يعتذره إلى معتذره أو يقطع به ما لا فهذا أعظم من أن
يكون فيه كفارة قلت الغموس هي الحلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فانه خارج
عن الاقسام الثلاثة والحلف على الظن لا يجوز لأن الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل
به فيما عايناه من أفعالهم وليس الحلف منهم لو من زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطالب
بدليل صالح تخصيص ذلك ولا نسلم صدق اسم الاعتقاد على الظن بل هو آخر منه ولو سلم
دخوله تحتها بالمعنى العام فلا نسلم أن الاعتقاد الذي يكون مطابقة صدقه هو ذلك العام ولو
سلطنا أنه العام فلا نسلم أن كل صدق بهذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو
نوع من أنواع الصدق خاص وهو ما كان معلوما لا ما كان مظنونا ومن زعم غير هذا فعليه الدليل
(ولا مؤاخذه بالغموس) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالغفوى أي بما كنتم تكتمون ولكن يؤخذكم بما
عقدتم الإيمان وفي البخاري عن عائشة أنها قالت أنزلت هذه الآية لا يؤخذكم الله بالغفوى
أي بما كنتم تكتمون الرجل لا والله بل والله قد نقل ابن المنذر نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس
 وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو كلام الرجل في بيته كالأمانة وبلى والله وأخرجه أيضا البيهقي
وابن حبان وصحح الدارقطني الوقت قال أبو داود ورواه غيره واحد عن مطاع عن عائشة موقوفا
وذهب الحنفية إلى أن الغموس اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة
وقيل أن يحلف وهو غضبان وتختلف في ذلك طويل وتقسيم الصحابة ثلاثة الكريهة مقدم
على تقييدهم قلت لا يمان ثلاثة أقسام لغو لا كفارة فيها ومنعقدة تجب فيها الكفارة أن
حسبهم من اختلاف في كفارتها قالت عائشة لغو اليمين قول الإنسان لا والله وقال مالك
أحسن ما سمعت في هذا أن الغموس حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذا ثم يوبد على غيره
ذلك فهو الغموس ذهب الشافعي في تقييده الغموس إلى قول عائشة وأبو حنيفة إلى ما حسبته مالك
أقول الأولى أن يقال إن الغموس ما وقعت في كتاب الله عز وجل مقابلة للمعصية وقد تقرر أن
تعقيد اليمين قصد لها والمراد عقد القلب بها كما مرجه صاحب الكشاف فالغموس هي ما لم
ي قصد قول الرجل لا والله وبلى والله على ما واثق من غير قصد ليمين سواء كان في حال اليقين
أم لا قالوا يرد في الغموس اليمين التي لا تقابل للمعصية بل كان القول بأنها ما ذكرنا متعينا
فكيف وقد فسرت عائشة الغموس كورية في القرآن بما قلنا (ومن حق المسلم على المسلم إيراد
نعمه) لما ثبت في الصحيحين من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك كافي حديث البراء

وغیره مؤخر اخرج احسن حديث أبي الزاهرية عن عائشة ان امرأة اهدت اليها قرأ فاكلت
بعضه بقي بعضه فقالت اقصمت عليك الا اكلت بقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واهو سلم أربع فان الاثم على الخنش ورجال الصبيح (وكفارة البصير حتى ملاذ كره الله في
كابه العزير) وهو قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما صدقتم الايمان فكسفارة الطعام عشرة
مسا كين من اوسط ما قطعتمون اهلكم أو كسوتهم أو قمر برقة فمن لم يجد فصيلم ثلاثة أيام
ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم قلت ذهب ابن عمر الى ان او ههنا التقسيم لا للتصغير ولتعبه
عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الحلق في الاحرام فقالوا يتغير الرجل بين ان يطعم عشرة
من المساكين أو يكسوهم أو يمتق رقبته فان عجز عنها صام ثلاثة أيام وأما قدر الاطعام
والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن عيته باطعام عشرة مسا كين لكل مسكين مئة من حنطة
مختصر وقال طليان بن يسار أدركت الناس وهم اذا أطعوا في كفارة البصير أعطوا مئة من
حنطة البلد الاصفر وروا ذلك عجز ثابته قال مالك أحسن ما سمعت في التي يكفر عن عيته
بالكسوة انه ان كمال الرجال كاهم ثوبان وان كسا الله كاهن ثوبين وثوبان
وخاروا ذلك أدنى ما يجزى كافي ملاته قلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة
أو لمثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص
أو سراويل أو مقنعة أو ازاريح كبر أو صغيرة لصحة اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء
وقال أبو حنيفة الاعتاق والاطعام كأمر في الظاهر وأما الكسوة فلكل واحد ثوب بستر
عامقته فلا يجوز السراويل والأزار وغوهرها قال مالك فاما التوكيد فهو حذف الانسان
في الشيء الواحد برؤية الايمان بينا بهذين قوليه والله لا أتقصم من كذا وكذا بحلف بذلك
مراة ثلثاً أو أكر من ذلك قال فكفارة ذلك واحد تمثل كفارة اليمين أقول الذي في القرآن
الكرام اطعم عشرة مسا كين ومعناه الحقيقي ان يجعل لهم طعاماً ما يكون مرة واحدة
من غير تقدير بمقدار معين ولا على صفة معينة من اجتماعهم أو كونه في وقت مخصوص بل
ما يصدق عليه معنى اطعام العشرة لغة ولا يرب انه يقال ان اطعم عشرة لئلا أوهم ارا مجتمعين
أو مفترقين انه مطعم فذلك التقدير واقع الجزم به من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجه له
وأما الثمن من حديث كفارة الظاهر فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في
مقدار العرق من القرأ والمكثل وهل الاعانة منه على الله تعالى عليه وآله وسلم فقط أو منه
ومن المرأة ثم هو مجرور الظاهر فانه أمر أو من الصامت ان ينقعه على نفسه كما ثبت في
الصحيح

• (كتاب التذر) •

(انما يصح اذا اتفق به وجه الله فلا بد ان يكون قرية ولا تذير في معصية الله) لانه قد ورد النبي
عن التذر كافي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
واهو سلم من التذر وقال انه لا يرشوا وانما يستخرج من مال البصيل وفيه ما يضامن
حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الاذن بالتذر في الطاعة والتهي عنه في المعصية كافي الصحيحين
وغیرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تذر ان يطيع الله

ملطعة ومن خذ ان يعصيه فلا يصح وعلى ذلك يعمل قوله تعالى يوفون بالنذر وقد أخرج
المسيري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يذرون طاعة الله من
الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمره وما اقترض عليهم فمعلم الله ابرار او ورد بلفظ المحصر
انه لا تذروا الا فيما ابتغى به وجه الله كما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تذروا الا فيما ابتغى به وجه الله
وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من
تصدق في معصية فكفارته كفارة عيّن وأخرج أحمد وأهل السنن حديث عائشة ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تذروا في معصية وكفارة كفارتين والاحاديث في هذا الباب
كثيرة (ومن الذنوب المعصية ما فيه مخالفة للتوبة بين الاولاد) لما قدمنا في كتاب الهدايا (أو
مخالفة بين الورثة مخالفة لما شرعه الله) لان المخالفة لثقت معصية ولا تذروا في معصية كما تقدم
(وعنه) النذر على القبور (يكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي يفتنى به وجه
الله تعالى بل فيكون من النذر في المعصية اذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر
كما يتق ذلك كثيرا وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب ان اخوين من
الانصار كان بينهما امر ان قتال أحدهما صاحبه القصة فقال ان عدت نالني القصة فكل
ما لي في رتاج الكعبة قال له عمران الكعبة غنية عن مالك كفر عن عيذك ولا تذروا في معصية
الرب ولا في قطيعة الرحم ولا في الاثام وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن
عن عائشة انها سألت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة ان كل ما قرأه فقالت يكفر عن
لبيك واذا كان هذا في الكعبة فغيره من المشاهد والقبور بالاولى قلت اختلف أهل العلم في
النذر اذا خرج مخرج لبيك مثل ان يقول ان كنت فلا ناقة على عتق رقبة أو ان دخلت الدار
فقله ان أصوم أو أصلي فهنا نذر أخرج مخرج العيّن لانه قصده منع نفسه من الفعل
كالخالف بقصد بينه منع نفسه من الفعل فاصح قول الشافعي انه بمنزلة العيّن عليه الكفارة
ان حنت المشهور ومن مذهب أبي حنيفة ان عليه الوفا بما سمى الرتاج الباب وجعل ماله في
رتاج الكعبة معناه جعلها كمنها بالباب لانه يدخل اليها معه (وعلى ما يأتى به الله)
كانت الذر على المساجد تعرف أو على أهل المعاصي يستعينوا بذلك على معاصيهم فان ذلك من
النذر في المعصية وأكل الاحوال ان يكون النذر على ما يأتى به الله خارجا عن النذر الذي أذن
الله به وهو النذر في الطاعة وما يفتنى به وجه الله فيمثل هذا كل تدعى مباح أو مكروه أو محرم
(ومن) أوجب على نفسه فعلا يشرعه الله لم يجب عليه (لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره
قال بينا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطيبا وهو رجل قائم فقال عنه فقالوا أبو
اسرأله قد رأى يقوم في الشمس ولا يتعد ولا يستظل ولا يتكلم وان يصوم فقال النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم مروا بليتكم ولم يستظل وليفعدوا بليتكم صومه وأخرج أحمد من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فين تذر ان لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خطبته فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما النذر
فيما ابتغى به وجه الله قلت وعلى هذا أهل العلم (وكذلك ان كان) النذر (بما شرعه الله وهو

لا يطبقه (إلّا يجب عليه الوضوء لحديث أنس في الصبيّين وغيرهما من النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم رأى شيخاً من بني أمية فقال ما هذا قالوا نذران يعني قال إن الله عن تعذيب هذا
 نفسه لغنى وأمره أن يركب وإذا اتصافى في رواية نذران يعني إلى بيت الله وأخرج أبو داود
 بإسناد صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر أن يمسه فكفارته كفارة
 بين ومن نذر أن يمسه فكفارة كفارة بين وأخرجه أيضاً ابن ماجه وزاد من نذر أن
 أطافه فله به من ذلك ما أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن نذر أن يمسه إلى الكعبة
 بالركوب كما في الصبيّين من حديث عقبة بن عامر وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث
 ابن عباس وفي مسند أحمد من حديث عقبة بن عامر قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح
 قوليه إلى أن عليه دماءة وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب الأعلى وجه الاحتياط لحديث أنس
 في مثل هذه الرواية وذكره أبو القاسم (ومن نذر أن يمسه أو كان مصية أو لا يطبقه
 فهو له كفارة بين) لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي وصححه قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذارة النذر إذا لم يمسه كفارة بين وهو في صحيح مسلم دون قول
 إذا لم يمسه وقد تقدم حديث ابن عباس قريشيين نذر أن يمسه وأخرج مسلم من حديث ابن
 عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر أن يمسه كفارة كفارة بين
 كذا نسجه أحب المتفق إلى مسلم وفيه نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه وأحمد وأخرج أحمد
 وأهل السنن أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تذر في مصية وكفارة كفارة بين
 وفي أسناده مقال وأخرج أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر أن يمسه كفارة كفارة بين وهكذا أمر صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم المرأة التي نذرت أن تقضي وهي لا تقضي بأن تكفر كما أخرجه أحمد وأبو داود أقول
 النذر بالمباح يصح صدق عليه معنى التذنب يدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاة
 ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود أن امرأة قالت يا رسول الله إلى نذرت إذا انصرفت من غزوتي
 سالماً أن أضرب على رأسك بالدف فقال لها أو في نذرك وضرب الدف إذا لم يكن مباحاً فهو ما
 مكروه أو أشد من المكروه ولا يكون قرية أبداً فإن كان مباحاً فهو دليل على وجوب الوفاة بالمباح
 وإن كان مكروهاً فالأذن بالوفاة يدل على الوفاة بالمباح بالأولى وكذلك إيجاب الكفارة على من
 نذر أن يمسه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح فالجواب أن النذر بالمباح لا يخرج
 عن أحد القسمين إما وجوب الوفاة أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاة ولا ينافي ذلك ما ثبت
 عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأذن لمن نذرت أن تقضي إلى بيت الله حائفة غير محترقة بأن
 تحترق وتركب لاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها مع ذلك بصيام ثلاثة أيام وفي رواية أنه
 أمرها بأن تسمى بدنة ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر أن يمسه فقال صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم إن الله أقرني من تعذيب هذا نفسه فإنه لا يعارض ما قلنا من الوجهين الأول أن عدم
 التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الأحاديث المصرحة بوجوبها والثاني أنه لا ينافي
 عن ذلك كما في الرواية أعلاه أي بين أبيه وله هذا قال إن الله عن تعذيب هذا نفسه
 ويحل النزاع من نذر بباح مقدور لمن غير تعذيب نفسه ثم تعذيب النفس إن كان من قبيل

العصية فقد ثبت ان في هذا العصية كفارتين وان كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت ان من نذر فيما لا يملك فعله كفارتين وما ليس بمقدور لا نذر داخل فيما لا يملك وقد أخرج أبو داود وحده بنحوه ومن نذر فيما لا يطبقه فكفارة كفارتين والحاصل ان النذر ان كان بطاعة مقدورة وجب الوفا به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وان كان بفسير طاعة فهو املن المباح أو الحرام أو المكروه وان كان من المباح فقد تقدم وان كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المتع من الوفا به وان كان مكروها فهو املان ان يكون لاحقا بالحرام أو بالمباح ان كان الاول وجبت الكفارة ولم يميز الوفا به وان كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في انواع النذر ولا دليل يدل على وجوب الوفاء ولا الكفارة في المندوب والمباح (ومن نذر بقرية وهو مشترك ثم أسلم (بسمه الوفاء) لحديث عمر في الصبي وغيرهما انه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان أعتكف في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك وأخرج أحمد وابن ماجه عن يونس بن كزيم ان أبا هاشم النخعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت ان أغريوأة فقال أهازن أو طاعية قال لا قال أوف بنذرك ورجال اسنادهم رجال الصحيح وأخرج أبو داود وغيره من حديث ثابت بن الضحالك واسناده صحيح (ولا يتخذ النذر الا من التثنية) لحديث كعب بن مالك في الصحيحين انه قال يا رسول الله ان من توفي ان اضطلع من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امسك عليك بعض مالك فهو خير لك وفي نسخة لا يداود ان من توفي الى الله ان أخرج من مالي كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت خمنه قال لا قلت فقلت قال نعم وفي اسناده محمد بن اسحق وفي نسخة لا يداود انه قال لم يميز منك التثنية وأخرج أحمد وأبو داود ومن حديث أبي لبابة بن عبد المنذر لما قال يا رسول الله عليه قال يا رسول الله ان من توفي ان أخرج من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال لم يميز منك التثنية قلت وهو قول أهل العلم بالجملة ولو حذف الرجل صدقناه أو قال مالي في حيل الله فقال قوم عليه كفارة يمين وهو من نذر الحاج وعليه الشافعي وقال مالك يخرج ثلث ما له الحديث أي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة يصر فذلك الى كل ما يجب فيه الزكاة من عتق المملوك من المال دون ما لا زكاة فيه من العتق والادب وهوها (واذا مات الناذر بقرية فقتلها عنه وله أجر أهله ذلك) لحديث ابن عباس ان سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أي مات وعليه نذر فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقمه عنها أخرجه أبو داود والسنائي باسناد صحيح واصل القصة في الصحيحين وفي البخاري ان ابن عمر أمر امرأة بجلت ما على نفسها صلاة فباعت ثم ماتت ان تصلي عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس نحو ذلك باسناد صحيح وقد روى عنهم خلاف ذلك قلت هو القول القديم للشافعي ان من فاته شيء من رمضان وعكف من فضائه ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدان له عنه وعليه انما الصوم عنه أو الاطعام من تركه قال النووي القديم ههنا الظاهر وقال محمد ما كان من نذرا أو صدقة أوج قضاءه الى أبي إبراهيم ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعام من قضاها

• (كتاب الاطعمة) •

(الاصل في كل شيء الحلال ولا يحرم الا ما حرمة الله ورسوله وما سكا عنه فهو عفو) لمثل قوله تعالى
 قل لا اجد فيها اوصى الى محرما على طاعم يطعمه الا اية فان التكرار في ساق النبي يدل على
 العموم ولمثل حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 السم والجن والقرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمة الله في كتابه وما سكت
 عنه فهو مما عفا الله عنكم أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن هرون
 البرجي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان اعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على الناس
 فحرم من أجل مسأله وفيه ما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ذروني ما ترككم فانما حلفت من قبلكم بكنة وسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا
 نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأخرج الزائر وقال
 سننه صالح والحاكم ومعه من حديث أبي الدرداء ورفعه بلفظ ما أحل الله في كتابه فهو
 حلال وما حرمة فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عاقبته فان الله لم يكن لينسى
 شيئا وتلا ما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه ان الله فرض
 فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تعدوها وسكت عن أشياء مرعاة لكم غير نسيان فلا
 تبغوا عنها في الكتاب والسنة مما تقر به هذا الاصل الكثير الطيب فيتوجه الاقتصاد
 في دفع الحلال على ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان
 يكون ميتة أو دما مسفوحا أو طم خنزير وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى آخر
 الآية (فيحرم ما في الكتاب العزيز) وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي ما مات حتف
 أنفه والدم وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الاخرى والمفسر قاض على الميسم وهذا ما
 يقتضيه قول القائل المجهم على ايهامه والمفسر على تفسيره فانهم اتفقوا في هذه الآية على
 التقييد ولم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكراه لا يقتضي في العادة
 والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يلزم نوح ومن بعده من الاتباع يحرمون الخنزير
 ويا مروان بالبه دهنه الى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبه ان الخنزير كان يأكله قوم
 فطقت الشرائع بالنهي عنه وجبر أمره أن لا يكون وما أهل لغيره أفعبه أي ذكرا من غير الله
 عند ذبحه والتفخيف هي التي تقتضي فحوت والموقوفة هي الموقوفة بالعصا والموقوفة هي التي
 تنزى من مكان عال فحوت والنطيصة هي التي تنطها أخرى فحوت وما أكل السبع يريد
 ما يقى مما أكل السبع لانه ضبط المذبح الطيب بما قصد ازهاق الروح باستعمال المهد في
 حلقه أوليته فذلك الى تحريم الاشياء الا ما ذكرتم أي ما أدركم من هذه الاشياء موفيه حياة
 مستقرة فذبحه وما ما صار الى سلة المذبح فهو في حكم الميتة وما ذبح على النصب قبل مفرد
 كمنق وقبل جمع نصاب وهو النسي التصويب من حجر ونحوه اماره للطاغوت والجمع منه وبين
 ما أهل لغيره أنه يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند النصب مقصود بتعليم الطاغوت
 دلالة وان يلتفت باحده فهو بمنزلة ما أهل لغيره وان تستعصم بالازلام لكم فسق الى

قوله فن اضطر في محصة غير متصاف لائم فان الله غفور رحيم قلت قد اتفق المسالون على ذلك في الجملة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف (وكل ذي ناب من السباع) نخر ورج طبعهما من الاعتدال وبشكاسة اخلاقها وتسوء قلوبها الحديث أي فعلمية الخشني عند مسلم ومالك وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكلمه حرام وفي الباب أحاديث في العصيين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلفه الرباعية جمعه انياب وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد وقال في النهاية هو ما يقرص الحيوان وبأكل قسرا كالأسد والذئب والثور ونحوها قال في القاموس السبع بضم الباء المقتصر من الحيوان انتهى وأراد بذي ناب ما يعدو بناه على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والقهد والثور وعلى هذا أهل العلم الا ان الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والتعلب وقال أبو حنيفة هما حرامان ~~سائر السباع~~ أقول قد قيل له لا ناب للضبع وان جيع اسنانها عظم واحد كصفحة نعل القرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم ان لها نابا فيضصها من حديث كل ذي ناب حديث سائر فانه قيل له الضبع صيد قال نعم فقال له السائل آكلها قال نعم فقال له آقا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال نعم أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه أيضا البزار وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يمارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جرز قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الضبع فقال أوبأكل الضبع أحد وفي رواية ومن يأكل الضبع لان في استناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وكل ذي مخلب من الطير) الحديث ابن عباس عند مسلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب بكسر الميم وقع اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للانسان ويأح منه الحمام والصفور لانهما من المستطاب (و) من ذلك (الحمار الانسية) وكان كثير من أهل الطبائع السليمة من العرب يصرهونه ويشبه الشياطين وهو يرى الشيطان فينشق وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فانه رأى شيطانا يضرب به المثل في الحق والهوان وقد حرمه من العرب اذ كاهم فطرقوا عليهم فمسا كافي حديث البراء بن عازب في العصيين وغيرهما انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمار الانسية وفيه ما من حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء قلت وأما الحمار الوحشي فانه نواعلى اباحته كذا في المسوى وأهدى له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة (و) من ذلك (الجلالة قبل الاصل) الحديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانم وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والطحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها وأخرج أحمد والنسائي والطحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب

الى ذلك احدث بن حنبل والثوري والشافعية وذهب بعض اهل العلم الى العكس كراهة فقط
 وظاهر النهي التحريم والعلة تغير لهما ولينهما فاذا زالت العلة بمنعها عن ذلك سق بزول ال اثر
 فلا وجه للتحريم لانهم لاجلال يقيان انحسرت لما منع وقد زال قال في الحجة الباطنة الحقيقة
 وما تأثر منها خبيث في جميع الامم والممل فاذا تحيز الخبيث من غيره اتى الخبيث وأكل الطيب
 وان لم يكن القبح حرم أكله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنصب ونهى صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم عن أكل الخلطة والبانة لانها لما شربت اعضاؤها انتصاصة واقتشرت في اجزائها
 كن حكمها حكم البجاسات أو حكم من يتعشى بالتصاصة أقول الاستحالة مطهر والاولى
 ان يقال في طهارة ما استحالة ان العين اتى حكم الشارع بفجاسته لم يبق احملا ولا صفة فان
 حكمه بفجاسة العذرة مقيد بكونها عذرة فاذا صار وماذا فليست بعذرة فمن ادعى بقاء
 النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل (و) من ذلك (الكلاب) ولا خلاف في ذلك يستند
 به وهو مستغيب وقد وقع الامر بقتله عموما وخصوصا وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم عن أكل غنمه كالتقدم وسيأتي وتقدم ان الله اذا حرم شيئا حرم منه وقد جعل بعضهم
 داخلا في ذوات الناب من السباع قال في الحجة الباطنة يحرم الكلب والسنور لانهما
 من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان (و) من ذلك (الهر) الحديث جابر عن أبي
 داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الهر وأكل
 غنمها وفي اسناده عمر بن يزيد السني في وهو ضعيف لكن نشد من عضد معاذت من النهي
 عن أكل غن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والاهلي
 ولشافعية وجه في حل الوحشي (و) من ذلك (ما كان مستغيبا) لقوله تعالى ويحرم عليهم
 الخبائث فما استغيبه الناس من الحيوانات لالهة ولا لصدمة اعتبارا بل لجمود الاستغبات فهو
 حرام وان استغيبه البعض دون البعض كان الاعتبار بالاكثر كخسرات الارض وكثير من
 الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينض على تحريمها دليل يخصها فان تركها لا يكون
 في الغالب الا لكونها مستغيبه فتدرج تحت قوله ويحرم عليهم الخبائث وقد أخرج أبو
 داود عن مقام بن ثلب قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم أسمع لخسرات
 الارض تحريما وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال الترمذي ينبغي ان يكون مقام
 ابن ثلب ليس بالشهور وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم معاصه لنهي
 من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو لا يدل على العدم وقد أخرج ابن عدى والبيهقي
 من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الرخة وفي اسناده
 خارجة بن صعب وهو ضعيف جدا فلا يفتن للاحتجاج به وأخرج أحمد وأبو داود ومن
 حديث عيسى بن عملة الترمذي عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فسل عن أكل القنفذ فثلا
 هذه الآية قل لا أجد فيها أوصى الى محرما على طاعم بطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت
 أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال خبيث من الخبائث فقال
 ابن جرير كان قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كالثعلب وعيسى بن عملة
 ضعيف فلا يصلح الحديث لتضييع القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب

الصرم الامر يقتل الشيء كل نفس الفواسق والوزغ وهو ذئب والنمى من قتله كالثعلب
والفهد والهدد والصدور الصفد وهو ذئب ولم يأت عن النوارع ما يشهد بصرمها كل
ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الامر والنهي دليلين على ذلك ولا ملازمة عقلية
ولا عريضة فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول الصرمة بل ان كان المأمور بقتله والنهي عن
قتله مجلياً في الخبائث كان صرمة بالآية الكريمة وان لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً
بما استقننا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا (وما عدا ذلك فهو حلال)
قال الشافعي ما لم يرد فيه نص صرمة ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالرجوع فيه إلى
العرب من سكان البلاد والقرى دون اجلاف البوادي فان استطابته العرب أو سمته باسم
حيوان حلال فهو حلال وان استخفيت أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فاما ما أمر
النصر بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس
يقتل في الحل والحرم الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من الدواب الخنثى
والفهد والصدور والهدد وبالجملة فصل الطيبات وتحريم الخبائث لقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والطيبات مائة مطية العرب وقد علمنا من غير أن ورد
بصرمة فمن كتاب أو سنة قال الماتن في حاشية الشفاء ان القول بكرهية كل الارنب
لا مستند بخلاف الضب فانه قد ورد النهى عن آكله كما أخرجه أبو داود ووثق في صحيح مسلم
انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله غضب على سبط من بني اسرائيل فحضرهم دواب ولا
أدري اهل هذا ما نهى والنهي حقيقة في الصرمة لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من
الصحة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذن لهم بأكل الضب فقال لهم كلوه فانه حلال
ولكن ليس من طعامي فان هذا الحديث يصرف النهى عن حقيقة الى مجاز وهو الكراهة
وحديث تردده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كونه محدثاً مؤيداً لذلك وأما كل القرب فلم
يصح في المنع منه شيء لكنه من أسباب الملل الصعبة التي يتأثر عنها التحلل البنية وقسمني
الله سبحانه عن قتل الانفس

• (باب الصيد) •

وكان الاصطيد بديداً للعرب وسيرة قاضية فيهم حتى كان ذلك أحد المكاسب التي طمعا
معاشهم فباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ما صيد باللاح والملاح والجرارح كان
حلالاً اذ ذكرا اسم الله عليه) لحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال قلت يا رسول الله
انا بارض صيد أصيد بقوسى ويكلى المعلم ويكلى النوى ليس يعلم فما يصح لي فقال ما صيدت
يقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت
بكلك غير المعلم فأدر كذا كما فكل وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول
الله انى أرسل الكلاب الحيلة فيمكن على وأذكر اسم الله قال اذا أرسلت بكلك المعلم فذكرت
اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل ما لم يشر كما كلب ليس معها
قال قلت فاقى ارمى بالمراس الصيد فاصيد قال اذا رميت بالمراس فخرق فكل وان أصابه
بمرضه فلا تأكل وفي رواية اذا أرسلت بكلك فذكر اسم الله فان أمسك عليك فأدر كته

نورى في شرح
ربط الخاء بالهمزة
زاه

حيثما ذهبه وان أدركته فقد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكرا وفي لفظ من
حديثه عند أحدواي داود قتل وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فأنما أمسك عليك
وفي الصحيحين من حديثه فكل مما أمسك عليك الا ان يأكل الكلب فلانا كل فاني أخاف
ان يكون أنما أمسك على نفسه وفي حديث ابن عباس عند أحد قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلانا كل فانما أمسك على نفسه
فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسك على صاحبه وقد أخرج أحدواي داود من
حديث عبد الله بن عمرو ان ابا ثعلبة الخشني قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة فأتني في
صيدها قال ان كانت تلك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك فقال يا رسول الله ذكروني
ذكي قال ذكروني وغير ذكي قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يا رسول الله أتني في قوسي
قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكروني وغير ذكي قال ذكروني ذكروني قال فان تغيب عني قال
وان تغيب عنك ما يصل يصلي يصفي يتغير أو يتجديفه أو يغريه سمك وقد قال ابن جبراه لاباس
باسناده وفيه نظر لان في اسناده داود بن عمرو الاودي المسمى وفيه مقال وخلاف وقد
أخرج نحوه هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا يخفى هذا المعارضة على
الصحيحين من التي عن أكل ما أكل منه الكلب وأخرج أحدواي داود من حديث عدي
ابن حاتم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو يارثم أرسلته
وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك وقد أكل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار
الوحش الذي صاده أبو قتادة طعنار رحمه وهو في الصحيح وقد تقدم في الحج وقد ذكر الله في
كتابه العزيز فليل ما صيد بالجوارح فقال وما علمت من الجوارح الاية وأباح الاكل فقال
فكلوا مما أمسك عليكم وقد علمنا ذلك من هذه الآية على ما شغل عليه المتقن ان
ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه (وما صيد بغير ذلك فلا يمين
التذكية) وقد نزل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المعراض اذا أصاب غزقا من غزق الجوارح
واعتبر مجرد الخرق كما في حديث عدي بن حاتم المذكور وفي لفظ لا حدم من حديث عدي
قال قلت يا رسول الله ان قوم نزلوا على لنا قال يحمل لكم ما ذكبت وما ذكرت اسم الله عليه
الخرقة فكلوا فدل على ان المعصية مجرد الخرق وان كان القتل بمنقل فحمل ما صيد من يرى
به هذه البنادق الجديدة التي يرمي بها البارود والرصاص لان الرصاص يخرق خرقة زائدة على
خرق السلاح فلهذا حكمه وان لم يدرك الصائم ذكرا الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك
وعبارة الماتن في حاشية الشفاء أقول ومن جهة ما يحمل الصيدين من الالات هذه البنادق
الجديدة التي يرمي بها البارود والرصاص فان الرصاص يحصل به خرق زائد على خرق السهم
والرصاص والسيف وله في ذلك على يروق كل آلة ويظهر في ذلك بانك لو وضعت ريشا أو نحوه
فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئا يسيرا من أصلها ثم ضربته بالسيف المحدث
ونحو ذلك من الالات لم يقطعها وهي على هذه الحالة ولو رميتها في البنادق لقطعها فلا
وجه لمصلحتها فانه لا يقطعها من مقل ولا من قتل وما روي من التي عن أكل ما روي
بالبنقة كما في رواية من حديث عدي بن حاتم عند أحد بل فقط ولا تأكل من البنقة الا

ما ذكيت فالمراد بالبسطة هنا هي التي تغذي من لبن فبري بها بعد ان تبيض وفي صحيح البخاري
قال ابن عمر في المقتولة بالبسطة تلك الموقوفة ذكرهم سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء
والحسن وهكذا ما صيد بحصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن
المغفل ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الخذف وقال انه لا صيد
صيدا ولا تنكي عدو الكنها تكسر الدين وتنفق الدين ومثله هذا ما قتل بالرى بالمخارة غير
المخددة اذ لم تحرق فانه وقيد لا يحل وأما اذا خرقت حل قال في المسوى يحل ما اصطاد
بكلبه اذ اذ كرام الله عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى وما علمتم من
الجنوارح مكليين فلعونهم مما علمكم الله فكلوا مما أمكن عليكم واذكروا اسم الله
عليه والتعليم هو ان يحدفه ثلاثة أشياء اذا انشئت استشلت واذا برحت انزحرت
واذا أخذت الصيدا مسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها مرارا أو أقله ثلاث مرات كانت
معلمة يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثر أهل العلم على ان المراد بالجنوارح
الكواكب من صباع البهائم كالفهد والكلب ومن صباع الطير كالبازي والصقر مما
يقبل التعليم فيعمل صيدها والمكلب هو الذي يغري الكلاب على الصيد ويعلمها
فكلوا مما أمسكن أراد ان المارحة المعلمة اذا برحت بأمر صاحبها فأخذت الصيد
وقلتها كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي
بحديث عدي بن حاتم المذكور وهو مذهب أبي حنيفة ومع مالك أهل العلم يقولون في
البازي والعقاب والصقور وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كانه ذكته الكلاب المعلمة فلا
يأكل ما قتلوه بمصادته اذ اذ كرام الله على ارساله قال مالك الامر بالجمع عليه
عند فان المسلم اذا أرسل كلب الجوهي الضاري قصادا أو قتل انه اذا كان معلما فأكل ذلك
الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكرك المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشجرة الجوهي أو
يرى بقوسه أو يذبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبيته حلال لا بأس به قال مالك اذا أرسل
الجوهي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فانه لا يؤكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل
ذلك قوس المسلم ويذبله يأخذها الجوهي فيري بها الصيد فيقتله وبمغزاة شجرة لم يذبح به
الجوهي فلا يحل أكل شيء من ذلك انتهى (واذا شارك الكلب المعلم كلب آخر لم يحل
صيدهما) لما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشركما كلب
ليس معها وفي لفظ أبي العيصين قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى واسمى قال ان أرسلت
كلبك وسجيت فأخذ فقتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك على نفسه قلت اني
أرسل كلبى أجتمع به كلبا لأدري أيهما أخذ قال فلا تأكل فانما سجت على كلبك ولم تسم
على غيره وفي لفظ طغان وسجيت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما
قتله (واذا أكل الكلب المعلم وهو من الصيد لم يحل فانما أمسك على نفسه) لما تقدم من
الادلة على ذلك وتقدم أيضا ترجمتها على حديث عبد الله بن عمرو (واذا وجد الصيد بعد
وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد أيام في غيره ما كان حلالا ما لم يتنأ ويعلم ان الذي قتله غيره) (هـ)
حديث أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب

ثلاثة أماناً أدركه فكلاه ما لم يتنأخر به مسلم وغيره وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فأن وجدته فقد قتل فكل إلا أن تجدته قد وقع في ماء فأنك لا تدري المأخوذ أو سهمك وفي لفظ من حديثه لا جدوا البضاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أن رميت سهمك فكل وإن وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظ لمسلم نحوه وفي لفظ البضاري من حديثه أن أقرى الصيد فقتل أثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتاً وفيه سهم سمه قال يا كل إن شاء وفي لفظ القرمذي وحده قال قلت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما إذا علمت أن سهمك قتله ولم تره أن ترسبع فكل قلت وعلى هذا أهل العلم في الجلة

• (باب الذبح) •

(هو ما نهر الدم) أي أساله (وفرى) أي قطع (الأوداج) وهما عرقان بينهما الخلقوم (وذكر اسم الله عليه ولو بجهر أو خفوه) كغيب وغيره (ما لم يكن سناً وظفراً) لحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت لرسول الله أنا نلتى العدو غدداً وليس معنا مدى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً وظفراً ما عدنكم من ذلك أما السن فقطع وأما الظفر فدى الحبشة وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قال أنهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذيب فقطع الجلد ولا تفرى الأوداج وفي أسناده عمرو بن عبد الله الهناني وهو ضعيف وأخرج أحمد والبضاري من حديث كعب بن مالك أنها كانت لهم غنم ترمى بسلع فأبصرت جارية لها بشان من غنمها موثاق كسرت جهر فاذبحته فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأرسل اليه من يسأله عن ذلك وإنه سأله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك وأرسل اليه فأمره بأكلها وفيه دليل على أن ذبح القساة والرق في جائز وعليه أهل العلم وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت أن ذبائيب شاة فذبحوها بغيره فرفض لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أكلها وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن خبان من حديث عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله أنا تصيد الصيد فلا تجد سكيناً (١) إلا التراف وشقة العصا فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت وإذا ذكر اسم الله عليه والقرار الجهر أو المدود أخرج البضاري وغيره من حديث عائشة أن قولاً قالوا لرسول الله أن قوماً ما يؤتوا بالهم لا تدري ذكر اسم الله عليه أم لا فقال هو عليه أتم وكوا قالت وكوا فحدثني عهد بالكفر وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح إذا شاك في الهم هل ذكر عليه اسم الله عند الذبح أم لا فإنه يجوز له أن يسمى أو يأكل وأما استقبال القبلة فليس في السنة ما يدل على هذا فإن كان الله تعالى على استقبال القبلة هو قوله في الحديث فليوجههما فليس فيه أنه وجههما إلى القبلة بل المراد وجههما للذبح وقد قررنا حذف المتعلق مشعر بالعموم وإن كان الاستدلال بقوله وجهت وجهي فكذاك أيضاً ليس فيه دلالة

(١) قوله التراف
المشاة قال في القام
فصل القلة التراف
والقرار والقررة
المدود والمحدث منه
منه وضبط بالقلم
والقررة بينهما فقطع

على ذلك ولا أعلم دليل لا يدل على مشروعية الاستقبال حال الفهم قال الماتن في السيل الجرار
ليس على هذا دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من ان القول بنسب
الاستقبال في الفهم قياس على الاخصية فليس بصحيح لانه لا دليل على الاصل حتى يصلح للقياس
عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع والتدبر حكم من احكام الشرع فلا يجوز
اثباته الا بدليل تقوم به الحجة انتهى (ويحرم تعذيب الفريضة) لحديث شدد ابن اوس عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا اقلتم
فاحسنوا القتل واذا اذبحتم فاحسنوا الذبحة وليد احدكم شقيرة وليس ذبيحته أخرجه
أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أن تصد الشقارة وان توارى عن العائم وقال اذا ذبح أحدكم
فليبهز أي يتها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قلت في اختيار أقرب طريق
لإزهاق الروح اتباع داعية الرحمة وهي خلة يرضى بها رب العالمين ويتوقف عليها أكثر
المصالح المتزلية والمدينة (والمنتهى) لما ورد في تحريمها من الأحاديث الثابتة في الصحيح
وغيره وهي عامة (و) تحريم (ذبيحة الفرائد) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ان
من ذبح لغير الله كافي بصحيح مسلم وغيره وقوله تعالى وما أهل به لغير الله وكان أهل الجاهلية
يتقربون إلى الاصنام والعموم بالفهم لاجلهم اما بالاحلال عند الفهم باسمهم واما بالفهم
على الانصاب المخصوصة لهم فنفوا عن ذلك وهذا أحد مظاهر الشرك واما الفهم للسلطان
وهل هو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحثه على ذلك بما
لفظه اعلم ان الاصل الحلال كما صرح به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتعريم فرد
من الافراد أو نوع من الأنواع الا بدليل ينقل ذلك الاصل المعلوم من الشريعة المطهرة مثل
تحريم ما ذبح على النصب والبهيمة والمتردية والنطيحة والموقوفة وما أهل به لنفسه الله ولحم
الخنزير وكل شيء يخرج من ذلك الاصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي
ناب من السباع ومخلب من الطير وتحريم الحر الانسية وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى
ان أصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الامر بالقتل أو النهي عنه
أو الاحتضار أو التحريم على الامم السابقة اذ لم يشعخع فلا بد لقائل بتعريم نرد من الافراد أو
نوع من الأنواع من اندراجها تحت أصل من هذه الاصول فان تعذر عليه ذلك فليس له ان
يقول على الله ما لم يقل فان من حرم ما أحله الله كن حلي ما حرم الله لا فرق بينهما وفي ذلك من
الانتماء لا يخفى على عارف ولا شك ان البراءة الاصلية مجتزءة كافية على ما هو الحق فكيف
إذا انضم اليها من العمومات مثل قوله تعالى قل لا أجد فيها روحا إلى محرمات الآيات وقوله
أحل لكم الطيبات وقوله الطيبات من الرزق وقوله كلوا من طيبات ما رزقناكم وقوله هو
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقوله يعمل لهم الطيبات والحاصل ان الواجب وقف
التعريم على المخصوص على حرمة والتحليل على ما عداه وقد صرح بذلك حديث سلمان عند
الترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحلال لما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم
الله في كتابه وما سكته فهو مما عفا عنه وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفا كان أهل

الجاهلية يا كرون انما هو يقر كون انما اعتقدوا فيمت الله تعالى نبيهم وانزل كتابه فاحل حلاله
 وحرم حرامه فما احل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو محرم ولا تقل لا بد
 فيما اوحى الى محمدا وخرج القريظي وابوداود من حديث قبيصة بن حبيب قال سمعت
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قاله رجل ان من الطعام طعاما اخرج منه
 فقال ضارعت النصرانية لا يمتلئني في نفسي شي اذا قرره هذا الحديث السؤال افي طابع
 من الاعلام تقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى وما اكل به لغوا فانه فاسد
 فان الاحلال رجع الصوت فممن وهو وهذا قول اهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال
 الرخشري في المكشاف والظاهر عند تقدم السلطان لا يقول عند ذمهم باسم السلطان ولو
 فرض وقوع ذلك كان هرا بلا نزاع ولكنه يقول باسم الله وهذا استدلال على ذلك بما رواه
 احمد وسلم والشافعي من حديث امير المؤمنين علي كرم الله وجهه انه سمع النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يقول لمن اقصم ذم لغير الله الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فان
 الذم لغير الله كما ينصراح هذا الحديث من العلماء ان يذم باسم غيره كذم لغيره او
 لمصلي او لموسى او ليعيسى او لكعبة وهو ذلك فكل هذا حرام ولا فضل هذه الذم من سواه
 كان الذم مسلما او يهوديا او نصرانيا كانصر على ذلك الشافعي واصحابه قال النووي في
 شرح مسلم فان هذا الذم مع ذلك تعظيم المذبح وكان غير الله تعالى العبادته كان ذلك
 كفرا فان كان الذم مسلما قبل ذلك لم يلزم مريدا انتهى وهذا اذا كان الذم باسم
 امر من تلك الامور لا اذا كان هو مقصده الا كرام لمن يجوز اكرامه فانه لا وجه لتحريم
 الذم به هنا كما سلف وذكر الشيخ ابراهيم المروزي من اصحاب الشافعي ان ما يذم عند
 استقبال السلطان تقربا اليه اثمى اهل هذا انصرجه لانه مما اكل به لغير الله قال الرافعي
 هذا انما يذم بوجهه استخبارا بقدمه فهو كذم الحقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يجب
 التحريم انتهى وهذا هو الصواب وقد روضة الامام النووي من ذم لكعبة تعظيما لها
 لكونها بيت الله ولرسول الله لانه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا لا ينفع
 الذم به بل يحصل طعن من هذا القبيل الذم الذي يذم عند استقبال السلطان استخبارا
 بقدمه فانه نازل منزلة الذم الحقيقة لولادة انتهى وقد اشترأول كلامه ان من ذم السلطان
 تعظيما لكونه سلطان الاسلام كان ذلك جائزا مثل الذم له لاجل الاستخبار بقدمه
 اذا تفرق بين ذلك وبين الذم لكعبة تعظيما لكونها بيت الله وذكر النووي ان من ذم
 قبل وقصده التقرب الى الله تعالى لم يصرف عنه حرام فهو حلال وان قصد الذم لهم فهو
 حرام انتهى وهذا استفاد منه كل ما ذم لا كرام السلطان بالاولى وذلك هو الحق لما استشهد
 من ان الاصل الحلال وان الالة العامة قبلت عليه وعدم وجودنا قل من ذلك الاصل ولا
 يخص ذلك الامور والله اعلم انتهى حكلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذم
 لتقرب الى غير الله تعالى وبين ما يذم لغيره من الاستخبار وهو كذم الحقيقة والولية
 والنسابة وهو حلال ولا يلزم حرمه وانما قيل في ابن حجر المكي في الزواجر وجعل اصحابنا
 يحرم الذم ان يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

بهر اسم الثاني أو محمدان عرف التصوفيا بظهر أو ان يذبح كافي لكنيسة أو صليب أو لوصي
أو لمسي ومسلم للكعبة أو محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقرب بالسلطان أو غيره ما أولين
فهذا كما يصرم المذبح وهو كبيرة قال ومن ما أهل به لغير الله ما ذبح للطلوع والامتنان
قاله جمع وقال آخرون بمن مذكور عليه غير اسم الله قال الثوري الرافضى وهذا القول أولى لأنه
أشد مطابقة لفظ الآية قال الحلي الخوذج مسلم ذبيحة وتضحية ذبيحة التقرب بها إلى غير الله
فعل على حرمه تداء ذبيحة مرتدة انتهى كلام الزواجر وقال صاحب الروض ان المسلم إذا
ذبح قبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر انتهى قال الشوكاني في الدر المنضيد وهذا
النقل من آفة الشافعية وإذا كان الذبح لسد الرسل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر أصده
فكيف الذبح لسائر الأموات انتهى قال الشيخ الفاضل مفتي الديار المصرية عبد الرحمن بن
حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح المجيد شرح كتاب التوحيد في باب
سلب الذبح لغير الله قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمويه أنه في كتابه اقتضاء الصراط
المستقيم في الكلام على قرئته تعالى وما أهل به لغير الله ان الظاهر انه ما ذبح لغير الله من أن
يقال هذا ذبيحة لك إذا كان هذا هو المقصود فموقفه أول ما يقف عليه وتحرير هذا الظاهر
من تحرير ما ذبحه لهم وقال فيه باسم المسيح وهو له كان ما ذبحها مستقر بينه إلى الله كان
أزكوا وأعلم مما ذبحناه لهم ولقنا عليه باسم الله فإذا ذبحها قبل نفسه باسم المسيح أو الزهرة
فلان يهرم ما قبل فيه لأجل المسيح أو الزهرة وتضحية ذلك أولى فان العباد لغير الله أعظم
كفر من الاستعانة بغير الله وعلى هذا فلو ذبح لغير الله مستقربا إليه يهرمون قال فيه باسم الله
كما قد مضى طائفة من متاقي هذه الامة الذين قد يتقربون إلى الكواكب والذبح والصور
وهو فلو ان كان هؤلاء مرتدين لا باج ذبيحتهم بهال المكونة يمتنع في الذبيحة ما آمنان الأول
أنه مما أهل لغير الله والثاني انه ذبيحة مرتدة ومن هذا الباب ما يشبهه الجاهلون بحكم من
الذبح للجن ولهذا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهي عن ذبائح الجن انتهى
قال الزمخشري سكتوا إذا اشتروا دارا أو بيتها أو مقبر جوارعينها ذبيحة خرو فان
نصيبهم الجن فاضيف إليهم الذبائح فلما انتهى كلام فتح المجيد وقد نقل الشوكاني أيضا
العبارة المقدمة لشيخ الاسلام في رسالته الدر المنضيد واستدل به على تحرير ما ذبح لغير الله
أنه أولى سوا سلفه الذبح أو لم يقف وهذا هو الحق (وإذا اعتذر الخوذج لوجه جاز
الظن والرمي وكان ذلك كالذبح) لحديث أبي الشرايين أنه قال يا رسول الله أما تكون
الله كذا إلا في الحق والنية قال لو طعت في أخذها لاجزأك أخرجه أحمد وأهل السنن وفي
استدلالهم بجهولون وأبو العنبر لا يعرف من أبو يولم يرو عنه غير ما ذكر من سلفه فهو مجهول فلا
تقوم الحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما
قال كالمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حشر تدبيري من أبل القوم ولم يكن
معهم خيل فرما رجل بهم عليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لهذه
الهامة أولاد كوايد الحرب فما حصل منها هذا فافصلوا به هكذا (وذكر كذا الجنين ذكاته)
لحديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأبو داود وأحمد بن حنبل وابن حبان وصححه

عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال في الجنينة كما ذكرنا في أمه ولو سويت طرق يثوى
بعضها بعضا وفي الباب أحاديث من جاحضين العصابة تشهد للثبوت عليه الشافعي ووافقه
محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا يجوز خنجر جانيه كذا القول وأما التمسك بالآية
الكرية فلا يخفى انه من معارضة الخاص بالعام وقد تقرران الخاص مقدم على العام وقد
قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحسن العصابة ولا من الطليان الجنين لا يوثق إلا باستئذان
الذي سكا فيه الاماروي عن أبي حنيفة رحمه الله قال ابن القيس ودفعت السنة العصابة
الاصريحة المحكمة بأن ذك الجنينة كذا أمه بانم خلاف الاصول وهو تحريم الميتة فيقال
الذي جاء على لانه تحريم الميتة استثنى السمك والجراد من الميتة فكيف وليست ميتة فانها
جوز من أجزاء الام والذك كانت على جميع أعضائها فلا يحتاج ان يرد كل جزء منها بذك
والجنين تابع للام نعمه فانها ذاهمة في الاصول العصابة ولو لم ترد الميتة بالا حنفية فكيف
وقد وردت بالا بآية الحواشي القياس والاصول فقد اتفق الثم والاصل والقياس والله المجد
(وما أبيض من الحى فهو ميتة) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما قطع
من بركة وهي حية فماتت معها ميتة أخرجه ابن ماجه والبخاري والطبراني وقد قيل انه
مرسل وهذا يدل على تحريم الاكل ولا ملازمة ينسب بين القبضة كما عرفت فخرمة وأخرج
أحمد والترمذي وأبو داود والدارقطني والحاكم من حديث أبي واقد الليثي عن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ما قطع من البقرة وهي حية فهو ميتة وأخرج ابن ماجه والبخاري وابن
هزمي عن من حديث عبيد بن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تأكلوا
ألبان الغنم فهو من ذلك لان فيه تمديدا ومنافاة لما شرع الله تعالى من الذبح (وقيل ميتان
ودمان السمك والجراد) وعليه أهل العلم (والكبد والطحال) وهما عضوان من أعضائهم
لهما قلة لحمهما يشبهان اللحم فإزاح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الشبهة فيهما وليس في
الطوت والجراد دم فخرج فلذلك لم يشرع فيهما الذبح ووجه حديث ابن عمر عند أحمد
وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أحل لكم ميتتان فالحوت والجراد وأما الكبد والطحال وفي
استاذ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن أبي آوى
قال غزو نافع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جميع غزوات ناكل الجراد وفيهما أيضا
من حديث جابر بن البراء الذي حو تامة فاكل منه الجيش فليلقوا قالوا النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال كلوا من ما أخرج الله لكم أطمعوا لئلا ينهوا ان كان معكم فآكلوا بعضهم
بشيء وفي البخاري عن عمر بن قرة قال أحل لكم صيد البحر قال صيد ما صيد وطعامه
مار به وفيه عن ابن عباس قال طعام ميتته الا ما قذرت منها وفيه قال ابن عباس كل من
صيد البحر صيد يهودي أو نصراني أو مجوسي انتهى والى هذا ذهب الجمهور فقالوا ميتة البحر
حلال سواء ماتت بنفسها أو بالاصطباح ذهبت الخنقة الى الله لا يصح الامانة بيب آدمي
أو بالثقل المات أو جزر من ماء مات أو قتل حيوان غير آدمي فلا يصح واستدلوا بما أخرجه
أبو داود من حديث جابر بن عمر قال قال الله البحر أو جزر من ماء فكلوه وما مات فيه فخطئا

فلاناً كلهم في اسناد يحيى بن سليم وهو ضعف الحفظ وقد روى من غير هذا الوجه وفيه
ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث بالجمعيات الجبر كلها والمراد منها كل ما يعيش في البحر
فإذا أخرج منه كان عينه عين المذبح كالسك فكل ذلك حلال باقاه ولا حاجة الى ذكره
سواهم وكل مثله في البر كالبرق والنجم ولا يؤكل سكا الكلب والنخريز والكل مك وإن
اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فإذا أخرج دام حياته كان طائراً كالطير فذبح
لحلاله ولا يصل ميتاً وإن كان غيرهما كالضفدع والسرطان والسلطعون وذوات السموم
كالجمل والعقرب فمرام وعليه الشافعي أقول وعلى هذا نقول نعم على أهل لكم صيد البحر
المراد منه ما يسطاد بالتصيد والاختيار وقوله وطعمه المراد منه سميت البحر على قصد
بالاختيار كني به عن الميتة كراهية ذكر الميتة في مقام التحليل وقوله سكا لكم باحته لاهل
الحضر وقوله والبرية المراد منه باحته لاهل السفرة قال أبو حنيفة جيع حيوانات البحر
سواها لا السك المعروف أقول الحق أن كل حيوان يهرى حلال على أي صورة كان أحل
لكم صيد البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته فمن جابه التحليل يعلم تخصيص هذا العموم بقوله
(وقل الميتة لمضطر) لقوله تعالى لا ما اضطررت اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجوع من
حديث أبي واقد الليثي عند أحد الطبراني برجال ثقاة ومن حديث جابر بن مرة عند أحد
وأبي داود وبسناد لا مطعن فيه ومن حديث التميمي عن أبي داود وقد اختلف
في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية أنه يصل ما يدفع الضرورة لأن من اندفعت ضرورته
فليس مضطر قال في السوي ما تزيده أهل الكتاب فصل بين السكا وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامه مما حكم حل لهم أقول معصية الآية بما تفاق المفسرين ذبايح اليهود
والتصاريح حلال لكم وذبايحكم حلال لهم قيل أي فادع في الحل لهم وهو كفار ليسوا من أهل
الشرع فقال الزجاج معناه حلال لكم أن تطعموهم وأقول معناه حلال لهم إذا التزموا
شريعتنا أكلوها وكان اليهوديون ممن أنبى إسرائيل لا يصل لهم ذبايح العرب فيبين الله
تعالى أن الاسكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم وعليه أهل العلم أن ذبايح
اليهود والتصاريح حلال تناو ذبايح الجوس لا تصل الى الموطأ لابي حنيفة عن ذبايح نصارى
العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية ومن تناولهم منكم فانه منهم قلت عليه أبو حنيفة وقال
الشافعي لا تصل ذبيحة المتصر بعد التصريح والتسليم والشكولة فيه أقول ذبايح جميع المسلمين
على اختلاف فطهرهم وتبين طرائقهم حلال لأن الله جل جلاله أهلكناهم من كل ما يهذ كر
عليه وجه وكل مسلم لا يذبح إلا ذكر الاسم الله حقيقة أو تظهيراً على أي مذهب كان وذبايح
أهل الكتاب تابعة لتحليل طعامهم ما لم يصدف اسم الطعام طهيها ولا تمن الادام الا لاحق
الطعام ويؤيد ما كاه على الله تعالى طهيها أو لم يصدف اسمها التي أهدتها لليهودية فمن خير بعد
طهيها لئلا ينسب ان ذبايحهم على أي مذهب لم يصدف اسمها فذهبون لله وليسوا كاهل الكفر
من غيرهم فالجواب ان الذبح الذي يحل له الذبيحة على حديث ذافع بن خديج يقتضيه ما أنهر الله
وذكر اسم الله طهيها فكلوا أخرجه الجماعة كلهم ذبيحة المسلم على أي مذهب كان وفي أي يدعة
وتع هي مجاز على طهيها اسم الله ومع الاتباس هل وقعت التسمية من المسلم أو لا قد دل الميسل

على الخلل لما أخرجه البخاري في المساق وأوردوا بن ماجه من حديث عائشة قالت
يا رسول الله ان قومًا يشربون عذيقًا من ماء أو يتلوا القرآن لا يدرى ذكر أو اسم الله عليه السلام
يذكروا اننا كل منهم لا نقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذكر أو اسم الله فوقوا
فامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالجنة التسمية عشرًا نذية من لم يسم سواها كان مسلمًا
أو غير مسلم حلال ويحمل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه على عدم ذكر الكلى
عند الفرج وعند الأكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله عليهم اذا سمي عليه الا سمي عند
الأكل والذابح كقوله يسم يكون عماد ذكر عليه اسم الله تعالى وهذا من الوضوح بمكان ولا
عبارة بخصوص السبب وهو كون عائشة كل من سواها من الحسنات التي يأتيها من المسلمين
كان حديث عهد بالمجاهلة بل الاعتبار بموم الفقه كما تقر في الأصول والحق ان ذبيحة
الكافر حلال اذا ذكر عليه اسم الله ولم يلج الغيبة كالفريسيين والوثان وهو ما قلنا
الكافر لا يذبح كاسم الله على الذبيحة وقد قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال
فكلوا مما أسكن علىكم واذكر اسم الله عليه وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أنهر
النموز كاسم الله عليه فكلوه قلت هذا لا يتم الا بعد الطهارة الكافر لا يذبح كاسم الله على
ذبيحته وما الاحتياج لعدم اشتراط التسمية بهذا القيد ان التسميم فليس فيه دليل على
عدم اشتراط التسمية مطلقا بل عدم اشتراطها عند الفرج وأما حديث ذبيحة المسلم حلال ذكر
اسم الله أوليذ كرفوا ما من رسول وموقوف فكيف فتمض لما مضى الكتاب العزيز ثم هو
خاص بالمسلم والتزام الكافر وكذلك الحديث الأول خاص بالمسلم لقوله ان قولك حديث عهد
بالمجاهلة فلا يتم الاستدلال به على عدم اشتراط التسمية مطلقا وحاصل البعث انه اذا ذبح
الكافر ذبح كاسم الله عز وجل فهذا هو الفراق وأما قوله وفري الاوداج فليس في الآية
ما يدل على تحريم هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة قل نعم ان الكافر خارج من ذلك بعد
ان ذبحه على ما سمي فالدليل عليه وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت
من مسلم وهكذا اذا ذبح لغيره كاسم الله عز وجل فان اهل التسمية كاهل التسمية
من مسلم حيث ذبحا بغير الله عز وجل واذ عرفت هذا لا بد ان التليل على من طالب اشتراط
اسلام الذابح لا على من قال به لا ينسقط فلا حاجة الى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا
دلالة فيه على المطالب كالاختياج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ينع ذبائح المنافقين
فان المنافقين كان يعاملهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معاملة المسلمين في جميع الاحكام
علاما يظهر ومن الاسلام وجوب ما على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الأجماع على عدم حل
ذبيحة الكافر فمدعى الاجماع غير مسلمة على تقدير ان ما روي عنه فلا ينع من حملها على ذبيحة
كافر ذبح لغير الله أوليذ كاسم الله تعالى وأما ذبيحة أهل الفسقة فقد دل على حلها الفرقان
المكريم طعموا الذين أوتوا الكتاب حل لكم ومن قال ان الله لا يتناوله الطعام فقد قصر في
البحث ولم يتطرق كتب الفقه ولا تقر في الالة الشرعية المصروفة بان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم كل ذبائح أهل الكتاب كافي كما على الله تعالى عليه وآله وسلم لشدته التي
طبعها ودينه ووجلت فيها حلوا القصة أشهر من ان تحتاج الى التيسير عليه ولا يستند

ظهورهم فاصابني بجاه شديدة قال فربي بعض من يخرج من المدينة فقالوا الوصلت المدينة
فأصبحت من فربحواتها قال قد دخلت حائطا فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب الحائط
وأقربى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرني عن علي بن قتيب قال لي أيما أفضل
فاشرت إلى أحدهما فقال خذوا مع صاحب الحائط ألا خر على سبيل وفي استناد ابن
لهيعة والطريق أخرى عند أحد وقد استأذنها أيضا أبو بكر بن يزيد بن المهاجر وغيره وروى
الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في استناده عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وهو
ضعيف وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يا كل غير متخذ خبنة وأخرج أبو داود
والترمذي ومحمد بن حنبل من حديث جرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم
على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليصطب وليشرب وإن لم يكن فيها أحد
فليصوت ثلاثا فإن أجابه أحد فليستأذنه فإن لم يجبه أحد فليصطب وليشرب ولا يهمل وهو من
سماع الحسن عن سيرة وفيه مقال معروف وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان
والحاكم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم
حائطاً فأراد أن يأكل فليناد صاحب الحائط ثلاثا فإن أجابه والأفليا كل وإذا امرأ أحدكم بابل
فأراد أن يشرب من ألبانها فليناد صاحب الابل أو يارأي الغنم فإن أجابه والأفلي يشرب
وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال سمكت أري ففعل الانصار فأخذوني
فذهبوا بالي المدبول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يرايع لم ترضي ففعلهم قال قلت
يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وأخرج أبو داود والنسائي
من حديث شريح بن عباد في قصة رافع وفيه مقال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم له أحب الحائط ما علت إذا كان جاهلا ولا أطمعت إذا كان جاهلا والمراد بالخبنة
ما يحمله الإنسان في حقه وهي بضم اللام المجهمة وسكون الباء الموحدة قد وجد هذا في بعض
الجمع بين الأحاديث بأن تفرم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقيم لعدم المتأداة
منه ولو فرض عدم صحة الجمع في ذلك كانت الأحاديث الأذن عند الحاجة مع المتأداة أرجح

باب آداب الاسك

فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابا يتأدون في الطعام كما ستأتي (تشرع
لا كل التسمية) لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي
وصحبه قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاما فليقل
بسم الله فإن نسى أو نسي أو لم يسم الله على أوله وآخره وأخرج مسلم وغيره من حديث بلير
جمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا دخل الرجل منزله فزكاه فندخله
وعند طعامه قال الشيطان لا ميت لكم ولا عشاء وإذا دخل فليذكر الله عند دخوله قال
الشيطان أدركتم الميت فإذا ليد كراهه عند طعامه قال أدركتم الميت والعشاء وأخرج
مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن
الشيطان ليستعمل الطعام الذي ليد كراهه عليه الحديث وأخرج الترمذي عن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأكل طعاما فيستمن أصحابه فطعموا
فأكله بيمينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما له لوسي لكني لكم فذل
حسن صحيح وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم قال النووي الأفضل أن يقول بسم الله
الرحمن الرحيم فإن قال بسم الله حسنت السنة (والأكل باليمين) لحديث ابن عمر عن مسلم
وقهروان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يأكل أحدكم طعاما ولا يشرب شربة
فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله قلت وعليه أهل العلم (ومن حاقق الطعام لامن
وسطه) لحديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حاققه ولا تأكلوا من وسطه وأخرجه
أبو داود بلفظ إذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى الحصة ولكن يأكل من أسفلها
فإن البركة تنزل من أعلاها (وعما يليه) لحديث هريرة بن أبي سلمة في الصحيح وغيرهما قال كنت
خلاما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكانت يدي تطير في الحصة فضلت بالباغلام
بسم الله وكلت من كل مما يلي (ويعني أصابعه والحصة) لحديث أنس عند مسلم وقهروان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طعم طعاما لعق أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت
لقمة أحدكم فليطعمها لأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمرنا أن نسلق الحصة وقال
أنكم لا تدرؤن في أي طعامكم البركة وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها ويلبثها وأخرج
مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر يلعق الأصابع والحصة وقال
أنكم لا تدرؤن في أي طعامكم البركة قال في الحجة البالغة وقد اتفق لنا أنه إذا ذات يوم
رجل من أصحابنا فقرنا إليه شيئا فبينا يأكل أن سقطت كسرة من يده وقد هدفت في الأرض
لجعل يلقبها وجعلت تلبس عذته حتى تعجب الحاضرون به من العجب وكليده في تعبهما
بعض الجهد ثم أنه أخذها فأكلاها كان بعد أيام قبضه السلطان أناسا فلو تكلم على أسانه
فكان فيما تكلم المهرورج بلان وهو يمسك قايحي ذلك الطعام ثم يلعق منه شيئا
لحظت من يده فتأزمت حتى أخذه من يميننا يأكل أهل بيتنا أصول الجز وأذنيه بهضما
فوثب اليه أنسان فأخذها كلها فاصابه وجمع في صدره وعذته ثم قبضه السلطان فأخبر على
لسنه أنه كان أخذنا المتدعة وقد فرغ اسماعيل كثير من هذا النوع حتى طمان
هنا لا حديث ليس من باب أراد الجواز وإنما يريد به حقيقة أن العلم الذي أعطاه الله نبيه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملائكة والسماطين وانتشرهم في الأرض انتهى (والجهد
عند التراجع والذهاب) لحديث أبي أمامة عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وآله وسلم كان إذا راع مائدة قال الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكث ولا مودع ولا مستغنى
عن ربنا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والسنائي والبخاري في التلخيص من
حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل وشرب قال الحمد لله
الذي أطعمنا وشرقا ووجعا تسليما وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث
ساذن بن أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد
التي أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر لها تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود

من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما
قليل قل اللهم بارك لنا فيه واغفر لنا فيه واذا شرب لبنا قل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه
فانه ليس شئ يهزى من الطعام والشراب الا اللهين واخرجه الترمذي بصوه وحسنه ولكن
في اسناده على بن زيد بن جعدان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حرملة قال ابو حاتم بصري
لا يعرفه (ولايأكل متكئا) الحديث أبي بصير عن عبد الصارى وغيره قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم اما ان افلا آكل متكئا قلت لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بعث في العرب وعادتهم اوسط العادات ولم يتركوا في كل قوم وقطيع وما اكل رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز مرقق ولا رأى شاة
سميطا بعينه قط وما رأى مفعلا كانوا اياها كلون الشعر غير مغفول

• (كتاب الاشربة) •

(كل مسكر حرام) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشعيرتين وغيرهما
فبقناؤه قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وفي لفظ لمسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي
الاصح من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن البع
وهو في يد العسل وكان اهل اليمن يشربونه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل شراب
أسكر فهو حرام وفيهما نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة
وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق
لا تحصى وعبارات مختلفة فقال الخمر من هاتين الشعيرتين الغلة والعبية وكذلك تنطبق جميع
الملل والصل على قصه بالمرقة وليس الامر كما يظن من لا يصبر فله من أنه حسن بالنظر الى الحكمة
العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الفن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة
العملية والحق انهما متغايران وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء الغلب والتمر
والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خامر العقل وقال المقدس حرمت الخمر من حرمت وما نجد
خير الاضباب الا قليلا وعامة خمرنا البسر والتمر وكسر وادنان القضيخ حين نزلت وهو يقتضيه
قوانين الشرع فانه لا معنى لتخصيص الغلب وانما المؤثر في التحريم كونه مزيل للعقل يدهو
قلبه الى كثير فيصيبه القول ولا يجوز لاحد اليوم أن يذهب الى تعطيل ما اقتضت غير الغلب
واستعمل أقل من حد الاسكار ثم كان ناس من العصاة والتابعين لم يبلغهم الحديث في أول
الامر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الامر لا كراهة انهاء ما روى حديث
ليشرب ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها لم يبق عذر أعادنا الله تعالى والمسلمين من ذلك
اتهي وغلام هذا البحث في حكاية الختام فليرجع اليه (وما أسكر كثيره فقله حرام) الحديث
عائشة عنده أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقف قالت
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرقته قل الكف
منه حرام وربنا للرجال الصالح الامرو بن سالم الانصاري مولا هم المدني قال المتنذري لم أر

أحد أقال فيه كلاما قال الحاكم هو معروف بكنيته يعني بأبائه وأخرج أحمد وابن ماجه
والله أو قطي وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أسكر
كثيره فقليله حرام وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر وجه ثقات من حديث
جابر وأخرجه أيضا أحمد والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي
الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خسر
العقل فهو خسر قليله وكثيره حرام يجب حنه الحد سواء كان من غيب أو قرأ أو حصل أو غير ذلك
وسواء كان نيا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة التي من ما أن الغيب إذا اشتد هو الخمر والمسكر
من فضيخ القروح يجلد منه دون ما ذكر المكرات انتهى (ويجوز الاتيان في جميع الآية)
لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء عذيرا أن لا تشربوا مسكرا
وفي لفظ مسلم أيضا وغيره نهيتكم عن الطلوف وإن طر فلا يهل شيئا ولا يجرمه وكل مسكر حرام
وفي الباب أحاديث صريحة بفسخ ما قد كن وقوع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النهي
عن الاتيان في الهباء والتقية والخزف والختم ونحوها كما هو مذكور في الأحاديث المروية
في الصحيحين وغيرهما وذهب قوم إلى بقاء الخطرقها وبه قال مالك وأحمد (ولاي يجوز اتیان
بجفن مختلط) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه
نهى أن يخذ القرو والزيب جميعا ونهى أن يخذ الرطب والبسر جميعا وفيه ما من حديث أبي
قتادة فهو مولى مسلم نحوه من حديث أبي سعيد ولما أيضا نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب
أحاديث روجه النهي عن اتیان الخططين أن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط فيلتن
المتبذاه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال الزوي ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه
لا القصرم وإنما يصحرم إذا صار مسكرا ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو القصرم وقد
ورد ما يدل على منع اتیان جفنين سواء كان عاذ كفي الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه
الشافعي وأحمد من حديث أنس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع
بين شيتين فيبذأ يني أحدهما على صاحبه ورجال أسنده ثقات قال في المسوى اختلاف أهل
العلم فذهب جماعة إلى تحريمه وأن لم يكن الشراب المتخذ منه مسكرا لظاهر الحديث وبه
قال مالك وأحمد وقال الآخرون هو حرام إذا كان مشددا ومسكرا إذا لم يكن فيه الاسكار
وإنما خص ذكره لأنه مسكان من عاداتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك وقال البيهقي إنما يمتنع
الكراهة أن يخذ جميعا إلا أن أحدهما يشد صاحبه (ويجوز تخليل الخمر) لحديث أنس عند
أحمد وأبي داود والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الخمر فخذ
خلا قسلا وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث ثمال بن أبي طلحة قال النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن إتيانهم وثوروا خرا فقالوا لا تشربوها قال لا تشربوها قال لا تشربوها
المنذرى في مختصر السنن إلى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الله أو قطي وأخرج أحمد من
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمرو بن
الخطاب ولا تعلم لفق الصحابة مخالفا ولم يرزل أهل المدينة يشكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا

الحسن علي بن عيسى الجعفي يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول
 قلت المديسة أيام مال فتقدمت الى فاض فقلت من هذا فقلت خرق فقال لي ما كان الله في حرم
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت عائشة فقلت فقلت لهم فلم
 ينكر علي أحد وأما ما روى عن علي من اصطفاة النحر وعن عائشة أنه لا بأس به فهو من النحر
 اذا انحلت بنفسها لا بائناها وفي الحديث الباقية مثل من النحر يتخذ خلا قال لا قبل انما
 أصنعوا الدواء فقال له ليس يدواء ولكنه دواء أقول لما كان الناس مولعين بالنحر وكانوا
 يتصلون لها بسلام تم المسئلة الابائهي عنها على كل حال لتلاقي عذولا واحدة ولا حية انتهى
 (ويجوز شرب العصور والنيذ قبل ظلامه) الحديث أي حرره عند أي داود والقاضي وابن ماجه
 قال علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهوى يوم قصبت فخر يشيد عصفه في ديارهم
 أتيته فاذا هو يش فقال اضرب بي هذا الحائط فان هذا شراي من لا يؤمن بالله اليوم الآخر
 وأخرج أحمد عن ابن عوف العيصي قال شربه مالم يأخذ شططه قيل وفيكم يأخذ شططه
 قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس أنه كان يتبع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمره فيبقى في الخادم أو
 يرافق قال أبو داود وصفي بن الخادم يداويه القصد (ومثل ذلك ما زاد على ثلاثة أيام)
 الحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تتبذر رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشي تقضي شرب على عشاء وان
 فضل شيء منه أو أفرقه ثم تتبذره بالليل فاذا أصبح قضى شرب على غدائه قالت ففعل
 السقاخه وقوعية وهو لا يشافي حديث ابن عباس المتقدم انه كان يشربه اليوم والغد وبعد
 الغد الى مساء الثالثة لان الثلاث مشقة على زيادة غير متنافسة والكل في العيصي (وآداب
 الشرب أن يكون ثلاثة أنفاس) الحديث أي في الصبيحان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم كان يتنفس في الاثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول انه أروى
 وأمرأ والمراد انه كان يتنفس من كل شربتين في غير الاثلاثا المتنفس في الاثلاثا هي عنه
 الحديث أي تسادة في الصبيحان وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا شرب
 أحدكم فلا يتنفس في الاثلاثا وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي ومحمد بن حنبل
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاثلاثا أو يتنفس فيه وأخرج
 أحمد والترمذي ومحمد بن حنبل حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن
 التنفس في الشراب فقال الرجل القذاثا وأما في الشراب فقال أرقها فقال لي لا أروى من نفس
 واحد قال فابن القصد اذ هن فيك قلت وعلى هذا أهل العلم والنهي عن التنفس فيه من
 أجل المصاف أن يبرز من ريقه ومخاطه فيقع في الماء وقد تكون الذكوة تمن بعض من
 يشرب سترة فتعلق الرائحة بالماء لم تعلقه ثم تمن فصل الدواب اذا ركعت في الاواني
 كرم ثم تنفس فيها ثم طالت فشربت فيكون الاحسن في الادب أن يتنفس بعد اتيه الاثلاثا
 من فموا التنفس فيه يكون لاحسن من فموا الشراب عليه جرحي يرد وان كان
 من أجل فقد في طبعه بل أصبح أو خلال وان تعذر فليقلها كما يلقى الحديث (وبالعين) لما تقدم

قوله قصبت باله والهاء
 كما هو كذلك في أبي داود
 وغيره أي رقت وقت
 انقلبه وقوله يش أي يفتلي

في آداب الاكل (ومن قعود) لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة واقرب لجوهر النفس والري وان تصرف الطبيعة المله في محله لحديث ابي سعيد عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما واخرج مسلم ايضا من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشربن احدكم قائما حتى ينسى فليستقي ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شرب من ماء زمزم قائما لما اخرج البضاري وغيره من حديث علي بن ابي شرب وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت ولا ما اخرجوا ابن ماجه والترمذي وصحبه من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونحن نكس ونشرب ونحن قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنزيه وان كان قوله فننسى فليستقي يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعارض القول انما يصح بالامة ويخصص القول الشامل له والامة فيكون الفعل خاصا به كما تقر في الأصول قلت وعليه اكثر اهل العلم واذا نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب قائما نهى اديبا ورافقا ليكون تناوفا على سكون وطمانينة فيكون اوسع من ان يكون منه فساد في المصلحة كالبكاد وغيره (وتقديم الايمن فالايمن) لحديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افى بليز فليستقي به وعن يمينه اعراي وعن يساره ابو بكر فشرب ثم اعطى الاعراي وقال الايمن فالايمن وفيه ما من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام اتأذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام واه يا رسول الله لا اؤثر بصبي منك احدا فلما وضع رءوسه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فريده قال في الحجة بالغة اراد بذلك قطع المنازعة فانه لو كانت السنة تقديم الافضل ربما يكن الفضل مسلما بينهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اه (ويكون السابق آخرهم شربا) لحديث ابي قتادة عند ابن ماجه وابي داود والترمذي وصحبه وقال المتذري رجال اسنادهم ثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شربا وقد اخرجنا ايضا مسلم بلفظ قلت لا اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان السابق آخرهم شربا (ويسمى في اوله ويحمد في آخره) لحديث ابن عباس عند الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشربوا انفسا واحدا كشراب البعير ولكن اشربوا منق و ثلاث ومما رواه الله اذا انتم شربتم واحدا والله اذا انتم رفعتم واخرج أحمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والقسائي والبضاري في التاريخ عن حديث ابي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين (ويكره التنفس في السقا والتقي فيه) وقد تقدمت اذ في ذلك في الشرب ثلاثة اخماس (والشرب من غم) لانه اذا شرب في القربة فشرب منه فان الماشي يفتق وينصب في حلقه دفعة وهو يورث البكاد ويضر بالعدة ولا يميز عنده في دق الماشي انصبابه القذاة ونحوها ودليله حديث ابي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن

اختناث الإمية ان يشرب من افواهها وفي رواية له سحا واختناثها ان يقلب رأسها ثم يشرب
منه وفي البضاري من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان
يشرب من في السقاء وزاد احمد قال ايوب ثابت ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية
وزاد في الجملة بالساق فدخلت في جوفه وفي البضاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يعارضه ما رواه ابن
ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فشرب من في قربة معلقة فأما فقلت الى فيها فمقطعة واخرج احمد وابن شاهين والترمذي
في الثعالب والطبراني والطحاوي من حديث ام سلم نحوه واخرج ابوداود والترمذي من
حديث عبد الله بن بسر نحوه ايضا لان الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد يكون لسان الخواثر
فقصص احاديث النهي على الكراهة لاهل التعريم وقد يكون مافيه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لعذر فتمل احاديث النهي على عدم العذر وقد جزم ابن حزم بالتعريم وروى من احمد
ان احاديث النهي مأمومة (واذا وقعت النجاسة في شيء من المائعات لم يعمل شر به وان كان جامدا
ألقيت وما حولها) لحديث معوية عند البضاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
سئل عن قارة وقعت في سمن فماتت فقال ألغوها وما حولها وكلاهما سمنكم وأخرج ابوداود
في لفظ له من هذا الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن القارة تقع في السمن
فقال ان كان جامدا فالغوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وصححه ابن حبان وأخرج
أحمد وابوداود والترمذي من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم عن قارة وقعت في سمن فماتت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقي وان كان
مائعا فلا تقربوه وقد أخرجه ايضا النسائي وحكمه غير القارة مما هو مثلها في النجاسة
والاستقذار حكمها اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه اهل العلم ومعناه عندهم اذا كان
جامدا فان كان مائعا فقبض كله فلا يجوز أكله بالاتفاق وجوزوا في حقيقته جهل بموجزه الشافعي
(ويحرم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) لحديث حذيفة في الصبيح وغيرهما قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا
في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيها ايضا
من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آنية الفضة
انما يجرجر بطنه نار جهنم ولفظ مسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة
وأخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وأخرج أحمد وابن ماجه
من حديث عائشة نحوه حديث أم سلمة قلت الجرجرة صوت وقع المني في الجوف وعليه اهل
العلم في حكمها الذهب وخصص الشافعي في قضيب الا أنه يقلل من الفضة عند الحاجة لحديث
أنس ان قدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكسر فأنقذه كان الشعب مله من فضة
قال الشيخ محيي الدين بن ابراهيم النجاشي في تنبيه الغافلين ومنها استعمال آنية الذهب
وافضة ارجل النساء في الاكل والشرب والادهان والاكمال وضو ذلك وكذا قال الشيخ

شمس الدين ابن القيم وغيره ولا فرق بين أن تكون الآية كبيعة كالصن والزبدية ونحوهما أو صغيرة كالملح والمسل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال أو أواني الذهب والفضة يصوم اقتضاها تغير استعمال على الرجال والنساء ويصوم على الصائغ على ما من قدم إليه طعام في آية ذهب أو فضة ولم يستطع الابتكار فطره أن يأخذ الطعام من الآية فيوضه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يد الشمال ثم يأكل منه لأن ذلك ليس يأكل فيها وكذلك إذا أراد ألا يكتال من كحل في مكحلة فغسله أو غسسه في شيء ثم أكمل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يثبت إلا المنع من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل الأدليل لأن الأصل الحل فلا يتقل عنه إلا بالنقل وأما التصلب بما قاله يرد ما جئ من ذلك إلا في الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال صلى الله تعالى عليه وسلم عليكم بالفضة قالوا بها كيف كنتم هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والتصلب ولما تدرجه الله تعالى أبحاث جليلة للمقدار راجعة الانتظار في ذلك فلتراجع

(كتاب لباس)

(ستر العورة واجب في الملا والخلع) لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عتدة أحدواي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأفي منها وما نأند فقال احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان الغوم ببعض في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يراها قلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فافقه بياضك وتعالى أحق أن يستحي منه وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما الماتن في شرح المتنق (ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير) لحديث عمر في الصبيح وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وفيه ما هو من حديث أنس وفيه ما وغيرهما من حديث ابن عمر أنه رأى عمر حله من استبرق تباع فأتى بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فبيع بها القميد والوفود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تأخذها لباس من لا خلاف له وأخرج أحدواي الساق والترمذي وصححه من حديث أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للذات من أمتي وحرم على ذكورها وفي أسناده عبيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يلقه وقد سمعته أيضا بن حزم وروى من حديث علي عتدة أحدواي داود والنسائي وابن ماجه وابن جبان قال أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه وأخذ بها فجعله في شماله ثم قال ان هذا من حرام على ذكروا من زاد ابن ماجه حل لأنهم وهو حديث حسن وأخرج البيهقي بإسناد حسن نحوه وأخرج البراء من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأجمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه أنه خالف في ذلك ابن عليه وانفرد الاجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض أنه حكى عن عمر ابنته وقال أبو داود أنه لبس الحرير وعشرون نقسانا من الصلبة وقد اختلف أهل العلم

في الحرير المشوب بغيره واستدل الماتعون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لبس حلة السراة كافي العصمين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السراة ما هي فقيل انها ذات الخطوط وقيل المختلقة الألوان وهذا التفسيران لا يدلان على مطاوعين استدلل بذلك على منع من لبس المشوب على انه قد قيل انه الحرير المحض واستدل من لم يقل بتعريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عن ابي داود قال انما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز وفي استناده ضعيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الاولى وقبح الثانية المختلقة وهو الذي جعده حوز لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البعث طويل القول أقول بمسئلة تعريم مشوب الحرير من المهادك التي تشمل البسط قال الماتون في حاشية الشفا وقد طالت المراجعة فيها بين وبين شفي المجهذ المطلق السيد عبد القادر بن أحمد الكوكبي رحمه الله أيام قرائتي عليه فكان جميع ما حوز وحرره مطويع رسائل وقد تلست ما ظهروا في المسئلة في شرح المتن باختصار فليجع اليه قلت وحاصله ترجيح التعريم كما قررت في هداية السائل الى أدلة المسائل فليراجع قال في السوى الملة السراة التي تقع بالخطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو الغالب منها الحرير والقسي شيا بضم طاء من الحرير أي مئة وشفصورة الضلاع واشباهه قيل نسبة الى قس قرية بساحل البحر وقيل الى القربا الزاى فابدل من الزاى السين وعلى هذا أهل العلم ان الحرير حر أم على الرجال دون النساء ويرخص في موضع اصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع من اعلام الحرير وخص بعضهم في لبسه لاجل الحكمة والقول اه وفي حديث علي عند مالك نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لبس القسي وعليه أهل العلم وفي الآثار يجوز لبس الكتان والقطن والموقف والخزوان كانت تقيسة (اذا كان فوق أربع اصابع) حديث عمر في العصمين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير الا هكذا وقع لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبس السراة والسراة وضهما وفي لفظ مسلم وغيره نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة قال في الحجة البالغة لانه ليس من باب الباس ووجه ما تقع الحاجة الى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباغ والقسي والمياتر والارجوان اه (الاقتداوى) حديث انس في العصمين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرير وخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما قال في الحجة البالغة لانه لم يقصد حديثه الارقاء وانما يقصد به الاستشفاء (ولا يقتصره) أي الحرير لحديث حديثه عند البخاري قال انها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشر في آنية الذهب والفضة وان تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباغ وان تجلس عليه وقال هو لم يفي الدنيا ولنا في الآخرة وفي معنى ذلك احاديث وهذا نص في محل النزاع وأما الاستدراج بالقياس على جوارا اقتراش ما فيه تصاوير قياس في مقابلة النص وهو قاسد الاعتبار قال ابن القسيم ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولا لا اقترانه كما هو متناول للاتصاف به وذلك لبس لينة وشرعا كما قال أنس قت الى حصيلتنا لاند اسود من طول ما لبس ولو لم يأت القطن العام المتناول لا اقترانه بالنهي لكان القياس المحض موجبا لتعريمه

اما قياس المتسل او قياس الاولى فتسدد على تحريم الاقتراش النص المتخصص والقول العام
واقياس الصحيح ولا يجوز بذلك كراهة التشابه من قوله خلق ليعصمكم في الارض جميعا ومن
القياس على ما اذا كان الحرير بطانة القماش دون ظهاره فان الحكم في ذلك التحريم على
اصح القولين والقرقي على القول الآخر مباشرة الحرر وعلمها كحشو القماش فان صح الفرق
بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد عتقت بعموم النهي عن اقتراش الحرير طائفة
من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة النواصب من اصحاب الشافعي وطلبهم
من اباحه بنوعين والصواب التفصيل وان من اباح له لبسه اباحه اقتراشه ومن حرم عليه حرم
عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اه وفي تنبيه الغافلين الجاوس
على الحرير والاتصاف به حرام على الرجال وصحح الرازي تحريم اقتراشه على النساء خالفه
النووي في ذلك وسكن ابن الرقصة عن بعض العلماء انه لا يستعد التكاح بحضور لباس على
الحرير واستبعد وحكم الفرق في التحريم حكم الحرير على الاصح اذا كان على صبي غير بالغ فوب
حريم قال النزال الصحيح ان ذلك منكر يجب تركه ان كان عينا بعموم قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم هذا سر امان على ذكورا متى وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا يكون مكلفا
ولكن لا يكون يائسا به فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير واما الصبي
الذي لا يميزه فيضعف يعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احكام والعلم فيه عند الله تعالى هذا
كلام النزال وصحح النووي الجواز مطلقا والله تعالى اعلم اه وروى عن ابن عباس وآنس
انه يجوز اقتراش الحرير وبالله ذهب النخعي واستدل لهم بان اقتراش الحرير امانة وليس هذا
مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل
الصحيح الصحيح (ولا المصوب بالعصر) حديث عبد الله بن عمر وعنده مسلم وغيره قال رأى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين مخضرين فقال ان هذين ثياب الكفار
فلا تلبسها واخرج مسلم وغيره ايضا من حديث علي قال ثم اقم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن التضم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراثة في الركوع والسجود وعن لباس
المصفر وفي الباب احاديث والمصفر يصبغ الثوب صبغا احر على هيئة مخصوصة فلا يعارضه
ما ورد في لباس مطلق الاخر كما في المصفر من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم مربوطا بميدانين المنكبين له شعر يبلغ شحمة اذنيه رايته في حلة حرام لم ار شيئا
قط احسن منه وفي الباب احاديث يجمع منها بان المنوع منه هو الاخر الذي صبغ بالمصفر
والمباح هو الاخر الذي لم يصبغ به (ولا ثوب شهرة) حديث ابن عمر بن ابيس فوب شهرة في الدنيا
اللبس الله فوب حذفة يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود والسنائي وابن ماجه ورجال اسنده
ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس بين الناس ويلقى بالثوب غير من الملبوس ونحوه
مما يشهر به اللابس لوجود العلة (ولا ما يقتض بالقياس ولا العكس) لحديث أبي هريرة عنده
أحمد وأبو داود والسنائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن الرجل يلبس ليس المرأة
والمرأة تلبس ليس الرجل وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وفي

الباب احاديث (ويحرم على الرجال الصلح بالذهب لا بغيره) لما تقدم من الاحاديث الواردة في
 تحريم الذهب وهو لا يكون الاحلية اذ لا يمكن لبسه وأما ما يخط في بعض الثياب بطمر بر أو بغيره
 فهو فضة لا ذهب وان سجد الناس ذهباً ومن الادلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما
 ورد فيمن صلى بجباة ولو يجبر بصيعة وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم الصلح بقليل الذهب
 وكثيره وجمع أنصار رسالة مستقلة في فعل الصلح بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليهما قال
 الجدي في القاموس بر صيعة أي شيء من الخلق وهو فوق نايح الغلات وفي نهاية الحديث الجربة صيعة
 الهنة التي تترافق في الرمل لها بصيص مسكانها عين جرادة قال في اعطى البالغلة ومن تلك
 الرؤس الخلى المرفقة وهذا أصلاً أن الذهب هو الذي يخاله به العجم وبعض جريان
 الرسم بالصلح به الى الاكثر من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعوا بها والثاني ان النساء حرج الى التزين
 لرغب فيهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعاً بان يكون تزيينهن أكثر من تزيينهم
 فوجب ان يرتفع لهن أكثر مما يرتفع لهن ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل
 الذهب والحل في الزنا من أمي وحرم على ذكورها وقال صلى الله عليه وسلم في خاتم ذهب في يد
 رجل بعد أحدكم الى جرم من نار فيصعله في يده ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسيما الذي
 سلطان وقال ولا تهم مثقالا ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة
 كبيرة قال من أحب ان يخلق بيبس حلقته من نار فليقلعه من ذهب وذكر على هذا الاسلوب
 الطوق والسوار وكذا جاء التصريح بقيلاد من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا
 الحكم حيث قال أما انه ليس ممكن امرأة تحمل ذهباً تطهره الاعتد به وكان لام سلمة أو ضاح
 من ذهب والظاهر انها كانت قطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب للاناث
 معناه الحل في الجلبه هذا ما يوجب مشهور هذه الاحاديث ولم أجدها معارضاً ومذهب الفقهاء
 في ذلك معذور ومشهور وهو التحليل مطلقاً بالفرق بين المقطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة
 الحال أقول وأما التضم فقد أخرج أبو داود من حديث عمر والنسائي من حديث أنس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يتضم في بنارهِ وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي
 والتميمي والنسائي أيضاً من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وسلم كان يتضم في يمينه فالتك
 جازي دون كراهة ولم ير النهي الا عن التضم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن
 من حديث علي يلقظنه اني ان أجعل الخاتم في هذه أوفى التي تليها وأشار الى السبابة

• (كتاب الاضحية) •

(تشرع لاهل كل بيت) لحديث أبي أيوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يضيء بالشاة عنه وعن اهل بيته أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه
 وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحه بإسناد صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي
 من حديث مختف من مسلم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس على كل
 أهل بيت في كل عام أضحية وفي إسناد ما أورده واسمه عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف
 في وجوب الاضحية فذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لا أحب لاحد

عن قري على قتها ان يتركها وعليه الثاني وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي
وبعض المالكية الى انها واجبة على المومنين وحكى عن مالك والنسائي وقتل القاتلون بالوجوب
بمثل حديث علي كل أهل بيت أخصية للتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه
وصححه الحاكم وقال ابن جرير في التلخيص بالهفتات لكن اختلف في دفعه وهو وقصموا الموقوف
أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد
سعة فلم يضع فلا يقر بن مصلانا ومن أدلة المومنين قوله تعالى فصل لربنا ونحمر والامر
لرؤسنا وقيل ان الراد في تخصيص الرب بالعر لا الاصل من ذلك حديث جندب بن
سفيان البجلي في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان
ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه الأخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله ومن
حديث جابر بن جهم ويجعل الجهور حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خصي عن إرضع
من أمته بكتن كالي حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وأخرج شعوبه أحدوا الطبراني
والبرزاني حديث أبي ذر عن أنس بن مالك عن عائشة بنت أبي بكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يمكن الجمع بأنه خصي عن غير الواحد من من أمته كما في حديثه فمن لم يضع من أمته مع قوله على
كل أهل بيت أخصية وأما مثل حديث أم حنيفة بالاضحية ولم يكتب عليكم وهو مغلط وقوله في
الحجة لان في أمته من روى بالكذب ومن هو ضعيف جرة (وأفلهاشاة) لما تقدم وقال الخطيب
اليعربو البقرة تجزي عن سبعة الشاة تجزي عن الواحد وان كان له أهل بيت حلت جميعهم
وكذا يقال في كل واحد من السبعة يعني الشتر كين في البقرة والبقرة في الأخصية كفاية
لكل أهل بيت وسنة معين ليس هي من عند الخليفة الشاة لا تجزي إلا عن واحد والبقرة
والبقة لا تجزيان إلا عن سبعة سبعة ولم يرقوا بين أهل البيت وغيره وتاويل الحديث عندهم
ان الأخصية لا يجب إلا على غنى ولم يكن الف في ذلك الزمان غالباً إلا صاحب البيت ونسب
الى أهل بيته على معنى أنهم يساعدهون في التضحية وبما يكون لهموا ينتفعون به لا يبيع
اشترى السبعة في بدنة أو بقره وان كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقالوا الأخصية على
الهدى ولا أخصية عن الجني وهو قول العلماء (ووقتها بعد صلاة العصر) لقوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانه الأخرى ومن لم يكن ذبح حتى
صلينا فليذبح باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم فربما وفي الصحيحين من حديث أنس عن النبي
الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد قال ابن القيم والاول لا أحد
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه أو بريرة بن خبار عن شاذبه يوم العيد فقال
أقبل الصلاة قال نعم قال ثلاث شاة لحم الحديث قال وهو صحيح صريح في ان الذبح قبل الصلاة
لا يجزئ سوا دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ذهب إليه قطعاً ولا يجوز فيه إيه وفي الباب
أحاديث وفيها النص صريح بان المستحب صلاة الامام ويستحب (الى آخر أيام التشريق) لحديث جبير
ابن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح آخر جهاد أحدوا ابن
حبان في صحيحه والبيهقي وله طرق يقوى بعضها بعضها وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره
روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم وانحلاف في المسئلة معروف في الموطأ عن ابن

هو الاخصي يومان بعد يوم الاخصي ومثل ذلك من على بن أبي طالب وعليه المنتبة ومذهب
 الشافعية انه يتعد وقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق لحديث الحاكم قال قال علي ذلك
 (وأفضلها) أي الضحايا (أحدها) حديث أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان
 إذا خصي اشترى كبش من بين حديث الحديث وهو عند أحد وغيره ما ساند عن وأخرج البخاري
 من حديث أبي أمامة بن سهل قال كان من الاخصية بالدينة وكان المسلمون يسمون أقول
 الحق ان أفضل الاخصية الكبش الا قرن كما ورد الحديث بذلك عن عبادة بن الصامت عند
 أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ غير الاخصية الكبش الا قرن وأخرجه
 أيضا الترمذي وأخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة وفي مسنده وغيره بن
 مسددان وهو ضعيف والاخصية هي غير الهدي وقد ورد النص فيها فوجب تقديمه على
 القياس وحديث الكبش الا قرن نص في فصل النزاع فان كان مكانا خاصا بالقبيل فظاهر وان
 كان عاما فلا يخصص بالقبيل ولا يخصص بالقبيل وتخصيه التي صلى الله تعالى عليه وسلم بالقبيل
 لا تستلزم ان يكون أفضل من غيره بل غاية ما هنا ان القبيل يميز (ولا يميز ما دون الجذع
 من الضأن) حديث جابر عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تذبحوا الامسة الا أن يصير عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وأخرج أحمد والترمذي
 من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعت
 الاخصية الجذع من الضأن وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم بلال
 بنت هلال عن ابيها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يجوز الذبح من
 الضأن خضعة وفي الصحيحين من حديث عتبة بن عامر قال سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم خطبا بين أصحابه فصار له مقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضع به
 وقد ذهب الى انه يميز الجذع من الضأن الجمهور ومن زعم ان الشاة لا يميز الا من واحد أو
 من ثلاث فقط أو زعم ان غير ما أفضل منها فلعلي الدليل ولا يخيد مما ورد في الهدي فذلك باب
 آخر (ولا يميز دون) (التق من المعز) وهو ما استكمل مقبين وطعن في الثالث لحديث أبي
 بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي ارجاسا جذعة من المعز فقال اذبحها
 ولا تصل لغيرك وأما ما ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث عتبة ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على صحابته فخطبوا فبقوا فتوزعوا فبقوا فبقوا فبقوا فبقوا فبقوا
 وسلم فقال ضع به أنت والصود ومن ولد المعز ما أتى عليه حول فقد أخرج البيهقي عنه ما ساند
 صحيح انه قال أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم خطبهم فخطبهم فخطبهم فخطبهم
 فبقوا فتوزعوا فبقوا فتوزعوا فبقوا فتوزعوا فبقوا فتوزعوا فبقوا فتوزعوا فبقوا فتوزعوا
 انه لا يميز الجذع من المعز قلت اتفقوا على انه لا يجوز من الايل والبقر والمعز دون الضأن
 والجذع من الضأن يميز منهم ولا يميز مقطوعة الاذن الا ان أباحت فيقال ان كان
 المقطوع القل من الضأن فيجوز (ولا الامور المرض والامرج والاهقف وأغضب القرن
 والاذن) حديث البراء عند أحمد وأهل النخبة صحيح الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضاح العوراء البين عورها

والمریفة البین مرضها والعرجاء البیز ضلعها والكسبة التي لا تنق أي التي لا تخ لها وقدر وقع
 في رواية البضا قبل الكسبة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي عن حديث علي
 قال نبی رسول الله صلى الله تعالى علیه وآله وسلم إن بضی بضی القرد والأذن قال قتادة
 الضب الضف فأكثرون ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبزار في تاريخه قال إنما
 نبی رسول الله صلى الله تعالى علیه وآله وسلم عن الحفرة والمستأصلة والضف والمشيعة
 والكسبة والحفرة التي تستأصل إذ لم يبق يدو عملتها والمستأصلة التي ذهب قرنها من
 أصلها والضف الذي يبق منها والمشيعة التي لا تتبع الغنم بها وضف الكسبة التي لا تنق
 وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأصلها الآية فأخرج أحمد وابن
 ماجه والبیہقی من حديث أبي سعيد قال اشقرت كبشا نبی فی هذا الذئب فأخذ الآية
 فسألت النبي صلى الله تعالى علیه وآله وسلم فقال ضبع وفي اسناد ما ياربط وهو ضبع جدا
 (ويصدق منها وباكل ويذخر) لحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى علیه وآله وسلم قال كلوا
 وأدخروا وتصدقوا وهو في المصنف وفي الباب حديث (والذئب في المصل أفضل) الظهار
 لشاعر الدين لحديث ابن عمر عند البزار وغيره عن النبي صلى الله تعالى علیه وآله وسلم أنه
 كان يذبح ويغير المصل (ولا ياخذ من لحمه) من شعره وظفره بعد دخول منبر ذي الحجة حتى
 يضحى) لحديث أم سلمة عن رسول الله صلى الله تعالى علیه وآله وسلم قال إذا رأيتم
 هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليصل من شعره واظفاره حتى يقطع المسلم وغيره ايضا من
 كان له ذئب يذبحه فماذا أهل هلال ذي الحجة فلا ياخذ من شعره واظفاره حتى يضحى وقد اختلف
 أهل الحديث في ذلك فذهب بعض من المذاهب ورأى ما وجدوا به من أصحاب الشافعي
 إلى أنه يهرم عليه أخذ شئ من شعره واظفاره حتى يضحى في وقت الاضحية وقال الشافعي
 وأصحابه هو مكره وكراهة تنزهه وحكي المهدي في العبر عن الشافعي وغيره أن تركه الملقن
 والتقصير إن اراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره

باب الولية

(هي مشروعة) لحديث انس في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى علیه وآله وسلم قال
 لعبد الرحمن بن عوف ألب ولبشة وقد ألب النبي صلى الله تعالى علیه وآله وسلم على نسائه فأولم
 على صفته بقر وسوق فأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 أنس وأخرج مسلم وغيره من حديثه أنه جعل ولعنتا القرد والقط والسن وهو في العيصين ينسوا
 هذا وفيه التعبر مع ما كان فيهما من خير ولا يلم في العيصين أيضا أن النبي صلى الله تعالى
 علیه وآله وسلم ما أولم على شئ من نسائه ما أولم على زينب وألم بشاة وقد قال بوجوب ولية
 العرس ما لا يوجب أن التمه ووعدها أنها مندوبة وروى الجواب عن أحمد وبعض الشافعية
 وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت في الأحاديث ما يشترط صرف الأوامر بالولية عن المصنف
 الحقيقي وأما كونها بشاة فأكثر فيكون أن يكون فعله صلى الله تعالى علیه وسلم صانعا للوجوب على
 فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الأمر بالشاة مما فرقها مقبدا بالتمكن من ذلك
 فيكون واجبا لجميع التمكن ونهيا للجهود إلى أنها تستغنى بوجوبه (وتجب الآية لها) لحديث

قوله يبق حينها قال في
 تلموس الضيق محركة أفع
 العودوا كثر غصا أو ان
 لا يلقى شفر عينه على
 حدقه حتى كثر وحصر
 والعين البضا والباضة
 والبضيق والبضقة العودا
 المرامنة

أبي هريرة في الصبيان وغيرهما من الطعام طعام الولية يدي لها الاغنياء يترك القوام من
 لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وفيهم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال أجيبوا هذه الدعوة اذا دعيت لها وفي لفظ لهما من حديثه اذا دعى أحدكم الى
 الولية فليأتها ولو لم يأتها فليأتها من غيره من حديثه من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله وفي مسلم
 وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم الى
 طعام فليجب فان شاع لم وان شاع لم وفي لفظ من حديث أبي هريرة عن علي بن عبد الله قال
 إذا دعى أحدكم فليجب فان كان صاعاً فليقبل وان كان مقشراً فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي
 عياض والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى ولية العرس قال في الفتح وفيه نظر من
 المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح به ورا الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونفس
 عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وحكي في العرس عن الشافعي ان الاجابة
 الى ولية العرس مستحبة كغيرها والادلة المذكورة تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح
 بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله أقول لأحد الأئمة بالاجابة دعوة الولية معناها حقيقة
 الوجوب مقيدة بعدم المانع من شكر أو مباحاتها وحضور الاغنياء فقط أو نحو ذلك ولم يأت
 ما يدل على صرف تلك الاوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في اجابة دعوة غير العرس هل
 يجب أم لا فن قال بالوجوب استدلالاً بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال
 المطلقة معمولة على المقيدة وقد أوضح المأثور ما هو الحق في شرح المنتقى قال بغوي من كانه
 عذراً وكان الطريق بعد ايلقاه المتعة فلا بأس أن يتخلف وفي الانوار من شروط وجوب الاجابة
 الى الولية أن يتم مشيئة أو جبراته أو أهل حرفته أو غنياتهم ونفقاتهم فان خص الاغنياء فلا يجب
 ولو دعا أهل حرفته وهم أغنياء لم تتم الاجابة قال في المسوى في كونه شرطاً للوجوب الاجابة تنظر
 لان معنى كلام أبي هريرة انبات الشربة هذا الطعام وجمع الوجوه واثبات المعصية لمن لم
 يأتها وذلك صادق بان يكون تخصيص البناء مكروهاً لا داهياً ولا يكون ما اتصلنا كذا الاجابة
 (وقد قدم السابق ثم الاقرب باباً) الحديث يزيد بن عبد الرحمن الحيري عن رجل من الصحابة أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب أقرهما باباً فان أقرهما باباً
 أقرهما جواراً وان سبق أحدهما فاجب الذي سبق أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناد يزيد بن
 عبد الرحمن الداللي وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان وأخرج البخاري وغيره من حديث
 عائشة أنها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان لي جارين فالي أيهما أهدى فقال
 الي أقرهما مثل باباً فهذا يشتر اعتبار القرب في الباب (ولا يجوز حضورها اذا اشقت على
 معصية) الحديث علي بن عبد الله بن ماجه باسناد وجال الصحيح قال صنعت طعاماً فذهبت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلما فرأى في البيت تصاوير فرجع وأخرج أبو داود والنسائي
 ولحاكم من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعمين عن
 الخواص على ما تفتش به عليهما الخمر وان يأكل وهو منبطح على بطنه وفي اسناداه انقطاع
 ورود النهي عن القعود على المائدة التي تدار عليهما الخمر من حديث جرير عن أحمد باسناد ضعيف
 ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي ولحاكم من

حديثه معروفنا وفي الباب غير ذلك ويؤيد ما ذكرناه من الأعلام المعروف والهم من التكرار ومن ذلك من رأى منكم منكرا فليغيره فان لم يستطع فليسته فان لم يستطع فليقلبه وهو في الحقيقة مستقيمة

(فصل في الحقيقة مستقيمة) يدل على مشروعية حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام ضيقه فأمره بقوله الله وما يطو عنه الذي وأخرج أحمد وأهل السقوة وصحة الترمذي والحاكم ومحمد بن الحسن من حديث الحسن بن حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام ربهنة بعقبة يذبح عنه يوم يباعه ويسمى فبعوه بخلق ناسه وقد قيل ان الحسن لم يجمع من حمزة الا هذا الحديث وأخرج أحمد وأبو داود والشافعي من حديث حمزة بن عيسى عن أبيه عن جده قال مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحقيقة فقال لا أحب المتوفى وكذا كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نألت عن أحدنا ولله قال من أحب منكم أن ينكح من ولده فليقبل من الفلام شأن مكانا فان ومن الجارية شأنه مكانا هذا الحديث دليل على ان الأحاديث الواردة من الفلام بعقبة ليست على الوجوب بل للاستحباب فقط ولو كان واجبا لم يكن مفروضا الى الإرادة ولما قال ابن أبي شيبة في تفسيره قوله من من بعقبة ان الحقيقة لما كانت لازمة مشبهة باعتبار لزومها لمولود بل من باعتبار لزومها قبل ان يعسق كونه من هو ناس بعقبة انه لا يسمى ولا يخلق شره لا يبعد ذبحها به صرح صاحب المأثور والنهاية وقال أحمد بن حنبل ان معناه اذا مات وهو طفل ولم يق منه لم يشع لأبوه قلت الحقيقة عندنا كثيرا هل العلم الامتدأى حقيقة فانه قال ليست بجنة (وهي شأن من الاكرونية من الاتي) وبذلك قال الشافعي حديث حمزة بن عيسى الذي كور حديث عائشة عند أحمد والترمذي وابن حبان والحق وصحة الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهما السلام شأن مكانا فان ومن الجارية شأنه وأخرج حمزة وأحمد والشافعي والترمذي والحاكم والدارقطني وصحة الترمذي من حديث أم كرز الكلبية والمراد بقوله مكانا فان المستويين أو المتقاربين ولا يعارض هذه الأحاديث ما أخرجه أبو داود والشافعي وصحة عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن من الحسن والحسين كبشا كبشا لان الأحاديث المتقدمة متضمنة لزيادة وهي أيضا خطاب مع الأمة فلا يعارضها فعله على الله تعالى عليه وآله وسلم كما تنفر في الأصول والراية مقبولة اذا كانت غير متافية فلا يكون القائل بالحقيقة متنا الا اذا خرج من الذكر شائنا لا شائنا واحدة وقد وقع الاجماع على ان الحقيقة من الاتي شاة وأما التمسك بذهب الجمهور الى ان الحقيقة عن متان وقال مالك شاة وقال الحلبي حصل أصل السنة في حقيقة الذكر شاة وقال السنن شاة وقال الشافعي الحقيقة في الاكل والتصدق كالأصبة ومن طعنها ولا يكسر عندها اه أقول ليس على شيء محاذ كرو من عدم الكبر والتفصيل من التفاصيل وجمع العقائد ودفعها وغير ذلك دليل من كذب ولا يستولان من قول بل هذه الأمور خيال تشبيه بما يتبع من الناس وهو من العوام عمالهم ودعي فاعلم بتبع ديني ولا

دعى (يوم سابع للولود) لحديث حمزة المتقدم ولأنه لا يمنع فصل بين الولادتين الحقيقة فإن أحده
 مشغولون بأصلاح الولادتين والولاد في أول الأمر فلا يكفون حيث ينبغي أيضاً فثقلهم وأيضاً
 قريباً إنسان لا يجيشة الأبي فلو من كونه في أول يوم لضاق الأمر عليه سم والسبعة أيام مدة
 صالحة لتصل الحنطة غير الكثير (ونبه يسي) وأحب الأسماء التي الله تعالى عليها عبد الله وعبد
 الرحمن وكفى بالحديث لأنهما أشهر الأسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيره مما وانت
 تستطيع أن تعلم من هذا أثر استصحاب نسبة للولود بمسؤولاً أحد فان طواق الناس أولوا
 بتسمية أولادهم باسمه أو بألقابهم المأخوذة عندهم وكان يصحكون ذلك تنوعاً بالدين وبغيره
 الأقارب يأتونهم أهلوا أو صدقوا لا جاعداً موطئت وأخضاها ملك الأملاك (ويخلق رأسه)
 والماطة لا تقي لتشبهه بلطاح وقد آذنه مول الله على الله تعالى عليه وآله وسلم في أذن الحسن
 ابن علي حين ولدت فاطمة بالسلافة والبرقية إن الأذان من شعار الإسلام وأعلام الدين
 الحمدي ومن خاصة الأذان أن الشيطان يقر منه والشيطان يؤذى الولاد في أول نشأته حتى
 يولد في الحديث أن أسهل الخلق (وتصدق بوزنه ذهباً وقضة) لا حرم على الله تعالى عليه وآله
 وسلم فاطمة الزهراء عليها السلام أن تخلق شعر رأس الحسن وتصدق بوزنه من الورق أخرجه
 أحمد والبيهقي وفي أسناد ابن فضال ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل
 والبيهقي من حديث جعفر بن محمد إذا البيهقي عن أبيه عن جده أن فاطمة وزقت شعر الحسن
 والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه قضة وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الحسن شاة قال فاطمة أخلق رأسه وتصدق
 بوزنه قضة فوزناه فكان وزنه دوحماً وبعض مدرهم وأخرج الطبراني في الأوسط عن ابن
 عباس قال سمعت من السنة في النبي يوم السابع يسمي ويحلق ويحلق عنه الذي وثق
 الله ويعق عنه ويحلق رأسه ويطبخ بدم حقيقته ويصدق بوزنه ذهباً أو فضة وفي أسناد عرواد
 ابن الجراح وهو ضعيف بغيره ثقات وفي نسخة ما يشكرو وهو ثقب الأذن والطلع بدم
 الحقيقة وقد أخرج أبو داود وهو التماسي بأسناد صحيح من حديث بريدة الأسدي قال سمعت أبا
 الجاهلية إذا ولد له ولد فاطمته فذبح شاة ولحق رأسه بماء فاقبله بالسلام كأنه ذبح شاة فخلق
 رأسه وطلعه برحفران وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصحاح من حديث عائشة
 وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري إلى وجوب الحقيقة وذهب الجمهور إلى أنها سنة وذهب
 أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضاً لسنة وقيل أنها مندوبة

(كتاب الطب)

وحقيقة القسطنطينية الأدوية الحيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاخلاط
 تقبلوا في يد القواعد الطبية فجميعها تخلص فيه شاة شرك ولا صاد في الدين والنيابيل فيه
 قطع كثير وجمع لثمل الناس (يعجز الله داوى) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فإذا أصيب داء الداء امرئ يأتني الله وأخرج
 البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أتى الله
 من داء إلا أتى له شفاءه وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصحاحهم أيضاً ابن

خزيمة والحاكم من حديث اسامة قالت الامراء يا رسول الله الاتداوى قال نعم عباد الله
تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم
وانت اخرج اجدوا ابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله
أرايت ترى فسرقة ماود وانه تداوى به وتقاة تتعاهل تردعن قدر الله شيئا قال هي من قدر الله
قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأسا (والتفويض أفضل لمن يقدر على الصبر) حديث
ابن عباس في الصبيان وغيرهم ان النبي صلى الله تعالى عليهم وآله وسلم آتته امرأت سوداء
فقال انما اصبر على ما اتى انكشف قاع الله قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت
الله ان يعافيك قالت اصبر في الصبيان أيضا من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطرون ولا
يكتوون وعلى ربهم توكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامر بالتداوى فالجمع ممكن بان
التفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله ان شئت صبرت وأما مع عدم الصبر على
المرض وسدود المخرج والحرد وضيق الصدر من المرض فالتداوى أفضل لان فضيلة
التفويض قد ذهبت بعدم الصبر (ويحرم بالهرمات) حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدواء الخبيث أخرجه مسلم وغيره وأخرج أبو داود ومن حديث
أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء
ويجعل لكل داء دواءا فقتلوا ولا تداووا بهرام وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهي عن التداوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره وفي البضارى
عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوى
بالدوية النجسة والحرمة الجاهلية لا يعارض هذا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتداوى
بأبوال ابل كما في الصحيح لانهم لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع محققا
العام على الخاص قال في السوى اختلف أهل العلم في التداوى بالنس فاباح كثير منهم
التداوى به الا انه لم يأت في النهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح لمرطه العريضة شرب أبوال
الابل وأما الخمر فقال انها ليست بدواءا ولا كنهاداء وقال بعضهم لا يجوز التداوى بالنس لانه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به
الخبيث من جهة الطعم والسم اه وفي الجفة البالغة الا الداءات الخمر اذا لم ضرر او لا تنقطع
والدواءات الخبيث أى السم ما أمكن العلاج بغيره فانه مما يقضى الى القتل والدواءات الكلى
ما أمكن بغيره لان الحرق بالنار أحد الاسباب التي تنخرمها الملائكة اه وقد استوفيت
الكلام على هذا المستند في كتابي تحليل الطالب الى أربح المطالب (وبكره الاكواء) حديث
ابن عباس عند البضارى وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة عجمي أو شرية على أو صكبة بنار وأنهى أمي عن الكى وفي لقنوها أحب ان
اكونى وأخرج اجدوا أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمران بن حصين
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكى فاكثروا نافعنا فلما ولا أنجبنا
وقد ورد ما يدل على ان النهي عن الكى ليس بآلة التحريم كما في حديث جابر عنده مسلم وغيره

ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في الحلة مرتين وأخرج القوم في
وحسنه من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زراعتين
الشوك ووجه الكراهة ان في ذلك تعذيبا لئلا يجوز ان يصيب بالثأر والارب الثأر وقد
قبل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بحديث جهم وعنه غير ما ذكرنا (ولاباس
بالجماعة) لحديث جابر بن الصخير وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول ان كان في شيء من ادوسكم خير فني شرطة مجهم أو شربة صل أو نعمة تاروقا الله اوما
أحب ان اكوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي
وأبي داود بإسناد صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحتمل في الاخذ بين الكاهل
وكان يحتمل لسبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة واحد
وعشرين كان شفا من كل داء ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الايام التي يغني
فيها الجملة وليس المراد هنا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين (ولاباس
بالرقية) وحقيقة تسمك بكلمات لها تحقق في المثال وأثر القواعد الملية لا يتحققها ما يمكن
فيها شرك لا سيما اذا كان من القرآن أو السنة أو ما يشبهها من التضرعات الى الله تعالى وكل
حديث غيبه نهي عن الرقي والتمائم والتولة فيعمول على ما في شرك أو انه مالت في التسبب بحيث
يفعل عن الباري جل شانه وفي المسوى اختلفت الاحاديث في الاسترقاق ووجه الجمع ان يحصل
على الاحوال المتغايرة فالنهي عن الرقي ما كان فيه شرك أو كان في كرفيه مردقا للشياطين
أوما كان منها بغير لسان العرب ولا بدري ما هو وله يدخل فيه مهر أو كفر أو ما كان بالقرآن
وبذكر الله تعالى فانه مستحب ثم لرقية أنواع بعضها مأثور عن السلف فقد روي عن عائشة
انها كانت لا ترى بأسا ان يعوذ في الماء أي يقرأ التعوذ ويقت في الماء ثم يبالغ به المريض وقال
بجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويضله ويضيقه المريض وأما ابن عباس وجعل ان يكتب
لا حرام ان تصير عليها الولادة آتين من القرآن وكلت ثم بفصل ونسق وسئل سعد بن المسيب عن
الصف الصغار يكتب فيها القرآن تعلق على القساء والميمان فقال لا بأس بذلك اذا حصل في
كبر من ورق أو شيء من الاديء أو يخرز عليه وقد روي الثعلبي في الاحاديث المرفوعة (عليه يجوز
من العين وغيرها) لحديث أنس عند مسلم وغيره قال رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم في الرق من العين والجملة والتمائم والمراد بالجملة السم من ذوات السموم وبالجملة القروح
تخرج من الجنب وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال كثرة الرقي بالجمالية فقلنا
يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال عرضوا على رقاكم لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شرك وفي
صحيح مسلم من حديث جابر قال نهي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقي فجاء آل عمرو بن
حزم الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انه كانت عندنا رقية ترقى به لمن
العقرب وانك نهيته عن الرقي قال عرضوا عليه فقال ما أرى بأسا من استطاع منك ان
يتبع أخاه فليتبعه وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم اذا امر من أحد من أهله فقت عليه بالعوذ ان قلنا من مرضه الذي مات فيه

جعلت اقله عليه واسمه يدقسه لانها اعظم ركن من يدي وما ورد من الادلة الدالة على
انهم عن الرقي وانهم من الشريعة فهي محمولة على الرقبة بما لا يجوز كالتى تكون باسما
السياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يعمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبه عنده
أجدوا ابن ملحة وصحبه الترمذي وابن حبان والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
انه قال من اكثوى أو استرقى فقد برئ من التوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر في ان استرقى من العين وأخرج أحد
والتساقى والترمذي وصحبه من حديث أسماء بنت عيسى انها قالت يا رسول الله ان في جعفر
تصميم العين اقترق لهم قال نعم فلو كان شي سابق القدر سبقت العين وأخرج فهو مسلم
وغیر من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث وفيها ذكر الاستسقال من العين أى غسل وجهه
المعائن وبه ومرفقه وركبته وأطرافه وجليه وداخل ازاره في قدح ثم يصب الماء على من
أصيب بالعين على رأسه وظاهره من خلقه أخرجه ذلك أحد ومات في الموطن والتساقى وصحبه
ابن حبان قال الرحى يوثق الرجل بالقدح فيدخل كفه فيه فيمضض ثم يغمض ثم يفتح
ثم يغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على كفه اليمنى في القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على يده اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرفقه الايمن ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على مرفقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يدخل داخل ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب على
رأس الرجل الذى اصاب بالعين من خلقه صبة واحدة

• (كتاب الوكالة) •

ان يكون أحدهما بعد العقود لصاحبه (يجوز بل انما تصرف ان يوكل فبذلك كل شيء مالم
يمنع منه مانع) لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في قضاء الدين كافي
حديث أبي رافع انه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضى الرجل بكره وقد تقدم
وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في استقضاء الحد كافي حديث واخذاً ينس
الى امرائه هذا ان اعترف فأرجعها وهو في الصحيح وسبق في وثبت عنه التوكيل في القيام على
بنه وتقسيم جلالها وبلودها وهو في الصحيح وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل
في حفظ كاتر رمضان كافي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وثبت عنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم انه أعطى عقبه بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه وقد تقدم في الغنم ما وثبت عنه صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل أبا رافع ورجلاً من الانصار فز وجاه معونة وقد تقدم وثبت
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال طبار اذا أتيت وكبلى فخذ من خسة عشر وسقا
كما أخرجه أبو داود والدارقطني وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يقيد جواز الوكالة فلا يخرج
عن ذلك الا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل ان يشطه ويجوز له ان يوكل
كتوكيل المسلم الذي يبيع الثمر أو الخنزير أو نحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا
لئن لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله اذا حرم شيئاً حرم عنه وقد تقدم وقد

وروى الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى فابعثوا أحدا كموثقاكم
هذه وقوله اجعلني على خزائن الأرض وقد ورد البخاري في الوكايلة ستة وعشرين حديثا ستة
معلقة والباقي موصولة وقد قام الإجماع على مشروعيةها (وإذا باع الوكيل بزيادة على
ما ربحه موكله كانت الزيادة للموكل) لما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث عروة
البارقي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به ثياباً فاشترى به
ثلاثين فباع أحداها بدينار ودينارين وثلاثة عا بالبركة في خمسة فكان لو اشترى التراب
لربح فيه وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم بعثه ليشتري بدينار فذهب بدينارين كرهوه حديث عروة البارقي وفي أسناده انقطاع لانه
من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج أبو داود عن حديث أبي حصين
عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم فهو ذلك وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب إلى ما ذكرنا
الجمهور وقال الشافعي في الجليل وأصحابه أن العقد باطل أي عقد البيع الواقع من الوكيل
فحمل الصورة المذكورة لأنه ما يراه الموكل بذلك (وإذا خالفه إلى ما هو أضع إلى غيره
ودفع به صم) لكون الرضا منا طامساً وغالطاً ويجوز أنه إذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من
الوكيل بخلافه لمرسوخة لعدم النشاط المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث معمر بن يزيد
قال كان أبي خرج بدينارين صدقاً فوضعهما عند رجل في المسجد فبعت فآخذتهما فأتتهما
فقال والله ما ألبأ أردت بهما فخلصهما إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما قوت
يا يزيد ولما من ما أخذت ولعل هذه الصدقة تطوع لأصدقته فمن صدق وقع الإجماع
على أنها لا تجزئ في الولد

• (كتاب الضمعة) •

(يجب على من ضمن على حياً وميت تسليم مال إن يفرغه عند الطلب) لما أخرجه أحمد وأبو
داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي أمامة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم
غارم وفي أسناده أحمد بن حنبل بن عيسى وفي نسخة ثقة في الشافعي وقد رواه عن شاذي وهو
شرحيل بن مسلم فربما يرب ابن حزم في تضعيف الحديث بأحمد بن عيسى وقد أخرجه النسائي
من طريقين أحدهما عن طريق عامر الوصالي والأخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما
عن أبي أمامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم وهذا هو حاتم قد وثقه الهاربي وقد أخرج
الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعد بن أبي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدي عن
حديث ابن عباس وضعفه أحمد بن حنبل بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في العصابة من
طريق يزيد بن جبير قال المارق لقطي لا تصح فيه حصة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له
حصة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان الجبلي عن
رجل من آخرتهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم استنح من الصلاة من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله
وعلى دينه صلى الله عليه وآله وسلم هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجها
أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من

قد يمسكون على صفة لوعلمهم لم تطب نفسه بالاسقاط (وعن اهل كمال باقر من المدينة
أثرا كثر) لكون الازم في الجمع عدم التفصيص هو المال فهو صلح بطل عن مال يدخل تحت
عموم قوله تعالى أو اصلاح بين الناس وتحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلح جائز
وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسن من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى أوباء المقتول كان شأوا
قتلوا وان شأوا أخذوا المدينة وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خقة وذلك عقل
المسدود ما صولوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل وفي استلزامه على بن زيد بن جعدان وفيه
مقال (ولو عن انكار) لعدم الادلة واندرج الصلح عن انكار تحتها ولم يأت من منعه ببرهان
وقد ذهب الى جواز الجهور وحكي في البحر عن الشافعي وابن أبي ليلى انه لا يصح الصلح عن
انكار وقد ثبت في الصحيح من كتب قصة المتخاصمين في المسجد فدين فاشار النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين أن يضع شرطه ويتجهل الباقي وهو دليل على جواز
الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الطبعة بالغة ومنه موضع جرمين
الدين قصة ابن أبي حنبل وهذا الحديث أحد الأصول في باب المعاملات أقول الظاهر انها
تجوز المصالحة عن انكار فهو أن يدهي رجل على آخر مائة دينار فيسكركم في جميعها فيصالحه على
التمتع من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي والتمسك قد رضى بان يمسكون عليه بعض
ما أنكره وأي مقتضى يمنع هذا وان كان مثل حديث لا يهل مال امرئ مسلم الا بطيبته من
نفسه فهذا الاصل بمقتضى ما أنكره طيبته نفسه وان كان غير ذلك فلهو حديث كعب
المقدم المشغل على وقوع التنازع بين الرجلين ان كان التنازع بينهما في المقدار فهو أيضا صلح
عن انكار وقد جوزه الشارع وان كان التنازع بينهما في التجهيل والتأجيل فهو أيضا صلح
عن انكار لان منكر الاجل قد صولح على ان يتجهل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل
دعوى صاحبه للاجل

• (كاتب الحوالة) •

وهي جائزة وعليه أهل العلم (من أجل على ملي فليصل) ويقبل ذلك لحديث أبي هريرة في
الصحيح وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم ومن أجل على
ملي فليصل وفي لفظ لها وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبعض وقد أخرج نحوه ابن ماجه
وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي استلزام ابن ماجه اسجمل بن قويه وهو مدوق بنية
رجل الربال الصحيح وفي شرح السنة قوله أتبع أحدكم بالتخفيفه هناك إذا أجل أحدكم على ملي
فليتبعض أي فليصل أي فليقبل الحوالة يقال أتبعته غريمي على فلان فتبعه أي احلته فاحتال
وحرره فليتبعض أي فليصل على طريق الوصوب بل على طريق الاباحة أي التسديب ان اختار قبل
الحوالة وان شاء لم يقبل انتهى وقد قيل انه يشترط في صحته ان لا يخلف والمحتال عند
الاكتمال حال عليه عند بعض أهل العلم قال في الطبعة هذا امر استعجاب لان فيه قطع المناقشة
(وإذا مطل الحال عليه وأغفل كان لعمال ان يطالب المجهل بدينه) لكون الدين باقيا بنية
المجهل لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحتال من الحال عليه فإذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا

كما كان قبل الحوالة ويستفاد ذلك من قوله على متى مات من مقل أو أفلس ليس بالمالي الذي ارشد على الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالكاً يقول الامر عندنا في الرجل يعيل الرجل على الرجل بدين له عليه أن أفلس الذي اجبل عليه أو مات ولم يدع وفاة فليس له اعتبار على الذي أحاله شي وإنه لا يرجع على صاحبه الا في الاول فالحال في هذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فاما الرجل يعمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يموت المتصل أو يفلس فان الذي تحمل له يرجع على غيره الاول كذا في الموطأ قلت وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة فتقول الدين من الجبل الى ذمة الحال عليه ولا يرجع للمتصل على الجبل من ضمير عندنا فان افلس الحال عليه أو مات ولم يترك وفاة قال الشافعي لا يرجع له على الجبل بحال وقال أبو حنيفة يرجع اذا افلس أو مات ولم يترك وفاة

(كتاب المقلس)

(يبيع زلاهل الدين ان ياخذوا جميع ما يبدونه معه) أي مع المقلس (الاما كان لا يستغنى عنه وهو المقل وسير العورة وما يقبضه البردوي بدرقه ومن يقول) لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال اصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غار ابتاعها فكفريته فقال تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاعل به فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتم ماخذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حجرج على معاذ ماله وابعه في دين كان عليه وأخرج سعد بن منصور وأبو داود وعبدة الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلاً قال كان معاذ بن جبل شاباً مضياً وكان لا يملك شيئاً فلم يزل يذاق حتى أفرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكلّمه ليكلم غرامه فلوثر كوا الاحداق كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اهلهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء قال عبد الحق المرسى اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت فاذا ما ذكروا ان اهل الدين ياخذون جميع ما يبدونه مع المقلس لكانهم لم يثبت انهم أخذوا عليه التي عليه أو آخر جو من منزله أو ثوب كوه هو ومن يقول لا يجردون مالا بدله من ولها ذكروا انه يستغنى لذلك (ومن وجد ماله عند بيعينه فهو أحق به) لانه كان في الاصل ماله من غير من اجهة ثم باعه ولم يرض في بيعه بغير وجه من يده الا باليمن فكان البيع المباح شرط ابقاء الثمن فلم يجرؤ كان له نقضه مادام المبيع قائم لبيعينه فاذا اظلم المبيع لم يمكن أن يرد البيع فصار دينه كسائر الديون ودأبه حديث حسن عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال من أفلس أو انسان قد مقلس بيعينه فهو أحق به أخرجه احمد وأبو داود وقال ابن جرير في التمعن استناده حسن ولكن سمع الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في الحديث من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بيعينه عند رجل أفلس أو انسان قد افلس فهو أحق به من غيره وفي نسخة لمسلم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعلم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه وفي نسخة لا يجد ايجل رجل أفلس

فوجد رجل عند ما لم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو وأخرج الشافعي وأبو داود وابن
 ماجه والحاكم وصحبه عن أبي هريرة أنه قال في قس أوتيه لاقضين فيكم قضاء رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أقس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به
 وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود ومن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
 عن سلمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيجل رجل باع متاعاً فاقس الذي ابتاعه
 ولم يقتض الذي باعه من غنم شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء وقدمه أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي أسنادنا سمعيل بن عمار
 ولكنه ههنا روى عن الحرث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشافعيين وقد ذهب إلى أن
 البائع أولى بعين ماله الموجود عند القس الجهور وناقض في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون
 أولى به والحديث يرد على سم وقد ذهب الجهور أيضاً إلى أن المشتري إذا كان قد اقتضى بعض
 الثمن لم يكن البائع أولى به عالم يسلم المشتري عنه بل يكون أسوة الغرماء كما تقدم في
 الرواية من قوله لم يكن اقتضى من ماله شيئاً وقال الشافعي إن البائع أولى به وهكذا إذا مات
 المشتري والسلمة قائمة فذهب مالك وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعي البائع
 أولى بها (وإذا اقتضى مال القس عن الوفاء بجميع دينه كان الموجود أسوة الغرماء) لأن ذلك
 هو العدل لأن الدينون اللازمة مستوية في استحقاق قضائهم من مال القس وليس بعضها بأولى
 به من بعض الاقتصار ولا يخص ههنا وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء (وإذا تبين أفلاسه فلا يجوز جبهه) لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال
 تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (ولفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إلى الواحد ظلم)
 وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والقس ليس بواحد (يحل عرضه
 وعقوبته) وأما إذا لم تبين أفلاسه ولا كونه واجداً فهذا محل القس والواجب البص من حاله
 بحسب الامكان حتى تبين كونه واجداً فعاقب المجلس أو يحرمه كمال عليه حديث محفل
 الفتي ظلم يحل عرضه وعقوبته وفي لفظ إلى الواحد ظلم والكل في الصحيح أوتين كونه غير
 واجد فينظر إلى ميسرة أو ما يجس من تبين أفلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم بحت قال في الحجة
 البالغة في الواحد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن ينقله في القول ويجس ويجس على
 البيع إن لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول أهل العلم أن مال القس يقسم بين
 غرمائه على قدر دينهم فان قلدهما ففضل الدين ينظر إلى الميسرة قال مالك إذا كان على رجل
 ماله عبد لشيء لم يقدر فاعقه لم يمسز عتقه وعند الشافعي تصرف الديون فاقدم ما لم يجبر عليه
 القاضي ثم بعد الجبر لا يتقدم تصرف ماله وفي شرح السنة أيضاً أما المصير فلا يجس عليه بل
 ينظر فانه غير ظاهر بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي فان كان له مال يتحبس حبس وعز رضى
 يظهر ماله وذهب شرح إلى أن المصير يجس وهو قول أهل الرأي (ويجوز لها أن يجبره
 عن التصرف في ماله ويبيع متاعه به) جبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على معاذ كاتقدم
 وكذلك يبيع الساكن مال القس لقضائهم كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال
 معاذ (وهكذا يجوز له الجبر على الميز ومن لا يصن التصرف) لقوله تعالى ولا تؤثروا

السفهاء أموالكم قال في الكشف السفهاء الملبسون أموالهم الذين يتفخفون بها لا ينفقون ولا يداينهم بأصلاحياتهم وبقوتهم في تصرفهم فيها ولطلب الأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنها من جنس ما يقبض به الناس معايشهم كما قال تعالى ولا تقنطروا أنفسكم فمما ملكت أيمانكم من قتيلا تمكم الموصفات والمجليل على أنه خطيب الأولياء في أموال البتائي قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ومجليل على ذلك عدم نكاحه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة حبان أن يجبر عليه أن يصح ذلك ويبدل على ذلك رده على الله تعالى عليه وآله وسلم للبيعة التي تصدق بها من لأماله كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذا أخرجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد فقيه كما أخرجه أهل السنة وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذا رده على الله تعالى عليه وآله وسلم من أعتق عبد الله من دبر ولا مال له فيه كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر نفسه والضعيف العقل وإن لم يكن جبر عليه الإمام وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة بن الزبير قال اتباع عبد الله بن جعفر ما فضل على رضى الله عنه لا تدين عثمان فلا جبرن عليه فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنكر يكفى بيحك فاق عثمان فقال أجبر على هذا فقال الزبير أنكره فقال عثمان أجبر على رجل شريك الزبير في هذه القصة دليل على أن الجبر كان عندهم أمرا معروفا باتفاق الشريعة ولو لا ذلك لا نكح به بعض من اطاع على هذه القصة ولو كان الجواب من عثمان على أن هذا غير جائز وكذا الزبير ومبدأ الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان له ما عن تلك الشركة تصدقوه وقد ذهب إلى جواز الجبر على نفسه الجمهور وعليه أهل العلم وفي الوقاية الجبر منع ففادى تصرفه في ماله بالصقروا الجنون والرق فان اتفقوا شيئا شتموا في المنهاج ولا يصح من الجبور عليه بسفه يسع ولا شرا مولا عتاقه وبه وتكاح بغير إذن وليه ويصح باذن الولي تكاحه لا التصرف المالى في الأصم (ولا يمكن التيمم من التصرف في ماله حتى يؤمن منه الرشد) لقوله تعالى فان أنتم منهم رشتا في المنهاج جبر الصبي يرتفع ببلوغه رشيد أفلو بلغ غير رشيد دام الجبر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو لا رشد (ويجوز زلوله) يا كل من ماله المعروف لقوله تعالى ومن كان ضنائفكم تعفف ومن كان فقيرا فاعلم كل بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين من عائشة أنها قالت تزلت هذه الآية في روى التيمم إذا كان فقيرا أنه يا كل منه بالمعروف وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أتى فقير وليس لي شيء ولا بيت فقال كل من مال بيتك غير مصرف ولا مبادر ولا مماثل والمراد بقوله ولا مبادر ما في قوله تعالى ولا تأتوا أموالكم بها سرا فادأوا أن يكبروا أي مسرفين ومبادرين كبر الأيتام فهذه الآية والحديث مختصان لقوله تعالى ان الذين يا كلون أموال البتائي ظلموا أيتاما يا كلون في بطونهم ناروا سيماون معا في شرح السنة اختلفوا في ذلك فذهب قوم إلى أنه يا كل ولا يقضى وعليه أحمد وآخرون إلى أنه يا كل ويرد منه إذا كبر أقول اختاره محمد بن الحسن والولي يتصرف في أموال البتائي ويضارب ويضلع ما فيه الغبطة قال مالك قال

عز بن الخطاب أخبرني أن أموال السباي لا تأكلها الزكوة كانت عائشة تعطي أموال السباي من شعر لهم فباعها فأل مالك لأباس بالقيمة في أموال السباي لهم إذا كان الولي ساموا فلا أرى عليه ضمانا قلت وعليه الشافعي في المنهاج ولما في الولي يسع ما يقرض ونسبة المصلحة ويزكي ما لم يرتق عليه المعروف

• (كتاب القطة) •

(من وجد قطة فليعرف عفاصها) وهو الوعاء الذي يكون فيه من جلد أو خرقة أو غير ذلك من العفن وهو الثني والعطف وبه معنى الجلد الذي يكون على رأس القارورة (ووكاهها) وهو الخيط الذي يشده الوعاء قبل قاذية المعرفة أنه لو ادعاه أحد ووصفه فادفعها إليه وقيل أن لا تقتل به إلا اختلاطا لا يمكن معه التمييز إذا جاعلها كها في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العفاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبه عليه إلاينة لأنه قد يصبب الصفة بأن يسمع الملقط يدعها في الهداية فإن أعطى علامتها حل للملقط أن يدفعها إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى (فإن جاعلها دفعها إليه) لحديث عياض بن جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشده ذوى عدل أو ليحفظ عفاصها ووكاهها فإن جاء صاحبها فلا يمسكتم فهو أحق بها وإن لم يحن صاحبها فهو مال الله يوتي به من يشاء أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والشافعي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث شريذ بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف ووكاهها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها وتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يؤمن الدهر فادها إليه وسأله عن ضالة الأبل فقال ما كان ولها دهاها فإن معها هذا وسقاها ترد الماء وتاكل الشجر حتى يجد هاربها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لأهلك أو لقتب وفي لفظ لمسلم فإن جاعلها عرف عفاصها وعدد ها ووكاهها فاعطها إياه أو لأهله في وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عرفها فإن جاء أحد يحملك بعدتها ووعاها ووكاهها فاعطها إياه والأفاستعج بها فدل ما ذكرنا على أنه إذا جاعلها دفعها إليه وفي اعلام الموقعين قال يارسول الله فاقطع يدها في سبيل المامرة قال عرفها حولا فإن وجدت باعها فادها إليه والأهله في قال ما وجد في الخراب قال فيه وفي الر كاز الخمس ذكره أحمد وأهل السنن قال ابن القيم والاقفاء بخافيه منعين وإن خالفه من خالفه فاته لم يعارضه ما وجب تركه انتهى (والاعرف بها حولا) بعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع مجي صاحبها يعني أن جاعلها بعد ذلك عرفها فإن كان قد أتلفها وأرجعها بعينها كان باقية كما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن جاء طالبها يؤمن الدهر فادها إليه وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث أبي مايدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولقظه قال وجدت صبرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها ثم أجس من يعرفها ثم أتيتها فأتا فقال عرفها حولا فلا أجد ثم أتيتها فأتا فقال احفظ وعافها وعدد ها ووكاهها فإن جاعلها دفعها إليه فاقطع بها فاقسمت بها

فلقينه بعد مكة وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على
 العام ظلت كما جزم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذي يظهر لي ان سلة أسطوانتها ثم ثبت
 واستمر على عام واحد وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في
 ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث وتلكن ودبعة عندك انه يجب ردها بقصو زيد كروا دبعة
 عن وجوب الرد لعوضها بعد الاستنفاق بها قال في المسوى قوله عرف سنة عليه الشافعي
 وأبو حنيفة وخسر منه الحقير الحديث على انه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج والاصح ان الحقير لا يعرف سنة بل زماناً ينظر ان صاحبه يعرض
 عنه غالباً وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها (ولقطة مكة) المكرمة زادها الله شرفاً وأشد
 نفعاً من غيرها) لما ثبت في الصحيح انها لا تحمل لقطة مكة الا لعرف مع ان التعريف لا بد منه
 في لقطة مكة وغيرها تحمل ذلك على المبالغة في التعريف لان الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود
 فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك (ولا بأس بان تنفع الملتقط
 بالنبي الحقير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثاً) لما أخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل
 وأشباهه يلتقطه الرجل فتعقبه وفي إسناده المغيرة بن زيار وفيه مقال وقد وثقه وكسح وابن
 معين وابن عدي وفي الصحيحين من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بقرعة
 في الطريق فقال لولا اني أخلف ان تكو من الصدقة لا كنتها وقد أخرج أحمد والطبراني
 والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً عن التقط لقطة بسيرة حبلاً وأودهما أو شبه ذلك
 فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاءه صاحبها والا
 فليصدقها وفي إسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث
 أبي سعيد ان علياً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يدنا ووجدته في السوق فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال كله وأما اذا
 كان النبي ما كولا فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في القرعة (وتلتقط خالة الدواب الا الابل) الحديث المتقدم عن زيد بن خالد
 والحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك
 أولا خيلاً ولذا ثبت ولا يخرج من ذلك الا الابل كما صرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا يأوى الضالة الا ضال ما لم يعرفها فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد قيل ذلك
 بالتعريف فدل على جواز الالتقاط ونزحت الابل بالحديث الا تخفى لمنهاج والحيوان
 المستع من صفار السباع بقوتاً وبعداً وطيراناً ان وجد بخلافه فقاضى التقاطه ويحرم
 التقاطه لثقت وان وجد بقرعة فالاصح جواز التقاطه لثقت وما لا يمنع منها كاستيجوز
 التقاطه في القرعة والمجازة ولا فرق ضد أي حنيفة بين ان يكون بهيمة وغيرها

• (كتاب القضاء) •

(انما يصح قضائهم كان مجعداً) لما في الكتاب العزيز من الامر بالتضا بالعدل والقسط وبعما

أراء الله ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب والسنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان المقلد انما يعرف قول امامه دون جهته وهكذا لا يحكم بما أراء الله الا من كان مجتهدا لا من كان مقلدا انما أراء الله شيئا بل أراء امامه ما يعتقده لنفسه ومجيد على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فمَنْ جالس عرف الحق فقصى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار أخرجه ابن ماجه وأبو داود والسنائي والترمذي والحاكم وصححه وقبض ابن حجر طرقه في جزم مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا وأما المقلد فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والقاسقون ولا يحكم بما أنزل الله الا من يعرف التنزيل والتأويل ومجيد على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له بما قضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرأي قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقه ومن أخرجه في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضي به أو ليس موجود فيصتد برأيه فاذا ادعى المقلد انه حكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لا اعترافه بأنه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد أقر على نفسه انه حكم بالباطل والخوف والسيد العلامة محمد بن اسمعيل الامير رسالة مستقلة في تيسير الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فليرجع اليه أقول الحاصل ان المقلد ليس بمن يعقل حجج الله اذ اجابته فذاعن ان يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطا والراجح من المرجوح بل لا ينبغي ان نسب المقلد الى العلم مطلقا ولهذا نقل عنه الذين الاجماع على انه لا يسمى المقلد عالما وأما ما صار يستروح اليه من جواز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في الأزمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية السقوط فالجهد دون في كل قطر ولكنهم في زمان غريبة ختم من يعني اجتهاده مخافة صولة المقصدين ومنهم من يحتقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا لضيق اعطائهم وحفاة عرفانهم وتلد اذهانهم وجود قرائنهم ونحو أفكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا أهله ولقد هزنت مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثروا مجتهدون وفي حديثه صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاء للمقلدين في جميع الاقطار الجنية مع انه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان مثلهم أو مقام بالهم وأما أمراء التقليد فهذه ان يذعن واحدا منهم لاحد الاجتهاد مع ان العلوم المعتبرة في الاجتهاد عنده هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المذكورة في كتب أصول الفقه وهي بالنسبة الى من يحفظ من وصفتها من المجتهدين شيء يسير قال الماتن رحمه الله ومن غريب ما أحكيه لك انه لما كثر الخلط من قضاء حضرة الخلافة استأذنت الخليفة حفظه الله في جمعهم لتصدر غيهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم ثمور أربعين فاضيا فسالتم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء المدونة في كتب الفروع فلم يهتد أحدهم الى الجواب على

وجه الصواب بل استوفوا جميعا بالنص من فهمه فائق التقليد قسلا من معرفة عاصم
الاجتهاد أو بعضها وليت انهم اذا قصروا في العلم لم يتصرفوا في الورع فان الورع يردع
صاحبه عن المجازفة بغير رشد الى ان شقها الى السؤال ويكف عنه التسليم لاموال المسلمين
ويرد عنه التسرع اليها بأدنى شبهة ولعمري ان القاضي اذا جع بين الجهل وعدم الورع أشد
على عباد الله من الشيطان لانه يقضي بين الناس بالطاغوت وهو ما لهم انه انما يقضي بينهم
بالشريعة المطهرة ثم نصب الحياتل لاقتصاص أموالهم وياكلها بالباطل ولا سيما أموال
اليتامى والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل مالا يرضيك انتهى فاه قلت حديث
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن فاضيا فقال يا رسول الله بعثتني بينهم
وأنا شاب لأأدري ما القضاء قال غضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صدرى وقال
اللهم اهدهم وثبت لسانه قال على فوالذي خلق الجنة ما شككت في قضاء بين اثنين أخرجه أهل
السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاءه من ليس بمجتهد لقوله أنا شاب ولا أدري ما القضاء قلت
من قسك بهذا أفليا تبارجل يدعو للقاضي الذي لا علم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة النبوية حتى
لا يشك بعدها كالميتك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فإذا فعل هذا فغن لا تخافه
والكلام على هذه المسئلة يحتمل البسط وقد ضينا عنها الوطرق كتابنا ظفر اللاضى عايب
في القضاء على القاضي فليراجع فان فيه ما يشي العليل ويهدي الى سر السبل (متورع عن
أموال الناس عادل في القضية كما بالسوية) اسكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع
عن الرشوة وهي تقول منه وبين الحق كاسياق وهكذا من لم يكن عادلا لجرأة فيه أو مداهنة
أو محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لانه عرف الحق وجارى الحكم قال
في الطبقة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الا من كان عدلا بريئاً من الجور والميل وقد عرف
منه ذلك وعالم يعرف الحق لا سيما في مسائل القضاة والسرف في ذلك واضح فانه لا يتصور وجود
المصلحة المقصودة الا بها أقول وأما تولية القضاء من جهة الظلمة فالسلطان الذي أوجب الله
طاعته في كتابه العزيز وواترت الاحاديث العصبة بذلك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب
كفر او احادو كان مقيما لاعظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان
الذي يجب على الناس طاعته وامتنال أو امره ويحرم عليهم ان ينزعوا أيديهم من طاعته
ولكن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان
الطاعة في المعروف فاذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وأمر ما لم يكن طاعة
هو أمر بطاعة يجب امتناله بنص الكتاب والسنة ولا يتقدم في ذلك كونه مرتكباً لشيء مما
لا يجل له أو ينظم الرخصة في بعض ما لا يجل له فان ذلك أمر آخر لا يوجب سقوط طاعته ونعم
القدوة السلف الصالح فقد كانوا يصعدون لسلطين بن أمية الأعمال ويأولون لهم القضاء مع
كونهم في العلم والعمل بكان لا يجهلها أحد وسلطين تلك الأزمنة فهم من يستحل الله ما يفر
حتها والاموال بدون حلها ثم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تأني والترهيب أخرى
بل ورد في الامارة التي هي أهم من القضاء ما يشعر بان قضائها أولى والجمع بين الاحاديث فيها
يظهر لي يرجع الى الأشخاص فمن علم من نفسه التسليم بالحق والصدق وعدم الضعف في

الامر وقوة الصلاة في القضاء والعفة عن الاموال والقسوة بين القوي والضعيف فلا دخول
 في القضاء اولى له ان لم يكن واجبا عليه بشرط ان يكون في العلم على الصفة التي قلنا ذكرها
 ومن كان بضعف عن هذه الاوصاف فالترك اولى به وقد يجب عليه الترك ومما يراد الى هذا
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذرنى اراك ضعيفا ثم ارشده الى عدم المخول
 الاشارة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد اوضحت المقام في رسالى في القضاء وبسطت
 المقال على مسائل الامامة في كتابي اكليل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة ومهامها على
 هذين البابين والحمد لله من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق (ويجوز
 عليه الحرص على القضاء وطلبه) لحديث عبد الرحمن بن مرة في العيصين وغيرهما قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن مرة لا تسأل الامارة فقلت ان اعطيت
 من غير مسألة اعنت عليها وان اعطيتا من مسألة وكنت اليها واخرج احمد وابوداود وابن
 ماجه والترمذي وحسنه من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده واخرج البخاري وغيره
 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكم تفرصون على
 الامارة وستكون ذمامة يوم القيامة فتم المرصعة وبنت الفاطمة ولا ينافي في هذه الاحاديث
 ما أخرجه ابوداود باسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى ناله ثم قلبه جوره فله الجنة ومن قلب جوره
 عدله فله النار لان اخم الطلب قد رتب به الطلب وحصل له الثواب بهذا الطلب بالعدل الغالب على
 الجور قال الماتن في نيل الاوطار وقد كثر التتابع من الجهة في هذا المنصب الشريف
 واشتروا بالاموال عن هوأ جهل منهم حتى عمت البلبى بهم جميع الاقطار العينية اه قلت
 ومثل ذلك وقع في الحرمين الشريفين من جهة الترك فانه واخا المبراجيون (ولا يميل للامام
 تولية من كان كذلك) أى حريصا على القضاء او طالبا له لحديث أبي موسى في العيصين قال
 دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عوفى فقال أحدهما يا رسول
 الله امرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا فولى هذا
 العمل أحد ابائنا أو أحد ايجر من عليه والسرفه ان الطالب لا يتأول غالبا من دأب
 نفسانية من مال أربابا والفقير من اتقام عدو ونحو ذلك فلا يفتق منه خلوص النية الذى
 هو سبب نزول البركات أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين
 ولهذا قيل له بيت حال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القاضي العادل فى أحكامه
 العارف من الشريعة المظهر قبل يحتاج اليه في حله وإبرامه بل ذلك هو المسئلة التي لا توافيها
 مصلحة لا تهم رشدهم الى مناهج الشرع ويقتل خصوصياتهم بأحكام الله فهو المتصل لا بعباء
 الدين المترجم عن معنى يحتاج اليه من المسلمين فزرق من بيت المال من أهم الامور ولا سيما اذا
 استغرق أوقاته في فصل خصوصياتهم فقد عصى ان يقول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وانظروا الراشدين ومن بعدهم من السلف الصالح يجمعون أموال الله بين المسلمين ويصلون
 لعلهم نصيبوا موفرا للقاضي اذا كان متورعا عن أموال العباد فاقبل مصالح الخاضعين منهم

والباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عالما
ومنها كونه قاضيا وأما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الأجر عن الخصوم على الرقوم
فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يصل لذلك لانه قد قبض أجر من بيت المال وإن أظهر
من ياتيه ان نفسه بطيئة قال في وجوب طيبها كونه قاضيا وكون الاعراف قد جرت بطل
ذلك وانهم لا يسمح له بما له لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وما إذا لم يكن
مكفيا من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقدار أجره بطيئة من نفس من قصده ويكون
كالاجرة حكمه لكونه غير مؤخر من بيت مال المسلمين (ومن كان متاهلا لقضاء فهو على
خطر عظيم) حديث أبي هريرة عندهما أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي
والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغيره يمكن قال في الحجة البالغة هذا
بان ان القضاء حمل ثقل وان الأقدام عليه مظنة للهلاك إلا أن يشاء الله انتهى وأخرج
أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما من
حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيلة وذلك أخذ ببقائه حتى يقفه على جهنم ثم يرفع
رأسه الى الله عز وجل قال قال الله تعالى في جهنم فهو ياربعين خريفا وفي اسناده عثمان
ابن محمد الاخشى وفيه مقال وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرک
وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان اتهم القاضي ما لم يجز فإذا جازوكه الى نفسه وفي لفظ الترمذي فإذا جازك حتى عنه
وزعمه الشيطان وفي الباب أحاديث مشقة على الترهيب وأحاديث مشقة على الترهيب وقد
استوفاهما الماتن في شرح المتنق (وله مع الاصابة أجران ومع الخطأ أجران لم يال جهدا في
البحث) يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان
أن يجتهد وليس في وسعه أن يسيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاص الثابت في
الصحيح وغيرهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران
وان اجتهد فأخطأ فله أجر وقد ورد في روايات انه اذا أصاب فله عشرة أجور (وتحرم عليه
الرشوة) وفي الأقوال في تفسير الرشوة وجهان الاول أن الرشوة هي التي يشترط على قائلها
الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لاحد ليتوصل بمجاهة الى
اغراضه اذا كان جاهه بالقضاء العمل فلذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة
لحكم ليتوصلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكم أخذها قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وتلوا بها الى الحكم لتأكلوا فخرق من أموال الناس بالآثم وأنتم تعلمون
كذا في المسوي وروى مالك بإسناده ان عبد الله بن رواحة قال ليهود خبير فاما ما عرضتم من
الرشوة فأنما هي سميت وان لا تأكلوها (والهدية التي أهديت اليه لاجل كونه قاضيا) لحديث
أبي هريرة عندهما أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرشئ في الحكم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه
والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو وكذا حديث أبي

هريرة وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم الرائي والمرئى والرائى يعنى الذى يمشى بينهما وفى اسناد مليت بن أبي سلمة قال البزار
 انه قد روي وفى اسناده أيضاً أبو الخطاب قيس وهو مجهول وفى الباب عن عبد الرحمن بن
 عوف عندنا كما وعن عائشة وأم سلمة أشار إليهما الترمذى وقد أجمع أهل العلم على تحريم
 الرشوة وقد استدل على تحريم الرشوة بقوله تعالى أكلون مما كسبت بغير حق من الحسن ومحمد
 ابن جبير انه ما فسر الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود انه سئل عن السحت
 اهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والقاسقون
 ولكن السحت ان يستعينك الرجل على مظلته فعمد بك فان أهدى لك فلا تقبل وقد سبق
 حديث فى هذا المعنى فى كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التى أهديت للقاضى لاجل
 كونه قاضيا حديث هدايا الامراء فى أخرجه البيهقي وابن عدى من حديث ابن جندب
 قال ابن حجر واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن أهل
 الطائفة وأخرجه الطبرانى فى الأوسط من حديث أبي هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفا
 وأخرجه سديد بن أدوى فى تفسيره من حديث جابر وفى اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف
 وأخرجه الأنطيطب فى تلخيص المشابه من حديث أنس يلقظ هدايا العمال صحت وأخرج
 أبو داود من حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يلقظ من استعملناه على
 عمل فزرناه ورزقناه أخذ بعد ذلك فهو غلول وقد يوجب البضارى فى أبواب القضاء جباية هدايا
 العمال وذكر فيه حديث ابن التيمية المشهور وعما يؤيد ذلك ان الهدية للقاضى لاجل كونه
 قاضيا نوع من الرشوة عاجلا وأجلا قال ابن القيم اما الهدية فقضية تفصيل فان كانت بغير
 سبب الفتوى كمن عادته بهاديه أو من لا يعرف انعمت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ
 عليها وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سببا الى أن يقضى به لا يقضى به فغيره عن لا يهدى به
 لم يجز له قبول هديته لانها تشبه المعاوضة على الاقله وأما أخذ الرزق من بيت المال فان كان
 محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه فقبض وجهان وهذا فرع متروكين عامل الزكاة
 وعامل القيم من الحق بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحق بعامل القيم
 منع من الاخذ وحكم القاضى فى ذلك حكم الحق بل القاضى أولى بالمنع وأما أخذ الاجرة
 فلا يجوز لان القضاء منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما لو قال لا أعلمك
 الاسلام والوضوء والصلاة الا بجرقا وسئل عن حلال أو حرام فقال قائل لا أحببك عنه
 الا بجرقة فهذا حرام قطعاً ولا يرد العوض ولا يملكه انتهى (ولا يجوز له الحكم بحكم حال
 الغضب) لحديث أبي بكر فى الصبيح وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يقول لا يقضن كما بين اثنين وهو غضبان ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير
 عن أبيه فى الصبيح وغيرهما انه اختصم هو وأقمارى فقال اتى على الله تعالى عليه وآله
 وسلم للزبير اسقيا زبير ثم ارسى الماء الى أخيك فغضب الاقمارى ثم قال يا رسول الله ان كان
 ابن عمك فتاوتن وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال اسقيا زبير ثم اجلس الماء
 حتى يرجع الى الجبل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مصوم فى غضبه وورثته بخلاف

غيره فان الغضب يصلح ينمو بين الحق ويصلح حال الغضب ويشوش خاطره ويتكدر ذهنه
ويغسل من الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه على الله تعالى عليه وآله وسلم حال غضبه
لهذا التفرق طلق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أو لا يصح فليس في النظر
في نفس الحكم فان مكانه واقعا على الصواب لا اعتبار بذلك ويجوز صدور حال الغضب
لاوجب بطلانه وهو صواب وان كان واقعا على خلاف الصواب فهو باطل وإذا التمس
الامر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فلا اعتبار بمسألة
الحاكم صوابا لأنه متعبد بإجتهاده فان وجد حكمه الواقع حال الغضب بعد مسكون غضبه
محيما وافتقار لما يستدعيه هو صحيح لازم للمسكون عليه وان مسكون أنما يباح الحكم
حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الأمر وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب
الجمهور إلى أنه يصح حكم الغضبان ان وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوى في حال
غضب شديد أو جوع مقرط أو هم مطلق أو خوف من حج أو فاس غالب أو شغل قلب مستول
عليه أو حال مدافعة الأجنبي بل متى أحسن من نفسه شيئا من ذلك يخرج منه حال اعتداله
وكمال نيته ونيته أسكن من الفتوى فان أفاق في هذه الحال بالصواب سمعت فتواه ولو حكم
في هذه الحال قبل يتخذ حكمه أو لا يتخذ فيه ثلاثة أقوال التفوذ وعدمه والتفرق يزان
يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهم الحكومة فلا يتخذ
في حذو الإمام أحمد (وعليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان أحدهما كافرا) لحديث
على عند أبي أحمد الحاكم كفي الكفى انه جلس يجنب شريح في خصومة لمع يهودي فقال
لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكن سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
ويلم يقول لا تساوهم في المجالس وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد اخراجه انه منكرو وأورده
ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق
جابر الجعفي عن الشعبي قال خرج على السوق فاذا هو بنصراني يبيع دغا فعرف على المدح
وذكر الحديث وفي أسناده عمرو بن حمزة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان وأخرج أحدوا أبو
داود والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي أسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن
الزبير وهو ضعيف (والسمع منها قبل القضاء) لحديث علي بن مينا أحدوا أبو داود والترمذي
وحسنه وابن حبان وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس
الدين الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإليك اذا قضيت فقلت
تبينك القضاء والحديث طرق (و) يجب عليه (تسهيل الجلب) لحديث عمرو بن حمزة
عند أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول لمن لمعلم أو مال يظن بابه دون ذوى الحاجة والنفقة والمسكنة الا خلق الله باب السماء
دون خلقه وما حنسه ومسكنه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي حريم الانزي
مرقوعا بقصة من تولى شيئا من أمر المسلمين فاختب عن حاجتهم وقرهم اغضب الله عنه
دون حاجته قال ابن جرير في القصة ان سنده جيد وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس

بقوله أي أئمة أو أئمة من الناس فاهمهم ما احتجب الله عنهم يوم القيامة قال ابن أبي حاتم هو
 حديث عنكر (بحسب الامكان) لأن الله عليه حق ولا عليه حق فلا يلزمه الاحتجب كل
 أوقات فأن ذلك يكذب عنه ويشوش فهمه ولا يحتجب كل أوقات فأن ذلك ظلم لأهل الخصومات
 وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى أنه كانوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
 جلس على قبة البئر وثبت في الصحيح أيضا في حديثه خلقه أن لا يدخل على نساء شهر الأنهر
 استأذنه إلا سوطا قاله يرباع استأذنه في الحديث الصحيح أيضا أنه كان لمرحبا بقال
 لمرقا (ويجوز له اقتضاه الإخوان مع الحاجة) لما ثبت في البخاري من حديث أنس أن عيسى بن
 سعد كان يكون بين عيسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عزلة صاحب الشرطة من
 الأمير وقد يجب عليه ذلك إذا كان لا يمكنه تفقد الحق ودفع الباطل الأليم (و) يجوز لها كم
 (الشفاعات والاستبضاع والارشاد إلى الصلح) لحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما أنه
 تقاضى ابن أبي سريته منا كونه عليه في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى سمعوا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته يخرج إليهم حتى كشف جفجف جبهة فنادى يا كعب
 فقال لي يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأما إليه أي الشرط قال قد فعلت يا رسول الله
 قال قم فالتفت وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرنا من الشفاعات والاستبضاع والارشاد إلى
 الصلح لأنه شفاعته عليه الدين باستبضاع من له الدين بصفه فيه ارشاد إلى الصلح أيضا وقد
 سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضي داخل في عموم الأدلة
 (وحكمه يتخذ ظاهره فقط) لحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض
 فاقضي بضم ما سمع فإن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فاعلم أن قطع له قطعة من النار
 وقد حكى القاضي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحل الحرام قال النووي والقول بأن حكم
 الحاكم يحل ظاهره وباطنه مخالف لهذا الحديث الصحيح والإجماع المذكور وباطنه فلا وجه
 لما ذهب إليه الخنيفة من أن حكم الحاكم يتخذ ظاهرا وباطنه يحل الحرام وقد جازوا في هذا
 المقام بما لا يتفق على من في الصلح قدم وتفصيل ذلك في باب الأوطار ومساكن الخناهم العمن
 مفتوحة الخلة القطنة يقال لخت لشيء بكسر الخاء ألحن فلنا أي فطنت وأما الحسن يسكون
 الحام فهو الخطأ قال في المسوى اتفق أهل الصلح على أن القضاة في العماء والأملات المطلقة
 لا يتخذوا الظاهرا واختلفوا في العقود والفسوخ فذهب أبو حنيفة إلى أنه يتخذ القضاة فيها
 ظاهرا وباطنه حتى لو شهد شاهدان زورا فلا تطلق امرأة ففرضه القاضي وقت الفرقة
 بينهما بجهنمه ويجوز لكل من الشاهدين أن يشكها وقال القاضي لا يتخذ باطنا وأما
 المسائل المختلف فيها مثل أن يقضي حتى يشفعه الحاكم لرجل لا يعتقد ثبوتها أو مات رجل عن
 جد أو أخ فنقض القاضي بالميراث لجد على مذهب الصديقي بنقض القضاة عنه والمحكوم به يرى
 رأي غيره أو مات رجل عن خاله لا يرى توريث ذوي الأرحام فنقض القاضي بالماله فأكثر
 أصحابنا القاضي على أنه يتخذ ظاهرا وباطنه لأنه أمر مجتهد به لا يتصور ظهوره وانطوائه فبينما
 في الدنيا وفي الحديث دليل على أن كل مجتهد ليس بحسب إنما الأملات والفسوخ

موضوع من الاثر لكونه معذورا فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على ان يئنه
المدعي مسموعة بعد عيين المدعي عليه وعليه الثاني انتهى (كن قضى له بشئ فلا يجعل له الا اذا
كان الحكم مطابقا لواقع) لما اقر وان حكم الحاكم ظني سواء تعلق بحكم فيه قطعي أو ظني
في ايقاع أو وقوع فلا يثبت الاظهار الا باطنا فلا يجعل به الحرام ولا يحرم به الحلال للمحكوم له
والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجوز من امتنع منه فان كان المحكوم له
يعلم بان الحكمه لا ياتل له قبوله ولا يجوز له استخلافه بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن
قال يثبت حكم الحاكم ظاهر او باطنا فثبت باطله وشبهته اذا حصة وقد دفعها الله عز وجل
في كتابه العزيز قوله ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا
فريقا من أموال الناس بالانعام وانتم تعلمون ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بقوله من قضيت له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطع من النار هذا على تقدير
انهم يعمسون المسئلة في الاموال وغيره والى في كتبهم فتصير ذلك بامد الاموال
ولا يثبت في هذه من يقول بان كل مجتهد مسبب موسى لا يقول بذلك لان القتال بالتصويب
لا يريد ذلك ان المجتهد قد أصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل والله ابريد ان
حكمه في المسئلة هو الذي كتبه وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم فأخطأه أجزا من اجتهاد فأصابه
أجزا من اجتهاد مصيبة واحدة وعظمتا أخرى ولو كان مصيبا دائما لم يصح هذا التسميم التوى
وهذا نعرف ان المراد بقوله من قال كل مجتهد مصيب انه أراد من الصواب الذي لا ينافي
الخطا لامن الاصبة التي تنافيه والله أعلم

• (كتاب النصوص) •

(على المدعي اليئنه) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهد الزاوية كافي للصحة من
حديث الانه شين نيس وأخرج مسلم من حديث واثل بن حجران النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال الكندي ألت حنة قال لا تال ذلك عينة (وعلى المنكر العين) لحديث ابن عباس
في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعين على المدعي عليه وأخرجه
البيهقي باسناد صحيح بانظ اليئنه على المدعي والعين على من أنكر وأخرج ابن حبان من
حديث ابن عمر وهو أن أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد
ذهب الى ذلك الجهم وروى عن مالك أنه لا توجه العين الاعلى من يئنه وبين المدعي اختلاط
لتلايئذل أهل الحق أهل الفضل وهو رد الرواية بمحض الرأي (وبحكم الحاكم بالاقرار)
وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز على لزوم حكم الاقرار لقروفيه من ذلك الكثير
الطب فان الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز أكلوا وعقوبات على حصول أمور هي اقراوات
وان لم يذ كرفع القضا الاقرار وهو أقوى مستندات الحكم اذا لم يكن مع علوم البطلان ولزوم
المقرر لأقره وجواز الحكم لما كبر اقراؤه لا يحتاج الى ايراد الادلة عليه فقد كان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم يسفل في العماء ويقم الحدود ويقطع الاموال بل اكتبه في أعظم
الامور وهو الرجم كما وقع من المقرر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كافي حديث

واقبلناهم الى امرائهم هذا فان اعترفت خارجها وهو في الصحيح كما سبق في كشف الاغتراف بها
هو اخضع من الرحيم (و) الحكم (بشهادتين أو رجل وامرأتين) لنص القرآن الكريم
وليس في ذلك خلاف اذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى عن رضون من الشهاد (أو رجل
وبين المدي) حديث ابن عباس عندهم سلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
نقض بين وشاهدوا أخرجه أحد وابن ماجه والقومذى والسنن من حديث جابر ان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن
جابر وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قضى بشهادته واحد وبين صاحب الحق أخرجه أحد والرقطى وقد صحح حديث
جابر أبو هريرة وابن خزيمة وأخرجه أبو داود وابن ماجه والقومذى من حديث أبي هريرة
قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ورجل أسناده
ثقات رحمه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجه ابن ماجه وأحد من حديث سرق ورجل رجال
الصحيح الا الراوى عن سرق فاه مجهول وقد ذكر ابن الجوزى في التحقيق عدد من روى هذا
الحديث يعني حكمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد واليمين من الصحابة فترادى على
عشر من صحابيا واليه ذهب الجمهور من الصحابة فمن بعدهم وروى عن زيد بن علي والزمري
والنضي وابن شبرمة والخفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين وأحد هذا الباب ترادى عليهم
قلت قال مالك في الموطأ سنة القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يفتى صاحب
الحق مع شاهد و يستحق حقه فان شكك أو أيا أن يفتى حلف المطلوب فان حلف حقه عنه
ذلك الحق وان أيا أن يفتى عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون ذلك في الاموال
خاصة ولا يقع ذلك في شيء من المدة ودول في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاق ولا في سرق ولا
في غرة قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويصح بقول الله
تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان عن رضون من الشهاد يقول فان لم يأت
برجل وامرأتين فلا شيء ولا يفتى مع شاهد قال مالك في الجعة على من قال ذلك القول ان
يقال له أرى يتلو أن رجلا أدى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان
حلف بطل ذلك عنه وان شكك من اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لمحق وبنت حقه على
صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عندنا حسن الناس ولا يلزم من البلدان قباى شيء أخذ هذا
ورق أي كتاب الله ووجهه فاذا أقر بهذا القدر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله
ليكن ذلك ماضى من السنة ولكن المرغيب أن يعرف وجه الصواب وموقع الجعة
ففي هذا الجعي بيان ان شاء الله تعالى قال في المدي على هذا أهل العلم الامتنة القضاء
بالشاهد الواحد سمع من المدي في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
لا يجوز وقد قال تعالى في حد القذف فان لم يأتوا بالشهاد وان لم يكن ذلك في كتاب الله
في الطلاق والشهاد وادوى عدل منكم وقال في الدين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان عن رضون من الشهاد ان فضل أحداهما فذكر أحدهما
الاخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل

على المكوفة ان اقصى بائعين مع الشاهد وان لم يسلط به عبد الرحمن وسليمان بن عبد الرحمن ولا
يقتضى بائعين مع الشاهد فقالوا نعم والحاصل ان الشهود الزنا او بعت وشهود سائر الموقوفات
وشهود الاموال والرجلان او رجل وامراة ان كان لم يتيسر فغيره من المدي مع الشاهد الواحد
أقول الحق ان الحكم بالشاهد للعدل والعين واجب وقد ثبت فالحق المستقيم لا يشكره الا
من لا يعرف السنة وجهه من دواء من الصلابة زيادة على حشر من رجلا ولما ثبت من ذلك
أجوبة خارجة عن الاتفاق واشتغالوا بكواه ان الله تعالى أمر بانهادرجين وقال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو غيره ولا يفتأ انه ليس في ذلك ما يقيد المحصر بل غاية ما فيه
أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع العين ولا حكم لهذا المتهوم مع وجود
المتطوق وهو القضاء بالشاهد والعين مع أن هذا المتهوم هو مضموم لقب وهو مما لا يصلح به
خاوير الاصول كاذلة معروفة وقد استوفى الماتن هجج الجميع في شرح للمتن في غير ما
(و) يجوز الحكم (بين المنكر) لما قد مضى من ان العين على المنكر وقد ثبت في حديث مسلم من
حديث عائشة بن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الكندي التيئة قال لا تلال
ذلك عينه فقال يا رسول الله الرجل قاجر لا يسأل على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال
ليس قال منه الا ذلك (و) يجوز الحكم (بين الرد) لان من حلف عليه الحق فله دية يمسوا وقتلها انها
تجب على المدي عند رد هاتين المنكر أم لا وقد استدل من يجعلها مستندا بجهوم المحصر في
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولكن العين على المدي عليه كافي بعض ألقاظ حديث ابن
عباس من مسلم وغيره وأقوله في حديث عائشة ليس قال منه الا ذلك ولكن هذا انما يقيد انها
لا تجب على المدي اذا رد حال المنكر وأما أنه يقيد بعدم جواز الحكم بين الرد اذا اطلها المنكر
فدخول ما قبل ذلك المدي خلف فلا وأما طرقه الداية قطن والخاكم واليهق من حديث
ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد العين على طالب الحق فلو مع لكان صالحا
الخصم ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف في اسناده أيضا صحق
ابن القرامت وفي مقال وقفا أشد القرآن الكريم المدي العين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم
ولكن فيما احتفل ان يمكن ان يكون المراد رد العين عدم قبولها أو ما النكول فلا يجوز الحكم
به لان غاية ما فيه أن من عليه العين يحكم الشرع بقبولها ويقطعه وعدم فعلها ليس بالقول
بالحق بل قولنا لاجل الشارع عليه بقوله ولكن العين على المدي عليه فالحق ان يلزمه
بعد النكول من بائعين بأحد الامرين اما العين التي نكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدي وأما
موقع كان صالحا الحكم (و) يجوز الحكم (بعله) لان ذلك من العدل والحق الذين أمر الله
بالحكمهم سواء ليس في الافة ما يدل على المنع من ذلك وحديث شاهدنا أو غيره لا حصر فيه
ومما لا يدعوا أن الحكم على الحاكم ما ثبت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الكندي التيئة
فان العين على عين بالامر وليس بعد العلم بان بل هو أهل أنواع البيان فانه لا يصلح من سائر
المستندات الحكم الا بمجرد التلقين بان الحق صادق في اقراره أو الحاق طرف في عينه والشاهد صادق
في عهده أو اذا اجاز الحكم مستند الا تلقين فكيف لا يجوز الحكم بالعدل والعين وفي هذه
المسألة مذاهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بجميع لا تسع ولا تنطبق على محمل النزاع

وأمر بهما أخرجه أحد والفقهاء إنما هم من حديث أبي هريرة قال جابر بن عبد الله
 الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بد من أثم اليمين فمما انفصل لا يتم
 احق فخصا به الذي لا اله الا هو ما عند مني فقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قد غفلت ولكن فخرنا بخلنا لا اله الا الله وفي رواية إنما هم بل هو عندنا لانع اليه
 وأما قول العاصم لا تقوم به الحجة الا اذا اجعوا على ذلك فسد من يقول بحجة الاجماع
 لقول حكم القاضي يعلم هذا هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس في الالة
 المقضية لو جوب الشاهدين أو اليمين أو ما يقوم مقام أحد هذين دليل يدل على الفصل مستند
 الحكم فيما لا ريب ان الحاصل من مثل الشاهد من عدلين أو يمين من ثقة أو نكر أو إقرار
 هو مجرد الظن العام فقط لان من الحائز ان يكذب الشاهدان في غير الحائز في يمينه ويكذب
 المقر في إقراره وأما العلم فلا يكون الا من مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن ولا
 نزاع وقد قرر في الأصول ان أقوى الخطاب معمول به عند جميع المحققين وهذا من العلم
 أولى من الظن فعلا وشرا وبوجدها والالة العامة ملزمة كالات التي ذكرها وتخصيص
 الحدود بقول عمر بما لا يرتفعه الانصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاد ليس بحجة
 على غيره ودعوى الاجماع هي من تلك الدعوى التي قد عرفنا الشبهة مرة وقد حقق للماتن
 هذا البحث في شرح المتن علم أجده لغيره (ولا تقبل شهادة من ليس به علم) لقوله تعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى عن ترضون من الشهداء وقوله تعالى ان جاءكم فاسق
 بنبأ الآية وقد حكى في البحر الاجماع على انها لا تصح شهادة فاسق التصريح فلت شرط الشاهد
 كونه مسلما حرا مكلفا أي عاقلا بالغاضا بطا فاطقاء لا داما وتقليت بهتهم وعلمه كثر
 أهل العلم في الجملة غير انهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهدا الذي لا تقبل عند القاضي
 على الإطلاق وقال أبو حنيفة شهادة أهل الفرية بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت عقولهم
 وشهادة الصبيان لا تقبل عند الاكابر الا عند ما في الجراح فيما بينهم تلصص ما يصلوا الى
 أهل يمينهم وأثر عبد الله بن الزبير انه كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح ما عرض
 يقول ابن عباس انها لا تجوز لان الله تعالى يقول عن ترضون من الشهداء وحدها ان
 يكون مختبرا عن الكبار غير مصر على الصغار والمروني ما اتصل بأدب النضر مما يعلم ان
 تاركه قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسير والعترة والعساة فاذا كان الرجل يظهر من
 نفسه شيئا ينسب له من الظاهر في الاخطب يعلم به فله عمر وهو ترضون من الشهداء وان كان ذلك
 مباحا (ولا تقبل شهادة النساء ولا ذى العداوة) وان كان مقبول الشهادة على غيره فلا تمتهم
 في حق مدعيه ولا يؤمن ان نفسه مدعونه على الحاق ضرر به فان شهدا مدعيه تقبل اذا لم يظهر في
 مدعونه فسق (والمتهم والقانع لاهل البيت) ملدين عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند
 أحد أولادهم هو البيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل شهادة ثنائ
 ولا ثنائقة ولا ذى عمر على أخيه ولا يجهل شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي يتق عليه
 أهل البيت ولا يهدل في دوائه ولا ذان ولا زانية قال ابن جرير الطبري وسند قوي والتميز
 بكسر الهمزة وسكون الهمزة بعد هاء مهمله الحقة أي لا تقبل شهادة العترة على المدعي

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تقبوز شهادة بقوى على صاحب قرية أخرجه
أبو داود وابن ماجه والبيهقي قال المذري رجال اسنده احتج بهم مسلم في مصنفه قال في النهاية
انما كره شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولا نهى في الغالب
لا يضبطون الشهادة على وجهها وبقوله هذا قال الخطابي وروى نحوه عن أحمد بن حنبل
وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عيسى وذهب الاصحكثرا الى
القبول قال ابن درلان وحله هذا الحديث على من لم تعرف عداته من أهل البدو والغالب
انهم لا تعرف عدالته انتهى وهذا توجيه قوي ومحل سوى (وتقبوز شهادة من شهد
على تقرير فعله وقوله اذا اتقت التهمة) لانه لم يمنع من ذلك حق خصه من عموم الادلة
وأما حديث قبول خبر المراجعة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها كيف وقد
قيل ويتبع على خبرها التحريم وقد تقدم في الرضاع وهي شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى ولم
يستدل المانع الاعلى ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يخل من تهمة وقد قيدنا ذلك
باتساق التهمة وأما تخلف الشهود عند الرية فالظاهر انه من جهة التثبت المأمورة ولا سيما
مع فساد الزمان وقوائب كثير من الناس على شهادة الزور وكثيرا ما ينصرح بعض القسائلين في
الشهادة عن العين الفاجرة والبعض بالعكس من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تخلف الشهود
وأما الاستدلال بقوله تعالى فيقسمان بالله في انطباقه على محل النزاع خلافه وما تقرق
الشهود فهو من أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما اذا سلم
الحاكم من بعض الاحوال التي لا يجوز قولها لهم عليها قال الماتزحه الله في حاشية الشفاء
وانقد اتقت بتريق الشهود وتنوع مؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يهل له
القساهل بل يجب عليه كمال البحت عن كل ما يوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه
(وشهادة الزور من أكبر الكبائر) لحديث أنس في العيصين وغيرهما قال ذكر رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم الكبائر وأسفر عن الكبائر فقال التبر لباقة وقتل النفس وعقوق
والدين وقال ألا أبشركم بأ أكبر الكبائر قول الزور وقال شهادة الزور وفي العيصين أيضا من
حديث أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أبشركم بأ أكبر الكبائر
قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار لباقة وعقوق الوالدين وكان متكئا لجلس وقال الا و قول الزور
وشهادة الزور وفازال يكررها حتى قلنا انه سكت ثم أقول المراد بالشهادة الاخبار بما يعلمه
الشاهد عند التصاكم بأى لفظ كان وعلى أى صفة وقع ولا يعتبر إلا بأى كلام مفهوم
فهو معاملة فاذا قال مثلا رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد
أحسن المحقق ابن القيم رحمه الله حيث قال في فوائد ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها
دليل لامن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح انتهى وقد قرر في محله ان اشترط
الالفاظ انما هو صفة مع إيمان النظر في حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يفعل ان الالفاظ غير
مرادقة انها وانما هي قوالب المعاني تؤدي بها فاذا قد حصلت التأدية لمعنى المراد فانظر
زيادة على ذلك لم يدل عليه رواية ولا دراية (واذا تعرض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم
المضى) لحديث أبي موسى عند أبي داود والحاكم والبيهقي ان رجلا ادعى بغيره على عهد

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعت كل واحد منهما ما يشاهد من قسمهما التي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم صام الصائم وقد أخرج لقوم ابن جابر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث ثقيف بن طرفة ورواه الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قصة المدعي إذا لم يكن التصمين منه فأخرج أحدوا أبو داود وابن ماجه والشافعي من حديث أبي موسى أن رجلا اختصما إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهماينة بلعلاهماين صام الصائم وبقيت قصة المدعي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى المذكور وأول ابن داود ذكرها الشافعي فقال لا دابة إلا بعد ما أخذ رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يده الثالث ودفعت اليهما (وإذا لم يكن المدعي يئنة فليس له إلا عين صاحبه ولو كان قاجرا) لحديث الأئمة بن قيس في العيصين وغيرهما قال كان بين وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهد ذلك أو يمينه فقلت أنه إذا نكح ولا يئالي فقال من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ مسلم إلى الله وهو عليه غضبان وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكذبي آفة يئنة قال لا قال يئنه فقال يا رسول الله الرجل قاجر لا يئالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لقسمه إلا ذلك (ولا تقبل اليمين بعد اليمين) لما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينه فالعين إذا كانت تطلب من المدعي فهي مستند للعكم صحيح ولا يقبل المستند الخالف لها به فعلا لاله لا يحصل بكل واحد منهما إلا مجرد ظن ولا يتقص الظن بالظن وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم والخلاف معروف (ومن أقر بشيء عاقلا بالغيا غير هائل ولا يحمل عقلا أو عاقله زعمه ما أقرب كائناتنا كان) لما تقدم وأما تنقيده بكون المقر عاقلا بالغيا فلان الجنون والسبي ليسا بمكلفين فلا حكم لأقرارهما وأما تنقيده بكونه غير هائل فلكون أقرار الهازل ليس هو الأقرار الذي يجوز أخذه وهكذا إذا أقر بما يحمله العقل أو العادة لأن كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب (ويكنى مرتقا حلق من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سياتي) لكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه أقراره واعتبار التكرار في الحدود وسأني أنه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير إليه

• (كتاب الحدود) •

(باب حد الزاني) والزاني من أكر الكبار في جميع الأديان قال تعالى ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة ومهيبلا وعلى هذا اتفق المسلمون وإن كان لهم في حد الزنا اختلاف (أن كان بكر أمرا جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما أغرة قرين الله أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وفي نحوه لا تأخذكم بهما أغرة قرين من تعطيل الحدود وقيل نهي عن تخفيف للضرب بحيث لا يحصل وجع متدبه وقوله لئلا يفتنهم هذا إما قبل يجب حضور ثلاثة ثم قوتهم وقيل أربعة بعد تنبيه الزنا وقال أبو حنيفة الأمام والشهود أن ثبت الزنا بالشهود أو الأحاديث في هذا الباب كثيرة (وبعد ما لم يقرب عاما) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في العيصين وغيرهما أن

بجلال من الأعراب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله
 الا قضيت بكتاب الله وقال انصم الآخرون ووافقه من من فاقض مبتا بكتاب الله واتذنى
 فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عبقا على هذا فترى بامرأته
 وانما خبرت ان على ابني الرجم فاقديت من جملة من ولدت فسالته أهل العلم فاجروني
 ان على ابني جلدة مائة وتغريب عام وان على امرأته هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين منك بكتاب الله الوليفة والفم رد عليك وعلى ابنك
 جلدة مائة وتغريب عام واخذوا بغير رجل من أسلم الى امرأته اذا ان اعرفت خارجها
 قال فقد اعلمها فاعرفت فامرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرجت قال مالك
 السيف الاجير وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قضى فممن زنى ولم يحسن يتق عام واطامة الحد عليه وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة
 ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل
 الله مني بيلا البكر بالبكر جلدة مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلدة مائة والرجم هو قد ذهب
 الى تغريب الزاني الذي لم يحسن الجمهور حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على
 نفى الزاني البكر الا عن الكوفيين وقد حكى ابن المذونه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون
 ولم ينكره احد فكان اجماعا وبات من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تنكوا به مسلم
 ذكر في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم العدم واختلف من أثبت التغريب هل تقرب
 المرأة أم لا فقال مالك والاوزاعي لا تقرب على المرأة لانها حورة وظاهر الادلة عدم الفرق
 قلت والتغريب من جهة الايذاء الذي أمر به القرآن قال فاذا زوجهما عليه الذاني وقال أبو
 حنيفة لا يقرب (وان كان ثيبا جلدة كما يجعل البكر) بما تقدم من الادلة وبغيرها كرجعه على
 الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزر وزوجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ربه
 القامدية والتكلى في الصبح (ثم رجم حتى يموت) والرجم كما حملوا ثم نصف تلاوة وأيضا
 يتناول الايذاء وعلى هذا أكثر أهل العلم وتكلموا في ترتيب هذه اللائع مع حديث عبادة
 الثيب بالثيب جلدة مائة والرجم ورجع على حاكم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا الجلد
 منسوخ فممن وجب عليه الرجم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم ماعزا والقامدية
 واليهوديين ولم يجعلوا احد منهم وقال لا يمس الا على فان اعرفت فاربعها ولم يأمر بالجلد وهذا
 آخر الامرين لان أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ناسخا لما سبق من الحديثين بالجلد
 والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ولم يجمعوا بين الرجم والجلد قال في المسوى
 في حديث عبادة قيل على انه من آخر احكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان نقله
 خذوا عني الخ فيه إشارة الى قوله تعالى ويجعل الله لهن مديلا فهو متأخر من هذه الآية وهذه
 الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل لا تدل رواية أبي هريرة الماء على النسخ بل الظاهر
 عندى انه يجوز الادام ان يجمع بين الجلد والرجم ويستحب ان يقتصر على الرجم لاقتصار
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تأتي على النفس
 فاصل الرجم المطلوب سائله والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها هذا هو وجه الاختصار

على الرجم عندى والعلم عند الله تعالى (ويكنى القراء مرة وما ورد من التكرار في وقائع
الامم من نكاح الاستبانت) لان أخذ القربا القراء هو الثابت في الشرع بقى أو يجب تكرار
الاقراء في فرد من افراد القرية كل الله ليل عليه ولا دليل ههنا يد من أو يجب ترسيخ
الاقراء لا مجرد ما وقع من ما عزم من تكرار الاقراء ولم يثبت على الله تعالى عليه وآله
وسلم انه امر ما أو امر غير بان يكرر الاقراء ولا ثبت عنه على الله تعالى عليه وآله وسلم ان القراء
الاول لا يصح الا اذا كان مع امرات وانما لم يعم على ما عزم الحبد بعد الاقراء الاول لنقص التثبت
في امره ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انك جنون ووقع منه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم السؤال لقوم ما عزم من عقده وقد اكنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقراء مرة
واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغنيا آيس الى
امر الله فان اعترفت خارجها وثبت منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم القامدية
ولم يقر الامر واحدة كافي صحيح مسلم وغيره وكما أخرجه أبو داود والشافعي من حديث خالد بن
البلاج عن أبيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلا أقر مرة واحدة ومن ذلك
حديث الرجل الذي ادعت المرأة وقوع طلاقا فمهرجه ثم قام آخر فاعترف انه القاعل فرجعه
وقد رواه انه مضاعفه والحديث في حق الشافعي والترمذي ومن نقل رجم اليهودى واليهودية
فانه لم يثبت انها كرر الاقراء فلو كان الاقراء أربع مرات شرط في حد الزاني لما وقع منه
على الله تعالى عليه وآله وسلم الحاققة في عدة قضايا تفصل الاحاديث التي فيها التراجع من
القائمة الحبد بعد الاقراء مرة على من كل امره متبسي في ثبوت العقل وعدمه والصحو
والسكر وغير ذلك واحديث اقامة الحبد بعد الاقراء مرة على من كان مريضا بصحة العقل
وبهوه وأما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لزيادة الاحتياط في الحد ولكونها انقطاع
بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقراء فان القراء الرجل على نفسه لا يبق بعده ريبه بخلاف
شهادة الشهود عليه وهذا امر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من العصاة
لمن يحددهم وحكمه صاحب البحر من أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وجعلوا أبي ثور
والنبي والشافعي وذهب الجمهور الى الترسيع في الاقراء أقول هذه المسئلة من المعارك والحق
ان الاقراء التي يتباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه ان يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقراء مرة واحدة كما ثبت
في ثلثي عدة احاديث وأما ما سكو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مثل قضية ما عزم حتى اقر
اربعا فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيها ان الامام اذا ثبت في بعض الأحوال حتى يقع
الاقراء مرات كان له ذلك وقد بطل الماتن المستل في شرح المتقى فليرجع اليه فالقيام حقيق
بالتحقيق (وأما الشهادتين فلا بد من أربعة) ولا أعلم في ذلك خلافا وقد دل على ذلك الكتاب
والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقراء بأربعة شهداء قال الله تعالى والاثني ياتين
القاضين منكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فاعصموا عنكم في البيوت
حتى يتوفاهن الموت أو يجعل اقلهن ميلا قلت على هذا أهل العلم ولا بد ان يتضمن الاقراء
والشهادة التصريح بالبلاج الصريح في التخرج لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما مزاحك

قبلت أو لم تزل أو نظرت فقال لا يا رسول الله قال أنه كتبها لا يكتب قال نعم فنسختك امرأته
 أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من
 حديث أبي هريرة قال جاء الأسير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عد على نفسه أنه
 أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك يعرف من منه فأقبل عليه في الخامسة فقال انكها
 قال نعم قال كما ينسب المروء في المكحلة والرشاء في البقرة قال نعم الحديث وفي مسنده ابن
 الهيثم قال البخاري حديثه في أهل الجبال ليس يعرف إلا هذا الواحد وقد وقع من عمر
 بمحض من الصالحين في استقصال شهود الغيبة فهو هذا والتصديق (وبسقط) الحد
 بالشبهات المقتلة) الحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أعلم أدرا
 الحدود عن المسكين ما استطعت فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في المصنوع خير
 من أن يخطئ في العقوبة أخرجه الترمذي وقد رواه الترمذي أيضا من حديث زرعي عن
 عروة عن عائشة وقد أعل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة مر فوجا
 بلغنا ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا وقد روى من حديث علي مر فوجا ادفعوا الحدود
 بالشبهات يروى نحوه عن عمر وابن مسعود وأسد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد
 بضم بعضا ويقويه عما يؤيد ذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت رجلا أحد البعير
 ينفق رجلا يعني امرأة البهلاني كما في الصحيحين من حديث ابن عباس (وبالرجوع عن
 الاقرار) الحديث أبي هريرة عند أحد الترمذي أن ماعز المازني جلد من الجارية فترت حتى
 مر رجل معه إلى جبل فضر به وضربه الناس حتى مات فذكر ذلك لرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تتركوه قال الترمذي أنه حديث حسن وقد روى من غير وجه
 عن أبي هريرة انتهى ورجال اسناد متقات وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه
 وزاد أنه لما جلد من الجارية صرخ يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فإن تموت يقاتلوني وغروني من نفسي وأخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتله فلما رجعا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرناه
 قال فملا تركوه وجثمتي به وقد أخرج البخاري في مسند طرقات من هذا الحديث وفي الباب
 روايات وقد ذهب إلى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروى عن مالك في قوله وقد
 ذهب ابن أبي ليلى والبق وأبو قريظة عن مالك وقول الشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن
 الاقرار (ويكون المرأة عذراء أو رقما ويكون الرجل مجبوا أو عيبنا) لكونه مانعا من وجود
 قتل بطلان الشهادة أو الاقرار لأنه دخل كذب ذلك قلما وقد روي عن علي بن عبد الله عليه وآله
 وسلم بعث عليا لقتل رجل كلن يدخل على مارية القبطية فذهب فوجده يقتل في مائة فأخذ
 يده فأخبره من الماهية فقتله ثم أعجبوا بقتله ورجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأخبر بذلك والشافعية مشهورون وهذا معناه قلت وقد أخرج مسلم وغيره مما سلكه الماتخذ بحره
 جمع من أهل السير (وتجزم الشافعية في الحدود) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصحبه
 من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات شاة عند من جبن
 حدود الله فهو مضاد الله في أمر وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية التي

سرفت لما شفع فيها السامة بن زيد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما شفع في حذمن حدود الله وفي قلنا لا ارأك تشفع في حذمن حدود الله وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما أراد أن يقطع النخسرق رد ما شفع فيه خلا كان قبل أن تأتي به وفي الباب أحاديث (ويحضر للمرجوم إلى الصدر) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بأن يحضر القامدية إلى صدرها وهو في صميم مسلم وغيره أنه حضر للمحز حنرة ثم أمر به فزجهم كافي حديث عبد الله بن بريدة في قصة ما عزموا وأخرجها أحمد وزاد حنرة لحنرة فجعل فيها إلى صدره وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن الوليد عن أبيه أنه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحسنت قال نعم فأمر برجه فذهبنا حنرة فالتحق استكننا ورينا ما بالجارية حتى هدا وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال لما أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهله وسلم أن نزجهم ما عزموا من حالنا خرجنا إلى البقيع فوالله ما حنرناه ولا وثقناه وبزيد هذا ما وقع في حديث غيره أنه هرب كالتقدم ولكن ترك الحنرة لا يتأني شوت مشروعية الحنرة قال ابن القيم بعد قسح حديث ما عزموا المتقدم بالقفا وكل هذه الالتفات صحيحة وفي بعضها أنه أمر الحنرة لصغيرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وإن كان مسلم روى في الصحيح فالتفة قد يغلط على أن أحدوا بأحاثهم قد تكلمنا فيه وأما ما حصل الوهم من حنرة القامدية فسرى إلى ما عزموا فقه تعالى أعلم انتهى أقول وجع بين الحديثين بأنه قد كان حنرة حنرة صغيرة ثم خرج منها ورجوه وهو قائم كما تدل عليه رواية أبي سعيد وأما الحنرة للمرأة فتأبث وقد اختلفت في مشروعية والمزاج مشروع (ولا ترجع الحبلى حتى تضع وترضع ولها أن لم يوجدها من برضعه) الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءه امرأة من قريظة قالت طهرني يا رسول الله فقال وبهك أرحمني فاستغفر الله فوئى إليه فقالت أو لك تريد أن تردني كما ردت ما عزموا قال وما ذلك قالت أتى حبلى من الزنا قال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت القامدية فقال إذن لا ترجعها وندع ولها صغير السن ليس له من برضعه فقام رجل من الأنصار فقال أتى رضاعه ياتي الله قال فخرجها وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حدًا فله علي فدعا علي بن أبي طالب عليه وآله وسلم ولما اتفق قال حسن إليها فإذا وضعت فأتني ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت علي ثيابها ثم أمر بها فزجها الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن عمر وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات في بعضها ما تقدم في حديث بريدة وفي بعضها أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر رجلا أن يقطعها إلى القطع لمقام بعد ذلك فخرجت وقد جمع بينهما جميعا وعات زويجوز بالحد حال المرض بعشكال وهو قوله الحديث أبي أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عبادة قال كان بين أياسانا روي مجمل ضعيف مخدع فلم يرج

الحى الا وهو على ائمة من امامهم بحيث يسم ائمة كذا في سعد بن عباد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك الرجل مسلما فقال اضربوه حتى قالوا يا رسول الله انه اضرب مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال اخذوا له عسكالا فيسه مائة شعرا ثم اضربوه به ضربة واحدة قال نعم ما رواه احماد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه البخاري عن طلحة عن ابي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني عن حديث ابي امامة بن سهل عن ابي عبد الله الحسين ورواه ابو داود عن حديث رجل من الانصار ورواه القاسمي عن حديث ابي امامة بن سهل ابن حنيف عن ابيه واستاد الحديث حسن وقد اخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان ائمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زنت فامرني ان اجلدها فاني ما اذاهي حديث عهد بنفاس فخشيت ان اجلدها ان اقتلها فذكرت ذلك لابي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال احسن اتركها حتى تماتل وقد جع بين هذا الحديث والحديث الاول بان المريض اذا كان مرضه مرجوا امهل كافي الحديث الاخر وان كان ما يوسا جلد كافي الحديث الاول وقد حكى في البحر الابحار على انه يهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرحوفان كان ما يوسا فقال اصحاب الشافعي انه يضرب بعشكول ان احتله (ومن لا يذ كرتل ولو كان يكره وكذلك المفعول به اذا كان محتارا) لحديث ابن عباس عن ابي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد غنوه يعمل عمل قوم لوط فاقولوا القاعل والمفعول به قال ابن حجر رجا له موثقون الا انه اختلافا وخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقولوا القاعل والمفعول به احصنا ولم يحصنا واستاده ضيف قال ابن الطلاع في حكمه لم يثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم في الواط ولا انه حكم فيه وثبت عنه انه قال اقولوا القاعل والمفعول به رواه ابن عباس وابو هريرة انتهى وخرج البيهقي عن علي انه رجم لوطيا قال الشافعي وهذا اخذ بترجم القوطي بحصنا كان او غير حصن وخرج البيهقي ايضا عن ابي بكر اجمع الناس في حق رجل ينكح كانتسك النساء فقال اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك فكان من اندهم ومنذ قولاهي بن ابي طالب قال هذا ذنب لم تعص به ائمة من الامم الا مئة واحدة صنع الله ما قد علمتم ترى ان شعرة بالنار فاجتمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ان يصرقه بالنار فكذب ابو بكر الى خالد بن الوليد ان يصرقه بالنار وخرج ابو داود عن سعد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على القوطية يرجم وخرج البيهقي عن ابن عباس ايضا انه مثل عن عبد الوطى فقال ينظر ا على بنافي القرية فيرى به منسكسا ثم يتبع الجارة وقد اختلف أهل العلم في عقوبة الواط بعد ائمتهم على شريعه وانه من البكر فذهب من تقدم من الصحابة الى ان حده القتل ولو كان بكرا سواء كان قاعلا او مفعولا به واليه ذهب الشافعي وحكى صاحب شفاء الاوام اجماع الصحابة على القتل وحكى البغوي عن الشعبي والزهري ومالك وأحمد واسحق انه يرجم حصنا كان او غير حصن وهو عن النبي انه قال لو كان يستقيم ان يرجم الزاني من غير ان يرجم القوطي وقال المنذرى سرق القوطية بالنار ابو بكر وعلى

وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك وذهب من عداء من تقدم الى انس جدا لوطي جدا الزاني
وقال الشافعي في الاظهر ان حد القاتل حد الزاني ان كان محصنا رجم والابلد وغرب وحدث
المفعول به الجار والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل الفاعل والمفعول به وقال ابو
حنيفة يعزربا القواط ولا يجلد ولا يرجم أقول قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الامر يقتل الفاعل والمفعول به رجم عن العصابة امتثال هذا الامر وقتلهم لمن ارتكب هذه
القاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر وثيب ووقع ذلك في عصرهم مرات ولم يظهر في ذلك
خلاف من أحسنهم مع ان السكوت في مثل ارافقة دم امرئ مسلم لا يسوغ لاحد من المسلمين
وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاءه كاتنامن كان فان كان اللواط مما يصح ادراجه
تحت عموم أدلة الزاني فهو مخصوص بما ورد فيه من القتل اكل فاعل سواء كان محصنا أو غير
محصن وان كان غير داخل تحت أدلة الزاني في أدلته الخاصة بما يشئ ويكفي (ويعزرب من نكح
بهيمة) لكون الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من
وقع على هيمة فقتلوه واقتلوا البهيمة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه
فقد روى الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزير عن ابن عباس أنه قال من أتى هيمة فلا حد
عليه وقال أنه أصح من الحديث الآخر قال والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى
الموصل من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عبد الغفار
قال ابن عدي أنه رجح عنه وذكر أنهم كانوا القنوه وقد وقع الإجماع على تحريم اتیان البهيمة
كما حكى ذلك صاحب البصر ووقع الخلاف بين أهل العلم قبل هذا كذا الزاني وقيل يعزرب فقط
اذ ليس بزنا وقيل يقتل ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرما جمعا عليه فاستحق العقوبة
بالتعزير وهذا أقل ما يقتل به والحاصل ان من وقع على هيمة فقد ورد ما يدل على أنه يقتل
ولكن لم يثبت ثبوتاً تقوم به العلة ولا وقع من العصابة مثل ما وقع في القواط وفي النفس شيء
من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فالظاهر التعزير فقط من غير فرق بين بكر وثيب (ويجلد
المساولة نصف جلد المتر) لقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحصنات من العذاب ولا قال
بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البصر وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من
حديث علي بن طلحة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى أمة سوداء منزلة لاجلدها
الحدف وجدها في دمه فأن خبرت فلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اذا تعالت
من نفسا فاجلدوها خمسين وهو في صحيح مسلم كأنه قد ورد ذكر الخمسين وأخرج مالك في الموطأ
عن عبد الله بن عباس الخزرجي قال أمرني عمر بن الخطاب في تيسمين قرش فجلدنا ولا أعلم
ولادة الامارة خمسين خمسين في الزنا وذهب ابن عباس إلى أنه لا حد على محلول حتى يتزوج
تسكا بقوله تعالى فإذا أحسن الآية وأجيب بأن المراد بالاحسان هنا الاسلام قلت الاحسان
في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرة والعفاف والتزويج لان
الاسلام منه مما لا يساحه وكذلك الحرة والعفاف والتزويج وقوله تعالى والمحصنات من
النساء أراد المزوجات وقوله تعالى ان ينكح المحصنات المؤمنات فاما ملكك أيما نكحكم أراد
به الحرائر وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات أراد العفائف وقوله تعالى محصنين غير

صالحين وأد المتزوجين وقوله تعالى فإذا أحسن أي تزوجن وعلى هذا أهل العلم (ويجده
سبده أو الأمام) لعموم الادة الواحدة في مطلق المصطلح حيث أي هر رفقى العيصين وغيرهما
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليصلها الحدود ولا
يقرب عليها ثم إن زنت فليصلها الحدود ولا يقرب عليها ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو حبس من
شعره فليذهب إلى أن السيد يجلد مائة كجاجة من السلف قال الثاني للسيد أطلعه الحد
على ماله كدون السلطان وقال أبو حنيفة يرفعه المولى إلى السلطان ولا يقيم بنفسه

• (باب السرقة) •

(من سرق مملوكا محتمارا) وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار (من حرز) أي مال
محرز واستدل على ذلك بما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد سأله رجل عن الحرسية التي تؤخذ من
مراتها قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطيه فقيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ
من ذلك ثمن الجن قال يا رسول الله فالشار وما أخذ منها في أكلها قال من أخذ بفسه ولم
يقتض خبنة فليس عليه شيء من احتل فليعه ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من أجرة
فقيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن وقد أخرجه أيضا أحمد والشافعي والحاكم
وصححه وحسنه الترمذي والحرسية التي ترمى وعليها حرس وكذا حديث لا قطع في غرولا كثر
عند أهل السنن والحاكم وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث واقع بن خديج وقد
ذهب إلى اعتبار الحرز لا كثر وذهب أحمد وإسحق وإظهار ينوطا فقه من أهل الحديث
إلى عدم اعتبارها واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المتع يكفهم بما أخرجه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والشافعي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه من حديث
صفوان بن أمية قال كنت نائما في المسجد على خبيصة فسرقت فأخذت السارق فرغضاه
إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أي خبيصة ثمن
ثلاثين درهما أنا أجهل قال فلهذا كان قبل أن تأتي به وأخرج أحمد وأبو داود والشافعي
من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قطع يسار قسر قريشا
من صفة التمام ثلثة دراهم وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف أسنده ابن حجر ويحجب عن الاستدلال بهذه
الاحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرز لما دخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون
الحرز أهم مما وقع تعيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع
يسار قريشا في غيره قال في المسمى ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قطع في سرقتي من القوا كد الرطبة
ولا الخشب ولا الخشيش مالا يحسب حديثا رافع وثأله الشافعي على معنى اشتراط الحرز
وقال فليصل المدينة لا حوائط لا كثرها فلا تكون حرزة وانما خرج الحديث مخرج العادة
يوضع ذلك حديث الجرمين وقطع عثمان في أربعة قال في الهبة البالغة قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لا قطع في غرمعلق ولا في حريسة جبل فإذا آواه المراح أو الجرمين فليقطع

فما بلغ ثمن الجن أقول أفهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز يقال فيه الالتقاط فيجب الاحتراز عنه قلت والحرز ما يمسده الناس حرزا لمثل ذلك المال فالتين حرز التين والاصطبل للدواب والمراح للفنم والجربن للفنم وأما اذا كان المال في صحراء أو في مسجد فالحرز ان يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملة (ربيع دينار فصاعدا) لحديث عائشة في الصعيين وغيرهما قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربيع دينار فصاعدا وفي لفظ لا حاد اقطعوا في ربيع دينار ولا تقطعوا فيها لو أدنى من ذلك وكان ربيع دينار يومئذ ثلاثة دراهم والديناران عشرون درهما وفي رواية لسانى قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن قبل لعائشة ما ثمن الجن فأتى ربيع دينار وفي الصعيين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في عمن غنم ثلاثة دراهم وقدر عرف ان الثلاثة الدراهم هي صرف ربيع دينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك ان الصرف على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثناعشر درهما دينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بالث دينار ومن الفضة باثنى عشر اصد درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربيع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلق الأربعة وفي المسئلة اثناعشر مذهبا قد أوضحها الماتن في شرح المتق وأما ما روى من حديث أبي هريرة في الصعيين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده فقد قال الأعمش كانوا يرون انه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون انهما ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البزار وغيره قال في الحجة البالغة الحاصل ان هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم اختلفت بعده ولم يصلح الجن للاعتبار لعدم انضباطه فاختلف المسلمون في الحد بشيز الاخيرين فقبل ربيع دينار وقبل ثلاثة دراهم وقبل بلوغ المال الى أحد القدرين وهو الاظهر عندي وهذا شرحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقرأين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلاد واختلاف الاجناس فتناسخ خاصة بحسب اختلاف البلاد فباح قوم وناههم مال عزيز عند آخرين فوجب ان يعتبر التقدير في الثمن وقبل لا يعتبر فيها وان الحطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوى ذهب الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب السرقة ربيع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الذي التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم وكانت الثلاثة الدراهم تبلغ قيمته ربيع دينار يوضع ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب ومن أجل ذلك قدرت قيمة الدراهم اليه بعدما قامت اذ ترجحة بالدراهم ويوضع ذلك ايضا وقوع اثني عشر اصد درهم موضع ألف دينار في الدية وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من عشرة دراهم أقول اصح ما روى ان ثمن الجن ثلاثة دراهم وهي ربيع دينار

وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات العديدة والنهي عن القطع فيما دونه فنصاب السرقة أمثالا فقدرناهم بأربع دنانير هذا هو الحق وما روي من زيادة ثمن الجن فقد بين سقوط الاستدلال به في شرح المتن (قطعت كفه اليمنى) لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما قلت اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده اليمنى ثم إذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى واختلفوا فيما إذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم إلى أنه تقطع يده اليسرى ثم إذا سرق أيضا تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق أيضا يمزروجه يمين وعابه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولو سكر يمزروجه يمين (ويكنى الأقرار مرة واحدة) لما تقدمنا في الباب الأول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد سارق الجن وسارق رداء مصفوان ولم ينقل أنه أمره بتكرار الأقرار وأما ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق ما أخالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا فهذا هو من باب الاستجابات كما تقدم وقد ذهب إلى أنه يكتفي بالأقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد وأصحابه إلى اعتبار المرتين والحق هو الأول (أرشادة عدلين) لتكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين (ويشطب تلقين المسقط) لحديث أبي أمية الخزرجي عند أحمد وأبي داود والشافعي بإسناد رجاله ثقات أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بخص اعترف باعتراقا ولم يوجده معه متاع فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أخالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا وقد روي عن عطائه قال كل من مضى يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرقت قل لا وسمى أبا بكر وعمر أخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة (ويحسم موضع القطع) للشافعية فنعى أن الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بسارق فسلمه فثبته فقالوا يا رسول الله إن هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ما أخالك سرقت فقال السارق بلى يا رسول الله فقال أذهبوا به فاقطعوه ثم أحسموه ثم أتوا به فقطعوا فأتى به فقال تب إلى الله فقال قد تب إلى الله قال تاب الله عليك (وقطع اليد في حق السارق) لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمرهم فاعلمت في عنقه وفي أسناده الطحاوي أن رواية الشافعي هو ضعيف لا يحتج به حديثه قال في الحجة البالغة إنما فعل هذا القسمة ليعلم الناس أنه سارق وفرقا بين ما يقطع اليد ظاهرا وبين ما يقطع حدا (ويستقط بعضو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لابعده فقد وجب) لحديث صفوان المتقدم وأخرج الشافعي وأبو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب قلت وعليه أهل العلم وصحرم الشافعية للسارق إذا بلغ أمره السلطان أن لا يقطع يده (ولا يقطع في غير ولا كرم أو يؤذو الجرين إذا أكل ولم يخذل خبنة والا كان عليه غن ما حمله مرتين وضرب نكالا) لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب

والكثر جمل الفضل أو طلعها والزامة الفتن مرتين تأديبه بالمال ولم يكتب صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكالا ليجمع له بين عقوبة المال والبدن وانخبة ما يحمله الإنسان في حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها (وليس على الخاطئ والمنتهب والمغتلس قطع) لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضا والطبراني من حديث أنس بن مالك قال قلت صلى الله عليه وآله وسلم هذا أهل العلم (وقد ثبت القطع في عهد العارية) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث عائشة قالت كانت امرأة نخزومية تستعير المتاع وتعيده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لم يشترط الحرز منهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع بجاحد العارية قالوا لأن الجاحد العارية ليس بسارق لغة وانما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويريدان الجاحد إذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كاتقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغيره لا يقطع بغيره في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه انها سارت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووقع في مراسيل حبيب بن أبي ثابت انها سارت حليا فيمكن أن تكون هذه الخزومية قد جعت بين البرقة وبهد العارية

• (باب حد القذف) •

رأى المحسنات بالنار كبرية قال الله تعالى ان الذين يرمون المحسنات الغافلات المؤمنات لعنوا في النبأ والآخره واتفق على ذلك المسلمون (من رأى غير ما لناوجب عليه حد القذف ثمانين جلدة) لقوله تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأت بأربعة شهداء فجلدهم ثمانين جلدة وقد اجمع أهل العلم على ذلك واختلقوا هل نصف للعبد أم لا فذهب الاكثر إلى الاول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخطباء جرا فلما رأيت أحدا جلده في غربة أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود واللبث والزهرى والاوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف للعوم الآية أقول الآية الكريمة عامتدخل تحتها الحر والعبد والغضاضة بقذف العبد للحر أشد منها بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يلبس على تنصيفه للعبد لامن الكتاب ولا من السنة ومعظم ما وقع التحويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا فعلمن نصف ما على المحسنات من العذاب ولا يخفى ان ذلك في حد آخر غير حد القذف فالخاطئ أحد الحدين بالآخرة فيه اشكال لا يجمع اختلاف العلماء وكون أحدهما حقا فله محض والآخر مشوب بالحق آدمي قال في المسوى من رأى انسانا بالزنا فان كان المذوف محسنا يجب على القاذف جلدة ثمانين ان كان حرا فان كان عبدا فجلدة أربعين فان كان المذوف غير محسن فعلى قاذفه التعزير وكذا الاحد في النسبة في غير الزنا فاعاقبه التعزير وشروط الاحسان خمسة الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة عن الزنا حتى أن

من زنى في أول بلوغه ثم تاب وحسن حاله واستدعاه فمقدفه فأذف لاحد عليه وعلى هذا
 أهل العلم وإذا عفا المقدوف لم يجلد فأذفه وإذا أذف أبو رجل وقد هلكتاه المأطية بالحد
 وفي الأنوار حد القاذف وتعزير بحق الآدمي يورث عنه ويسقط بعفوه وعفوا ورثه أن مات
 أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المقدوف عندنا وفيه قالوا بالابن
 الزاني قوا ممة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لانه قذف محصنة ولا يطالب
 بحد القذف لميت الامن يقع القذف في نفسه بقذفه وهو الوالد والولد ومذهب الشافعية
 والحنفية ان الوالد لا يجلد بقذف ولده وإذا قذف جماعة جلد واحد واحد وعليه أبو حنيفة
 وقال الشافعي اذا اختلف المقدوف فلا تداخل والتعريض الظاهر ملحق بالصريح وعليه
 ما قاله وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يحد الابن بالصريح أقول التعريض ان المراد من رمي
 المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو ان يأتى القاذف بلفظ يدل لفة أو شرعا أو عرفا على
 الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الاحوال ان المتكلم لم يرد الا ذلك ولم يأت بتأويل مقبول يصح
 حمل الكلام عليه فهذا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو
 يحتمل احتمالا مرجوحا واقرأه أراد الرمي بالزنا فانه يجب عليه الحد وأما اذا عرض بلفظ
 محتمل ولم يدل غير احتمال ولا مقال على انه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لانه لا يوجب ايلامه
 بمجرد الاحتمال (ويثبت ذلك باقرائه مرة) لكون اقرار المرء لازما ومن ادعى انه يشترط
 التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة (أو بشهادة عدلين)
 كسائر ما تعتبر فيه الشهادة كما اطلقه الكتاب العزيز (واذا لم يتب لم تقبل شهادته) لقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم ذكر بعد ذلك التوبة (فان جاء بعد القذف ما ربه شهود)
 يشهدون على المقدوف بأنه زنى (حفظ عنه الحد) لان القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر
 صدور الزنا بشهادة الاربعة فيقيم الحد على الزاني (وهكذا اذا أقر المقدوف بالزنا) فلا حد على
 من رماه بل يحد المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه جلد أهل الاقرب كما
 في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار الى ذلك البضا في جميعه
 فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام الصحابة جل من شهد على الغير بالزنا
 حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت

• (باب حد الشرب) •

شرب الخمر كيرة وعليه أهل العلم (من شرب مسكرا مكافأ محتارا) وقد تقدم دليله (جلده على
 مائة الامام اما اربعين جلدة أو أقل أو أكثر ولو بالنعال) لما ثبت في الصحيحين من حديث
 أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال بجلد أبو بكر
 أربعين وفي مسلم من حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده
 بجريدتين ثم أربيعين قال وفضله أبو بكر فلما كان هرا استشار الناس فقال عبد الرحمن ان خف
 الحد ودعنا ابن قاهره هرا وفي البضا في حديث عقبة بن الحرث قال جى جانعيان
 أو ابن التميمي شار بافا هرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان في البيت ان
 بضربه فمكت فحين ضرب به بالنعال والجريد وفيه أيضا من حديث السائب بن يزيد قال كان

توفي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرأة أبي بكر وصدرا من
امرأة عمر فتقوم اليه فضره باليد شاولا نارا ودينارا حتى كان صدرا من امرأة عمر جلد فيها
أربعين حتى إذا عتوا فيها وقصوا جلد ثمانين وفيه أيضا من حديث أبي هريرة في
الباب أحاديث يستفاد من مجموعها أن حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وأنه كان يقام
بين يديه على صور مختلفة بحسب ما يقتضيه الحال فالحد في جلد الشرب غير مقدور بل الذي
يجب فعله هو إما الضرب بالسدة أو العصا أو التعل أو الثوب على مقدار إراء الإمام من قليل أو
كثير فيكون على هذا من جهة أنواع التعزير وفي العصيين عن علي أنه قال ما كنت لأقيم حدا
على أحد فهو موت وأجدي نفسي شيئا إلا صاحب الثمرة فانه لو مات ودبته وذلك أن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لم يستنه قتل وعليه أهل العلم إلا أن الساقى يقول أصل حد الثمر
أربعون وما زاد عمر على الأربعين كان تعزير الماروي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أقي بشارب فضره باليد والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك
المضروب فتقوله أربعين فضرب أربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس فاستشار عمر فضرب
ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد علي وليد بن عتبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى قال
في الطبعة الثالثة ثم قال أي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتبه فاقبلوا عليه يقولون
ما اتقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله وروى أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أخذ ثرا من الأرض فرمي به وجهه انتهى وروى مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في
التمر فقال يلقي أن عليه نصف الحد في الحر وإن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن
عمر قتلوا عبيدهم نصف حد الحر في التمر ولا يجوز إلا ما أن يعفو عن حد قال سعيد بن
المسيب ما من شيء إلا يجب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حد اقلت وعليه أهل العلم (ويكنى إقراره
مرة أو شهادة عدلين) مثل ما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار (ولو على
التي) لكون خروجها من جوفه بغير القطع بأنه شر بها أو الأصل عدم المسقط ولهذا حد
الصاعية الوليد بن عتبة لما شهد عليه رجلان أحدهما أنه شر بها والاخر أنه تقيها فقال
عنه أن له يتيها حتى شر بها كمال مسلم وغيره (وقته في أربعة مذوخ) لم يرواه الترمذي
والساقى عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن من شرب التمر فاجلده فان عاد
في الرابعة فاقطعوا ثم أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك جلد في الرابعة فضره ولم
يقطعه ومنه أخرج أبو داود والترمذي من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ثم أي به يعني في
الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لا حد من حديث أبي هريرة فاقطعوا رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بسكران في الرابعة فخلى جليله أقول قد وردت الأحاديث بالقتل في
الثالث في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على التسع من
فعله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه رفع القتل عن الشارب واجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه
بعض أهل الظاهر

عشر أسواط) الحديث أبي بردة بن أبي عازقة عن أبيه عن حماد بن عمار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حمن حدود الله وأخرج أحمد وأبو داود والسنائي والترمذي وحسنه وقال الحارثيكم صحيح الإسناد من حديثهم بن حكيم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلس رجلا في تهمة ومأوليه وقد ثبت أن عمر أبا عبيدة بن الجراح أن رجلا خالد بن الوليد بعمامة لم اعزل عن إمارة الجيش كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطائهم من أموال الله وتقدم في باب الصرق أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وضرب نكالا أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بهل من الحدود المتقدمة والآتية فنها الضرب ولكن يكون عشرة أسواط فإدوات الحديث أبي بردة المتقدم ولا يجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد اطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوبا لا تجب حد أو لم يضربهم ولا حبسهم ولا نفي ذلك عليهم كالجائع في نهار رمضان والذي لى امرأة فأصاب منها ما يصيب الرجل من زوجته غير أنه لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويحوز الحبس مع التهمة وهكذا يجوز حبس من كل يخشى على المسلمين من معرته وأضراره به ولو كان مطلقا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب بقدر الامكان ولا يمكن القيام بهما في حق من عرف بذلك إلا بالحيلة منه وبين الناس بالحبس ومنها التي كما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بجماعة من المختلئين ومنها ترك المكلة كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالثلاثة الذين تخلفوا عنه حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ومنها الشتم الذي لا تحسن فيه كقول الله تعالى ما كان موسى عليه السلام فإذا الذي استنصره بالامر يستنصره قال لموسى انك لغوى مبين ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لا أخوته أنهم شر مكانا ما نسبوه إلى السرقة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذرك امرؤ نيك باهلية كما في البخاري لما جمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسب امرأته في مسلم أن رجلا كل بشاعة عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كل يومك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت ما منعك إلا الكبر قال فما رفعها إلى فيه وفي مسلم من مع رجلا فشد ضلالة في المسجد فليل لاردها الله عليه كان المساجد لم ين لهذا وفي مسلم أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لا وجدت وفي الترمذي إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجارئك وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الخطيب بقس خطيب القوم أنت أخرجهم مسلم وغيره ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من هذا الجنس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالحين ذلك ما يرشد إلى جوازه إذا ظن فاعله تأثيره في المرتكب للذنوب

• (باب حد الحارث) •

(هو أحد الأنواع المذكورة في القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد الرجل من خلاف أو نفي من الأرض) لقوله تعالى انهم لذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم قلت أكره أهل العلم على أن هذه الآية ترتك في أهل

الاسلام لا الكفار بدليل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان يتخذوا عليهم الاسلام يحقن
الدم سواء اسلم قبل القتل عليه أو بعد ها وانما أضاف الحرب الى الله ورسوله اي اذا كان حرب
المسلمين كله حربا لله تعالى ورسوله أقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه أنه محارب
فهو رسوله ساع في الارض فسادا فان حقوته اما القتل أو الصلب أو القطع من خلاف أو
التنقي من الارض من غير فرق بين كونه قتل أو لم يقتل و الظاهر انه لا يجمع له بين هذه الانواع
ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه عن أحد ها هذا معنى النظم القرآني فان قلت كيف عقوبة
الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه
صلب صندا هل القعة فان كان الصلب عندهم هو الذي يفضي الى الموت فذلك وان كان أعمر
منه فالامثال يحصل بسر من افراد وقال الشافعي المكابرون في الامصار قطعاع وقال أبو
حنيفة لا و ظاهر مذهب الشافعي في حصة الصلب انه يقتل ويفسل ويصلى عليه ثم يصلب
ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حياتهم بطن حتى يموت مصوبا وقال أبو حنيفة لا يفسل ولا
يصلى على قاطع الطريق ومعنى التنقي عند الحنفية الحبس حتى يرى عليه أثر الصلاح وعند
الشافعي للامام ان يحبس أو يضرب أو يطبله للعزير والطلب في أيضا لانه حامل على هربه
(يفعل الامام منها ما رأى فيه صلاحا لكل من قطع طريقا ولو في المصر اذا كان قد سعى في
الارض فسادا) هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب
فان الله سبحانه قال انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا فاضم الى
محاربة الله ورسوله اي محصيتهما السعي في الارض فسادا فكان ذلك دليلا على ان من سعى
الله ورسوله بالسعي في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة
نازلة في قطاع الطريق وهم العسرئون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا
أو لياتهم حصرا الجزاء في قوله ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو
ينقلوا من الارض ظهير بين هذه الانواع فكان للامام ان يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم
يكن امام من يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم
يات من الأدلة النبوية ما يصرح ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة
العرب واما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده انه قال في قطاع الطريق اذا
قتلوا وأخذوا الاموال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا
المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخذوا السبل ولم يأخذوا المال اتقوا
من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على أحد ولو فرضنا انه في حكم التفسير
للآية وان كان مخالفا لما غاية الخالفة في استناده ابن أبي يحيى وهو ضعيف جدا لا تقوم به
الحجة واما ما روى عن ابن عباس أيضا ان الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبو داود
والشافعي عنه فذلك مدفوع بانها نزلت في العسرئين وقد كانوا السوا كما في الامهات ولو سلمنا
ما روى عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية للمشركين لما تقرر من ان
الاعتبار بصوم القتلى لا بخصوص السبب على ان في اسناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو
ضعيف وقد ذهب الى مثل ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالحسن البصري وابن المسيب

ومجاهدوا سعد الناس بالحق من كان معه كآب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العرين انه فعل بهم أحد الأنواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجذوع أو نحوها حتى يموت إذا رأى الامام ذلك أو يصلبه صلبا لا يموت فيه فان اسم الصلب يصدق على الصلب المقضى الى الموت والصلب الذي لا يفضى الى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب المقضى الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لان الصلب هو قتل خاص واما النقيض من الارض فهو طرده عن الارض التي افسد فيها وقد قيل انه الحبس وهو خلاف المعنى العربي (فان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ذلك) لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تصدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم قلت معناه عند الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العتوبة ما يختص بقطع الطريق فان كان قتل يسقط عنه القتل ويرى عليه القصاص قالوا في فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه قتل والصلب واذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قول الشافعي والقول الثاني ان كل عقوبة تقب حقا لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب سقط بالتوبة لان التائب من الذنب يكن لا ذنب له وأقول الآية ليس فيها الا الاشارة الى عفو الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة وليس فيها القطع بجمول المغفرة والرحمة لمن تاب ولو سلم القطع ذلك في الذنوب التي أمرها الى الله فيسقط بالتوبة الخطايا الاخرى والحد الذي شرعه الله واما الحقوق التي لا تميم من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم ان ثم دليس لا يدل على السقوط فما الدليل على هذا الزعم

• (باب من يقتل القتل حدا) •

(أهو الحربي) ولا خلاف في ذلك لا واما الله عز وجل يقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبوت ما سواتوا من قتالهم وأنه كان يدعوهم الى ثلاث وبأمر بذلك من يبعثه للقتال (والمرتد) قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهو البخاري وغيره من حديث ابن عباس وحديث لا يهل دم امرئ مسلم الا بحديث ثلاث كفر بعد ايمان الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وحديث أبي موسى في الصحيحين أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب الى اليمن ثم اتبع معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتى له سادة وقال انزل واذا رجل عند موتى قال ما هذا قال كلنهم ويا فأسلم ثم تهود قال لا أجلس حتى يقتل غصاء الله ورسوله قال في المسوى من ارتد عن الاسلام ان كان في منع من قومه جمع الامام المسلمين وقتلهم قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي هذه الآية اخبار عام الله تعالى وقهره وقد ارتدنا كثر

العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قُبعت اليهم المسلمين وقتلهم حتى رجعوا
وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم اذا كان المرتد
رجلا واختلوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم
أقول الادلة الدالة على قتل المرتد عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها وما أحدث النهي عن قتل
النساء فقد اتعاها في حال الحرب فان النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد
ثبت من عمل الله تعالى عليه وآله وسلم انه قتل عدة نساء كاللافأمر يقتلن يوم القتل كما كان
ينفع منهن السبيل وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النهي عن قتل النساء
مستلزما لتركهن على الكفر اذا امتنعن من الاسلام والجزية قاله لا يجوز التفرير على الكفر
فاذا قالت امرأة لا اسلم أبدا ولا أعطي الجزية وصحمت على ذلك كان تركها حينئذ كافرا تغير
بأثر لاحد من المسلمين ومن ههنا يلوح ان النهي عن قتل النساء اتعاها لاجل كونهن
مستضعفات يحصل منهن الاتياد للاسلام بدون ذلك وليس عندهن خنا في القتال وللهذا
كان سبب النهي عن قتلن أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين مقولتين فقال ما كانت هذه
تقاتلن ثم نهى عن قتلن فانظر كيف جعل النهي عن قتلن معلا به سبب المقابلة وما قول
بعض أهل العلم ان المتأول كما تردفه هنا تسكب العبرات وشاح على الاسلام وأهلها بجناها
التصديق الذين على غالب المسلمين من التزمى بالكفر لابسة ولا قرآن ولا بيان من الله ولا
لبرهان بل لما ظفر اجل العصية في الدين وتحصن الشيطان الرجيم من تفرير كلمة
المسلمين لقنهم الزمان بعضهم ببعض عاهوشيه الهباء في الهواء والسراب في البقعة فيا لله
والمسلمين من هذه القارة التي هي أعظم فواقر الدين والريزية التي ما رزى بمثلا سبيل المؤمنين
وانت ان بقي فيك نصيب من عقل وحيية من مراقة الله عز وجل وحصة من الفيرة الاسلامية
علمت وعلم كل من علم بهذا الدين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سئل عن الاسلام
قال في بيان حقيقته وايضا مع فهمه انه اقامة الصلاة وايتاء الزكاة وجع البيت وصوم
رمضان وشهادتان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله والاحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء
بهذا الاركان الخمسة وقام بهم لحق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كائن من كان
فن جاز بما مضت هذا من ساقط القول وراقت العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد
تقدم ههناك هذا برهان محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه

دعوا كل قول عند قول محمد • فما آمن في دينه كخاطر

وكأنه تقدم الحكم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن قام بهذه الاركان الخمسة
بالاسلام فقد حكم لمن آمن بالله ولائحته وصحته وورثته والقدر خير وشره الايمان
وهذا لمنقول عنه قلا متواترا فمن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقدر من الادلة المتقدمة
على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والادلة الدالة على وجوب حسنة عرض المسلم
واحدة لميليل فيمضى الخطاب على تجنب الصدح في دينه بأي طاح فكيف بانراجمه من
الله الاسلامية الى الله الكفرية فان هذه جنابة لا تعد لها جنابة وجرأة لا تعانها جرأة
وأين هذا الجعري على تكفير أخيه من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت

عنه في الصحيح أيضا المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله ومن قتل رسول الله صلى الله تعالى عليه
والله تعالى عليه وآله وسلم ان دعاه كم أو أحوالكم وأمر أهلكم عليكم حرام وهو أيضا في الصحيح
وكم بعد العادين الأحاديث العصبية والآيات القرآنية والهداية يد الله عز وجل أن
لا يهدي من أحبب ولكن الله يهدي من يشاء هذا ما أقاده الماتن العلامة في السبل وقال
أيضا علم أن الحكم على الرجل المسلم بغير وجه من دين الاسلام ودخوله في الكفر لا يفي لم
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقرأ بغيره عليه الأبرهان أو وضع من نفس الثمان فانه قد ثبت في
الأحاديث العصبية المروية من طريق جماعة من الصحابة أن من قال لأخيهما كافر فقد
بأمرهما أحدهما هكذا في الصحيح وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما من دعا رجلا بالكفر
أو قال حسد والله وليس كذلك إلا حار عليه أي وجع وفي لفظ في الصحيح فقد كفر أحدهما
ففي هذه الأحاديث وما ورد مردها أعظم زاجروا كبروا عنه من السراع في التكفير
وقد قال عز وجل وحصل من شرع بالكفر صدوا فلا يقمن شرح الصدور بالكفر
وطمأنينة القلب به وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك
لا سيما مع الجهل بخلاف الطريقة الاسلام ولا اعتبار بصدور فعل كفر لم يرد به فاعلم الخروج
عن الاسلام الى حلة الكفر ولا اعتبار بلفظ يقظ به المسلم بل على الكفر وهو لا يعتقد مصداقه
فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغيره الاسلام وورد في السنة المطهرة
ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فصل
فعلا بخلاف الشرع كما في حديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وهو
مما ورد مرده وكل ذلك يثبت ان صدور شيء من هذه الامور يوجب الكفر وان لم يرد قائله
أو فاعلم به الخروج من الاسلام الى حلة الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم يجد
طريقا لتسليمك في مثل هذه الأحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من أطلق عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الكفر فهو كافر ولا يجوز إطلاقه على غيره من حملة رسول
الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين كما قرأ الامن شرح بالكفر صدرا فيثبت تبوه من معرفة
الخطر وتسلم من الوقوع في الهنتان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يضعه من يسمع على
دينه ولا يسمع به فيما لا يفتنه ولا يفتنه كيف اذا كان على نفسه لذا أخطأ أن يكون
في حد امن من حملة رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله في قوله الله يقول الله العقل فضلا عن الشرع
ومع هذا فالجواب أن هذه الكتاب والسنة واجب وقد أمكن هنا بما ذكرناه من الصبر اليه لم
على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدرا ويصر ما ورد مما تقدم على

قوله رايي الزوا والصف
وليست من البيت اه

مورده وهذا الحق ليس به خفاء • فدعي عن ضياع الطريق
و باني اتقى الاتباع الهوى • ومنهج الحق له واضح
وكيف يتحكم بالكفر على من سكت قولا كفر يا صدق كقوله ان القرآن الكريم قد اقبل على
ما باني عنه المحرم من حكاية ما هو كفر وواح من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر
مكره فاقصد استثناء القرآن الكريم بقوله الامن أكرم قلبه مطلق بالابحان وكفى به اه

(والساحر) لكون عمل السحر نوعا من الكفر فقلعه مرتدي يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى
الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم حد الساحر ضربة بالسيف قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوف قال والعمل
على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول
مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحر ما يبلغ به الكفر فإذا هل
علا دون الكفر لم نر عليه قتلا اه وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف
وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي ان عمر بن الخطاب كتب قبل موته بنهر ان اقلوا كل ساحر
وساحرة والاربع مائة الشافعي لان الساحر إنما يقتل للكفر فلا بد ان يكون ما عمله من السحر
موجباً للكفر قال في المصوى السحر كبيرة قال تعالى وما حكمكم سليمان ولكن الشياطين
كفروا ويعلمون الناس السحر واختف في ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال
الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلاً بسحره وأقر اني سحرته وسحرى يقتل غالباً يجب عليه
القتل عند الشافعي ولا يجب عند أبي حنيفة ولو قال سحرى قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه
عدو ولو قال أخطأت اليه من غيري فهو خطأ يجب فيه الهبة المقتطعة وتكون في ماله لأنه ثبت
باعتقاده الا ان يصدق العاقلة فتكون عليهم أقول لا شك ان من تعلم السحر بعد اسلامه كان
يفعل السحر كافر امره بما حرمه الله المرد وقد تقدم وقد ورد في الساحر بضم ص منه ان حده
القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله عليه وسلم لقتل لبيد بن الاعصم الذي سحره فقد
يكون ذلك قبل ان يثبت ان حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لاجل خشية مرة اليه وودقه
كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وقل شوكتهم وأقلهم وأذلهم وقد هل للفقهاء الراشدون على
قتل السحر وتوابع ذلك وذاع ولم ينكره أحد (والسكاكين) السكون الكهانة نوعا من الكفر فلا
بد أن يعمل من كهاتمه ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق الكاهن كفر فبالاولى السكاكين اذا
كان معه قد ابصه الكهانة ومن ذلك حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال من أتى كاهناً أو مراهقاً فخذ كفرهما أثرت على محمد صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم وفي الباب أحاديث (والسابقة) أو رسوله ولا سلام أو لا كتاب أو لا ستقر الطاعن في
الدين) وكل هذه الافعال موجبة للكفر الصريح ففعلها امر تد حده و قد أخرج أبو داود
من حديث علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتقع فيه فتخفها
رجل حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمها ولكن من رواية الشعبي
عن علي وقد قيل انه ما سمع منه وأخرج أبو داود والشافعي من حديث ابن عباس ان أمي كانت
له أم ولد تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقتلها فأهدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم دمها ورجل استاده ثقات وأخرج أبو داود والشافعي عن أبي برزة قال كنت عند أبي بكر
فتغيب علي رجل فاشتد غضبي فقلت أنا ذنبي يا خليفة رسول الله أضرب عنقه قال فاذهب
كفني غضبي فقام فدخل فأرسل الي فقال ما الذي قلت آتتني أضرب عنقه قال
أ كنت فاعلوا أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان ليشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وقد قتل ابن المنذر الاجماع على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجب قتله وتل

أبو بكر الصديق أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم بما هو قد فصرح كفر باتفاق العلماء ولو تاب لم يقط عنه القتل لان حد نفسه
القتل وحد القذف لا يقطع بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام
قال الخطابي لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اهـ واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبأولى من سبائه تبارك وتعالى أو سب كآبه أو الاسلام أو وطن
في دينه وكفر من فعل هذا لا يحتاج الى برهان أقول وتربى من هذا من جعل سب الصحابة
شعاره ودثاره فانه لا مقتضى لسبهم قط ولا حامل عليه أصلا الاضيق الدين في قلب فاعله وكرهه
الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهل على الحقيقة أقاموه بسبوتهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة
ونقلوها بنا كما هي فرضي الله عنهم وأرضاهم وأنا المستغفرين بثلهم وغريق أعراضهم المصونة
وقد رأيت في التواريخ ما صار يقطعه أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد
مرافعته الى أحكام الشريعة وحكمهم بسفك دماهم وهذا وان كان عندنا غير جائزا عرفنا ذلك
من صحة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه ولكن فيه القيام التام بصرف
أساطين الاسلام (والزندق) وهو الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتد بطلان الشرائع
فهذا كافر بالله وبدينه مرتد عن الاسلام أقيم ردة اذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل وقد اختلف
أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج
والقدرية وأشباههم قال الشافعي ولو ان قوما أظهروا رأى الخوارج وتجنبوا الجماعات
واكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لحاكم الله
في ناحية المسجد فقال على كلمة حتى أرى بها باطلا لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن
تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم التي مما دامت أيديكم مع أيدينا ولا تبدؤكم بقتال وقال أهل
الحديث من الخبايا يجوز قتلهم أقول الطاهر عندي دراية برواية قول أهل الحديث اما
رواية قتلوه على الله تعالى عليه وآله وسلم فأين لقيتوهم فاقتلوهم وأما قول على فعناء ان
الانكار على الامام والظعن فيه لا يوجب قتل حتى ينزع عيده من الطاعة فيكون باغيا أو قاطع
طريق وإذا انكر ضروريات الدين يقتل لذلك لا لانكار على الامام بيان فذلك ان
المفتي اذا سئل عن بعض أفعال يزيد حكم بالجواز اذا سئل عن بعضها الا تحرككم بالفسق ثم
اذا سئل عن بعضها الا تحرككم بالكفر فهنا يظهر هذا الرجل منه الانكار في مسئلة
التصميم لحكم حبا أظهر ولو انه أظهر انكار الشفاعة يوم القيامة او انكار الخوض
الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكمه بالكفر واما حديث اولئك
الذين خافى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك ان الخائف للدين الحق ان لم يعترف به
ولم يذعن له لا يظهر ولا يطنافهوا الكافرون اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان
اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه يخسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الهضبة
والتابعون وأجبت عليه الامة فهو الزنديق كما اذا اعترف بان القرآن حق وما قسم من ذكر
الجنة والنار حتى لكن المراد بالجنة الابحاح الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار
هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق

وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أولئك الذين تم اليهم نعمهم في الدنيا فماتوا دون الزنافة وأما
 دواية قتلان الشروع كالتب القتل جواز اللزوم لكون من جرحه من دين وفيما بين الله التي
 ارضاهما كذلك نسب القتل في هذا الحديث وأما جواز الزنافة لكون من جرحه من دين
 وفيما بين تأويل قائل في الدين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان تأويل لا يضاف طاعمان
 الكفار السنة واطفاق الأمة وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع فذلك الزنافة فكل من انكر
 الشفاعة وانكر رؤية القيوم القيامة او انكر عذاب القبر وسؤال المنيك والنكير وانكر
 الصراط والسبب وساقال لا يفي بولا الرواة أو قال انهم يسمون لكن الحديث محمول على من ذكر
 تأويله فاحمد المصنف عن قوله فهو الزنديق وكذلك من قال في النجسين أبي بكر وعمر مثلاً ليس من
 أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتهم ما أو قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم
 النبوة ولكن معنى هذا الكلام انه لا يجوز أن يسمى بعد أحد النبي وأما معنى النبوة فهو
 كون الانسان معجوزاً من الله تعالى الى الخلق مقترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن
 البقاء على الخطا فيمري فهو موجود في الأمة بعد من قبله هو الزنديق وقد اتفق جمهور
 المتأخرين من المنتبهة والشافعية على قتل من يحري هذا الجري والله تعالى أعلم اهـ (بعد
 استنبابهم) الحديث بابر عبد الله ارقطى واليه في ان امرأة يقال لها أم دومان اذنت ناصر
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يمرض عليها الاسلام فان تابوا الاقتل وطريقان
 ضعفهما ابن جرير وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأته اذنت يوم أحد
 فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تستاب فان تابوا الاقتل وأخرج أبو الشيخ
 في كتاب الحدود عن جابر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استأجر رجلاً أربع مرات في اسناده
 العلان حلال وهو محمول وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي ان أبا
 بكر استأجر امرأة يقال لها أم قرقصة كفرت بعد اسلامها فتم تب فقتلها قال ابن جرير
 السريان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أم قرقصة يوم قريظة وهي غير نكاح وأخرج
 مالك في الموطأ والشافعي ان رجلاً قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن
 الناس فأخبره فقال هل من مغربة خير قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فخطبته قال فزناه
 فضررنا عتقه فقال عمر لا حسب قوته ثلاثاً وأطعموه كل يوم رغيفاً واستبقوه لعله يتوب
 ويراجع أمر الله اني لم أضر ولم أرض اذ بلغني وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة ثم
 كيفها والظاهر انه يجب تقديم الدية الى الاسلام قبل السيف كما كان يمول الله على الله
 تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر دعائهم الى إحدى ثلاث خصال ولا يقاتلهم
 حتى يدعوهوم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمسلم ان رجعت الى الاسلام الاقتل والاسلحار
 والكافين والسبب لله أو رسوله أو للاسلام أو للكتاب أو للسنة أو للطاعن في الدين أو الزنديق
 قد كُفرت بعد اسلامه فان رجعت الى الاسلام والاقتل ان لم يهمل الاستتابة وهي واجبة
 كما يجب على المحرري الى الاسلام وأما كونه يقال للمسلم تدبى نوع من تلك الأنواع مرتين أو
 ثلاثة أو في ثلاثة أيام أو أقل او أكثر فربما كانت مقربة الى الجنة في ذلك بل يقال لكل واحد من
 هؤلاء الرجوع الى الاسلام فان أبى قتل مكانه قال في السوي اختلف الروايات عن أبي حنيفة

قوله لم ترفقه في الزنافة
 على الواجب بكسر التاني
 وسكون الراء ولا تانيه

والشافعي في ذلك في المنهاج ويجب استجابة الرد والمرتقة وهي قول يستنب وهي في الحال
وفي قول ثلاثة أيام كان أصرا قتلوا في الهداية إذا ارتد المسلم عن الإسلام عرض عليه الإسلام
فإن كانت له شبهة كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فإن أسلم والقتل وفي الجمع الصغير عرض
عليه الإسلام فإن لم يقبل قتل قبل تأويل الأول أنه إن استعمل أهل ثلاثة أيام وعن أبي حنيفة وأبي
يوسف أنه يستحب أن يؤجل طلب ذلك أو لم يطلب ٨١ أقول الأدلة العديدة المصروفة بقتل
المرتد لم يثبت في شيء منها الاستجابة بل فيها الأمر بالقتل لقرو وما ورد عن بعض الصحابة من
انكار قتل المرتدين قبل الاستجابة فليس بحجة ولا يصلح لتقييد ما ثبت عن الشارع ودعوى أن
ذلك إجماع بواسطة علم الانكار دعوى باطلة فالخلق إن المرتد يقال له أرجع إلى الإسلام فإن
أجاب وجب حق دمه وإن لم يجيب تعين قتله في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المنعرج ومجرد
قوانله أرجع إلى الإسلام (والزاني المحسن والوطي مطلقا والمهارب) وقد تقدم الكلام فيهم
وأما الديون فلم يصح في قتله شيء وأصل دم المسلم العمة وليس كل مصيبة مبيحة للقتل بل
معاصي مخصوصة ورد الشرع بها ولا سيما بدورود الحصر في حديث لا يهل دم امرئ مسلم إلا
بأحدى ثلاث وليس هذا منها فالأصل أن الديون من أعظم العصا مع ما في ذلك من الهينة
المتناهية للدين والرواؤه أمانة يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل الباطنية فالخلق إنهم مع تسهرهم
بالكفر لا يهل قتل أحد منهم إلا بعد أن يفعل أو يقول ما هو كفر بدون تأويل ولا سيما
والشهور عنهم أنهم يظهرون لعوامهم الإسلام والصلاح ويهوونهم أنهم على الحق فإن صرح
هذا الجميع عوامهم لا يعلمون أنهم على الكفر بل يعتقدون أنهم على الحق فهم إلى كفر يفهم
بالخلق أخرج منهم إلى القتل فلا يجوز قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند إلا
بذلك أن يظهر منه كفر بواح لأن كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وإن كانوا على شفا جوف هار
من أمور الدين

• (كتاب القصاص) •

ودرجه بنص الكتاب العزيز كتب عليكم القصاص في القتلى ولكم في القصاص حياتا الأولى
الالباب وبمنازلة السنة كحديث لا يهل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث منها والنقض بالنقض
وهو في الصحابين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي
الصحابين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له
قتيل فهو بمنزلة النظرين أمان يقتل وأمان يقتل وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من
حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من
أصيب بدم أو خيل أو ثعلب الجراح فهو بالخيار بين أحدى ثلاث أمان يقتل أو يأخذ
العقل أو يعفو فإن أرادوا بقتله فخذوا على يده وفي أسناده سفيان بن أبي العوف السلي وقبسه
مقال وقبسه أيضا محمد بن إسحق وقد عمن وقد أخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال
كان في بني أمرائيل القصاص ولم تكن فيه -م الدية فقال الله تعالى لهذه الأمة كتب عليكم
القصاص في القتلى الحرب بالحر لا يقتل عنى لمن أخيه شيء قال فالعفو أن يقتل في العمد الدية
والاتباع المعروف أن يتبع الطال بغير عرف ويؤدى إليه المطالب بإحسان ذلك تنفيق من

ربكم ووجه فيها كتب على من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص
 عند وجود مقتضى واستفاء المانع (يجب على المكلف المختار) وقد تقدم وجهه (العامد) لما
 أخرجه ابوداود والقاسمي والحاكم وصحبه من حديث عائشة بلفظ لا يهل قتل مسلم الا في
 احدى ثلاث خصال زان محصن فغيره ورجل يقتل مسلما متعمدا ورجل يخرج من الاسلام
 فيحارب اقبور رسول الله فيقتل أو يصلب أو يتقي من الاوض وأخرج الترمذي وابن ماجه من
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ من قتل متعمدا أسلم الى اولياء المقتول فان
 احبوا قتلوا الحديث وهو معلوم بالادلة والاجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا
 مع العمد ولا بد ان يكون عدوانا لان من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل شرعا لم يجب القصاص
 عليه قلت عند الشافعي القتل على ثلاثة انواع عند محض وهو ان يقصد قتل انسان بما يقصد
 به القتل غالبا سواء كان عمدا ومقتل فيجب فيه القصاص عند وجود المكافئ أو الدية بمقتلة
 في مال الخاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان يقصد ضربه بما لا يموت منه من مثل ذلك
 الضرب غالبا بان ضربه به بصا خفيف أو بحجر صغير ضربة أو ضربتين فلات فلا يجب فيه
 القصاص ويجب به الدية بمقتلة على عاقلة موجبة الى ثلاث سنين فان كان المضروب صغيرا
 أو مريضا يموت منه قالوا أو كان قويا غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود
 والثالث الخطأ المحض وهو ان لا يقصد ضربه وانما قصد غيره فأصابه أو حرقه ثم ارتدى فيه
 انسان أو نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق به رجل ومات فلا قود عليه ويجب الدية مخفية على
 العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل ينقسم باعتبار المقتولين الى أقسام ولكل قسم حكم يخصه اما
 في القود واما في الدية واما فيما جيعا قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكروقتل الانثى وقتل
 المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول شريفا أو ضعيفا جليلا أو دميما
 صغيرا أو كبيرا اغنيا أو فقيرا وإذا وجب القود على انسان فتلك نفس من الدم بان عفا احد
 الورثة صار موجبه الدية للأخرين وسأني تفصيلها واما انكار القصاص في دار الحرب
 مطلقا لوجه من كتاب ولا سنن ولا قياس صحيح ولا إجماع فان احكام الشرع لازمة
 للمسلمين في اى مكان وجدوا ودار الحرب ليست بشاحنة للأحكام الشرعية اولى بعضها
 اوجبها الله تعالى على المسلمين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرهما
 وجدنا الى ذلك سبيلا ولا فرق بين القصاص وثبوت الارش الا بجر دان خيال المبق على الهباء
 فان كل واحد منهما سماحق لا دى محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مقوض الى اختياره
 وناية ما ثبت في هذا ما وقع منه على الله عليه وسلم من وضع الدماء التي وقعت في أيام الجاهلية
 وليس في هذا امر من ادعاء المسلمين نهى على ما ورد فيها من احكام الاسلام ولا يرفع شيئا من هذه
 الاحكام الا لدليل يصلح النقل والاوجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص
 ولزوم الارش (ان استأذنتك الورثة والافلهم طلب الدية) لما تقدم من قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من قتل له قاتل فهو خير النظرين (وتقتل المرأة رجل والعكس والعبد بالحر
 والكافر بالمسلم) لما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكرا يقتل بالانثى ورواه ابوداود والقاسمي من

طريق ابن وهب عن ثونس عن الزهري مرسل ورواه القسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي
موصولا مطولا من حديث الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده وفي
هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا كتاب
مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم يستغنى بشهرته عن الاسناد لانه اشبه
التواتر في مجيئه لتلقى الناس به بالقبول وقال يعقوب بن حفيان لا اعلم في جميع الكتب المتقولة
كأما اصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره
الزهري بالاصحة لهذا الكتاب وما استدلل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث انس
انهم وديار من راس جارية بين حجرين فقبل لهما من فعل بك هذا افلان وفلان حتى سحى اليهودي
فاومات برأسها لحيته فاعترف فأمر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرض رأسه بين
حجرين وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرح المتن في والى ذلك ذهب الجمهور واختصوا اهل
تتوفى وروثة الرجل من وروثة المرأة نصف الآية لا وقد حكى ابن المنذر الاجماع على قتل الرجل
بالمرأة الا روايت عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البزار عن اهل العلم هذا في قتل الرجل
بالمرأة واما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا اقبل المبدأ بالحر والكافر بالمسلم والقرع
بالاصل وليس في ذلك خلاف واما العكس من هذه الصور الثلاث فتدقيق انه يقتل الحر بالصيد
وهو يحكي عن الخفية وسعد بن المسيب والشعبي والنضى وقتادة والثوري هذا اذا كان
الصيد عمو كالفرد القاتل واما اذا كان عمو كانه فقد حكى في البحر الاجماع على انه لا يقتل السيد
بعبيده الا عن النضى وهكذا حكى الخلاف عن النضى وبعض التابعين الترمذي واستدل
المشهور بما أخرجه أحد أوهل السق وحنه الترمذي من حديث الحسن عن حمزة بن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل عبدا قتلناه ومن جدد عبدا جددناه وفي اسناده
ضعف لا من رواية الحسن عن حمزة وفي صحاحه منه خلاف مشهور واستدل المتأخرون بقوله
تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الاستدلال بالآية اشكال كالأشكال في استدلال من استدلل
بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا ايضا بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ان رجلا قتل عبدا متعمدا فخلعه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتناه
سنة ومخاضهم من المسلمين ولم يقبله وأمره ان يعتق نفسه وفي اسناده اسمعيل بن هيثم
ولكنه رواه عن الاوزاعي وهو شامي واسمعيل قوي في التابعين وفي اسناده ايضا محمد بن عبد
العزيز النائي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن عدي من حديث عمر قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقاتل عموك من مالك ولا ولعم ولا عموك في اسناده عمر بن عيسى
الاصلي وهو منكر الحديث كما قال البزار في الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس
مرفوعا لا يقتل حر بعبدا في اسناده جويرو وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال من
السنة لا يقتل حر بعبدا في اسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي نحو
حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تنهيه لهذه وتوقعها (لا العكس) أي لا يقتل
مؤمن بكافر لحديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا لا يقتل مؤمن بكافر

[illegible]

قوله ابو جحيفة بتقديم اليهم على الحاء اهـ من هامش الاصل

فالاول وان سككت امرأة واراد المقتلن اوليه المقتول ويحجزوا اي ينكثوا من
 القود بغير واحد هم ولو كانت امرأة وقولنا الاول فالاول اي الاقرب فالاقرب هكذا فسر
 الحديث ابوداود وفي اسناده حسن بن عبد الرحمن ويقال ابن عمن ابوحذيفة الحمصي
 قال ابوحاتم الرازي لا اعلم من روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم احدا سبه واخرج احمد
 وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضي ان يعقل عن المرأة صبيها من كلوا لا يرون منها الا
 ما فضل عن روثها وان قتل فعقلها بين روثها وهم يقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد
 الحمصي المكنى وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد قوه وهم يقتلون قاتلها فيفدان
 ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم واسقاط بعضهم وقد ذهب الى ذلك الشافعي وابو حنيفة
 واصحابه (فاذا كان فيهم غير يتطرق القصاص بلوغه) دليله ما قلنا من ان ذلك حق لجميع
 الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه (ويمر ما يبيح من الجن عليه) الحديث عمران بن حصين
 في الصبيان وغيرهم ان رجلا مضى بذكر رجل فترع يده من فيه فوكت ثيابه فاختصموا الى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال بعض احدكم يا اخي كاي بعض القمل لاديه كاي فبما
 ايضا من حديث يعلى بن امية والي ذلك ذهب الجمهور (واذا امسك رجل وقيل آخر قتل
 القاتل وحسن المسك) الحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال اذا امسك الرجل الرجل الاخر بقتل الذي قتل ويحبس الذي امسك وهو من
 طريق الثوري عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ورواه غيره عن اسمعيل قال
 الدارقطني والارسال اكثر واخرجه ايضا البيهقي ورجح المرسل وقال انه موصول غير محفوظ
 قال ابن جرير وجه ثقات وصحبه ابن القطان واخرج الشافعي من على انه قضي في رجل قتل
 رجلا متعمدا او امسكه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الاخر في السجن حتى يموت وقد ذهب
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيد قوه تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بقتل
 ما اعتدى عليكم وبالجاء فقتل القاتل مندرج تحت الادلة المثبتة للقصاص واما حبس
 المسك فذلك نوع من التعزير استحقه بسبب اساءة كالمقتول وقد روى عن النبي ومالك
 والبيهقي انه يقتل المسك كالبائر لقتل لانها شريك في الموطان عمر بن الخطاب يقتل
 ثراخسة او سبعة برجل واحد قتله قتل غيلة وقال عمر لو قتلا عليه اهل صنعا لقتلتهم
 جميعا قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء
 بالمرأة كذلك والعمد بالعبد كذلك ايضا في السوي والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم
 قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصا اه اقول اذا انتزك جماعة من الرجال
 او الرجال والنساء على قتل رجل عمد ابغى حتى قتلاه كلهم وهذا هو الحق لان الادلة القرآنية
 والحديثية لم تفرق بين كون القاتل واحدا او جماعة والحكمة التي شرع القصاص لاجلها
 وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لقتل كل من قتل بعدد جواز قتل الجماعة
 بالواحد بمقتضى حكمة بل غاية ما استدلوا به على المتع ندبيات ماقطة ليست من الشرع في
 قبيل ولا دبر كافتة الجلال في ضوء النهار والمقبل وقد تنقض الماتر ذلك في ابحاث اجابها على

بعض علماء العصر واستوفى جميع الطبج وقوله قتلوه مقبلة أى حيلة يقال اقتلوا فلان إذا
احتمل حيلة يتلقب بها وهو يقال الفيلة هى أن يهدمه حتى يخرج به الى موضع يقتل فيه ثم يقتله
ثم لا عليه أهل سنة ١٠١٠ قفاؤوا عليه واجتمعوا اليه قال فى الهدى وعلى أن قتل الفيلة
يوجب قتل القتال حدا فلا يسطع العقو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة
واحدا الوجهين فى مذهب احدا اختاره شيخنا ووافق به اه وقال قبل هذا ما قلناه وعلى أن
حكم رده الحار بين حكم مباشرتهم فانه من المصلوم أن كل واحد منهم يعنى العرين لم يباشر
القتل بنفسه ولا مال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه (وفى قتل الخطا الذى يقتل الكفارة)
لنص الكتاب العزيز على ما فى النظم والقرآن من القبود والتفاصيل وقد وقع الاجماع على
وجوب الدية والكفارة فى الجلة وان وقع الخلاف فى بعض الصور كوجوب الكفارة من مال
الغير إذا قتل لأن عمده خطأ والخلاف فى وجوب الكفارة من ماله معروف فن لم وجبها
جصل إيجابها من باب التكليف فقال لا يجب الا على مكلف ومن أوجبها جملته من خطاب
الوضع وهكذا الجنون والكفارة هى ما ذكرناه سبحانه من تحرير الرقبة وما بعد من الاطعام
والصوم وأما الدية فقساى فى بيانها وبيان الخطا المحض والخطا الذى هو شبه العمد (وهو ما ليس
بعمدا ومن صبي أو مجنون) قال مالك فى الموطا الأمر المجتمع عليه عند فاته لا قودين الصبيان
وان عمدهم خطأ لم يجب عليهم الحدود وبلغوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت
وعلى هذا كثر أهل العلم (وهى على العاقلة وهم العصبية) لحديث أبي هريرة فى العصبية قال
قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى جنين امرأتين فى لحبان سقط ميتا بغرة
عبد أو أمة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالفرقة توفيت فتقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم بأن ميراث البنت وأزواجهان العقل على عصبتهما وفى مقتلهما وقضى بدية المرأة على
عاقلتها وفى مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على
كل بطن عقولة وأخرج أبو داود وابن ماجه ان امرأتين من هذيل قتلتا احدا هما الاخرى
ولسكن واحدة منهما نوح وولد لجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدية المقتولة على
عاقلة العاقلة وبر أزواجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ميراثها أزواجها وولدها وصحبه النوى وفى اسناده مجاهد وهو ضعيف وقد
تقدم حديث عمرو بن شعيب ثم ساق فيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن تعقل
عن المرأة عصبته الحديث وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وانما اختلفوا فى التفاصيل
وفى حقداد ما يلزم كل واحد من العاقلة أقول الأدلة قد وردت بما يستفاد منه ان القبيلة
تعقل عن الجناني منها وان البطن يعقل عن الجناني منه والقراية يعقلون عن القريب الجناني ولا
مناقاة بين هذه الأحاديث بل يجمع منها بان القراية إذا قدوا على تسليم ما لزم فهم أخص من
غيرهم وان احتاج اللزوم الى زيادة عليهم ولم يقدوا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة وجميعهم
ما ورد فى العقل يرد على من قال انه غير ثابت فى الشرع مستند لا بمثل قوله تعالى لا تزروا زرة
وزرا أخرى ومثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يهين جان الا على نفسه لان أدلة العقل
أخص مطلقا فالعمل بها واجب والتظاهر ان العقل لازم فى كل جنابات الخطا من غير فرق بين

• (كتاب الفيات) •

الاصل في الدية انما يجب ان يكون ما اعطيا يظلمهم ويقتصر من مالهم ويحبون لها الا عندهم
ويحسبون بحيث يؤدونه بعد مفاة الفسق ليصل الزجر وهذا التقدير يختلف باختلاف
الاشخاص (دية الرجل المسلم ما تقيمن الابل او ما تنابقرتا والفاشة اربعة دينار او اثنا عشر
دينار درهم او ما تنابقر) تقدير الدية بذلك حديث عطاء بن ابي رباح عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء بن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرض
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على اهل الابل ما تقيمن الابل وعلى اهل البقر
ما تقيمن البقرة وعلى اهل الشاة التي شاة وعلى اهل الخيل ما تقيمن الخيل ورواه ابو داود ومسنود ومرسلا
وفي نسخة محمد بن اسحق وأخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من كان عتقه
في البقر على اهل البقر ما تقيمن بقره ومن كان عتقه في الشاة التي شاة في اسناده محمد بن راشد
الحسني المكسولي وقد تكلم فيه غيره واحد وثلاثة جماعة وفي حديث عمرو بن حزم ان في النفس
الدية ما تقيمن الابل وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة وفيه ايضا وعلى
اهل الذهب اربعة دينار وأخرج ابو داود من حديث ابن عباس ان رجلا من بني عدي قتل
فجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا وأخرج الترمذي عن مروان
ومرسلا وأخرج ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كانت فقة الدية على
عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وخمسة آلاف درهم ودية اهل
الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خليفا فقال ألا
ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب اربعة دينار وعلى اهل الورق اثني عشر ألف
درهم وعلى اهل البقر ما تقيمن بقره وعلى اهل الشاة التي شاة وعلى اهل الخيل ما تقيمن الخيل ولا يبخني
ان هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم وقد اختلف اهل العلم في مضادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي
الموطان ان عمر بن الخطاب يقوم الدية على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب اربعة دينار وعلى
اهل الورق اثني عشر ألف درهم قال مالك قال اهل الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الوبد
اهل العراق قلت عليه ما قال وهو القول القديم لشافعي الآية قال يقدّر بتقدير عمر بن
الخطاب عند احوال الابل والابل هي الاصل في باب الفيات ثم رجع وقال الاصل فيها الابل فاذا
احوزت فقيمتها بالقيمة بلغت وتاول حديث عمر على ان قيمة الابل كانت قد بلغت في زمانه
اثني عشر ألف درهم أو اربعة عشر ألف درهم وقال صاحباه على اهل الابل ما تقيمن الابل
وعلى اهل الذهب والورق اربعة عشر ألف درهم وعلى اهل البقر ما تنابقره وعلى
اهل الشاة الفاشة وعلى اهل الخيل الفاشة (وتغلظ دية العمد وشبهه) واتفقوا على
ان التغلظ لا يستبر الا في الابل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الاحاديث في الفيات

تغلظوا وتضيقوا وحسبك كل قسم قائمة المظلمة في الخطا الذي هو شبه العمدة والدية المظلمة
في الخطا الحضر والاحاديث مصرحة بذلك فليرجع اليها والمذاهب محتقة وليس الجهة الا في
الدليل لا في القال والقبيل (بان يكون الماتمن الابل في بطون أربعين منها اولادها) الحديث
عقبة بن اوس عن رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم خطب يوم فتح مكة فقال ألا وان قتل الخطا العمدة بالسوط والعصا والطرفية
دية مغلظة ماتمن الابل منها أربعون من ثنية الى بازل علمها كلهم خليفة أخرجه أحمد وأبو
داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وساق اختلاف الرواقيه وأخرجه أيضا
الدارقطني وأخرج أحمد وأبو داود عن حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال قتل شبه العمدة مغلظة كقتل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك ان
يتروا الشيطان بين الناس فتسكون دماء في غير ضيعة ولا جمل سلاح وأخرج أحمد وأبو
داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا ان قتل الخطا شبه العمدة قتل السوط
أو العصا ماتمن الابل منها أربعون في بطونهم اولادها وصححه ابن حبان وابن القطان
وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث وقد ذهب جاهل
العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى أن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطا وشبه عمد
ففي العمدة القصاص وفي الخطا الدية وفي شبه العمدة هو ما كان بجائزته لا يقتل في العادة
كالعصا والسوط والابرقة كونه فاصد القتل دية مغلظة وهي ماتمن الابل أربعون منها
في بطونهم اولادها ومن ذهب الى هذا زيد بن علي والشافعية والمعتزلة وأحمد وأحمد وقال
مالك والليث ان القتل ضربان عمد وخطا فالخطا ما وقع بسبب من الأسباب أو غير مكلف أو
غير فاصد للمقتول وغرموا ولا يقتل بجائزته لا يقتل في العادة والعمد ما عداه والاول لا هو دية
وقد سكت صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه (ودية الذي
نصفه المسلم) الحديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال قتل الكافر نصف دية المسلم أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن
الجارود وصححه وخرجه أيضا ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية الجرمي ثمانمائة درهم وأخرجه أيضا
الطحاوي والبيهقي وابن عدي في اسناد ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعي والدارقطني
والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية
الجرمي ثمانمائة وقد ذهب الى سكون دية الذي نصفه المسلم مالك وقال الشافعي ان دية
الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والفي في منهاج التورى ان دية اليهودي والنصراني
ثلث دية المسلم ودية الجرمي ثلثا عشرة دية المسلم قال شارحه الحلبي انه قال بذلك عمرو عثمان وابن
سمود وسكت في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية الجرمي كانت دية النورى وذهب النورى
والجرمي وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذي كذب المسلم وروى عن أحمد ان دية من كذب
المسلم ان قتل جدا والاقتصاف الدية أخرج القائلون بتنصيف دية الذي بالنسبة الى دية المسلم ما

نقدم واحتج القائلون بانها كذبة المسلم بقوله تعالى وان كان من قوم فحكمهم بينهم ميثاق فدية
مسألة الى أهلهم ويجاب بان هذا الاطلاق سقيم بجانب عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من كونها على النصف من دية المسلم وعند التومنى عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن
القيم هذا حديث حسن يصح مثله أكثر أهل الحديث وعندنا في داود كانت قيمة الميتة على عهد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وعالية آلاف درهم ودية أهل الكتاب
ومثله النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذممة لم يرفعها فصار رفع
من الدية انتهى (ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث)
لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل
المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية من أخرجته النسائي والدارقطني وصححه ابن
خزيمة وأخرج البيهقي من حديث معاذ بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة
نصف دية الرجل قال البيهقي استنده لا يثبت مثله وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي أنه
قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو وقد أضاف
الحديث المذكور ان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان ارشها الى الثلث من الدية
مثل أوش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ
والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال
عشر من الايل قلت فكيف في اربع قال عشرون من الايل قلت فكيف في ثلاث أمابع قال
ثلاثون من الايل قلت فكيف في أربع قال عشرون من الايل قلت حين عظم جرحها واشتدت
مصيباتها قص عقلا قال سعيد أعراق أنت قلت بل عالم مثبت أو جاهل متم قال هي السنة
يا ابن أخي (وقب الدية كاملة في العينين والثفتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة
منها نصفها وكذلك قبب كاملة في الأنف واللسان والذكر والصلب وأرض المأمومة والجائفة
ثلث دية الجنى عليه وفي المنقطة عشر الدية ونصف عشرها وفي الهاتمة عشرها وفي كل من
نصف عشرها وكذا في الموضحة) لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم بغيره وتصميمه وفيه ان
في الأنف اذا أوجع جرحه الدية وفي اللسان الدية وفي الثفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي
الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي الصنغ الدية وفي الرجل الواحد نصف الدية وفي المأمومة
ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقطة خمسة عشر من الايل وفي كل اصبع من أصابع
اليدين والرجل عشر من الايل وفي السن خمس من الايل وفي الموضحة خمس من الايل وأخرج
أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قضى في الأنف اذا جرح كله العقل كاملا واذا جرح ثلثه نصف العقل وقضى في العين
نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقطة خمسة
عشر من الايل وقد أخرج ابن ماجه يودون ذكر العين والمنقطة وفي استنده محمد بن
زاهد المصنف المكي لم يورد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة وأخرج التومنى وصححه
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية أصابع اليدين والرجلين سواء
عشر من الايل لكل اصبع وأخرج شعوبه وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من

حديث أبي موسى وأخرج أحد وأودودوا القاسمي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل أصبح عشر من الأبل وفي كل سن خمس من الأبل والأصابع سواها الاستنان سواها أخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود ومسلم عن حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المواضع خمس من الأبل وفي البضاري وغيره من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هذمه يعني النخصر والأجرام سواها أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الاستنان سواها الثنية والضرس سواها الراديا مومة الجناية التي بلغت أم النخاع أو الجذعة الرقعة التي عليه وإلى أبي حنيفة ثلث الذية فيها ذهب على وجهه والخنفة والشافعية والمراد بالجناية الجناية التي تبلغ الخوف وإلى أبي حنيفة ثلث الذية فيها ذهب الجهم والمراد بالثنية الجناية التي تنقل العظم عن أمها مكانها وقد ذهب إلى أبي حنيفة خمس عشرة ذقة فيها على وزدين ثابت والشافعية والحنفية والمراد بالهامة التي تهشم العظم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوجب في الهامة عشر من الأبل وقد قيل أن موقوف لكن لثقت حكم الرفع في التقدير والمراد بالموضة التي تلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقطة والهامة والموضة هل هذا الأرض هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والظاهر أن عدم الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الأصول (وما عدا هذه المسألة فيكون ارتش بمقدار نسبه إلى أحد هاترين) لأن الجناية قد لزم ارتشها بالثنية إذ لا يردم الحمى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الأرض لم يبق إلا التقدير بانقياس على تقدير الشارع ويان ذلك أن الموضحة إذا كان ارتشها نصف عشر الذية كما ثبت عن الشارع نظرنا إلى ما هودون الموضحة من الجنايات فإن أخذت الجناية نصف العظم وبقي نصفه إلى العظم كان ارتشها نصف الجناية نصف أرض للموضحة وإن أخذت ثلثه كان الأرض ثلث أرض الموضحة ثم هكذا وهكذا إذا كان الماخوذ بعض الأصبع كان ارتشه بنسبة ما أخذ من الأصبع إلى جميعها فأرض نصف الأصبع نصف عشر الذية ثم كذلك وهكذا الاستنان إذا ذهب نصف السن كان ارتشه نصف أرض السن ويسلك هذا في الأمور التي تلزم فيها الذية كاملة كالآقف فإذا كان الذاهب نصفه ففيه نصف النية والذكر وهو ذلك فهذا أقرب المسالك إلى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع أقولنا علم أن كل جناية فيها أرض مقدس من الشارع كالجنايات التي في حديث عمرو بن حزم الطويل وفي غيره مما ورد في معناه فالواجب الاقتصار في المقدار على الوارد في النص وكل جناية ليس فيها أرض من الشارع بل ورد تقدير ارتشها من صحابيا أو تابعي أو من بعدهم فليس في ذلك حجة على أحد بل المرجح في ذلك نظر المجهد وعليه أن يتقرر في مقدار ارتشها من نسبة الجناية التي ورد فيها أرض مقدس من الشارع فإذا غلب في ظنه مقدار النسبة جعل له من الأرض مقدار ارتشها من مقدار الأرض المقدسة في الشرع تقدير ارتشها فإذا استسكنت الجناية دون الموضحة كالحصاة والملاحاة والباضعة والدامية فعليه أن يتقرر مقدار ما بقي من العظم

الى العظم فان وجد مقدار الخمس والجنابة فقد قطعت من العم أربعة أخماس جعل في الجنابة
أربعين من الابل أو أربعين مثقالا لان مجموع ارض الموصصة خمس من الابل وخمسون مثقالا
وان وجد الباقي من العم ثلثا جعل ارض الجنابة بقدر الثلثين من ارض الموصصة ثم كذلك
اذا بقى النصف والرابع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنابات التي لم يرد تقدير ارضها فانه
ينبغي القسمة منها وبين ما ورد تقدير ارضه من جنسها وحسب ذلك لا يحتاج الحاكم العالم الى تقليد
قصر من المجتهدين كائنهم كان ولا ينبغي تقسيم الجنابة الى ما يصيب فيه ارض مقدروا ما يصيب فيه
حكومة (والى الجنين اذا خرج ميتا الفرة) لحديث أبي هريرة في العيصين ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأتين في لحيان سقط ميتا بفرقة بعداً وأما وهو ثابت
في العيصين فهو هذا من حديث المنيرة ومحمد بن مسلمة والفرة بضم الميمعة وتشديد الراء أصلها
الباض في وجه القرس وهما في العبد والامة كانه عبر بالفرة عن الجسم كله وأما اذا خرج
الجنين حيا تم ملك من الجنابة فضيه الدية أو القود وهذا انما هو في الجنين الحر والخلاف في الفرة
طويل قد استوفاه الماتن في شرح المنتقى (والى العبد قيمته وارثه بمجسها) لا خلاف في ذلك
وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والاولى القزوم وارض الجنابة
عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها وهو ذلك فضيه في
العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها ونحو ذلك أقول بوجه قول من قال انها يجب قيمة العبد
وان جاوزت دية الحر ان العبد من الاعيان التي يصح عليها فكما يجب على متلف العين
قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد بوجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد
على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المستبعدة فغايتها ما انتهى
اليه ان يكون انسانا حيا في الكمال فضيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لان دية الحر هي
نهايتها يجب في القرد من هذا النوع الانساني والاول ارجح من حيث الرأي وأما من طريق
الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شئ وقد روى عن علي مثل القول الاول
وروى عنه مثل القول الثاني وأما الدية اذا اقلتها تاثل قيمتها واذ اجن عليها كان الارش
مقدار نقص قيمتها بالجنابة وهذا وان لم يبق عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الأدلة الكلية
لان العبد سائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن أملكه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى
عليه جنابة تنقصه كان الواجب عليه ارض النقص كالوحي على عين مملوكه من غير الحيوانات
وكان الاول ان يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجنابة عليه نقص القيمة

• (باب القسامة) •

صورة القسامة أن يوجد قتيل وادى وليم على رجل أو على جماعة وعليهم لو ظهر ظاهر الموت
ما يغلب على القلب صدق المدي بان وجد فيما بين قوم اعداء لا يخالطهم غيرهم كقتيل خير
وجد بينهم والعداوة بين الاضار وبين أهل خير ظاهرة واجتمع جماعة في بيت أو صحراء
وتفرقوا عن قتيل أو وجد في ناحية قتيل ونهر رجل محتضبا معه أو يشهد عليه أحد على ان
فلا تاكله أو تاكل جماعة من العبيد والنساء بلاوا متفرقين بحيث يؤمن بواطوهم ونحو ذلك
من أنواع الموت فبدأ بين المدي فيختلف خمسين يمينا ويسبق دعواهما نكل المدي عن

اليمين رقت الى المدي عليه فبلف حسين عينا على ثقي القتل ويصحبها الدية المغلطة فلم يكن
 هنالك ثلث قال قول قول المدي طيمع بينه مسكما في سائر الدعاوى ثم يلفق بينوا احدا
 او حسين عينا قولان اصحهما الاول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر
 موازينهم على اصح القولين ويجوز الكسر والقول الثاني يلفق كل واحد منهم حسين
 عينا وان كان المدي عليهم جماعة وزرع على عدد رؤسهم على اصح القولين ان كان المدعوى
 في الاطراف سواء كان القوث أو لم يكن قال قول قول المدي طيمع بينه هذا كله يان مذهب
 الشافعي وذهب ابو حنيفة الى انه لا يسدأ بيمين المدي بل يلفق المدي عليه وقال اذا وجد
 قتيل في محله يختار الامام حسين رجل من صلحاء اهلها ويحققهم على انهم ما قتلوه ولا عرفوا
 له قاتلا ثم يخذ الدية من ارباب الخلقة فان لم يعرفوا فن مكاتها أقول اصل ان هذا الباب قد
 وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط
 ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض الاسانيد مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها
 مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثر الخبط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعدنا
 الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم
 اخذ المال الذي هو معصوم الابعه ولهذا ذهب جماعة من السلف منهم ابو قتادة وسالم بن عبد
 الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار و ابراهيم بن حنيفة ومسلم بن خالد وعمر بن عبد
 العزيز الى ان القسامة غير نابتة لخالفهم الاصول الشرعية فمن وجوه فقد ذكرها الماتن ترجمه الله
 في شرح المتن وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور فلا يرجع (اذا كان القاتل من جماعة
 محصورين ثبتت وهي خسون عينا) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتعزكم اليهود
 بنحسين عينا وهو في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنيفة (يختارهم الى القتل والدية
 ان نكلوا عليهم وان خلقوا سقطت) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
 وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا
 يضرون المدي عليهم بين أن يخلقوا حسين عينا أو يسلوا الدية كافي القسامة التي كانت في بني
 هاشم كما أخرجه البخاري والتساق من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها ان القاتل
 كان معينا وان ابا طالب قاله اخبرنا احدى ثلاث ان شئت أن تودي ما تات من الابل فاذا
 قتلنا صاحبنا وان شئت حلق خسون من قومك انكلم تقتله فان أيت قتلنا به فاق قومك
 فاخبرهم فقالوا اختلف فاته امرأتين بنى هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه
 فقات ما ابا طالب أحيا أن يميز بيني هذا رجل من الحسن ولا تمر عينا حيث قصير الايمان
 فقل فأن رجل منهم فقال يا ابا طالب أردت حسين رجلا أن يخلقوا امكان مائة من الابل
 فصيب حكمل ورجل منهم يعمران هذا ان البعيران فاقبلوا سامي ولا تمر عينا حيث قصير
 الايمان فقبلوا ما وجب فمخلفوا أو يعمران فخلقوا قال ابن عباس فوالله نفسي يد ملط الحول
 ومن الثمانية والاربعة من نظري (وان التيس الامر كانت من بيت المال) لحديث سهل بن
 أبي حنيفة قال اطلق عبد الله بن سهل ومحبصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فاق

محبصة الى عبد الله بن مهمل وهو يتنشط في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فاطلق عبد الرحمن
ابن مهمل ومحبصة وحويمه ابن لسعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد
الرحمن يتكلم فقال كبير وهو أحدث القوم فسكت فتكلم فقال أمية بن خلف وتسخرون
فانلكم أو ما حبكم فقالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم تر قال فترىكم اليهود يهضمون عينا
فقالوا كيف تأخذ أيمان قوم كفار فعلموا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عنقه وهو في
العصيين وغيرهما وفي لفظ فذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يطل دمه فوداه
بما تم من ابل الصدقة وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره
الماتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في روايته من حديث
مهمل المذكور أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسم خسون منكم على رجل منهم
في دفع برته فقالوا أحرأ لم تشهد كيف تخلف وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي عبد الله وجد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم فندرج ما بينهما فوجد أقرب الى أحد الجانبين بشيء فأتى دية عليهم قال البيهقي فترد
به أبو اسرائيل عن عطية ولا يهتج بهما وقال العقبلي هذا الحديث ليس له أصل وأخرج عبد
الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي أن قتيلا وجد بين وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن
الخطاب أن يقسموا ما بينهما فافوجدهم الى وادعة أقرب فاحلفهم خسين عينا كل رجل ما قتله
ولا حلف فأنلهم أفرمهم الدية فقالوا يا أمير المؤمنين لا يمتا دفعت عن أموالنا ولا أموالنا
دفعت عن أيماننا فقال عمر كذلك الحق وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب
وفيه أن عمر قال إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه
الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منكرو فيه عمر بن مسعود وأبو جهم وأبو جهم وأبو جهم
ليس بثابت أغلروا الشعبي عن الحارث الأعور وهذا لا تقوم به حجة لضعف اسناده على فرض
رفعه وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد بأسناد صحيح أو غير صحيح والرجوع الى
قسامة الجاهلية التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب وقد تقدم ذكرها
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الأنصار
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود بدأ بهم يحلف منكم خسون رجلا فأبوا فقال
للأنصار استمعوا فقالوا تخلف على النبي يا رسول الله ففعلوا رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم وهذا إذا صح لا يخالف ما ذكرنا من وجوب
الدية على المتهمين إذا لم يحلفوا ولكنه عفا الصلابة في العصيين إن كانت هذه القصة هي
تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم أن هذا الحديث ضعيف لا يلتفت اليه

• (كتاب الوصية) •

(يجب على من له ما وصي فيه) لحديث ابن عمر في العصيين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وليس يرى أن يوصي فيه الا وصيته مكتوبة
عند رأسه وقد ذهب الى الوجوب طائفة من الزهري وأبو جهم وطائفة من مصرف وآخرين وحكام
البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحاب داود وأبو عوف وابن جرير وذهب الجمهور الى

ان الوصية مندوبة وليست بواجبة ويحلب عنه بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف ونسخ وجوبها للوالدين والاقرين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويحلب عنه ايضا حديث الباب فانه يقيد الوجوب قال في المسوى وعليه اهل العلم قال محمد بن محمد بن اناخذ هذا حسن جيل قال النورى قال الشافعى معنى الحديث الجزم والاحتياط وان المستحب تهييل الوصية وان يكتبها في صفة (ولا تصح ضرارا) الحديث أي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الرجل يعمل أو المرأة تطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فحب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غير مزار وصية من الله الى نوله وذلك التور العظيم أخرجه أبو داود والترمذى وأخرج أحمد وابن ماجه مسندا وقال ابنه سبعين سنة وقد حسنه الترمذى وفي مسنده شهر بن حوشب وفي مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأخرج سعيد بن منصور وموفقا بإسناد صحيح عن ابن عباس الاضرار الوصية من الكفار وأخرجه النسائي في مرقا عباسا درجته ثقات والاية الكريمة مغنية عن غير هاتين الايتين الوصية المأذون بها بعدم الضرر وقد روى جماعة من الائمة الاجماع على بطلان وصية الضرر والمحصل ان وصية الضرر متنوعة بالكتاب والسنة ومن جهة أنواع الضرر تفضل بعض الورثة على بعض فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمى ذلك جورا كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جهة ان تكون لاخراج المال مضاربة لورثة فان من أوصى بماله أو يميز منه لقرب من القربى بذلك احرام الورثة جميع ميراثهم أو بعضه فوصيته باطله لانه مضاروظا لادله الله لا يستلزم وصية الضرر شي سوا كانت بالثلث أو بمادونه أو بما فوقه بل هي رد على فاعلمها فتكون أحاديث الاذن بالثلث مقيدة بعدم الضرر وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة (ولا تصح) (لوارث) الحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله قدأ على كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذى والدارقطنى والبيهقى وصححه الترمذى وأخرجه أيضا أحمد وابن ماجه وأبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه من حديث أبي حمزة وفي مسنده أحمد بن عيسى وهو قوى إذا روى عن الشافعى وهذا الحديث من روايته عنهم لانه روى عن شهر جيل ابن مسلم وهو شافعى ثقة وقد حسنه الحافظ أيضا وأخرجه أيضا الدارقطنى من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات وانقله لا يغير وصية لوارث الا ان نشاء الورثة وأخرج الدارقطنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا ان تغير الورثة قال في التلخيص مسنده واه في الباب عن انس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطنى وعن علي بن عتبة أيضا وقد قال الشافعى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالخافى من قريش وغيرهم لا يمتنعون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا ثروته من حفظوه عنه عن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد منهم فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها وقد ذهب الخلف الجهور

قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجوز وصية لوارث إلا أن
يجوز له ذلك ورثة الميت قلت وعليه أهل العلم (ولا تصح في مصبة) حديث أبي الدرداء عند
أحمد والدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله تصدق عليكم بثلاث
أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليصلها لكم زيادة في أعمالكم وأخرجه ابن
ماجه والبرزالي والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي أسنده ضعف وأخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي من حديث أبي أمامة وأسناده ضعيف وأخرجه العجلي في الضعفاء من حديث
أبي بكر الصديق وفيه منقول وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو نعيم والطبراني من حديث
خالد بن عبد الله السلي وهو مختلف في مصبته وهي تنهض بمجموعها وقيل هل على أن الأذن
بالوصية بالثلاث إنما هو لزاد الحسنات والوصية في المصبة مصبة قد نهي الله عباده عن
معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لم ير ما يدل على تنقيح
الوصية بتغير المصبة لكات الالة الدالة على المنع من مصبة الله مغبلة المنع من الوصية
في المصبة (وهي في القرب من الثالث) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال لو أن
الناس حضروا من الثالث فأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الثالث والثالث كثير
ومثله حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثالث والثالث
كثير وأبو بكر يرمي قال تصدق بثلاثي مالي قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثالث قال الثالث
والثالث كثيرا وكبرائك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يركفون الناس وهو
في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور إلى المنع من الزيادة على الثالث ولو لم يكن الموصي
وارث وجوز أن ياتم مع عدم الوارث المقتضية وأصح وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي
وابن مسعود وأصحابنا الوصية مطلقة في الآية فقيدهم السنة بمن له وارث فبق من
لا وارث له على الإطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري
أن رجلا أعتق ستة أمهات عنده لم يهرق له مال فخيرهم فأقرعهم رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فأقرع اثنين وأربعين وفي لفظ لا يوارثه قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لو شهدته قبل أن يغفر لي دفن في مقابر المسلمين وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث
عمران بن حصين وفي لفظ لأجدناه جامورتهم من الأعرابي فأخبروا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بما صنع فقال أو فعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صلينا عليه أعلم أن الثالث المأذون
به أكل أحدهم باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب المقربة التي لم تكن قد وجبت عليه
بإيجاب الله تعالى لها كان من هذا القبيل فهو من الثالث المأذون به وأما ما كان قد تضمنه
وجوب على الميت سواء كان حقا له مزوجا كان أو الكفارات التي يعتقد الميت وجوبها
والحج وأحق الأدهى كاليون فإنه يجب إخراجها من رأس المال قبل كل شيء ولا وجه
للتخصيص الذي ذكره من ما يتعلق بالميت ابتداء وما يتعلق به انتهاء فإن ذلك لا تأثير أصلا
فالحاصل أن الميت إذا مات وجب إخراج ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الأدميين
من رأس تركته ثم شتر فيما بقي فإن كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل
أراد التقرب بها وجب إخراجها من ثلث الباقي لأن الله سبحانه قد أذن له أن يتصرف بثلث

حاله كيف شاء بشرط عدم الضرر كتحصيل بعض الورثة على بعض أو إخراج المال عنهم
لا المقصد دين بل مجرد إخراجهم ثم عطف في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فخان
استقرت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فاقطعها وأوجب وإن زادت لم يتعد الزائد
إلا بآذن من الورثة فإذا اذنوا فقد رضوا على أنفسهم بخروج جرمها على كونه سواء كان قليلا
أو كثيرا وإن نقصت عن استقراي الثلث كان القاضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي
لا يخفى العدول عنه وأما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث لبعضهم رأس المال
فلا أصل لذلك إلا مجرد خيالات محضلة ثم اعلم أن الظاهر عندي أنه لا فرق بين حقوق الله
الواجبة وحقوق الأدميين في مخرجها من التركة وأنه لا يجب تقديم حقوق الأدمي على
حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لأنما قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين
واجب وواجب ومن زعم أن بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على أنه لو قال قائل إن حقوق
الله أقدم من حقوق بني آدم مستدلا على ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فدين الله
أحق أن يقضى لم يصح كنه بعيدا من الصواب ولو أن المراد بقوله يقضى أي يفعلها القاضل
كالقريب يهجم عن قرينه ويصوم عنه لأن المراد أنه يدفع المال ليعمل ذلك فاعل آخر فإن
ذلك يحتاج إلى دليل يدل على أنه يصح فضلا عن أنه يجب (ويجب تقديم قضاء الديون) لحديث
سعد الاطول عند أحدوا بن ماجه باسناد رجال الصحيح أن أسامة بن مَرْثَدَة ترك ثلثا من ماله
وترك عيال قال قارون أن أنفقها على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن
أنت لم تحبس دينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد آذيت عنه الدينارين أذعتهما امرأة
وليس لها دين قال فاقضها فإنها محقة وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها أودين (ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاء السلطان من بيت المال) لحديث
أي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف
مالا أو خافوا دينه ومن خلف كالأودين فكله إلى دينه على وأخرجهموه أحد وأودود
والساق وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وآخرجه أيضا البيهقي والدارقطني من
حديث أي سمعوا وآخرجه أيضا الطبراني من حديث سليمان وآخرجه ابن حبان في ثقافته
من حديث أبي أمامة

• (كتاب المواريث) •

(هي مفسدة في الكتاب العزيز) ومعاونة لاهل الصلح والقبض قال الماتن لم تعرض ههنا
لذكرها واقتصرت على ذكر ما ثبت في السنة والاجماع ولم تذكر ما كان لا مستنده الاخصر
الرأي كما جرت عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأي مستقلا للتدوين فلكل عالم رأيه
واجتهاد مع عدم الدليل ولا حاجة في اجتهاد بعض أهل الصلح على البعض الآخر وإذا عرفت
هذا اجتمع لك على الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم القرائن الثابت بالكتاب
والسنة فإن عرض لثمن المواريث ما لم يمكن فيه ما فاجتهد فيه برأيك مما لا بهديت معاذ
المشهور وانتهى (ويجب الابتداء بدوى القروض القدرة وما بقى فلعصبة) لحديث ابن عباس
في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألقوا القرائن بأهلها فليقر

فهو لا ولي رجل ذكر والمراد بالفرائض هنا الانصبا المقيدة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقى بعد اعطائه ذوى الفرائض قرأ بعضهم فهو لا ولي رجل ذكر (والاخوان مع البنات حصبة) أى يأخذن ما بقى من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فرض أهل القروض لحديث ابن مسعود عند البخارى وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى فى بنت بنت ابن وأخت بن بنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلاخت وقد أفاض هنا ان لبنت الابن مع البنت السدس تكلمة الثلثين (ولبنت الابن مع البنت السدس تكلمة الثلثين) وقد قيل ان ذلك يجمع عليه (وكذا الاخت لارب مع الاخت لابوين والبطنة أو الجدات السدس مع عدم الام) لحديث قبيصة بن ذؤيب عند أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم قال جاء ابن الجعد الى أبى بكر فسأله تسميتها فقال مالك فى كتاب الله نى وما علمت فى منقر رسول الله شيا فأرجى حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما السدس فقال هل معك غيرك فسلم محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأتته لها أبو بكر قال ثم جاءت البطنة الاخرى الى عمر فسألت تسميتها فقال مالك فى كتاب الله نى ولكن هو ذا السدس فان اجتمعنا فهو يشككونا يكمل به فهو لها قال ابن جرير واسناده صحيح لثقة بطله الا ان صوريه مرسل فان قبيصة لا يصح جماعه من الصديق ولا يمكن نهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف فى مولده والصحيح انه ولد عام الفتح فيه عتبه نهوده القصة وأخرج عبد الله بن أحمد فى مسنده وأبو نمرة فى مستدرجه والطبرانى فى الكبير من حديث عباد بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للبنتين من الميراث بالسدس بينهما وهومن رواية اسحق بن عيسى عن عباد بن حمزة عن ابي بصير عن ابي داود والنسائى من حديث بريدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم وصححه ابن البكر وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى وفى اسناده عبيد الله العتقى وهو مختلف فيه وأخرج الدارقطنى عن عبد الرحمن بن زيد مرسله قال أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبيل الاب وواحدة من قبيل الام وأخرجه أيضا أبو داود فى المراسيل عن ابراهيم التميمى وأخرجه أيضا البيهقى من مرسل الحسن وأخرجه الدارقطنى من طرق عن زيد بن ثابت وفى الباب آثار غير ما ذكر قال فى البصر مستله فرض من يعنى الجدات السدس وان كثرت اذا استوين وتسمى أم الام وأم الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الادب بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجدات من جهة هو الام من الطرفين أقول التفصيل والتفاريع المذكورة فى المسكتب يبقى اعمان التفرع مستندتها او غيرها اجتهد فرد من افراد الصحابة ليس بحجة على أحد وكذلك اجتهد جماعة منهم لم يلغوا أحد الاجماع (وهو الجدمع من لا يسقطه) لحديث عمران بن حصين ان رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابى مات فعلى من ميراثه قال لك السدس فلما أدرده عام قال لك سدس آخر فلما أدرده فقال ان السدس الاخر طعة واداه جد أو دود أو دود الترمذى وصححه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه عن الحسن ان عمر سأل عن فريضة رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الجدة مقام معقل بن زيد المزملي فقال قضى فيه رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال ماذا قال السدس قال مع من قال لأدوى قال لأدريت فتقضى
أنه هو منقطع لأن الحسن لم يسمع من عمرو وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث
الحسن عن معقل وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم اختلافا كثيرا ورويت عنهم قضايا متعددة
وقد دل الدليل على أنه يستحق السدس وأنه فرضه فإذا صار إليه زيادة عليه فهو طامعة وذلك كما
في حديث عمران وإنما قيل لنا استحقاقه للسدس بعدم المسقط لأنه إذا كان معه من يسقطه
كالأب فلا شيء له ~~وهكذا~~ إذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث كله أقول ليس في
الأحاديث المتقدمة ذكر من كان معه من الورثة ولم يبق بعد ذلك إلا مجرد روايات من علماء
الصحابة ومن بعدهم وقبيلات وتسميات ليست من الطبقة في شيء ولا يعد أن يقال بأنه أحق
بالميراث من الأخوة والأخوات مطلقا لأنه إن لم يكن والمداحية فهو بمنزلة الوالد والأب يسقط
الأخوة والأخوات مطلقا ومن زعم أنه وجد في الأب من المزايا بالإشارة إليها الجدة فعلية
الدليل ومن قال إن ثم لا يلا يقتضي أن الجد يقاسم الأخوة يأخذ الباقي بعد الأخوات فعليه
أيضا الدليل (ولاميراث الأخوة والأخوات مطلقا مع الابن أو ابن الأواب) ولا خلاف
في ذلك بين أهل العلم (وفي ميراثهم مع الجد خلاف) لعدم ورود الدليل الذي تقوم به الطبقة
فذهب جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر إلى أن الجد أولى من الأخوة وذهب جماعة منهم
على وابن مسعود وزيد بن ثابت إلى أن الجد يقاسم الأخوة والخلاف في المسألة يقول فمن قال
أنه يسقط الأخوة قال أنه يستحق عليه اسم الأب وأجاب الآخرون بأنه يجاز لا تقوم به الطبقة
ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض (ورقون) أي الأخوة (مع
البنات إلا الأخوة لأم) لحديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه
والحاكم قال جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لها بنتها
من سعد فقلت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وإن
عهما أخذاهما فلم يدع لهما سماءا ولا ولا تنكحان إلا بعلى فقال يقضى الله في ذلك فنزلت آية
الميراث فأرسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى عهدهما فقال اغتني سعد
الثنتين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك فهذا دليل على ميراث الأخوة مع البنات وأما الأخوة لأم
فلا يرثون مع البنات لقوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو يقره في الأخوة لأم كما في بعض
القرآت (ويسقط الأخ لأب مع الأخ لأوين) لحديث علي قال أنكم تقرؤون هذه الآية
من بعد وصية يوصي بها أو دين وإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالذين
قبل الوصية وإن أعيان بنى الأم يورثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لا يعمه دون
أخيه لا يعمه آخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم وفي أسناده الخبر الثابت لا يعمه ولكن قد
وقع الإجماع على ذلك والمراد بالاعيان الأخوة لأوين والمراد ببنى العلات الأخوة لأبوين يقال
لأخوة لأم الأخاف (وأولوا الأرحام يورثون وهم أقدم من بيت المال) لقوله تعالى وأولو
الأرحام بعضهم أولى ببعض فأنها تفيد أنه إذا مات ميت ولا ورث له إلا من هو من ذوى أرحامه
وهو من عدا العصبان وذوى السهام في مصطلح أهل الفرائض فإنه يرثه وقوله تعالى الرجال

نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ونفسا نصيب مما ترك الوالدان والاقربون: وانظر الرجال
والنساء والاقربين يشمل ذوى الارحام ومما يؤول بذلك حديث المقدام بن معد يكرب عن ابي
ابى داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال من ترك ما لا فلان تسمه وأما وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه وانحل وارث من
لا وارث له يعقل عنه ويرثه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر بن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشفط وانحل وارث من لا وارث له وأخرجه بهذا اللفظ من
حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي وأعله الدارقطني
بالاضراب وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة وأخرجه العقيلي وابن عساكر
عن أبي الدرداء وأخرجه ابن الصغار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل
أحواله أن يكون حسنا غيره ومن ذلك حديث ابن أخت القوم منهم وهو حديث صحيح ومن
ذلك ما ثبت من جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملا عنه لورثة أمه وهم لا يكونون
الاذوى الارحام والكلام على هذه الاسانيد حديث وطى شرح المتن ويحتمل أن يقال ان
حديثنا باقت الفراض فلاولى رجل ذكر يدل على ان الذكور من ذوى الارحام أولى من
الاناث فيكون حديث نفي ميراث العمة والخاله مفيد لهذا المعنى ومقويا للمع حديث الخلال
وارث وبذلك يجمع بين الاحاديث وقد قال بمنى ذلك أبو حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة فمن
بعدهم والى توريث ذوى الارحام ذهب الجمهور وهذه الادلة كما تشهد بانوارث بين ذوى
الارحام تفيد تقديمهم على بيت المال ومما يؤيد ذلك حديث عائشة ؓ ما جاء من أهل البيت
وحسنه الترمذي ان مولى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرم من عذق نخلة فاحت فاقى به
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل لمن نسب أو رحم قالوا لا قال أعطوا ميراثه بعض
أهل قريته فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت مال
المسلمين وأخرج أبو داود ومن حديث ابن عباس قال كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما
نسب فبئس أحد هاتين الاخر فقسم ذلك آية الائتال فقالوا ولو الارحام بعضهم أولى ببعض
وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرجه أيضا الدارقطني وأخرج شعوبه ابن سعد
عن أبي الزبير وفي ذلك دليل على ان الآية في توريث ذوى الارحام محكمة وبها نسخ ما كان من
الميراث بالحققة (فان تراحت الفراض فالعول) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوفاء بما أمر الله
به الا بالمعير اليه وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة مماها ايضاح القول في اثبات
مسئلة العول ودفع جميع ما قاله النافون للعول وقد أوضحت المقام في دليل الطالب على أرجح
المطالب فليراجع (ولا يثبت ولد الملا عنه والزانية الامن أمه وقرباتها والعكس) لحديث سهل بن
سعد في العيصين وغيرهما في حديث الملا عنه ان ابنتها كان يغيب الى أمه بغيرت السنة انه يرثها
وترث منه ما فرض الله لها وأخرج أبو داود ومن حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن الملا عنه لأمه ولو رثتها من بعدها
وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث واثقه بن
الاسقع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تهو ثلاثة مؤرثت حقيقها

ولقبها وولدها التي لا تحت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمرو بن روية
التغلبى وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامساعة في الاسلام من ساهى في
الجاهلية فقد آتاه الله بمصيبة ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث وأخرج الترمذي
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ايمارجل طاهر جرة أو أمة قالوا فولهذا لا يرث ولا يورث وفي اسناده أبو محمد عيسى بن موسى
القرشي الحمصي قال اليعقوبي ليس بشهور وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا
عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستلق ولدا لا هل أمه
من كافرا أو أمة وذلك لما استلق في أول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المكي
الشامي وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولدا الملائنة وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من
قرابته ولا يرونه ما وان يرأتهما يكون لاهما ولو قرأتهما وهما يرثان منهن (ولا يرث المولود الا
اذا أسهل) حديث أبي هريرة عند أبي داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا
أسهل المولود ورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان
قصصه وأخرج أحمد في رواية ابنه عبد الله في المسند عن السور بن غزوة وجابر بن عبد الله
قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث العبي حتى يسهل وأخرجه أيضا
الترمذي والتساقوي ابن ماجه والبيهقي يلفظ اذا أسهل السقط على عليه ورث وفي اسناده
اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى هريرة عن الموقوف أصح وبه جزم التساقوي
وقال الدارقطني في العلل لا يصح رفعه والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من
صباح أو بكرة أو نحوهما ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستهلال في الارث (وميراث
العتيق لم يقتضه ويسقط بالعصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) حديث الولاد بن أحنز وهو
ثابت في الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن سلى بنت حزن ان مولاها مات وترك ابنته فورث
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلى ورجال
أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يجمع من سلى بنت حزن وأخرجه أيضا الطبراني وأخرج
الدارقطني من حديث ابن عباس ان مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فاحصى النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف وأخرج ابن ماجه وهو من حديث
ابنة حمزة وكذلك أخرجه التساقوي في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد
وقع الاختلاف في اسم ابنة حمزة فقيل سلى وقيل فاطمة وفي الحديثين دليل على ان لذوى سهام
العتيق سهامهم والباقي المقتضى أو لمصنعه وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه
فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ان مولى العتاق لا يرث الا بعد ذوى
الأرحام وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى الأرحام ويأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط
بالعصبات وقد روى انه المولى كان حمزة واستدل به من قال انه يكون لذوى سهام المقتنى
الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حمزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاة

لا كبر من الله كورولا تراث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن أو اعتق من اعتق وأخرج
 البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الاولاء من اعتقن
 وأخرج البرقي عن علي بن شريك المصنف عن هذيل بن شرحبيل قال جاء رجل إلى عبد الله بن
 الزبير فقال اني اعتقت عبدا لي وجعلته سائبة فقلت وتزكيا لا ولي له وارث فقال عبد الله ان
 أهل الاسلام لا يسيبون وانما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته فقام بموته وان
 ثأنت وتخرجت في شيء فغن ثقبه وجمعه في بيت المال (ويحرم بيع الولاء وموته) لحديث ابن
 عمر في المصنف وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وموته
 وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث الولاء لجهة كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب وقد
 صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضا وقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز بيع الولاء
 وموته وخالف في ذلك مالك وقد تقدم بعض الصحابة (ولا وارث بين أهل ملتين) لما أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يوارث أهل ملتين شيا وأخرج الترمذي من حديث جابر
 مثله بدون لفظ شيء وفي اسناد ابن أبي ليلى وأخرج البخاري وغيره من حديث اسامة عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهو أيضا في مسلم
 وأخرج البخاري وغيره حديث وهب بن زكريا عن رجل من ربيعة كان عقيل وطالب كافر بن وقد
 أجمع أهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم واختلف في وراثته للمل
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمرو جابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى
 والكفرية واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس أقول وأما المرتد فكافر ليس
 من أهل مله الاسلام فقد شملته الأحاديث المتقدمة فمن زعم انه يرث مال المرتد فإني أراه المسلمون
 فعليه الدليل الصالح لخصيص (ولا يرث القاتل من المقتول) لحديث عمرو بن شبيب عن أبيه
 عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا أخرجه أبو داود
 والشافعي وأهل الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه
 والشافعي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمرو بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن
 عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا وفي اسناد كثير بن مسلم وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه
 حديثا آخر يلفظ من قتل قتيلا فلا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده أو
 ولده وفي اسناد عمرو بن بريق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة
 يلفظ القاتل لا يرث وفي اسنادهما صحيح بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الأحاديث
 يقوى بعضها بعضها وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين العمد والخطأ وبين الدية
 وغيرهما من مال المقتول والمذهب الشافعي وأبو حنيفة قولا كثيرا أهل العلم وقال مالك والشافعي
 ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو تخصيص بغير تخصيص ويرد على الخصوص
 ما أخرجه الطبراني ان عمرو بن شعيب قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اعتقلها ولا تراثها وما أخرجه البيهقي ان عليا لما ذبحه كان له امرأتان اقتلتا فري أحدهما

فانت فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتاهم فذكركم فقال له فاعلموا ولا
ترهبوا وأخرج البيهقي أيضا ان رجلا روى بحججه فأنساب أمه فقال البيهقي ميراثها فقال له صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم حقت ميراثها الخبر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وفي الباب
آخرون يجمعون الصحابة صرحه بذلك سابقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم ان
من قتل مورثه لا يرثه عمدا كان القتل أو خطأ إلا أن أباحنيقة قال قتل الصبي لا يجمع الميراث
كذلك في المسوى وأما ارث المال من بعضهم البعض او من موالهم فقد قيل أنه وقع
الاجماع على ان الرق من موانع الارث وفي دعوى الاجماع قطران الخلاف في كون العبد يملك
أولا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات الميراث وليس في القسام ما يدل على عدم الارث وقد ورد
من حديث ابن عباس ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يترك
وارثا إلا عبد فأعطاه ميراثه أخرجه أحد أهل السنن وحسنه الترمذي وقد قيل انه صرف
إليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر

• (کتاب الجهاد والسير) •

(الجهاد) قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أورد ذلك
بالتأليف جماعة من أهل العلم وحرفت فيه كتاب العبرة بما جاء في الفزو والشهادة والهجرة
وهو أجمع ما جع في ذلك في هذا الطر والعصر وقد أمر الله بالجهاد بالانفس والاموال وأوجب
على عباده أن يقرروا اليه وحرّم عليهم التناقل عنه وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم أنه قال لقد أوتوا روحاً في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو في الصبيّ بن وغيرهما
من حديث أنس وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن الجنة تحت ظلال السيوف كما في
الصبيّ بن وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أغيرت غنما في سبيل الله حرّم الله على النار وثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما
في الصبيّ بن من حديث سهل بن سعد وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن
جبل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قاتل في سبيل الله فواق ناقته وجبته الجنة
فناهيك بعمل وجب الله لصاحبه الجنة فهو حرّم على النار لو يكون مجروحاً أو قاتلاً أو الرواح
منه خيراً من الدنيا وما فيها (فرض كفاية) لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال لا تنفروا
بعبدكم هذا ألباوما كان لاهل المدينة الى قوله يمسكون نساء الاية التي تليها وما كان
المؤمنون وقد حسنه ابن جرير قال الطبري يجوز أن يكون لا تنفروا بعبدكم هذا ألباوما
والمراد به من استقره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن جرير الذي يظهر لي
انما مخصوصة وليست بمنسوخة وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ منكرمة والحسن
البصري كما روى ذلك الطبري عنه ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يفزو وتارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي بعض المسلمين وقد كانت سرايا
وبعونه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الفزو وبعضهم في أهلوا الى كونه فرض كفاية ذهب
الجمهور وقال الماوردي أنه كان فرض على المهاجرين دون غيرهم وقال السهلي كان

عنه على الانصار وقال ابن المسيب انه فرض عين وقال قوم انه كان فرض عين في زمن العصاة
أقول الادلة الواردة في فرضية الجهاد كآثار سنة أكثر من أن تكتب ههنا ولكن لا يجب ذلك
الاعلى الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عين
على كل مكلف وهكذا يجب على من استنفره الامام أن ينفر ويتعين ذلك عليه ولهذا وقع دفعه
سجانه من لم يفر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبطل على عدم وجوب الجهاد على
الجميع قوله عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا كافة قصص هذه الآية على أنه قد قام
بالجهاد من المسلمين من يكفي وإن الامام لم يستنفر غيرهم قد خرج للجهاد ووجه ان يعرف ان الجمع
بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو التسخ وأما خبر الكفار ومناجرة أهل
الكفر وجعلهم على الاسلام أو تسليم الجزية أو القتل ومعلوم من الضرورة الدينية ولاجله
بعث الله تعالى رسوله وأنزل كتبه وما زال الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منذ بعثه الله
سجانه الى أن قبضه اليه بالاعلان لهذا الامر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب
والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا بعضها وما ورد في موادهم أو في تركهم إذا تركوا
المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من إيجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور
القصد عليهم والتكليف من حريمهم وقصدهم الى ديارهم وأما خبر البغاة الى ديارهم فإن كان
ضررهم يتعدى الى أئمة من أهل الاسلام إذا ترك المسلمون غزوهم الى ديارهم فذلك واجب
دفع الضرر عنهم وإن كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلاوا بواجب الطاعة للامام والدخول فيما
دخل فيه سائر المسلمين ولا تنافي ذلك معصية عظيمة لكن إذا كانوا مع هذا مسلمين لا واجبات
غير متعين من تأدية ما يجب تأديته عليهم تركوا وشأنهم مع تكرير الموعظة لهم وإقامة الحجة
عليهم وأما إذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبغي وجاهروا بالعصية وقد قال الله عز وجل
فان يفت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تنفي الى أمر الله وقد أجمع العصاة على
الجزية التي عزها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلوة والزكاة
وساق الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي بعده الماتل ذلك (مع كل بر وفاجر)
لأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغيب فيه وردت غير
مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلا بل هذه فرضة من فرائض الدين وأوجبها الله تعالى
على عباده المسلمين غير تقييد بزمن أو مكان أو شخص أو عدل أو وجوده فتنصيص وجوب
الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه آثار من علم وقد يلى الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يليه
البار العادل وقد ورد بهذا الشرح كما هو معروف وأخرج أحمد في المسند عن رواية ابنه
عبد الله وأبو داود وصححه بن منصور من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم ثلاث من أصل الايمان الكف عن قال لا اله الا الله لا تكفر ميذب ولا تخبر به من
الاسلام بعمل والجهاد ما من مذهبى الله الى أن يقاتل آخر أمى الدجال لا يظلم جور جائر
ولا يعلل عادل ولا يعتبر في الجهاد إلا أن يقصد الجهاد بجهاد أن تكون كلمة الله هي العليا كما
ثبت في حديث أبي موسى في العيصين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم عن الرجل يقاتل شياقة ويقاقل حية ويقاقل دياغى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل

لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (إذا أذن الأيوون) لحديث عبد الله بن عمرو قال جاء
 رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال لا حتى وإلّا قال نعم قال
 فذهب الجاهد وفي رواية لا جدواي داود ابن ماجه قال يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد
 معك ولقد أتيت وإن والدي يبيكان قال فارجع إليهما فاضحكهما كما أبكيكما وقد أخرج هذا
 الحديث مسلم من وجه آخر وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد أن رجلا هاجر إلى النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لنا أحد باليمن فقال أبو أي قال أذناك فقال لا
 فقال ارجع إليهما واستأذنهما فإن أذناك فجاهداوا فبرهما وصحبه ابن حبان وأخرج أحمد
 والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جهممة السلي أن جهممة أتى النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أريدت الفز ووجئتك أستشيرك فقال هل لمن أم قال نعم
 فقال الزمها فإن الجنة عند رجلها وقد اختلف في أسنده اختلافا كثيرا وقد ذهب الجمهور
 إلى أنه يجب استئذان الأيوين في الجهاد ويحرم إذا لم يأذنا أو أحدهما لأن برهما فرض عين
 والجهاد فرض كفاية قالوا وإذا أتمين الجهاد فلا إذن ويذكر على ذلك ما أخرجه ابن حبان من
 حديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن
 أفضل الأعمال قال الصلاة قال ثم قال الجهاد قال فأنى والدين قال أمرنا بوالدين خير
 فقال والذي بعثك نبيا لا يباحدن ولا تتركهما قال فانت أعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض
 العين أي حيث يتعين على من له أيوان أو أحدهما أو قريبا من الحديثين (وهو مع اخلاص
 النية يكفر الخطايا إلا الدين) لحديث أبي قتادة عنده مسلم وغيره أن رجلا قال يا رسول الله
 أرايت أن قتلت في سبيل الله بكفر عن خطيأي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 نعم وأنت صابر محسوب مقبل غير مدبر إلا الدين فإن جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج
 منه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يغفر الله لشهد كل ذنب إلا الدين فإن جبرئيل عليه
 السلام قال لي ذلك وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس شوه (ويلحقه) أي بالدين كل
 (حقوق الأدميين) من غير فرق بين دم أو عرض أو مال إذا لم يرق منها (ولا يستعان فيه) أي
 في الجهاد (بالمشركين) الا للضرورة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من
 المشركين ارجع فلن استعين بشرك فلما أسلم استعان به وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث
 أبي هريرة وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي والطبراني في صحيحه من حديث حبيب بن عبد الرحمن
 عن أبيه عن جده ورجال أسنده ثقات وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تستضيئوا بنار المشركين وفي أسنده ما زهر بن راشد
 وهو ضعيف وبقية أسنده ثقات وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود يوم خيبر وأخرجه أبو داود وفي مراسيمه من
 حديث الزهري وأخرجه أيضا الترمذي مرسل وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من
 حديث ذي خبزة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ستصلحون الروم
 صلحا وتقرؤن أنتم وحمم عدوا من وراءكم وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز

الاستعانة بالمشركين وذهب آخرون الى جوازها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم بالمشركين في يوم أحدوا فخرل عنه عبدا لله بن أبي بن مسابة وحسب ذلك استعان بمجموعة
 منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير ان رجلا يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد المدارج له لواء المشركين حتى قاتل صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ان القليل ازهد هذا الدين بالرجل القاجر ونرجت خزائنهم التي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم على قبره عام الفتح وهم مشركون فيصبح بين الاحاديث بان
 الاستعانة بالمشركين لا يجوز الا للضرورة لا اذا لم تكن ثم ضرورة (وتجيب على الجيش طاعة
 أميرهم الا في محبة الله) لحديث أبي هريرة في الصبيان وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني
 ومن يعص الأمير فقد عصاني وعن ابن عباس في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولى الأمر منكم قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بعنه رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في سرية أخرجه أحدوا أبو داود وهو في الصبيان وفيما أياض من حديث
 علي قال بعنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار
 وأمرهم أن يسجدوا له ويطيعوا فصفى في شئ فقال اجعلوا في طيما لهم ثم قال أوقدوا
 نارا فاقودوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تسجدوا ويطيعوا
 فقالوا بلى قال فادخلوها فتنظر بعضهم الى بعض وقالوا انما أمرنا الى رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من النار فكأنوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا إذ كروا
 ذكرا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لودخلوها لم يخرجوا منها أبدا وقال لا طاعة
 في محبة الله انما الطاعة في المعروف والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما يجب طاعة الامر امام يأمروا بمحبة الله (وعليه) أي
 على الأمير (مشاورتهم) لفرق بينهم وكتفهم عن الحرام) لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في
 الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشاور المنزلة مع كل ما ينوبه موقع
 منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم شاور أصحابه حين بلغه اقبال ابي سفيان والقتلة مشهورة وأجاب عليه سعد بن جبانة
 بقوله والنبي نفسي يدمر لو أمرتنا أن نقتلهم البعير لا نخشاها وأخرج أحمد والشافعي من
 حديث أبي هريرة قال ما رأيت أحدا قط كأنه يكثر سورة لأصحابه من رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شأنا فرفق بهم فأوفقه وأخرج مسلم أيضا
 من حديث معقل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لمن أمير على أمور
 المسلمين ثم لا يهتم بهم ولا يفتش لهم الا لم يدخل الجنة وأخرج أبو داود من حديث جابر قال
 كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفتش في السيرة فيرجي الضعيف ويردف ويدعو
 لهم وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فزرة كذا وكذا ففتش الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى

مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهي رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم عن قتل النساء الصبيان وأخرج أبو داود ومن حديث أنس أن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيخا فانيا ولا صغيرا ولا امرأة وفي أسناد محمد بن القزويني
 مقال وأخرج أحمد وأبو داود والسنائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث
 رباح بن ربيعة أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عسقا ولا عسيفا ولا جبر
 وأخرج أحمد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا الولدان
 ولا أصحاب الصوامع وفي أسناد إبراهيم بن اسمعيل بن أبي حنيفة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد
 وأخرج أحمد أيضا والاسماعيل في مسنده من حديث كعب بن مالك عن محمد بن عبد الله بن علي
 الله تعالى عليه وآله وسلم حين بعث إلى ابن أبي الحقيق يخبره مني عن قتل النساء والصبيان
 ورجال الرجال الصبيح وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث حمزة بن عمرو بن علقمة
 شيخ المشركين واستخبروا شرهم وقد قيل أنه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء
 والصبيان إلا إذا كان ذلك لضرورة كأن يتوسل بهم المقاتلة أو يقتلون وقد أخرج أبو داود
 في المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مباحرا أممقتولة يوم حنين فقال
 من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله فتمها وأردفها خلق فلأرأت الهزيمة عقيتها أهوت إلى
 قائم سبي لتقتلني فقتلتها فلم تذكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووصلة الطبراني
 في الكبير قلت قال الشافعي النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم إنما هو في حل القبيز والتفرد
 وأما البيات فيصرون أن كان فيه أصلية ذرايرهم ونسائهم (والمنتهى) لما تقدم قرأ في حديث
 سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده موقبه ولا تقاتلوا وأخرج حمزة بن عبد الله بن ماجه من حديث
 صفوان بن عسال أحد حديث النهي عن المنتهى (والأراق بالشار) لحديث أبي هريرة عند
 البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلانا
 وفلانا رجليين فأمر قوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج أفي كنت أمرتكم أن تهرقوا فلانا
 وفلانا وأن النساء لا يمتدح بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما أو أمتدحوا الشجر والاصنام
 والتماع فقد ثبت الأذن بذلك عن الشارع إذا كان فيه مصلحة (و) يهرم (القرار من الرضخ
 إلا إلى فئة) وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره إلا معرقا
 اقتال أو منحرا إلى فئة فندبه بغضب من الله وثبت في الصحيحين وغيرهما أن القرار من
 الرضخ هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجمله وإن اختلفوا في مسوغات القرار
 وقد جوز الله تعالى القرار إلى الفئة وأما التعريف للقتال فهو وإن كان فيه ولية الحرب لكنه
 ليس بقرار على الحقيقة قال في المسوى قوله معرقا اقتال هو أن يتصرف من ضيق إلى سعة أو
 من سفلى إلى علو أو من مكان منكشف إلى مستور وهو ذلك مما هو ممكن في القتال قوله
 أو منحرا أي يصر إلى حذيفة من المسلمين يستعدهم ويقاتل معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين
 يوم الرضخ في مقابلة زحفهم من الكفار والقرار حيث كثرة (وبهجوم تبين الكفار)
 لحديث الصعب بن جندب في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 مثل عن أهل الله من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرايرهم ثم قال هم منهم وأخرج

أحدوا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سلمة بن الأكوع قال سئنا هو ازن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واليات هو الغارة قال قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة قال قال أبو داود وأحمد وأحمد لا بأس به أن يبيت العدو ليلا (والكذب في الحرب) لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف قال يا رسول الله فاذن لي فأقول قال قد فعلت يعني ياذن له بأن يخدعه بقتل ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي أيضا في البخاري وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة قالت لم اصنع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في شيء من الكذب عما يقول الناس الا في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور هاهنا التعريض والتلميح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم (والخداع) في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة وفيه ما من حديث أبي هريرة قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الا أن يكون فيه تقصص عهد

(فصل وما يقع الجيتى كان لهم أربعة أجناسه وخمسة بصره الامام في مصارفه) لقوله تعالى واعلموا انما غفتم من شيء فان قصصه ورسول ولذي القربى والسائى والمساكين قلت اتفق أهل العلم على ان الفتنه تنقسم فائمس للاصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة أجناسها لغايبين وقوله تعالى فان قصصه ورسول ولذي القربى والسائى والمساكين قلت اتفق هذا المال اليه لشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الجنس الى نفسه بين مصارفها واختلفوا في سهم ذوى القربى قال أبو حنيفة انما يعطون لفقيرهم وقال الشافعي لقرباهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالميراث غير أنه أعطى القريب والبيمين ذوى القربى ولا يفضل عنده فقير على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأستهما ومن ذلك ما ورد في القرآن في التي موافقية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعبر من المغمى فلما سلم أخذ برأس جنب البعير ثم قال ولا يهل لي من غنائكم مثل هذا الا الخمس والخمس ممدود فيكم وأخرج نحوه أحدوا والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة ابن الصامت وحسنه ابن جرير وأخرج نحوه أيضا أحدوا وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضا ابن جرير وروى نحوه ذلك أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية (وياخذ القارس من الفتنه ثلاثة أمهم والراجل سهمان) وما ورد في ذلك من الاحاديث منها حديث ابن عمر في البيمين وغيرهما وله ألفاظ فيها التصريح بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمهم للقارس وفرسه ثلاثة أمهم والراجل سهمان وفيه ما معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير بن عوف عند أحد رواه الرجال الصحيح وحديث أبي وهب عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود

وحديث جابر واسماء بنت عبد الله بن جابر في الباب أحاديث وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن القارص يأخذ هو لقرصهم من والراجل منهم ما وتسكوا به حديث مجمع بن جارية عند أحمد بن داود وقال قسمت خير علي أهل المدينة قسمهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على غانية عشر منهم ما وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى القارص منهم والراجل منهم ما وهذا الحديث في أسناده ضعف وقال أبو داود إن فيه وهماً وأنه قال ثلثمائة فارس وأنهم كانوا مائتين (ويستوي في ذلك القوي والضعيف ومن قائل ومن لم يقاتل) حديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو القزح في الاقتراح على شرط البخاري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوي بعد وقوع انقسام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى يستلونك عن الانتفال وأخرج شعوبه أحد رجال الصحيح من حديث عباد بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون منهم ومهم وغيره سواء قال شككتك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتصرون الأضيقاتكم وأخرجه البخاري أيضاً والنسائي عن معمر بن سعد قال رأيت سعداً من فضلاء علي من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تنصرون وترزقون الأضيقاتكم وأخرج شعوبه أحد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه قال في الطبعة البالغة ومن بعده الأمير لمصلحة الجيش كالبريد والطليعة والباسوس يسهمه وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر (ويجوز تنقيل بعض الجيش) لما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أهلك كوعهم القارص وسهم الراجل جمعهم له وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذري في مختصر السنن إلى مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل سعد بن أبي وقاص يوم بدرية فأولئك ذهب إلى ذلك الجمهور وحكي بعض أهل العلم الإجماع عليه واختلف العلم أهل هو من أصل الفتنية أو من الخمس وقد ورد في تنقيل السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أربع بعد الخمس في بداهة وقتل الثلث بعد الخمس في رجسته وأخرج شعوبه أحد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عباد بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث معمر بن يزيد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا قتل إلا بعد الخمس وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقتل بعض من سبعت من السرايا لا تقسم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله وفيه ما نقل بعض السرايا بعداً وفي الباب أحاديث قال في الطبعة البالغة وعندى أن رأى الإمام أن يزيد بن زكاريان الأبل أو لمرأة شياً أو فضل العرب على البراذن لشيء دون السهم فلهذا بعد أن يشاور أهل الرأي ويكون أمر الاختلاف عليه لاجله ويجمع اختلاف سير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب (وللإمام المني وسهمه كالحديث) حديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عند أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري قال كتاباً يريد أن يدخل رجل معه قطعة أديم فقرأناها فإذا نحن من محمد رسول الله إلى بني زهير بن

أقبح انكم ان شهدتم أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأنتم الصلاة وآتيت الزكاة وأديتم
 الخمس من المغم ومهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومهم المصطفى فأنتم آمنون بآمان الله
 ورسوله فقلنا من كتبك هذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المنذرى
 ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله ومعى الرجل الثمري بن زلب وأخرج أبو داود عن الشعبي
 مرسلًا قال كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سهم يدعى المصطفى ان شاء الله او ان شاء أمة
 وان شاء فرما يجتاز به قبل الخمس وأخرج أبو داود أيضاً من حديث ابن عون مرسلًا نحوه
 وأخرج أحمد والترمذى وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 تنفل بسهم هذا القفار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت كانت صفة من المصطفى
 وأخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس نحوه ويعارضه ما فى الصحيحين وغيرهما من حديث
 أنس أيضاً قال صارت صفة الكلبى ثم صارت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وفى رواية انه اشتراها منه بسبعة أروس (ويرضخ من القصة من حشر) لحديث ابن عباس
 عندهم وغيره انه سأل سائل عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم اذا حضر الناس
 فأجاب انه لم يكن لهم سهم معلوم الا أن يحدوا من غنائم القوم وفى لفظ ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يفرز بالسهم فهداوين الجرحى ويحدون من القصة وأما السهم فلم يضر
 لهم وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عمار بن عبد الله بن السهم انه شهد
 خيبر مع مولى فأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشئ من خزئ المناع وأخرج أحمد
 وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زياد عن جده أم أبيه انها خرجت مع النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قبعت البنا فثناقرأ ينافيه الغضب فقال مع من خرجت وباذن من خرجت فقلنا
 يا رسول الله خرجنا فقلل الشعر وتعين فى سبيل الله ومعنا دوا طبرى وتناول السهم ونسقى
 السويق فقال لمن قاله فرفق حتى اذا فتح الله عليه خيبر اسهم لنا كما أسهم للرجال قال قلت لها
 يا جدة وما كان ذلك قالت قرأوا فى اسناده رجل مجهول وهو حشرى وقال الخطاى اسناده
 ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذى عن الاوزاعى مرسلًا قال اسهم النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم للصبيان بخيبر وحديث حشر كما عرفت ضعيف وهذا مرسل فلا يثبتان
 لمعارضتهما تقدم وقد حل الاسهام هنا على الرضى بما بين الاحاديث وقد اختلف أهل العلم فى
 ذلك فذهب الجهور الى انه لا يسهم النساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك
 (ويؤثر المؤلفان ان رأى ذلك صلاحاً) لحديث أنس فى البغارى وغيره ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قسم الغنائم فى اشراف قریش فألبى عليهم وترك الانصار والمهاجرين
 وهكذا ثبت فى الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك واعطى افا من اشراف
 العرب والقصة مشهورة مذكورة فى كتب السير بطولها والمراد باشراف قریش أكابر مملكة
 الفتح كابي سفيان بن حرب ومسلم بن عمرو وحويط بن عبد العزيز وحكيم بن جزام ومعتوان
 ابن أمية (واذا رجع ما أخذ الكفار من المسلمين كان له الكه) لحديث عمران بن حصين عند

مسلم وغيره ان العصابة ناقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصيبت فركبها امرأة من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت تدعي أن تقرها ان شجها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر أنه ذهب فرسه فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبق عليه فلقق بأرض الروم وظهر عليه المسلمون فرد عليه ثاب بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية لا يداودان خلا ما لابن عمر أبق الى العدو فظهر عليه المسلمون فرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجاعة من أهل المسلم ان أهل الحرب لا يملكون بالقلبة شيئا من أموال المسلمين ولما حبه أخذ قبل القسمة وبعدها وروى عن علي والزهرى وعمر بن دينار والحسن انه لا يرذ أسلا ويخص به أهل الغنائم وروى عن عمرو سليمان بن ربيعة وعطاء واليث ومالك وأحمد وأخرون ان وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وان وجده بعد القسمة فلا يأخذه الا بالقسمة وقد روى عن ابن عباس انه اذ قلنى مثل هذا التفصيل مر فورا واستاده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة قال في المصنوع وعليه أكثر أهل العلم في الجملة ولهم في التفاصيل اختلاف (ويحرم الانتفاع بشئ من القسمة قبل القسمة الا الطعام والعلف) حديث روي عن ثابت عند احمد وأبي داود والداريمى والطحاوى وابن حبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يهل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغمنا حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى اذا أخلقه وقد نيه ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أجهت هارقه وفي استاده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقال ابن حجر ان رجال استاده ثقات وقال أيضا ان استاده حسن وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كانصيب في مغازنا العسل والغني فناكله ولا نرفعه زاد أبو داود فلم يؤخذ منهم سائلهم وصح هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا ان جيشا غفوا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخس وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مسعود قال أصيبت جرابا من شهر يوم خيبر فالتزمته فقلت لأعلى اليوم أحدا من هذا شيا فالتفت فإذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبعا وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال أصيبت طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجي فياخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينطلق وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا كل الجز في الفز ولا تقسمه حتى ان كنا نرجع الى رحالنا وأخرجنا علة منه وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجهور وسواء أذن الامام أو لم يأذن وقال الزهرى لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ الا أن ينهى الامام قال مالك في الموطن لا يرى بأسا أن يأخذ كل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في القاسم وقال أيضا أنا أرى الابل والبقر والغنم بمنزلة

الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كايا كلون من الطعام وقال ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالجوش قال فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا أرى أن يضر ذلك شيئا يرجع به الى أهله قلت وعليه أهل العلم (ويحرم الفلأول) لحديث أبي هريرة في الصمصم وغيرها في قصة العبد الذي أصابه سهم فقال الصحابة هنيأه الشهادتيارسل الله فقال كلاً والذي نفس محمد بيده ان الشعلة تلتبب عليه نارا أخذها من الفئاض يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال ففرزع الناس بغيره رجل بشارك أو شراصكين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشارك من نارا أو شرا كان من نارا وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال لما كان يوم خيبر قتل قمر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلاً اني رأيت في النار في بردة ظلمها أو عابته وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان علي قتل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يقال له كركرة فأتاه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عابته قد ظلمها وقد قال الله سبحانه ومن يظلل يات بما غل يوم القيامة وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة الحديث وقد نقل التوروي الاجماع على انه من الكبار وقد ورد في تحريق متاع الفلأ ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر قوا متاع الفلأ وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد انخراساني وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا وجدتم الفلأ قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه وفي اسناده صالح ابن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (ومن جلة الغنمة الاسرى) ولا خلاف في ذلك (ويجوز القتل أو القداء أو المن) لقوله تعالى ما كان لبي أن يكون لها أسرى حتى يقض في الارض وقوله تعالى فاما من ابعدوا فاداءه وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القتل للاسرى وأخذ القداء منهم والمن عليهم ثبوتاً متواتراً في وقائع فني يوم بدر قتل بعضهم وأخذ القداء من غالبهم وأخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو كان معكم بن عدى حياتكم كلني في هؤلاء لنتقي لركمهم وفي مسلم من حديث أنس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الثمانية النفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التميم عند صلاة الفجر ليقتلوه ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعنتهم فانزل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ميطن مكة الا ينو قد ذهب الجاهل هو والى ان الامام يفعل ما هو الا حوط للاسلام والمسلمين في الاسارى فقتل أو يأخذ القداء أو يمن وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ القداء من اسرى الكفار أصلاً وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل يغير بين المن والقداء وعن مالك لا يجوز المن بغير قداء

وعن الخفية لا يجوز إلى أصل لا بقدره ولا بغيره

٥ (فصل ويجوز استرقاق العرب) ٥ لان الادلة العديدة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربي و عجمي وذكروا في ذلك دليل يصلح التمسك به في تخصيص أسر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الادلة ظاهرة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما أنها كانت عند عائشة سبيبة من بني قحيم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتقها فانها من ولد اسمعيل وأخرج البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين باع وفد هوازن مسلمين فساءلوا أن يرده عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أحدكم فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المثل الحديث وفي العيصين وغيرهما من حديث ابن عمر ان جويرية بنت الحارث من بني بني المصطلق كانت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضي كتابها فلما تزوجها قال الناس اصهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسلوا ما بأيديهم من السبي وأخرجهم أحد من حديث عائشة وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور وحكى في البحر عن الخفية أنه لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام أو السيف واستدل بقوله تعالى فاذا انسلكوا الهدى لا تقبلوا منهم الا ما يرضون الا في الحرب والقتال في الآية لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم محض ما نالك وقد صرح القرآن الكريم بالتصير بين المن والفداء فقال فاما من بعدوا ما اندامولم يفرق بين عربي وعجمي واستدلوا أيضا بما أخرجه الشافعي والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزا على العرب لكان اليوم انهاروا وسرى وفي اسناده الواقدي وهو ضعيف جدا ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفا من الواقدي وقد أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القديمة من ذكور العرب في بدر وهو فرغ الاسترقاق أقول قد سبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جماعة من بني قحيم وأمر عائشة ان تعتق منهم كما تقدم وبالغ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من فعل كذا فكذا نكأ عتق رقبة من ولد اسمعيل وقال لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء والحاصل أن الواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة الكثيرة العديدة من التصير في كل مشرك بين القتل والمن والفداء والاسترقاق فمن ادعى تخصيص نوع منهم أو فرد من افرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أسرى العرب فظاهر أظهر من أن يذكر الواقعي في ذلك فائت في كتب الحديث العيصين وغيرهما وفي كتب السير جميعها (وقتل الجاسوس) لحديث طلحة بن الاكوع عند البخاري وغيره قال أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن وهو في سفر فجلس عند بعض أصحابه يتحدث ثم انسل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم اليه فقتلته فقتلني عليه وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي وأما المعاهد والذي يقال مالك والاوزاعي يقتضيه عهد بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بقتله وكان عينا لبي سفيان وحليفه رجل من الانصار فمحلقة من الانصار فقال اني مسلم فقال رجل من

الانصار يا رسول الله انه يقول انه مسلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان منكم
رجلا لا نكلمهم الى ايمانهم منهم فرات بن حيان وفي اسناده أبو همام الدلال محمد بن محبوب ولا يصح
بحديثه وهو يرويه عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري
البصري وهو من اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم ورواه عن الثوري أيضا عباد بن
الازرق العباداني وهو ثقة (واذا أسلم الحربي قبل القدرة عليه أحرز أمواله) لحديث جعفر بن
عبد الله بن النعمان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أسلم الرجل فهو احرى بأرضه وماله أن يخرجه
أحد أو يود أو يذبحه وثقات وفي لفظ ان القوم اذا أسلوا أحرزوا أموالهم ودماهم وأخرج
أبو يعلى عن حديث أبي هريرة مرفوعا عن أسلم على شيء فهو له وضعة ابن عدي يasin الزيات
الرازي عن أبي هريرة قال السبق وانما يروى عن ابن أبي مليكة وعن عروة مرسلا وقد
أخرج عن عروة مرسلا سعيد بن منصور برجال ثقات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
حاصر بني قريظة فأسلم نعلبة وأسيد بن سعية فأحرز لهما أموالهما وأولادهما
الصغار ومخيل على ذلك الحديث الصحيح ان ثبت من طرق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال فاذا ظالوا عصموا من دماهم وأموالهم الا بصتها وقد ذهب الجمهور الى أن الحربي اذا
أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الاسلام
(واذا أسلم الكافر صار حرا) لحديث ابن عباس عند أحمد وابن أبي شيبة قال أعتق رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الطائف من خرج اليمن من عبدة المشركين وأخرجه
أيضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة أبي بكر في تدليعه من حصن الطائف المذكورة في صحيح
البخاري ورواها أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال ما أتانا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أن يرذلنا أبابكر وكان جلوسا فأسلم قبلنا فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسوله
وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم المدينة قبل الصلح فكتب اليه مواليهم فقالوا والله يا محمد
ما نرجوا اليك رغبة في دينك وانما نخرجوا هربا من الرق فقتلنا ناس صدقوا يا رسول الله
وذهب اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما أراكم تنتهون يا معشر
قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن يردهم وقال هم عتقاء الله
عز وجل وأخرج أحمد عن أبي سعيد الأشج قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم في العدا اذ اسلم ثم جاء مولاه فأسلم ثم جاء مولاه فأسلم ثم جاء العبد بعد ما أسلم
مولاه فهو احرى به وهو مرسلا (والارض المقنونة أمرها الى الامام فيجعل الاصلح من قبعتها
أو تركها مشتركة بين الغاتين أو بين جميع المسلمين) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قسم ارض قريظة والتضير بين الغاتين وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف
الاخر لمن ينزل به من الوفود والامور ووثب النسل كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث
بشير بن يسار عن رجال من الصحابة وأخرج نحوه أيضا أبو داود من حديث سهل بن أبي حفصة
وقد ترك الصحابة ما غنوه من الاراضي مشتركة بين جميع المسلمين يسمون خراجها بينهم
وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء الراشدون وأخرج

مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما قرية
أتيقروا فإنهم فيها فاسمكم فيها وأيمقرية عنت الله ورسوله فإن خسم الله ورسوله ثم هي
لكم أقول قسمة الاموال المحققة للمسلمين من خراج وعمالته وجزية وصلح وغير ذلك ينبغي
تقوي بعض قسمتها الى الامام العدل الذي يحض التصح لرحمته ويسذل جهده في مصالحهم
فيقسم بينهم ما يقوم بكفايتهم ويذكر لموادتهم ما يقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلك طريق
معينة سلكها السلف الصالح فان الاحوال تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة فان رأى
الصلاح في تقسيم ما حصل في بيت المال في كل عام فعل وان رأى الصلاح في تقسيمه في الشهر
أو الاسبوع أو اليوم فعل ثم اذا قاض من بيت مال المسلمين على ما يقوم بكفايتهم ولم يدر
لرفع ما يوزنهم جعل ذلك في مناجرة الكفرة وفتح ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير
الجيوش والتخيل والصلاح فان تقوية جيوش المسلمين هي الاصل الاصيل في دفع المفسد
وجلب المصلح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرة العدل في الرعية
وعدم الجور عليهم والقبول من محسنتهم والتجاوز عن مسيئتهم وهذا معلوم بالاستقرار في جميع
دول الاسلام والكفر فاعل ملك في رعيته الاول بعدله أضعاف ما ياله الجائر
يجوره مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار وفي دار الآخرة
فانه جرت عادة الله سبحانه بحق نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة
من أعظم العبر للمعتبرين فانه لا بد أن يحل بهم من نكك الله ومخطئه ما يعرفه من الخطة
واعتبار وتفكر ومن تغرف في تاريخ الدول رأى من هذا ما يقضي منه الحبب فالخاصل أن
النظام من خسر الدنيا والآخرة أما خسران الآخرة فواضع معلوم من هذه الترتيبة
بالضرورة وأما خسران الدنيا فهو وان تم له من انصيب نذر فهو على كدر وتخوف ونقص
وتجمل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقفاً والملك في كل وقت بسبب ما قد فعله بهم وهم
مع ذلك على بغضه وهو منطوق على بغضهم وينضم الى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد
وهلاك الرعية وفقر اغنيائهم ففي كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من نقص
الظلمة وهلاكهم في أيسر مدة فاقول المولود مدة أشدهم بطشاً وأكثرهم ظمناً وهذا هو الغالب
وما خالفه فتأدروا في حال هؤلاء الظلمة في الدين والديار من حال المولود العادلين بالرعية
المحبوبين عندهم المستعين بلنة العدل مع قلة العيش الصافي عن كدرا وخاوف التي لا يأمن
الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولولم يكن من ذلك كله الا الامن من عقاب الله واستقلته بل
الرجاء في نوابه ويزيل فضله وما عليه العادلين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر لكان مغنياً (ومن أمته أحد المسلمين صارا آمننا) لحديث علي عند أحد
وأبي داود والنسائي والحاكم من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ذمة المسلمين واحدة
يسعى بها أذانهم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث حماد بن بشيب عن أبيه عن
جده من قولها بلقط يد المسلمين على من سواهم تشكاف أذانهم ويجبر عليهم أذانهم ويرد عليهم
أقصاهم وهم يدعى من سواهم وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر موطولاً
وأخرجه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً بلقط المسلمين يدعى من سواهم

تسكانا فأتواهم وأخرجهم إلينا ثم من حديث أبي هريرة عن حمزة بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أجمع أهل العلم على أن من آمنه أحد المسلمين صار آمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى وأما العبد فأجاز أمانه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت انما يصح الأمان من أحد المسلمين إذا آمن واحد أو اثنين فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وتحرى المسئلة كعقد النعمة ولو جعل ذلك لأحد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد (والرسول كالقوت من) حديث ابن مسعود عند احمد وابي داود والشافعي وإلينا ثم من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا رسول في مسيلة لو كنت قاتلا لرسول لا تقتلوكا» وأخرج احمد وابوداود من حديث نعيم بن مسعود الا نضيف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما والله لو ان الرسول لاقتل لضربت اعناقكما وقد اخرج احمد وابوداود والشافعي وابن حبان وصححه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدر افع لمباثمة فريش اليه فقال يا رسول الله لا ارجع اليهم فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا اخش بالعهد ولا احبس البرد ولكن ارجع اليهم فان كان في قلبك الذي فيه الا نبيعي الاسلام فارجم (وتجوز مهادة الكفار) بولوا بهم وقبائلهم اذا اجتهد الامام وذوو الرأي من المسلمين فعرفوا تقع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة (ولو بشرط والى اجل اكد عشر سنين) حديث انس عنده مسلم وغيره ان فريشا صالحا لموا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه ان يمن بامنكم لا ترقه عليكم ومن بامننا ودفعوه علينا فقالوا يا رسول الله اتكتب هذا قال نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن بامنهم سيجعل الله فريجا وغريبا وهو في البضاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان مطولا وفيه ان مدة الصلح بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين فريش عشر سنين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصالحه الكفار على وقتن جاء منهم مسلما وفتح صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه واما مقدمه الصلح فذهب الجمهور الى أنه لا يجوز ان يكون اكثر من عشر سنين لان الله سبحانه قد امر بانقضاء الكفار في كتاب العزيز فلا يجوز مصالحته بعد وثني من جزية او نحوها ولكن لما وقع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز في المدة التي وقع الصلح عليها ولا يجوز الزيادة عليها رجوعا الى الاصل وهو وجوب حقاقه الكفار ومناجزتهم الحرب وقد قيل انها لا تجوز بمجاوزة اربع سنين وقيل ثلاثة سنين ولا تجوز بمجاوزة سنتين (ويجوز تأييد المهادة بالجزية) لما تقدم من امره صلى الله عليه وآله وسلم بقاء الكفار الى احدي ثلاث خصال عنها الجزية وحديث عمرو بن عوف الانصاري في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث اباعبيدة بن الجراح الى البصرين يأتي بين يدها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البصرين

وأقر عليه السلام العلامة بن الحضرمي وأخرج أبو عبيد عن الزهري رسالة قال قبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجزية من أهل البصرين وكانوا يجرسون وأخرج أبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد مع دومة غاصب فأتوا به فخنقوه وصالحه على الجزية وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال عن الزهري أن أول من أعطى الجزية أهل بصران وكانوا نصاري وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أهل اليمن على كل حال دينار كل سنة أو قيمته من المعافر يعني أهل النخعة منهم ورواه الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ المنهم وروى عنه أبو داود وأخرج الضاري وغيره من حديث المغيرة بن شعبه أنه قال لصلح كسرى أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نقاطكم حتى تعبدوا الله وحده وتؤدوا الجزية وأخرج الضاري عن ابن أبي نعيم قال قلت لصلح ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل اليسار وقد وقع الاتفاق على أنها قبل الجزية من صكفناو ألهم من اليهود والنصارى واليهوس قال ما أتوا ولا زعموا فقهاه الشام أنها قبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم وقال الشافعي أن الجزية قبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو يهودا ويطعنهم اليهود في ذلك وقد استدل من يجوز أخذها إلا من ألهم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قرئش أمة يربطهم كلمة تدبر لهم بها العرب ويؤدى إليهم بها ألهم الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينبغي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم وإذا قبلت عدول من المشركين فادعهم إلى ثلاث شمس أو خلال وقم الجزية قال في المسوي في باب أخذ الجزية من أهل الكتاب قال تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يملأوا الجزية عن يدهم صاغرون قلت عليه أهل السلم في الجملة وقال الشافعي الجزية على الأديان لا على الانساب فتؤخذ من أهل الكتاب عربا كانوا أو يهودا وتؤخذ من أهل الأوثان واليهوس لهم شبهة كتاب وقال أبو حنيفة لا قبل من العرب إلا الإسلام أو السفوف في حديث ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الجزية من يهود البصرين وأن عمر ابن الخطاب أخذها من البربر وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر اليهود فقال ما أدى كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أنه شهد لصلح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم سنوا بهم سنة أهل الكتاب قلت وعليه أهل السلم قال ما عالت مضت السنة أن الجزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه أهل السلم وأما قدرها فضرر عمر بن الخطاب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهما مع ذلك أرقاق المسلمين وثمانية ثلاثة أيام قلت قد صرح حديث معاذ بعنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني ألين فأمره أن يأخذ من كل حال دينار أو عدل المعافر بأما تختلفوا في الجمع منه وبين حديث عمر فقال الشافعي أقل الجزية دينار على كل بالغ في كل سنة ويستحب للإمام المالك كسرة ليزداد ولا

يجوز أن يتقص من دينار وإن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على المؤمنين وحديث معاذ على الفقراء لأن أهل اليمن أكثرهم فقرا فقال على كل مؤسر أربعة فأنبرو على كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينارون عمر بن عبد العزيز من مربيك من أهل النخعة فخذ على ديرونه من التبرارات من ككل عشر من ديناراتها قص فبصا ب ذلك حتى يبلغ عشرة فأنبر فان قصت ثلث دينارها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم عاتا أخذتهم كتابا إلى مثلهم الحلول قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولوا وقت عقد النخعة وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزيرة حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لانه دين حل عليه كسائر الديون انتهى (وتنعم المشركون وأهل النخعة من السكون من جزيرة العرب) لحديث ابن عباس في الصحيحين وفيه هما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوف ب نعم ما مكنت أجيزهم ونسبت الثالثة والثلاثين من سليمان الاحول وأخرج مسلم وغيره من حديث همرانه مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها الاسلام وأخرج أحمد من حديث عائشة أن آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن قال لا تقول بجزيرة العرب دينان وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنهما والادلة هذه قلدت على إخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا أو غير ذمي وقيل انما يمنعون من الجواز فقط استدلالا بما أخرجه أحدوا البيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال آخر ما تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجوا يهود أهل الجواز وأهل الجحزان من جزيرة العرب وهذه الابلح تقتضي العام لم تقرر في الاصول من ان التخصيص موافق العام لا يصح وقد سكت ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور ان الذي غنم منه المشركون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة فالوهومكة والمدينة والامامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن النخعة يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم قبله وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلا الا بأذن الامام أقول الاحاديث حصرة بان إخراج اليهود من جزيرة العرب ونهكرا الجواز هو من التخصيص على بعض افراد العام لا من التخصيص لانه قد تقرر في الاصول ان تعظيم القرب لا يجوز العمل بها اجاعا الاعتدال فاقول فقط الجواز يدل على ان غير من مواضع الجزيرة يخالفه بمفهوم لقبه هذا هو الواب الذي ينبغي التعويل عليه وقد جمع الخري في موافق شرح بلوغ المرام رسالة توضح فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بابحاث ليس هذا موضع ذكرها قال في المسوى في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أتموا أعمالكم المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد علمهم هذا وان ختم عليه فسوف يفتنكم الله من فضله قلت قوله فلا يدخلوا المسجد الحرام معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى وان ختم عليه وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بهما سواء كان ذميا أو لم

يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا يأذن في دخوله بل يخرج الامام اليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد مر في غير حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أدخل الكفار في مسجد من ذلك ربط ثعلبة بن اthal بسارية من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا باذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو بغراذن وتأويل الآية على قولهم انهم أخيهوا بالجزية بأقول لا ريب ان مواطن العباد والمعدة للمسلمين ينبغي تفرغها من ادراك المشركين فهم الذين لا يظهر من جنازة ولا يقتلون من نجاسة فان كان تلويثهم لمساجد المسلمين بالنجاسات أو استهزأوهم بالعبادة مظنوناً فان ذلك مفسدة وكل مفسدة ممنوعة ما لم يعارضها مصلحة اسلام من دخل منهم المسجد لم يسمعهم ويرام من المسلمين فان تلك المصلحة مغترة فيجب هذه المصلحة التي لا تقادر قدرها واما اذا كان تلويثهم المسجد غير مظنون فلا وجه للمنع ولا سيما قد تقر رآه صلى الله تعالى عليه وسلم كان ينزل كنيستهم من وفود المشركين مسجد الشرف وهو افضل من غيره من المساجد غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى هرير بن الخطاب يهود خيبر ان وذلك فاما يهود خيبر فخر جوامعها ليس لهم من الثروة ولا من الارض شيء وأما يهود ذلك فكان لهم نصف الثروة ونصف الارض لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان صالحهم على نصف الثروة ونصف الارض فقام لهم هرير بن الخطاب نصف الثروة ونصف الارض فبقيت من ذهب وورق وابل ورجال واقتاب ثم أعطاهم القبة وأجلاهم منها قلت عليه أهل العلم قالوا الجوز الكافر دخوله بالاذن ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر فان رضى الله تعالى عنه لما أجلاهم أجلى لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً انتهى

(فصل ويحب قتال البغاة حتى يرجعوا الى الحق) لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى امر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم قال في المسوى قال الواحدي والبقوي وغيرهما نزلت هذه الآية في ضرب كان منهم بالبريد واليدى والتعال فأصلح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهم وانظاهاهم في قتال ومضاربة يكون في الفضي بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوماً لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فتصبروا رئيسا وخر جواهي الامام العدل اذ ليس هناك فاطح يطلب منهم التي اليه بل كل فرقة منهم ما تدعى ان ما ذهبت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يستفاد حكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل الثمروان وهذا أحسن ما فهمت في هذا الآية والعلم عند الله تعالى انتهى أقول اعلم ان هذا الفصل مستفاد من اجتادات الصحابة رضى الله عنهم وأكثر من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيء الا حديث ابن مسعود الآتي وقد ضعفه جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الاحكام كعدم جواز سبي

البغاة والحاصل أن أصل دم المسلم وما له العصبة ولم ياذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة
 الباغية حتى تقي غيبب الاقتصار على هذا ويكون الجائز قتال من لم يحصل منه التوبة وإن كان
 جرحاً أو ستمز لمن غدر فرق بين من لفقة ومن لا فتنة له مادام مصراً على بغيه وأما المال فلا
 يجوز أخشنى منه هذا ما عندى في ذلك فإن ثبت ما يخالقه فالتاب شرعاً وأولى بالإسراع (ولا
 يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا تنضم أموالهم) لما أخرجه الحاكم
 والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينضموا إلى ابن مسعود أبان أم عبد ما حكم
 من بقي من أمي قال الله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع
 مدبرهم ولا يجيز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا يذوق لفظ ولا يذوق على جريحهم ولا ينضم منهم
 سكت عنه الحاكم وقال ابن عدى هذا الحديث خبر محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب
 بلوغ المرام إن الحاكم محمدهم لأن في أسناده كثر بن حكيم وهو متروك وصح عن علي من
 طرق شوهه موقوفاً والصحيح أنه نادى بذلك عنادى على يوم صفين ولم يثبت الرفع وأخرج ابن
 أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى عنادى على يوم الجمل لا
 لا يتبع مدبرهم ولا يذوق على جريحهم وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال
 صرخ صرخ على يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذوق على جريح ومن أطلق أباه فهو آمن ومن
 ألقى السلاح فهو آمن وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزهري قال حاجت الفتنة
 وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متوافرون فأجروا أن لا يقاتلوا أحد ولا يؤخذ
 مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال شهدت صفين
 فمكناؤا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً وأخرج البيهقي عن
 علي أنه قال يوم الجمل إن نظرتكم على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تعجزوا على جريح وانظروا إلى
 ما حضر رايه الحرب من أمة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم قال البيهقي هذا مستقطع
 والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ولا يؤذى جريح هذه الآثار إن الأصل في دماء المسلمين
 وأموالهم الحرم فلا يجلب شيء منها إلا بدليل شرعي والمراد بالاجاعة على الجريح هو الإجهار
 والتذيق إن يتم قتله ويسرع فيه وما حكمه الزهري من الإجماع على عدم القود بطل على أنه
 لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الأثر عن الزهري البيهقي بلفظ حاجت الفتنة الأولى
 فأدركت يعني الفتنة برجالاً ذوى عد من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شهد
 معهم وأولئك انهم يرون أن هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن
 قصاص فمن قتل ولا حلف سي أمر أتمسيت ولا يرى عليها أحد ولا ينهوا بين زوجها ما لانه
 ولا يرى أن يقتلها أحد إلا بالحد ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تنسدها من
 زوجها الآخر ويرى أن يرتبها زوجها الأول انتهى قال في العبر ولا يجوز ضمهم ولا اقتحامهم
 يجبوا به إجماعاً لما تقدم على الله وحكى عن النفس الزكية والختمية والتساقية أنه لا ينضم
 منهم شيء أقول وأما الكلام فيمن طرب عليها كرم الله وجهه فلا تلتوا نسبة إن الحق بيده
 في جميع مواطنه ما لم يطعوا الزبير ومن معهم فلا تلتوا نسبة إنهم كانوا يابون فمكناؤا يخته فيها
 عليه وخروجاً إلى جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله فنوارج فلا ريب في ذلك

والاحاديث المتواترة قد دلت على انهم يعمرون من الدين كما يعمرون السهم من الرمية وأما أهل
صفين فبعضهم ظاهر ولم يكن في ذلك الا قوله صلى الله عليه وسلم لعمران تقتله القشة الباغية لكان
ذلك مفيداً المطلوب ثم ليس معاوية عن صلح معاوية على ولكنه أراد طلب الرئاسة والنيا
بين قوم اعتمدوا لا يعرفون معرفة فاو لا يشكرون منكر الخادعهم بأنه طلب يدم عثمان فتفق ذلك
عليهم هو بذلوا بين يديه معاهم وأموالهم ونصوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن
يصرف العشر منهم هو احسن أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس المهج من مثل عوام
الشام انما المهج عن بصيرة ودين كبعض الصحابة المائلين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت
تخبر أي أمر اشتبه عليهم في ذلك الأمر حتى نصروا المبتلين وخذلوا الحقين وقد جمعوا
قول الله تعالى فان بقت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبقي حتى تاتي الى امرائه وجمعوا
الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الانتماء لم يروا كغيرها او احاد جمعوا قول اتى صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لعمرانه تقتله القشة الباغية ولولا عظم قدر الصحابة ورفيع فضل خير
القرون لقلت حب الشرف والمال قد دقت سلف هذه الامة كما تفتن خلتها اللهم تقرا ثم اعلم انه
قد جاء القرآن والسنة بشجاعة من قاتل الحقين باغيا كما في الآية المنقطة وحديث عمار بن
ياسر المتقدم فالباغي مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجبها الله تعالى على عبادوه يقصد
عليه في القيام بالصالح المسلمين ودفع مفاسدهم من غير بصيرة ولا على وجه المناصحة فان انضم
الى ذلك المحاربة فهو القيام في وجهه فقد تم البقي وبلغ الى غاية وصار كل فرد من افراد المسلمين
مطالبا بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى فان بقت احداهما الآية وليس القعود عن نصرة الحق
من الورع بعد قول الله عز وجل فان بقت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبقي والحاصل
انه اذا تمين الباقى ولم يلبس ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به
وأما مع القيس فلا وجوب حتى يتبين الحق من المبتل لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به
وليس من البقي انظاره فيكون الامام سلف في اجتهاد في مسئلة أو مسائل طريق مخالفة
لما يقتضيه الدليل فانه ما زال الجهدون هكذا ولكنه ينبغي لمن ظهر له خطأ الامام أن ينصحه
ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الاشهاد بل كما ورد في الحديث انه ياخذ بيد موثق بنو
ويؤذنه النصيحة ولا يذل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الائمة وان بلغوا في الظلم أي خيل
ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث الواردة فيها المعنى متواترة ولكن
على المؤمن أن يطيع الامام في طاعة الله وبصية في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامة
الاسلامية مختصة بواحدوا الامور راجعة اليهم وطوبى كما كان في أيام الصحابة والتابعين
ونابهم ففككم الترسع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الاقل أن يقتل اذا لم يقب عن
المنازعة وما اذا اذبح كل واحد منهم ما جاعة في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الاخرين
يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهم ما حق يصح الامر في أحدهما فان استقرا
على التحالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهما من هو أصح المسلمين ولا تخفى وجوه
الترجيح على التأملين فلتأملوا ما بعد انتشار الاسلام واتساع رقعة وتباعد أطرافه فها هو

انه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا يتخذ لبعضهم أمراً ولا نهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي يتخذونه أو أمراء وفواهي وكذلك صاحب القطر الآخر فإذا قام من تنازع في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبإيعة أهل كل واحد منكم فيه أن يقتل إذا لم يتب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الفخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد لا يبلغ الى متابعتهم ما خبر امامها أو سلطانها ولا يدري من قام منهم أو مات فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق وهذا معلوم لكل من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فان أهل الصين والهند لا يدرون عن الولاية في أرض المغرب فضلاً عن أن يتكفروا من طاعته وهكذا العكس وكذلك أهل ما وراء النهر لا يدرون عن الولاية في اليمن وهكذا العكس فاعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية والمطابق لما قبل عليه الأئمة ودع عنك ما يقال في مخالفتهم فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكر هذا فهو مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحق لانه لا يعقلها والله المستعان

هـ (فصل وطاعة الأئمة واجبة الا في معصية الله) بانفاق السلف الصالح لقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم وللأحداث المتواترة وجوب طاعة الأئمة منها ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعاً سمعوا أو أطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زينة ما أقام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن طاع الأمير فقد أطاعني ومن عص الأمير فقد عصاني وفي الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره إلا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة والأحداث في هذا الباب كثيرة جداً (ولا يجوز الخروج) بعد ما حصل الاتفاق (عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً أو إباحاً) لحديث عوف بن مالك عند مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خباراً عنكم الذين يحبونهم ويحبونكم ويغضونكم وتغضونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا تأخذهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولى عليه والفرأه باقي شيئاً من معصية الله فليكره ما باقى من معصية ولا يترعن يداعن طاعة وأخرج مسلم أيضاً وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهم ديني ولا يستنون بسنني وسيقوم فيكم رجال قلوبهم شياطين في جحيم انفسهم قال قلت كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك أو أخذ مالك فاصبر وأطع وأخرج مسلم أيضاً وغيره من حديث حرب بن أشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال يا أيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في منشطنا ومكرهنا وصبرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا تسارع الامر أهله الا ان تروا كفرا
 بواحدكم فيه من الله برهان والبواح بالموحدة والمهملة قال انططابي معنى قوله بواحد
 ظاهرا او اخرج مسلم من حديث أبي هريرة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن
 الطاعة وفارق الجماعة فمقتته جاهلية وأخرج لمجوه أبضا عن ابن عمر في الصحبة من حديث
 ابن عمر من حل علينا السلاح فليس منا وأخرج به أيضا من حديث أبي موسى وأخرجه مسلم من
 حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها وقد
 ذهب الى ما ذكرناه جمهور أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على التلمة أو
 وجوبه تمسكاً بأحدية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقاً من أحدية
 الباب ولا تعارض بين عام وخاص ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad
 منهم وهم أتقوا وأطوع لسنة رسول الله تعالى عليه وآله وسلم عن جابعدهم من أهل
 العلم قال في الطبعة البالغة ثم ان استولى من لم يجمع الشر وط لا ينبغي أن يساروا الى مخالفة لان
 خلعهم لا يتصور غالباً بالاجروب ومضايقات وفيها من المسئلة أشد مما يرجي من المهملية وبالجملة
 فاذا كفر الخليفة بانكار ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب والا لا وذلك لانه
 حينئذ قامت مصلحة نصيبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله
 انتهى (ويجب الصبر على جورهم) لما تقدم من الاحاديث وفي الصحبة من من حديث ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رأى من أمره شيئاً يكرهه فليصبر فانه
 من فارق الجماعة شراً فمقتته جاهلية وفيها من حديث أبي هريرة مرفوعاً أعطوهم حقهم
 فان الله سألهم عما استراحهم وأخرج أحمد من حديث أبي ذر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال يا اباذر كيف بك عند ولائنا نرون عليك هذا الذي قال والاني بعثك بالحق
 أضع سبني على عاتقي واضرب حتى الحقك قال أولادك على ما هو خير لئن ذلك تصبر حتى
 تدفن وفي الباب احاديث كثيرة (وبذل النصيحة لهم) لما ثبت في الصحيح من ان الدين النصيحة
 لله ورسوله والائمة المسلمين من حديث عيم الهاربي هذا اللفظ والاحاديث الواردة في مطلق
 النصيحة متواترة وأحق الناس بها الائمة (وعليهم) أي على الائمة (النهي عن المسلمين وكف يد
 الظالم وحفظ نفوسهم وتبديرهم بالشرع في الابدان والاديان والاموال وتفرق أموال الله
 في مصارفها وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في اصلاح السيرة
 والسريرة) وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لبسطها ولا خلاف
 في وجوبها جميعاً على الامام وهذه الامور هي التي شرع الله تعالى نصب الائمة لها فمن اخل
 من الائمة والاسلاطين بشئ منها فهو غير صحيح ولا يصح لهم بل غاش خائن وقد ثبت
 في الصحيحين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يقول لما من عبد بقرعة الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الاحرم الله عليه
 الجنة وفي لفظ مسلم ما من أمير على أمور المسلمين ثم لا يهتم بهم ولا ينصع لهم الا لم يدخل الجنة
 وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يقول اللهم من ولي من امرأتي شيئاً فرفق بهم فارقهم وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن

يقبدي برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالطفاء الراشدين في جميع ما ياتي ويترقاه
ان فعل ذلك كان له المنة العبد من الترخيبات الثابتة في الكتاب والسنة
وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وأخر دعوانا
ان الحمد لله الذي نعمته تتم
الصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المتوسل بجهاد النبي انظام الفقير الى الله تعالى محمد قاسم
لحمدك يا حكيم يا عليم وفقت من نشأ لفته في دينك القويم ونصلي ونسلم على رسولك
المبعوث يا شرف الملل صاحب الحنيفية السجدة التي لا اصر فيها ولا ملل سيدنا محمد امام كل
امام الذي اوضح لنا معالم الاسلام وعلى آله الذين احرزوا من الكمال غاية رتبته وأصحابه
فجوم الهدى المقتبين لهديه وسقته وسائر الائمة المهتدين القائمين بصماية حوزة الدين
ودقوا الشرائع والاحكام وأمروا عن وجوه الحلال والحرام (أما بعد) فان علم الفقه
أجل العلوم قدرا وأرفع بين الانام شأنه وكرا ظهر في هذه العلوم نبوه ورفقاه وقامت
بالكتاب والسنة دعائم أركانه عليه مدار العبادات البينة والمالية وبه يستقيم أمر
المعاملات بين العبرة ويأمن به المكلف في علم الظلال والفساد ويهتدى في سيرة السيل
الرشاد فكان فيه خير الدارين كما أرشد الى ذلك سيد الكونين بقوله وهو الصادق الامين
من يرد الله خيرا يفتقه في الدين هذا وان الله تعالى لم يصرف فضله في اقوام ولم يخصصها
بأيام دون أيام بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو أعلم حيث يجعل الحكمة فيمن يشاء
وان عن امتطى صورة العلوم العقلية والنقلية ورفق الى ذروتها النابعة الطيبة وجهه الله
نصالي حلما لحل المشكلات وموتلا يرجع اليه في بيان المعضلات السيد الامام قدوة
الاجل الاطلام نادرة الزمان معدن الدقائق وكثر العرفان خاتمة المحققين وبقية المجتهدين
ناصر السنة النبوية ورافع لواء الشريعة الطاهرة المرضية من أمم الله به التعميم وآناه
الملك والحكمه وأشرقت كواكب فضله في اشراق وأزهرت طوائع علم في الاقلاق مولانا
المؤيد من مولاة الباري أبي الطيب صفي بن حسن علي الحسيني القنوجي البضاري ملك
مدينة بهلول حلا بالا اقطار الهندية خلدا لله تعالى ملكه وأمد به بنائه القوية فهو أجل
القباب حلبة العلوم ومالك الزمام منطوقها والمقوم وهي دوايرها ومعصم مدادها
صاحب التاكيف القاتمة والتصانيف الحسنة الرائقة في جميع قباضه ونصير رياحه
الروضة النديه شرح الدرر البهية لا وحده زمانه وفائق اقراءه البحر الامام والخبير الهمام
الجهيد المحقق والجهيد المدقق شيخ الاسلام فعيم العلماء الاعلام سيدى محمد بن علي
الشوكاني تقيده الله برضوانه في داوان التمام ولعمري انه لشرح تشرح به صدور الفضلاء
وتقر به عين اولى اللباب والنبله كيف لا وهو روضة تدقق أنها لوها بسائغ الصديق
وأينعت أزهارها بغار الدقائق والتدقيق عذب غير وريبع فزير ملك فيه حفظه الله

تعالى سلك الانصاف وجانب في الترجيح سبيل الجور والاعتساف وهذب بمبانيه وحرر
 معانيه واعتنى بتقرير الادلة ونصب اعلامها وتوضيح وجوه الدلالة واحكامها وذهب
 مذاهب الاسلاف وما وقع بينهم من الوفاق والخلاف مع ترجيح ما عاضده البرهان من غير
 تلميح في ذلك الى خصوصية انسان واتى ان الحق احق بان بعض النواجز عليه وان ما سواه
 يطرح في ذوايا الاحمال ولا يعمل عليه لهذا حسنه صنعا واتقته أسلوا ووضعها فقه جواهر
 تلك الانقاط ما أعلاها وأبدعها وفرائد تلك المعاني ما أعلاها وأبرعها قد أوضع سبيل الفقه
 بأوضح من فلق الصبح وروى عرائسه بوشاح من التنقيح وصرع بفنائس التصحيح منقح من الله
 تعالى صافية جليلة ومنحة صافية جليلة قد فاق دليله لاوتسا وذهب في مذاهب التفضل الى
 المقصد الأقصى فلذلك طبع بالمطبعة المصرية في لاق ليم تقعه ويتنوع شذاه في الآفاق
 وسكان تمام طبعه الباهر وحسن وضعه الزاهر في أيام صاحب السعادة وحليف الجهد
 والسيادة عزيز مصر والمؤرخ الفخر من هو يصدق الثناء عليه حقيق الخديو المعظم
 محمد باشا توفيق أعزاه دولته وأدام عزه وجم جمته مشهولا طبعه الجليل بإدارة ذي الجهد
 الاثيل من له في ذروة المحاسن أعلى مكانه سعادة حسين حسي بك مدير المطبعة والكافة خاتمة
 وقطارة ذي المعارف التي عليه تلقى حضرة توكيله محمد افندي حسي وطلع بدر مقامه وقاح
 مسك ختامه في أواخر الشهر المعظم شهر رجب الاصح من عام ستة وتسعين
 وياقطين وألف من هجر من خلقه الله على أكمل خلق وأجل وصف
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله الصكرام وأصحابه
 الأئمة البررة القدام ما تعاقب الليل
 والنهار وما سأل سبيل
 برار



